

٩٥

تاريخ المصريين

# مصر وأفريقيا

الجدور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة

أعمال ندوة

لجنة التاريخ والتراث بالمجلس الأعلى للثقافة  
بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية

بجامعة القاهرة



الهيئة المصرية  
للكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0097047



## تاريخ المصريين (٩٥)

## ● تاريخ المصريين

---

رئيس مجلس الإدارة  
د. سمير سرخا  
رئيس التحرير  
د. عبد العظيم رمذ

تصدر عن  
الهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفني :

م. د. نسيم





# مصر وأفريقيا

المحذورات التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة

أعمال ندوة

لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة  
بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية  
بجامعة القاهرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦



● جلسة افتتاح الندوة



كلمة أ . د . د عبد العظيم رمضان  
مقرر لجنة التاريخ والآثار  
بالمجلس الأعلى للثقافة

---

السيد أ.د/ فوزى فهمى ممثل السيد وزير الثقافة . السيد  
أ.د/ مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة . السيد أ.د/ السيد  
البدوى عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية . السيد أ.د/ زجب  
عبد الحليم رئيس قسم التاريخ بالمعهد . كلمتى فى واقع الأمر  
سوف تكون موجزة وهى قصة نشأة هذه الندوة التى أعتقد أنها من  
أهم الندوات التى أعدت عن مشاكل القارة الأفريقية . نحن فى لجنة  
التاريخ والآثار التى تضم أكبر علماء التاريخ والآثار فى مصر  
هنبديو الاهتمام بالدراسات التاريخية وتطور الدراسة التاريخية ،  
وأهم من ذلك الربط بين التاريخ والحاضر والمستقبل ، وهذه هى  
مهمة اللجنة . فى الواقع أن أقسام التاريخ فى الجامعة تهتم  
بالتاريخ ، ونحن نهتم بالربط بين التاريخ والحاضر والمستقبل .  
اللجنة قامت قبل ذلك بعدة ندوات هامة أحداها عن المدارس فى

مصر الاسلامية ، وكانت بالاشتراك مع الجمعية التاريخية ، وندوة ثانية كانت مع قسم التاريخ بكلية البنات في جامعة عين شمس وكانت عن العلاقات المصرية الاسرائيلية . وندوة أخرى عن التنوير في مصر وعقدت في المجلس الأعلى للثقافة .

مسألة أفريقيا بالذات نشأت في ذهن اللجنة مع ادراكنا بأن الرئيس مبارك انتخب مرتين رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهذا كان يعنى اهتمام مصر بأفريقيا واهتمام أفريقيا بمصر . وقد وجدت لجنة التاريخ والآثار أنه من العسير عليها أن تقف بمعزل عن مشاكل القارة الأفريقية ، ونحن في الحقيقة كنا مهتمين بالدراسات الأفريقية لدرجة انه تم تعيين أ.د/ رجب عبد الحليم عضوا في لجنة التاريخ والآثار تقديرا لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية وتقديرا لدور أفريقيا في العالم حاليا . ربما كانت هذه الندوة نموذجا للندوات التي تعقد لأغراض ثقافية وعلمية معا ، أو لأغراض تجمع بين الثقافة والعلم فهي تختلف عن ندوة يعقدها المعهد بمفرده .

نحن في لجنة التاريخ والآثار نركز على الحاضر ولا نركز على التاريخ فقط فلجنة التاريخ والآثار وسيلة لتوضيح الحاضر ، وبالتالي حين طرحت فكرة عقد ندوة عن أفريقيا كان يهمننا بالدرجة الأولى ليس التاريخ الأفريقي وليست نظرتنا المركزة عن التاريخ الأفريقي ، وإنما كانت مركزة على المشاكل الأفريقية الحاضرة التي يقرأها جمهورنا الكريم المصري والعربي في الصحف يوميا . كان هدفنا هو أن نلقى الضوء التاريخي على جذور هذه المشاكل بحيث تتضح الصورة أمام العلماء والباحثين وعامة الجمهور ، وهذه مهمة في تصوري من أكبر المهام ، لأن المشكلة في رأي الشخصي التي تقسم الرأي العام المصري هي الجهل بالتاريخ . الناس تقرأ المشاكل ولكنها لا تعرف جذورها التاريخية . نحن المؤرخين نعرف الجذور التاريخية ، ولذلك أعتقد أننا أقدر العلماء المصريين على فهم الحاضر بحكم دراستنا للماضي ودراستنا للجذور التاريخية لهذه المشاكل .

من هنا كان علينا أن نقدم هذه الندوة ولا أبالغ أن أقول أن مناقشاتنا في الاعداد لها قد استغرقت جلسات طويلة حتى تخرج بهذه المحاور الهامة التي سوف تقدم في هذه الندوة ، واخترنا لها كبار العلماء والمؤرخين الذين يستطيعون معالجة هذه المشاكل من أساتذة التاريخ والجغرافيا وغيرهم . جعلنا هناك عدة محاور تدور حولها هذه الندوة . المحور الأول هو مشكلات الحدود في أفريقيا ، والمحور الثاني المشكلات العرقية ، والمحور الثالث القضايا السياسية المعاصرة والمحور الرابع والخامس المشكلات الاقتصادية في أفريقيا واخترنا لمعالجتها أكبر المتخصصين في مجالاتهم ، ومن هنا أستطيع أن أتنبأ بأن هذه الندوة بالفعل سوف تكون من أهم الندوات التي عقدت عن أفريقيا .

شكرا لكم جميعا وشكرا للأستاذ الدكتور / مفيد شهاب رئيس الجامعة المرموق الذي أحدث تحولا وتطورا في مسار هذه الجامعة ونقلها من مكان للعلم فقط الى مكان للعلم والثقافة بكامل معانيها ، وشكرا للصديق العزيز الدكتور / السعيد البدوي عميد المعهد الذي تربطني به صداقة وطيدة منذ أن كنا معا في لندن ، وشكرا للدكتور / رجب عبد الحليم زميلنا في لجنة التاريخ والآثار والذي تحمل عبئا كبيرا حقيقة في متابعة أعمال الاعداد لهذه الندوة .  
شكرا لكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله .





كلمة أ . د . رجب محمد عبد الحليم

مقرر الندوة

رئيس قسم التاريخ بالعهد

---

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

صدق الله العظيم

السيد أ. د. / مفيد شهاب رئيس الجامعة - السيد أ. د. / فوزي  
فهيم ممثل وزير الثقافة - السيد أ. د. / عبد العظيم رمضان مقرر  
لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة - السيد أ. د. / السعيد  
البلدوي عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية - الجمع الكريم  
- السادة الحضور - السادة الضيوف .

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته ، وبعد

انه ليوم من أيام السعادة والفخار لهذا المعهد العريق المتخصص  
على مستوى الدولة بل على مستوى القارة كلها في البحوث  
والدراسات الأفريقية أن تجتمع اليوم هذه النخبة الممتازة والمتميزة  
من علماء مصر ومفكرها ومؤرخيها لالقاء الضوء على كثير من المشكلات

الافريقية ، وطرح ما يمكن من حلول ولعل ذلك يكون نافعا ومفيدا في رسم السياسات فيما يختص بأمرين اثنين : الأمر الأول هو مصالحنا في هذه القارة ، وهى مصالح متشابهة ومتعددة والأمر الثانى هو تنمية علاقتنا بهذه القارة وهى علاقات تاريخية نود لها الصفاء والنماء خاصة وأن مصر لها دور ريادى فى القارة فى مختلف المجالات منذ القديم وحتى الآن .

وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر فمصر كانت هى المعبر والمنفذ والباب الرئيسى الذى دخلت منه المسيحية ثم الاسلام الى القارة وكان لمصر جهدا البارز والفعال فى نشر هذين الدينين وعلى ذلك لا مبالغة اذا قلنا ان مصر هى التى أعطت لهذه القارة أديانها ومعتقداتها السماوية ، هذه ناحية . ومن ناحية أخرى ، قمصر الأزهر كانت هى المنارة التى جذبت طلاب العلم والمعرفة من شتى أنحاء القارة وعلى مر العصور فأقبلوا الى مصر ينهلون من فيض علمها ومن غزير تراثها ، وأروقة الأزهر التى حملت أسماء بلدان مختلفة فى القارة خير دليل على هذا ، ومصر الثورة ثورة ٢٣ يوليو هى التى قادت حركة التحرير الافريقية فى كثير من بلدان القارة وبذلت الجهد والمال والدم والشباب فى هذا المضمار فلا غرابة اذا قلنا ولا مبالغة اذا قلنا أن مصر ساعدت القارة على نيل استقلالها وعلى نيل حريتها ، ومصر مبارك لازالت تقوم بدورها الحضارى فى مختلف أنحاء القارة ، لذلك لا غرابة أيضا اذ ألقت القارة بزمامها فى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية ولدورتين متتاليتين للرئيس مبارك بغير سابقة ولا لاحقة تقديرا لمصر وزعامتها ولدورها الفعال والتميز على مر العصور .

اذن فدور مصر أولا وواجبنا ثانيا يحتم علينا بل يلزمنا الزمان أن تعقد هذه الندوة وغيرها من الندوات بالاشتراك مع لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة التى نقدم لها كل شكر وذلك لبحث

مشاكل القارة و - هي كثيرة ومتعددة - . وهذه المشاكل لا يمكن أن تحل الا بأيدي أبناء القارة كما قال الرئيس مبارك في حفل افتتاح المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية السادس والعشرين في مارس الماضي سنة ١٩٩٥ .

فمشاكلنا لن تحل الا بأيدينا ، لا بالمساعدات الخارجية ولا بالمنح الأجنبية ، أيدينا هي التي تحل مشاكل القارة و - المشاكل كثيرة - . وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ، القارة مديونيتها تجاوزت الثلاثمائة مليار دولار وهو رقم مخيف ومفزع بطبيعة الحال في الظروف التي تمر بها القارة ونعلمها جميعا . ثلاثون دولة من دول القارة الأربع والخمسين تعاني المجاعات وتعاني تفشى الأوبئة ، وتعاني الصراعات العرقية ، صراعات الحدود التي لا تنتهي حتى تبدأ من جديد ، كثير من دول القارة يعاني عدم الاستقرار السياسي والاضطراب السياسي لأسباب كثيرة لا داعي للخوض فيها الآن ، ولكن أهمها في نظري هو تفشى أسلوب حكم الفرد في كثير من هذه الدول ، فبعض دول القارة تعاني الحروب الأهلية وما ينتج عنها من ظروف مأساوية مثل اللاجئين الذين يعدون بالآلاف بل بالملايين يعيشون حياة الفقر والجوع والعري والمرض .

قارتنا اذن يراد لها أن تموت جوعا ، هذه ليست نظرة يائسة وانما هذا هو الواقع ، وعلينا أن نطور ونغير من هذا الواقع . يراد لها فعلا أن تموت جوعا وكثير من أبنائها يدفعون بها للأسف الى هذا المصير ، اذن ما هو الحل ، ما هو الدور ، ما هو دور المؤسسات العلمية والأكاديمية ومراكز البحوث ، ما هو دورها في دراسة مشاكل القارة وهمومها ، ما هو دورها في تقديم العلاج الناجع لآلامها وأسقامها . كثير مما يمكن أن يقال في هذا المجال ، وهذه الندوة تعالج محاور كثيرة تلقى ضوءا على هذه المشكلات .

والندوة كما نرى الآن تعقد تحت رعاية الأستاذين الجليلين ، الأستاذ فاروق حسنى وزير الثقافة والأستاذ الدكتور مفيد شهاب

رئيس أعرق الجامعات في مصر والقارة ، فشكرا لهما على رعايتهما لهذه الندوة ، تلك الرعاية الكريمة والرعاية السابغة ، وشكرا أيضا للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، فهو الذي رعى هذه الندوة منذ أن كانت نبتة صغيرة ، منذ أن كانت فكرة صغيرة ولدت في أحد اجتماعات لجنة التاريخ والآثار التي أقدم لأعضائها من مؤرخين وأثريين جزييل الشكر وعلى رأسهم أستاذنا الجليل الأستاذ الدكتور سعيد عاشور رئيس لجنة المؤرخين العرب ، فللجنة ولقروها ورئيسها كل شكر وكل تقدير • شكرا أيضا للأستاذ الدكتور / السعيد البدوى عميد المعهد الذي رعى هذه الندوة وقدم لها كل عون ومساعدة وأشار بأن تشترك جميع أقسام المعهد في هذه الندوة ، لأن مشاكل القارة متنوعة ومتعددة ، فجاءت محاور الندوة على هذا النحو من التفاعل والتكامل •

وأقدم شكرى وتمنياتى الطيبة للأساتذة الأجلء الذين تفضلوا وشاركوا وساهموا وقدموا أبحاثهم ، والذين سوف يتولون رئاسة الجلسات رغم ضيق وقتهم وكثرة مشاغلهم ، وشكرا أيضا لزملائى فى قسم التاريخ وفى الأقسام الأخرى ، وفى اللجنة المعاونة ، وللاداريين فى المعهد ، والفنيين والاداريين بالمجلس الأعلى للثقافة • وشكرى للسادة الحضور ورجال الاعلام وللسادة الضيوف الذين تجشموا عناء الحضور • والله تعالى من وراء القصد ينير لنا الطريق ويهديننا سواء السبيل •

والسلام عليكم ورحمة الله •

## كلمة أ . د . السعيد البدوي

### عميد المعهد

بسم الله الرحمن الرحيم

« الأستاذ الدكتور / مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة .  
 د/ فوزى فهمى ممثل وزير الثقافة . أ.د/ عبد العظيم رمضان  
 مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة . . . انه لمن دواعي  
 السرور والغبطة الكبيرة أن تعقد هذه الندوة في معهد البحوث  
 والدراسات الافريقية في رحاب جامعة القاهرة . هذه الجامعة العريقة  
 التي ساهمت مساهمة كبيرة في الماضى وفي الحاضر وفي المستقبل  
 - ان شاء الله - في حل مشاكل المجتمع . وليس من الغريب أن يكون  
 في مصر معهد للدراسات الافريقية ، فمصر منذ بزوغ الحضارة فيها  
 وهى تتجه نحو افريقيا ونحو البحر المتوسط . فقد اتجهت الجهود  
 نحو اكتشاف افريقيا منذ الحضارة الفرعونية القديمة والأصيلة ،  
 ولا أدل على ذلك من رحلة نخاو الى غرب افريقيا ، ورحلة  
 حتشبسوت الى منطقة بلاد بونت ، وغيرها من الرحلات العديدة التى  
 شاركت مصر فيها فى محاولة كشف القارة الافريقية . ولم تنقطع

هذه الجهود خلال الفترات التاريخية المختلفة متجهة الى أعلى النيل  
والى مناطق البحر الأحمر والى القرن الأفريقى .

وقد كان انشاء معهد الدراسات السودانية فى عام ١٩٤٧  
بمثابة التأكيد على اهتمام مصر بأفريقيا من خلال السودان  
الشقيق . وقد رسمت ثورة يوليو هذا الاتجاه من خلال الدائرة  
الأفريقية التى جاءت مباشرة بعد الدائرة العربية والإسلامية ،  
وتجسيدا لذلك فقد تحول معهد الدراسات السودانية الى معهد  
الدراسات الأفريقية فى عام ١٩٥٤ . ولم يكن هذا الاهتمام المصرى  
بأفريقيا الا تأكيداً لأهمية موقع مصر الجغرافى والحضارى التى كانت  
ومازالت تعطى بسخاء ، ولم تكن مصر فى يوم من الأيام منكفئة على  
نفسها ، ولم تمارس الأنانية الذاتية فى حضارتها ، وإنما كانت  
باستمرار معطاء بكل صور العطاء ، وكان هذا تعبيرا عن عبقرية  
المكان بالاضافة الى عبقرية الزمان وفى البشر الذين يعيشون على  
أرض مصر .

وقد كانت أفريقيا ومازالت تستحق وتستاهل هذا الاهتمام  
الكبير من جانب مصر ، وهذا يرجع الى أمور كثيرة ، فهناك النيل  
شريان الحياة الذى يحمل لنا المياه من أعماق القارة الأفريقية ،  
وهناك الثروات والخيرات الكامنة فى أرضها ، والعمق الاستراتيجى  
موفور فى مساحتها الرحبة ، وفرص العمل لسكان مصر وشبابها  
فى أرجائها ، والأسواق الاقتصادية لتصريف السلع كاملة وظاهرة  
فى أقاليمها . وان كانت أفريقيا تنتابها الآن مشكلات تكبل حركتها  
وتشل من فاعليتها فان التعاون الوثيق بين دولها كقيل بحل هذه  
المشكلات . وكما يقال فان تشخيص المرض هو نصف العلاج ، ومن  
ثم كانت هذه الندوة من أجل تشخيص الداء والمشكلات بالنسبة  
للقارة الأفريقية .

أفريقيا تعاني الآن من مشاكل كثيرة سوف تعالجها الدراسات التي ستقدم لهذه الندوة . وبإذن الله سوف نحاول الوصول عن طريق الدراسة الموضوعية والعلمية الى حلول لهذه المشكلات ، لا أطيل عليكم ولكن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن شكرى الجزيل والعميق لأستاذنا الدكتور / مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة الذى وقف بجانبنا باستمرار يشد أزرننا ويعاوننا . جامعة القاهرة هذا الصرح العتيد الذى يتجه فى جميع الاتجاهات العلمية والثقافية والاجتماعية . شكرا لكم جميعا . كما أتقدم بشكرى الخالص الى أ.د/ عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة وأتقدم بشكرى الجزيل الى الأستاذ الدكتور / فوزى فهمى ممثل وزير الثقافة على حضوره لهذه الندوة . أتقدم للجميع أيضا وعلى وجه الخصوص الى الأخ والزميل الأستاذ الدكتور / رجب عبد الحليم رئيس قسم التاريخ ومقرر هذه الندوة . شكرا لكم جميعا ... والسلام عليكم ورحمة الله . ، .





## كلمة أ . د . فوزى فهمي ممثل وزير الثقافة

---

« السيدات والسادة / فى البداية أتقدم باعتذار السيد / فاروق حسنى وزير الثقافة لعدم حضوره نظرا لارتباطه بموعد هام وأتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور / مفيد شهاب مفجر علاقة التبادل والتفاعل بين الجامعة والحياة العامة على استضافته لهذه الندوة فى رحاب الجامعة الأم ، كما أتوجه بالشكر لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية وعميده أ.د/ السعيد البدوى على تعاونه مع لجنة التاريخ والآثار لاقامة هذه الندوة .

وفى الحقيقة أن موضوع الندوة أثار لدى بعض الذكريات المؤسية الذكرى الأولى عن أغرب هدية قرأت عنها فى التاريخ ، قد يكون لدى أسانذة التاريخ ما هو أغرب منها لكن فى حدود معرفتى أعتبرتها كذلك عندما تلقى قيصر ألمانيا فى عيد ميلاده هدية الملكة فيكتوريا ملكة انجلترا وكانت الهدية جبل كلمنجارو . كان القيصر الألماني قد غضب عند تقسيم الحدود بين كينيا وتنجانيقا أى بين

انجلترا وألمانيا اذ أخذت انجلترا الجبل فى البداية ثم حرصا على مشاعر القيصر قدمت الملكة الجبل هدية لقيصر ألمانيا فى عيد ميلاده .

الذكرى الثانية المقدمة التى كتبها جان بول سارتر عن مختارات من الشعر الافريقى التى جمعها سنجور . يقول سارتر : يتعلم الزنجى أن يقول أبيض بلون الثلج عندما يشير الى البراءة ، وعندما يصف نظرة لا ترضيه يقول : انها سوداء ، وعندما يصف فعلة قبيحة يقول انها سوداء ، وعندما يصف الروح اذا كانت شريرة فانها سوداء ، انه يدين نفسه ويتهمها أول ما يفتح فاه . ذلك ما فعله الاستعمار مع هذه القارة بالنسبة للأرض وبالنسبة للانسان الى آخر قائمة الموجعات مثل حجم المديونية ومسلسل التجويع الدائم والحروب العرقية - الى آخره .

تطرح هذه الندوة مجموعة من المحاور الهامة لمشكلات القارة الافريقية التى تشكل بالنسبة لنا بعدا جغرافيا هاما وامتدادا يؤثر بفعالية على امتداد حياتنا . وهناك تراكمات من مشكلات خلقها تيار النهب الجارف لموارد هذه القارة . اننى على يقين من أن هذه الدراسات التى اضطلع بها أساتذة لهم اختصاصهم سوف تكشف عن جذور تلك المشكلات وآليات تجاوزها .

كل الشكر والتقدير للجهود العلمية التى شاركت فى هذه الندوة وأيضا كل الشكر لمن ساهم فى نجاحها وأخص بالشكر أ.د/ عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة وشكرا لمقرر الندوة على جهده الخالص وأتمنى لكم وللندوة كل نجاح والسلام عليكم ورحمة الله ، .

## كلمة أ. د. د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة

---

بسم الله الرحمن الرحيم

« أ. د. فوزى فهمى رئيس أكاديمية الفنون وممثل وزير الثقافة - أ. د. عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة الزميل أ. د. السعيد البدوى عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية - أ. د. رجب عبد الحليم مقرر الندوة ورئيس قسم التاريخ - الأساتذة الأجل أعضاء الندوة - ضيوفنا الكرام . يسعدنى غاية السعادة باسم أسرة جامعة القاهرة أن أشارككم افتتاح ندوة الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة والتي تم تنظيمها بين لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة وبين معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة راجيا أن تدور أعمال الندوة فى جو علمى جاد ومن خلال نظرات وتحليلات علمية وموضوعية واقعية ، تتناسب ومستوى علم وكفاءة وخبرة المنظمين لهذه الندوة بأعمالهم ودراساتهم ومناقشاتهم »

الأساتذة الأجلاء لعلكم نتفقون معي أن هذه الندوة تكتسب أهمية خاصة لعدة اعتبارات أهمها : -

**أولاً :** أن مصر كانت دائماً وستظل مهتمة بالشئون الإفريقية فإفريقيا تعتبر أهم أو إحدى أهم دوائر حركة مصر الخارجية على النحو الذي وضح في جهودها لتصفية الاستعمار ودعم عمليات بناء الدول وإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية وتسييرها بعد ذلك .

**ثانياً :** أن التطورات التي تجري في القارة الإفريقية كانت دائماً ولا تزال تؤثر على مصالح مصرية حيوية على المستوى السياسي والاقتصادي والأمسي ابتداء من مشاكل الجوار والعلاقات التجارية وحتى مياه النيل .

**ثالثاً :** أن إفريقيا تمر في السنوات الأخيرة بمرحلة حرجية تتمثل في تفجر عدد من المشكلات الحادة مع استمرار بعض المشكلات القديمة على ما هي عليه ، بل وتفاقم بعضها تفاقماً كبيراً جداً بما يشير على أن خريطة إفريقيا تشهد حالياً تغيرات هامة وخطيرة ، إضافة إلى ذلك فإن هذه الندوة تكتسب أهمية مضاعفة للتركيز على الجذور التاريخية لمشكلات المعاصرة . ومن هذه الزاوية تحديداً يمكن فهم قضايا إفريقيا فهما صحيحة ، لأن البعد التاريخي يمثل قاسماً مشتركاً لمعظم مشكلات إفريقيا المعاصرة ، ولأن هذه المشكلات لم تنشأ وتتطور من فراغ ، وإنما في الحقيقة تمت وتفاقت وتطورت في سياق تاريخي معين ، بل إن بعض المشكلات القائمة حالياً زرعت عمداً بفعل عوامل تاريخية محددة . وفي ظل حالة الانتقال والتغير السريع الحالية ربما يكون من المهم التركيز على العوامل الأكثر ثباتاً لتأصيل القضايا وتحليلها بعيداً عن ضجة الأحداث .

إن أهمية المدخل التاريخي لتناول المشكلات الإفريقية المعاصرة تختلف من مشكلة لأخرى فالتاريخ يؤثر على بعضها أو لا يؤثر على البعض الآخر أكثر مما يحدث بشأن بعضها الآخر ، لكن مع ذلك

يمكن رصد عدد كبير من القضايا يكتسب العامل التاريخي في أطوارها أهمية خاصة . ومن أهم هذه القضايا وان لم تكن كلها مشاكل الحدود بين الدول الأفريقية . وعلى الرغم من توافق الدول الأفريقية على قبول الحدود السياسية على ما هي عليه عندما استقلت هذه الدول ، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة ، فلا تزال توجد خلافات حادة مثارة تؤدي إلى انفجار صدامات مسلحة . وقد تم رسم هذه الحدود تاريخيا في معظمها بإرادة الدول الاستعمارية واستنادا على مصالحها ونفوذها ، وبصرف النظر عن اعتبارات التداخل الجغرافي القائمة أو احتياجات وتشابكات السكان ، وأدت في بعض الأحيان إلى أن جعلت هذه المشاكل مشاكل متفجرة وحادة .

والمشاكل من النوع الثاني هي مشاكل التكوين الديموجرافي للدول وأن معظم الدول الأفريقية تتكون من عدد هائل من العرقيات وتداخلت اعتبارات مختلفة لتفجر المشاكل الاثنية بصورة أدت إلى اندلاع حروب أهلية ومذابح واسعة على نحو ما جرى ومازال يجري في رواندا وبورندي وأنجولا وزائير وغيرها من دول أفريقيا ، ولا تزال هذه الدائرة العرقية تفرز مشكلات فرعية مزمنة دون أن يبدو أن ثمة حلا نهائيا لها . وبعيدا عن هاتين المشكلتين الأساسيتين والهامتين لا شك أنه توجد مشاكل أخرى يلعب العامل التاريخي دورا رئيسيا فيها ، فمشكلة عدم الاستقرار السياسي داخل الدول ترتبط بحالة التعددية العرقية والدينية واللغوية السائدة في عدد كبير من دول أفريقيا وترتبط أيضا بالإدارة السياسية غير المتوازنة من جانب بعض الحكومات الأفريقية التي لا ترعى ديمقراطية ولا تحترم حقوقا للإنسان .

ومشكلة فعالية منظمة الوحدة الأفريقية وهي بالمناسبة إحدى المنظمات الإقليمية الناجحة ، ولكن مع ذلك مشكلة فعالية منظمة الوحدة الأفريقية ومقدرتها على التعامل مع مشكلات القارة الأفريقية

من خلال آليات مناسبة فعالة ترتبط كذلك باعتبارات وحساسيات تاريخية ، وترتبط بمشكلة السيادة ، وحدود التدخل في النزاعات التي تنفجر أحيانا داخل الدول ، وأحيانا أخرى بين الدول المجاورة بعضها البعض . كما أن تلك المشكلات الاقتصادية المزمنة مثل ديون أفريقيا ترتبط بتراكمات قديمة وترتبط بإدارات سيئة من الحكومات الحالية . وفوق كل ذلك ظهرت مشكلات هامة في الفترة الأخيرة ستتبلور أكثر في المرحلة القادمة كمشكلات البيئة ومرض الإيدز . ومن المهم أن يتم البحث والنقاش حول أبعاد كل هذه القضايا المختلفة .

الأساتذة الأجلاء أعضاء المؤتمر - السادة الحضور الكرام ان مهمة هذه الندوة ليست سهلة على الإطلاق فهي تتعامل مع مشكلات معاصرة ذات ظلال ثقيلة ووقائع مأساوية جارية وتحاول الندوة التركيز على الجذور التاريخية لهذه المشكلات بجوانبها المعقدة خاصة بالنسبة لقارة مثل افريقيا ، لذا فأننى لا أملك الا أن أتمنى لأعمال هذه الندوة كل التوفيق فى سبيل تعميق الوعي والفهم والاهتمام بمشاكل قارة هامة من قارات العالم تربطنا بها علاقات مصيرية . فلتبدأ أعمال ندوتكم الهامة على بركة الله وبالتوفيق منه ويسدد الله خطاكم على طريق الحق والخير والعلم ، والسلام عليكم ورحمة الله ، .

البحوث





مشكلة حلايب

د • يونان لبيب رزق



## مشكلة حلايب

### أ . د . يونان لبيب رزق

#### أستاذ بجامعة عين شمس

---

أزمة الحدود المصرية - السودانية المستعرة الآن كما أن لها أسبابها السياسية ، فإن لها جذورها التاريخية ، وبينما تتضارب الآراء حول الأسباب الأولى ، فلا نظن أن هناك تناقضات كبيرة في الرأي حول جذور التاريخ ، لسبب بسيط وهو أن التاريخ يتعامل مع الحقائق التي يصعب تحديدها بنفس القدر الذي يصعب معه تزويرها ! ولنبدأ القصة من أولها !

فلأول مرة في تاريخ العلاقات المصرية - السودانية في العصر الحديث تجرى المداولات حول الحدود بين البلدين في أواخر عام ١٨٨٣ ، وكانت المناسبة حزينة . .

فقبل ذلك بأكثر من عام قليلا كانت مصر قد وقعت في قبضة الاحتلال البريطاني الذي بدأ يرسم سياسات القاهرة على نحو يتلاءم مع مصالح لندن ، وقبل ذلك بأقل من عامين قليلا كانت الثورة السودانية المعروفة بالثورة المهديّة قد أخذت في الانتشار في

السودان وأصبحت تمثل عبئا ثقيلا على المالية المصرية ٠٠ هذا وذاك دفع سلطات الاحتلال البريطاني الى البحث عن حل ٠٠ وكان الحل السعيد ، بالنسبة لبريطانيا طبعاً ، هو أن تخرج مصر من السودان ، ونشأت مع هذا التفكير مشكلة ٠٠ ما هي حدود هذا الخروج ؟!

وفي البحث عن اجابة لهذا التساؤل جاءت المناسبة ٠٠ مناسبة التفكير لأول مرة في الحدود المصرية السودانية ، وهو تفكير لم يكن واردا من قبل ، ولسبب بسيط ، فانه لم يكن موجودا قبل عام ١٨٢٠ - ١٨٢١ ما يسمى بالسودان الذي كان مجموعة من المشيخات والسلطنات والتحالفات القبلية ، كما أن الذي كان موجودا بعد هذا التاريخ وحتى عام ١٨٨٥ هو « السودان المصرى » الذى لم يكن هناك ثمة دافع للبحث عن خط للحدود بينه وبين الوطن الأم ٠٠ مصر !

المهم أنه فى هذه المناسبة انتهت المداولات بين ممثلى سلطات الاحتلال البريطانية فى القاهرة والخارجية فى لندن أن الحدود التى ينبغى أن تنسحب اليها مصر ، وهو انسحاب قد تم بشكل املائى من جانب دار المعتمد البريطانى فى القاهرة المستر ايفلين بيرنج ، ثم انه انسحاب رفضته الحكومة المصرية القائمة برئاسة شريف باشا الأمر الذى أدى الى استقالته وتأليف حكومة جديدة قبلت به برئاسة نوبار باشا الأرمنى الأصل ٠٠ انتهت هذه المداولات الى أن تلك الحدود تقف عند وادى حلفا ، ولسببين ، أولهما : أن الادارة المصرية كانت موجودة دائما عند هذه المنطقة قبل عام ١٨٢٠ ، وانها منطقة يسهل الدفاع عنها اذا ما تهدد مصر أى خطر من الجنوب ٠٠ والنقطة التى تم اختيارها لتنسحب القوات المصرية اليها كانت تقع فى منتصف المسافة بين خطى عرض ٢١ و ٢٢° شمال خط الاستواء !

وتمر سنوات قليلة فى عمر التاريخ ، خمسة عشر عاما على وجه التحديد ، حين تنجح القوات المصرية بقيادة بريطانية فى اسقاط

الدولة المهدية بعد موقعة أم دبريكات الشهيرة ( ١٨٩٨ ) ، وينشأ وضع جديد يتطلب إعادة المداولة في القضية ٠٠ قضية الحدود المصرية السودانية ٠٠

والحدود التي بين أى بلدين تنشأ عادة للتمييز بين التراب الوطنى لكل منهما ، الا فى الحدود المصرية - السودانية فقد نشأت لأسباب مغايرة !

أصل الفكرة كانت لتمييز الأراضى السودانية عن الأراضى المصرية ولأسباب ليس لها صلة بتمييز الأوطان ، وان كانت قد اكتسبت بعد ستين عاما بعضا من هذه الأسباب ٠٠

التمييز تم بعد أن قررت حكومة لندن الدخول شريكة مع مصر فى حكم السودان من خلال نظام ابتدعه اللورد كرومر ، المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وهو النظام الذى عرف باسم الحكم الثنائى (Condominium) والذى وصفه خبراء القانون الدولى بالنظام المهجى Hybrid ' .

هذا التمييز كما قرره كرومر فى مذكراته المرفوعة الى وزارة الخارجية فى لندن تم لسببين ، أولهما : ألا يخضع السودان لنظام طالما عانت منه سلطات الاحتلال فى مصر ، وهو نظام المحاكم المختلطة والذى كان يعطى للدول الأوروبية صاحبة الامتيازات الفرصة لافساد كثير من سياسات هذه السلطات ، وثانيهما : أن بريطانيا رغبت فى اخراج السودان عن نطاق السيادة القانونية للدولة العثمانية ، وهى السيادة التى كانت حكومة استنبول لاتزال تتمتع بها فى مصر ، وكانت سببا آخر من أسباب عرقلة سياسات حكومة لندن فى الأراضى المصرية .

المهم أن هذا التمييز هو الذى اقتضى رسم أول حدود بين البلدين ، وهى الحدود التى تقررت بمقتضى المادة الاولى من الاتفاقية المصرية - البريطانية المعقودة فى يناير عام ١٨٩٩ .

جاء فى هذه المادة : « تطلق لفظة السودان على جميع الأراضى الكائنة جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى : -

أولا : الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ .

ثالثا : الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتها ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثا : الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا « . وفيما يتصل بالحدود فالهم ما جاء فى أولا !

فقد ترتب على هذا الاتفاق الذى أسمى على حكومة القاهرة أن خط الحدود الجديد قد اقتطع من الأراضى المصرية مساحة من جنوبى خط ٢٢ هى منطقة وادى حلفا ، وهى المنطقة التى « لم تخله الجنود المصرية قط منذ عام ١٨٢٠ » (١) والتى عندما تم الانسحاب إليها عام ١٨٨٥ فقد جاء هذا الانسحاب بعد مداولات لتحديد آخر الأراضى المصرية فى الجنوب فيما سبقت الإشارة إليه ، وكانت أولى الأثافى !

وعلى الرغم من أن الصحف المصرية التى عاصرت توقيع اتفاق ١٨٩٩ ، خاصة صحيفة المؤيد الناطقة وقتذاك بلسان الحركة الوطنية المصرية ، قد نبهت الى هذا الاقتطاع ، الا أن رأى العام المصرى لم يتوقف كثيرا عند هذا التنبيه لأنه رفض فكرة وجود حدود تفصل بين البلدين انطلاقا من أن مطلبنا أساسيا من مطالب الحركة الوطنية فى مصر ، ثم فى السودان بعد أن ظهرت فيه ، كان « وحدة وادى النيل » ومن ثم فقد كان الحديث عن حدود بين البلدين مع هذا المطلب يمكن أن يرقى الى درجة الخيانة الوطنية ! ، بمعنى آخر أن فكرة الحدود كانت مرفوضة من وجهة نظر سياسية الا أنها كانت مقبولة من وجهة نظر أخرى !

ذلك أنه بعد أن تبدد الحلم الوطني القديم وقيام دولتين في وادي النيل بدءاً من أول يناير عام ١٩٥٦ ، يوم ظهور « جمهورية السودان » على الخريطة كان مطلوباً البحث عن خط للحدود بين الكيانين السياسيين اللذين استمرا يشكلان بدرجة أو بأخرى كياناً سياسياً واحداً • وكان مطلوباً وقتئذ التعرف على ماهية هذا الخط •

وكان البديهي أن ينظر المصريون الى خط عرض ٢٢° شمالاً الذي ميز بين الأراضي المصرية والأراضي السودانية باعتباره خط الحدود الذي يفصل بين الكيانين السياسيين في الشمال والجنوب تأسيساً على أن هذا الخط هو الخط الوحيد الذي تضمنته اتفاقية دولية وقعها كل من وزير الخارجية المصرية ، بطرس باشا غالى ، وممثل بريطانيا في العاصمة المصرية اللورد كرومر •

ويلفت النظر هنا أنه في كافة الاتفاقيات المتعلقة بالسودان كان الذي يوقع عليها من جانب حكومة لندن ممثل بريطانيا في القاهرة ، سواء كان معتمداً مثل اللورد كرومر عام ١٨٩٩ ، أو مندوباً سامياً مثل السير مايلز لامبسون عام ١٩٣٦ ، أو سفيراً مثل السير رالف ستيفنسون عام ١٩٥٣ •

ولكن كان للسودانيين موقف آخر ••

صنع هذا الموقف مجموعة من الترتيبات كانت قد تقررت خلال الفترة بين عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وضعت ما يسمى بالحدود الادارية ••

أول هذه الترتيبات صدرت في مارس عام ١٨٩٩ بقرار من وزير الداخلية المصرية تقرر بمقتضاه وضع مساحة من الأرض على النيل شمال خط ٢٢ كانت أقرب الى النوبة في هذا الخط •• وضعها تحت ادارة حكومة السودان بهدف أن يكون ميناء فرص العميق تحت اشراف هذه الادارة لتيسير انتقال المسافرين السودانيين

المتوجهين الى مصر أو القادمين منها ، وكان طريق السفر البرى بين البلدين هو الطريق الرئيسى للانتقال .

الترتيب الثانى وهو الأهم وكان مقصودا منه هذه المرة حسن ادارة شئون القبائل المنتشرة بين البلدين ، أو بالأحرى شمال خط ٢٢ وجنوبه ، وعلى وجه الخصوص قبائل العباددة الذين تقرر وضعهم تحت الادارة المصرية وقبائل البشاويين الذين تقرر وضعهم تحت ادارة حكومة السودان ويلاحظ أن هذا الترتيب قد صدر بدوره بقرار من وزير الداخلية المصرى .

وقد نتج عن هذا الترتيب وضع أراض جنوب خط ٢٢ تحت ادارة مديرية أسوان المصرية ، كما نتج عنه وضع أراض أخرى شمال الخط تحت ادارة مديرية البحر الأحمر السودانية .

الترتيب الثالث حدث بمقتضى مراسلات متبادلة بين المسئولين فى مصلحة المساحة المصرية وأقرانهم المسئولين فى ادارة المخابرات بالجيش المصرى عام ١٩٠٧ والذي تقرر بمقتضاه اعادة قسم من الأراضى شمال ٢٢ التى سبق وضعها تحت ادارة حكومة السودان والتى كانت تقطنها قبائل المليكاب ٠٠ اعادتها الى الادارة المصرية بعد أن تأكد أنه لم يعد ثمة أحد من أبناء هذه القبيلة يعيش فى ذلك القسم .

هذه الترتيبات الادارية الثلاثة ، خاصة قرار وزير الداخلية مصطفى باشا فهمى الصادر فى شهر نوفمبر عام ١٩٠٢ ، هى التى وضعت أساس النزاع الحدودى القائم الآن بين البلدين ، والمعروف بالنزاع حول حلايب ٠٠

فقد صنعت هذه الترتيبات خطين للحدود ، أولهما الذى يسير مع خط عرض ٢٢° شمالا الذى قرره اتفاقية دولية هى اتفاقية ١٨٩٩. والذى سسمى فى الخرائط المعتمدة الحدود السياسية Political Boundaries ، وثانيهما المتفق مع الترتيبات التى صنعتها



قرارات وزير الداخلية المصرية والتي سميت على بعض الخرائط الحدود الادارية Administrative Boundaries .

أدت أيضا هذه الترتيبات الى وقوع مساحة من الارض على شكل مثلث يسير أحد ضلعيه مع ساحل البحر الأحمر في القسم الجنوبي الغربي من مصر ، ويسير الضلع الآخر عرض ٢٢° ويربط الثالث بين الضلعين الأولين ٠٠ الى وقوعه تحت ادارة السودان ، وهو المثلث المعروف باسم جلايب والذي تبلغ مساحته ١٨ ألف ك م ٠ مربع ، والذي يدور حوله النزاع الحال .

وبينما يتمسك السودانيون بالحدود الادارية باعتبارها حدودا دولية فان المصريين يتمسكون بالحدود السياسية .

تقوم حجة السودانيين في هذا التمسك على أن تلك الأراضي الواقعة شمال خط عرض ٢٢° قد استمرت تحت الادارة السودانية لمدة تقرب من ٥٦ عاما منذ أن صدر قرار وزير الداخلية في نوفمبر ١٩٠٢ وحتى طالبت بها مصر أول مرة في يناير عام ١٩٥٨ .

على الجانب الآخر ترى حكومة الخرطوم أن السبب الذي من أجله تقررت الحدود الادارية مازال قائما ، ألا وهو الحفاظ على وحدة القبائل الموجودة في مناطق الحدود .  
غير أن المصريين لهم رأى مختلف .

ترى القاهرة أولا أن خطوط الحدود لا تصنعها قرارات وزير الداخلية لاي من البلدين وأن هذه الخطوط تصنعها الاتفاقيات الدولية ، الأمر الذي يتوفر لخط عرض ٢٢ ولا يتوفر بأي شكل للخط الادارى .

يستشهد المصريون في ذلك بالخرائط الصادرة عن مصلحتي المساحة على الجانبين ، القاهرة والخرطوم ، فهذه الخرائط اما أن تظهر خط ٢٢ باعتباره خط الحدود الدولي واما أن تظهر الخطين ٠٠ خط ٢٢ الذي يوصف عادة فيها « بالحدود السياسية » والخط

الذى صنعتته ترتيبات عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ ، والذى يوصف عادة « بالحدود الادارية » غير أنه لا توجد ، قبل عام ١٩٥٨ على الأقل ، خريطة تنفرد باظهار الخط الادارى باعتباره خط الحدود بين البلدين .

أما مسألة الإبقاء على ادارة المناطق الواقعة شمال خط ٢٢ لفترة غير قصيرة تحت ادارة حكومة الخرطوم فلا يرى المصريون أن ذلك يمكن أن يرتب حقوقا للجانب السودانى فى تلك المناطق وهم يعتمدون فى ذلك على عدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : أن السودان نفسه كان طوال تلك الفترة أو أغلبها واقعا تحت السيادة المصرية ، على اعتبار أن مصر كانت احدى دولتى الحكم الثنائى ، ومن ثم فقد كانت الأراضى السودانية من الناحية القانونية امتدادا للأراضى المصرية ، وإن هذا الوضع هو الذى خول لوزير الداخلية المصرى حق اصدار قرارات مارس ١٨٩٩ ونوفمبر عام ١٩٠٢ .

الاعتبار الثانى : اتساقا مع هذا الفهم فإن المصريين قد أبدوا طول الوقت استعدادهم لاعادة الأراضى التى قررت هذه الترتيبات وضعها تحت ادارتهم جنوب خط عرض ٢٢ ° .

الاعتبار الثالث : أن الخيارين اللذين كانا مطروحين فى العلاقات المصرية السودانية ، اما بالوحدة واما باستقلال السودان ، وقد استمر الخيار الاول أقوى الخيارين حتى عام ١٩٥٥ ، ومن ثم لم يكن للمصريين سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى العمل الوطنى أن يثيروا قضية الحدود طالما أن كل الشواهد كانت تشير الى أنها لن تشكل أية قضية فى العلاقات بين البلدين بحكم أنهما فى طريقهما الى التوحد فى بلد واحد .

الاعتبار الأخير : أن الفترة التى سكنت فيها المصريون عن الوضع فى المنطقة التى كان يديرها السودانيون شمال خط ٢٢ بعد استقلال السودان وظهور كيان سياسى منفصل فى الجنوب لا تزيد

عن عامين بين يناير عام ١٩٥٦ ويناير عام ١٩٥٨ ، وإن هذا السكوت القصير إنما حدث لأسباب سياسية ناتجة عما امتلأت به العلاقات بين البلدين من حساسيات بعد أن عزف السودانيون عن الوحدة واختاروا الاستقلال ، ولما اتسم به الوضع في منطقة حلايب من تجدد ، فلم يحدث أن حاولت حكومة الخرطوم خلال تلك الفترة أن تمارس أى أشكال السيادة في المنطقة وحتى يناير عام ١٩٥٨ حينما حاولوا ادخالها في الدوائر الانتخابية التي كانوا يستعدون بها للانتخابات الجديدة ، الأمر الذي فجر الأزمة الشهيرة في ذلك الوقت .

أزمة ١٩٥٨ نشأت عندما حاول السودانيون تغيير الوضع القائم ( Status Quo ) الموجود في المنطقة التي كانت تحت ادارتهم شمال خط ٢٢° ، فيما أشرنا اليه من ادخالها في الدوائر الانتخابية لمديرية البحر الأحمر ، ورد المصريون على ذلك بادخالها ضمن دوائر الاستفتاء الذي كان قد تقرر في نفس الوقت على الوحدة بين مصر وسوريا .

بادرت مصر وقتذاك بإرسال لجنة الاستفتاء الى المنطقة تحت حماية قوة عسكرية صغيرة ، الأمر الذي أدى الى تصعيد سياسى سريع للقضية التي وصلت الى مجلس الأمن ، في وقت لم تكن الظروف مناسبة للجانب المصرى فى الدخول فى مثل هذا النزاع ، فالقوى العظمى ، سواء الغربية لم تكن سعيدة بقيام الجمهورية العربية المتحدة الأمر الذى انعكس على مواقفها داخل المجلس ، خاصة ممثل بريطانيا .

فى نفس الوقت شعرت حكومة القاهرة أن النظام القائم فى الخرطوم يسعى الى استغلال النزاع استغلالا داخليا لاحتراز مكاسب

سياسية ، الامر الذي دعا حكومة القاهرة الى أن تقبل بالاقترح  
الذي قدمه أعضاء المجلس الى الاتصال المباشر بين الجانبين لتسوية  
النزاع بالوسائل السلمية .

ومنذئذ تجمدت القضية ، ولاكثر من ثلاثين عاما الى أن تحركت  
مؤخرا ولكن مع اختلاف الظروف ا

## الأسئلة والتعليقات على بحث

أ. د. يونان لبيب رزق

---

### السؤال الأول للسيد / السفير فؤاد البديوى :

مشكلة حلايب نقلت الى مجلس الأمن واتخذ قرار بقيام الطرفين بالاتصال المباشر وحل المشكلة بالطرق السلمية وهذا حصر للموضوع بين الطرفين ونتيجته هي الاتصالات الجاوية حاليا ٠٠٠٠ ما رأى سيادتكم ؟

### أجاب أ. د/ يونان لبيب قائلا :

جرت هذه الاتصالات على ثلاث جولات جولة في القاهرة وجولتين في الخرطوم ، ومعلوم أن هذه الاتصالات لم تصل لشيء ولم تسفر عن شيء ، وكان مطلوباً أن نتحدث في لب القضية ، ولكن السودانيين فضلوا ألا يكون هناك حديث الا بعد أن يختفى أى وجود عسكري مصرى من حلايب . ومن ثم وقفنا أمام مشكلة ما هو على أرض الواقع ، وما هو فى أروقة المفاوضات ، وآخر جولة من هذه

الجولات كانت فى فبراير ١٩٩٣ أى منذ عامين ولم تعقد جولات أخرى ، وبالتالى الاحتمالات الآن نستطيع أن نصفها بأنها احتمالات مجمدة ( الموقف مجمد ) الى حين ينفرج الوضع ، والمسألة هى أزمة علاقات ، وحلايب هى عرض من أعراض هذه الأزمة .

### السؤال الثانى : السيد / حلمى لاشين :

من الذى يقوم بالادارة حاليا سواء بالنظام المتبع بمصر أو المتبع بالسودان للمنطقة جنوب خط ٢٢ وذلك من الاتفاقات أو القرارات الادارية ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ وحتى ١٩٩١ ، وتربيا على ذلك ما هو الموقف المصرى حاليا ، فهل ما زالت مصر متمسكة بمثلث حلايب أم ماذا ؟

المسألة عندما يقرها رجال القانون فانهم يعتبرون أن هذا المثلث جزء من الوطن المصرى - نفس الشئ يعتبره رجال القانون على الجانب السودانى وأن ادارة السودان لهذا المثلث لفترة طويلة قاربت من ٩٠ عاما تؤدى الى افتراض أنه يصبح جزءا من الوطن السودانى وكان مفروضا فى اللجنة المصرية السودانية التى تبحث فى القضية أن يصل الطرفان لحل من خلال المفاوضات ومعلوم أن مثل هذه القضايا تحل بطريقة مثالية ( محكمة الدرجة الاولى - المفاوضات ، والدرجة الثانية هى التوثيق والدرجة الثالثة هى التحكيم . وطرق التحكيم بالنسبة لحلايب تعتبر مشكلة قانونية . لأن رجال القانون يقولون لا تحكيم على السيادة فهناك فرق بين قضية طابا وقضية حلايب . فالتحكيم فى قضية طابا لم يكن على الارض ولكن كان على موقع علامة ، وعلى هذا لا يكون على السيادة . يبقى أن المشكلة يجب أن تحل بطريقة التفاوض المباشر والتى أصبحت مشلولة بسبب التطورات السياسية أكثر من التطورات القانونية .

### السؤال الثالث : السيد / حسن هاشمي :

تحدثتم عن الحساسية الشديدة والمفرطة لمشكلة حلايب وكانت هذه الحساسية من جانب حكومة القاهرة حرصاً منها على أوامر العلاقات بين الشعبين . من وجهة نظركم ما هو الحل اذن لهذه المشكلة . هل تبقى الحالة على ما هي عليه الآن ؟ أم ماذا ؟

أظن أن تحريك قضية حلايب على هذا النحو نتيجة الظروف السياسية الأخيرة لابد أن يحسم هذه المشكلة ليس لصالح هذا الطرف أو ذاك وإنما لصالح العلاقة بين الطرفين ، فانه نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها السودان منذ عام ١٩٥٦ أصبحت قضية مثلث حلايب ورقة يلعب بها أي نظام عندما يجد أنه يحتاج الى تأييد الشارع السوداني ، وبالتالي في تقديري الشخصي أن المناسبة قد حانت لحسم هذه القضية ولقفل باب من أبواب الخلافات المستقبلية بين البلدين الشقيقين مصر والسودان .

### السؤال الرابع : السيد / فتحي سلامة :

أوروبا توحدت مؤخرًا والعالم العربي بشكل خاص والافريقي بشكل عام مازال يتصارع على الحدود السياسية أحياناً وحدود الزعامة أغلب الأحيان . هل الخطأ تاريخياً في شكل وتركيب الحاكم في دول العالم الثالث أم عدم النضج السياسي في التعامل مع المشكلات ؟

ثم أضاف السائل السؤال التالي :

٣٨ سنة ومازال الخجل والحياء يمنع من حسم مشكلة حلايب مع أن السياسة لاتعترف بهذه الأمور النفسية هل ننتظر ٣٨ سنة قادمة لحسم أمر لا يستحق كل هذه الزوبعة ؟

## اجاب د٠ / يونان قاتلا :

لا تستطيع أن تتوقع ما فى المستقبل ولكن فى ضوء الوضع الحالى أصبحت المسألة فى حاجة ملحة الى حسمها بشكل نهائى ، وبالتالى فانا لا أتصور الانتظار ٣٨ سنة قادمة ليس لصالح مصر ولكن لصالح العلاقات بين الشعبين ، ومسألة لماذا هذه يكتب فيها بحوث ، ولكن فعلا سنة ١٩٥٨ كانت الظروف غير مواتية بحكم الأوضاع العالمية التى كانت معادية لمصر وطموحاتها والوحدة السورية ، وكان لمصر أسبقيات مثل السد العالى واتفاقية المياه بين مصر والسودان ، وهناك أولويات أمام صانع القرار ، وبعض هذه القرارات يكون أقل شعبية وسردودها المستقبلى يكون أفضل ، وبالتالى أتصور أنا من خلال افتراضات قصيرة تقول كان الله فى عون صاحب القرار فيما بين الاختيار بين القرار الشعبى والصالح مستقبلا .

## السؤال الخامس / بدون توقيع

أرجو ملاحظة أنه لم يكن هناك معارضة مصرية بشأن الخط الفاصل بين مصر والسودان والأمر آنذاك كان لا يتعدى تحديد حدود المحافظات أو النظارات وكانت المعارضة تنصب على التدخل البريطانى وحدود هذه النظارات كما وصفتها الادارة المصرية ، بالتالى فالحدود السودانية الحالية هى الحدود التى وضعتها مصر لحظة منحها الاستقلال ؟

## اجاب د٠ / يونان قاتلا :

هذا جزء من الحجج السودانية فى الدورات التى عقدتها اللجنة المصرية السودانية وأن مصر صممت سنة ٥٣ ، ١٩٥٦ وبالتالى فهى



ارتضت الوضع القائم وكان هناك ردود مثل سنة ١٩٥٣ كانت اتفاقية لتقرير المصير للسودان وكان هذا مفهوما وقتئذ ، وكان اما أن ينضم السودان لمصر وتقوم مملكة وادي النيل ، واما أن ينفصل السودان عن مصر . وأظن أن اتفاقية من هذا النوع ويتم معها بحث للحدود فهذا يرجح الانفصال ، ومن ثم فلم يكن هناك حديث عن الحدود ، في سنة ١٩٥٣ كان الوجود الاداري سودانيا أما الوجود العسكري فكان مصريةا عندما توجد حاجة لذلك ، وحتى قبل سنة ٥٣ لم يكن هناك قضية ، فكان السودان يسمى السودان المصري الانجليزي أو الانجليزي المصري ، ولكن لمصر وجود قانوني في السودان وأن تكون كل الفصائل السياسية المصرية تطمع في وحدة مصرية سودانية ويكون هناك حديث عن الحدود فكان ذلك سيكون اثما وأى اثم !!

### السؤال السادس / بلون توقيع :

ما هو الوضع السياسى حاليا بين الجانبين المصرى والسودانى بعد انفجار المشكلة وما هو مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ؟

### اجاب د. يونان قائلا :

أظن أن القضية ليست قضية أنظمة لأنها مؤقتة مهما طالت ولكن تبقى العلاقة الخاصة ولا أقول انها حميمة ولا أزلية ولكن خاصة ، هل يسمح الشعبان المصرى والسودانى لفترة قد تقصر أو تطول أن يحدث لهذه العلاقة ما غيرها ، وهو سؤال عام أكثر من أن تقدم اجابة عليه .

## السؤال السابع / بدون توقيع :

بعد السرد التاريخي للحدود المصرية السودانية ، ما وجهة نظر سيادتكم لمصير منطقة حلايب حاليا . سمعنا انها أصبحت تحت سيطرة المصريين وأنها أصبحت دائرة حديثة للانتخاب . ما صحة ذلك وأثره على العلاقات المصرية السودانية ؟

### اجاب د. يونان قائلا :

قد يكون هناك في منطقة ما اتفاق بين الأطراف على الإبقاء على وضع ما قائم في منطقة ما ، الى أن يأتي أحد الأطراف ليحاول التغيير من هذا الوضع القائم فيعطى الطرف الآخر الحق في محاولة التغيير في الوضع هو الآخر ، ويجب على السؤال توازن القوى ، فمن هو أكثر قدرة يغير الوضع لصالحه . والشئ الذي لم يعد خافيا هو أن تغيير الوضع القائم بدأ من قبل حكومة الخرطوم باعطاء امتيازات للتنقيب عن البترول في المنطقة واعطاء رخص للبحث عن الآثار لجامعة يابانية ، فكان من حق مصر طالما أن طرفا من الطرفين سعى لتغيير الوضع فمن حق الطرف الآخر تغيير الموقف لصالحه ، ومن هنا أتت الأزمة .

مشكلة الصحراء الغربية

الجنود التاريخية للمشكلة وتطورها

د . شوقي عطا الله الجبل



## مشكلة الصحراء الغربية الجزور التاريخية للمشكلة وتطورها

دكتور شوقي عطا الله الجمل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

بجامعة القاهرة

---

### النقاط التي تناولها البحث :

- ١ - التعريف بالاقليم موضوع البحث :  
موقعه - أهميته بالنسبة لكل من المغرب ، وموريتانيا ،  
والجزائر - سكانه - نشاطهم .
- ٢ - المراحل التي مر بها الاقليم حتى بروز المشكلة :  
استيلاء الأسبان على جزر كناريا - استيلاؤهم على افنى ،  
والصحراء الغربية - مطالبة المغرب بعد استقلاله بهذه المناطق -  
ظهور أهمية الاقليم بعد اكتشاف الفوسفات في بوكراع ( ١٩٦٢ ) .

– تسليم افنى للمغرب ( ١٩٦٩ ) . نجاح أسبانيا فى تكوين حزب موال لها بالاقليم – الاضطرابات فى الاقليم .

٣ – قرار محكمة العدل الدولية :

ادعاءات كل طرف من الأطراف المتنازعة والأسس التى قامت عليها – الأمم المتحدة تقرر ( ١٩٦٩ ) اجراء استفتاء فى الاقليم – قرار محكمة العدل الدولية ١٩٧٥ – وعلان المغرب المسيرة الخضراء .  
٤ – الاتفاق بين أسبانيا ، والمغرب ، وموريتانيا ( ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ) :

أسس الاتفاق ، وما ترتب عليه من نتائج .

٥ – تطورات المشكلة بعد اعلان قيام الجمهورية الصحراوية ( ٢٧ فبراير ١٩٧٦ ) :

اعلان قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية – واعتراف عدد من الدول بها – ارتباك الأوضاع فى موريتانيا وانسحابها من الاتفاق – واستمرار النزاع بين المغرب والبوليزاريو – ومساندة الجزائر لهم – موقف منظمة الوحدة الافريقية – تعليق المغرب وعدد من الدول الافريقية عضويتها فى المنظمة – قبول المغرب مبدأ الاستفتاء – تعثر عملية الاستفتاء بسبب الخلافات على من لهم حق التصويت – زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة والأمل فى اجراء الاستفتاء فى عام ١٩٩٥ .

## ١ - التعريف بالاقليم موضوع البحث :

يقع الاقليم الذى أطلق عليه تعبير ( الصحراء الغربية ) على الحافة الغربية للصحراء الافريقية الكبرى ، وتبلغ مساحته حوالى ٢٦٦.٠٠٠ كم<sup>٢</sup> ، ويطل على ساحل المحيط الأطلنطى ، وهو اقليم صحراوى ، لكن يتأثر الساحل المطل على المحيط بمرور تيار كناريا البارد (١) .

وللاقليم أهمية استراتيجية ، فهو مواجه لجزر كناريا التى تسيطر عليها أسبانيا ، وموقعه بالنسبة للبحر المتوسط والمحيط الأطلنطى - يجعل له أهمية خاصة بالنسبة للدول الكبرى التى تهتم بالملاحة فى هذه البحار الهامة .

ويمثل الاقليم عمقا للمغرب نحو الجنوب ، بينما يمثل عمقا لموريتانيا نحو الشمال ، كما أن الجزائر تنظر للاقليم على أنه يعتبر أقصر طريق يضلها بالمحيط الأطلنطى وبالعالم الخارجى عبر هذا المحيط .

وسكان الاقليم خليط من العرب والبربر ، ويندرجون فى عدد من القبائل ، ومع أن أسبانيا حازت فى عام ١٩٧٤ - أثناء استعمارها للاقليم - أن تجرى تعدادا للسكان - لكن هذا التعداد لا يعطى رقما دقيقا لسكان الاقليم ، خاصة أن عددا كبيرا منهم رعاة رحل ، والأرقام متفاوتة بشكل واضح (٢) .

ويعمل سكان الاقليم بالزراعة فى الواحات ، ورعى الأغنام ، والماعز ، والابل فى المناطق التى يتوفر بها العشب والماء ، كما يعمل سكان الساحل الواقع على المحيط الأطلنطى بصيد الأسماك .

فمياه المحيط المجاورة للساحل غنية بالثروة السمكية بسبب مرور تيار كناريا البارد ، وتميز بالاقليم طرق تجارية هامة تربط بين شمال القارة ( المغرب ) والاقاليم الداخلية بغرب القارة ، وأتاح ظهور الفوسفات واستغلاله فرص عمل جديدة للسكان ، وكان لذلك أثره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهم .

كما توجد بالاقليم معادن النحاس ، واليورانيوم ، والكروم والمنجنيز ، والملح ، والحديد ، والنفط ولو أن مخزونه لم تثبت بعد صلاحيته للاستغلال .

وتستند المغرب في مطالبتها بأحقيتها في اقليم الصحراء الغربية على أساس أن الصحراء كانت طوال العصور التاريخية تحت اشراف ملوك المغرب ، وكان ملوك المغرب يعينون لهم الرؤساء الاداريين والقضاة لفض منازعاتهم ، وكانت القبائل الصحراوية ترسل مندوبين عنها الى البلاط المغربي لتقديم فروض الولاء - هذا بالإضافة الى قاعدة التكامل الاقليمي التي تقضى - في رأى المغرب - بضم هذا الاقليم لها .

أما موريتانيا فتستند في دعواها بخصوص ارتباطها بهذا الاقليم الى أنه منذ القرن الخامس الهجري ( الحادى عشر الميلادى ) كانت موريتانيا والصحراء الغربية وحدة واحدة تعرف باسم ( شنقيط ) ، وكانت هذه الدولة بداية لدولة المرابطين التي أخضعت المغربين الأقصى والأوسط بل عبرت الى الأندلس لنجدة ملوك الطوائف ، وقد أسست مدينة مراكش واتخذتها عاصمة لها ( ٣ ) .

## ٢ - المراحل التي مرت بها مشكلة الصحراء الغربية :

افتتح الأسبان نشاطهم الاستعماري في القارة الافريقية باستيلائهم على ( جزر كناريا ) في منتصف القرن الخامس عشر



الميلادى ( ١٤٧٦ م ) - لكن الأسبان اضطروا لوقف نشاطهم الاستعماري لفترة حتى تخلصوا من الوجود العربي فى بلادهم نهائيا ، وقد تم ذلك بسقوط غرناطة فى عام ١٤٩٢ (٤) .

واستأنف الأسبان نشاطهم الاستعماري من نهاية القرن ١٥م . واتجه هذا النشاط للشغور المغربية فى المغرب الأقصى ، وغيرها من شغور شمال افريقيا على البحر المتوسط التى لجأ اليها الفارون من العرب من أسبانيا ، وقد أدى ذلك لاصطدام الأسبان مع الدولة العثمانية التى كانت قد برزت كقوة اسلامية كبرى وانتهى الأمر بتصفية الوجود الأسباني فى وهران وغيرها من موانئ المغرب الأوسط . وقد شغل الأسبان بالعالم الجديد ، وبكشوفهم الجغرافية واستغلالهم للمناطق المكتشفة حديثا خاصة بعد أن ثبت أن هذه البلاد تتيح فرصا ذهبية للاستغلال بالاضافة الى ثروتها المعدنية .

لكن بدأت أسبانيا تتجه من جديد للمناطق الافريقية القريبة منها - فمن جزر كناريا قفزت للساحل الأفريقى المواجه لها واستولت على مدينة افنى (Ifni) الواقعة على ساحل المحيط الأطلنطى فى مقابل جزر كناريا وبننت لها حصنا فى المدينة ، وفى عام ١٨٦٠ عقد اتفاق بين المغرب وأسبانيا بخصوص سيادة الأسبان على منطقة افنى - لكن حتى عام ١٩٣٤ كان الوجود الأسباني فى افنى شيئا اسميا فقط . كما استطاعت أسبانيا أن تمتد نفوذها للمنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا والتى أطلقت عليها اسم ( الصحراء الأسبانية ) ، ولم تكن لهذه المنطقة الصحراوية أهمية تذكر فى ذلك الوقت ، ولم يكن مفهوم الحدود واضحا - كما هو اليوم - وقد عقدت اتفاقيات بين أسبانيا وكل من فرنسا والمغرب وموريتانيا لتحديد حدود الاقليم (٥) .

وقد قسمت أسبانيا الاقليم اداريا الى قسمين :

( أ ) قسم شمالي - أطلق عليه اسم الساقية الحمراء ، ومن أهم مدنه العيون عاصمة الاقليم .

( ب ) قسم جنوبي - أطلق عليه نهر الذهب ، ومن أهم مدنه ميناء فيلاسيزيروس ( Villa Cisneros ) .

ولم يلق الاقليم اهتماما يذكر من الأسبان حتى أواخر الستينات ، وذلك لقلة موارده من جهة ، ولانشغال أسبانيا بالحرب الأهلية فيها ( ١٩٣٦ ) من جهة أخرى - فلم يعد الأمر وجود حاميات عسكرية أسبانية تتركز في الحصون الهامة بينما كانت القبائل تمارس نشاطها المعتاد .

ولما اشتدت الحركة الوطنية في المغرب - أقدمت فرنسا على خلع السلطان محمد الخامس في أغسطس ١٩٥٣ الذي ظهر تأييده للحركة الوطنية وأحلت محله محمد بن عرفة لكن اضطرت فرنسا بسبب ازدياد الحركة الوطنية - لاعادة السلطان محمد الخامس ، ووافقت في ٢ مارس ١٩٥٦ على منح المغرب استقلاله ، وأصبح مركز أسبانيا حرجا خاصة أن وجودها في المنطقة الخليفية ( منطقة الريف ) كان بناء على اتفاق مع فرنسا بعد فرض فرنسا معاهدة الحماية على المغرب في عام ١٩١٢ - فاضطرت أسبانيا للخضوع للأمر الواقع - فعقدت معاهدة مع السلطان محمد الخامس في ٧ ابريل عام ١٩٥٦ انتهت بموجبها الحماية الأسبانية للمنطقة الشمالية من المغرب ، كما اتفقت الدول التي كانت تتولى ادارة منطقة ( طنجة ) الدولية ( بلجيكا ، وأسبانيا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وإيطاليا .

وهولندا ، والبرتغال ، والمملكة المتحدة ) - على إلغاء نظامها الدولى  
فعدت منذ أول يناير ١٩٥٧ للسيادة المغربية (٦) .

وبالطبع أدى هذا الى أن أصبح وضع أسبانيا فى افنى  
والصحراء الغربية حرجا لكن لم تكن الأهمية الحقيقية لهذه المنطقة  
قد ظهرت بعد .

وحتى عام ١٩٥٨ كانت افنى هى مقر الحاكم العام الأسبانى  
لاقنى والصحراء الأسبانية لكن منذ أوائل الستينات بدأ اكتشاف  
الفوسفات فى الصخور الرسوبية فى ( بوكرع ) باقليم الصحراء  
على بعد ما يقرب من ١٧٠ كم من مدينة العيون ، وتكونت شركة  
لاستغلاله فأصبحت لاقليم الصحراء أهمية اقتصادية بالنسبة  
لأسبانيا ، وبالنسبة للمغرب أيضا (٧) .

فبالنسبة لأسبانيا - فان انتاج الاقليم من الفوسفات يمكن أن  
يسد جانبا كبيرا من حاجتها من هذا المعدن - أما المغرب فهى من  
الدول المنتجة للفوسفات وتأتى فى المرتبة الثالثة فى الانتاج بعد  
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فاذا أضيف انتاج اقليم  
الصحراء الى انتاجها - فانها تصبح المصدر الرئيسى للفوسفات فى  
العالم وتستطيع بذلك التحكم فى أسعاره .

ولما شعرت أسبانيا بالأهمية الاقتصادية لاقليم الصحراء -  
فصلته عن افنى التى كانت المغرب تطالب بالسيادة عليها ، واضطرت  
أسبانيا أن تعزز وجودها العسكرى فى الاقليم فأنشأت عدة مراكز  
عسكرية محصنة به ، واهتمت بأدخال اصلاحات عديدة فيه .

وازاء ضغط المغرب ومطالبتها أسبانيا بالانسحاب من أفنى ،  
واقليم الصحراء ، ومساندة الدول العربية للمغرب في حقوقها -  
وافقت الأمم المتحدة على بحث المشكلة ، وأصدرت في ديسمبر ١٩٦٧  
قرارا بأحقية المغرب في منطقة أفنى (٨) .

واضطرت أسبانيا في يناير ١٩٦٩ لتسليمها للمغرب ،  
ولعلها رأت في ذلك حلا جزئيا للمشكلة يهدى من ثورة المغاربة  
ومطالبتهم بالمنطقتين - وهكذا تركزت المشكلة في منطقة الصحراء  
الغربية .

وأدركت أسبانيا أنها مقبلة على صراع بخصوص وجودها  
في منطقة الصحراء فعمدت الى تكوين حزب موال لها من بعض  
رؤساء القبائل ، وقد قدمت لهم العديد من الوعود ودعتهم لزيارة  
أسبانيا ورغبتهم في ربط مصيرهم بها ، وكانت أسبانيا تهدف من  
ذلك الى ايجاد قوة تواجه بها الضغوط المغربية والعربية والافريقية  
والعالمية ، خاصة ان حركات التحرر الافريقي كانت في أوج عنفها ،  
والاستعمار ينحصر تدريجيا من القارة الافريقية ، والدول الافريقية  
والأسيوية في الأمم المتحدة تضغط لمنح انشعوب المغلوبة على أمرها  
حقها في تقرير مصيرها .

وقد حاولت المغرب الوصول الى اتفاق مع أسبانيا لحل المشكاه  
سلميا ، وأرسلت وقدا للمدريد لمحاولة الوصول لحل - دون جدوى .

### قرار محكمة العدل الدولية :

ازاء تعقد المشكلة - طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من  
محكمة العدل الدولية في ديسمبر ١٩٧٤ الادلاء برأيها حول  
سؤالين :

الأول : هل كانت الصحراء الأسبانية أرضا لأمالك لها  
(Rls Nullius) قبل الوجود الأسباني بها ؟

الثاني : ما هي العلاقة التي كانت تربط هذا الاقليم مع  
المغرب وموريتانيا قبل الوجود الأسباني ؟

وفي أكتوبر ١٩٧٥ أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها .  
وكان رد المحكمة غير حاسم - فقد ذكرت ( المحكمة ) انه قد  
يكون لادعاء المغرب وموريتانيا بعض الصلاحيات في ادعاء وجود  
بعض الروابط بينهما وبين الصحراء الغربية - لكن هذا لايتعارض  
مع مبدأ أن يكون للسكان الحق في التعبير عن رأيهم فيما يتعلق  
بتقرير مصيرهم . واستندت المغرب على الشرط الأول من  
القرار وأعلنت المسيرة الخضراء فقد اتجه نحو ٣٥٠.٠٠٠ مغربي  
الى الاقليم المتنازع عليه وكانوا عزلا من السلاح (٩) .

### الاتفاق بين أسبانيا ، والمغرب ، وموريتانيا :

في ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ - أعلنت الحكومة الأسبانية أنها  
وصلت الى اتفاق مع كل من المغرب وموريتانيا تقسم بموجبه  
البلتان الاقليم .

وبناء على الاتفاق زحفت جيوش المغرب على الاقليم من  
الشمال ، وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ تسلمت ( المغرب ) المطار  
الدولي ، والقاعدة الجوية في العيون وانسحبت أسبانيا منهما ،  
ووضعت موريتانيا يدها على الجزء الجنوبي بما فيه ميناء  
فيلاسيز نيروس (Villa Cirneros) .

وفي ١٤ ابريل ١٩٧٦ وقعت المغرب وموريتانيا على اتفاق بشأن حدود كل من الدولتين في الاقليم ، وبموجب هذا الاتفاق أصبحت حقول الفوسفات المكتشفة داخلية ضمن نصيب المغرب ، وان كان ميناء فيلاسيزنيروس الهام أصبح ضمن الحدود الموريتانية فتركزت مكاسب موريتانيا في بعض مصائد الأسماك الساحلية ، والأمل المرتقب في العثور على البترول في المنطقة التي آلت اليها .

ولعل ما دعا أسبانيا أخيرا لقبول هذا الحل بالنسبة لاقليم الصحراء :

١ - زيادة الضغوط الدولية والمغربية على أسبانيا ، فقد ساندت الجامعة العربية ودولها المغرب في مشكلتها مع أسبانيا .

٢ - خشيت أسبانيا من أن استمرار تمسكها بالاقليم في وقت كانت الموجة الاستعمارية في القارة على وشك الأفول ، بعد أن سلمت معظم الدول الكبرى الأخرى بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها - سيفجر قضايا أخرى تسعى أسبانيا لتهديتها ، مثل قضية ( سبتة ومليلة ) المستعمرتين المقتصبتين من المغرب من فترة تقرب من ٥٠٠ سنة وكذلك وضع جزر كناريا التي وضعت أسبانيا يدها عليها في بداية نشاطها الاستعماري في القرن الخامس عشر الميلادي .

٣ - موافقة المغرب وموريتانيا على أن يكون للأسبان من عائد الفوسفات حصة تقدر بـ ٣٥٪ من العائد ، هذا بالإضافة الى موافقة الدولتين على السماح للأسبان بحق الصيد في المياه الاقليمية المواجهة للصحراء الغربية ، خاصة أن الصيد وما قام عليه من صناعة تعليب الأسماك وتصديرها كان مصدرا رئيسيا لمواطني جزر كناريا وللأسبان .

## تطورات المشكلة الصحراوية بعد اعلان الاتفاق الاسباني المغربي الموريتاني :

لم ينع الاتفاق الأسباني المغربي الموريتاني المشكلة بل بالعكس فجر المشكلة من جديد وبعنف - فقد تحرك عدد من سكان الصحراء القريبة في اتجاه الصحراء الجزائرية ، وقامت الحكومة الجزائرية بايوانهم في خيام ، وأعلنوا في ٢٧ فبراير ١٩٧٦ قيام ما أسموه ( الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية SADR ) (١٠) .

وقد عين محمد بن عبد العزيز سنة ٧٦ رئيسا للجمهورية بعد مقتل أول زعيم للبوليزاريو في القتال مع القوات المغربية (١١) .

ويبدو أن الجزائر على الرغم من التسوية الظاهرية لمشكلتها مع المغرب بسبب النزاع على اقليم تندوف الغني بالحديد والذي أدى في عام ١٩٦٣ لاشتباكات بين قوات الطرفين - انتهت باتفاق في عام ١٩٧٢ تنازلت بموجبه المغرب عن ادعائها في اقليم تندوف - لكن لم تصدق الحكومة المغربية على هذا الاتفاق الذي توصل اليه مفاوضو الطرفين . وكان هذا موضع قلق وريبة لدى الحكومة الجزائرية من نوايا المغرب واتجاهاتها بعد ان تتخلص من مشكلة الصحراء الغربية .

وكان اعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية واعلان عدد غير قليل من الدول الافريقية والدول الأخرى اعترافها بهذه الجمهورية - نقطة تحول خطيرة في المواجهة بين البوليزاريو ( الجناح العسكري للدولة الوليدة ) - تدعمهم الجزائر بالأسلحة وبغيرها من وسائل الدعم وبين المغرب وموريتانيا .

ومن البداية ركز البوليزاريو هجماتهم على موريتانيا باعتبارها القوة الضعيفة في هذا النضال - هذا بالإضافة الى محاولتهم ضرب الحزام الناقل لفوسفات بوكراع .





وركزوا ضرباتهم على مناجم الحديد الموريتاني في ( زوارت )  
 على أساس أن الحديد يمثل عماد الاقتصاد الموريتاني ، بل تعرضت  
 ( نواكشوط ) عاصمة موريتانيا لغارات موحدة مما أجبر الحكومة  
 الموريتانية - حكومة المختار ولد داداه - لمحاولة تدعيم قوتها  
 الدفاعية (١٢) فضاعفت أعداد الجيش واستعانت بفرنسا لتدريبه  
 وتسليحه وفرضت على مرتبات الموظفين - ضريبة الدفاع، وتضافرت  
 الظروف البيئية لمضاعفة أعباء الحكومة الموريتانية ، فقد اجتاحت  
 المنطقة موجة من الجفاف ، أفسدت المحاصيل والمراعي ، وترتب  
 على ذلك ارتباك واضح في ميزانية الحكومة الموريتانية ، وارتفاع  
 في أسعار المواد الغذائية مما أثار التذمر بين أفراد الشعب ، ولم  
 يستطع المغرب وهو يعاني من نفس المشاكل ويحاول تدعيم قواته  
 لمواجهة غارات البوليزاريو - أن يقدم الكثير لمعونة حليفته بل أن  
 المساعدة العسكرية التي قدمتها المغرب لموريتانيا للدفاع عن المراكز  
 الهامة بها - أصبحت موضع ريبة وشك من نوايا المغرب التي كانت  
 في وقت من الأوقات تنادي بقيام المغرب الكبير الذي يشمل الأقاليم  
 الجنوبية التي كانت تربطها بالمغرب صلات تاريخية (١٣) .

### المغرب تواجه بمفردها جبهة البوليزاريو :

في وسط هذا الجو الملبد بكثير من الغيوم برز تساؤل  
 الموريتانيين حكومة وشعبا عما كسبوه من اقتسامهم لاقليم الصحراء  
 مع المغرب ؟ وهل هذه الصفقة كانت حصيلتها بالنسبة لموريتانيا  
 ايجابية أم سلبية ؟

وفي يونيو عام ١٩٧٨ حدث في موريتانيا انقلاب تولى بموجبه  
 الرئيس مصطفى ولد مالك أمور البلاد - ولم تترك جبهة البوليزاريو  
 هذه الفرصة تفوت - فقد أعلنت في ( ضربة معلم ) كما يقولون -  
 وقف إطلاق النار بينها وبين موريتانيا بصفة مؤقتة لاتاحة الفرصة

للحكومة الموريتانية الجديدة لاعادة النظر فى موقفها من الاتفاق المغربى - الموريتانى السابق وقد أعلنت الحكومة الموريتانية من جانبها موافقتها على اعطاء الصحراويين حقهم فى تقرير مصيرهم (١٤) .

وهكذا انحصرت المشكلة بين المغرب والبوليزاريو .

وكان طبيعيا أن تضاعف قوات البوليزاريو من هجومها على القوات المغربية الموجودة فى اقليم الصحراء واضطرت القوات المغربية أمام ضغط قوات البوليزاريو لتركيز جهودها على حماية مناجم بوكرك ، ومدينة العيون وما حولهما ، وأخذت هذه القوات تطور فى وسائل دفاعها لمواجهة الأخطار الجديدة .

ولجأت القوات المغربية لبناء سائر ضخمة لحماية المناطق الهامة وبث الألغام بطول هذا السائر بالإضافة الى نشر أجهزة الرادار وغيرها من وسائل المراقبة والرصد .

وقد لجأت قوات البوليزاريو لحرب العصابات ضد القوات المغربية مما أرقق هذه القوات وكبدها الكثير من الخسائر فى الأفراد والمعدات ، فاضطرت هذه القوات للاحتواء داخل الأسوار المحصنة ، واضطرت الحكومة المغربية لمضاعفة امداد قواتها وتخصيص جزء كبير من ميزانيتها للانفاق الحربى .

وتزامن هذا الوضع مع موجات من الجفاف المتعاقبة التى اجتاحت المنطقة فزادت من الأعباء على الميزانية المغربية وزادت ديون المغرب بشكل ملفت للنظر ، وعجزت المغرب عن سداد فوائده الديون فى مواعيدها وانعكس كل ذلك على الأوضاع الاقتصادية فى المغرب فارتفعت أسعار المواد الضرورية مما أدى لانتشار حالة من التذمر وتعددت الاضطرابات .

## موقف منظمة الوحدة الأفريقية :

لاشك في أن مشكلة الصحراء الغربية من أخطر وأعنف المشكلات التي واجهت المنظمة الأفريقية لأسباب متعددة :

١ - لم تعد المشكلة بعد الاتفاق الأسباني المغربي - الموريتاني - مشكلة بين دولة أوروبية مستعمرة ودولة أو دولتين أفريقيتين ، لكنها تطورت الى مشكلة افريقية صرفة .

٢ - من أهم المبادئ التي نادت بها المنظمة - مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظم الحكومة الملائمة لها (١٥) .

٣ - أثارت المشكلة الخلافات بين المغرب والجزائر ، ووقفت دول أفريقية أخرى الى جانب هذه أو تلك من طرفي النزاع ، وشكلت المنظمة لجنة سباعية للنظر في الوضع واقتراح الحل الأمثل ، وكانت اللجنة من ممثلين عن كينيا ، وتنزانيا ، وغينيا ومالي ، ونيجيريا ، وسيراليون والسودان .

وقد اتخذت اللجنة قرارا مبدئيا بأن أسلم طريقة هي أن يجرى استفتاء يشترك فيه جميع مواطني الصحراء الغربية ، وذلك لبدء الرأي فيما يتعلق بمصير الصحراء على أساس الاستقلال أو الاتحاد مع المغرب في أية صورة من صور الاتحاد .

ولعل اللجنة رأت أن هذا القرار يتمشى مع مبادئ المنظمة ومع المبادئ العامة التي ينادى بها المجتمع الدولي والمنظمة الدولية .

وفي أغسطس ١٩٨١ اجتمعت اللجنة السباعية في نيروبي وتناقشت بخصوص طريقة تطبيق قرارها السابق فوضعت أسسا لاجراء الاستفتاء (١٦) .

لكن المغرب ظل لفترة يرفض مبدأ الاستفتاء على أساس أن حقه في هذه المنطقة ليس موضع مناقشة ، وأن جبهة البوليزاريو ليست حركة تحرير وطنية مثل باقي حركات التحرير التي ظهرت في القارة الافريقية وواجهت الاستعمار الأوربي ، ولقيت المساندة من منظمة الوحدة الافريقية والدول الافريقية المستقلة والمنظمة الدولية في كفاحها ضد المستعمر .

### المغرب يقبل مبدأ الاستفتاء :

أصبح موقف المغرب حرجا - بعد اعتراف أكثر من خمسين دولة « بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية » ، منها ست وعشرون دولة افريقية ، وهذا العدد الأخير يمثل أكثر من ٥٠٪ من مجموع دول المنظمة الخمسين .

لذلك أعلن الملك الحسن الثاني ملك المغرب في ٢٦ يونية ١٩٨١ قبول المغرب لمبدأ الاستفتاء .

لكن رغم قبول المغرب لمبدأ الاستفتاء للصحراويين لتقرير مصيرهم - فإن المشكلة لم تنته فقد اشتطت المغرب بقاء القوات المغربية والادارة المغربية في الاقليم حتى تنتهى مسألة الاستفتاء أى يتم الاستفتاء في وجود هذه القوات .

وظهرت مشكلة أخرى أوقفت اجراء عملية الاستفتاء - هي تحديد الذين سيسمح لهم بالادلاء « بأصواتهم » فكل من طرفي النزاع له وجهة نظر مخالفة تماما في تحديد من له حق الادلاء بصوته .

وقد زاد الأمر تعقيدا حين سمح السكرتير العام الادارى لمنظمة الوحدة الأفريقية ( آدم كودجو ) لمندوب الجمهورية العربية الصحراوية بحضور مجلس وزراء خارجية المنظمة المزمع في أديس



كذلك نشير الى أن المغرب استطاعت أن تستقطب بعض قادة البوليزاريو بعد اعلان الملك الحسن الثاني العفو عن كل من يعود لحظيرة المغرب الأم ، فقد عاد بعضهم ، واتاحت الحكومة المغربية لهم العمل في وظائف هامة بها .

وما يهم الدول الافريقية والعربية هو أن تنتهى هذه المشكلة التى ظلت فترة غير قصيرة تسبب اضطرابا فى هذه المنطقة الهامة من القارة ، وتستنفد جهودا كان يرجى أن تركز فى التنمية ومواجهة العوامل الطبيعية كالجفاف وغيره مما تعرضت له المنطقة .

## الهوامش

- (١) لمزيد من التفاصيل - يرجع الى : محمد عبد الغنى سعودى ، مشكلة الصحراء الغربية ، نشرة البحوث والدراسات الافريقية .
- (٢) Mercer, J. : Spanish Sahara (London, 1976).
- (٣) للمزيد من التفاصيل يرجع الى : حسن أحمد محمود ، قيام دولة المرابطين ( القاهرة ، ١٩٥٧ ) .
- (٤) شوقى الجمل : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ( ١٩٨٠ ) ، ص ٣٢٢ - ص ٣٣٣ .
- (٥) Johnston, H. H. : A History of the Colonization of Africa, by Alien Races (Cambridge 1913), p. 116.
- (٦) شوقى الجمل ، المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث ( ١٩٧٧ ) ، ص ٣٦١ .
- ونص الاتفاق الذى وقع فى ٢ مارس ١٩٥٦ ص ص ٤٣٥ - ٤٣٧ .
- (٧) محمد عبد النبى ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
- ومحمد سميع عافية ، أحمد عمران منصور : تنمية الموارد المعدنية فى الوطن العربى .
- (٨) قرارات الامم المتحدة لعام ١٩٦٧ القرار رقم ٢١٦٢ .
- وانظر كتاب متغيرات وأهداف الذى أصدرته وزارة الانباء والسياسة بالملكة المغربية ١٩٦٧ .
- (٩) لمزيد من التفاصيل . يرجع لمحاضر الجمعية العامة للامم المتحدة عن عام ١٩٧٥ .
- (١٠) اختلفت التقديرات التى ذكرت لعدد هؤلاء المهاجرين ، فقد قدرتهم الجزائر بـ ٥٠.٠٠٠ نسمة بينما ذكرت المغرب انهم لا يزيدون على ٢٠.٠٠٠ مهاجر .
- (١١) محمد بن عبد العزيز - ينتمى لقبيلة من البدو الرحل لكنه انتقل لفترة الى الدار البيضاء وقد انضم لحركة البوليزاريو منذ بدايتها .

(١٢) كان عدد الجيش الموريتانى حتى عام ١٩٧٦ لا يتجاوز ٢٠٠٠ جندي مسلحين بأسلحة غير متطورة وارتفع العدد فى عام ١٩٧٧ الى أكثر من ١٣٠٠٠ وتطورت أسلحتهم لمواجهة خطر البوليزاريو .

(١٣) أشرنا سابقا للمصلات التاريخية بين المغرب والأقاليم الصحراوية الواقعة جنوبيه .

(١٤) لمزيد من التفاصيل يرجع الى : مجلة السياسة الدولية العدد ٤٤ أبريل ١٩٧٩ ، جنوب الصحراء فى المغرب العربى ( ملف وثائقى ) .

(١٥) يرجع الى . ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وكذلك : بطرس ، بطرس غالى : العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية (١٩٧٤) .

(١٦) يرجع لقرارات منظمة الوحدة الافريقية ( عام ١٩٨٢ ) .



## مكتبة البحث

### أولا : مصادر أصلية :

- ١ - ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .
- ٢ - قرار الاتفاق الذى تم بين الحكومة الأسبانية والحكومتين المغربية والموريتانية بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٦ .
- ٣ - قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٧ ( القرار ٣١٦٢ ) .
- ٤ - محاضر الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عام ١٩٧٥ .
- ٥ - مجلة السياسة الدولية - العدد ٤٤ - إبريل ١٩٧٩ .
- ( حرب الصحراء فى المغرب العربى - ملف وثائقى ) .

### ثانيا : مراجع باللغة العربية :

- ١ - بطرس ، بطرس غالى : العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ( ١٩٦٤ ) .
- ٢ - حسن أحمد محمود : قيام دولة المايطين ( القاهرة ١٩٥٧ ) .
- ٣ - شوقى الجمل : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ( ١٩٨٠ ) .
- ٤ - محمد سميح عافية ، أحمد عمران منصور : تنمية الموارد المعدنية فى الوطن العربى ١٩٧٥ .
- ٥ - محمد عبد الغنى سعودى : مشكلة الصحراء الغربية ( نشوة البحوث والدراسات الافريقية ١٩٨٢ ) .

### ثالثا : مراجع باللغة الانجليزية :

- (١) Johnston, H. H. : A History of the Colonization of Africa by Alien Races, Cambridge 1913).
- (٢) Mercer, J. : Spanish Sahara (London 1976).



## الأسئلة والتعقيبات على بحث أ . د . شوقي الجمل

---

### السؤال الأول / بدون توقيع :

لماذا لم يلجأ المغرب الى التحكيم الدولي لحل مشكلة سبتة ومليلة ؟

أجاب د . شوقي قائلا : سبتة ومليلة ميناءان مغربيان لا جدال في ذلك ، ولا تحكيم على سيادة . أسبانيا لا تعارض في أنهما مغربيتان ، ولكن لا تريد تركهما ، ورد الملك الحسن حاسما ، اننا لسنا متفرغين لهما ولكن أسبانيا ستتركهما سلما بعد أن تحصل على جبل طارق من الانجليز . وانجلترا تضع يدها على جبل طارق ، وأسبانيا تجاهد للحصول عليه ، فاذا أخذته فستترك سبتة ومليلة لأصحابها ، ولن تثير مشاكل مع المغرب ، والمغاربة من الطلبة والأساتذة يدخلون أسبانيا بدون تأشيرة دخول .

## السؤال الثاني / بدون توقيع :

ما موقف حكومات المغرب العربي من مشكلة سبتة ومليلة  
مقارنة بموقفها من مشكلة الصحراء ؟

أجاب د. شوقي قائلا :

لا شك أن كل الدول العربية تساند الحق المغربي فيهما  
لكي تستردهما ، وطبعاً كل الدول العربية ومنظمة الوحدة  
الاfrيقية تساند المغرب في ذلك ، والعلاقة بين المغرب وموريتانيا  
والصحراء توجد قبل مجيء الأسبان ، لكن أسبانيا هي التي أوجدت  
المشكلة بوضع يدها على المنطقة ، وقد انسحبت أسبانيا حسب  
الاتفاق الذي عقد في مدريد وينص على أن تأخذ ٣٥٪ من دخل  
الفوسفات المغربي فأصبح لها مصلحة بالمشكلة ودخل بحلها .

## السؤال الثالث / بدون توقيع :

المنظمة كونت لجنة لحل مشكلة الصحراء واللجنة قررت  
أن من حق سكان الصحراء أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ولكن  
من هم السكان الذين يدلون بأصواتهم ؟

أجاب د. شوقي قائلا :

يقدر المغرب عددهم بـ ٥٠ ألفاً أو بـ ١٥٠ ألفاً أو ١٧٥ ألف  
وهي مشكلة تخلق عدم توازن فالمشكلة من هو الصحراوي ،  
فهي ناحية عرقية أيضاً . فإذا تم الاتفاق على تحديد من لهم حق  
التصويت يمكن بيسر للجنة الأمم المتحدة اجراء الاستفتاء وانها  
المشكلة .

## مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا

د \* عبد الله عبد الرازق ابراهيم



## مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا

أ. د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم

### مقدمة :

رغم رحيل المستعمر الأوربي عن القارة الافريقية الا أن الأثار التي خلفها مازالت تطفو على الواقع السياسي في كثير من دول القارة ، ومازالت مشكلات ما بعد الاستقلال أشد ضراوة ، وأبعد أثرا مما كان سائلا إبان الحقبة الاستعمارية ، ونظرة سريعة الى خريطة افريقيا السياسية تكشف لنا حجما كبيرا من المشكلات المعقدة وما الحروب التي تنلح هنا وهناك الا من نتائج هذه التركة الاستعمارية ، فكلم من الأرواح أزهقت ، ومن الأسر شردت ، ومن الأموال انفقت بسبب هذه المشكلات .

لقد كانت مشكلات الحدود التي خلفها الاستعمار معقدة ومتشابكة لانها تركت حدودا مصطنعة ، وكيانات سياسية جديدة في أفريقيا تبعا لاعتبارات ومصالحه ، وبغض النظر عن التطورات المحلية السابقة على قسومه ، وبالتالي عانت معظم شعوب القارة من تقسيمات عشوائية ، ومن دول حبيسة لا منفذ لها على السواحل الافريقية ( ١٤ دولة حبيسة ) ، ومن خطوط هندسية قسمت القبيلة الواحدة بين أكثر من وحدة سياسية مما ترتب عليه أيضا نقص التجانس القومي ، وغياب الأيديولوجيا وطنية شعبية متبلورة تساعد على تحقيق التماسك الطبيعي بين الدول الافريقية .

لقد بدأت مشكلة الحدود في مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥  
الذى حول القارة خلال عشرين عاما منذ انعقاده من قارة مستقلة  
بنسبة ٩٢٪ الى كيانات مستعمرة بنفس النسبة ، ولم يصبح  
مستقلا منها الا حوالى ٨٪ ، وظلت هذه هى حدود الدول الاستعمارية  
حتى استقلال معظم دول القارة فى عام ١٩٦٠ (١) .

وعندما انعقد مؤتمر الشعوب الافريقية الأول فى أكرا (غانا)  
فى ديسمبر ١٩٥٨ كانت مشكلة الحدود المصطنعة أول ما واجه  
القادة الأفارقة الذين وجدوا أنه من الضرورى حل المشكلة  
بما يحقق مصالحهم بروح الاخوة والتسامح (٢) .

وفى مؤتمر أقطاب افريقيا فى الدار البيضاء ( ٤ - ٧ يناير  
١٩٦١ ) بحث المجتمعون مشكلات الحدود ، ومنها مشكلة اقليم  
رواندا - بورندى ، واستنكر المؤتمر محاولات بلجيكا تقسيم هذا  
الاقليم الموجود تحت الوصاية الدولية (٣) .

وفى مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المستقلة فى أديس أبابا  
فى مايو ١٩٦٣ عبر الرئيس المالى موديبو كيتا وقال : يجب علينا  
أن نتخلى عن مطالبنا القومية أو الاقليمية اذا أردنا أن نحول دون  
قيام ما يسمى بالامبريالية السوداء فى افريقيا . ان الوحدة  
الافريقية تتطلب المحافظة على الحدود التى ورثناها من النظام  
الاستعمارى .

كما عبر مندوب غينيا فى الأمم المتحدة « دياللوتيل » قائلا :  
ان الحدود الحالية بين الدول الافريقية هى حدود تعسفية  
وجائرة لكن يجب عدم تغييرها بالقوة . ان أفريقيا تحتاج أكثر من  
أى وقت مضى الى حدود يسودها السلام .

وقد نصت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على  
احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحققها الثابت فى كياناتها



المستقل ، وعلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض ،  
والوساطة والتوفيق والتحكيم (٤) .

وفى مؤتمر القمة الأفريقي الأول والذي انعقد بالقاهرة في  
الفترة من ١٧ حتى ٢١ يولية ١٩٦٤ نص على أنه نظرا لأن مشكلة  
الحدود السياسية تشكل عامل انقسام خطير دائم ، ونظرا لأن هذه  
الحدود الأفريقية هي حدود الدول عند استقلالها وتشكل حقيقة  
واقعة ، فان المؤتمر يعلن تعهد كل الدول الأفريقية الأعضاء باحترام  
الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومي (٥) .

وساد الرأي بأن هذه الحدود الاستعمارية جائرة لكن اذا  
قامت اتحادات كبرى تضم دولا متعددة ، وارتبطت هذه الاتحادات  
ببعضها في السياسة الخارجية بلون أن تمنح الشخصية الدولية  
لكل وحدة داخل الاتحاد ، فان هذا يكون الحل الأمثل لعلاج التفتت  
الذي خلفه الاستعمار في القارة .

وأغلق باب الحدود الأفريقية ، لكن هذا لا يعنى انتهاء هذه  
المشكلات التي تطفو من حين لآخر ، وتصل في بعض الأحيان الى  
مواجهات مسلحة ، بل والى حروب بين هذه الدولة أو تلك ،  
والأمثلة على هذه الصراعات كثيرة في القارة الأفريقية ، وسوف  
نحاول في هذا البحثلقاء الضوء على صراع خمودي بين السنغال  
وموريتانيا ونقسم الدراسة الى الأبعاد التالية :

- أولا : الأوضاع الداخلية في الدولتين قبل نشوب الأزمة .
- ثانيا : أزمة الحدود بين السنغال وموريتانيا .
- ثالثا : مراحل أزمة الحدود والصراع الدموي .
- رابعا : جهود التسوية .

## خامسا : احتمالات التسوية للمشكلة •

### الخاتمة •

ونأمل أن تكون هذه الدراسة محاولة جادة لوضع حد للمشكلات التي خلفها الاستعمار الأوربي في القارة وإن تكون هذه التجربة بما تضمنته من سلبيات وإيجابيات نموذجا واقعيا وعمليا أمام دول كثيرة تعاني من نفس المشكلات الحدودية •

والله الموفق

## أولا : الأوضاع الداخلية في اللواتين قبل نشوب الأزمة :

ان أى أزمة لا تتولد من فراغ ، وإنما تحدث نتيجة عوامل متعددة ، تتراكم فوق بعضها البعض حتى تصل الى مرحلة الانفجار ، والأزمة السنغالية الموريتانية تبدو كالكدر المشؤم الذى يصعب الفكك منه ، ولذا فانها تتطلب قدرات سياسية وفكرية تتلاءم مع مصالح الشعوب فى المنطقة (٦) •

لقد تعددت أسباب هذه الأزمة ، واختلف المحللون والسياسيون حول الأسباب التى أدت الى نشوبها ، وراح البعض يحلل العوامل الجغرافية والتحول الجوى التى شهدتها منطقة الساحل بغرب القارة ، كما اتخذ فريق آخر منهاج مخالفا لأسباب الأزمة واعتبر المشروعات الحديثة لاستغلال نهر السنغال هى المحرك الأول والمفجر لهذه الأزمة ، بينما انساق فريق آخر الى تعليل الأزمة وارجاعها الى المشكلات العرقية ، والصراع بين البيض والسود فى المنطقة ، هذا فى الوقت الذى ظهرت أصوات كثيرة تأصل الأزمة بين السنغال وموريتانيا على أنها أزمة حدودية فى المقام الأول • ومن هنا نجد أن هذه الاختلافات فى الرؤية للمشكلة تعطى انطبعا على أننا أمام

أزمة معقدة الجوانب ، متشعبة الأطراف حدثت بعد تراكمات  
وتناقضات كثيرة •

لا بد اذا أن نعود الى الاطار الجغرافى لمسرح الأحداث التى  
دارت على رحاء هذه المصادمات الدموية ، ونعنى بذلك نهر السنغال  
الذى ينبع من مرتفعات فوتاجالون فى غينيا الى مصبه بالقرب من  
مدينة سانت لويس •

ويمتد النهر بطول ١٧٩٠ كيلو مترا ، وتطل عليه أربع دول  
هى :

السنغال وموريتانيا ومالى وغينيا •

ولم يكن هذا النهر فى يوم من الأيام حاجزا بين ضفتيه ، بل  
على العكس ساعد على التواصل البشرى بين الأجناس التى قطنت  
على جانبيه وأهمها جنس الولوف (Wolf) الذين يشكلون ٣٦٪  
من سكان السنغال ، وشعب النوكولور (Tokolor) الذى يقطن  
الجزء الأوسط للوادي على امتداد ٤٠٠ كيلو متر (٧) •

والى شرق الوادى يوجد شعب السراكولا (Sarakhole)  
أو سوننكية (Soninké) وتعنى الانسان الأبيض • ويوجد أيضا  
المور (Moors) الذين يتواجدون على جانبي النهر فضلا عن البيض  
الذين يسمون البيضان (Beydoanes) والمور السود الذين يسمون  
الحراتين (Harattines) وهم أصلا من العبيد الذين أعتقوا ،  
وصاروا أحرارا وتبنوا لغة وثقافة أسيادهم القدامى •

ومن الملاحظ أنه رغم اختلاف الأعراق فان الدين الاسلامى  
يجمعهم تحت رباط واحد ، وان اتبعوا طرقا صوفية مختلفة أبرزها  
القادرية عند المور ، والتيجانية عند التولوكور والبول ، أما الولوف  
فانهم اتبعوا الطريقة المريدية (٨) •

واكتمل التواصل والتلاحم بين سكان النهر نتيجة الهجرات المتبادلة التي شملت اقليم النهر ، وازدادت بعد الاستعمار الأوربي خاصة بعد وقوع المنطقة برمتها تحت السيطرة الفرنسية ، وباختصار لم يكن نهر السنغال عامل فصل أو انقسام بين شعوب عرفت التلاحم والتلاقى والتعاون المشترك سواء بين الزراع المستقرين أو البدو المتنقلين .

ومن المعالم الرئيسية في حوض السنغال تدشين مرحلة جديدة في تاريخه تتمثل في مشروع استغلال النهر ، وبداية التنفيذ العمل لبناء سدين هما سد « دياما » (Diama) عام ١٩٨٦ في السنغال وسد ماننتالي (Manantali) في مالي على رافد البافينج (Bafing) في عام ١٩٨٨ وكان الهدف من بناء السدين هو التحكم في مياه الرى من خلال شبكة متكاملة من القنوات ، وقد أنشئت في السنغال شركة استصلاح واستغلال أراضي الدلتا ، ثم أنشأت موريتانيا الشركة الوطنية للتنمية الريفية مع ادخال اصلاحات جديدة في حيازة الأرض (٩) .

وظهرت اللجنة الحكومية المشتركة لاستغلال حوض نهر السنغال في عام ١٩٦٣ ثم منظمة الدول المطلة على السنغال في عام ١٩٦٨ والتي جمعت السنغال وموريتانيا ومالي وغينيا ، وفي عام ١٩٨٢ تم انشاء منظمة استغلال نهر السنغال ومشاركة كل دول النهر في عضويتها عدا غينيا (١٠) .

وقبل أن نتطرق الى أسباب الأزمة من كافة الجوانب نجد أنه من الضروري القاء الضوء على الأوضاع السياسية في كلا البلدين قبل نشوب هذه الأزمة وذلك كمحاولة لتأصيل جذور هذا الصراع الذى لم يكن وليد الصدفة أو جاء نتيجة حادثة بعينها .

## ( أ ) الأوضاع السياسية في السنغال :

لقد تعرض السنغال منذ استقلاله عام ١٩٦٠ الى عدة فصول ساخنة أولها : انفصام عرى الاتحاد مع مالى في أغسطس ١٩٦٠ عندما قبض السنغاليون على القائد السوداني موديبيوكيتا في دكار وشحنوه الى باماكو فى عربة سكة حديدية مغلقة ، وبعدها مباشرة اجتمع المجلس الوطنى السنغالى فى جلسة طارئة ليعلن انفصال السنغال عن مالى وفى نهاية سبتمبر ١٩٦٠ أعلن السنغال دستورته المستقل . وثانيها : الصدام بين الرئيس ليوبولد سنجور ورئيس وزرائه محمد وضيا فى ديسمبر ١٩٦٢ . وثالثها : اضطرابات ديسمبر فى عام ١٩٦٣ ، ومايو ١٩٦٨ ، ومارس ١٩٦٩ ، وكلها أعاصير أمكن حسمها ، والحد من خطورتها (١١) .

ان الازمة الحقيقية فى السنغال تكمن أساسا فى الشرعية حيث تعد هذه الدولة منذ استقلالها امتدادا طبيعيا وتنظيميا وعقائديا للدولة التى أسسها الاستعمار الفرنسى لأنها قامت على أكتاف فئة من المثقفين بالثقافة الفرنسية ، والذين كونوا أيديولوجيا الدولة السنجورية على أساس المزج بين النزعة الاصلاحية الاجتماعية الأوروبية المنهل والعلمانية المستمدة من الفقه الدستورى الفرنسى وعقيدة الزنوجة ، وبالتالى فليس هناك مكان للهوية الاسلامية بالرغم من أن ٩٠٪ من الشعب السنغالى يدين بالاسلام .

لقد كان سنجور يركز على فكرة الزنوجة (Negritude) باعتبارها عنوان الأصالة ، وحجر الزاوية فى تحديد معالم الشخصية الوطنية وقد تمكنت البيروقراطية التى تولت السلطة من الفرنسيين من أن تفرض أفكارها ، وانزوى المشروع الاسلامى الذى رفعه رجال الطرق الصوفية قبل وبعد الاستقلال مباشرة (١٢) .

وعندما تولى الرئيس عبده ضيوف السلطة فى عام ١٩٨١ حاول تغيير الطاقم القيادى وجدد الحزب الحاكم ، والانتقال من نظام

الحزب الواحد الى نظام الحزب السائد (Parti Dominant) وذلك بالاعتراف بالتعددية الحزبية المقيدة في ظل حكم سنجور ، الى التعددية شبه الكاملة في ظل ضيوف عام ١٩٨١ ، وقد أتاح هذا التغيير تشكيل سبعة عشر حزبا ، لكن كل هذا لم يغير وضع ومرتكزات الحزب الحاكم .

كان هذا الانفراج سببا في ظهور أحزاب للمعارضة وعلى رأسها الحزب الديمقراطي السنغالي (Parti Democratique Senegalais) الذي تأسس عام ١٩٧٤ ودخل انتخابات الرئاسة ، وصارت له جريدة رسمية هي سوبي (Sopi) . وأصبح التنافر الشخصي بين ضيوف ورئيس هذا الحزب ( عبد لاي واد ) عاملا في عدم الاتفاق بينهما حتى عندما أجريت انتخابات ١٩٨٨ رشح عبد لاي نفسه للرئاسة ، لكن فاز ضيوف بنسبة ٧٣٪ ولم يحصل عبد لاي الا على ٢٥٪ من أصوات الناخبين واتهم الحزب الديمقراطي الحكومة بتزوير الانتخابات وسجن الأعضاء السياسيين من الحزب (١٣) .

هذا شكل سريع لصورة الصراع السياسي في السنغال قبل اندلاع الأزمة مع موريتانيا والتي يتضح منها عدم وضوح الرؤيا السياسية ، وعدم اكتمال التجربة الديمقراطية بشكلها المعروف ، وبداية ظهور أحزاب سياسية لكنها عاجزة عن تحقيق ذاتها في ظل سيادة الحزب الحاكم ، فضلا عن اهمال الهوية الاسلامية التي تعتبر أهم المرتكزات الثقافية في المجتمع السنغالي .

## ( ب ) الأوضاع السياسية في موريتانيا :

تكمن الأزمة السياسية في موريتانيا حول المشكلة العرقية أي مشكلة عدم اتفاق العناصر والمكونات العرقية في المجتمع الموريتاني على صيغة واحدة للسلطة . وليست المشكلة في كيفية توزيع

السلطة بين الفصائل المختلفة ، وانما بكيفية تحديد الكيان القومى الذى تمارس عليه سيادة الدولة ، وبالتالي فالمشكلة تعكس ضعف تماسك المجتمع .

واذا رجعنا الى الوراء نجد أن موريتانيا الحالية ليست نتاجا لمسار طبيعى داخلى ولم تتحدد تدريجيا ، وانما جاءت نتيجة لاعتبارات خارجية عندما وضع كوبولانى المسئول الفرنسى عن المنطقة فى عام ١٨٩٩ مشروعا بإنشاء موريتانيا الغربية . وفى ٢٧ يونية ١٩٠٠ تقاسمت فرنسا وأسبانيا هذه المنطقة من غرب أفريقيا ، وصارتا تعرفان باسم موريتانيا والصحراء الأسبانية ( والصحراء الغربية ) (١٤) .

وقد بدأ التوسع الفرنسى جنوبا بالضفة اليمنى لنهر السنغال وتحكمت فرنسا فعليا على شمال موريتانيا فى عام ١٩٣٦ وقضت على آخر مقاومة لقبائل الرقيبات ، وأوقف الفرنسيون حركة المور ( المغاربة ) التاريخية جنوبا ، وبدأوا فى زيادة عدد السكان فى الجنوب من الأفارقة السود رغم وجود عدد كبير منهم فى هذه المنطقة من قبل (١٥) .

وقد اتسعت رقعة الدولة بعد اقتطاع أجزاء من مالى فى عام ١٩٤٤ والتي صارت تشكل الحوض الشرقى والحوض الغربى (١٥) .

وترتب على هذا الكيان الجديد تجميع شعوب متنوعة قسرا فى اطار دولة واحدة وعلى فصل كل منها عن امتداداتها الكائنة بمستعمرات أخرى من الجانب الآخر فالمر مثلا لهم أشقاء فى الصحراء الغربية التى ضمها المغرب بأكملها فى عام ١٩٧٩ ، والولوف والتوكولور يتواجدون فى السنغال (١٧) .

حاول الرئيس مختار ولد دادة تعويض البيضان عن الخسائر التى لحقت بهم فى ظل الحكم الاستعمارى ، فاتخذ عددا من الاجراءات

قصد من ورائها استعادة سلطة العرب وذلك من خلال خفض نسبة الأفارقة السود في الادارة الى ٣٠٪ حسب أهميتهم النسبية ، ثم قام يعد ذلك بتعريب التعليم تماما ، وجعل اللغة العربية لغة رسمية عام ١٩٦٨ ، ودخل الجامعة العربية عام ١٩٧٣ ، وانسحب من الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (١٨) .

ويعتبر التعدد العرقي من سمات الدول الافريقية وغيرها من بلدان العالم الثالث وهي علامة ان دلت على شيء فانما تدل على انعدام التبلور القومي الواحد ، وقد بلغ هذا مداه بالنسبة لموريتانيا بين البيض والسود ، وذلك الخلاف الذي عمقه المستعمر الفرنسي سياسته المعروفة « فرق تسد » .

وكان السود حسب الاحصاء الرسمي ١٩٨٨ يشكلون فقط ١٧٪ من السكان وهو سياسيا أقل من الرقم الحقيقي (١٩) .

كانت حرب الصحراء المغربية سببا في سقوط النظام الحاكم في موريتانيا في يولية ١٩٧٨ وقيام نظام عسكري للخلاص الوطني وانتهج المقدم خونه هيدالله سياسة متناقضة لسياسة سلفه ، فتصدى للإستيغاب المغربي ، وأبرم اتفاق سلام مع جبهة البوليساريو في أغسطس ١٩٧٩ ، وأعاد العلاقات مع الجزائر ، واعترف بالجمهورية الصحراوية في ديسمبر ١٩٨٣ .

ورغم كل هذا ظل البيضان يستعبدون السود أو الحراتين Haratines منذ فترة طويلة ، وظلت علاقة البيضان بالحراتين علاقة سيد وعبد خاصة في المناطق الريفية ويلقى هذا السرد من عدم المساواة بين البيض والسود ظلالات قائمة على فشل النظام الموريتاني في مشاركة السلطة مع السود رغم ان عددهم يساوى عدد البيض ( رغم أن الحكومة تصر على أن نسبتهم حوالى ٢٠٪ ) (٢٠) .



بعد استعراض الوضع السياسى فى البلدين ننتقل الى الظروف التى أدت الى اندلاع الصراع ، وكيف أمكن مواجهة الأزمة ، والمحاولات التى بذلت لحلها على المستوى المحلى والاقليمى والافريقى ، ونظرا لأن المشكلة تدخل ضمن المشكلات الحدودية فاننا نلقى نظرة سريعة على التطورات الحدودية قبل الدخول فى آليات النزاع ونتأجه .

### ثانيا : أزمة الحدود بين السنغال وموريتانيا :

ان الخلاف الحدودى بين السنغال وموريتانيا ينطوى على فهمين أساسيين لقضية الحدود بشكل عام ، فهم حديث مطلق وفهم تقليدى معاش . حيث أن الحدود التى تتشكل فى خط هندسى يفصل بين دولتين هى فكرة أوزيية حديثة تبلورت مع ظهور الدولة القومية فى اطار التطور الرأسمالى ، وبالتالى فان هذا الخط الحدودى يكرس الانقطاع العام بين الدولتين فى شكل علاقات حدودية ، ونقاط جمارك ومراقبة وهذا الفهم الحديث لم تعرفه القارة الافريقية .

أما الفهم التقليدى حسب الواقع المعاش والذى يتناسب مع دول أفريقيا فيتمثل فى وجود منطقة حدودية (Frontier Zone) وليس فى شكل خط حدودى Frontier Line ويتم الانتقال فى هذه المنطقة بشكل تدريجى ، ويكون الانقطاع نسبيا لامتداده جغرافيا امتداد المنطقة الفاصلة ، وهذه هى الحدود التى تفهمها الشعوب الافريقية فى حياتها اليومية المعاشة والتى كانت قائمة فى القارة الأفريقية بما فيها اقليم نهر السنغال قبل التقسيم الاستعمارى ، والتى كانت تتناسب والظروف الاقتصادية لهذه الشعوب كالزراعة المتنقلة غدير المستقرة والصيد والرعى على مساحات شاسعة .

ان حدود افريقيا قد خططت حسب اعتبارات خارجة عن ارادة شعوب القارة ، وهى أمور أدخلت فيها مصالح القوى الأوروبية ،

والتكاليف الاستعمارية ، ومن ثم فإن ثمانية أعشار الحدود الافريقية قد رسمت بشكل لا يأخذ في الحسبان حقيقة الكيانات الافريقية لعصور ما قبل الاستعمار (٢١) . وسوف ندرس موقف كل من الدولتين من هذه الأزمة .

### ( أ ) الموقف السنغالي من أزمة الحدود

وعندما نشب الصراع بين السنغال وموريتانيا لأسباب كثيرة طفت على السطح مشكلة الحدود بين الدولتين ، واعتبرتها السنغال بندا أساسيا من بنود التسوية المنشودة ، وإن كانت موريتانيا لا تنظر إليها بنفس المعيار ، وأوضحت حكومة السنغال في بيانها الصادر بتاريخ ٣ يولية ١٩٨٩ أن موقفها من الحدود يقوم على المبدأ القانوني الذي يقضى بعدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار ، وأنها لا تضمير أى غرض اقليمي في أرض موريتانيا (٢٢) .

طالبت السنغال باتمام ترسيم الحدود بين البلدين على أساس المرسوم الفرنسي الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٣٣ والذي عين الحدود بين مستعمرة السنغال وموريتانيا ، وأوضحت السنغال أن هذا الأساس قد قبلته موريتانيا ونشرته في جريدتها الرسمية كأساس لترسيم الحدود الجنوبية (٢٣) .

وحسب هذا المرسوم الفرنسي يصبح كل الجزء من نهر السنغال الواقع بين الدولتين ، وكذا كل الجزر الصغيرة في مجراه باستثناء جزيرة واحدة نص عليها المرسوم بالاسم داخلا في اقليم السنغال (٢٤) .

إن الخلاف بين الدولتين يكمن في عدم الالتزام أثناء الممارسة الجارية بمنطوق المرسوم الفرنسي والذي يعتبر المرجع الأساسي

لترسيم الحدود بين الدول طبقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية ،  
وظهر التناقض لدى الدولتين عند تفسير هذا المرسوم بعد استقلال  
الدولتين في عام ١٩٦٠ وعند تنظيم استغلال النهر اقتصاديا من  
خلال منظمة الدول المطلة على النهر في عام ١٩٦٣ ، ثم منظمة استغلال  
النهر في عام ١٩٧٢ ، وهو التنظيم الذي جعل الخط الفاصل بين  
الدولتين يمر بمنتصف النهر على أساس الاستفادة المتساوية للدول  
المطلية على النهر .

ففي ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ أصدرت حكومة السنغال بيانا تعلن  
فيه تأكيد تمسكها بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ ، وذلك بعد زيارة  
قام بها مساعد وزير الخارجية الأمريكي هيرمان كوهين « والذي  
اقترح بأنه لا ولاية لحكومة السنغال على الضفة اليمنى ولا محل  
لها وفقا لقواعد القانون الدولي » (٢٥) .

ويوضح هذا البيان السنغالي أن الحدود حسب فهمها الضفة  
اليمنى (River Droite) للنهر على أنها الشريط من الأرض الواقع  
بمحاذاة النهر على جانبه الأيمن والذي يتحدد حده الأدنى بالمنسوب  
المنخفض للمياه (Basses Eaux) وحده الأقصى (Limite Superieure)  
بالمنسوب المرتفع للمياه وذلك كله قبل خروجها من مجرى النهر  
وقت الفيضان .

ومعنى هذا أن حكومة السنغال لا تطالب بزحزة الحدود  
شمالا بمسافة معينة عن ضفة النهر لالتهام جزء من الجانب الأيمن  
بل يحرص البيان على معنى الضفة اليمنى . أى أن توضع العلامات  
على حافة المياه عند الحد الأدنى أو الأقصى حسب مدى انتشارها  
داخل المجرى قبل الفيضان وليس أثناءه ، ولا تأخذ في الاعتبار  
الأرض التي يغمرها الفيضان ، وهذا هو ما تعنى اليه السنغال وانها  
لا تريد أية أطماع اقليمية في الأراضي الموريتانية .

بحسب هذا البيان تعتبر السنغال أن النهر داخل بأكمله داخل أراضيها دون أن تنكر طابعه الدولي حسب اتفاق مارس ١٩٧٢ والخاص بنظام النهر « منظمة استغلال نهر السنغال » ، وذلك على أساس التمييز بين اقليمية النهر Territorialization وبين دوليته Internationalization حيث وضع له نظام خاص يساعد على استفادة كل الدول من مياهه .

وقد طالبت الحركة السياسية لاقليم النهر بأن يكون الجانب الأيمن جزءا من السنغال وبعد نشوب الأزمة شددت الحركة على قضية الحدود وأخذت تروج لفكرة زحزحة خط الحدود شمالا بعيدا عن الضفة اليمنى لنهر السنغال بمسافة معينة تمثل المسافة التي تغمرها المياه عند الفيضان وخروجها من مجرى النهر ، وهى بالطبع تختلف من منطقة لأخرى حسب تضاريس الأرض ، وتختلف التقديرات ما بين سبعة كيلو مترات وسبعين كيلو مترا بل وفى بعض الأحيان ١٠٠ كيلو متر وطالب ممثلو الحركة بالتمسك بهذه المطالب ، وقام زعيم الحزب الديمقراطي بحملة صحفية حول قضية الحدود ، واتهم الرئيس عبده ضيوف باستعداده للتنازل عن جزء من تراب الوطن ، وفى نفس الوقت طالبت كل الأحزاب السنغالية بتطبيق منطوق مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٦٣ ، وهكذا تحولت المسألة الحدودية من مطلب اقليمى طرحته حركة اقليم النهر الى مطلب وطنى يصعب على أية قوة سياسية سنغالية عدم ابداء الاهتمام به .

#### ( ب ) موقف موريتانيا من أزمة الحدود :

كان رد حكومة موريتانيا على البيان السنغالى يحمل طابع الرفض تماما لطرح قضية الحدود باعتبارها أزمة مفتعلة لصرف النظر عن المشاكل الحقيقية وعن التنكيل بالموريتانيين فى السنغال . ويرى الموريتانيون ضرورة التمسك بمبادئ القانون الدولى ومنها مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار طبقا لقرار

مؤتمر القمة الافريقي لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر القمة لعام ١٩٦٤ والذي تأكد باتفاقية نظام استغلال نهر السنغال وبمقتضاءه فان الحدود بين الدولتين تمر بمنتصف النهر ، كما يرى المسؤولون في موريتانيا ان اثاره قضية الضفة اليمنى وغيرها سوف يدفع موريتانيا للمطالبة بالحقوق التاريخية والتي بموجبها يصبح نهر السنغال كله موريتانيا بحكم التسمية حيث ان « سنغال » مشتق من كلمة صنهاجا وهي مجموعة موريتانية موجدة (٢٦) .

ولم يكن طرح مشكلة الحدود بين الدولتين بعد حوادث الحدود في أبريل ١٩٨٩ المرة الأولى لاثارة هذه المشكلة ، فقد سبق أن طرحها السنغال «مجلس مستعمرة السنغال» في نوفمبر ١٩٣٨ ومرة أخرى في عام ١٩٤٧ من جانب اتحاد المنحدرين من وادي النهر بقيادة الشيخ سيد نورو طال والد الشيخ تيرنو منتقى طال والذي طالب باقامة الحدود بين السنغال وموريتانيا على بعد خمسين كيلو مترا شمال الضفة اليمنى للنهر ، ولكن لم تنجح هذه المحاولات .

وظلت المشكلة بين الدولتين في شكل مراسلات ، الا أن الاختلاف كان حول طريقة وضع العلامات الحدودية في الناحية الشمالية لسانت لويس في عام ١٩٧١ .

وكان رد الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٣ يعتمد على تطبيق المرسوم في ٨ ديسمبر ١٩٣٣ . الا أن رد موريتانيا في رسالة الرئيس مختار ولد دادة في ٢٣ أبريل ١٩٧٥ حمل معنى خط الحدود الذي يمر في منتصف النهر .

وكان الرئيس ولد دادة يركز نظره على النحو التالي :

١ - الرجوع الى المرسوم الفرنسي في ٢٥ فبراير ١٩٠٥ والذي عين الحدود بين مستعمرة السنغال والقطر المدني موريتانيا وليس بالضفة اليمنى للنهر حسبما جاء في مرسوم ١٩٣٣ (٢٧) .

٢ - اعتبار مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ غير صالح كأساس لترسيم الحدود لاتعدام الاتساق فى المعنى اذ أنه صدر بقصد استيضاح مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥ وهو ما لم يفعله حيث أنه غير أساس تقييم الحدود من « النهر » الى الضفة اليمنى « للنهر » فى الوقت الذى امتنع فيه عن إلغاء مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥ ، وظل يرجع اليه .

٣ - أن مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ لم يطبق قط وقد أهمل اهمالا قانونيا من الناحية العملية ، الدليل أن الدولتين أصدرتا عدة قرارات لتنظيم الملاحة والصيد ، وتحديد المصايد دون اعتراض أحدهما على الآخر .

وباختصار نجد أن الاختلاف الحدودى بين الدولتين يتركز فى النقاط التالية :

أولا : يمثل مرسوم ٨ ديسمبر الأساس القانونى لترسيم الحدود بين الدولتين ، ولكنه ليس الأساس الوحيد حيث يوجد مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥ .

ثانيا : حسب العرف تبسط موريتانيا منذ استقلالها عام ١٩٦٠ سيادتها على الضفة اليمنى للنهر من حافتها حتى الخط المار بمنتصف النهر دون منازعة أو اعتراض ، والأهم هو هذا الوجود الفعلى وليست الوثيقة القانونية .

ثالثا : اعلان الدولتين تمسكهما بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار والذى أصبح يمثل حجر الزاوية فى القانون الاقليمى الافريقى .

رابعا : أن الخلاف الحدودى ينطوى على المفهومين للحدود وهما الفهم الحديث المطلق والذى يكرس على الخط الهندسى ، والفهم

التقليدى الذى يركز على المنطقة الفاصلة (Frontier Zone) وهو ما يتناسب مع الطبيعة الافريقية .

وعلى هذا فان الخلاف الحدودى بين السنغال وموريتانيا لا يدور حول الأخذ بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار من عدمه ، وانما حول معرفة ماهية هذه الحدود الموروثة نفسها ، وبالتالى فان الحل لهذا الخلاف يجب أن يتضمن فكرة الحقوق التاريخية أو الاعتبارات الجغرافية والعرقية ، والأخذ فى الاعتبار طبيعة المنطقة وشعوبها والتي لا تفصل بينها تلك الحدود الهندسية (٢٨) .

### ثالثا : مراحل أزمة الحدود والصراع الدموى :

فى أواخر الفصل المطير لعام ١٩٨٨ بينما كان المزارعون الافارقة السود يستعدون على الشاطئ الشمالى لنهر السنغال لزراعة أراضيهم فوجئوا بمجموعات البيضان من نواكشوط يطاردونهم (٢٩) .

وفى نوفمبر من نفس العام تم حجز قطعان من الابل الموريتانية فى السنغال لكنها أعيدت ، وردت موريتانيا بمنع دخول السنغاليين ، وردت دكار باغلاق النهر عند روسو (ROSSO) وفى أوائل عام ١٩٨٩ حظرت السنغال صيد الأسماك والمياه المعدنية كما رفضت استيراد المواد الغذائية من موريتانيا وهكذا أخذ الموقف فى التصعيد حتى استطاع رئيس كوت دى فوار فيليكس هوفى بوائية فى أواخر يناير عقد اجتماع بين الرئيسين وهذا الموقف (٣٠) .

لقد كان حادث دياوارا - سونكو فى التاسع من أبريل ١٩٨٩ قد اشتمل على عناصر ثلاثة خطيرة وغير عادية .

**أولها :** توفير المفجر الذى تحتاج اليه حالة الشغب العامة والتي تسود المجتمع الحضرى السنغالى .

**ثانيها :** اتاحة الفرصة الذهبية لمعسكر الغلاة فى البلدين لاستثمار الفرصة لصالحهم .

**ثالثها :** الضعف الذى أبدته السلطة فى البلدين وعجزها عن ملاحقة ايقاع الأحداث (٣١) .

وقد مرت الازمة بأربع موجات من العنف :

**الموجة الأولى :** بدأت الموجة الأولى فى الفترة من ٢٢ - ٢٦ أبريل ١٩٨٩ فى السنغال فى شكل فتنة شعبية عارمة فى اقليم النهر ومنطقة داکار ، وتسببت فى أضرار مادية بالغة للممتلكات الموريتانية حيث تم خلالها تحطيم المتاجر التى يمتلكها الموريتانيون فى السنغال ، ونهب وسلب سلعها ، والاستيلاء على مواشيهم .

وكانت أعمال الشغب فى هذه المرحلة تستهدف تحطيم متاجر الموريتانيين والاستيلاء على أموالهم أى أنها مرحلة التخريب والنهب .

**الموجة الثانية :** بدأت هذه الموجة فى موريتانيا فى نواكشوط ونواذيب بصفة رسمية يوم ٢٤ أبريل ١٩٨٩ ، واتخذت شكل نهب وسلب قامت به أساسا مجموعات من الحراتين على غرار ما حدث فى اضطرابات ١٩٦٦ ضد أفراد الجالية السنغالية ، واتسم موقف قوات الأمن حيالها بالسلبية والتخاذل حيث اعتبرت قوات الأمن هذه وسيلة للانتقام عما لحق بالجالية الموريتانية فى السنغال .

**الموجة الثالثة :** تفجرت الموجة فى ٢٥ أبريل ١٩٨٩ واختلفت عن الموجة السابقة حيث استهدفت العنف هذه المرة قتل السنغاليين ، وليس مجرد نهب متاجرهم ، وتبع ذلك تحرك سريع للعناصر المعادية التى أخذت تبحث عن السود فى نواكشوط ونواذيب (٣٢) .



وفى مساء ٢٥ أبريل أعلنت حالة الطوارئ وحظر التجول واستعانت بالجيش لاقرار الأمن والسكينة ، ويشير الكتاب الأبيض الموريتانى الى القاء القبض على ٢٠٠ شخص ، ولجوء قوات الأمن الى اطلاق النار (٣٣) .

ولم تتسرب هذه الأنباء الى السنغال عن المذابح الا مع وصول أول فوج من السنغاليين المرحلين من موريتانيا الى دكار يوم ٢٧ أبريل لتحدث هبوب الموجة الرابعة .

**الموجة الرابعة :** وهى التى عمت العاصمة السنغالية وكل مدنها وقرها ابتداء من مساء ٢٧ أبريل حتى الثلاثين منه ، وشهدت تجدد الفتنة الشعبية التى استوجبت اعلان حالة الطوارئ ، وقد تميزت هذه الحلقة الختامية للمأساة بأن العنف قصد منه قتل الموريتانيين انتقاما للسنغاليين الذين لقوا مصرعهم فى موريتانيا مع انتشار موجة الشائعات المروعة .

وقد ترتب على ذلك حدوث أزمة ثقة بين البلدين لم تلبث أن وصلت الى القطيعة التامة .

وفى ٢٩ أبريل ألقى الرئيس السنغالى بيانا الى الأمة أعرب فيه عن اشمئزازه الشخصى للمعاملة اللاانسانية التى تعرض لها السنغاليون فى موريتانيا ، كما وزعت حكومة السنغال مذكرة على الوفود الدائمة فى الأمم المتحدة .

وقد تعرض المهاجرون فى كلتا الدولتين عند المنافذ النهرية لأعمال عنف وسطو ومصادرة للأموال والامتعة ، كما شملت عملية الطرد أو الاجلاء التى قامت بها موريتانيا لأعداد من المزارعين السنغاليين الذين كانوا يستغلون أراضى لهم على الجانب الموريتانى لنهر السنغال .

وبعد هذه الموجة من المواجهات التى مرت بالمراحل الأربع السابقة بدأت مرحلة المواجهة طويلة الأمد ، والبطيئة الايقاع حيث

انه في ٤ مايو ١٩٨٩ وزعت حكومة موريتانيا مذكرة على وفود الأمم المتحدة ، وفي السابع من مايو أعلن الرئيس ولد طابع أن هذا نزاع مختلق افتعلته مؤامرة نفذها النظام السنغالي .

وفي ١١ مايو ١٩٨٩ وزعت السنغال مذكرة على الوفود الدائمة في مجلس الأمن أعلنت عن قبولها للجنة تحقيق دولية ، ودفعت الأوضاع في موريتانيا بالعنصرية المعادية للزنج .

وتقدم السنغال بطلب الى منظمة الوحدة الأفريقية لتشكيل لجنة تحقيق ، ومن هنا بدأت المرحلة الاعلامية بين الدولتين ، ففي ٢٣ مايو ١٩٨٩ قررت حكومة موريتانيا استدعاء سفيرها في داكار وطلبت من السفير السنغالي مغادرة البلاد باعتباره شخصا غير مرغوب فيه ، ثم أقدم السنغال على قطع العلاقات الدبلوماسية ، وفي ٢٣ أغسطس أصدرت كل منهما الكتاب الأبيض عن النزاع وهو مستند دعائي في المقام الأول يحاول كل طرف انقاء المسؤولية على الطرف الآخر ولا يتناسب مع روح الحل الوسط لحل الأزمة (٣٤) .

وفي ٢٥ أغسطس طلبت موريتانيا نقل مقر منظمة استغلال النهر من داكار الى باماكو كما طلبت ايقاف رحلات الطيران بين البلدين وفي ١٣ يوليو ١٩٩٠ قطعت موريتانيا الاتصالات التليفونية والتلكسية بين البلدين (٣٥) .

وفي اطار هذا التطور للأحداث بدأت تظهر نغرات العرقية بمعناها المحدود ، ولكن من سخرية القدر أن الصراع الذي دار بين موريتانيا والسنغال والذي انتهى الى المأساة قد حدث بين سود وسود أي بين المزارعين السراخولية والسنغاليين لقرية دياوارا ، والرعاة البول غير المستقرين لقرية سونكو ، لكن البعض حاول أن يلبس الحادث ثوب « بيض عرب وسود أفارقة » . وانهم كل طرف الآخر بالعنصرية حيث استعملت مذكرة موريتانيا الموزعة على وفود الأمم المتحدة في ٤ مايو ١٩٨٩ كلمة « العنصر العربي » كما استخدم

الصحفيون السنغاليون كلمة « العنصر الزنجي » وانتشرت ببضائية بدلا من موريتانيا في بعض صحف السنغال مثل « لوكافار ليبرية » وسوبى » .

### رابعا : جهود التسوية

كان من الطبيعي وقد بلغت الأزمة حدتها ، وخرجت من المجال المحلى بين الدولتين الى المجال الافريقى أن تتحرك الأجهزة السياسية في المنظمات الاقليمية والافريقية في محاولة لوقف هذا التيسار المعادى ، ولانهاء الأزمة بين البلدين ، وبدأ تدخل الدول الافريقية والعربية والدول الغربية ذات المصالح القوية بالدولتين وبدأت سلسلة من الزيارات من أجل فهم جوانب المشكلة وتقديم المقترحات بشأنها ، وتوافد على داكار ونواكشوط المبعوثون من مالى وغينيا والرأس الأخضر وجامبيا ونيجيريا وتوجو وغينيا بيساو وبنين والنيجر وبوركينا فاسو وزائير والولايات المتحدة وفرنسا والكونغو .

وظلت فرنسا تؤيد بعض المساعي الحميدة وتستقبل في عاصمتها اجتماعات وزراء الدولتين ووزير الدولة المصرى للشئون الخارجية ، كما اجتمع وزير الخارجية الفرنسى بزميله السنغالى والموريتانى ، كما قامت وساطة سعودية وكويتية .

وقامت منظمة الوحدة الافريقية بجهود الوساطة السلمية فى شخص الرئيس الذى يتولى الدورة السنوية والتى تواجه فيها الرئيس المالى موسى تراورى ( يولية ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ) ثم الرئيس المصرى حسنى مبارك ( يولية ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ) فالرئيس يورى موسوفينى رئيس أوغندا ( ١٩٩٠ - ١٩٩١ ) .

وقرر مؤتمر القمة فى دورته السادسة والعشرين تشكيل لجنة وساطة من مصر وتونس والنيجر ونيجيريا وتوجو وزيمبابوى بالاضافة الى أوغندا ( ٣٦ ) .

**وفي الجولة الأولى للوساطة** حاول رئيس مالى اتباع اسلوب الخطوة بخطوة حيث زار موريتانيا والسنغال فى ١٢ مايو ١٩٨٩ ، وعقد اجتماعات فى باماكو لوزيرى داخلى البلدين وزميلهما المالى ( ١٧ مايو ) ثم اجتمع الثلاثة ( ٣ - ٤ يونية ١٩٨٩ ) وتلت ذلك اجتماعات وزراء الداخلىة والخبراء من الدولتين ، وقد اقترح الرئيس المالى حل بعض المشاكل الخلافية مثل تبادل الماشية ، لكن انتهت مدة رئاسته دون الحل لآى مشكلة .

**وفي الجولة الثانية** كانت رئاسة المنظمة لرئيس مصر محمد حسنى مبارك الذى رحب السنغال بدبلوماسيته وأسلوبه الذى تناول القضية من كافة جوانبها أى الحل الشامل لمختلف بنود الخلاف ، وقد سعت مصر الى تحقيق اتفاق الدولتين على المبادئ التى ستحكم التسوية السلمية فى شكل اتفاق عام يوفر لهذه التسوية اطارا فكريا وقانونيا .

ورغم اعلان موريتانيا قبول هذا الاسلوب الا أنها أحجمت عن تقديم مشروع لاتفاق المبادئ الاطارى مثلما فعل السنغال ، وحاولت مصر اعادة بناء الثقة بين البلدين والسعى نحو تطبيع العلاقات . ومن هذا المنطلق جاء استثنائى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واعادة الرحلات الجوية ، وترتيب لقاء بين الرئيسين لتناول مختلف جوانب الخلاف من الأساس .

وقام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لكل من نواكشوط وداكار فى سبتمبر ١٩٨٩ ، وعقدت اللجنة الافريقية المشتركة اجتماعات فى بلجراد على هامش مؤتمر قمة عدم الانحياز ، ثم فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك وأديس أبابا مقر المنظمة ، وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى اجتماعات فى باريس والقاهرة وأديس أبابا ( فبراير ١٩٩٠ ) ، كما تناول الرئيسان المصرى والسنغالى الموضوع أثناء تواجد الأخير بالقاهرة لحضور اجتماعات الرابطة

الافريقية المشتركة ( مارس ١٩٩٠ ) ثم اجتمع وزراء الدول الثلاث  
فى باريس ( يونية ١٩٩٠ ) وأديس أبابا ( يولية ١٩٩٠ ) أثناء  
اجتماع مؤتمر القمة الافريقى .

وقد أظهرت السنغال قدرا كبيرا من المرونة ، وأوضحت أنها  
لا تجعل من مسألة الحدود شرطا مسبقا للتسوية ، كما أنها تقبل  
أن تبدأ المفاوضات دون انتظار لحل المشكلة وبشرط أن تشمل  
المفاوضات كافة جوانب النزاع بما فى ذلك موضوع الحدود ، وأعلن  
الرئيس عبده ضيوف استعدادده للاجتماع بالرئيس الموريتانى فى  
أى مكان ، وفى أى وقت وبدون شروط مسبقة ، كما قبلت السنغال  
كل المقترحات التى تقدم بها الوسيط المصرى (٣٧) .

رغم كل هذا فان الجانب الموريتانى أبدى عزوفا عن فكرة لقاء  
لقمة لا تسبقها تدابير فورية لاستتباب الأمن على ضفتى نهر  
السنغال ، ولتأمين الرعايا الموريتانيين الذين مازالوا محتجزين فى  
السنغال . وبالتالي لم تسفر اجتماعات الطرفين على اتفاق عدا  
موافقتهم على معاودة الاتصال فى اطار مؤتمر القمة الافريقى  
السادس والعشرين من يولية ١٩٩٠ .

وفى اجتماع القمة فى أديس أبابا أثار المندوب الموريتانى  
مسألة المبعوثين الذين ما زالوا محتجزين فى السنغال رغم ارادتهم  
ويعملون لحساب السنغاليين ، وتحول الموقف الى مساجلة بين  
الطرفين خاصة وأن مطالب موريتانيا برد الأموال المصادرة والتعويض  
العادل عن الأضرار ، وعودة الرعايا الموريتانيين وكأنها شروط مسبقة  
يقنعها للتسوية ، فى الوقت الذى أبدت فيه السنغال استعدادها  
لاستقبال أية بعثة لتقصى الحقائق حول عدد المعتقلين الذين فى  
السنغال (٣٨) .

**الجولة الثالثة :** وقد تمت تحت زعامة رئيس أوغندا فى يولية  
١٩٩٠ والتى لم يطرأ عليها أى تغيير يذكر ، بل وصلت الأزمة الى

طريق مسدود ، ولكن موريتانيا واجهت تغييرا ملحوظا في القوى الخارجية والداخلية في غير صالحها اذ كانت هزيمة حليفها العراق صدام حسين قد أفقدها أهم سند خارجي يمدّها بالسلاح بالإضافة الى ضغوط اقتصادية من قبل فرنسا والولايات المتحدة والدول العربية الخليجية التي أرادت أن تدفع موريتانيا ثمن انحيّزها للعراق ، ووجد النظام الموريتاني أن يطوع نفسه للتجديد الذي اتخذ أحد شكلين اما أن يتخلى عن التشدد الذي اتسم به أسلوبه في معالجة الأزمة ، واما انتهاء الحكم العسكري والعودة الى النظام المدني ثم التحول الى التعدد الحزبي . ومن هنا بدأ استئناف اللقاءات بين المسؤولين تحت رعاية فرنسا التي نجحت في مساعيها التوفيقية هذه المرة (٣٩) .

#### خامسا : احتمالات التسوية للمشكلة :

ان حل مشكلة الصراع بين موريتانيا والسنغال أصبح مطلباً ضرورياً لأن يؤر الصراع في تلك الأجزاء المكتوبة من العالم الثالث قد هددت هذه القوى بالفناء ، ولذا فإن التفكير في حلول لهذه الأزمة صار قضية حياة أو موت خاصة وأن لب النزاع ويمكن الصراع ، وباعث هذا الخلاف هو مشروع استغلال نهر السنغال الذي ارتبط عضويا بقضية التنمية وكيف تكون هناك تنمية والصراع الدموي يمتد هنا وهناك يقضى على الأخضر واليابس ، ويضع شعوب المنطقة في جو من عدم الاستقرار والشك والخوف ، ولقد كانت خسائر الجانبين باعثاً على ضرورة التحرك لعودة المياه الى مجاريها .

ولقد خسرت موريتانيا دولة وشعباً أهم مهجر لشعبها وأهم مصدر للدخول والتحويلات النقدية ، وفقدان المنشآت وعدد كبير من النقود ، أى أن الخسارة تعكس ما تقتضيه استراتيجية رشيدة للتنمية في اطار هذه الظروف الصعبة ، هذا فضلا عن فقدان أكثر

من ٣٠٠.٠٠٠ في عداد المفقودين ، ومصادرة حوالى ٣٥ مليارا من الفرنكات ، وفقدان ٢٢.٠٠٠ رأس من الضأن والماعز و ٢٠.٠٠٠ من الابل وبضاعة ٢٠٠.٠٠٠ متجر وعدة آلاف من السيارات والأثاث .

وخسرت السنغال أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى يصعب تقديرها وتختلف البيانات حولها ، ناهيك عن قيمة السلع الضائعة والتي تقدر بحوالى ستة مليارات فرنك ، وخسارة الشركات الصناعية بسبب الهبوط فى كمية المبيعات أثناء الأطوار الساخنة والتي قدرت بحوالى ٥٠ مليون فرنك افريقى ( ١٦٧ مليون دولار ) ، وهو ما أثر فى دولا ب العمل الصناعى .

واذا أضفنا الى ذلك أثر الصراع على تنمية النهر لصالح شعوب المنطقة ، وفقدان مهجر للسنغاليين ، وزيادة الأعباء نتيجة التزايد المفاجئ فى السكان وفقدان السوق الموريتانية ، وظهور دولة معادية على حدود السنغال - هى موريتانيا - وهو ما يوفر عمقا وقواعد للمعارضة المسلحة الموريتانية التي اشتد عودها .

ان هذه الخسائر كفيفة بأن يراجع النظام فى الدولتين حساباته ، وأن يفكر بشكل جدى لحل هذه الأزمة خاصة وأن المستجدات الدولية قد غيرت الحسابات بعد انهيار الحليف العراقى ، وبعد قيام الدولتين بانتهاج نظام التعدد الحزبى الذى يضيق مجال التحرك أمام التنظيمات المتطرفة ، وبعد تعليق المعارضة الموريتانية لأعمالها العسكرية فى ضوء هذه المتغيرات فى حوض السنغال ، وبعد اهتمام فرنسا بعد حرب الخليج بامتصاص بؤر التوتر بين الدولتين .

يتحدد مسار التسوية اذا نظرنا الى مكونات الخلاف والتي تتحدد فى هذه المحاور :

( أ ) مشكلة التعويضات ليست صعبة الحل لأن دولا عربية أبدت استعدادها لتحمل هذه النفقات .

( ب ) ضرورة وضع برامج تنمية في اطار مشروع استغلال النهر ،  
وفي هذا الاطار يتم تشييد نظام فلاحي حقيقي يكون حجر  
الزاوية لوادى النهر .

( ج ) تحديث علاقات الانتاج ، واعطاء الحق المتساوى للجميع في  
حيازة الأرض الزراعية وتصفية الامتيازات الموجودة عند بعض  
الارستقراطيات ، وبذا يتم تخليص النعرات القومية .

( د ) وضع التكامل الاقليمي موضع الاعتبار لأنه من أهم المسلمات  
المثلى لحل المشكلة لأن التكامل سوف يقضى على المشكلات  
الحدودية التى تتطلب رفض مفهوم المطالب التاريخية ،  
وترسيم الحدود ، مع اقرار مبدأ المسئولية المشتركة ،  
وتطبيق مفهوم المنطقة الحدودية وليس الخط الحدودى الذى  
سبق شرحه لأن المنطقة الحدودية تتفق مع طبيعة القارة  
الافريقية قبل قدوم الأوربيين .

ان التسوية لابد وأن تتخلى عن قضايا النزاع العرقى لأن مثل  
هذه المنازعات والتى تحدث كثيرا فى القارة الافريقية تمثل بؤرا  
للتصادم والمواجهات العسكرية ، ولا سبيل لحلها الا بالتطبيع ،  
واستئصال بذور الخلاف من أعماقها ويجب أن نضع فى الحسبان  
أن مثل هذه الأمور الخلافية ليست سهلة لأنها تحتاج الى احداث  
تغييرات كيفية اجتماعيا وسياسيا وأيدولوجيا بين البلدين .



## الخاتمة

بعد استعراض قصة الصراع بين السنغال وموريتانيا في عام ١٩٨٩ وما ترتب عليه من مواجهة دموية أتت على الأخضر واليابس في منطقة نهر السنغال التي أصبحت مسرحاً لأحداث دموية بين شعبين أفريقيين يدينان بدين واحد وتربطهما علاقات قوية ومتينة عبر عصور خلت حتى جاء الاستعمار بأساليبه التي فرقت بين الجماعات الأفريقية ، وقام بتقسيم القارة حسب هواه ومصالحه دون أن يضع في الاعتبار الأيديولوجية الأفريقية أو رأى الأفارقة في حدود وضعت في أوروبا وطبقت على شعوب القارة دون مراعاة للشعوب والقبائل ، وصارت الحدود بخطوطها الهندسية والفلكية لتفصل بين الجماعات المتشابهة والتي لم تعرف عبر العصور مثل هذه التقسيمات الوهمية الاستعمارية وكانت النتيجة أن القارة عندما حصلت على استقلال دولها لم تجد حلاً أفضل من الإبقاء على هذه الحدود الاستعمارية حتى لا تتحول القارة الى بؤر من الصراع والتطاحن لأن الحدود بنيت على أسس خاطئة تتفق والعقلية الأوروبية التي يهيمها مصالحها في المقام الأول .

كان إبقاء الوضع على ما هو عليه باعثاً على حدوث الأزمات بين الفينة والأخرى ، وفي الغالب الأعم تكون مسألة الحدود هي لب الصراع وأساسه ، ولقد حاولت هذه الدراسة أن تتعرض لاحدى هذه المشكلات محللة بواعث هذا الصراع وأسبابه وموقف الدولتين ثم الجهود التي بذلت لحل النزاع والمستجدات على الساحة الدولية

وامكانيات التسوية لمثل هذه المشاكل . وقد توصلت هذه الدراسة الى بعض النتائج ومنها :

**أولاً :** أن الأزمة وان بدت للظاهر أنها أزمة حدودية الا أن الثابت أن المشكلة الحدودية كانت نتيجة الصراع الدموي وليست هي السبب المباشر أو غير المباشر للأزمة ، وأن قضية الحدود التي أثرت بعد الأزمة وكانت محور الجهود الوسيطية للحل كانت مجرد استئصال للبؤر الصراعية والتوصل الى حل نهائي للمشكلة حتى لا تتكرر مرة ثانية لأن لب الصراع في منطقة النهر يقوم بين الشعوب وقبائل متجانسة والحدود الفاصلة بشكلها الهندسي لا تتفق مع الأوضاع السائدة .

**ثانياً :** أثبتت الدراسة أن مرتكزات الحل تعتمد في المقام الأول على حسن الثواب بين الجارتين وأن تدركا أن الحلول لن تأتي من الخارج ، وأنه يجب على السنغاليين والموريتانيين فهم طبيعة بلادهم ، وتناسي الخلافات ، والشروع في اقامة مشروعات قومية تتناسى الحدود ، وأن يكون التكامل هو الطابع السائد ، وأن تكون مشروعات التحديث واعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية ، والتطور الاقتصادي لمشروعات استغلال نهر السنغال تدريجية بعد توعية المواطنين في البلدين بأن هذه المشروعات لصالح الجميع .

**ثالثاً :** أن عناصر المعارضة في البلدين بسبب الأزمات السياسية وأزمات الهوية والانتماء لأحزاب تسعى للوصول الى السلطة وبالاعتماد على الدعم الخارجي من دول يهملها مثل هذه القلاقل ، يجب أن تدرك أن مخاطر اثاره المشكلات الحدودية انما يعني استمرار الاحتكاك الذي يولد الانفجار في المنطقة التي تسعى القيادة الحاكمة نحو تطويرها وتحديثها بالشكل الذي يحقق الرخاء للجميع سواء من المزارعين المستقرين أو من البدو الذين يبحثون عن أماكن لرعى مواشيهم وابلهم .

**رابعا :** أن اثارة النزعات القبلية ، والنظرة الاقليمية المحدودة لن تكون سوى المفجر لأى أزمة سياسية بين شعوب عرفت التعاون والتآخي عبر عصور طويلة ، وأن التركيز على مثل هذه النزعات الاقليمية المحدودة سوف يجر المنطقة الى مزيد من التشرذم والتفكك فى وقت تسعى شعوب أفريقيا الى المزيد من التكامل والترابط والشروع فى انشاء مشروعات تنمية تفيد الجميع ، وتتخطى الاقليمية والعنصرية وتسعى الى آفاق أوسع من التفاهم وجل المشكلات بالطرق السلمية ، ودون اللجوء الى العنف أو الصدام المسلح الذى يؤدي حتما الى خلق دول متخلفة ، ومجتمعات هزيلة لا تستطيع البقاء فى وجه التطورات العالمية المتلاحقة .

**خامسا :** أثبتت الدراسة أن العوامل المؤثرة فى الخلاف بين البلدين هى بالدرجة الأولى نتيجة الأزمات السياسية التى حدثت فى البلدين فى مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى اندلاع الأزمة ، وأنه لابد من المزيد من الديمقراطية والتخلى عن سياسات الدكتاتورية والرأى الواحد ، والابتعاد عن نزاعات اقليمية محدودة ، وكلما تعددت الأحزاب التى ترتبط ببرنامج للتنمية فى ظل الأوضاع الاقتصادية الجديدة كلما كانت الخلافات فى طريقها الى الانزواء والتلاشى .

ان أفريقيا فى أمس الحاجة الى بلوغ قياداتها السياسية مرحلة من الفهم الكامل لمشاكلهم دون اللجوء الى الوساطة الخارجية ، ودون فرض نظريات وأطر سياسية لا تتفق مع طبيعة الشعوب التى يحكمونها حتى لا تزداد بؤر الصراع التى تحول الدولة الى مرحلة من التردى وانهزال السياسى مما يجعلها عاجزة عن الصمود أمام المتغيرات السياسية العالمية التى تسعى الى تكوين وحدات اقتصادية متكاملة يسودها

التعاون والائاخاء من أجل صالح شعوبهم ، وليس من أجل تدمير  
بنيتهم الأساسية والغرق فى بحر الديون والتبعية والتخلف  
الذى يكون نذيرا بفناء الدولة وجعلها فى مهب الرياح .

**سادسا :** لقد أثبتت الدراسة أن حجم الخسائر الذى واكب هذه  
الأزمة كان عنيفا وقاسيا بين الدولتين ولم يخرج منها منتصر  
ومنهمز ، بل خسرت الدولتان الآلاف من الضحايا الأبرياء ،  
وفقد الكثيرون ماشيتهم ومحللاتهم وتشردت آلاف الأسر فى كلا  
البلدين ، وتحملت كل دولة المزيد من المهاجرين الذين لم يكن  
لهم حسابان فى ميزانية كل دولة ، بل والأكثر من ذلك أن  
المشروعات الانمائية التى كان مخططا لها الاستمرار لمزيد من  
رفاهية الشعبين قد تعرقلت ولا بد لاعادتها للعمل الى المزيد  
من الأموال الطائلة التى تثن ميزانية أى من الدولتين عن  
تحملها ، وبالتالي فان الأزمة ولدت أزمات أخرى لن تحل فى  
القريب العاجل ، وسوف تلتهم المزيد من موارد الدولتين .  
وخلاصة هذه النتيجة أن يتفهم المسئولون فى البلدين أن  
مصلحة شعوبهم تكمن فى عدم المزايدات واثارة النعرات  
القبلية ، وتهيج الشعوب نحو العنف الذى لن يخلف سوى  
الدمار والخراب والتخلف الذى تعاني منه المنطقة بشكل  
متواصل .

**سابعا :** لقد أثبتت الدراسة أن العرقية كانت القالب الايديولوجى  
المناسب لمجتمعات ما قبل سيادة النمط الرأسمالى بأبعاده  
المختلفة من اندماج قومى ، وظهور الفرد غير المرتبط بأدوات  
العمل والتماسك القومى العام ، والمركزية السياسية وتطور  
الفكر العلمى ، وأن بقاء هذه الأفكار العرقية سوف يستمر  
فترة طويلة لأنه مكون تاريخى سوف يزول تدريجيا ولذا لابد  
وأن تتفهم القوى السياسية المعارضة ان اثارة مثل هذه

القضايا سوف يزيد من عناصر الفتنة والانشقاق والتلاحم خاصة وأن مثل هذه الأفكار العرقية تجد التربة خصبة في مجتمعات الأطراف حيث لم يتدعم بعد النمط الرأسمالي .

ان اثاره هذا التضييل العرقى ما هو الا وسيلة لصرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية للصراعات السياسية والاجتماعية .

ان العرقية ما هى الا المثال الحى للوعى الزائف والعدو الحقيقى للوعى العلمى المتفتح الذى يسعى الى ادراك الواقع المعاش بمعناه الموضوعى الذى يتناسى العرقية ويسعى الى اندماج قومى فى ظل نظم اقتصادية جديدة ، وفى ظل تناول علمى للمشاكل الاجتماعية لتحقيق مصلحة أغلبية الشعب فى النمو المتحرر والعادل .

**ثامنا :** أثبتت الدراسة أن هذه الأزمة وقد انفجرت مؤقتا بسبب تغير الموقف الدولى وانهيار الاتحاد السوفيتى وهزيمة النظام العراقى ، وسعى الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية على مدى فترات اندلاع الأزمة للحل الأمثل لها ، وقيام فرنسا بدور محورى لانهاء الخلاف ، الا أن كل هذا ليس سوى حل مؤقت لابد وأن يتلوه مرحلة من التسوية طويلة الأمد تضع فى الاعتبار وضع فترة انتقالية لمواطنى كل دولة فى أراضي الدولة الأخرى وأن تنطبق على حقوق الاستغلال الزراعى أو حقوق رعى المواشى وأن تكون هناك تسوية لحركة السكان بين البلدين ، على أن تمثل الهجرة عنصرا أساسيا من عناصر الاندماج على أساس تنظيم اقامة رعايا كل دولة فى أراضي الدولة الأخرى مع شروط واضحة للهجرة والاستقرار والعمل وحماية وسلامة المهاجرين وأموالهم .

**تاسعا :** أثبتت الدراسة أن تحديث أدوات الانتاج واعطاء الحق المتساوى للجميع فى حيازة الأرض الزراعية وتصفية الامتيازات التى تحصل عليها الطبقات الارستقراطية والمزايا الفعلية للطبقة البرجوازية ، وأن تتحمل أجهزة الادارة المحلية مسؤولياتها لصالح الأغلبية لسكان وادى النهر على الجانبين فى المقام الأول ، ثم اتاحة الفرصة لكل مواطنى الدولتين للحصول على نصيب من الأرض الجديدة القابلة للزراعة ، وفى هذا الاطار يتم تقليص فكرة العرقية وايراز المشاكل على حقيقتها الاجتماعية .

ان التكامل الاقليمى هو أحد المسلمات الرئيسية التى يجب أن يبنى عليه المشروع الاقتصادى المتكامل لاستقلال نهر السنغال ، وهو السبيل الوحيد لتناسى مشاكل العرقية ومسألة الحدود ، والسعى نحو اندماج وطنى اقليمى متكامل يهدف لخدمة الجميع ، ويقضى على المزايدات العرقية ، والأساليب الانعزالية التى لا تترك وراءها الا مجتمعات متخلفة وهياكل زائفة وبؤرا للصراع المتجدد الذى هو العدو الأساسى للتنمية .

ان روح التعاون يجب أن تسود عن طريق وضع أساليب تصون وتحافظ على التواصل بين جانبى النهر وتمنع التعازل والتباعد وهنا تتلاشى فكرة الحدود بالمفهوم الضيق الذى خلفه الاستعمار الأوروبى على التراب الافريقى .

## الهوامش

- (١) لمزيد من الدراسة عن مؤتمر برلين انظر : د- شوقي الجمل ، د عبد الله عبد الرزاق : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، الدوحة ١٩٨٧ . ص ٩٥-١٣٥ .
- (٢) كولين ليجوم : انجاعة الافريقية ، دليل سياسى موجز . ترجمة احمد محمود سليمان ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٤٥ .
- (٣) انظر نفس قرارات المؤتمر فى كولين ليجوم : مرجع سابق . ص ٢٨٤
- (٤) كولين ليجوم : مرجع سابق ، ص ٤١٨ .
- (٥) نفس المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .
- (٦) صالح بكتاش : النزاع السنغالى الموريتانى بين المازق العرقى والمخرج الوطنى الشعبى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٣٦ .
- (٧) ان كلمة توكولور تحريف لكلمة تكرور Tekrour وهى مملكة سوداء قديمة امتدت من القرن الاول الميلادى حتى القرن الثالث عشر وضمت فوتاتورو ، ويلاذ الديمار الجاورة ، وأصل التوكولور قبل اختلاطهم بشعب السر Seror يتمثل فى البول Peuls وهى تسمية اطلقها الولوف عليهم . وأطلق الكتاب الانجلو سكون لقب Fula التى جاءت منها كلمة فولانى Fulani وهم اصلا جماعات بدو على عكس التوكولور المستقرين .
- انظر خريطة القبائل شكل رقم (١) .
- (٨) لمزيد من الدراسة حول الطرق الصوفية انظر : د عبد الله عبد الرزاق : أضواء على الطرق الصوفية فى القارة الافريقية ، القاهرة ١٩٨٦ .
- (٩) Parker, Ron : The Senegal Mauritania Conflict of 1989, *Journal of Modern African Studies*, 29, I (1991), pp. 155-171. also Dia Mamadou : *The African Nations and World Solidarity*, New York, 1961.
- (١٠) Sennen Andriamirado : Comment Nouakchott et Dakar ont gere la erise in Jenne Afrique (Paris) 2 August, 1989, p. 34.

Gellar, sheldon : Senegal : An African Nation Between (١١)  
Islam and the West, London 1962, p. 21.

(١٢) لمزيد من الدراسة عن الزنوجة والسنجورية انظر :

Irving Leonard Markovits : Leapold Sedar Senghor  
and the politics of Negritude, London 1969.

Amadou Mactar Gueye : Herculeen, Tasks, in West (١٣)  
Africa, 18-26 September 1989, p. 1551.

(١٤) انظر هذا التنافس الاستعماري على غرب القارة في د. شوقي الجمل :  
تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ، القارة ١٩٨٠ ، ص ٥٠٦ .

Marke Doyle : One foot in Black Africa, in West Africa (١٥)  
(London 1989), p. 1200.

(١٦) صدر في مارس ١٩٠٣ قرار بتنظيم الحماية على بلاد المور بالسنگال  
الأدنى في منطقتي الترازة والبراكنة ، وتعيين كوبولاني مندوبا فيها للحاكم  
العام لافريقيا الغربية الفرنسية ، وفي أكتوبر ١٩٠٤ صارت موريتانيا دولة مدنية ،  
ولم تتحول الى مستعمرة الا في عام ١٩٢٠ .

Sophie, Bessis : Le Senegal Mauritanie et leurs boucs (١٧)  
emissaires, in le Monde Diplomatique (Paris 1st July); 1989,  
p. 14.

Frederick, Fritscher : Maures Contre (18) Nigre-Africains (١٨)  
in le monde (Paris 18 May 1989).

Also : Gellar, Sheldon : Op. cit. p. 73. (١٩)

Marke Doyle : Nouakchottis New Nationalism in Africa (٢٠)  
Report (New York) september-October 1989, p. 38.

Mauritania : War on Black Citizens in Africa Confiden-  
tial, London 30, 14th July, 1989, p. 2.

(٢١) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

(٢٢) نشر نص البيان في جريدة لوسولى في ١٩٨٩/٧/٣ . ص ٣ .

R.I.M. Journal Officiel, No. 208, Juin 1967, Nouakchott. (٢٣)

(٢٤) تنص المادة الاولى لمرسوم ديسمبر ١٩٦٣ على ان الخط الفاصل بين  
مستعمرة السنغال ومستعمرة موريتانيا يتحدد بعلامة يجب وضعها على شاطئ



المحيط الأطلسي بنقطة محددة ( بجوار منزل جارديت ) ومنها بخط يمر عبر البحيرات الصغيرة التي يكرنها نهر السنغال بضواحي مدينة سانت لويس حتى الضفة اليمنى للمفرع الرئيسى للنهر حتى التقائه برافده العالية بنقطة واقعة شمال مصب نهر العالية ويوضح المرسوم أن جزيرة أويوا داخلية فى إقليم موريتانيا .

Asiwaju, A. I : and Ivor Wilks (eds) : Borders in Africa, Evans-ton 1990.

(٢٥) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

(٢٦) هناك آراء مختلفة حول أصل كلمة سنغال ، والرأى الأرجح أنها مشتقة من صنهاجيا Sanhadja وهى إحدى مجموعات قبائل البرابرة المشهورة وكان السنغال Senegal يكتب فى بادئ الأمر Senega فى الخرائط الفرنسية القديمة اعتمادا على التسمية التى أطلقها التجار والرحالة البرتغاليون وهم أول من اكتشف النهر واسمونه Canaga أو Zanagn وبفس الاسم المملكة الولوفية السوداء المطلة عليه وبالتالي فإن الكلمة قد تكون مشتقة من كلمة « زناجة » وظلت الكلمة « سنغال » غير محددة جغرافيا حيث أطلقت على مدينة سانت لويس بصفة خاصة وشملت مناطق شاسعة حتى أطراف الجابون ، ولم تستقر على معناها الحالى للسنغال الا فى ١٩١٨ ، وهناك من يرى أن كلمة سنغال من Sanghag وهى اسم مدينة قديمة كانت واقعة على النهر الذى تحدث عنه البكرى عام ١٠٦٨ .

صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

Hargreaves, John ; West Africa, The former French States, London 1967.

(٢٧) ان مرسوم ٥ فبراير ١٩٠٥ الذى يخص هذا القطاع من الحدود الموريتانية لا يوضح كيفية تعيين الحدود وما اذا كانت بالضفة الشمالية الموريتانية أم بمنتصب النهر .

(٢٨) لقد سويت الحدود فى أوروبا بعد سلسلة من الحروب والمفاوضات التى انتهت بحركة المجتمع الأوروبى نحو الوحدة السياسية والاقتصادية ، ومع وجود بعض الصراعات بين المجموعات الجنسية الا انها بمرور الزمن اندمجت فى وحدة قومية اكبر وبعبارة أخرى تعلم الناس التعايش مع الحدود ، ولم تفرض العملية الأوروبية من الخارج .

Asiwaju, A. I : The Global perspective and Border Management Policy Options, pp. 233-9.

Also schachter, Morgenthau, puth : Political Parties in French Speaking West Arica., London 1964, pp. 240-4.

Andriamirado's : Op. cit., p. 37. .

Also Zaccara, li Francois : Un Parti Politique Africa in (٢٩)  
L. Union Progressiste Senegalaise, 1970, pp. 150-152.

Frirscher, Fredic : Entre le Senegal et la Mauritanie (٢٠)  
l'echec d'une communaute de destin, in le monde, 18 May 1989,  
p. 10.

Toby Shelley : The Arab View, in west Africa, May (٢١)  
1989, P. 725.

Marke Doyle : Blood Brothers in Africa Report, July (٢٢)  
— August 1989, p. 15.

Republique Islamique re Mauritanie livre blanc sur le (٢٣)  
differnd le Senegal.

(٢٤) انظر الكتاب الأبيض لكل من الدولتين والذي صدر بعد الحادث ليبرر  
المواقف ويشرح القصة بشكل يحمل الطرف الآخر مسئولية الحادث ويبالغ في  
تقديرات الخسائر حتى يحصل على أكبر قدر من التعويضات عند المساعي السلمية  
لحل الازمة .

(٢٥) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢١٦ وأيضا :

William Tordoff : Government and Politics in Africa, London  
1984, p. 5.

(٢٦) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

(٢٧) قبل الرئيس عبده ضيوف مقترحات الرئيس محمد حسني مبارك عند  
لقائهما بالقاهرة في مارس ١٩٩٠ ، انظر جريدة لوسولى في ٨/٦/١٩٩٠ وحيث  
عبده ضيوف ، ص ٣ .

- (٢٨) أعلنت منظمة العفو الدولية أن التحقيق الذي قامت به بناء على طلب موريتانيا لم يتوصل الى اثبات اعتقال ٢٥٠.٠٠٠ موريتاني في السنغال ، ورد ذلك في جون أفريك ٩/١٠/١٩٩٠ ، ص ٥ .
- (٣٩) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .
- (٤٠) ملحق الشعب « أضواء على النزاع بين موريتانيا والسنغال . الإصدار ٦ اغسطس ١٩٨٩ ، ص ٥ .



## الأسئلة والتعقيبات على بحث

أ . د . عبد الله عبد الرازق

---

### السؤال الأول : السيد/ محمد الأمير أحمد زيدان :

يبدو وأنتم تتحدثون عن الجذور التاريخية للحدود السنغالية الموريتانية اعتبرتم أن التوجه العربى لموريتانيا أحد الأسباب لتلك الأزمة ، كيف توفقون بين ذلك التقرير وما يتحتم عليه من أن الدولة امتداد لاقليم حضارى هى هامشه ، كما أن السنغال هى هامش حضارى لاقليم آخر .

ألا تعتقد معى أن أزمة ٨٩ ليست حربا بقدر ما هى أزمة كادت أن تكون كذلك ، أو ما هى الا محاولة تغطية مشاكل جوهريّة أخرى كبرى اقتصادية - سياسية وديموجرافية ؟؟

أجاب د . عبد الله قائلا :

« حينما تحدثت فى البداية عن الأزمة قلت ان الأزمة وان بدت أزمة حدودية الا أنها لم تكن كذلك فى المقام الأول ، فالأزمة لها جذور

تاريخية ولها جذور ترجع الى عهد الاستعمار الاوربي للقارة ، وإلى وجود فرنسا ، وتكوين موريتانيا من مناطق مختلفة ، منطقة هامشية بين الزوج في الجنوب وبين الاقليم العربى فى الشمال ، وبالتالى كان نظام الاستعمار الفرنسى طمس الهوية الافريقية بلسياسة المعروفة بالفرنسة ، وحاول أن يكسب هذا للزوج بشكل خاص حتى يقف أمام التوجه العربى فى المنطقة الشمالية ، وحينما انتهى الاستعمار الفرنسى كانت معظم الوزارات فى أيدي الزوج ، وعندما استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ حاولت أن تقوم بعمل موازنة بين هذا وذاك ، وحاولوا ادخال اللغة العربية باعتبارها لغة أساسية وأصبح العرب يتبوأون المناصب الكبرى وأصبح الأفارقة السود يمثلون نسبة بسيطة حوالى ٢٠٪ على أساس أن الأغلبية عربية ، وأصبحت المنطقة بعد ظيور اتحاد المغرب العربى عام ١٩٨٩ ومع دخول موريتانيا الجامعة العربية تعتبر أن السود أقلية .

وفى السنغال الصراع على السلطة ونظام الحزب الحاكم ، أخذت من ذلك المعارضة وسيلة لكى تخفى بعض الأمور ، وأصبح الذين يسعون الى السلطة يتاجرون بذلك .

اذن فالمشكلة ليست حدودا ولكنها تخفى وراءها أطماعا سياسية وعرقية تفجرت بحدوث حرب ، والكتاب الأبيض ذكر جزءا من خسائر هذه الحرب ، والمشروعات التنموية تناست كل ذلك لقيام نظام متوازن يستفيد منه الجميع .

### السؤال الثانى : السيد / فتحى سلامة :

أرجو من سيادتكم مشكورا توضيح دور ماما أمريكا فى اثارة مشاكل الحدود بين الكثير من دول القارة الأفريقية ؟

### رد الدكتور / عبد الله قاتلا :

مشاكل الحدود انتهت فى عام ١٩٦٤ باتخاذ المنظمة القرار المشهور بأن الحدود الاستعمارية هى الحدود القائمة للدول بعد

الاستقلال • وليس من المسموح أن تعالج هذه الحدود بأساليب أخرى وبالتالي أمريكا لم تحاول إثارة هذه المشكلات ، كما كان لها دور أثناء حركات التحرر في أنجولا وناميبيا وفي موزمبيق الآن ، وبعد انفصال الاتحاد السوفيتي أصبح الدور الأمريكي له وجهة خاصة أخرى ، فإفريقيا تعاني من مشاكل كثرة الديون والجفاف والحروب الأهلية وكل هذه المشاكل أصبحت على الساحة ولا شك أن أمريكا لها دور في هذا •





## الأزمة الصومالية

د. أجلال رافت



## الأزمة الصومالية

أ . د . أ . جلال رافت

أستاذ / بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة

---

### مقدمة

تدور مناقشات هذه الندوة حول محور رئيسي ألا وهو المشكلات الإفريقية المعاصرة : فتواجه الدول في مسيرتها التاريخية كثيرا من المشكلات والقضايا الداخلية والخارجية . وتقبل بعض هذه القضايا الحلول السلمية وتقف عند حد « المشكلة » بمعناها المحدود من حيث طبيعتها وحدودها . في حين يتخطى بعضها الآخر هذه الحدود ويصل بها إلى حد الأزمة ، بمعنى أن القضية تتعاطم فتهدد كيان الدولة المعنية من الداخل ، أو تهدد الأمن الجماعي الدولي ، أو كلاهما معا . والحالة الصومالية ينطبق عليها - في رأيي - التعريف

الثانى • ومن ثمة ، فضلت أن يكون عنوان الورقة التى تعالجها هو « الأزمة الصومالية » وليس « المشكلة الصومالية » كما أرادها منظمو الندوة • وعذرى فى ذلك أننى أحاول الاقتراب من واقع القضية التى نحن بصدد ابرازها •

### فما هى تلك الأزمة الصومالية ؟

تتمثل تلك الأزمة فى الانهيار الكامل للدولة بمؤسساتها المختلفة الرسمية منها والأهلية ، هذا الانهيار الذى أدى الى توتر وعدم استقرار وصل حد الاشتباك المسلح ، وذلك فى منطقة جغرافية واستراتيجية حساسة ، هى القرن الافريقى ، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين •

من ثمة يصبح للأزمة الصومالية مستويان : أولا : المستوى الداخلى ، وهو تعبير عن ذروة الصدام بين مصالح الأطراف الداخلية المختلفة للأزمة ، هذه الذروة التى تعتبر نتاجا لتشابك عديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية • ثانيا : المستوى الخارجى ، فى شكله الاقليمى والدولى والذى يعبر هو أيضا عن صدام فى المصالح بين الأطراف الدولية للأزمة من جهة والدولة المعنية من جهة أخرى • غير ان المستوى الثانى للأزمة لم تصل لتناقضات التى يتضمنها الى حد الذروة كما فى المستوى الأول ، ل وقفت عند حد تهديد مصالح هامة – وليست حيوية – للأطراف الدولية • وبالتالي يمكن أن نفترض أن ادارة الأزمة الصومالية على المستوى الداخلى ستكون أكثر تعقيدا من ادارتها على المستوى الخارجى •

من ناحية أخرى ، نظرة شاملة الى القارة الافريقية أثناء الحرب الباردة ، تضع أيدينا على أهم الأسباب السياسية للآزمات التى

تواجهها غالبية دول هذه القارة . ويمكن تحديد أهم هذه الأسباب  
فى النقاط التالية :

**أولا :** تبنت الغالبية العظمى من الدول الافريقية الحكم  
الدكتاتورى المعتمد على سيادة الحزب الواحد ، سواء كان النظام  
الذى تأخذ به اشتراكيا أو يمينيا . وفى غالبية هذه الحالات ، جاءت  
نظم الحكم هذه بطرق غير شرعية ، بمعنى انها ليست منتخبة من  
غالبية المواطنين . وقد ترتب على هذا النسق من الحكم ، ان استحوذ  
الحاكم وبطانته على كثير من الامتيازات الاقتصادية ، ناهيك عن  
الامتيازات السياسية والاجتماعية المتمثلة فى تولى أرفع المناصب فى  
الدولة . مما يعنى - فى دول تتميز بتنوع ثقافى واسع النطاق -  
استحواذ قبائل وعرقية معينة على جل مفانم الحكم ، وتعميق  
الشعور بالظلم لدى باقى المواطنين . وكلما طالّت المدة التى  
يقضيها الحاكم فى السلطة ، ازداد الشعور بالضيق لدى  
هؤلاء المواطنين .

من ثمة يمكن القول ان السلبية الأولى فى تشخيص الأزمات  
الافريقية تكمن فى عاملين :

١ - استمرارية الحكم الدكتاتورى الذى لا يستند الى  
الشرعية .

٢ - استحواذ السلطة الحاكمة على أكبر المكاسب فى الدولة .

**ثانيا :** عرفت كثير من الدول الافريقية ظاهرة الحروب التى  
تسبب فى عدم الاستقرار وتراجع التنمية الى أدنى درجاتها .  
وتنقسم هذه الحروب الى حروب انفصالية وحروب انتقال السلطة

من حاكم لآخر . اما عن حروب الانفصال فتنتج عن التعددية الثقافية داخل حدود الدولة الافريقية الحديثة . وقد ترغب بعض هذه المجموعات البشرية فى الانفصال عن الدولة الأم ، اما للاستقلال فى شكل وحدة سياسية جديدة مثال ( اريتريا ) واما للانضمام الى كيان آخر مجاور للدولة المعنية ( مثال الوجوديين فى مرحلة الصراع الأثيوبى الصومالى الذى سبق الهدنة التى عقدت بين الدولتين فى أواخر الثمانينيات ) أما حروب ميراث السلطة ، فتتمثل فى نوعين : اما تغيير أشخاص الحكم ويظل النظام الأساسى الذى يحكم الدولة كما هو بدون أى تعديل - وهذه هى حالة الغالبية العظمى من الحروب الأهلية الافريقية - واما تغيير النظام ذاته فى منهجه وآلياته المختلفة ، وهذه حالات نادرة . والدافع فى الحالة الأولى يكون عادة رغبة مجموعة من الأفراد المحرومين من الامتيازات السياسية والاقتصادية ، فى السيطرة على السلطة السياسية التى تعتبر ، فى الدول النامية ، معبرا للثروات الاقتصادية الهائلة . اذا يمكن القول ان السلبية الثانية فى تشخيص الأزمات الافريقية تتركز فى العنصرين التاليين :

١ - غياب العدالة فى التوزيع بين الفئات المختلفة للمجتمع .

٢ - تعميق الانقسامات الاجتماعية المختلفة فى الدولة

الواحدة .

**ثالثا :** يلاحظ أن بعد الاستقلال ، اعتمدت النظم الافريقية الحاكمة على المساعدات المختلفة الآتية من الدولة الأوربية التى كانت تستعمرها . وقد تمثل جزء هام من هذه المساعدات فى اتفاقيات عسكرية بين الدول الافريقية والأوربية . وقد استخدمت هذه المساعدات لدعم النظم الافريقية الموالية ومساعدتها على البقاء بغض النظر عن عدم شرعيتها واستخدمت أيضا لاسقاط النظم التى تبدى نوعا من التمرد وتصبح خطرا على مصالح الدول الكبرى . وجدير

بالملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت . فى كثير من الأحيان ، محل تلك الدول الأوروبية التى استعمرت القارة الأفريقية فى الماضى .

وبالتالى يمكن القول ان السلبية الثالثة فى تشخيص الأزمات الأفريقية تتمثل فى التدخل الخارجى الذى يعرقل المسيرة الطبيعية للمجتمعات الأفريقية ، ويساعد بالتالى على نمو عدم الاستقرار فيها .

من ثمة يمكن القول ان العناصر سالفة الذكر تؤدي كلها الى عدم الاستقرار الذى يصل أحيانا الى العنف المسلح فيفجر الأزمات التى تعاني منها القارة الأفريقية . فاذا حاولنا ان نختبر هذه الحقائق العامة فى الحالة الصومالية ، لوجدنا انها تصلح ، فى عمومها ، لتحليل أسبابها .

على ذلك يمكن تقسيم البحث على النحو التالى :

#### أولا : البعد الداخلى للأزمة الصومالية :

- ١ - القهر السياسى واحتكار السلطة .
- ٢ - غياب العدالة فى التوزيع المصاحب للتدهور الاقتصادى .
- ٣ - الانقسامات القبلية .

#### ثانيا : البعد الخارجى للأزمة الصومالية :

- ١ - تدخل الولايات المتحدة الأمريكية .
- ( أ ) التدخل الأمريكى لمساندة على سياد برى .
- ( ب ) التدخل الأمريكى للاطاحة بسياد برى .

٢ - تدخل الأمم المتحدة .

( أ ) على المستوى القانوني .

( ب ) على المستوى السياسى .

ثالثا : نتائج الدراسة .

## البعد الداخلى للأزمة الصومالية

### القهر السياسى واحتكار السلطة :

تولى سياد برى السلطة فى الصومال على أثر انقلاب عسكري فى سنة ١٩٦٩ . وقد بدأت سمات الحكم الفردى تتضح فى بداية حكمه من خلال عدة خطوات . فبدأ بحل الأحزاب السياسية التى كانت تشكل سمة النظام السياسى منذ الأربعينيات . ثم حكم البلاد من خلال المجلس الثورى حتى ١٩٧٦ حين أنشأ الحزب الواحد « الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى » ، ونقل السلطة من المجلس الثورى اليه بصفته رئيسا للحزب . ومن أخطر عيوب نظام الحزب الواحد ، ان مبدأ المركزية الديمقراطية التى يقوم عليها هذا النظام ، لا يطبق عادة بشقيه بل يتلاشى الشق الديمقراطى بينما يتنامى الشق المركزى بشكل يصيب العمل السياسى بالصبغة الدكتاتورية . وتنعيماً لهذا الاتجاه الفردى فى الحكم وضع سياد برى دستوراً جديداً للبلاد ١٩٧٩ يركز سلطات الدولة فى شخص رئيس الجمهورية .

من ناحية أخرى عندما زادت المعارضة ضد نظام الحكم ، بدأ سياد برى يسلك سياسة قبلية واضحة . فأسنده الى أفراد قبيلته المراكز السياسية الهامة فى البلاد . وكلما زادت المعارضة ضاقت حلقة المكاسب حتى تركزت فى عائلة سياد برى نفسها .



وهكذا دخلت البلاد في حلقة مفرغة • فقد أدى السلوك القبلي للسلطة الحاكمة الى ايقاع الظلم على فئات المجتمع المختلفة ، الذى أدى بدوره الى تعميق السلوك القبلي ذاته •

فضاقت الدائرة حول الحاكم الذى ركز الامتيازات فى اهل الثقة • وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تعددت الحركات المعارضة حتى شملت كل الصومال •

### غياب العدالة فى التوزيع والتدهور الاقتصادى :

صاحب الاستئثار بالسلطة تدهور عام فى السياسات الاقتصادية الصومالية • فقد ساهمت الحروب المتتالية بالاضافة الى العوامل الطبيعية مثل الجفاف ، وتذبذب الأسعار العالمية للبترول وانخفاض أسعار السلع التى تعتمد عليها الصومال فى التصدير ، هذا الى جانب احجام الدول الأوربية عن الاستثمار فى الصومال نتيجة لعدم الثقة فى هيكلها الاقتصادى وارتفاع الدين العام وضغوط صندوق النقد الدولى • ساهمت كل هذه العوامل فى تراجع التنمية وتفاقم الأزمة الاقتصادية بالبلاد • وقد أدى ذلك بالقبائل والعشائر المبعدة عن السلطة الى الشعور بوطأة الظلم مرتين : مرة من النخبة الحاكمة ومرة ثانية كجزء من التدهور العام •

من ناحية أخرى تضيف الخصوصية الصومالية عاملا آخر ، لعله ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، ألا وهو تعايش نمطين اجتماعيين مختلفين داخل الدولة الواحدة : النمط القديم المبني على القبلية كتقسيم اجتماعى ، والرعى والمقايضة كمنهج اقتصادى ، والنمط الحديث المبني على الجماعة الحضرية والسياسة التجارية فى السوق العالمية (١) • وقد أربك هذا التجاور للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المجتمع بشكل باعد بين الفئات الاجتماعية المختلفة والنخبة الحاكمة والمسيطرة على السوق الداخلى والتجارة الخارجية •

## الانقسامات القبلية :

تعتبر الصومال من الدول الافريقية النادرة التى تتمتع بوحدة عرقية ولغوية ودينية . الا أنها تعانى من سلبية أخرى هى القبلية التى فاجأت العالم بحدتها وعنفا . فينقسم المجتمع الصومالى الى ثلاث قبائل رئيسية هى الداورد والايرير والساب بتقسيماتها العشائرية المتعددة . وقد انعكست هذه السمة القبلية على النظام السياسى الصومالى فى مراحله التاريخية المختلفة . فصبغت الأحزاب السياسية المتعددة التى سادت الحياة السياسية منذ سنة ١٩٤٣ وحتى انقلاب سياد برى ، فيما عدا حزب « وحدة الشباب الصومالى » الذى كان يعمل الى حد كبير على مستوى قومى . كما شكلت القبلية بعد ذلك عنصرا هاما من العناصر التى قامت عليها الفصائل المعارضة لحكم سياد برى . فعلى سبيل المثال ، تركزت الحركة القومية الصومالية (SUM) عشائريا فى قبائل اسحاق ( الايرير ) فى شمال الصومال ، والتى انفصلت فيما بعد وكونت جمهورية أرض الصومال . كما قامت الحركة الوطنية الصومالية (SPM) على عشائر الاوجادين ( الداورد ) فى غرب البلاد وجنوبها ، وتمثلت القاعدة العريضة للمؤتمر الصومالى الموحد (USC) فى الهاوية ( الايرير ) التى تتمركز فى وسط البلاد والتى ينتمى الى بطونها المختلفة الجنرال محمد فارح عيديد ( هير جدر ) والسيد/على مهدي محمد ( أبجال ) اللذان يقودان الصراع الآن فى الصومال (٢) .

ويعد أربع سنوات من التقاتل بين الفصائل المختلفة ، برز على الساحة الصومالية الآن القبائل والعشائر التالية : فى الجنوب ، مجموعة عيديد ومجموعة على مهدي ، وكلاهما من بطون قبائل الهوية . وتتنافس المجموعتان على الاستيلاء على السلطة . وفى الشمال ، مجموعة محمد ابراهيم عقال ومجموعة عبد الرحمن تور وكلاهما من قبائل اسحاق ويتقاتلان أيضا من أجل السلطة .

أما العلاقة بين المجموعتين الشمالية والجنوبية ، فهي ان تور يتحالف الآن مع عيديد بهدف العودة الى الوحدة ، بينما يرفض عقال ذلك .

وعندما تتفشى الخلافات القبلية بالشكل الحادث في الصومال ، يصبح استقرار المجتمع مهددا ، وتتعدد امكانية الاندماج في الدولة القومية . ويكشف من هذه الصعوبة عاملان ، يتمثل العامل الأول منهما في النظام الأبوى الذى يتأسس عليه المجتمع القبلى ، والذى يولد التسلط من جانب الأب أو الزعيم القبلى أو الحاكم ، والرضوخ من جانب الابن أو افراد القبيلة أو الشعب . ويولد هذا النمط بدوره البعد عن الموضوعية والانسياق وراء المصالح والأحكام الشخصية الضيقة ، مما يمثل عائقا أمام الاندماج الوطنى (٣) . أما العامل الثانى فيتمثل فى الطبيعة الرعوية للقبائل الصومالية والتي تدفع بالأفراد الى التحرك الدائم وراء الكلا . وينتج عن ذلك عدم ارتباط الفرد الصومالى ببقعة أرض محددة ، له فيها مصلحة دائمة ، واستقلاله عن الجماعات الصومالية المتمثلة فى القبائل والعشائر والبطون الأخرى . ويؤدى هذا النمط الانتاجى الى اضعاف الشعور بالانتماء الى الصومال كوطن للجميع (٤) .

خلاصة الأمر ، يمكن القول ان العناصر الثلاثة السابقة كانت من أهم أسباب الأزمة الداخلية الصومالية ، والتي شكلت الأساس فى انهيار الدولة . وقبل ان ننتقل الى البعد الخارجى لهذه الأزمة يجدر بنا ان نشير الى الملاحظات الهامة التالية :

**أولا :** حدث تغيير فى هدف وطبيعة العنف المسلح الذى مارسه الفصائل العسكرية الصومالية . فقبل سنة ١٩٩١ ، كان العمل العسكرى موجهما ضد الحكم الدكتاتورى لنظام سياد برى ، وذلك بغرض اسقاطه واقامة الديمقراطية التعددية . أما بعد رحيله ، فتحول الى حرب أهلية وتقاتل بين القبائل والعشائر الصومالية نفسها بهدف الاستيلاء على السلطة ، بكل ما تمثله من

امتيازات اقتصادية واجتماعية • وبذلك يكون العمل السياسى  
العسكرى للفصائل المعارضة قد تحول من المستوى القومى الى  
المستوى الشخصى للأفراد والعشائر •

**ثانيا :** لم تكن الخلافات التى فرقت بين الفصائل فكرية أو  
منهجية ، ولكنها تبصير عن مآرب شخصية وصراع على السلطة •  
والذى كثف من حدتها كان - كما ذكرنا - الخبرة التى مر بها المجتمع  
الصومالى من احتكار النخبة القبلية الحاكمة للسلطة •

**ثالثا :** يبدو أن الجبهات العسكرية المتحاربة لم تكن لديها  
خطة عمل واضحة لإدارة البلاد بعد سقوط سياد برى ، ومن هنا  
جاءت الفوضى ، ولم يستطع أى منها أن يفرض النظام والأمن فى  
البلاد •

### البعد الخارجى للأزمة الصومالية

#### تدخل الولايات المتحدة الأمريكية :

إذا تناولنا العنصر الثالث المؤدى الى عدم الاستقرار فى القارة  
الأفريقية ، وهو التدخل الخارجى لدعم أو ازالة نظام حكم معين ،  
لوجدناه ينطبق أيضا على حالة الصومال • فقد بدأت الولايات المتحدة  
الأمريكية تلعب دورا مؤثرا فى الصومال بعد انهيار الامبراطورية  
الاثيوبية وتولى النظام الاشتراكى الجديد السلطة فى البلاد • فقبل  
هذا التاريخ ، ومنذ أوائل الخمسينيات ، اعتمدت الولايات المتحدة  
فى حماية مصالحها فى القرن الأفريقى على علاقاتها الممتازة  
بالامبراطورية الاثيوبية • فقد أنشأت سنة ١٩٥٤ فى أسمره قاعدة  
للاتصالات ( الكانيو ) ، وكانت تراقب من خلالها الأحداث فى الشرق  
الأوسط والبحر الأحمر • وادراكا من الولايات المتحدة لأهمية أثيوبيا  
بالنسبة لمصالحها ، حرصت على الاحتفاظ بحد أدنى لعلاقاتها بهذه

الدولة الافريقية ، حتى بعد تولى النظام الاشتراكي السلطة فيها •  
ويمكن تقسيم التدخل الأمريكى الى الصومال الى مرحلتين :

أولا : من سنة ١٩٧٦ حتى سنة ١٩٨٩ :

مرحلة مساندة سياد برى ( أثناء الحرب الباردة ) • باستيلاء  
النظام الاشتراكي على السلطة فى أثيوبيا ، غير الاتحاد السوفييتى  
تحالفاته فى القرن الافريقى فترك الصومال وتحالف مع منجستو •  
هنا اضطرت الولايات المتحدة هى الأخرى لتغيير تحالفاتها ، وبدأت  
تساند نظام سياد برى مقابل بعض التسهيلات فى الموانئ أهمها  
القاعدة التى أخذتها فى ميناء بربره فى شمال الصومال • غير أن  
هذا التحالف الجديد للولايات المتحدة لم يكن يهدف الى صدام  
مفتوح مع أثيوبيا ، فقد كان هدفه البقاء فى المنطقة منافسا للاتحاد  
السوفييتى • لذا جاءت المساعدات الأمريكية للصومال سواء كانت  
مالية أو فنية أو عسكرية بالقدر الذى يمكنه من الدفاع عن نفسه  
فقط ، كما حرصت الولايات المتحدة ألا يقوى نظام سياد برى الى  
حد تهديده أثيوبيا • ولم تمنع دكتاتورية النظام الصومالى فى ذلك  
الحين الولايات المتحدة من مساندته حتى يظل فى الحكم الى أن ترى  
الولايات المتحدة رأيا آخر •

ثانيا : من سنة ١٩٨٩ حتى سنة ١٩٩١ :

— مرحلة اسقاط سياد برى (النظام العالمى الجديد) • صدرت  
البرسترويكافى سنة ١٩٨٥ ، ثم تفكك الاتحاد السوفييتى سنة  
١٩٨٩ ، فتغيرت استراتيجية الولايات المتحدة فى منطقة القرن  
افريقى من منافسة الاتحاد السوفييتى الى اقرار الأمن فى المنطقة  
بالطريقة التى تحقق المصالح الأمريكية • وفى هذا الاطار الجديد  
للاستراتيجية الأمريكية ، ترى الولايات المتحدة أن التخلف  
الاقتصادى والسياسى واضطراب الأمن فى دولة تقع فى المجال

الحيوى الأمريكى ، تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .  
وبالتالى يلزم التدخل لضبط الأمور فى هذه الدولة وفقا للمصلحة  
الوطنية الأمريكية (٥) . ولا يعنى ذلك أن الصومال تمثل مجالا  
حيويا مباشرا للولايات المتحدة مثل منطقة الخليج مثلا ، ولكنها  
تظل ذات أهمية كبيرة لمصالحها وذلك لعدة اعتبارات من أهمها :

- تشاطىء الصومال طريق البترول الآتى من الخليج والمتوجه  
الى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية .

- تجاور الصومال منطقة الخليج التى تمثل أهمية قصوى  
للولايات المتحدة ولأمنها القومى .

- يجاور شمال الصومال المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو  
المدخل الجنوبي لجزء من الشرق الأوسط يشهد اليوم ترتيبات  
اقتصادية هامة تحت رعاية الولايات المتحدة .

- المصلحة الاقتصادية الأمريكية الواعدة فى الصومال  
والمتمثلة : أولا : فى امتياز التنقيب عن البترول الذى حصلت عليه  
أربع شركات أمريكية هو امكو وكونوكو وفيلبس وشيفرون (٦) .  
ثانيا : فى تجارة الموز التى تمارسها شركة أمريكية تحت اسم  
« دول للغذاء » منذ سنة ١٩٩٤ . فقد اقتنصت هذه الشركة فرصة  
انسحاب الايطاليين - وهم المستثمرون الأصليون الذين بدأوا زراعة  
وتجارة الموز فى الصومال - بسبب الحرب سنة ١٩٩٣ ، وبتشجيع  
من السفير الأمريكى فى الصومال دخلت هذه الشركة فى مجال  
زراعة الموز . ويبدو أنها حققت أرباحا كبيرة ( ثلاث سفن شحن  
شهريا محملة بالموز ) (٧) .

- تنامى الخطر الأصولى فى القرن الأفريقى . فيوجد فى  
الصومال ثلاث جهات اسلامية على الأقل من أهمها الاتحاد الاسلامى  
الصومالى ، وفى اريتريا ينمو تدرجيا الجهاد الاريتري . وفى  
اثيوبيا بدأت الجبهات الاسلامية للأورومو وفى الأوجادين تقلق حكومة

مليس زيناوى . هذا بالإضافة الى الجبهة الاسلامية التى تشارك  
فى حكم السودان . وهنا يطرح دائما التساؤل : ما هى علاقة  
ايران بهذه الجبهات ؟

– وأخيرا جوار الصومال لجنوب السودان ، حيث تشتعل  
الحرب بين الجبهات الجنوبية المعارضة والحكومة السودانية .

من ثمة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على سياد برى  
لكى يعدل سياسته وفقا لما تراه هى صالحا ، وهو التخلي عن الحزب  
الواحد وارساء الديمقراطية التعددية ، وتطبيق الاصلاح الهيكلى  
بحيث تتحول السياسات الاقتصادية الصومالية من التطبيق  
الاشتراكى والقطاع العام الى اقتصاد السوق والخصخصة . وفى  
سبيل الوصول الى هذا الهدف ، بدأت تحرم سياد برى من المعونات  
وتساعده بشكل سرى بعض الفصائل المعارضة له . ولم تكن  
الولايات المتحدة تسلك هذه السياسة وحدها ، بل استطاعت أن  
تنسق مع بعض دول أوروبا الغربية للضغط على حكومة الصومال  
بنفس الوسائل .

لم يحتمل نظام سياد برى الضغوط والتناقضات الداخلية  
والخارجية ، فانهيار فى ٢٨ يناير ١٩٩١ . وبدأ الفصل الأخير من  
المأساة الصومالية الذى تستمر فيه التدخل الأمريكى تحت مظلة  
الأمم المتحدة .

## تدخل الأمم المتحدة :

### ١ – على المستوى القانونى :

وفقا للمادتين ٣٤ و ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، يتولى مجلس  
الأمن تحديد الأزمات الدولية التى تهدد الأمن والسلم الدوليين .  
كما توكل اليه أيضا ، وفقا للفصل السابع من الميثاق ، مهمة تقرير  
طبيعة الوسائل التى تستخدم لمجابهة هذه الخطورة .

مصر وأفريقيا – ١٢٩٠

... وازاء الحرب الأهلية العنيفة التي اندلعت فى الصومال وانهيار كل مظاهر السلطة الحكومية فيها ، اتخذ مجلس الأمن قرارا بالاجماع بأن هذه الأزمة تهدد السلم والأمن الدوليين ، كما قرر أن يكون التدخل فى هذه الأزمة تدخلا عسكريا بالقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة . وكان الغرض من هذه العملية هو توفير الحد الأدنى والأساسى من الأمن والخدمات والادارة الى الشعب مع العمل على استعادة قدرة الدولة على أداء مهامها الأصلية ، وفى هذا النوع من عمليات حفظ السلام ، يتطلب من الأمم المتحدة التزام الحياد أى الامتناع عن الانحياز الى أى طرف من أطراف النزاع ، كما يتطلب موافقة الأطراف المتنازعة على وجود الأمم المتحدة ( ٨ ) .

بعد صدور قرار مجلس الأمن أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قوات قوامها ١٨٠٠ جندي من البحرية الأمريكية ، كبداية لانزال بلغ نحو ٢٨ ألف جندي . وقد دخلت هذه القوات مقديشيو فى ١٢/٩/١٩٩٢ ، مدعمة من القوات الفرنسية الآتية من جيبوتى ، وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة . وقد تبعت القوات الأمريكية والفرنسية قوات من حوالى عشرين دولة أفريقية وأسيوية وأوربية، منها مصر والمغرب والجزائر وموريتانيا وبوتسوانا والامارات العربية والسعودية والكويت وباكستان وإيطاليا وبلجيكا وتركيا والنرويج والسويد ونيوزيلندا وكندا واستراليا .

مثلت القوات الأمريكية الدعامة الرئيسية للقوات الدولية . وقد برز ذلك فى المرحلة الأولى من التدخل لحفظ السلام ، حيث عملت قوات الأمم المتحدة تحت القيادة العسكرية الأمريكية . كما استمر هذا الثقل الأمريكى فى المرحلة الثانية من التدخل والمسماة ( يونسوم ٢ ) ، فقد تركت الولايات المتحدة القيادة الرسمية للقوات الدولية . ولكن الأمم المتحدة عينت جنرالا أمريكيا هو تومس منتجمرى مساعدا لقائد قواتها . وفى سنة ١٩٩٣ خفضت الولايات المتحدة من عدد قواتها حتى وصل الى خمسة آلاف جندي تمهيدا لانسحابها



الكامل من الصومال في مارس سنة ١٩٩٤ • وفي ٦ مارس سنة ١٩٩٥ انسحب آخر جندي من قوات الأمم المتحدة من الصومال ، دون أن يوضع حد للأزمة الصومالية .

## ٢ - على المستوى السياسي :

تدخلت الأمم المتحدة في الصومال لهدفين : الاول : أن تصل الى المصالحة بين الفصائل المتقاتلة ونساعد على تشكيل حكومة ائتلافية ، هذه الحكومة التي تصبح نواة للمؤسسة التنفيذية الجديدة في الصومال والتي يسند اليها إعادة بناء الدولة والحفاظ على الأمن داخلها • الثاني أن تؤمن وسائل الاغاثة والمساعدات الانسانية للشعب الصومالي الذي كانت أعداد هائلة منه تقى بسبب المجاعة والحرب • ولبلوغ هذين الهدفين ، كان يتعين على قيادة الأمم المتحدة أن تتوخى الحياد مع جميع الأطراف المتحاربة • غير أنها انحرفت عن حيادها واتخذت موقفا عنيفا من عيديد ، بعد أن اتهمت جبهته بقتل عدد من الجنود الباكستانيين التابعين لها • ثم عادت قيادة الأمم المتحدة وعدلت عن موقفها هذا ، ولكن بعد أن فقدت مصداقيتها لدى جزء كبير من الشعب الصومالي ، مما ساعد على تعطيل المصالحة بين الفصائل • فكان الجنرال عيديد يرفض أى اقتراح يأتى من الأمم المتحدة فى حين يتخذ على مهدى الموقف المعاكس • وكانت هذه المواقف تبنى على أسس شخصية لا علاقة لها بالمصلحة العامة للبلاد •

من ناحية أخرى حدث خلاف بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة حول مفهوم كل منهما لصور القوات الدولية في الصومال : فرأت قيادة الأمم المتحدة انه يجب نزع سلاح الفصائل المتحاربة وفرض السلام بالقوة ، بينما رأت الولايات المتحدة أن ذلك لا يدخل ضمن مهمتها التي أرادت أن تقصرها على حفظ السلام وتأمين وسائل الاغاثة • ثم غيرت سياستها وحاولت التجاوب مع رغبة الأمم

المتحدة وذلك عقب مقتل الجنود الباكستانيين • وتلا ذلك تصاعد أحداث العنف بين الأطراف المحلية والدولية ، التي انتهت بمقتل أربعة من الجنود الأمريكيين • وتحت ضغط الرأى العام الأمريكى وحساب الأرباح والخسائر ، قررت الولايات المتحدة سحب قواتها من الصومال ، ملقية باللوم على السياسات الخاطئة للأمم المتحدة •

أدى هذا الارتباك فى السياسات الأمريكية ، مضافا اليه عدم التنسيق بين دورها ودور الأمم المتحدة فى حفظ السلام فى الصومال ، الى التقليل من فرص السلام • فقد استفز تحيز الأمم المتحدة وسلوكيات بعض جنودها جزءا كبيرا من الفصائل الصومالية التى أخذت تتحالف مع عييده ، هذه الشخصية التى أصبحت فى عيون الكثيرين بطلا شعبيا ورمزا للمقاومة الوطنية ضد التدخل الأجنبى الأمريكى - الدولى • وبالتالى يمكن القول ان هذا التدخل الأجنبى كان عاملا من العوامل التى أدت فى بعض المراحل الى ازدياد العنف والقتال بين الفصائل الصومالية ذاتها من ناحية ، وبينها وبين قوات الأمم المتحدة من ناحية أخرى • أى أن التدخل الخارجى أدى - على المستوى السياسى - الى زيادة عدم الاستقرار • ومما يثبت صحة هذا الرأى ، انه بمجرد انسحاب القوات الدولية فى مارس الماضى ، ساد الهدوء النسبى بين الفصيلين الرئيسيين ، وعقد اتفاق بين على مهدي وعبيده ينصب على التعاون لاعادة الحياة الطبيعية لميناء ومطار مقديشيو وهما المرفقان الأساسيان فى اتصال الصومال بالعالم الخارجى ثم عقد الاثنان اتفاقا اقتصاديا مع ماليزيا ، ينص على قيام هذه الأخيرة بإعادة بناء المرفقين المذكورين (٩) • وجدير بالملاحظة أن ماليزيا دولة محايدة ، حرص جنودها الذين شاركوا فى عملية الأمم المتحدة فى الصومال ، على حيادهم الكامل وحسن تعاملهم مع كافة الفصائل الصومالية •

## نتائج الدراسة

أولا : ثبت من التحليل السابق أن العوامل السابق ذكرها في المقدمة وهي القهر السياسى وغياب العدالة فى التوزيع والانقسامات القبلية والتدخل الخارجى ، شكلت بالفعل الأسباب الرئيسية فى الأزمة الصومالية . وبالتالي يمكن القول ان الأزمة الصومالية فى خطوطها العريضة ، لا تخرج عن المألوف فى القارة الافريقية .

ثانيا : انتهت التعقيدات الداخلية فى الأزمة الصومالية ، والناجمة جزئيا عن تعدد الأطراف المتحاربة ، الى تبلور تيارين سياسيين محددين . أحدهما - وهو الممثل فى شخص السيد / على مهدي - يعطى أهمية للتقارب الصومالى العربى ، وبالتالي يمين الى الحلول التى تطرحها جامعة الدول العربية . والآخر - وهو الممثل فى شخص الجنرال فارح عديد - يفضل الاقتراب من دول الجوار الافريقى ، وبالتالي يميل الى الوساطة الافريقية ، وبخاصة من خلال أثيوبيا .

ثالثا : يختلف تقييم الأزمة الصومالية من طرف الى آخر من الطرفين الداخلى والخارجى المشاركين فيها . فكانت الحرب بالنسبة

للفصائل الصومالية حربا كاملة ذات أهداف حيوية : الاستيلاء على الحكم ومعه ثروات البلاد واستئثار قبيلة المنتصر بكل هذه المكاسب ، مما يعنى تدهور أوضاع القبائل الأخرى التى تخسر المعركة . لذا ، استعملت فيها كل الوسائل الممكنة من مفاوضات سلمية فتمرد فاضطرابات تصاعدت حتى وصلت الى حرب مسلحة تقترب من حرب الإبادة . أما بالنسبة للأطراف الخارجية ( الولايات المتحدة بالأساس ) ، فكانت حربا جزئية ، ذات أهداف هامة ولكنها ليست حيوية ، استعملت فيها الولايات المتحدة جزءا فقط من الوسائل المتاحة للحرب . فاذا قارنا تدخلها فى الصومال بتدخلها فى الخليج سنة ١٩٩١ ، لمسنا الفرق الواضح بين الحالتين ، هذا الفرق الذى يتبسع بالضرورة الفرق بين أهمية الأهداف فى الحالتين (١٠) .

رابعا : يلاحظ أيضا أن الأزمة الصومالية على المستوى الداخلى كانت أكثر تعقيدا منها على المستوى الخارجى . ومن ثمة يصعب ادارتها وحلها على المستوى الأول بينما يصبح أكثر يسرا على المستوى الثانى . ففى الداخل تتعدد أطراف النزاع ومسببات الأزمة وتختلف العوامل الداخلية والخارجية فيها وتتشابك ، لذلك ورغم حسن النوايا وكثافة المجهودات التى بذلت تجاه القضية الصومالية ، لم تحل الأزمة داخليا حتى الآن ، بينما انتهت حداثها على المستوى الخارجى ( بمعنى اشتباك الأطراف الداخلية والخارجية ) وذلك بخروج آخر جندي أمريكى - دولى من الصومال ، وإن ظل التدخل الدولى غير المباشر جائزا من خلال أطراف اقليمية .

خامسا : اتسمت السياسة الأمريكية فى الصومال - كما رأينا سالفا - بارتباك واضح : فقد بدأت بالقوة ثم عرجت الى اللين ثم عادت الى القوة وأخيرا قررت الانسحاب . وإذا أردنا أن نقيم دور التدخل العسكرى الأمريكى فى حل الأزمة الصومالية

داخليا ، لقلنا انه فشل . ويحتمل أن يكون السبب في ذلك ان الولايات المتحدة أرادت أن توفق بين حل الأزمة الصومالية وبين مصالحها الوطنية في المنطقة ، مما يشكل خيارا صعب التنفيذ .

سنادسا : لا يعني هذا الفشل الأمريكي في الصومال ، نخلي الولايات المتحدة عن أهدافها في المنطقة . بل قد تكون الوسيلة في المرحلة القادمة غير مباشرة ، بمعنى إعطاء الفرصة لسول الجوار الصومالي ، وبخاصة أثيوبيا ، لتدلوها بدلها في الأزمة . وجدير بالملاحظة أن المصلحتين الاثيوبية والأمريكية تلتقيان في نقطة محددة ، ألا وهي إبعاد الحل العربي الاسلامي عن الصومال . فما يحدث لتلك الدولة العربية يهم بالدرجة الأولى أثيوبيا ، نظرا لوجود مشكلة دائمة بينهما خاصة بالحق التاريخي الذي تسعى كل منهما في الأوجادين ، هذه المشكلة التي ما ان تهدأ حتى تثور من جديد . وجدير بالملاحظة أن المقايمة الأوجادينية تعتبر اليوم من أقوى الجبهات المعارضة لحكم الرئيس زيناوى والراغبة في الاستقلال (١١) . فاذا حدث تقارب في المستقبل بين الصومال ( فيما بعد الأزمة ) والأوجاديين والاورومو - وهم ذوو أصول عربية اسلامية - ستعتبر أثيوبيا ذلك تهديدا مباشرا لأمنها القومي .

من ثمة تتفق المصلحتان الأمريكية والأثيوبية على حل الأزمة الصومالية بعيدا عن التأثير العربي الاسلامي . وقد يكون عيدي- هو الشخصية الصومالية المقبولة لدى هذا التحالف الدولي لقيادة الصومال في المرحلة القادمة ، لاسيما وأنه يميل ، فيما يخص المصلحة الصومالية ، الى الحل الذي يأتي عن طريق منظمة الوحدة الافريقية من خلال المساعي الاثيوبية . وقد ظهر ذلك جليا في خلال سنة ١٩٩٤ ، حين وقف عيدي وأثيوبيا تساعدهما أريتريا ، ضد تدخل القاهرة في الوساطة لتحقيق المصالحة ، وذلك بحجة عدم تعطيل الجهود المبذولة من أثيوبيا ، الدولة المكلفة من منظمة الوحدة الافريقية للقيام بهذه المهمة .

سابعاً : يتضح من العرض السابق أن الأمم المتحدة لم تبق على حيادها في عملية انقاذ الصومال ، وذلك رغم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص في هذا النوع من أنواع حفظ السلام ، على ضرورة توفر الحياد من قبل المنظمة الدولية ، ويعد هذا الموقف من أخطاء سياسة الأمم المتحدة في الصومال .

من ناحية أخرى ينص القانون على أن التدخل العسكري في أزمة معينة يجب أن يكون بموافقة أطراف النزاع . غير أنه في الحالة الصومالية ، حدث التدخل الدولي بدون نداء رسمي من أطراف النزاع بها ، كما كان طرف هام من هذه الأطراف هو عبيدي والجبهات الموالية له ، يرفض رفضاً باتاً التدخل في الأزمة . وربما كانت هذه السياسة من قبل الأمم المتحدة هي التي تسببت في الفشل الجزئي لحملتها في الصومال .

ثامناً : لم تفشل الأمم المتحدة تماماً في مهمتها في الصومال . فقد فشلت فقط في الشق السياسي والعسكري للمهمة ألا وهو نزع سلاح الفصائل واثتمام المصالحة الوطنية ، أما الشق الانساني للمهمة ، فقد نجحت فيه ، والدليل على ذلك ، ان الحرب اليوم انحصرت في مقديشيو بين رجلين اثنين هما علي مهدي وعبيدي ، بينما تعيش بقية الصومال الآن في ظروف شبه طبيعية .

تاسعاً : كان من مصلحة الأمم المتحدة أن تستنل إلى الولايات المتحدة الدور الرئيسي في عملية حفظ السلام في الصومال . فمن الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة في مهمتها ، عدم توفر الكم الكافي من المعدات العسكرية وغير العسكرية اللازمة لعمليات التدخل من أجل السلام . لذا يستلزم أن تأتي القوات الدولية المشاركة في العمليات ، مزودة بما يلزم من أسلحة ومعدات . الا أن ذلك لا يتييسر لكافة الدول . فعدد كبير منها لا يتوفر لديه هذه المعدات . لذا ، كانت قيادة الولايات المتحدة لعملية التدخل أساسية وذلك للقدرة العسكرية والفنية العالية لمؤسستها العسكرية .

من ناحية أخرى كان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل لها الأمم المتحدة مظلة تكسب تدخلها في الصومال الشرعية الدولية . فبالإضافة الى المصالح الأمريكية في المنطقة التي سبق ذكرها ، كانت الولايات المتحدة ، فيما يبدو ، في حاجة الى مظاهرة عسكرية ثانية بعد انتهاء حرب الخليج ، تؤكد بها للعالم أنها ما زالت الفاعل الرئيسي على المسرح السياسي الدولي . وقد حرص الرئيس بوش ، في نهاية ولايته ، على توصيل هذه الرسالة ، وبخاصة الى العالم الثالث ، ثم يبدو أن الرئيس كلينتون قد تورط فيها من بعده . ومن ثمة ، تلاقت مصلحة كل من الأمم المتحدة في إبراز دور هذه الأخيرة في عملية حفظ السلام في الصومال .

عاشرا : اليوم ، وبعد انسحاب الولايات المتحدة والأمم المتحدة من الصومال ، تتركز محاولات إدارة الأزمة الصومالية في منظمتين إقليميتين : جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية . فمن ناحية قوضت منظمة الوحدة الإفريقية أثيوبيا للقيام بهذه المهمة . وقد قدمت أثيوبيا تقريرا ، الى الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لوزراء الخارجية الأفارقة ، التي انعقدت في القاهرة في مارس الماضي ، يلخص نتائج مهمة البعثة الأوجادينية المختارة من الرئيس زيناوى للتفاوض مع الزعماء الصوماليين في شأن المصالحة . وقد اعتمدت في ذلك على التقارب العرقي والثقافي بين الصوماليين وشعب الأوجادين .

من ناحية أخرى أرسلت الجامعة العربية بعثات الى الصومال للاتصال بالفصائل وزعمائها ، كما كونت لجنة رهاوية مشكلة من مصر وتونس وليبيا واليمن ، أوكلت اليها مهمة متابعة الأحداث في الصومال .

من ثمة يصبح من المفيد ، نظرا لوجود تيارين داخل الصومال متعاطفين مع كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، أن تقتنص هذه الفرصة وتنسق المنظمتان الاقليميتان عملهما للوصول الى المصالحة الصومالية والمساعدة في اعادة بناء الدولة . وكل ما أخشاه أن يؤدي تناقض المصالح الاقليمية في هذه المنطقة الى محاولة استقطاب تكون على حساب المصالحة الصومالية .



## الهوامش

Ahmed Samatar, "Internal Struggles in Somalia", London, (١)  
Cairo : International Institute for Strategic Studies, Center  
for Political research and Studies, 1990, p. 9.

Eglal Raafat, "La Crise Somalienne. Actuelle : sa nature (٢)  
et ses raisons", 30 years of independence in Africa : the last  
decade, Nairobi : AAPS 1990, pp. 206-248.

(٣) محمود على توريارى « الديمقراطية وتجربة الصومال » ، ندوة العلاقات  
العربية الافريقية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ،  
سنة ١٩٩٤ ، ص ١٠ ، ١١ .

(٤) اجلال رافت ، الامن القومى العربى ومنطقة القرن الافريقى ، باريس  
مؤتمر المركز العربى الادبى . سنة ١٩٩٣ .

(٥) هناك ستة انواع من عمليات حفظ السلام يمكن لمجلس الامن اقرارها ،  
تستلزم خمسة منها الحياد التام من الامم المتحدة حين تدخلها ( تعتبر حالة  
الصومال من بينها ) أما الحالة السادسة ، وهى تسمى بعمليات انقاذ السلام .  
فلا تكون الامم المتحدة محايدة فيها ، بل يكون تدخلها لصالح أحد الأطراف ،  
فهى تقوم بعمل عسكري ضد المعتدى وتتضامن مع المعتدى عليه ( مثال أزمة  
الخليج سنة ١٩٩١ ) .

- بطرس بطرس غالى . امين عام الامم المتحدة ، جريدة الاهرام فى عددها  
الصادر فى ١٩٩٥/٣/٢٧ .

(٦) رغم أن الباب السابع من الميثاق يسمح بذلك حيث يعطى مجلس  
الامن الحق كاملا فى تقدير الموقف ، تعتبر الصومال السابقة الاولى التى  
تدخلها القوات الدولية بدون دعوة أطراف النزاع .

(٧) انظر ادارة الازمات في :

— Phil Williams, Crisis Management, London : Martin Robertson, 1976, pp. 11-30.

(٨) تشكل جبهة تحرير الأورومو أيضا جبهة من أهم الجبهات المعارضة  
اليوم في اثيوبيا .

(٩) جريدة الحياة في عددها الصادر في ١٩٩٥/٣/٢٨ .

Phil Williams, *op.cit.*, pp. 29-30.

(١٠)

(١١) تعتبر أيضا جبهة تحرير الأورومو من أهم الجبهات المعارضة  
للحكومة الاثيوبية وهم مسلمون ولهم صلات قريى بالصوماليين .

## الأسئلة والتعليقات على بحث

٢٠٠١ اجلال رافت

---

**سؤال :** في ظل النظام العالمي الجديد هل تعتقدان بالفعل أن هناك إمكانية عربية أو أفريقية لحل المشكلة الصومالية بعيدا عن هذه الهيمنة أم لا ؟

**سؤال من الأستاذ محمد عاشور :**

أليس ثمة تعارض بين فكرة تعاون اللواء فارح عيديد في ظل التوجه الواحدى مع أثيوبيا ، وما هي أهم ملامح كل خيار من الخيارات المطروحة وبالأحرى الخيارين الأثيوبى والعربى ؟

**اجابة ٢٠٠١ اجلال رافت :**

التياران الموجودان فى الصومال يميلان للتعاون بالفعل مع دول الجوار الأفريقى وهذا هو الاتجاه الواضح عندى ، والواضح لنا حتى الآن . رغم أنه يجب أن يكون هناك تنسيق حتى لا يحقق أى منهم مكاسب سياسية على حساب الصومال، وهذا هو المفروض .

لكننى ألاحظ مثلا ، عندما أرادوا أن يعقدوا مؤتمرا فى القاهرة ومصالحة صومالية فى القاهرة ، وافق على مهدى ورغض عبيد •  
ووقفت أثيوبيا واريتريا ضد عقد المؤتمر بالقاهرة ، هذا بين لى  
أن هناك تيارات متناقضة فى داخل الصومال ، وهذا هو الواضح  
حتى الآن •

بالنسبة لسؤال الأخ الصومالى فالحرب فعلا بدأت تهدأ  
وحدث اتفاق فى الميناء والمطار ، وهذا دليل على الكلام الذى قلته •  
ان تدخل الأمم المتحدة والتدخل الخارجى لم يحل المشكلة ،  
بل العكس أدى الى عدم الاستقرار ، ومن أسباب ذلك عدم الحياد  
الذى كان موجودا من الأمم المتحدة داخل الصومال والدليل على  
ذلك أن ماليزيا كانت قواتها فى الميناء على الحياد ولم تنحز لأى  
فريق ضد الآخر ، وهذا هو ما نتمناه •

الحل يجب أن يكون من داخل الصومال فيجب أن تشعر  
الفصائل الصومالية المختلفة أن هذه الحرب حرب إبادة لها ، وتفهم  
أن ذلك لن يؤدى الى مصلحة أى واحد منهم • ان التمسك بالمصلحة  
العامه ومصلحة الصومال كدولة والانتماء للدولة هو الأساس •  
لكننى لا أستطيع أن أنكر التأثيرات الخارجية ، وخاصة تأثير  
الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام العالمى الجديد ، ومثلما قلت ،  
أعتقد من خلال بعض القوى الاقليمية ممكن أن يستمر هذا التأثير  
طالما هناك مصالح فى المنطقة •

# الجدور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية

د • السيد احمد فليفل



## الجدور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية

١٠٠ د٠ السيد على أحمد قليفل

عندما نشبت الحرب الأهلية الأنجولية فى منتصف السبعينات من القرن العشرين ، كان واضحا أن طرفى الحرب ينتسبان أيديولوجيا الى القوتين العظميين اللتين هيمنتا على عصر الحرب الباردة ، أعنى الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الغربى الرأسمالى ، والاتحاد السوفيتى زعيم المعسكر الشرقى الاشتراكى .

ولقد ذهب بعض المحليين الى أن تلكم الحرب الأهلية ما هى الا انعكاس لهذا العصر ، اذ يحكمها هذا الخلاف الأيديولوجى بين المعسكرين . فقد رأوا فى الجبهة الشعبية اتجاها يساريا واضحا . بينما كانت يونيتا ذات اتجاه ليبرالى واضح ، ومن ثم فإن الأولى ذات وجهة سوفيتية ، بينما الثانية ذات وجهة أمريكية (١) .

على أننا رأينا كيف أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتراجع المواجهة الأيديولوجية بينه وبين الولايات المتحدة ، وقيام الولايات المتحدة - ولو الى حين - بقيادة العالم ، بشكل ظهر من الوهلة

الأولى أنه منفرد ، لم يتوقف الصدام في أنجولا ، بل استمرت الحرب الأهلية حتى يومنا هذا (٢) .

بل إن الأغرب من هذا كله ما يلوح في الأفق من تخلي الولايات المتحدة عن حليفها يونيتا ، بشكل أظهرته الادانات المتكررة لممارستها الحرية التي راحت تصفها بالارهابية ، ثم ما ظهر من نفاد صبر الولايات المتحدة ازاء انتهاك يونيتا لغير واحد من اتفاقات إطلاق النار ، والمفاوضات الرامية الى وقف الحرب الأهلية .

واذ يؤكد كل هذا أن الصراع الأنجولي أبعد مدى من أن يرتبط بعصر الحرب الباردة والاستقطاب البولي ، يصير لازما على المؤرخ أن يبحث عن الجذور التاريخية لهذا الصراع ، وأن يبحث في الماضي - بعيد وقريبه - عن تلكم الجذور ، حتى اذا ما أمكن الوصول بدقة اليها، صار تحليل الواقع الراهن أكثر دقة ووضوحا، وصار استشراف المستقبل المنظور لحالة الصراع الأنجولية ، أكثر سهولة ويسرا ، وقام ذلك كله على حقائق التاريخ ، لا على ما يعتري السطح من مظاهر سياسية طافية ، تخفى تحتها من المجهل أكثر مما تبدي .

ولعل هذا كله يدعونا الى محاولة العودة الى تاريخ أنجولا قبل الاستعمار الأوروبي ، والبحث عن أوضاعها السياسية ، وما كان بها من ممالك وأقاليم وقبائل ، والنظر بعد ذلك في الكيفية التي سيطر بها المستعمرون الأوروبيون على أنجولا ، وكيف ظهرت ككيان سياسي الى الوجود ؟ ولماذا استطاعت الفترة التي استغرقتها عملية السيطرة الاستعمارية . وماذا أسفر عنه تكوين أنجولا كمنطقة حديثة تضم دولا أفريقية قديمة لم تجتمع من قبل في إطار سياسي واحد ؟ وماذا بقى من آثار هذه الدول على الحياة العامة في البلاد ؟ ثم ماذا عن ممارسات المستعمرين البرتغاليين ؟ وكيف ساعدت هذه الممارسات على اتصاف الشعب الأنجولي بفتاته



المتعددة ، ومما لکه السابقة ، وقبائله الممتدة فى مساحات شاسعة بصفتها معينة ، كان من شأنها التمهيد لاشتعال الحرب الأهلية واستمرارها ؟ وكيف ساعدت الانقسامات القبلية والثقافية والاقليمية على تفتيت الحركة الوطنية الانجولية المضادة للبرتغال ، بحيث يمكن اعتبارها مسئولة عن التمايز السياسى الذى أهل الأطراف المختلفة للجوء الى العنف ونشوب الحرب الأهلية الانجولية ؟ وكيف ساعدت الكشوف المعدنية على اظهار أن اقليم المركز فى أنجولا - أعنى لواندا العاصمة - يجنى المكاسب الهائلة للثروات المعدنية فى الشمال ؟ وما هى الجذور التاريخية للاستثمارات الغربية فى البلاد ؟ وكيف تغلغلت الولايات المتحدة الأمريكية فيها ؟ وكيف مهد هذا لتأصيل جذور التدخل الأمريكى فى البلاد ؟ ثم كيف حدث تحول الصراع الى صراع دولى من الخارج أو من الاطار الخارجى الدولى ، بينما المتناقضات الداخلية هى الأساس ؟ وكيف صارت لدينا ثلاثة تمايزات ثقافية وتاريخية وسياسية واقتصادية لثلاثة أقاليم مختلفة ؟ بحيث يمكن القول بأن الصراع كان واقعا فى البلاد - لا محالة - تدخل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أم لم يتدخل ، بدليل استمراره اليوم بعد رحيل الاتحاد السوفيتى ، بل واتجاه الولايات المتحدة الى تثبيت حكم الجبهة الشعبية - السوفيتية سابقا .

كما تستهدف الورقة بحث الأسس التاريخية لتغلغل جنوب افريقيا فى البلاد ، ودورها العسكرى ، وصلاتها القديمة سيما بالاقليم الجنوبى ، وهو ما استدعى قوات كوبا - السوفيتية - الى البلاد باعتبارها أقرب نصير على الساحل المقابل للأطلنطى ، وباعتبار أنجولا موطن قدم سوفيتى استراتيجى هام على ساحل الأطلنطى الشرقى (٣) .

وعلى هذا يمكن تقسيم الورقة من الناحية المنهجية الى خمس نقاط رئيسية ، يعنى كل منها بجذر من جذور الحرب الأهلية ،

تتعلق أولها بالقوى السياسية في أنجولا قبسل البرتغاليين ،  
وثانيها بكيفية سيطرة البرتغاليين على أنجولا وبروز كيانها  
السياسي ، وثالثها بتعبير الحركة الوطنية عن التمايزات السياسية  
والاقلية والاجتماعية والثقافية في البلاد ، ورابعها بالارتباطات  
الخارجية للأقاليم والتمايزات السياسية المختلفة ، وخامسها  
بتوزيع الثروات المعدنية في البلاد ، وأثره في تعميق حالة الصدام  
الاقليمي والقبلي .



تقع أنجولا في القسم الجنوبي الغربي من القارة الافريقية ،  
بين خطي طول ١٨° و ٢٢° جنوب خط الاستواء ، وبين دائرتي  
عرض ٢٤° و ١١° شرقى جرينتش . وتبلغ مساحة أنجولا  
١٦٧٠٠ كم<sup>٢</sup> ، وهي تطل على المحيط الاطلنطي بساحل طوله  
١٦٥٠ كم ، وأطوال حدودها ٤٨٣٧ كم ، وتحدها من الشمال  
دولة الكونغو الشعبية وجمهورية زائير ، ومن الشرق جمهورية  
زائير وزامبيا ، ومن الجنوب ناميبيا . ويبلغ طول أنجولا من الشمال  
الى الجنوب ١٢٧٧ كم وعرضها من الشرق الى الغرب ١٢٣٦ كم (٤) .

ويل الساحل الأنجولي سهل ساحلي داخلي متسع ثم سلاسل  
جبلية، فهضبة واسعة، ثم تنخفض الأرض كلما اتجهنا شرقا باتجاه  
حوض نهر زائير وحوض نهر كونين ، ونهر كوينجو Cunene،  
Cubango . ومن أهم سلاسل الجبال موكو Moco وميكو Meco .  
أما الأنهار فهي إما تصب في الاطلنطي أو تسير في اتجاه الجنوب  
أو الجنوب الشرقي أو الشمال . ومن أهمها نهر كوانزا Kwanza  
الذي يتدفق من الشمال الى الاطلنطي لمسافة تقترب من الألف كم ،  
ونهر كونين الذي يشكل الحد الجنوبي للحدود الأنجولية الناميبية في  
قسم منها ، ثم نهر كوبانجي الذي يتدفق جنوب ناميبيا ، ونهر  
كوفي queue الذي يتدفق من الشرق الى الغرب (٥) .

ومن الواضح أنه مع الأهمية القصوى لهذه الأنهار فى عمليات الزراعة والرعى ، فانها قد ساعدت على تقسيم البلاد بالطول والعرض . وادى هذا - مع تفشى الانقسامات العرقية ، الى تدعيم حالة عزلة القبائل ، وتأجيل الاندماج الوطنى الى الآن .

ومع غلبة روح الحضارة الكونغولية فى الشمال ، ومع كون مركز البلاد وعاصمتها فى الوسط ، فان توزيع الثروات المعدنية كان من نصيب الشمال ، فى غالبه ، حيث يوجد به الحديد والبترول والمنجنيز والنحاس والماس (٦) . اذ كان هذا سببا فى رغبة أبناء الشمال فى الانفصال ، أو فى الارتباط بزائير والكونغو الشعبية . حتى ينالوا نصيبا أكثر من الثروة ، التى رأوا ألا يتحكم فيها الاقليم الأوسط ورثت المملكة الأنجولية الأولى .

وهكذا يمكن القول بأن شمال أنجولا ينفصل عن جنوبها بفعل التمايز التاريخى ، بين مملكتى لواندا فى الوسط والكونغو فى الشمال ، وهو ما يظهر فى وجود أقاليم فى الشمال كونغولية الثقافة ، بل وتحمل اسم زائير ، بينما تتركز التنمية فى الوسط ، وبينما الجنوب يعاني حالة من الفقر والضعف كتلك التى يعانيها الشمال على الرغم من وجود مواقع انتاج البترول والماس فيه (٧) .

### الجلد التاريخى الأول - البنية الوطنية والسياسية لأنجولا قبل البرتغاليين :

لم تكن أنجولا التى نعرفها اليوم موجودة بحدودها الراهنة قبل عام ١٩٥٨ . ذلك أن أقساما منها فى الشمال كانت خاضعة لمملكة الكونغو قبل وصول البرتغاليين اليها ، وأقسامها أخرى فى الوسط كانت خاضعة لمملكة ندونجو Ndongo ، التى أسسها شعب ميوندو Nbondو ، وكان ملكها يسمى نجولا Ngola ومنها حل اسم أنجولا (٨) . وكانت هذه المملكة تشرف من العاصمة لواندا

على السباحل من ناحية ، وعلى طرق التجارة الداخلية عبر ماتمبا وكاسانجي ولوندا ولوبا (٩) .

والى الشرق من مملكة ندونجو كانت تقع مملكة كاسانجي التى أسسها شعب امبانجالا ، وكانت أهميتها ترجع الى قيامها بدور الوساطة التجارية بين كل من لواندا عاصمة ندونجو ، وبين لواندا ولوبا فى الشرق ، وهما تقعان على طريق اقليم كاتانجا ( شابا فى زائير الحالية ) ( ١٠ ) . وقد شهد القرن السادس عشر خروبا طاحنة بين مملكتى ندونجو وكاسانجي ، أو بالأحرى بين قبيلتى مبوندى وامبانجالا . وقد يمكن القول بأن هذه القبيلة الأخيرة لم تخضع للبرتغال وحكمها الاستعمارى الا فى أوائل القرن العشرين ، بسبب عنف مقاومتها لهم ( ١١ ) .

وفى هضبة بنجويلا قامت عدة ممالك قبلية أسستها بنطون قبيلة أوفيمبوندى فى القرن السابع عشر . وقد سيطرت هذه القبيلة على طرق التجارة بين بنجويلا على المحيط ونهر الزمبىزى فى الشرق ، عند منطقة باروتسيلاند ، وقد عمل البرتغالى فى هذه الهضبة على اتحاد بعض هذه الممالك للتصدي له ، ولكنها لم تنتج فى الاندماج قط .

أما هضبة هويلا فكانت فيها مملكة بايى Bie التى كانت تشرف على طرق التجارة بين لواندا وقبائل ماكاكولو فى أعالي الزمبىزى . وقد جرى صدام رهيب حول موقعها الاستراتيجى ، انتهى باحتلال البرتغاليين لها فيما بعد ، واتجارهم فى الرقيق من أبنائها ( ١٢ ) .

أما أقصى الجنوب فقد كان مستقرا لمملكة كواناهامبا ، التى أسستها قبيلة تحمل ذات الاسم من مجموعة قبائل امبر التى تعيش

شرق نهر كوني ، والتي أشرفت على نقل التجارة الى ميناء موزامبيدي . كما كانت أرضها مستقرا لهجرات قادمة من رأس الرجاء الصالح والترنسفال ، سواء من البوشمن والهوتنتوت الأفارقة (١٣) أم من البوير (١٤) .

وقد يجدر بنا أن نذكر بأن مصطلح مملكته الذي ذكرناه آنفاً يعنى بالأساس الممالك ذات البناء السياسى والاجتماعى القبلى . والتي كانت تعاني من حالة مزمنة من التشرذم بسبب جنوح البطون الى الاستقلال ، ومقاومتها قيام أية سلطة مركزية على حسابها . الا مضطربة ، فإذا مازالت رموز هذه السلطة لأى سبب عادت للاستقلال .

ولتوضيح ذلك يمكن لنا أن نخرج الى تأثير الحالة القبلية على أوضاع البلدان المسماة بأنجولا اليوم . اذ هي تضم نحواً من مائة قبيلة ، ينتشر بينها عدة لغات رئيسية . ومن أقواها قبيلة أوفيمبوندو Ovimbundu فى المرتفعات الوسطى التى شهدت انقساماً قبلياً بين بطونها الثلاثة عشرة ، وصراعاً بينها رهيباً ، رغم أنها تتحدث لغة واحدة هي اللغة الأومبوندو Umbundo (١٥) .

ولما كانت هذه القبيلة تسيطر على الهضاب الوسطى من البلاد كما أنها لما كانت تعاني التفتت السياسى ، فقد كانت عائقاً جسيماً أمام انتشار السلطة المركزية من لواندا عاصمة مملكة ندونجو ، التى أسستها القبيلة التى تحمل هذا الاسم ، وهى واحدة من قبائل الكيمبوندو Kimbundu ، والتى تحيا شمالاً بلاد الأوفيمبوندو . وقتها حاولت قبائل الكيمبوندو فرض سيادتها عن طريق بطونها المختلفة من الامبوندو Ambundu والمبوندو Mbundu والمباكا Mbaka فضلاً عن الندينجر على الأوفيمبوندو جنوباً والديمبو شمالاً مما أدى الى تأسيس حالة صراعية بينها جميعاً قبل وخلال العصر البرتغالى (١٦) .

وقد مكن هذا الوضع قبيلة ديبو من العيش فى حالة من الصراع ، حتى صارت الحرب - سيما حرب العصابات وأسلوب اضرب واهرب - أمرا عاديا وطبيعيا ، مارسوه ضد مملكة لواندا الندونجوية أو ضد البرتغاليين بعد ذلك أو ضد الحكومة الأنجولية بعد الاستقلال . وكان هذا ديدن قبائل أخرى مثل الهونجو والهولو والكيساما ، مما يجعلنا نخلص الى أن خلال الحرب الأهلية كان أمرا معاشيا طوال قرون من حياة هذه القبائل (١٧) .

وأما قبائل تشكوى - لواندا فى شرق أنجولا ، وعند حدود زائير الحالية ، فقد كانت لها مملكة قديمة هى مملكة لواندا ، وكانت معادية لمملكة الكونغو القديمة التى دمرها البرتغاليون ، وقد قاوموا البرتغاليين طويلا حتى أخضعوهم بعد عدة قرون فى أواسط القرن التاسع عشر ، ولعل طول فترة هذه المقاومة أدى الى نتائج عدة منها: أن التشكوى - لواندا نجوا من مجازر تجارة الرقيق ، لكنهم شنوا هجمات لصالح تجار الرقيق البرتغاليين ، فكسبوا عداء القبائل . وأنهم اعتادوا حالة الحرب ، وأنهم كانوا يكرهون الغرباء ، ويحبون العزلة ، وأن لهم صلة عداوية بأبناء زائير من ورثة مملكة الكونغو القديمة (١٨) .

وبين قبائل تشكوى ولواندا عاشت قبائل نجانجيلا ومنها بطون لوتشازي Luchazi ولوفالى Huvali ولوينا Luena ومبويلا Mbwele ونجونيلو Ngonyelo ونايمب Nyemb (١٩) والتى كانت عبارة عن تجمع أخلاط قبائلية صغيرة ، لم تملك أمام الضغوط الخارجية من التشكوى واللواندا سوى الاختلاط والتجنىع معا ، مما أسفر عن حشالة من التجانس العرقى واللغوى ، مع ضعف الانتماء القبائلى (٢٠) .

أما قبائل الباكونجو فى اقليم كايندا الأنجولى فهم ينتمون الى ذات القبائل الباكونجية فى زائير وبرازافيل ، ويرتبطون بها أكثر

من ارتباطهم بأنجولا . وكان لهم تاريخ تليد في ظل مملكة الكونغو القديمة ومملكتها المانيكونجو . ومن قبائل الباكونجو في أنجولا الباكسيسكونجو Baxicongo والبازومبا Bazomba والباسوسو Bassossi وهذه القبائل الكونغولية لا تحيا - مع هذا - بمفردها في الشمال ، بل هناك قبائل منافسة لها مثل قبائل ياكوسوكو في شمال شرق البلاد ، مما يوضح الحالة الصراعية التي يمكن أن تسفر عن نفخ اية قوى أجنبية لريخ العدا بينها (٢١) .

ونظرا لأن قبائل أنجولا آنفة الذكر كانت تحيا على الزراعة البدائية وتربية الماشية ، فقد كانت تميل الى الانتقال ، وهو ما يؤدي لعدم الاستقرار وسهولة الصدام على الأرض والماء . بينما أن تجمعا قريبا مثل نيانكا - هيمبي Nyaneka-Humbe المستقر الزراعي عجز عن التعايش مع هذه الوضعية بسهولة ، ومن ثم رأينا أبناءه من أكثر القبائل هجرة الى جنوب أفريقيا (٢٢) .

وبهذا يمكن القول بأن هذا التمزق السياسي والديموجرافي وتلك النزعة القبائلية ، ساهمت في اندلاع الحرب الأهلية وهي تقدم التفسير التاريخي لجذر هام من جذورها .

## الجلد الثاني - البرتغاليون و بروز الكيان السياسي لأنجولا :

يعتبر القسم الشمالي من أنجولا أول مناطق البلاد تعرفا على الاستعمار البرتغالي ، بيد أنه لم يتعرف عليه باعتباره اقليما انجوليا ، بل باعتباره اقليما كونجوليا ، نظرا لخضوعه لمملكة الكونغو القديمة ، التي كان ملكها يعرف باسم مانيكونجونزينجا - آركوم ، وكان يحكم الاقاليم الشمالية من أنجولا الحالية باعتباره ملكا عليها ، ولي أمورها عندما من أقاربه كحكام اقطاعيين (٢٣) .

بيد أن مصير مملكة الكونغو كان مظلما ، اذ على الرغم من أن ملكها لما استقبل القائد البرتغالي ديجوكام في عام ١٤٨٣ عبر له عن

رغبته في التعاون مع الملك البرتغالي ، للنهضة ببلاده ، ونقل العلوم الحديثة، بل والعقيدة المسيحية الى شعبيها . فان البرتغاليين سرعان ما انغمسوا في تجارة الرقيق ، ولم يكفوا عنها حتى آخريات مئتي القرن التاسع عشر . الا ليستبدلوا بها نظم العمل الاجباري (٢٤) .

على أن استنادا الملكية الكونغولية التي بلغت حد ارسال ولى العهد للبرتغال ، بغية تلقى العلم والعقيدة مصحوبا بأمرأء البلاد ، ليصبح بعد ذلك دون افرنسو Don Afonso ، ولتصبح عاصمته ساوسلفادور Sao Salvador - لم تحل دون أن تعصف بها عواصف تجارة الرقيق البرتغالية ، التي اضطرت لتلبية احتياجات الأمريكيتين من العمال في العصر الميركانتيلي . وبهذا اضطرت مملكة الكونغو الى المقاومة ، لتنشب حرب برتغالية أنجولية استمرت قرنا من الزمان ، وأسفرت آخر الأمر عن تهريق تلك المملكة اربا ، بحيث صارت الأقاليم الشمالية الغربية تخضع فعلا لسيطرة برتغالية (٢٥) . وفي كابندا بصفة خاصة . تركز تجار الرقيق البرتغاليون . حتى دمرت مملكة الكونغو من الداخل . الى أن هجرها البرتغاليون ، لتقع بعد ذلك في أيدي البلجيك في ثمانينيات القرن التاسع عشر ، وليتم تأسيس دولة الكونغو الحرة فيها على عهد الملك الباجيكي ليوبولد الثاني . واستمر الوجود البرتغالي كذلك - الى جانب كابندا - في كل من مديريّة زائير Zaire وأويجي Uige ، والتي تشكل ثلاثتها مديريات أنجولية شمالية (٢٦) .

وفي أواخر القرن السادس عشر بدأ البرتغاليين ينتقلون الى أنجولا ، ويركزون نشاطهم فيها ، ومن ثم بدأ الربط بينها وبين الأقاليم الشمالية الكونغولية آنفة الذكر (٢٧) .



على أنه في عام ١٥١٩، طلب ملك نينيجو في لوانيدا من المانيكونجو أفونسو الأول أن يتوسط بينه وبين البرتغاليين، حتى يرسل ملكهم سفارة إلى بلاده لفتح التجارة معها، وشفع طلبه هذا بإرسال عينة من الفضة المتوفرة لديه، والتي يمكن تبادلها مع البرتغاليين، وسرعان ما بدأ التبادل التجاري طلباً للمعادن النفيسة، ولما هو أهم منها في هذا العصر - أعنى تجارة الرقيق (٢٨).

وعندما خضعت البرتغال للعرش الأسباني في ١٥٨٠، وجهت الدول المعادية لأسبانيا ضرباتها ضد مستعمراتها التي صارت تدار بمعرفتها - أي أسبانيا - ولهذا تغلب الهولنديون على أسواق تجارة الرقيق في أنجولا، إلى أن استعادت البرتغال استقلالها في ١٦٤٠ عبر صراع مرير مع أسبانيا فبدأت في محاولة استرجاع نفوذها فيها واقتضي هذا تعيين سلفادور كوريا حاكم البرازيل حاكماً على أنجولا، وعهد إليه « باسترداد » الأراضي المقتضية، فنجح بعد لاي في دخول لواندا في أغسطس ١٦٤٨، وفرض السيطرة البرتغالية على المناطق الحاكمة في البلاد، ولم يمنع هذا بطبيعة الحال من استمرار الصراع بين حكام أنجولا المتعاقبين باعتبارهم ممثلين للسلطة الاستعمارية، وبين المستوطنين ورجال الدين الجزويت، باعتبارهم الأكثر دراية بالأوضاع، وأصحاب مصلحة شبه دائمة في البلاد من ناحية، وبين هؤلاء وأولئك والوطنيين من ناحية أخرى. وبذلك كانت الحروب الأهلية مستمرة (٢٩).

وقد لجأت البرتغال إلى مواجهة كل ذلك عن طريق تشييد حصون عسكرية - مثل ساوميجيل، وماسانجانو، وفوكسينمو، وبونجواند ونجو، وكامباب، وأمباكا - وقد أشرقت هذه الحصون على تجارة الرقيق، وصارت نقطة انطلاق للقناصة، مما فرض على الأهليين الحياة في حالة من الترقب انتظاراً لوصول قوافل القناصة وهجومها على القرى - وأسفر هذا آخر الأمر عن فرض حالة من الإبتعاد الدائم والحرب الأهلية المستمرة (٣٠).

وإذا كانت مملكة الكونغو قد ضمدت للهجرة الاسترقاقية البرتغالية قرناً ، فإن نظيرتها في أنجولا - ندونجو - قد سقطت بعد نصف قرن فقط ، إذ أمكن للبرتغاليين احتلال لواندا في عام ١٦٧٠ ، لكن عصراً من الاضطراب والحرب المستمرة ، والهجمات المتوالية على المراكز الاقتصادية البرتغالية قد استمر لثلاثة قرون أخرى . وقد اشتهر في المقاومة البطل نجولا كانيني Negola Kanini والملك كويكوي الثاني Kwikui ، وقبيلة جاجا Jaga البطل حرب العصابات . وكان الملك كويكوي الثاني قد اعتصم في اقام بايلونديو Bailundo حيث استمر يقاوم الى آخر نفس . كما اشتهر كل من الأبطال موتويا كيغفلا Butu Ya Kevela وتولانتي بولا Tulante Baula وغيرهم (٣١) .

على أننا لا يجب أن نظن أن القرون الثلاثة بين سبعينات القرن السابع عشر وسبعينات القرن العشرين كانت عبارة عن مواجهات بين الأفريقيين والبرتغاليين فقط . ذلك أن عصراً طويلاً من تجارة الرقيق قد صبغ البلاد بطابعه ، وجعل لهذه التجارة المشينة مراكز تبادل ، ودوائر مصالح ، وعصابات تخريب . وقد توفرت بعض القبائل على خدمة المستعمر ، وقام أبناؤها بالاسهام في قنص الأرقاء وتقديمهم للمشتزين ، لقاء بعض السلع البرتغالية . وقد ساعده على هذا أن النظم الملكية القبلية في الكونغو وأنجولا ، كانت تقوم على نظام طبقي عبودي ، تحرسه الأسرة الملكية والأرستقراطية الادارية في الأقاليم . وقد جاءت بنية هذه النظم عاملاً مساعداً على اسهامها في عصر الاسترقاق ، وتوسيع دائرة حالة عدم الاستقرار ، وسيادة جو من التوجس والخوف بل والعداء المزمّن المتأصل الذي همين على العلاقات بين القوى التي اضطلعت بدور في تجارة الرقيق ، وتلك القوى التي كانت ضحية لها (٣٢) .

ونظراً لتردى أوضاع البرتغال مع مطلع القرن العشرين ، فقد كانت مستعمراتها من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية في

غاية التخلف مقارنة بنظيراتها من المستعمرات الخاضعة لحكم بريطانيا أو فرنسا أو حتى بلجيكا . ولهذا فقد فتحت البرتغال مستعمراتها للرأسمالية الغربية بشكل عام ، والبريطانية والبلجيكية بشكل خاص ، وتركز عملها في مناجم الماس في إقليم لواندا ، وظهرت أقوى الشركات الاحتكارية الأوروبية في هذا الصدد ، وهي شركة ديامانج في عام ١٩٢٠ . ومنذ ذلك الوقت صارت المورد الرئيسى لمالية أنجولا ، وشكلت امبراطورية احتكارية صغيرة ، جرى استئناؤها من الضرائب ، وتوفير العمل الجبرى لادارتها ، وتوفرت استثمارات أوروبية أخرى في مناجم الذهب والفحم ومزارع البن والقصب ، ومصائد الأسماك (٣٣) .

وفى مطلع القرن العشرين برز فى مقاومة البرتغاليين - التي لم تتوقف قط عبر قرون أربعة اقليم المميا الذى تحيا فيه قبيلة بنفس الاسم فى الشمال ( راجع رقم ١٢ بالخريطة ) واقليم هومبو Humb شرق بنجويلا ، الذى استمرت الحرب فيه طوال ربع قرن وفى الاقليم المجاور له بيهه Biez ، ففى بيهه قامت ثورة قبيلة أوفيموندو ضد سياسات العمل الجبرى والفساد الناتج عن تجارة الخمور . ولم تكن الثورة هبة عادية ، بل ان مواجهة عسكرية جرت فى ١٩٠٢ فى موقعة بيدوندو أخرجت البرتغاليين ، واستدعت ارسال حملات برتغالية متتالية من بنجويلا عبر الاقليم المذكور ، حتى جرى اخضاعه فى ١٩١٥ عن طريق وضع هضبة هويلا تحت السيطرة البرتغالية . وقد اقتضى ذلك كله قتل الألوف من الأفريقيين فى كل مواجهة ، فى حين منى البرتغاليون بخسائر طفيفة لا تكاد تذكر ، بفعل تحصنهم بقوة عسكرية حديثة ، وبحكم حماسهم الناتج من اعتبارهم المواجهة حربا قومية ومسيحية فى آن .

وفى اقليم المميا الكونغولى - حيث تسود الأمطار الغزيرة ، والحرارة ، وتصعب حركة القوات العسكرية ، نتيجة لعدم توافر

الطرق الصالحة ، وانتشار الأمراض الاستوائية ، كل ذلك جعل بقاء القوات أمرا صعبا ، ومن ثم كانت الحرب في الشمال أكثر صعوبة منها في الجنوب ، وبينما ظن البرتغاليون في عام ١٩٠٧ أنهم نجحوا في إخضاع الأقليم ، قامت قبيلة الباكونجو بثورة في عام ١٩١٣ ، تلتها موقعة عسكرية كبيرة على مشارف مدينة فيلاوروز ، و مرة أخرى ظن البرتغاليون أنهم حسموا المواجهة ، لكن المناوشات استمرت الى عام ١٩٢٠ (٣٤) .

وكل هذا يبين بوضوح أن زعم استقرار البرتغاليين في أنجولا كان مبالغاً فيه رغم تقدم العهد ، وامتداد استعمارهم للبلاد بضعة قرون . بل ان هذا الاستعمار ذاته جعل الحرب لدى الأنجوليين تبدو أمرا عاديا الى حد كبير . وقد أدى هذا النمط من حياة الحرب الى اقناع البرتغاليين بأن « أية مساواة مع الأفريقيين هي ضرب من الخبل » وأن الأفريقيين يجب أن يخضعوا لأسلوب « العمل الاجبارى » ، وأن تفرض عليهم « قيم الحضارة البرتغالية على قدر المستطاع » ، لأن البرتغاليين « كانوا يعتقدون بأن قدرات الأطفال الزوج لا تستوعب التحضر الا ببطء » . وقد ساعدت هذه الأفكار والتوجيهات البرتغالية على تكريس التخلف ، وتعطيل أية تنمية حقيقية في أنجولا ، بل واستعباد الانسان الأفريقى . وعلى الرغم من أن البرتغال أعلنت في ١٨٥٨ إنهاء تجارة الرقيق ، وصرح مسئولوها في ١٨٦٩ بأن جميع الأرقاء أصبحوا أحرارا ، الا أن البرتغاليين - من الناحية العملية - كانوا يوقنون بأن العبد يمكن أن يظل عبدا مع الغاء العبودية . كذلك لم يغير من الأمر شيئا صدور قانون غى ١٨٧٨ يلغى العمل الاجبارى . ومع هذا وطوال النصف الأول من القرن العشرين استمرت سياسات العمل الاجبارى ، بل ونقل العمال قسرا من أنجولا الى سارتورى وبرنسيب للعمل في مزارع الكاكاو ، واستمر هروب الفلاحين الى داخل البلاد وعنفها ، حيث نظموا أنفسهم في جماعات صغيرة تأكل من كد

يديها ، أو من حياة الصيد والجمع والالتقاط ، مع انتهاز آية فرصة للتعبير عن رفضهم ومقاومتهم للحكم البرتغالي الاستعماري وحمل السلاح ضده (٣٥) .

ولعل حصاة العصر البرتغالي الطويل يبدو في مجال التعليم أوضح ما يكون ، ذلك أنه طبقا لاحصاء معهد لشبونة الوطني في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين تبين أن عدد من يعرفون باسم المتحضرين ، أى أولئك الذين قبلوا الحضارة البرتغالية ، ويتبنوا أنماط المعيشة الغربية ، لم يزد عن ثلاثين ألفا في كل أنجولا من بين أكثر من أربعة ملايين نسمة حافظوا على التقاليد الأفريقية ، وأن نسبة ٨٪ فقط من الأنجوليين يتحدثون البرتغالية ، و ١٠٪ فقط يعيشون في المدن ، متأثرين بأنماط الإنتاج الحديثة . ولقد هدم هذا الاحصاء كل ما قيل عن رسالة الرجل الأبيض ومهمة البرتغال المقدسة في افريقيا ، وبصفة خاصة في أعني وأنتم مستعمراتها ، أنجولا (٣٦) .

من هذا يتضح أن أقاليم البلاد لم تخضع بشكل متساو لمؤثرات المستعمر البرتغالي ، لا من حيث الكثافة والتركيز ولا من حيث الزمن . فقد كانت الأقاليم الشرقية والجنوبية آخر الأقاليم سقوطا في يد المستعمر . فحتى مطلع الستينيات من القرن التاسع عشر كان المستعمر البرتغالي عاجزا عن تخطي نهر كوفين في القطاع الجنوبي ، بينما تقدم في القطاع الأوسط من لواندا حتى كاسانجي التي كانت آخر حصونه الى الشرق من نهر كوانجو ، الذي شكل الحد الأقصى الشرقي للتوسع الاستعماري في هذه الفترة (٣٧) . وهذا الوضع كان هو ذاته الوضع قبل أكثر من قرن من الزمان . علما المنطقة الجنوبية ، التي تقدم فيها البرتغاليون فقط على مدى الربع الثاني من القرن التاسع عشر (٣٨) .

ومعنى هذا باختصار شديد أن الهيمنة الاستعمارية البرتغالية تركزت في لواندا ومناطق ندرنجو طوال القرون من

السادس عشر حتى بداية القرن التاسع عشر ، بينما كانت هناك مواقع محدودة لها في المناطق الشمالية من أنجولا الحالية ، وهي مناطق ذات تكوين اجتماعي كونغولي أساسا (٣٩) .

كذلك فإن المناطق الواقعة في أقصى الجنوب الشرقي ، الواقعة على الحدود مع زامبيا ، لم تحصل عليها البرتغال الا بعد منافسة شاقة مع المستعمر البريطاني في روديسيا الشمالية عام ١٨٩١ (٤٠) .

أما آخر المناطق التي ضمت الى أنجولا ، فكانت إقليم كابندا ، الذي تفصله أرض زائير عن أرض شمال أنجولا . وهذا الإقليم كان قسما من الوجود البرتغالي في الكونغو ، وأدارته البرتغال بشكل مستقل عن أنجولا وعن الكونغو ، بعد سيطرة بلجيكا على دولة الكونغو الحرة وقد قرر سالازار ديكتاتور البرتغال في عام ١٩٥٨ ضم كابندا الى أنجولا ، لتتشكل خريطتها السياسية الحالية . ويشكل هذا الإقليم رأس جسر أنجولي الى أراضي كل من الكونغو (برازافيل) وزائير ، كما أنه ينتمي لذات التركيبة الاجتماعية والثقافية الكونغولية ، اضافة الى أن ما ظهر فيه من نفط وماس جعله أكثر ميلا للثورة ، ورفضاً لسلطة المركز الأنجولي في لواندا . وهو ، الى ذلك كله ، نقطة هامة في تجمع الاستثمارات الأمريكية والأوروبية ، وهو ما مهد لنشأة حركة معارضة مسلحة كان لها دور في الحرب الأهلية فور الاستقلال (٤١) .

وكان الجزء الكابندي آخر الأقاليم الكونغولية انضماما الى أنجولا ذرة المستعمرات البرتغالية في افريقيا . ذلك أن الإقليم الأوسط - ومقره مملكة ندونجو صار مستقر الوجود البرتغالي ، ومحطة القنص والتجارة الشنعاء في الرقيق ، وهي المملكة التي صار اسم ملكها نجولا علما على البلاد كلها ، وصارت بعد السيطرة البرتغالية أهم مراكز هذه السيطرة ، ونقطة انطلاق لها صوب

بقية البلاد التي صارت أنجولا فيما بعد . وقد بدأت عملية ضم المناطق الكونغولية عام ١٨٨٣ ، وذلك على ما يبدو تحسبا من البرتغال لمخططات التقسيم الاستعماري للقارة الافريقية التي لاحت نذرها في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وبلغت قمة نضجها في مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ (٤٢) .

وكان ضم هذه المناطق الى أنجولا هو النتيجة الطبيعية التي نتجت عن الضغوط الأوروبية على المستعمرات البرتغالية ، والتي كان منها دخول البرتغال في معاهدة مع بريطانيا اعتبر الرق بمقتضاها نوعا من القرصنة ، وفرضت الأخيرة حصارا على الساحل الأنجولى بزعم مقاومة نقل الرقيق . وقد وقعت هذه المعاهدة في عام ١٨٤٢ ، وبعدها بدأت البرتغال في ممارسة سياسة جديدة في أنجولا قامت على توفير أقصى استفادة ممكنة منها من الناحية الاقتصادية . فإذا كانت الأوضاع الدولية قد حرمتها من بيع الرقيق ، فان فرض العمل الاجباري وتوطين المتعطلين البرتغاليين، ومنحهم صناعة التعدين في عمق البلاد قد يقدم التعويض الكافي عن الأرقاء . على أن ذلك لم يكن أمرا سهلا ، حيث تطلب مزيدا من التوسع ، وبالتالي مزيدا من حركات المقاومة ، التي حدثت من الاستيطان وحاصرته ، فاضطر البرتغاليون الى الحياة في قلاع وحصون ومن وراء جدر ، كما كانت الطرق غير آمنة ، والانتقال من مركز الى آخر محفوفا بالمخاطر . وقد جعل ذلك حياة الأفريقيين الطبيعية هي القتال ، بحيث كان الاستقرار أمرا بعيد المنال من ناحية ، ولا عائد من ورائه من ناحية أخرى ، لأنه محض خضوع للمستعمر ، وقبول بالسخرية والعمل الاجباري (٤٣) .

وإذا كانت تلك هي نتيجة المعاهدة الأنجلو برتغالية في عام ١٨٤٢ ، فانه كان هناك تأثير آخر للموقف الدولي في افريقيا لاسيما التكالب الأوروبي . ذلك أنه مع ضغط كل من بلجيكا وفرنسا في الكونغو ليوبولد فيل وبراذا فيل ، وألمانيا من جنوب غرب افريقيا ،

وبريطانيا من الروديسيتين زامبيا وزيمبابوى ، حرمت البرتغال من تحقيق مطامحها الاستراتيجية لربط مستعمراتها فى موزمبيق فى شرق افريقيا بمستعمراتها فى أنجولا فى غرب القارة ، واستقرت حدود أنجولا أخيرا على النحو الذى نعرفه اليوم (٤٤) .

وعلى هذا النحو تجمعت فى داخل أنجولا مجموعات عرقية لم تكن موجودة من قبل ، ذات كيانات سياسية وثقافية متصارعة ، كما ترتب على الحكم الاستعماري باختلاف درجات سيطرته وقوته فى كل منطقة على حدة ، تفاوت المؤثرات الحضارية ، وحالات التغير الاجتماعى ، وكذلك تفاوت نصيب كل مجموعة عرقية من الارتباط بالمستعمر ، أو التعرض لاستنزافه وقمعه ، وبمعنى آخر كان هناك غانمون وغارمون ، مما ساعد على استشرار حالة الصراع الداخلى فى ظل المستعمر ، الذى عجز عن فرض الأمن فى البلاد .

ثم جاءت سياسات المستعمر فى مجال التعليم والعمل لتحط من شأن الأفريقي وفقا للسياسات العنصرية . ففى مجال التعليم تضمنت السياسات التعليمية مضامين تربية تركز سيادة البيض وهيمنتهم ، وتحط من شأن اللون الأسود ، وجرى من خلال سياسات العمل الاجبارى وضع هذه المضامين موضع التطبيق باعتبار أن الأفريقي الأقل شأنا فى خدمة السيد الأبيض الحاكم والمسيطر (٤٥) .

وعلى الرغم من أن البرتغال راحت تعمل على تفادى الانتقادات الموجهة لممارساتها العنصرية من المجتمع الدولى ، فانها تأخرت طويلا فى ذلك ، بحيث أنه صدر قانون يقضى بالمساواة فى الحقوق والواجبات بين الأفارقة والبرتغاليين - فقط - فى عام ١٩٦١ .

ورغم ذلك فلم يكن هذا القانون يعنى المساواة الفعلية ، بل كان أمرا نظريا ليس الا ، لأنه اشترط قبول الأفريقي الاندماج فى الحياة البرتغالية ، واستخدام لغة الدولة الرسمية (٤٦) . وبصفة عامة ، يمكن القول بأن المؤثرات الحضارية البرتغالية أصابت فقط



فئة من المثقفين والمرتبطين بالمستعمر . بينما ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعى لأبناء البلاد مرتبطا بالقبلية ، وقيم الزراعة والرعى البدائية وبالارتباط بالحضارات القديمة سواء حضارات الملكيات الأنجولية القديمة (٤٧) ، أو حضارات مملكة الكونغو التى تظهر مؤثراتها فى الشمال ، سيما فى كابندا واقليم زائير وغيره من أقاليم شمال أنجولا . أو حضارات الجنوب - الناميبية - التى تظهر مؤثراتها فى اقليم ناميب وغيره من أقاليم جنوب أنجولا (٤٨) .

### الجذر الثالث - تعبير الحركة الوطنية الأنجولية عن التهميزات السياسية والاقليمية والاجتماعية والثقافية وأصول الانقسام بينها :

لم تنشأ الحركة الوطنية الأنجولية بالأساس على أرض أنجولا . وعلى الرغم من غرابة هذه المقدمة الا أنها حقيقية . ذلك أن المستعمرات البرتغالية لم تكن تنظر لنفسها كل على حدة ، بل كانت حركة الرفض للبرتغال حركة عامة ظهرت أساسا لدى عدد من المثقفين الأفارقة من كل من أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، ممن كانوا يقيمون فى لشبونة ، ويتلقون التعليم فيها ، وانضوا تحت لواء المعارضة للحكم الديكتاتورى للدكتور سالازار ضمن فصائل المعارضة البرتغالية ذاتها ثم جرى بينهم تفاهم عام حول أوضاع الأفارقة فى المستعمرات البرتغالية . وقد شكل هذا الوضع ما يمكن اعتباره سمة عامة فى الحركات الوطنية المضادة للبرتغاليين ، التى يصبح معها مصطلح ، الوطنية ، هنا ذا دلالة خاصة ، فليست الوطنية هنا من النسب الى الوطن أنجولا ، بل هى أقرب ما تكون الى النسب الى الوطنى والوطنيين الأفريقيين بمعنى الأهالى Natives فى المستعمرات البرتغالية كلها . وبذا كانت هذه الحركات مشاعا فيها ولا تقتصر على احداها (٤٩) .

وكانت تلك السمة المشاعية فى الحركات الوطنية فى المستعمرات البرتغالية تتقاطع مع سمة أخرى متناقضة معها ، أعنى

ذلكم التعبير الصادق للحركات الوطنية عن الانتماءات التاريخية للممالك القديمة التي سبق أن عرضنا لها ، وكذلك عن الانتماءات القبلية والثقافية للمجموعات العرقية آنفة الذكر أيضا (٥٠) .

وبهذا جمعت الحركات الوطنية بين سمتين متناقضتين : المشاعية ، بحكم الخضوع لمستعمر واحد ، ومن ثم ترابط الحركة الوطنية في المستعمرات البرتغالية من ناحية ، والانقسام بحكم الواقع الاجتماعي والثقافي ، الذي يعاني من التمايز القبلي الاقليمي والاجتماعي والثقافي من ناحية أخرى .

وقد يمكن البحث في نشأة الحركة الوطنية الأنجولية في ضوء ممارسات المستعمر البرتغالي ، والتغيرات السياسية الجوهرية التي مرت بها البرتغال . فحتى ١٩١٠ كانت البرتغال دولة ملكية ذات تقاليد عتيقة ، وتعتبر نفسها حامية للعقيدة المسيحية ، بفضل دورها في صليبيات الاسترداد في شبه الجزيرة الايبيرية ابان حركة الاسترداد ثم الكشوف الجغرافية . ولكن في العام المذكور وقع انقلاب عسكري ، وأعلنت الجمهورية . وتوالى سقوط الحكومات ، وتعاقبت الانقلابات ، وصار تدخل الجيش في السياسة أمرا متكررا . حتى وصل الى السلطة الجنرال أوسكار كارمونا في عام ١٩٢٥ ، وكان مدعوما من الكنيسة ، فاستعان بالدكتور سالازار أستاذ الاقتصاد لتولى وزارة المالية . وعلى الرغم من أن كارمونا نصب نفسه رئيسا للجمهورية ، وظل في منصبه حتى عام ١٩٤٤ ، فانه سرعان ما صارت السلطة الفعلية في يد سالازار ، الذي أصبح رئيسا للوزراء في عام ١٩٣٢ ، واستمر في منصبه هذا حتى أقعده المرض عام ١٩٦٨ (٥١) .

وقد خلف سالازار الدكتور مارسيلو كاتيانو ، الذي أصدر دستور الحكم الذاتي ، محاولا امتصاص غضب الرفض الافريقي للحكم البرتغالي ، وذلك عن طريق زيادة أعداد ممثل المستعمرات في الجمعية الوطنية البرتغالية ، وكذلك عن طريق اعطاء بعض

الصلاحيات الإضافية للمجلس الاستشارى لأنجولا ، وغيرها من المستعمرات بطبيعة الحال، وزيادة عدد الأفارقة فيه، بحيث صاروا يشكلون الأغلبية • وأجريت انتخابات عامة فى مارس ١٩٧٣ . قاطعتها جموع الأفارقة (٥٢) •

وقد هيا هذا الوضع الفرصة لحدوث انقلابات عسكرية متتالية ، حتى نجح أحدها فى ٢٥ إبريل ١٩٧٤ فى الإطاحة بحكم كاتيانو ، وتعيين الجنرال سبينولا رئيسا للجمهورية • وكان هذا الأخير معروفا برفضه للعنف سياسة وأسلوبا ، فمنع الجيش من العمل على قمع الشعوب الأفريقية ، ثم أفرج عن المعتقلين ، وألغى إدارة الأمن العام ، وأطلق الحريات (٥٣) •

وواضح من الترتيب المسبق أن أمور البرتغال ذاتها كانت من العوامل المهمة لتطور الحركة الوطنية الأنجولية ، وافساح فرصة تاريخية لتحويلها الى أن تطرح نفسها كقوة قادرة على قيادة البلاد صوب الاستقلال •

لكن الحركة الوطنية الأنجولية – فى نفس الوقت – كانت تحمل فى طياتها عوامل التمزق والتشردم • ولعل هذا يتطلب منا البحث فى نشأة الحركة الوطنية الأنجولية والنظر فيما نقول به من حملها عوامل التمزق والتشردم منذ بدايتها • فى الخمسينيات والستينيات بدأت الحركات الوطنية الحديثة فى الظهور فى أنجولا • وكان من أقدم هذه الحركات الحركة الشعبية لتحرير أنجولا **Movimento (MPLA) Popular de Liberacis de Angola** **والتي** اعتبرت نفسها الوعاء الوطنى للقوى الأفريقية المعنية بالعمل السياسى والعسكرى لتخليص البلاد من الاستعمار البرتغالى ، وليس للتعايش معه أو استخلاص حقوق الأفارقة فى ظله (٥٤) • وكانت نشأة الحركة فى عام ١٩٥٦ متأثرة بالمبادئ الاشتراكية والمساعدة السوفيتية لحركة التحرر التى قادها عبد الناصر فى مصر ، لاسيما إبان أزمة

السويس وبدأ يمد من خلالها يد المساعدة للشعوب العربية والافريقية المتطلعة للاستقلال . وقد عملت حركة مبلا الى تبني فكرة الكفاح المسلح وشن حرب عصابات ضد المستعمرين البرتغاليين (٥٥) .

وقد امتازت حركة مبلا بأمرين هامين : أولهما أنها كانت امتدادا للحزب الشيوعي البرتغالي على الصعيد الدولي ، ومن ثم حظيت بتعاطف القوى التقدمية ، وثانيهما أنها كانت تستند الى قبيلة كيمبونندو ، التي ينتسب اليها زعيمها ومؤسسها أوجستينونيتو ، والتي تمثل نحو ٢٥٪ من سكان البلاد ، ممن يقيمون في وسط أنجولا ومركزها السياسي في لواندا . وبهذا كانت أقرب ما تكون الى الانتماء الى روح العصر - عصر الحرب الباردة - والى القوى المعادية للاستعمار الأوروبي في افريقيا ، كما كانت تقع في موقع القلب من البلاد ، وتمثل أقوى الحركات ، وأكثرها ارتباطا من الناحية التاريخية والنفسية بمملكة لواندا القديمة وحركة نجولا أصل البلاد وسبب تسميتها ، وصاحبة النضال القديم دفاعا عنها (٥٦) .

أما القبائل الكونغولية في شمال أنجولا لاسيما قبائل الكيكونجو ، فقد بدأت في عام ١٩٥٤ في تنظيم نفسها والدعوة الى احياء مملكة المانيكونجو ، بمعنى أنها كانت منذ نشأتها حركة انفصالية تتطلع الى الكونغو وليس الى أنجولا . وقد تولى زعامتها أحد رجال الأعمال الأفارقة ، والذي كان شديد الارتباط بالمصالح الرأسمالية الغربية في أنجولا - المدعو هولون روبرتو - والذي صار بعد ذلك صبهاا الرئيس الزائري موبوتو . كذلك فقد نالت الحركة مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي حاولت من خلال الرئيس موبوتو أن تخترق المصالح الغربية القديمة في زائير وأنجولا ، وتحصل لنفسها على قسم كبير من الغنيمة وتخلف الاستعمار القديم . وقد تحولت هذه الحركة الى الكفاح المسلح

ضد البرتغاليين منذ الثورة الشعبية الأنجولية الكبرى في عام ١٩٦١ مؤسسة الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا National Front for the Liberation of Angola (FNLA) وذلك في العام التالي مباشرة (٥٧) .

وأما قبائل الاويميبيوندو في الجنوب الشرقي فانها قد أسست الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا National Union for the Total Independenae (UNITA3 of Angola (٥٨) وكان مؤسس هذه الحركة وزعيمها هو جونا سافيمبي ، وقد عمل على الحصول على مساعدات من الصين ، وتبنى فكرة الاشتراكية الأفريقية ، لكن حركته سرعان ما جرى استقطابها الى الولايات المتحدة والقوى الغربية بشكل واضح (٥٩) .

ولم يقف أمر التمزق في نشأة الحركات الوطنية الأنجولية على أساس قبلي ، بل ان مناوشات عسكرية قد نشبت بينها في مناطق التماس في مطلع الستينيات . كما أن كلا منها كانت تسعى اما للانفصال باقليمها أو لفرض حكمها على بقية الأقاليم ، دون التفكير في التعاون معا ضد المستعمر والاتفاق على تقسيم السلطة بعد ذلك . كذلك فقد ظهرت حركات انفصالية ابتداء مثل الجبهة الوطنية لتحرير كابندا - اقليم أقصى الشمال في أنجولا ، والذي ينفصل تماما عن جسم الدولة ويجاور كلا من زائير والكونغو ( برازافيل ) . ولهذا فسرعان ما انقسمت هذه الجبهة الى قسمين أحدهما متعاون مع زائير بزعامة لويس رانك فرانك ، والآخر متعاون مع برازافيل بزعامة أوجست تشيونو ، وقد أعلن أولهما فعلا غداة الاستقلال استقلال كابندا ، لكن جوبه بمعارضة قوية من الحركات الوطنية الثلاث ، ليس فقط حفاظا منها على وحدة البلاد ، ولكن أيضا تمسكا باقليم صغير يمتلك امكانيات بترولية هائلة ، اضافة الى عدم الرغبة في النخيل عنه لزائير (٦٠) .

ومع هذا التمزق الملحوظ في بنيان الحركة الوطنية الأنجولية، فانها قد نجحت في ارباك الحكومة البرتغالية ، حيث شنت حرب

عصابات ناجحة في أنحاء البلاد ، وكان تنافس الحركات مدعاة لاشتداد ضرباتها ضد المستعمر . ويمكن كذلك أن نلاحظ أداء وطنيا قويا في المدن الأجنبية ، لاسيما في لواندا ، حيث معقل مبالا ، حيث جرى تنظيم النقابات العمالية والحركات الشعبية في الأحياء على أسس ماركسية، وبدأت في النضال ضد المستعمرين . وقد شهدت البلاد فورة وطنية رائعة في عام ١٩٦١ ، حيث اضطر سالازار الى استخدام أقصى ما يمكن استخدامه من قوة وبأقصى طريقة ، حتى أمكنه اخمادها . ولم يحل العنف دون تكرار هذه الفورة بعد خمس سنوات أخرى . وفيما بين الفورتين وبعدهما استمرت أزمة البرتغال ، وعجزت عن تدبير الأموال والجنود لمجابهة الثورة الأجنبية ، الى أن انتهى حكم سالازار ، وتهاوت قبضة الحكم الاستعماري ، وحدثت الثورة البرتغالية ، ودعت الى التفاوض مع الحركات الوطنية الثلاث للوصول الى اتفاق حول الاستقلال (٦١) .

وفي ابريل ١٩٧٤ اعترفت البرتغال بحق أنجولا في الاستقلال، وطالبت القوى الوطنية بتشكيل جبهة موحدة للتفاوض معها لاستلام السلطة بعد الاستقلال . وقد جرى تشكيل جبهة وطنية على عجل ، توصلت في ١٥ يناير ١٩٧٥ الى اتفاقية الفور مع البرتغال ، والتي بمقتضاها شكلت حكومة انتقالية رباعية تضم الحركات الثلاث اضافة الى الحكومة البرتغالية ، على أساس استلام السلطة في ٣١ يناير ١٩٧٥ الى يوم اعلان الاستقلال في ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ، وهو ذكرى مرور أربعة قرون على حلول البرتغاليين في العاصمة لواندا بعد اعادة بنائها . وقد حملت الاتفاقية بذور الشقاق بين الحركات الثلاث ، ذلك أنها وزعت الحقيبة الوزارية عليها ، وجعلت لكل وزير من جبهة ما نائبين من الجبهتين الآخرين . كذلك فان الاتفاقية نصت على بقاء أربعة وعشرين ألف جندي برتغالي لصيانة الأمن والسلم في البلاد . بينما يكون لكل جبهة

ثمانية آلاف جندي \* وهكذا فمجرد انسحاب القوات البرتغالية  
نشبت الحرب الأهلية بين الفرقاء دون انتظار (٦٢) \*

#### الجذر الرابع - الارتباطات الخارجية للحركات الوطنية الثلاث :

ولم تنتظر الأطراف الخارجية الداعمة لكل حركة من الحركات  
الثلاث أن يعلن الاستقلال في ليلة ١١ نوفمبر ١٩٧٥ بمعرفة  
الاميرال كاردوزو المندوب السامي البرتغالي ، ولا اعلان ميل  
تأسيس جمهورية أنجولا الشعبية وعاصمتها لواندا ، ورئيسها  
دكتور أوجستينونيتو ، ولا رفع علمها الأحمر والأسود ذي النجمة  
الذهبية ، ولا حتى رفض فنلايونيستا الاعتراف بحكومة مبالا ،  
وتأسيسهما ما سمي جمهورية أنجولا الديمقراطية الشعبية ، التي  
اختيرت لها مدينة هوامبو عاصمة مؤقتة ومقرا مؤقتا كذلك لجهتي  
فنلا يونيتا \* ذلك أنه بات واضحا أن أنجولا صارت مقسمة الى  
ثلاثة أقاليم تسيطر فنلا على شمالها الغربي ، ومبالا على الوسط  
ويونيستا على الجنوب ، وأن فنلا تحظى بتأييد زائر وقوى الاستعمار  
التقليدي فيها ، ويونيستا تحظى بتأييد جنوب افريقيا والولايات  
المتحدة من ورائها ، وأن مبالا تحظى بتأييد السوفيت ، الذين  
اعتبروا أنجولا نقطة استراتيجية هامة على الساحل الشرقي  
للأطلنطي ، يمكن أن تقوم بدور هام في الاستراتيجيات السوفيتية  
في شرق الأطلنطي ، يناظر ذلك الذي تقوم به كوبا على الساحل  
الغربي للأطلنطي \* وكان هذا المنظور وراء سرعة استقدام قوات  
كوبية داعمة الى أنجولا ، في مرحلة تالية وصل عددها الى قرابة  
العشرين ألف جندي (٦٣) \*

وقد رأت حكومة جنوب افريقيا العنصرية أن قيام جمهورية  
ماركسية في أنجولا على حدود ناميبيا ، وأخرى على حدودها الشرقية  
في موزمبيق ، يعد تهديدا لأمنها الخارجى من ناحية ، وتنشجعا  
للقوى الوطنية الافريقية لاسيما المؤتمر الوطنى الافريقى فى

الداخل من ناحية أخرى . وعلى ذلك تقدمت قواتها لتحتل جنوب أنجولا ، وتصل الى مواقع قوات يونيتا وفنلا ، لتقدم لهما الدعم ، وتزكى نيران الصراع الداخلى ، الذى استحال حربا أهلية عنيفة . اضطرت أنجولا على ذلك الى أن تطلب على لسان رئيسها / زعيم مبالا دعما مباشرا من القوى الصديقة السوفيتية والكوبية . تمكنت بفضل من فرض هيمنتها وسيادتها على أغلب أراضيها ، ومن ثم الدخول الى منطقة هوامبو وطرده قوات جبهتي فنلا ويونيتا منهما . واضطرت يونيتا وفنلا الى الانسحاب الى المناطق البعيدة والجبلية والغابية من أنجولا ، ثم دخول زائير ، وشن حرب عصابات انطلاقا منها . مما دفع الرئيس نيتو الى تعقبها وهو ما دفع الرئيس الزائيرى موبوتو الى اتهام نيتو بنقل صراعات بلاده الى داخل زائير ، لاسبما بعد الضربات الناجحة التى أنزلت بقوات فنلا . وقد رد موبوتو باستقدام مرتزقة فرنسيين لشن هجمات فى كابندا وشمال أنجولا ، وبذا تدول الصراع وتعددت أطرافه الخارجية (٦٤) .

ومع احتدام الصراع الداخلى ازداد تقوقع أطرافه على الذات فبينما أصبحت فنلا أكثر تعبيرا عن العرقيات الكونغولية، بخلفياتها القبلية وتراث مملكة الكونغو القديمة ولغاتها ولهجاتها المختلفة ، صارت يونيتا أكثر تعبيرا عن عرقيات الاوفيمبوندو ، وصارت مبالا أكثر تعبيرا عن عرقيات الكيمبوندو . وقد تبدى هذا بوضوح فيما وصف بأنه حركة تطهير للدولة والحرب فى مايو ١٩٧٧ حيث استبعدت العناصر غير المتعاونة من عرقيات عدة على رأسها أحد الوزراء المدعو نيتو الفيس Nets Alves ثم ازداد تمايز الكيمبوندو وضوحا وإصرارا على الهيمنة على مقدرات الأمور فى البلاد فى ديسمبر من نفس العام ، حين أعيد تشكيل الحركة الشعبية تحت اسم حزب العمال الأنجولى، لكى يبدو أكثر ماركسية فى الظاهر، وأكثر تمايزا كيمبوندويا فى حقيقة الأمر، وهو ما تأكد بوضوح تام فى التشكيل الوزارى فى ديسمبر عام ١٩٧٨ ، الذى خرج فيه عدد كبير من السياسيين غير الكيمبوندوين (٦٥) .



ومع وضوح التمايز العرقي والثقافي ذى المسوح الأيديولوجية الماركسية ازدادت حدة الحرب الأهلية عقب وفاة الرئيس الأنجولى أوجسيتينونيتو ، وخلافة جوس ادوارد دوس سانتوس له فى رئاسة الحزب والدولة فى سبتمبر ١٩٧٩ . ومع مطلع الثمانينيات ازداد تدخل جنوب أفريقيا لدعم يونيتا فى الجنوب والوسط ، واضطر سانتوس الى زيادة التلاحم مع منظمة التحرير الناميبية - سوابو عملا على استنزاف جنوب افريقيا ، وعلى أمل تحقيق توازن استراتيجى فى الجنوب ، بينما توالى ضرباتها ضد قوات فنلا فى الشمال ، حتى ظهر انهيارها فى منتصف الثمانينيات . وقد دفع ذلك الولايات المتحدة الى زيادة دعمها لفنلا ويونيتا ، سيما فى ظل رئاسة ريجان للولايات المتحدة وتنسيقه مع تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية ، التى مهدت لاستقبال جوزيف سافيمبي زعيم يونيتا فى البرلمان الأوروبى فى أكتوبر ١٩٨٦ . وبذا ظهر جليا أن على الاتحاد السوفيتى توفير دعم مماثل من الأسلحة والطائرات والدفاع الجوى لأنجولا وللقوات الكوبية بها . واتضح بهذا مدى عمق المواجهة الأيديولوجية الغربية السوفيتية فى أنجولا ، وتطورها الى حرب استنزاف عنيفة للطرفين (٦٦) .

### الجذر الخامس .. توزيع الثروات المعدنية فى أنجولا ودوره فى تعميق الصدام الاقليمى والقبلى :

تتمتع أنجولا بمقومات اقتصادية جيدة ، من حيث التنوع المناخى ووفرة الأنهار والأراضى الزراعية والرعية ، وبالتالي تنوع الغطاء النباتى المحصولى ، وتوفر الطاقة المائية وأيضا البترولية ، كما أن موقعها يجعلها ممرا لكل من تجارة كانتجا فى زائير ومناجم وصناعة النحاس فى زامبيا . أما ساحل أنجولا فيتيح فرصة طيبة لممارسة أنشطة صيد الأسماك والانفتاح على العوالم الافريقية الغربية ، والأوروبية والأمريكية (٦٧) .

ومن ناحية الزراعة فإن ٩٠٪ من اقتصاديات البلاد تعتمد على انتاج البن والسايا والذرة والقطن والسكر وزيت النخيل والكاسافا ، فضلا عن الأخشاب التي يجرى تقطيعها من غابات اقليم كابندا (٦٨) .

ومن ناحية التعدين فهناك الماس ، والحديد والنيحاس ، فضلا عن البترول الذي يجرى استخراجه وتكريره قرب كواندا . وفي عام ١٩٢٧ - أى قبل الاستقلال بقليل - بدأت الاستثمارات الأمريكية فى هذا المجال فى التزايد ، سيما فى حقول كابندا ، التي وصفت بأنها « كويت جديدة » . ومن الملاحظ أن تركيز حقول البترول جاء قرب العاصمة لواندا أو فى كابندا فى أقصى شمال البلاد (٦٩) .

وإذا كان شمال أنجولا ينفصل عن جنوبها بفعل التمايز التاريخي بين مملكتي لواندا فى الجنوب والكونغو فى الشمال ، وهو ما يعبر عنه وجود اقليم يحمل اسم زائير فى أقصى شمال غرب أنجولا ، فإن هذا الوضع يتدعم بفعل تركيز التنمية فى الجنوب ، وحالة الفقر والضعف التي يعاني منها الشمال ، وذلك على الرغم من وجود أهم مواقع انتاج البترول فى الشمال ، وهو مصدر هام من مصادر الدخل الوطنى الأنجولى (٧٠) .

وعلى الرغم من أن حكومة أنجولا تمتد علاقاتها فى مسألة الصادرات الى مختلف دول العالم لا سيما فيما يتعلق بصادراتها المعدنية والبترول والماس ، الا أنها كانت بالأساس تركز على علاقاتها مع الدول الشيوعية فى أوروبا وكوبا ، باعتبار ذلك التكوين النضالى المعادى للإمبريالية العالمية ، الذى تميزت به حركة التحرير الشعبية الأنجولية بحكم تجربتها المضادة للاستعمار البرتغالى والتحالف الغربى من بعده ، وبحكم أن الدعم والممدد كان يأتي دوما من الدول الشيوعية . وقد يتضح مدى تفوق المصالح السوفيتية

فى أنجولا اذا علمنا بأن حكومتها وقعت ١٩٠ معاهدة واتفاقا وبروتوكولا للتعاون مع الكتلة السوفيتية فى أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، وذلك فى مقابل ٢٤ معاهدة واتفاقا وبروتوكولا جرى توقيعها مع كل من الدنمرك وفرنسا وهولندا والبرتغال واستراليا وبلجيكا وأسبانيا فى نفس الفترة (٧١) .

## خاتمة

كان للصراع فى أنجولا أسبابه الواضحة ، من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية . فالدعم السوفيتى لأنجولا كان يستند على الحصول على مكاسب اقتصادية هائلة ، وعلى اطلالة من موقع استراتيجى على تجارة الولايات المتحدة والغرب الأوروبى مع كل من أفريقيا والشرق الأقصى . أما دعم الغرب ليوينيتا ، فكان رسالة موجهة الى حكومة أنجولا بأنه لن يهدأ له بال ، طالما حرم الغرب من جنى مكاسب تليق به .

وعلى ذلك فانه يمكن لنا القول بأن استنزاف السوفيت فى أنجولا كان جزءا من حالة استنزاف شاملة شنها الغرب ضدهم فى أثيوبيا وأفغانستان وغيرهما .

على أننا نستطيع القول آخر المطاف بأنه لولا وجود هذه الجذور العميقة لأزمة داخلية فى أنجولا بدأت مع مطلع الاحتكاك بالبرتغال وقوى الاستعمار الأوروبى ، ما كان بوسع القوى الدولية أن تجد أرضا ملائمة للتدخل ، وزيادة تعقيدات الأزمة الأنجولية ، واراقة الدماء ، والسباحة فى بحر الحرب الأهلية .

ان ظاهرة الحروب الأهلية فى افريقيا هى بالأساس ظاهرة ناتجة عن تكوين الدولة الحديثة نتيجة لمخططات استراتيجية أوروبية ، بحيث ظهرت الحدود السياسية لهذه الدول باعتبارها

أقصى توسع لدولة أوروبية ما ، في مقابل أقصى توسع لدولة أوروبية أخرى . وقد ترتب على اتباع المخططين لهذه الحدود خطوط الطول والعرض وبعض الهيئات والمظاهر الطبيعية تجاهل كبير لتوزيع البشر . فقد جمعت الحدود السياسية - الأوروبية المنشأة - بين أفارقة كانوا قبل ذلك أعداء . بهذا صارت الدولة الأفريقية ذاتها هي الإطار الجغرافي للصراع الأهلي الأفريقي .

ولعل هذه المفيسفساء السياسية والثقافية والاجتماعية التي تتميز بها الدولة الأفريقية الحديثة بحاجة الى مزيد من الدراسات العلمية ، التي تبحث عن علاج لمشكلة الدولة الأفريقية .

وإذا كانت قد بدأت تلوح في الأفق احتمالات تسوية سلمية في أنجولا ، فإن فصائلها المتناحرة - أو المتفاوضة الآن - عليها أن تتعاش غدا معا في ذات الإطار السياسي الذي أنشأه المستعمرون . ولابد من قواعد جديدة يضعها المتعاشون غدا لمجتمع متعدد الثقافات واللغات والارتباطات الأجنبية ، مجتمع لم يعيش من قبل معا ، ولم ينظر فرقاًؤه لأنفسهم كمواطنين أخوة ، بل كقرباء أعداء .

وأخيرا فلعل المفكرين السياسيين والاجتماعيين المحدثين مطالبون بأعمال الفكر - بعمق وواقعية - للبحث عن حلول مبتكرة لتلك الأزمات المعاصرة التي تمتد في الأرض الأفريقية ، وتصل جذورها الزمنية الى عمر يضرب في عمقها لبضعة قرون . ومن ثم فإن ما تبدى من صراع على مدى قرابة العشرين عاما بين ١٩٧٦ و ١٩٩٥ ، إنما هو ما ظهر فقط على السطح ، بينما كان ما خفى أعظم .

\*\*\*

## الهوامش

(١) سلوى محمد لبيب : الحرب فى أنجولا ، فى ( السياسة الدولية ) ،  
عدد ٤٤ ، أبريل ١٩٧٦ .

وكذلك فازلى أحمد معوض : الصراعات الدولية على أرض أنجولا ، فى  
( السياسة الدولية ) . عدد ٤٤ ، أبريل ١٩٧٦ ، ص ١٠٥ ، ١٠٧ .

(٢) السياسة الدولية ، العدد ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ نص قرار مجلس الأمن رقم  
٨٦٤ بفرض حظر يشمل النفط والأسلحة على منظمة يونيا ( الاتحاد الوطنى  
لاستقلال أنجولا التام ، اذا لم تحترم وقف إطلاق النار وتقبل بالعودة الى  
المفاوضات ) .

(٣) فازلى معوض : مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

Weeler, Douglas & Pleissier, Rene : Angola's People, (٤)  
London, 1971, p. 69.

(٥) راجع عن هذا من اصدارات الحكومة الانجليزية  
Angola-Trabalho e luta, p. 25.

Ibid, p. 26, 29. (٦)

Ibid. p. 43. ... (٧)

(٨) على نحو ما سيتضح فى الجذر التاريخى الاول : البنية الوطنية  
والسياسية لانجولا قبل البرتغاليين .

(٩) محمد محسن محمد عوض : أنجولا - دراسة فى الجغرافيا السياسية  
رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ،  
ص ٢ .

وراجع ايضا :

Weeler, Douglas & Pleissier, Rene : Angola, p. 22.

Ibid, p. 25. (١٠)

(١١) محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، ص ٤ .

(١٢) Duffy, James : Portuguese Africa, London, 1959, p. 145.

(١٣) لعل هذه الهجرات ترجع أساسا الى ضغط المستوطنين البيض في القرن السادس عشر على الأفارقة في رأس الرجاء الصالح وهو ما دفع البوشمن والهوتنتوت الى الهجرة الى ناميبيا الحالية على مدى فترات طويلة ، ومنها انتقلوا ومعهم عناصر ناميبية أخرى الى أنجولا ، وهو ما أعطى أحد أقاليمها الجنوبية اسم ناميب ، راجع الخريطة ص .

ولعل هذا جعل البعض يظن أن أنجولا كانت ارض البوشمن والهوتنتوت واستولى البانتو عليها منهم ، على الرغم من أن المصادر التاريخية تؤكد حداثة وجود البوشمن والهوتنتوت في البلاد .

راجع محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، ص ٧٤ . وكذلك : Angola-Trabalho e Luta, p. 12.

(١٤) سنتحدث عن هذه الهجرة البويرية وأثارها على أنجولا ص .

(١٥) كذلك فقد انتشرت العقيدة البروتستانتية والانجليكية فيها بفعل النفوذ الأمريكى والبريطانى شيما بعد مما أعطى للخلافات القبلية أسسا ثقافية . راجع محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، صص ٧٤ - ٧٧ ، وكذلك محمد عرض محمد الشعوب والسلالات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، صص ٨٦ - ٨٧ .

(١٦) Abshire, D.M. And Samuels, M.A., : Portuguese Africa, London, 1969, pp. 117-8.

(١٧) Wheeler, & Pelissire : Op. Cit., pp. 6-8.

فضلا عن أن البترول اكتشف في بلاد هذه القبائل ، وتركزت فيها حقول استخراجها ، مما زاد من رغبتها في الاستقلال للخلف بعائده وحدها .

(١٨) راجع محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، صص ٨١ - ٨٢ .

(١٩) نفس المرجع ص ٨٣ .

(٢٠) Abshire : Op. Cit., p. 59.

(٢١) وكذلك محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، صص ٧٩ - ٨١ .

(٢٢) حيث استخدمت بعد ذلك في اشارة المشاكل للحكم الوطنى بعد الاستقلال ، وبخاصة عندما تقدمت قوات جنوب افريقيا من ناميبيا لاحتلال جنوب.

أنجولا استنادا الى وجود النامبيين والى وجود الهيمى ممن لها بهم صلة تاريخية ،  
تمه عاملا هاما فى تفسير بقاء قوات جنوب أفريقيا فى أنجولا فترة طويلة .

(٢٣) راجع عن هذا راشد البراوى : الرق الحديث فى أفريقيا البرتغالية .  
القاهرة ، ١٩٦٢ ، صص ١٧ - ١٨ . وكذلك :

Weeler & Pleissier : Op. Cit.: pp. 21-3.

(٢٤) راشد البراوى : الرق الحديث فى أفريقيا البرتغالية ، الدار القومية  
للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، صفحات شتى ، وكذلك جيمس دفى .

Angola-Trabalho e Luta, p. 13. (٢٥)

(٢٦) جيمس دفى : مرجع سابق ، ، صص ٨-٩ .

(٢٧) نفس المرجع ص ٢٩ .

(٢٨) نفس المرجع ، صص ٤٢ ، ٤٧ .

(٢٩) نفس المرجع ، صص ٤٧ ، ٤٨ .

(٣٠) نفس المرجع ، ص ٤٨ .

Angola-Trabalho e Luta, pp. 15-16. (٣١)

Ibid., p. 12. (٣٢)

(٣٣) جيمس دفى : مرجع سابق ، صص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٣٤) نفس المرجع ، ص ١٠٤ .

(٣٥) نفس المرجع ، صص ١٠٧ - ١١٥ .

(٣٦) نفس المرجع ، صص ٧-٩ .

(٣٧) راجع الخريطة (١) عن محسن عوض : مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣٨) راجع الخريطة (٢) عن نفس المرجع ، ص ٢٩ .

(٣٩) راجع الخريطة (٣) عن نفس المرجع ، ص ١٢ .

(٤٠) راجع الخريطة (٤) عن نفس المرجع ، ص ٧ .

(٤١) راجع الخريطة (٥) .

• وايضا نازلى معوض احمد : مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

(٤٢) Brimingham David : The Portuguese Conquest of Angola, N.Y., 465, pp .11-12.

(٤٣) Duffy,, James : Op. Cit., p. 145.

• وكذلك محسن عوض : مرجع سابق ، ص ٢١ ، ٢٦ - ٢٧ .

(٤٤) عن بطامح انبرتغال لربط أنجولا بموزمبيق ، راجع الخريطة (٤) محمد محسن عوض . مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤٥) Davidson, Basil . Op. cit., pp. 304-5.

(٤٦) راشد البراوى : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٤٧) راجع ما ورد فى الجزء الأول .

(٤٨) راجع الخريطة (٦) ولاحظ اقليمى زائير فى الشمال وناميب فى الجنوب ، وصلة كل منهما بدولتى زائير وناميبيا الحاليتين .

(٤٩) راجع جيمس د فن : مرجع سابق . صفحات متفرقات عرض فيها لهذه الحقيقة مرارا .

(٥٠) راجع الجزء الأول .

(٥١) الطاهر احمد مكى : البرتغال من سالزار الى كاتيانو ، فى ( السياسة الدولية ) ، العدد ١٦ ، ابريل ١٩٦٩ ، ص ٩٣ - ٩٥ .

(٥٢) احمد يوسف الفرعى : البرتغال وخديعة الحكم الذاتى فى المستعمرات البرتغالية فى ( السياسة الدولية ) ، العدد ٢٣ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ١٤٥ ، ١٤٧ - ١٤٨ .

(٥٣) محمد محسن عوض : مرجع سابق ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٥٤) Angola-Trabalho e Luta, p. 15.



Ibid., p. 63, The Europa World Year Book, 1994, Vol. I, (٥٥)  
Part One, International Organization, Europa Publications  
Ltd : Angola, p. 333.

. (EWYB 1994) : هذا وسنرمز لهذا بالجمع بالحروف :

• (٥٦) سلوى محمد لبيب : مرجع سابق ، ص ١٨٨

(٥٧) نفس المرجع ، صص ١٨٨-١٨٩ ، وكذلك :

Legum, Colin : Africa Contemporary Record, Annual  
Survey and Documents, 1976, 1 p. 445.

Ibid, (٥٨)

• (٥٩) سلوى محمد لبيب : مرجع سابق ، ص ١٨٩

• (٦٠) نازلى أحمد معوض : مرجع سابق ، ص ١٠٣

Legum Colin : Op. Cit., p. 333. (٦١)

• (٦٢) نازلى معوض : مرجع سابق ، صص ١٠١-١٠٢

• (٦٣) نفس المرجع ، صص ١٠٣ - ١١٠

Legum, Colin : Op. Cit., p. 344.

EWYB, 1994, pp. 333-4.

Legum, Colin : Op. Cit., pp. 445-6. (٦٤)

EW : Op. Cit., p. 334. (٦٥)

Ibid., pp. 334-5. (٦٦)

• (٦٧) محمد محسن عوض : مرجع سابق ، ص ٩١

• (٦٨) نفس المرجع ، صص ٩١ - ١٠٠

• (٦٩) نفس المرجع ، صص ١٠١-١٠٨

Angola-Trabalho etuta : p. 231. (٧٠)

Ibid, p. 232. (٧١)

★ ★ ★



## الأسئلة والتعقيبات على ورقة د • السيد فليفل

---

سؤال الأستاذ الدكتور / طارق ثبيب :

أرجو توضيح المراحل التاريخية للاستعمار البرتغالي في المنطقة ، والصلة بين وجوده في كل من الكونغو وأنجولا •

رد الأستاذ الدكتور السيد فليفل :

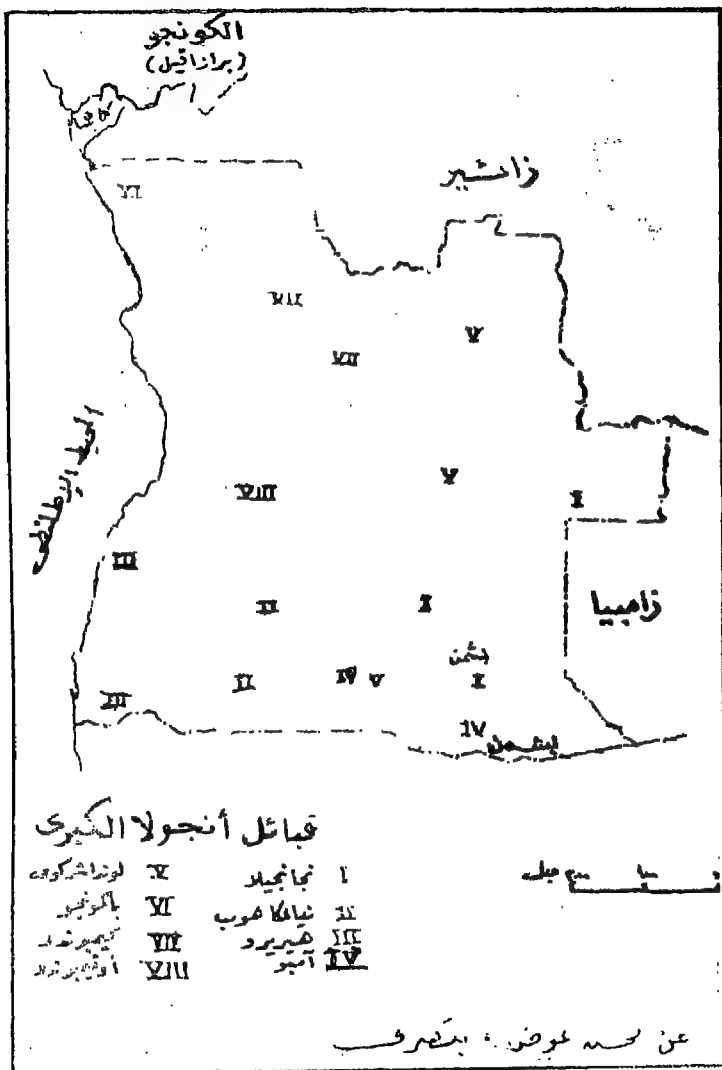
في الواقع الاستعمار البرتغالي نشأ أصلا في مملكة الكونغو ، ثم من مملكة الكونغو انتقل الى أنجولا، لكنه لم يترك مملكة الكونغو عندما اقتطعت مملكة الكونغو لصالح الاستعمار البلجيكي ، ونتيجة لقيام دولة الكونغو الحرة في المنطقة احتفظ لنفسه بالقسم الجنوبي الغربي من هذه البلاد التي أصبحت اقليما أنجوليسا • هذه هي النشأة الأولى • بعد ذلك اتجهت البرتغال الى منطقة أنجولا تحديدا سنة ١٥١٩ م حيث عقدت معاهدة بين ملك لواندا والبرتغاليين ، ومن هذه المنطقة ظل البرتغاليون يتقدمون الى الداخل ، يعني كانوا يتقدمون من مملكة الكونغو في الشمال الى الوسط ثم من الوسط عبر ثلاثة قرون كاملة الى الغرب والى الجنوب •

## سؤال الأستاذ محمد عاشور :

لقد فهمت من عرض سيادتكم للجذور التاريخية للمشكلة ، أنها أعمق مما يبدو على السطح ، ولكن لاحظت أن سيادتكم قد انتهيت إلى اجتثاث الجذور حين قلتم ان الحرب توشك أن تضع أوزارها ، فما رأيكم في هذا ؟

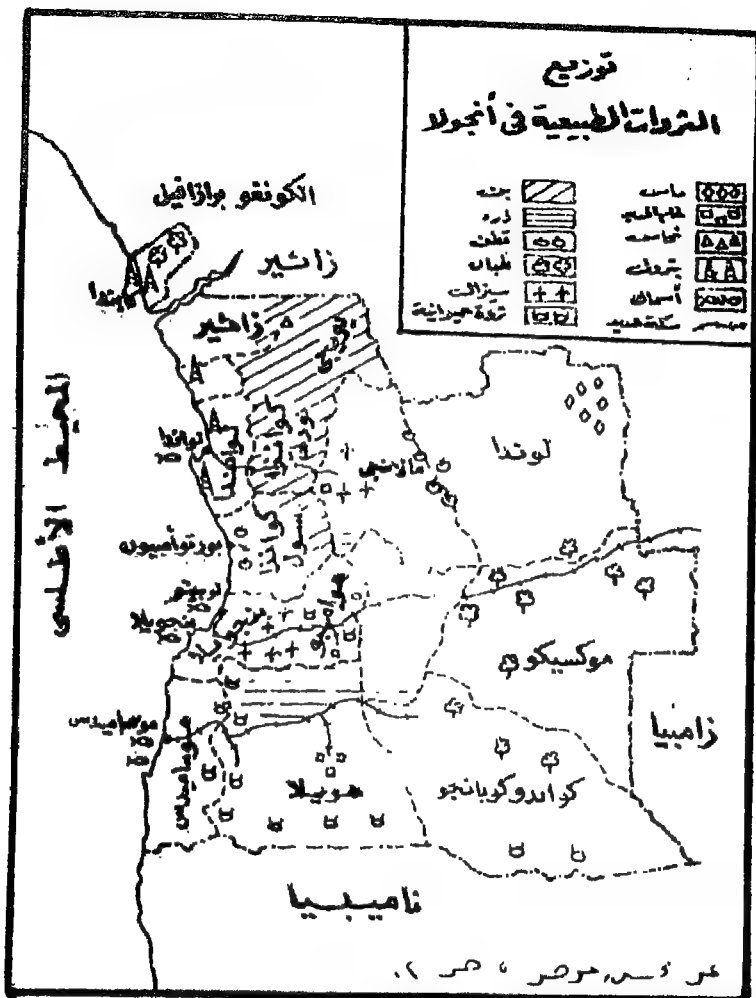
## الإجابة :

حول أنني اجتثت جذور الحرب الأهلية في أنجولا ، أنا في الواقع لم أجتث ، أنا قلت بأن جذور الحرب الأهلية يمكن أن تزول لكن التناقض بين الجماعات الكبيرة سوف يستمر إلى أن يستطيع النظام أن يعبر في النهاية عن بنية جديدة له تتبنى التفاعل الحقيقي لهذه الجماعات بالذات . ان الجماعات موزعة توزيعا يكاد يكون متساويا من حيث عدد السكان ومن حيث عدد الأقاليم ، ومن حيث الوزن النسبي لكل منطقة قياسا إلى الأخرى . وبالتالي من الممكن أن تتعاضد هذه الأقاليم مع تأكيدها على قوة المركز الذي كان محور الحضارة القديمة للشعب الأنجولي في حقيقة الأمر ، وبالتالي المركز مؤهل لذلك وهو ما أدركته الولايات المتحدة في الحرب الأهلية . القتال بالبنادق والأسلحة سوف ينتهي ، لكن الأزمة يمكن أن تعبر عن نفسها بأشكال أخرى .



شكل (١)





الشكل (٣)





## مشكلة جنوب السودان

دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع

د. حمدي عبد الرحمن حسن



# مشكلة جنوب السودان

## دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع

### د . حمدي عبد الرحمن حسن

---

مقدمة :

يعد السودان دولة غير عادية بكل ما تحمله الكلمة من معان ودلالات . فهو ليس بلداً واسعاً فحسب من حيث المساحة ( نحو مليون ميل مربع ) بل هو منطقة تفاعل كبرى تحتوى على كل نماذج القارة الإفريقية المتميزة في أصولها وتكويناتها السلالية والثقافية . فالسودان يتكون من أجناس شتى وثقافات عدة حيث يضم بين جنباته نحو ( ٥٧٩ ) قبيلة يتحدثون أكثر من ( ٤٠٠ ) لغة ولهجة ويمارسون طقوساً دينية متنوعة في إطار كل من الإسلام والأديان التقليدية والمسيحية وذلك على الترتيب . أضف الى ذلك التداخل والتفاعل بين الجماعات السلالية المتنوعة والتي من أبرزها الحماية والسامية والنيلية واليانثوية الذي أفضى الى وجود مجتمع غير متجانس يمثل وبحق صورة مصغرة للواقع الإفريقي كله (١) .

ان وقفة متأنية لدراسة الأطر التاريخية التي تمت من خلالها عملية الاندماج الوطني في السودان تكشف لنا عن وجود عوامل واعتبارات مهمة أدت الى تكديس أزمة الهوية وأفضت الى تسييس الانقسامات الأولية التي يموج بها المجتمع السوداني غير المتجانس (٢) . فقد شهدت السودان بعد استقلالها في الأول من يناير عام ١٩٥٦ انقساما حادا في هويتها القومية حيث تنازعها اتجاهان رئيسيان أولهما يتمسك بالهوية العربية والاسلامية والآخر يتمسك بالهوية الافريقية . وكان كثير من المواقف والسياسات لأطراف داخلية وخارجية فاعلة بمثابة المقدمة الأساسية للحرب الأهلية في جنوب السودان والتي بدأت مرحلتها الأولى عام ١٩٥٥ بعد التمرد العسكري في مدينة « توريت » وانتهت بالتوصل الى تسوية سلمية بمقتضى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ . ثم بدأت المرحلة الثانية بها عام ١٩٨٣ بعد اندلاع التمرد العسكري والاضطراب السياسى مرة أخرى بزعماء قوات « الجيش الشعبى لتحرير السودان » .

وتسعى هذه الدراسة الى تحليل الأطر التاريخية للصراع في جنوب السودان والعوامل المختلفة التي أسهمت في صياغة الأهداف المعلنة لأبناء الجنوب والتي تراوحت بين المطالبة بالانفصال وبين تكوين دولة علمانية يتم توزيع السلطة فيها على أساس فيدرالى مع الاعتراف بالتنوع الثقافى والسلالى الذى يميز الجسد الاجتماعى السودانى . كما تطمح الدراسة كذلك الى بيان انعكاسات الحرب الأهلية في السودان الجنوبى والمطالب المعلنة من الأطراف الفاعلة فيها على الأمن القومى العربى .

**واقع التعدد والتنوع فى السودان الجنوبى : دراسة فى الأطر التاريخية والأسباب الموضوعية :**

يموج جنوب السودان بالعديد من الأجناس واللغات والاديان والثقافات حتى أنه لا تسود بين قاطنيه حضارة متجانسة . وطبقا

لدراسات علماء الاجناس يمكن تصنيف سكان الجنوب الى المجموعات  
الثلاث الرئيسية الآتية ، وذلك استنادا الى معايير اللغة الشائنة  
والاصل التاريخي والخصائص التكوينية والبيولوجية (٣) .

#### ١ - النيليون The Nilotes :

ويتألفون من قبائل الدنكا ، والشلوك ، والنوين ، والإنوك ،  
والبورون وغيرها من القبائل التي تعيش غالبا في أعلى النيل وبحر  
الغزال .

وتتسم القبائل النيلية بطول القامة والرأس الطويلة والبشرة  
الداكنة . كما أنها تشتهر بتربية الماشية ، « وبينما تعد الدنكا  
أكثر المجموعات النيلية تحضرا تعد النوين أشدها مراسا » ، أما  
الأنوك فان الجانب الأكبر منهم يقيم في أثيوبيا .

#### ٢ - النيليون - النيلويون Nilo-Hamites :

ويتألفون من قبائل المورلي والباري ، والديدينجا ، والبويا ،  
والتوباسا ، واللاتوكا . وهم يعيشون في أقصى الجنوب ويشتهرون  
بتربية الماعز .

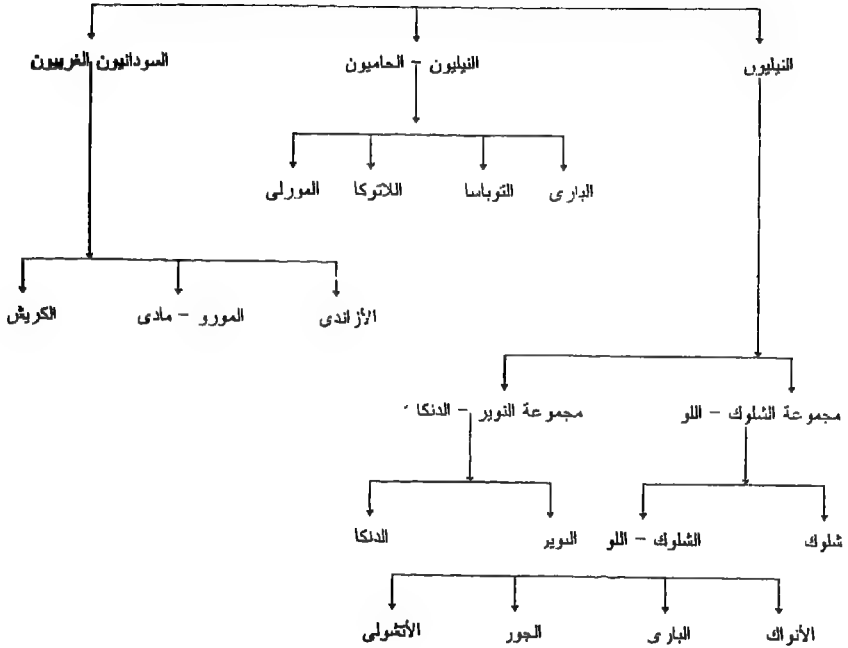
ويذهب علماء الأنثروبولوجيا الى أن هذه المجموعة من القبائل  
تحتوى سلاليا على نسبة أعلى من الدماء الحامية وهو ما يتضح من  
التفاوت الشديد في لون بشرتهم الأقل سوادا من المجموعة النيلية .  
بيد أن بعض الدارسين يطلق عليهم مع ذلك اسم «النيليون الشرقيون»  
Eastern Nilotes على اعتبار أنهم ليسوا أقل نيلية من المجموعة  
السابقة .

#### ٣ - القبائل السودانية :

وهي تتألف من الأزاندي والمورو - ماري وغيرها من القبائل  
الصغيرة التي تعيش غالبا في منطقة غرب النيل وقرب الحدود  
الجنوبية والجنوبية الغربية لاسودان . ويلاحظ أن اصطلاح

السودانية هنا هو اصطلاح سلالي اثني وليس اصطلاحا سياسيا حيث أن كافة المجموعات السلالية والثقافية في كل من الجنوب والشمال هي سودانية وفقا للمعنى السياسى للكلمة . وتعتمد هذه القبائل في نمط حياتها الاقتصادية على الزراعة وليس على تربية الماشية . وأكبر هذه القبائل وأقواها على الإطلاق هي الأزاندي التي يوجد لها امتدادات في كل من زائير وأفريقيا الوسطى .

شكل رقم (١)  
التصنيف السلالي للقبائل الرئيسية  
في السودان الجنوبي



المصدر : د. سعاد الدين ابراهيم ( المشرف العام ) ، هموم الاقليات  
في الوطن العربي ، التقرير السنوي الأول ١٩٩٣ ،  
القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ١٩٩٣ ،  
ص ٦٨ .

ومن الثابت تاريخيا أن هذه القبائل الجنوبية لم تنشأ أصلا في السودان الجنوبي ، ولا هي تقضى جل حياتها فيه . فالشكوك جاءوا الى اقليمهم الحالي من شرقي بحيرة فيكتوريا قرب نهاية القرن الخامس عشر . كما أن الدنكا قدموا من منطقة البحيرات العظمى في شرق افريقيا ، بينما قدم الأزاندي من أواسط أفريقيا في القرن التاسع عشر . ويعتقد أن القبائل السودانية جاءت من المناطق القريبة من بحيرة تشاد في القرن السابع عشر .

وعليه فقد أدت الفوارق في السلالة والأصل التاريخي بين القبائل المختلفة في السودان الجنوبي الى تنوع وتعدد اللغات واللهجات المستخدمة فيما بينها وكذلك اختلاف نظمها السياسية وأنماط حياتها الاقتصادية ومعتقداتها الدينية . ويبلغ عدد اللغات الرئيسية المستخدمة في السودان الجنوبي نحو ( ١٢ ) لغة على أقل تقدير لا تملك أى منها أن تكون هي اللغة السائدة ، وإن كانت اللغة العربية الدارجة هي أكثر اللغات انتشارا اليوم في الجنوب . وقد أشار الإحصاء السكاني الأول في السودان عام ١٩٥٦ ( وهو الإحصاء الوحيد الذى تضمن سؤالا عن اللغة ) أن النسبة المئوية للذين يتحدثون العربية هي ( ٥١ و ٤ ٪ ) من اجمالى عدد السكان في السودان ، وهذا يعنى أن نسبة غير المتحدثين بالعربية هي ( ٤٨ و ٦ ٪ ) . ويبدو أن السودان يطرح صورة مصغرة لافريقيا حيث تنتشر فيه جميع اللغات التى تمثل الأسرات اللغوية فى افريقيا ، فاذا كان جوزيف جرينبرج الافريقية يقدم أربع أسرات لغوية هي (٤) :

- ( أ ) اللغات الكونغو - كردفانية .
- ( ب ) اللغات النيلية - الصحراوية .
- ( ج ) اللغات السامية - الحامية ( أو الأفرو آسيوية ) .
- ( د ) اللغات البانتوية .



فان فى لغات السودان ما يمثل جميع هذه الأسرات اللغوية حيث وجد بعض الدارسين أن بعض لغات جبال النوبة تحمل السمات البانتوية • وتجدر الإشارة الى أنه اذا كانت بعض اللغات واللهجات المنطوقة فى السودان الجنوبي متقاربة فيما بينها ، فهناك غيرها منعزلة تماما بل الأكثر من ذلك لا يزال عدد منها مجهولا • ( انظر الجدول رقم (١) )

### جدول رقم ( ١ )

#### اللغات الرئيسية فى السودان الجنوبي

المجموعة اللغوية	أهم اللغات التى تشملها
١ اللغات النيلية	الدنكا ، النوير ، الشلوك ، البورون
٢ اللغات البارية	بارى ، لاتوكا
٣ اللغات الديدنجية	ديدنجا ، توبوسا
٤ اللغات المارية	مارى ، مورو
٥ اللغات الازاندية الغربية	مونبى ، كرىش

وتدين أغلب القبائل الجنوبية بالديانات التقليدية ، وهى ديانات محلية الطابع تختلف من قبيلة الى أخرى ، على أنها فى معظمها تؤمن بوجود اله قدير يطلق عليه الدنكا اسم دينجديت أو نيالنج ، ويطلق عليه الشلوك اسم جودك • ومع ذلك فان فكرة وجود اله سام لم تكن المكون الوحيد للأديان التقليدية فى الجنوب حيث أنها اشتملت على عناصر أخرى من أبرزها (٥) :

- وجود آلهة من درجة دنيا وهى مندمجة فى قوى الطبيعة •

- أجداد الجماعات وهم بمنزلة الأرباب .
  - قوى خفية تتمثل فى التعاويذ والتماثيل .
- ويعيش المعتقد التقليدى بالقوة الحيوية فى محيط توطره الغيبىات فى مختلف أكناف حياته وتدفعه عقيدته الى اعتبار العالم المحيط به ألغازا غامضة وأسرارا دفينة لا يتناول الى كشف كنهها الا عقول خاصة لها استعداد خاص لتلقيها من اللامرئى .
- وينتشر الاسلام والمسيحية بين بعض أبناء القبائل الجنوبية . وطبقا للتعديد الأول فى السودان لم يشكل المسلمون والمسيحيون سوى ( ١٠٪ ) فقط من مجموع سكان الجنوب ) .
- ويرى الدكتور محمد عمر بشير أن التنظيمات السياسية فى الجنوب تختلف من قبيلة الى أخرى . فلدى الشلوك نظام مركزى يقوم على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه ، أما الدنكا والبارى فتضع السلطة العليا بين يدي صانع الأمطار . ويمارس السلطة بين النوير أشخاص يستندون الى أساس دينى أكثر مما يستندون الى أساس سياسى . وكانت السلطة السياسية لدى الأزاندى فى أيدي طبقة من النبلاء يتوارثون مكانتهم ولا يمكن لأحد أبناء العامة أن ينضم الى صفوفهم (٦) .
- وعليه يمكن الخلوصل الى القول بأن السودان الجنوبى لا يشكل جماعة بشرية متجانسة ، وما زالت تنقصه العوامل التى تؤدى الى نشأة أمة واحدة . وعلى أنه تجدر الإشارة الى حقيقة أن التمازج بين المجموعات الافريقية والعربية الذى حدث فى السودان بعد دخول العرب بأعداد كبيرة خلال القرن الرابع عشر واجه بعض العوائق والصعوبات الموضوعية التى أثرت فى وصول آثاره الثقافية وتمازجه العرفى مع القبائل التى تقطن الأجزاء الجنوبية من السودان . فقد وقعت المستنقعات والذباب والرطوبة الاستوائية حائلا دون

دخول الجماعات العربية الى الجنوب باعتبارها عوامل غير ملائمة لتربية الابل ولا جذابة لأهل الصحراء ، لهذا اتجه بعضهم شرقا فدخل الحبشة واستقر فيها ، بينما اتجه آخرون غربا الى سهول كردفان ودارافور ومنها الى أواسط افريقيا الغربية (٧) .

ونتيجة لهذه الهجرات السكانية والتمازج بين المجموعات الوافدة والسكان المستقرين حدث تعريب للسودان ولو بنسبة تقل قليلا عن انتشار الاسلام فيه . وبقي الجنوب عمليا بعيدا عن هذه المؤثرات حتى القرن التاسع عشر . وهنا كانت بذرة التنافر التي أفضت الى حرب أهلية طاحنة لايزال يعاني منها السودان حتى اليوم .

وقد عزز الاتجاه السابق عامل أساسي هو تجارة الرقيق التي قامت عقب فتح محمد علي باشا للسودان عام ١٨٢١ . وعلى الرغم من أن هذه التجارة لها أبعادها ومحدداتها التاريخية المعقدة فان ممارستها لم تقتصر على الأوربيين من مختلف الجنسيات والمصريين والسودانيين الشماليين فقط ، بل ان القبائل السودانية الجنوبية مارست هذه التجارة أيضا فيما بينها ، وكان أشهر التجار الجنوبيين أحد رؤساء قبيلة الأزاندي ويدعى ( موبوى ) الذي تاجر بالآلوف من الأرقاء الذين حصل عليهم اما من القبائل المستعبدة التي أخضعها أو بالغزو المنظم للشعوب المحيطة (٨) .

لكن ما هي العوامل الأخرى التي أدت الى تكريس وضعية الانقسام والتعدد في الجنوب وباعدت بينه وبين الشمال ؟ يمكن في هذا الصدد التركيز على مجموعة من العوامل الموضوعية أسهمت بدور بارز في تكريس الفجوة بين الشمال والجنوب وحافظت على تنوع وعدم تجانس القبائل الجنوبية وذلك على النحو التالي !

## أولا : السياسات والمواقف الاستعمارية :

قسمت الادارة البريطانية السودان خلال فترة احتلالها له ( ١٨٩٨ - ١٩٥٦ ) الى جزأين وتعاملت مع كل منهما بشكل منفصل . ففي الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير هوية قومية تتركز على الانصار والختمية . وفي الجنوب اتبعت بريطانيا سياسة اللورد لوجارد الخاصة بالحكم غير المباشر وهو ما يعنى الحيولة دون وحدة الاراضى السودانية .

وقد حالت الادارة البريطانية دون نفاذ التأثيرات العربية الاسلامية الى السودان الجنوبي فقامت بحظر اللغة العربية وسمحت للبعثات التبشيرية التى يتم طردها من الشمال بالعمل فى الاقليم الجنوبى . ولا شك أن هذه السياسة الاستعمارية قد أفضت الى اضافة أبعاد جديدة للصراع بين الجنوب والشمال حيث أصبح الانقسام يوصف بأنه قائم بين الشمال العربى المسلم والجنوب الافريقى المسيحى على الرغم من أن نحو ١٥٪ من السودانين الجنوبيين يدينون بالمسيحية (٩) .

وتشير المذكرات التى أرسلها السكرتير الادارى للمفتشين البريطانيين فى المديريات الجنوبية الى أن عليهم أن ينفذوا سياسة بسيطة شكلا حتى لا تلفت انتباه الشماليين وخاصة الاداريين منهم أو المصريين المشاركين فى الحكم على أن تكون هذه السياسة هى العمل على قيام وحدات عنصرية قائمة بذاتها أو وحدات قبلية ذات بناء ونظام يقوم الى حد ما وفقا لمقتضيات العدالة وأن الحكومة الصالحة هى التى تشجع الاعراف والعادات والمعتقدات القبلية . وكانت المعايير المطلوبة لتنفيذ ذلك هى انشاء هيئة من العاملين الذين يتكلمون بغير اللغة العربية سواء بين الاداريين أو الكتبة أو الفنيين والحد من هجرة التجار الشماليين والعمل على أن يعود الموظفون القبائل استخدام اللغة الانجليزية عند استحالة التخاطب باللهجة المحلية (١٠) .

وقد أصدرت الادارة البريطانية عدة قوانين ولوائح من شأنها تكريس الفجوة بين الشمال والجنوب ، ومن ذلك قانون المناطق المغلقة وقانون المرور الذى كان يحظر على العرب السفر الى الجنوب . واكب ذلك قيام بريطانيا بربط التعليم فى الجنوب بالنشاط الكنسى وأصبحت لغة التعليم هى الانجليزية بدلا من العربية ، كما منع تعيين مدرسين من الشمال . وابتداء من العام ١٩٢٠ شجعت بريطانيا تعليم اللغات المحلية الرئيسية فى الجنوب وهى : الدنكا والنوير والبارى واللاتوكا والشيلوك والزاندى .

وقامت الكنائس والمراكز التبشيرية بنشاط واسع النطاق فى جنوب السودان فأصدرت الصحف والمنشورات وخطت السياسة العامة للنظم واللوائح التعليمية .

ويمكن توضيح الأهداف الحقيقية للسياسة البريطانية فى الجنوب والخاصة بنشر المسيحية ومقاومة المؤثرات العربية والاسلامية من تقرير رسمى كتبه أحد المسئولين البريطانيين عن التعليم فى السودان حيث جاء فيه :

« من العيب الفصل بين التعليم والدين . . ولما كانت المسيحية أصلى للأهالى الجنوبيين من الاسلام فانه ينبغى - والحالة هذه - أن تكون اللغة الانجليزية لغة التعليم فى الجنوب . كما أن يتحتم ارسال النجباء من أبناء الجنوب الى مدارس وكليات أوغنده حتى ترسخ عقيدتهم المسيحية » (١١) أى أن الادارة البريطانية كانت تحاول جاهدة أن تفصل فكرا وثقافيا بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب .

بناء على ما سبق فان معظم الدراسات ترى أن سياسات الادارة البريطانية قد مثلت بذور الحرب الأهلية التى يعانى منها السودان حاليا . وعلى سبيل المثال فان « لجنة السودان » التى نشأت عام ١٩٥٣ لاعداد البلاد للاستقلال أعطت ست وظائف فقط للجنوبيين وذلك من اجمالى ( ٨٠٠ ) وظيفة (١٢) .

## \* مؤتمر جوبا ١٩٤٧ :

غيرت بريطانيا من سياستها بشأن فصل الجنوب عن الشمال وهو الأمر الذى أدى الى عقد مؤتمر جوبا فى يونيو ١٩٤٧ للنظر فى وضع ومستقبل الاقليم الجنوبى . وكان من أبرز ايجابيات هذا المؤتمر أنه رفض دعوات الانفصال أو الوحدة مع أوغندة حيث اعترف غالبية زعماء الجنوب بمبدأ الوحدة بين الشمال والجنوب فى السودان موحد .

ومن الملاحظ أن الادارة البريطانية قد رأت أن يتضمن قانون الجمعية التشريعية التى تضم السودان الموحد سلطات استثنائية للحاكم العام فى الجنوب يمكنه بمقتضاها حماية ما أسماه الانجليز بالذاتية الجنوبية ثقافيا واجتماعيا . على أن معارضة هذا الانجاء قد أدت الى صرف النظر عنه خاصة وأن سلطات الحاكم العام تكفى لعلاج أى أمر طارىء .

على أنه يمكن القول بأن قرارات مؤتمر جوبا أدت الى اعتبار الجنوب جزءا من التراب الوطنى السودانى الموحد وهو ما كان يواكب التيار الوطنى الجارف الذى كان ينادى بوحدة السودان (١٣) .

## ثانيا : سياسات الحكم الوطنى ١٩٥٦ - ١٩٨٩ :

كانت القضية الأساسية التى واجهت نظم الحكم المختلفة فى السودان منذ يناير ١٩٥٦ وحتى انقلاب عمر البشير فى يونيو ١٩٨٩ تتمثل فى هوية الدولة ونظام الحكم ولا سيما ما يتعلق بمشكلة الجنوب . وفى معظم الأحيان كانت سياسات الدولة الوطنية تغذى أزمة عدم الثقة القائمة بين الشمال والجنوب .

( أ ) كان أول عمل سياسى يقوم به اسماعيل الأزهري هو قيامه بتعيين لجنة السودنة التى صدرت قراراتها فى فبراير ١٩٥٤ وأدت الى نتائج عاجلة وسيئة فقد أثارت الشكوك وخيبت آمال

الكثيرين من متعلمي الجنوب الذين اعتبروها كما لو كانت تهدف الى استبدال سيد بسيد آخر . ويلخص أحد التجار الجنوبيين ذلك بقوله :

« ان نتائج لجنة السودان خيبت الآمال تماما ، فهي تعنى أن اخواننا الشماليين يرغبون في استعمارنا مائة عام أخرى قادمة » (١٤) .

( ب ) قامت الحكومة العسكرية الأولى ( ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ) بقيادة ابراهيم عبود بالاسراع في عمليات تعريب وأسلمة الجنوب وذلك من منطلق بناء الأمة . وتطبيقا لتلك السياسة أغلقت الارشاليات المسيحية وأقيمت بدلا منها المساجد والمدارس الاسلامية وتم تطوير المناهج التعليمية لتعكس الاهتمامات العربية والاسلامية للسودان الموحد .

وقد تبنت الحكومة العسكرية الأولى سياسة الدمج والتنويب وفرضها بالقوة . وهو ما أدى الى توحيد صفوف وحرركات المعارضة في الجنوب . فقد شكل جماعة من المثقفين والبرلمانيين السابقين الذين هربوا الى خارج السودان احتجاجا على الاجراءات والممارسات القمعية التي تمارسها الحكومة العسكرية في الجنوب « رابطة السودان المسيحية » و « الاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الافريقي » المعروف باسم ( ساكدنو ) . وفي عام ١٩٦٣ وجه حزب ساكدنو مذكرة للأمم المتحدة طالب فيها باستقلال جنوب السودان لعدم حصوله على الاتحاد الفيدرالى . ثم تغير ساكدنو وأصبح ( سانو ) أى « الاتحاد السوداني الوطني الافريقي » غير أن الأهداف لم تتغير فاستمرت محاولاته لتدويل قضية الجنوب من خلال عرضها على الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (١٥) .

ترتب على فشل « سانو » في تسوية مشكلة الجنوب بالطرق السلمية ظهور الكفاح المسلح في الجنوب بقيادة منظمة الأنابانيا

**Anya-Nya** والتي نشأت عام ١٩٦٣ بواسطة مجموعة من الجنود الجنوبيين . وقد ردت الحكومة بعنف على العمليات المسلحة في الجنوب . غير أن هذه السياسة كانت الى حد بعيد مسئولة عن الاطاحة بنظام عبود واسترداد الحكم المدني في أكتوبر ١٩٦٤ .

( ج ) تعقدت مشكلة الجنوب في ظل الحكم المدني الحزبي ( ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ) حيث كان هناك خلاف أساسي بين الأحزاب السياسية حول طريقة معالجة القضية . فقد ركز أحد الاتجاهات على ضرورة تبني الحل السلمي التفاوضي بينما ركز اتجاه آخر على ضرورة الحسم العسكري للمشكلة .

ومن جهة أخرى فان الجنوبيين اختلفوا حول طريقة تنظيم العلاقة بين الجنوب والشمال في السودان . فبينما تحدث بعضهم عن الانفصال دعا آخرون الى الفيدرالية في ظل دولة سودانية موحدة .

وفي ظل هذا المناخ عقد مؤتمر المائدة المستديرة في مارس ١٩٦٤ غير أنه فشل في التوصل الى حل نهائي وسلمي لمشكلة الجنوب ، وهو ما أدى الى تصاعد أعمال العنف وظهرت حركات سياسية أكثر تطرفا مثل جبهة تحرير « انزانيا » التي طالبت بالانفصال الكامل عن الشمال . هذا بالإضافة الى ازدياد نشاط حركة انيانيا العسكرية التي انضم اليها عدد كبير من الجنوبيين . ( ١٦ ) .

( د ) على الرغم من أن فترة حكم الرئيس جعفر النميري ( ١٩٦٩ - ١٩٨٥ ) شهدت نهاية للحرب الأهلية بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ الا أنها لم تطرح حلا ناجحا ودائما لمشكلة الجنوب . وسوف نلقى بعض الضوء على هذه الاتفاقية .

بعد تولي النميري الحكم أعلن في التاسع من يونيو ١٩٦٩ أن سياسة حكومته في الجنوب تقوم على أساس من الحكم الذاتي



«الاقليمى فى نطاق السودان الموحد ، وأنه يدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب ، وأن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية . ولا شك أن اعلان النميرى هذا يمثل تغييرا جذريا فى التوجه السياسى نحو تسوية مشكلة الجنوب .

وقد وجد اعلان السياسة المقترحة للمديريات الجنوبية ترحيبا كبيرا من الجنوبيين وهو ما أدى الى عقد المباحثات بين الطرفين فى أديس أبابا فى الفترة من ١٥ فبراير وحتى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ تحت رعاية الامبراطور الاثيوبى هيلاسلاسى (١٧) وخلال المفاوضات انحصر موقف الجنوبيين فى ثلاث قضايا أساسية هى :

- مطلب الانفصال
- قضية اللغة
- تكوين جيش جنوبى

وقد رفض طلب الانفصال وتوصل المجتمعون الى أن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية لكل السودان مع جعل اللغة الانجليزية لغة عمل فى الاقليم الجنوبى مع امكانية استخدام اللغات المحلية التى تمليها اعتبارات واقعية . أما موضوع الجيش فقد اتفق على قوميته أى اعتباره جيشا لكل السودانيين مع تمثيل الجنوبيين فيه تمثيلا عادلا .

وانتهت محادثات أديس أبابا الى وفاق تام تضمن : القانون الأساسى لتنظيم الحكم الذاتى الاقليمى فى المديريات الجنوبية ، ومشروع قانون العفو عن الذين شاركوا فى التمرد ، والاجراءات الادارية الخاصة بالمرحلة الانتقالية لحين قيام مؤسسات الحكم الذاتى .

وأعقب التسوية السلمية اصدار دستور جديد للسودان عام ١٩٧٣ اعترف بأن الشريعة الاسلامية والعرف يمثلان مصدرين رئيسيين للتشريع . واعترف كذلك بثلاثة أنواع من الأديان : الاسلام والمسيحية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين ، وأن الدولة تعامل معتنقى هذه الأديان دونما تمييز (١٨) .

وبهذا استطاع النمرى انهاء الحرب الاهلية على الرغم من معارضة جانب كبير من أنصار الاتجاه الاسلامى فى الشمال . وقد استطاع الجنوبيون تقييد العمل بالشريعة الاسلامية الى أدنى حد ممكن . كما أن جانباً كبيراً من مقاتلى أنيانيا تم ادماجهم فى صفوف الحرس الجمهورى . وفتح الاتحاد الاشتراكى العربى أبوابه لكافة أبناء الجنوب (١٩) .

لقد شهد جنوب السودان بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا استقراراً ظاهرياً عاماً لم يخل من بعض الاضطرابات والأحداث العنيفة التى وقعت اعتقاداً بأن النظام قد خرق اتفاقية أديس أبابا .

**ثالثاً : انهيار اتفاقية أديس أبابا وعودة الصراع المسلح منذ عام ١٩٨٣ :**

فى عام ١٩٨٣ وعلى أثر صدور قرار من الحكومة المركزية فى السودان بنقل الحامية العسكرية من مدينة بور بأعلى النيل الى الشمال حدث تمرد عسكري بالحامية وهرب معظم أفرادها وضباطها الى الغابات وكان من بينهم العقيد جون جارنج الذى قاد هؤلاء المتمردين عبر الحدود الى اثيوبيا .

وقد أطلقت الجماعة العسكرية التى التفت حول جارنج على نفسها اسم « الجيش الشعبى لتحرير السودان » . وحتى تبعه عن نفسها أى ملامح انفصالية وأنها لا تقاتل من أجل جنوب السودان أنشأت أيضاً ما عرف باسم « حركة تحرير شعب السودان » (٢٠) .

وينتمى معظم أتباع الجيش الشعبي لتحرير السودان الى قبائل الدنكا التي تعد أكبر تجمع عرقى فى الاقليم الجنوبى ، ولا عجب اذن فى أن يبدأ الجيش الشعبى عملياته العسكرية الاولى فى اراضى الدنكا بأعلى النيل وبحر الغزال . غير أنها كانت تواجه فى طريق عودتها الى قواعدها فى أنيوبيا قبائل النوير المنافس التقليدى لها .

وقد نشأت من بين صفوف النوير مجموعة من المقاتلين أطلقوا على أنفسهم اسم ( انيانيا ٢ ) . وقد دخلت حركة « انيانيا ٢ » فى صراعات قبلية مسلحة مع الجيش الشعبى لتحرير السودان . وطبقا لبرنامج الجيش الشعبى لتحرير السودان فان انهيار اتفاقية أديس أبابا يعزى أساسا الى السياسات التى مارستها « السلسلة الحاكمة » فى الخرطوم منذ عام ١٩٧٢ والتى تتمثل فى (٢١) :

- ١ - تدخل الحكومة المركزية فى عمليات تعيين قيادات الاقليم الجنوبى رغم قواعد الحكم الذاتى .
- ٢ - انشاء قناة جونجلي وما رافقها من تخطيط لتوطين مليونين ونصف المليون فلاح حولها . ذلك التخطيط الذى أدى الى اضطرابات ضخمة فى الجنوب .
- ٣ - قيام الحكومة المركزية بشكل غير دستورى بحل حكومات ومجالس شعب الاقليم الجنوبى فى أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .
- ٤ - محاولات إعادة رسم الحدود بين الشمال والجنوب لضم مناطق البترول والمناطق الزراعية الغنية فى الجنوب الى الشمال .
- ٥ - قرار بناء مصفاة البترول فى كوستى بدلا من بنتسيو التى اكتشف فيها البترول فى جنوب السودان . وفى وقت لاحق

صرف النظر عن مصفاة كوستى وتقرر بناء خط أنابيب الى  
بور سودان لتصدير البترول رأساً .

٦ - الاهمال المتعمد للجنوب فى خطط التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية .

٧ - التكامل بين مصر والسودان وعقد اتفاقية دفاع مشترك  
بينهما .

٨ - تقسيم الجنوب بغرض اضعافه عن طريق سياسة « فرق  
تسد » .

أيا ما كان الأمر فانه يمكن الاشارة الى عوامل ثلاثة رئيسية  
أدت الى اندلاع الحرب الأهلية فى السودان عام ١٩٨٣ وهى :

- أنه بعد عشرة أعوام من تطبيق اتفاقية أديس أبابا عام  
١٩٧٢ اتضح أن هناك جوا من الشك وعدم الثقة بين الحكومة  
والقيادات الجنوبية المدنية والعسكرية . إذ أنه لم يتم انشاء نظام  
حكم ذاتى اقليمى حقيقى ، واستمرت سيطرة الحكومة المركزية  
حتى اقتنعت قيادة الجنوب بمرور الوقت أن اقليمهم الجنوبى يزداد  
تهميشا واهمالا ، وأن تسوية أديس أبابا لم تطرح حلا بعيد المدى  
لمشكلة الجنوب .

- اكتشاف البترول بكميات كبيرة فى منطقة بنتيو بالاقليم  
الجنوبى وتوقيع الاتفاق مع شركة شيفرون . اذ اعتبرت الحكومة  
المركزية هذه المنطقة البترولية خارج الاقليم الجنوبى وأطلقت عليها  
اسم الوحدة . بل والاكثر من ذلك فان الحكومة رفضت اقامة معمل  
تكرير البترول فى بنتيو وقررت انشاءه فى كوستى بالشمال .  
صحيح أنها صرفت النظر عن انشائه كما اسلفنا القول . ولكن هذه  
الاجراءات نظر اليها من جانب قادة الجنوب على أنها استمرار  
لاستنزاف موارد الجنوب لمصلحة الشمال . واذا تذكرنا أن الوعى

بإمكانات الاقتصادية المهمة لأحد أقاليم الدولة يمكن أن يؤدي إلى تشجيع الميول الانفصالية لدى قاطنيه (٢٢) . وهو ما حدث في حالات متعددة في إفريقيا مثل الاقليم الشرقي في نيجيريا وهو غنى بالنفط وإقليم شابا في زائير وهو غنى بالنحاس .

– الاتفاق على تخطيط وتنفيذ قناة جونجلي مع مصر وتكليف شركة فرنسية بالتنفيذ . وقد أبدى الجنوبيون اعتراضاتهم على أساس انها استمرار لسياسة الحكومة المركزية التي تنظر إلى الجنوب باعتباره مصدرا للتنمية الاقليم الشمالى بغض النظر عن تنمية الاقليم الجنوبى نفسه . وقد تعقد العمل فى القناة بسبب اعتقاد الجنوبيين أن الجيش المصرى سوف يصل إلى المنطقة ويتولى حراسة أعمال الحفر . كما أن الفلاحين المصريين سوف يحضرون لزراعة المنطقة وتعميرها بدلا من سكانها الأصليين .

ويمكن القول اضافة لما سبق بيانه أن الحدث الذى أدى إلى غليان الجنوب هو اصدار الرئيس جعفر النميرى فى عام ١٩٨٣ قرارا يقضى بإلغاء الاقليم الجنوبى وتقسيمه إلى ثلاثة أقاليم . وقد كان نميرى يعمل جاهدا على تقسيم الجنوب – استفادة من الخلافات والانقسامات القبلية السائدة فيه – وذلك منذ تعديل دستور ١٩٧٣ واصدار قانون الحكم الإقليمى فى جمهورية السودان عام ١٩٨٠ والذى نص على تقسيم السودان إلى خمسة أقاليم بالإضافة إلى الاقليم الجنوبى .

وفى سبتمبر ١٩٨٣ ازدادت الأمور تعقيدا مع صدور قرارات تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان واعتبار السودان دولة إسلامية . فقد أحدثت هذه القرارات ردود فعل عنيفة من جانب الجنوبيين عامة وتحالفت معهم قوى سياسة وائنية من الغرب ومن الشرق .

ويلاحظ أن صدور قوانين سبتمبر ١٩٨٣ قد تزامن مع قيام تمرد بالفرقة الأولى في الجنوب عندما طلب تغيير بعض عناصرها بعناصر من القوات المسلحة السودانية الشمالية مما أدى الى لجوء حوالي كتيبتين مسلحتين الى اثيوبيا ، وهو الأمر الذي أدى الى رفع مستوى الكفاءة القتالية للمتمردين (٢٣) .

وقد أعقب ذلك كله العديد من الاضطرابات والصدامات السياسية والطلابية في مدن الجنوب ، وفي خارج الاقليم الجنوبي ، ووقوع عدد من التمردات العسكرية . وهكذا نشبت الحرب الأهلية من جديد في السودان والتي تضافرت مع بعض المؤثرات الأخرى للاطاحة بنظام حكم النميري في أبريل ١٩٨٥ .

ومنذ سقوط النميري لم تتمكن أى من الحكومات السودانية التي تعاقبت على السودان منذ عام ١٩٨٥ من وقف الحرب الأهلية في الجنوب أو التوصل الى تسوية سلمية بشأنها .

### انقلاب البشير وديناميات الصراع في جنوب السودان :

من الجلى أن نظام البشير منذ أيامه الأولى في السلطة لم يكف عن اظهار توجهاته الاسلامية والعربية . وقد بات واضحا منذ يناير عام ١٩٩١ ، أى مع اعلان تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية . أن البشير ورفاقه يعدون لتنفيذ مشروع حضارى يهدف الى اعادة أسلمة المجتمع ، أى اعادة بناء وتنظيم المجتمع السودانى وفقا لقناعات ايديولوجية وعقيدية محددة .

ويلاحظ أن حكومة البشير عملت منذ البداية على تصعيد عملياتها العسكرية في الجنوب باسم سياسة الحسم معلنة الجهاد ضد قوات التمرد . وقد زجت بقوات الدفاع الشعبى . ونتيجة لذلك دأبت الحكومة على الاعلان عن تحقيق انتصارات كبيرة ضد قوات التمرد (٢٤) .

ومن جهة أخرى فان الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تدارست الموقف بعد انقلاب البشير وانتهت الى ادانة الانقلاب باعتباره حركة اسلامية تدعمها الجبهة الاسلامية القومية ويهدف الى تقسيم الدولة عبر أسس دينية وطائفية . وعلى الرغم من ذلك وافقت الحركة الشعبية على الدخول في مفاوضات سلمية مع الحكومة العسكرية . وتم اجراء عدة جولات غير ناجحة من المفاوضات الأولى في أديس أبابا خلال الفترة من ١٩ - ٢٠ أغسطس ١٩٨٩ والثانية في نيروبي في الفترة من ١ - ٥ ديسمبر ١٩٨٩ بعد مبادرة من الرئيس الأسبق جيمى كارتر .

### **الانشقاق في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان وطرح هدف الانفصال :**

دخل عام ١٩٩١ وأثناء ترتيبات وساطة الرئيس النيجيرى السابق ابراهيم بابا نجيدا لتحقيق السلام الوطنى بالسودان أعلنت مجموعة من المتمردين تنتمى فى معظمها لقبيلتى النوير والشلوك انشقاقها على زعامة جون جارانج الذى ينتمى الى قبيلة الدنكا كبرى قبائل الجنوب .

تزعّم الانشقاق اثنان من أعضاء القيادة العليا للحركة الشعبية لتحرير السودان هما ريال مشيار ، وهو مهندس حاصل على شهادة الدكتوراه وينتمى لقبيلة النوير ، ولام أكول ، وهو أيضا مهندس حاصل على شهادة الدكتوراه فى الهندسة وينتمى لقبيلة الشلوك .

وأعلن بيان الانشقاق فى أغسطس ١٩٩١ أن المجموعة المنشقة قد لجأت لذلك بعد أن فشلت كافة الجهود التى بذلت لاقناع قائد التمرد جون جارانج بالتخلى عن ممارسة نهجه الدكتاتورى التسلطى والفردى والقبلى فى ادارة وتصريف شئون

الحركة وتحديد وتوجيه سياساتها وممارساتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية (٢٥) .

ولعل أكثر الأمور إثارة للجدل في بيان الانشقاق هو اعلان المنشقين أنهم يهدفون بانشقاقهم الى اقامة دولة منفصلة لفترة مؤقتة في السودان الجنوبي . وكرد فعل لهذا الموقف أعلنت مجموعة جارانج أنها ستطرح الانفصال كأحد الخيارات التي يتوجب العمل من أجلها لتحقيق أهداف الحركة الرامية لحمل الحكومة والمواطنين السودانيين في شمال وجنوب البلاد على قبول هذا الطرح أمام ضغوط وأعباء الحرب المستمرة في الجنوب منذ عام ١٩٨٣ .

وقد بادرت حكومة البشير التي تولت السلطة على أثر انقلاب عسكري عام ١٩٨٩ باعلان رفضها التام للحديث عن انفصال أى جزء من الأراضي السودانية . وتبنت الحكومة حملة عسكرية ضخمة اشتركت فيها قوات الدفاع الشعبي من المتطوعين تحت قيادة وتوجيه القوات المسلحة النظامية وذلك بهدف القضاء على حركة التمرد العسكري في الجنوب .

ولاشك أن حركة الانفصال تطرح دلالات هامة بالنسبة لقضية الاقليات في السودان الجنوبي حيث أنها تعكس المخاوف والعداءات القبلية ولاسيما بين الدنكا ، الأكثر من حيث العدد ، وغيرها من القبائل الجنوبية وعلى رأسها الشلوك والنوير . كما أنها أعادت التأكيد مرة أخرى على هدف الانفصال واقامة دولة مستقلة في الجنوب .

### مقررات توريدت ومستقبل الحرب والسلام في السودان :

عقدت القيادة السياسية والعسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماعات متواصلة في الفترة من ٥ - ١١ سبتمبر



١٩٩١ وذلك لبحث مستقبل الحرب والسلام في السودان . وقد اكتسبت توصيات الحركة في ذلك الاجتماع أهمية بالغة لأنها قدمت أول اشارة عملية لامكانية الانفصال .

ومن أبرز بنود مقررات توريت مايلى (٢٦) :

● أنه منذ ميلاد الحركة عام ١٩٨٣ التزمت الحركة - الجيش الشعبى لتحرير السودان - بالحل السلمى للنزاع من خلال الحوار . وبناء على ذلك دعت الحركة فى مارس ١٩٨٥ الى عقد مؤتمر وطنى . وفى عام ١٩٨٦ وقعت الحركة اتفاق كوكادام الذى نادى بعقد مؤتمر قومى دستورى . وفى عام ١٩٨٧ توصلت الحركة الى تفاه سلام مع الأحزاب السودانية الافريقية SAP ساب . وفى نوفمبر ١٩٨٨ وقعت الحركة مبادرة لسلام السودان مع الحزب الاتحادى الديمقراطى . وفى عام ١٩٨٩ دخلت الحركة مرتين فى مفاوضات سلام مع الطغمة العسكرية الحالية . وبهذه الروح سنستمر الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان فى السعى النشط من أجل حل سلمى للنزاع مع الحكومة الحالية ومع القوى السياسية الأخرى .

● لقد جرب السودان نظاما حكوميا مركزيا قائما على العروبة والاسلام مع مناطق للحكم الذاتى او ولايات فيدرالية تمنح للجنوب او « أى منطقة أخرى » . قد فشل هذا النظام وتم رفضه . وعلى هذا تارجحت البلاد بين الحرب والسلام منذ الاستقلال بجموع ٢٥ عاما من الحرب من ٣٦ عاما هى عمر السودان المستقل . وفى أى مبادرات سلام أو محادثات سلام مقبلة سوف يتأسس موقف الحركة - الجيش الشعبى لتحرير السودان - على وقف الحرب على أساس سودان ديمقراطى علمانى موحد أو نظام كونفدرالى أو تقرير المصير .

● مع تحرير مناطق واسعة نشأت حاجة لإنشاء وتنمية وتحسين إدارة مدنية فعالة من أدنى المستويات مثلما تم فى شرق الاستوائية ومديرية جنقل السابقة . وستكون « المقاطعة » هى وحدة الحكم الذاتى المحلية بالأساس ، وسوف يتم تقسيم المقاطعات الى « مجالس » والمجالس الى قرى .

● الادارة المدنية الحالية والقائمة على المقاطعة تشكل أساسا نظام الادارة المحلية فى « السودان الجديد » ويجب أن يطور هذا النظام كلما تم تحرير أراض إضافية .

● يعتبر التداول بالعملة السودانية و عملات الأقطار الأخرى المجاورة شرعا فى المناطق المحررة لحين قيام « السودان الجديد » بإصدار عملته . وتقوم اللجنة الاقتصادية الوطنية بتقديم المشورة فيما يختص بأسعار تداول العملة وتساعد فى تسهيل التبادل التجارى فى حدود امكانياتها كما سيسمح بالمقايضة .

● التأكيد على تأسيس علاقات طيبة مع الأقطار المجاورة وأقطار المنطقة والقارة وفى هذا المجال ستقوم الحركة - الجيش الشعبى لتحرير السودان - بالمحافظة على تحسين وتطور العلاقات التاريخية الخاصة مع أثيوبيا ومصر وشرق أفريقيا .

● بتوصية من إحدى وحدات الحركة - الجيش الشعبى لتحرير السودان - وبموافقة القائد العام يمنح الأجانب العضوية الشرفية بالحركة والتي يمكن أن تحول الى مواطنين فى السودان الجديد .

● تكفل الحركة - الجيش الشعبى لتحرير السودان - حق العبادة والتبشير لكل الأديان والمعتقدات دون تحيز لأى منها . وبناء على هذا المبدأ شجعت الحركة تكوين مجلس « كنائس السودان الجديد » و « المجلس الإسلامى للسودان الجديد » .

● وبما أن الحركة تفتقر الى القضاة المدربين ينشأ « معهد الشئون القانونية للسودان الجديد » ليوفر تدريبا سريعا ومكتفا لأعضاء الحركة ومنهم الزعماء الذين سيعملون كقضاة فى مختلف المستويات .

ليس يخاف اذن أن نية الانفصال فى مقررات توريت أضحت واضحة تماما ، فما هو معنى صك عملة جديدة وانشاء هيئة قضائية وانشاء هيئة اسلامية وأخرى مسيحية ؟ وماذا يعنى أيضا أن يكون اسم الدولة الجديدة « السودان الجديد » وأن يسمح بحق المواطنة فيها للأجانب المتعاطفين مع الحركة ؟ ان ذلك يحمل معنى واحدا هو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تسير فى اتجاه جدى صوب انفصال الجنوب وعلان دولة مستقلة .

ويبدو أن خيار الانفصال هو الأصعب ولكن لا بد منه فى ظل الأوضاع والمتغيرات الراهنة . فلا السودان يمكن أن يتخلى عن صورته العربية الاسلامية ولا الجنوب يمكنه أن يقبل بالاستمرار فى دولة يعتقد أنها تهيمن عليه بالعروبة والاسلام .

### الأبعاد الاقليمية والدولية للصراع فى جنوب السودان :

لقد أشار بعض الدارسين الى السودانين الجنوبيين باعتبارهم أقلية متميزة ثقافيا وعرقيا وتاريخيا فى اطار السودان الموحد : شأنهم فى ذلك شأن الأكراد فى منطقة الشرق الأوسط يشكلون أقلية تخضع لتأثيرات سياسات القوى الاقليمية (٢٧) وإذا أضفنا الى ذلك الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع السودان فان أطرافا أخرى خارجية ، ولا سيما القوى العظمى ، تمارس دورا فعالا فى تطور مشكلاته الداخلية ولا سيما الحرب الأهلية فى الجنوب .

ولا مراء فى أن الصراع الدائر فى السودان الجنوبي والأهداف الرامية الى انفصال الجنوب تترك جميعا أثارا بالغة الخطورة على

الأمن القومي العربى فى مجمله والأمن القومى المصرى بصفة خاصة .  
ويمكن فى هذا السياق أن نشير الى ثلاثة تأثيرات هامة :

— انفصال الجنوب قد يؤدى الى تفكك السودان الموحد  
باعتباره أحد الحلقات الهامة فى الحزام الجنوبي للأمن القومى  
العربى .

— استمرار الصراع والحرب الأهلية فى الجنوب يفتح المجال  
أمام تدخلات قوى خارجية عديدة بما يزيد من تأثيراتها الرامية الى  
تقويض أطراف النظام الاقليمى العربى .

— تأثيرات الصراع فى الجنوب السودانى على قضايا تأمين  
الحدود الجنوبية لمصر بما فى ذلك ضمان وصول حصتها من مياه  
النيل .

ان أحد المبادئ الهامة والثابتة التى اتبعتها — ولا تزال —  
القوى المعادية للوطن العربى والذى يمثل تهديدا أساسيا للأمن  
القومى العربى هو مبدأ شد الأطراف . ومضمون هذا المبدأ أن  
اضعاف الجسد العربى يجب أن يأخذ طريقين فى آن واحد أحدهما  
يتجه الى القلب والثانى يتجه الى الأطراف . اضعاف الأطراف من  
خلال عملية جذب سياسية محورها ابعاد الأطراف عن مساندة منطقة  
القلب وهو ما يؤدى بالضرورة الى اضعاف القلب واختلال توازن  
الجسد ومن ثم تسهيل عملية الانهيار التى يسعى أعداء الوطن العربى  
الى تحقيقها (٢٨) .

ولا شك أن هذا المبدأ يمثل خطورة حقيقية على الجسد العربى  
فى امتداده الافريقى ولا سيما السودان . اذ أنه قادر على تمزيق  
وحدة السودان وانقطاع أجزائه الغنية فى الشرق اثيوبيا ، وفى  
الجنوب أوغنده ، وفى الغرب تشاد . ولنتابع ذلك بشئ من  
التفصيل :

## ١ - انفصال الجنوب وتفجير وحدة السودان :

رأينا أن السعى بجد لفصل الاقليم الجنوبي عن بقية السودان كان محور السياسة البريطانية حتى مؤتمر جوبا ١٩٤٧ . ورغم أن ذلك المؤتمر أسفر عن ضرورة استمرار وحدة التراب السوداني الا أنه أظهر شعورا قويا بعدم الثقة بين محثي الجنوب ازاء نوايا أهل الشمال . وقد تم تكريس هذا الشعور من خلال العديد من المواقف والسياسات الوطنية وهو ما أدى الى اندلاع التمرد حتى قبل اعلان الاستقلال بفترة وجيزة . وجاء قرار الحكومة العسكرية بزعامة عبود في نهاية الخمسينات بطرد الارساليات التبشيرية ليضفى بعدا جديدا على الصراع حيث تعاطف الغرب مع حركة التمرد في ذلك الوقت باعتبارها حركة دينية محورها الصراع بين المسيحية والاسلام . ورغم فشل مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ في تسوية مشكلة الجنوب الا أنه أتاح الفرصة لكافة الأحزاب المشاركة في التعرف على أبعاد المشكلة ومدى تعقيدها . ان جنوب السودان كما أوضحنا لا ينتمى عنصريا ولا يتكلم نفس لغة أهل الشمال . فثمة فوارق عنصرية ودينية وحضارية . وهذا التمييز يفرض حق الجنوب في نوع من الحكم الذاتى . على أن الحكم الذاتى ليس مجرد وعود أو نصوص مكتوبة ، انه أكثر من ذلك . انه معاشة وقناعة واحترام للوعود المبذولة . وليس بخاف أن أحد عناصر مشكلة السودان الجنوبي هي أن السلطة المركزية الحاكمة سواء كانت مدنية أو عسكرية لم تثبت أى حصافة حقيقية .

« ولا شك في أن الجنوبيين محقون في المطالبة بضمان أوثق بعد الذى حدث فى عامى ١٩٢٨ ، ١٩٨٣ ، ولا شك أيضا فى أن الجنوبيين قد أصبحوا ، بعد اكتشاف حقول النفط فى الجنوب فى وضع أمتن للمساومة ، ليس فقط حول المزيد من الضمانات الدستورية ، بل حول اهتمام أزيد بقضايا تنمية الاقليم ، ومن

الجانب الآخر تخطيء القيادات الجنوبية التي ما زالت تراودها أحلام الانفصال خطأ استراتيجيا جسيما ان ظنت أن هذه الأحلام يمكن أن تترجم الى واقع . فأغلبية أهل الشمال لا يمكن أن تقبل مثل هذه الدعاوى وستقف صفا واحدا وراء أى نظام يعمل على الحفاظ على وحدة الوطن بأى ثمن . خاصة فى ضوء الحقائق الاقتصادية الجديدة . . ونحن نقول هذا يجب أن نضيف أن انفصال الجنوب لا يعنى بقاء الشمال ، فالشمال والجنوب تعبران جغرافيان ، ولكنهما لا يعكسان واقعا حضاريا متكاملا . ولا شك لدى فى أن انفصال الجنوب سيقود الى انفصال الغرب أو بعض أجزائه (٢٩) .

وتجدد الاشارة الى أن التغيرات الدولية والاقليمية التى أعقبت فترة انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى وتمثلت فى سقوط كثير من النظم الشمولية فى المنطقة وعلى رأسها نظام مانجستو فى أثيوبيا ونظام سياد برى فى الصومال ، وأفضت كذلك الى حصول اريتريا على استقلالها قد دفعت بعض المحللين الى القول بضرورة قبول مبدأ انفصال السودان الجنوبى باعتبار أنه الطريق أو الحل العملى لمشكلة الصراع فى الجنوب . وعلى اعتبار أن اريتريا المستقلة تولة لا تهدد أثيوبيا وانما أصبحت عاملا من عوامل استقرارها وذلك من منظور أن مشكلة السودان الجنوبى لا تختلف كثيرا عن مشكلة اريتريا ١٩

وليس يخاف أن هذا الطرح الانفصالى يطرح أثارا سلبية بالغة الخطورة على الأمن القومى العربى لأنه من منطلق مبدأ شد الأطراف الذى سبقته الاشارة اليه يفتح المجال أمام حدوث انهيئات أخرى فى الجدار الجنوبى للأمن العربى فى تعامله الأفريقى فى الصومال وموريتانيا . كما أن انفصال الجنوب يؤدى الى تفكك السودان الى دويلات صغيرة فى الغرب وفى الشمال وفى الشرق .

( ب ) القوى الأجنبية ومحاولات اختراق السودان الجنوبي :

ان القوى الأجنبية التى تسعى الى بسط نفوذها بشكل مباشر أو غير مباشر على الصراع الدائر فى جنوب السودان عديدة وهى تهدف فى النياية الى تفويض امكانية قيام دولة سودانية أفريقية كبرى بما تمتلكه من امكانات ومصادر قوة .

. لقد قدمت اسرائيل الدعم لحركة انيانيا الأولى حتى مكنتها من تكوين جيش مدرب وقوى وحسن التنظيم بلغ تعداده نحو عشرين ألف مقاتل فى عام ١٩٧٢ . وقد ازداد دور اسرائيل فى السودان خلال عقد الستينيات حيث قدمت الكثير من الدعم للحركات الانفصالية ، فعملت على امدادها بالسلاح والمعدات والخبرات بما فى ذلك التدريب داخل اسرائيل نفسها (٣٠) .

وتضيف بعض المصادر أن القوة القتالية لحركة انيانيا قد تم تدعيمها بواسطة قوات من المرتزقة من دول مختلفة . ولعل حالة المرتزق الألماني الغربى « رولف شتاينر » الذى شارك بشكل فعلى فى تمرد الجنوب يعطى مثالا واضحا على ذلك (٣١) .

ومن المعلوم أن الوجود الاسرائيلى فى هذه المنطقة الملائى بالصراعات أمر منطقى وضرورى لتدعيم أمنها القومى وذلك فيما يتعلق بالمدخل الجنوبى للبحر الأحمر فى مواجهة الأمن القومى العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة والعمل على اضعافه .

على أن أثيوبيا لعبت دورا هاما فى دعم وتأييد حركات المعارضة السودانية فى الجنوب . فقد كانت الاستراتيجية الأثيوبية تقوم على أساس ضرورة الاحتفاظ باقاليم اريتريا كمحافظة أثيوبية حتى لا تحرم من منفذ هام على البحر الأحمر . وفى ذات الوقت فإن السودان بتوجهاته العربية ساعد حركات التحرير الاريترية باقامة القواعد فى الأراضي السودانية مع تقديم الدعم السياسى والعسكرى لها . وعليه فإن أثيوبيا ردت فى المقابل بمساعدة حركات المعارضة السودانية سواء على الصعيد العسكرى أو السياسى . ومن ثم فإن

دور أثيوبيا فى اطالة أمد الصراع السودانى يعتبر ذا أهمية خاصة . على أن الموقف الأثيوبى تغير بعد سقوط نظام مانجستو وقيام الحكومتين السودانية والأثيوبية بعقد مجموعة من الاتفاقات الأمنية والتجارية فيما بينهما .

ويمكن القول ان « مجلس الكنائس العالمى » أسهم فى تدويل الصراع السودانى حيث قدمه على أنه صراع بين الشمال « المسلم » والجنوب « المسيحى » . أضف الى ذلك أن عددا آخر من المنظمات الدولية الأهلية قد لعب دورا هاما فى الصراع السودانى . ويلاحظ أن هذه الهيئات والمؤسسات التبشيرية والمسيحية قد قامت بدور واضح فى التسوية السلمية التى تمت من خلال اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ (٣٢) .

لقد أصبح دور القوى الأجنبية واضحا للمعيان فى السودان بعد الانقلاب العسكرى الذى قاده الفريق عمر حسن البشير عام ١٩٨٩ وأتى بالجبهة الاسلامية القومية بزعمارة الدكتور حسن الترابى كحليف مدنى أساسى يركن اليه . حيث اتهم الغرب نظام البشير بتوجهاته الأصولية وبمساندته للارهاب وهو ما تمثل فى قيام الحكومة الأمريكية بوضع السودان على رأس قائمة الدول الراعية للارهاب عام ١٩٩٣ .

وما فتئت الدول الغربية تهدد الحكومة السودانية بفرض مناطق آمنة فى جنوب السودان على غرار تلك القائمة فى مناطق الأكراد والشيعة فى العراق . كما بذلت هذه الدول جهودا غير خافية لاستيعاب الانشقاق الذى حدث داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان .

### ٣ - تأمين الحدود الجنوبية لمصر :

ثمة ارتباط وثيق بين أمن مصر وأمن السودان . « ولم تتردد مصر فى الماضى فى استخدام القوة العسكرية لتأمين حدودها



الجنوبية ضد غارات النوبة ، ففي جميع الأحوال يجب أن تكون القوى التي تقع على الجنوب من حدود مصر موالية وتابعة لها . وفي بعض الأحيان سيطرت مصر بشكل فعلى على بلاد النوبة وجعلتها جزءا من الكيان المصرى الاسلامى » (٣٣) ويمكن القول اذن أن السودان يشكل عمقا أمنيا استراتيجيا لمصر ولا تستطيع أى حكومة فى مصر أن تقبل أو تفض الطرف عن أى تدخل خارجى فى شئونه يهدد أمن مصر وجنوبها .

ويمثل السودان نقطة تلاقى المصالح العربية والأفريقية . كما أن تأثير الصراعات فى منطقة القرن الأفريقى على العالم العربى انما يكون عبر السودان . ونظرا لأن السودان يمتلك حدودا برية مع دول الصراع فى القرن الأفريقى فقد ترتب على ذلك دخوله فى شبكة العلاقات الدولية المعقدة بالمنطقة . فالحرب الأهلية التى انهكت السودان منذ عام ١٩٥٥ كانت دائما تجد تمويلا ودعمًا أثيوبيا فى البداية كما ذكرنا لحركة انيانيا الأولى ثم منذ عام ١٩٨٣ وحتى سقوط مانجستو للحركة الشعبية لتحرير السودان .

ولا يخفى أن الحرب الدائرة فى الجنوب قد أضرت كثيرا بالمصالح المصرية ولا سيما فيما يتعلق بقضية المياه . فقد اتفقت كل من مصر والسودان على بعض المشروعات التى تهدف الى تقليل الفاقد فى مياه النهر . ومن تلك المشروعات (٣٤) .

## (١) مشروع جونجلي ١ :

ويتضمن هذا المشروع حفر قناة طولها ( ٣٦٠ كم ) عبر البحر الشرقى للمستنقعات . وذلك لنقل مياه الفيضان الى النيل الأبيض عند ملكال . على أن تتقاسم الدولتان مناصفة الفوائد المائية المتحققة من هذه القناة . اذ يتوقع أن توفر ٤٨٨ مليون م٣ سنويا . وكان من المتوقع أن ينتهى العمل فى هذه القناة عام ١٩٨٥ الا أن ظروف الحرب الأهلية فى السودان الجنوبى حالت دون ذلك .

## ( ب ) مشروع جونجلى ٢ :

والذى يتضمن اقامة قناة أخرى موازية لجونجلى ١ • ومن ثم تتم مضاعفة الطاقة • ويهدف المشروع الى تخزين المياه والتحكم فيها •

ويلاحظ أن الجنوبيين اعترضوا على هذه المشروعات على أساس أنها بمثابة استنزاف لمواردهم الطبيعية والاقتصادية • وعليه فقد أضحت قناة جونجلى مجرد مشروع متوقف نتيجة أعمال العنف والحرب فى الجنوب •

أيا ما كان الأمر فإن الارتباط العضوى بين الأمن القومى المصرى وأمن السودان يجعل من المتعين أمام القيادة المصرية أن تميز بين « الثواب » و « المتغيرات » عند صياغة توجهها الاستراتيجى الجنوبى • فبغض النظر عن الاختلافات فى التوجهات السياسية بين نظامى الحكم فى كل من القاهرة والخرطوم « ينبغى أن يظل هدف المحافظة على وحدة واستقرار السودان باعتباره العمق الاستراتيجى لمصر هو الأساس الحاكم فى طبيعة العلاقات الإقليمية بين البلدين • ليس استقلال الجنوب وتحالفه مع أثيوبيا وأوغندا يدفع الى احياء المشروع الاستعمارى القديم والذى يهدف الى انشاء دولة أفريقية كبرى جنوب الصحراء تسيطر على منابع النيل ؟ ولا يخفى أن كل هذا التطور يطرح تهديدا خطيرا للأمن القومى العربى ! •

خلاصة القول أن جنوب السودان لا ينتمى عنصرى ولا يتكلم نفس لغة أهل الشمال حيث توجد فوارق عنصرية ودينية وحضارية • وقد أسهمت عدة عوامل تاريخية وموضوعية فى تكريس هذه الفوارق • ونمت سنوات ما بعد الاستقلال من الشعور المتزايد بعدم الثقة فى صفوف الجنوبيين ازاء نوايا أهل الشمال •

ان هذا التمايز السلالى والثقافى الذى يطرحه السودان الجنوبى يفرض حقه فى نوع من الحكم الذاتى • على أن مناهج

وسياسات الحكومات المركزية المتعاقبة فى السودان منذ الاستقلال قد أفضت الى تصميم أهل الجنوب على المضى قدما فى طرح بديل الانفصال عن الشمال وتكوين ما يسمى بالسودان الجديد وهو ما أفصح عنه مؤتمر توريت الذى عقدته الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٩١ •

وإذا كانت الخيارات المطروحة الآن بصفة عامة من جانب القوى السياسية الفاعلة فى الجنوب يمكن حصرها فى ثلاثة خيارات أساسية تتراوح بين القبول بمبدأ سودان علمانى موحد ، وحكم ذاتى للجنوب فى إطار اتحاد فيدرالى ، وانفصال الجنوب فى إطار دولة السودان الجديد فان خيار الانفصال يمكن أن يؤدى الى تفجير السودان وانهايار الدولة المركزية وتفتتها بين دويلات صغيرة تابعة لجيرانها الأفارقة وهو ما يمثل تهديدا مباشرا لنظام الأمن القومى العربى •

ويبين من التحليل السابق مجموعة من المتغيرات ترتبط بطبيعة الصراع فى جنوب السودان لعل من أهمها :

أولا : أن الصراع فى الجنوب ذو طبيعة اجتماعية ممتدة لا يمكن حسمه عسكريا أو من خلال أدوات تسوية الصراعات المعتادة • وعليه فمن الخطأ القول بأن أحد الأطراف أحرز انتصارا عسكريا ساحقا على الطرف الآخر وانتهى الأمر (٣٥) •

ثانيا : أن الجيش السودانى النظامى يواجه مقاومة مسلحة فى إطار حرب عصابات • وهذا النمط من الحروب وفقا للخبرات التاريخية يؤدى دائما الى انهالك قوى الجيش النظامى واستنزاف موارد الدولة الاقتصادية •

ثالثا : بات من الواضح أن استقرار أى نظام سياسى فى السودان يعتمد بشكل كبير على مسار الصراع فى الجنوب • ونظام

البشير لا يخرج من اطار هذا التعميم . يعنى ذلك أن الحرب الأهلية فى الجنوب تشكل واحدة من أهم التحديات التى تواجه نظام البشير .

واستنادا الى الحقائق التاريخية وطبائع المكان والسكان فى بلاد السودان فان التدخل الصحيح للتعامل مع مشكلات الحرب والصراع فى الجنوب انما يمكن من خلال رؤية شاملة للاصلاح السياسى تشمل شكل الدولة والحكم وتوزيع الثروة ومراعاة التنوع الثقافى والحضارى لأهل السودان دون حسم لأى قضية خلافية كبرى من جانب واحد ومحاولة فرضها على الأطراف الأخرى قسرا وجبرا . أى أن المنحنى السلمى التحاورى من خلال مؤتمر قومى عام يضم كافة الفعاليات القومية هو الأقرب الى طبيعة الصراع .

## الهوامش

### (١) انظر :

Peter K. Bechtold, "More Turbulence in Sudan : A new Politics this Time ?" In John O-Vol, Sudan : State and Society in Crisis (Washington D.C. : The Middle East Institute, 1991), pp. 1-2.

(٢) انظر في ذلك : محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان : المازق التاريخي وفاق المستقبل ( بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠ ) ص ١٧ .

(٣) اعتمدنا في ذلك على المراجع الآتية :

د . محمد عمر البشير ، جنوب السودان : دراسة لأسباب النزاع ، ترجمة أسعد حليم ( القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٧١ ) وكذلك : د . سعد الدين إبراهيم ( المشرف العام ) ، هموم الأقليات : التقرير السنوي الأول ( القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانماوية ، ١٩٩٣ ) .

(٤) انظر : د . يوسف الخليفة أبو بكر ، السياسات اللغوية في السودان ( ١٨٩٨ - ١٩٩٠ ) ، ورقة مقدمة لمؤتمر التكامل في أفريقيا ، الخرطوم ، ١١ الى ١٤ ديسمبر ١٩٩١ . ص ٣ - ٤ .

(٥) انظر في تفاصيل ذلك :

د . حمدي عبد الرحمن حسن ، التعددية وقضايا التطور السياسي في دول أفريقيا الاسلامية ، سلسلة بحوس سياسية ، العدد ٧٥ ( جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، يناير ١٩٩٤ ) ص ١٥ .

(٦) انظر : د . محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٧) انظر في ذلك الدراسة القيمة للدكتور مدثر عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية في السودان : دراسة في التطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩ - ١٩٥٦ ( بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧١ ) ، ص ١٥ .

(٨) انظر المصدر السابق نفسه ، ص ١٦ .

(٩) انظر :

James Mayall, The Roots of National and International Conflict in The Horn of Africa, Paper Presented to The Regional Security Conference, Cairo, Egypt, May 27-30. 1990, p. 23.

(١٠) انظر : د. عبد الغفار محمد أحمد ، قضايا للنقاش : في إطار إفريقيا السودان وعرويته ( الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٨ ) ص ٢٣-٣٤ .

(١١) انظر : محمد المعتصم ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(١٢) انظر :

Nelson Kasfir "Peace Making and Social Cleavages in, Sudan" In J. Monte Vile (ed), Conflict and Peacemaking in Multiethnic Societies (London, Lexington Books, 1990), p. 369.

(١٣) يلاحظ أن كثيراً من الجنوبيين لا يزالون حتى اليوم يشكون في مصداقية قرارات مؤتمر جوبا على اعتبار أن تمثيل الجنوبيين فيه كان ضعيفاً من ناحية الخبرة السياسية والمستوى التعليمي قياساً على ما كان عليه تمثيل الشماليين من أبناء القطر . كما أن هناك اتهامات بأن بعض الضغوط على الممثلين الجنوبيين قد صاحبت انعقاد ذلك المؤتمر وقد شارك فيها بعض الإداريين . انظر في ذلك : د. عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(١٤) انظر :

Hashim Hussein, The Sudanese Civil War as a case of Protracted Social Conflict, Paper Presented to the Meeting of the International Studies Association, South Alabama, October, 23-28, 1987, p. 11.

(١٥) انظر : وكالة الأنباء السودانية ، جنوب السودان والمؤتمر الدستوري ملف شامل ، اعداد ادارة المعلومات والبحوث ، الخرطوم ، ١٩٧٨ ص ٣٠ - ٣١ .

(١٦) انظر : المرجع السابق في ص ١٧ .

(١٧) انظر : المرجع السابق ، من ص ٢٢-٢٣ .

(١٨) انظر : د. عبد الملك عودة ، حالة جنوب السودان ، ندوة التعددية في الدول العربية ٢٥ - ٢٧ تشرين أول ١٩٨٦ . عمان : المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، ص ٢٨ .

Kasfir, Op. cit. p. 572.

(١٩) انظر :

(٢٠) حول أهداف الحركة وبرنامج عملها : انظر : وكالة الأنباء السودانية مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢١) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢٢) انظر :

Raphael Badal, é'Oit ané Regional Sentiment in The South  
In Muddathir Abd Al-Rahum (ed.), Cudan Since Independence  
(London Gower, 1986), p. 143.

(٢٣) انظر : د. محمد رضا فودة ، مشكلة جنوب السودان بين مساعي  
الوحدة الوطنية والتدخل الأجنبي ، الباحث العربي ، العدد ١٧ أكتوبر - ديسمبر  
١٩٧٧ ، ص ٥٦ .

(٢٤) انظر وراجع : د. حمدي عبد الرحمن حسن ، المنهج الفوقي للتغيير  
السياسي : دراسة للحالة السودانية ( ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ) ، جامعة القاهرة : مركز  
البحوث والدراسات السياسية ، سلسلة بحوث سياسية رقم ٨٠ يونيو ١٩٩٤ ،  
ص ٢٤ .

(٢٥) انظر : سفارة جمهورية السودان بالقاهرة : نشرة صحفية خاصة .  
جهود الثورة لاحتلال السلاط ، ٣٠ يونيو ١٩٩٢ ، ص ٨ - ٩ .

(٢٦) انظر تفاصيل هذه المقررات في : يابكر عثمان ، جنوب السودان  
الانفصال القادم ( القاهرة : دون ناشر ، ١٩٩٢ ) ، ص ١٤٣ - ١٥٥ .

(٢٧) انظر : Hussein op. cit., p. 13.

(٢٨) انظر في تفاصيل ذلك : د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي  
والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة : دار الموقف  
العربي ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٦ .

(٢٩) نقلا عن : د. منصور خالد ، السودان والنفق المظلم : قضية الفساد  
والاستبداد ( لندن : مطبعة ايرام ، ١٩٨٥ ) ، ص ٦٤٢-٦٤٣ .

(٣٠) انظر : Hussein op. cit., p. 13.

(٣١) انظر :

Charles Gurdon. Sudan at the Crossroad (London, Menas  
Press, 1984), pp. 18-19.

وانظر أيضا محمد المعنصم ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

مصر وأفريقيا - ٢٤٥

(٢٢) انظر : د. عبد الملك عودة ، مرجع سابق .

(٢٣) انظر : حسنين توفيق ابراهيم ، « دور مصر في النظام الاقليمي العربى » المستقبل العربى ، العدد ١٢٢ ، أبريل ١٩٨٩ ، ص ١٠٦ .  
(٢٤) انظر :

John Waterbury, Hydropolitics of the Nile Valley (New York :  
Syracouse Universitv Press, 1979).

(٣٥) انظر : د. حمدى عبد الرحمن ، المنهج الفوقى للتغيير السياسى ، مرجع  
سابق ، ص ٢٥ .



## الأسئلة والتعقيبات على ورقة د • حمدى عبد الرحمن

---

تعليق أ • د • على بركات :

الدكتور حمدى أسعدنى بالاقتراب التاريخى من المشكلة  
الا أننى أرى أن حقائق المكان فى تفسير أى قضية أمر لا غنى عنه ،  
مشكلة السودان تبدأ من عصر ما قبل الاستعمار ، من قبل الحكم  
المصرى • السودان دخل التاريخ كوجود سياسى فى اطار الحكم  
المصرى فى عصر محمد على ، ثم الاضافات التى حدثت فى عهد  
اسماعيل • هذا محور أساسى فى القضية • المحور الآخر أن  
التأثيرات العربية توقفت عند خط عرض ١٢° وهو الذى يبدأ معه  
حدود السودان لأسباب جغرافية • الجغرافيون يقولون ان أداة  
التوغل العربى الجمل ، وان الجمل بعد خط ١٢° يصاب بأمراض  
فتوقف التأثير العربى على القارة كلها عند هذا الخط • وبالتالى  
التأثير الأوروبى جاء من الساحل فى عصر السفينة •

وعملية الاقتراب لجنوب السودان تمت باستثناء محور وادي النيل الذي زحف عليه الاستعمار الانجليزي ، لكن من الثابت ان القوى الاستعمارية الاخرى عملت على الاقتراب من الساحل على هذه المنطقة التي كانت موضع صراع . اذن التركيبة الأساسية جمعت منطق الطبيعة وأيضا منطق التوزيع العرقي والقبلي في السودان .

الاستعمار الانجليزي كان داعيا لهذا الاختلاف ولهذا الواقع الذي يحمل بعض السمات ، هذا فيما نسميه التطور غير المتوازن في أقاليم السودان ، السكة الحديد توقفت عند حدود السودان الجنوبي ، التأثيرات توقفت عند حدود السودان الجنوبي ، وترك الشمال يتطور في معدلات أعلى لترك الجنوب في واقع يغاير تماما السودان الشمالي . اذن الحكم الوطني ورث مشكلة لعب فيها التاريخ والجغرافيا والاستعمار الوافد دورا في تعقيدها وأنا متفق مع البدايات ، وأي حل لابد أن يستوعب حقائق الجغرافيا وحقائق التاريخ وشكرا .

تعقيب أ . د . السعيد البدوي :

البعيد الاقتصادي والثروة الاقتصادية الموجودة في جنوب السودان لو تأملت ورجعت بالتاريخ الى الوراء سنجد أنه كانت منطقة بيافرا في شرق نيجيريا منطقة بتروولية ، لو رجعنا قليلا الى الوراء لوجدنا منطقة شابا في الكونغو زائير وهي المخزن المعدني العالمي للعالم كله ، أيضا لو نظرنا الى جنوب السودان ظهرت به ثروات ضخمة .

الا يعتبر هذا يا دكتور حمدي من المتغيرات التي يمكن أن تضاف الى عوامل التأثير التي أدت بهذا الجنوب أن يحاول أن ينفصل عن الشمال خصوصا اذا ما علمنا الى جانب ذلك الاستعمار الأوربي ، وهناك أيضا الاتجاه الخاص بجنوب السودان نحو أوغندا وشرق افريقيا وأيضا نحو المحيط الهندي ، أرجو أن تفكر معنى في هذا وشكرا .

## سؤال :

الجنوب رد فعل ، الى أى مدى الجنوب رد فعل للممارسات الشمال ، أو الممارسات الاقليمية أو الخارجية ، هل يمكن القاء الضوء على هذه النقطة ؟

رد : • جهدى عبد الرحمن :

فيما يتعلق بطبيعة المكان ودوره استنادا الى الحقائق التاريخية طبائع المكان والسكان في السودان تعد المدخل الحقيقي للتعامل مع مشكلات الحرب في جنوب السودان من خلال رؤية شاملة للإصلاح السياسى • اعتقد هنا ان التنوع الاثنى وطبيعة المكان في جنوب السودان وشماله وغربه والانقسامات المختلفة والتكوينات التى كانت سائدة قبل مجئ الأوربيين ، هذا أيضا متغير مهم لفهم حقيقة الصراع الذى يجرى في جنوب السودان ، أما فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى مثل البعد الاقتصادى فقد تم تناوله في هذه الورقة - أيضا المشروعات المشتركة بين مصر والسودان فيما يتعلق بتوسعات قناة جونجلي ١ وجونجلي ٢ - لا يمكن أبدا الاستفادة من هذه المشروعات في ظل الأوضاع الراهنة في جنوب السودان ، واعتقد ان معظم هذه الأبعاد الداخلية والاقليمية • ودور اسرائيل في تدريب ومد أنبيايا بالسلاح • العلاقات الاقليمية في منطقة القرن الأفريقى وكون أن جنوب السودان موجود في اطار منظومة بها الكثير من السمات المتشابهة في أثيوبيا واريتريا بها نفس الصراع من هذا القبيل ، اذن كانت هناك منظومة من العلاقات الاقليمية أسهمت في استمرار هذا الصراع •



# الظروف المحلية ومستقبل الديمقراطية في أفريقيا : دلالات التجربة النيجيرية

د . صبيحني علي محمد قنصوه



## الظروف المحلية ومستقبل الديمقراطية في افريقيا : دلالات التجربة النيجيرية دكتور صبحي علي محمد قنصوة

---

تشهد القارة الافريقية حاليا - ومنذ أواخر الثمانينيات حركة واسعة للتحويل الديمقراطي على النمط الغربي ، وليست هذه ، في الواقع هي المرة الأولى التي تحاول فيها الدول الافريقية تجريب النظم الديمقراطية الغربية ، حيث سبق أن ورثت هذه الدول عند استقلالها نظما ديموقراطية قامت الدول الاستعمارية بانشائها وهي تستعد للرحيل عن القارة ، ولكن هذه التجارب الأولى في الديمقراطية واجهت صعوبات كبيرة في الممارسة الفعلية ، أدت الى انهيار بعضها وقيام ديكتاتوريات عسكرية مكانها ، بينما ابتعد بعضها الآخر عن الأنماط المؤسسية المألوفة للديموقراطية الغربية ، كما حدث مثلا في نظم الحزب الواحد التي انتشرت في كثير من الدول الأفريقية ، ولكن ها هي ذى أفريقيا تحاول من جديد الأخذ بالنظم الديمقراطية الغربية ، فهل ستكون المحاولة هذه المرة أفضل - لـ  
حالا مما سبقها ؟

وتعتمد الاجابة على هذا النساؤل على استنقاء ما يمكن الخروج به من نتائج ودلالات ، من واحدة من أهم التجارب الديمقراطية في القارة ، وهى التجربة النيجيرية ، خلال الجمهورية الأولى ( ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ) ، والجمهورية الثانية ( ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ) ، بالإضافة الى المحاولة غير الناجحة لاقامة الجمهورية الثالثة فى عهد الجنرال ابراهيم بابا نجيدا ( ١٩٨٦ - ١٩٩٣ ) .

ويستند الربط بين التجربة النيجيرية ومستقبل الديمقراطية فى أفريقيا ، الى عدة أسس ، منها التشابه - بوجه عام - فى الظروف الثقافية والاقتصادية بين نيجيريا وغيرها من الدول الافريقية ، رخصا المدارية منها . بالإضافة الى أن نيجيريا خلال تجربتها الديمقراطية قد جربت أشهر تطبيقات الديمقراطية الغربية المعاصرة ، أى النظام البرلماني ( خلال الجمهورية الأولى ) والنظام الرئاسي ( خلال الجمهورية الثانية ) ، كذلك ، فقد أخذت نيجيريا طوال تجربتها الديمقراطية بالتعدد الحزبي ، وسادتها فلسفة اقتصادية تعطى القطر الخاا دورا رئيسيا وبارزا فى النشاط الاقتصادي ، وهذه الجوانب تناظر ، الى حد كبير ، ظروف التحول الديمقراطي الحالى فى افريقيا .

وسوف يكون التركيز فى هذه الورقة على الظروف المحلية وتأثيراتها على الديمقراطية فى الدول الافريقية ، وبالنظر الى دلالة التجربة النيجيرية فى هذا الشأن ، ويبدو من هذه التجربة أن أهم الظروف المحلية المؤثرة على الديمقراطية فى افريقيا تتمثل فى التعددية الثقافية الاجتماعية من جهة ، والثقافة السياسية السائدة من جهة ثانية ، والظروف الاقتصادية الاجتماعية من جهة ثالثة .



## المطلب الأول

### التعددية الثقافية الاجتماعية ومستقبل الديمقراطية في أفريقيا

تتميز مجتمعات معظم الدول الأفريقية - خصوصا المدارية منها - بدرجة عالية من التعددية الثقافية الاجتماعية بصورها المختلفة ( الاثنية والدينية وغيرها ) ، فما هي التأثيرات المحتملة لهذه التعددية على مستقبل الديمقراطية في أفريقيا ؟ وهل تختلف هذه التأثيرات باختلاف نمط المؤسسات الديمقراطية ؟ وبعبارة أخرى . هل هناك أنماط معينة من المؤسسات الديمقراطية أكثر ملاءمة لظروف التعددية الثقافية الاجتماعية في الدول الأفريقية ؟ وهل تكفي مثل هذه المؤسسات لقيام ديمقراطية مستقرة في القارة ؟

#### أولا : أثر التعددية الثقافية الاجتماعية على الديمقراطية :

ذهب بعض الدارسين الى القول بوجود علاقة طردية بين درجة التعددية الثقافية الاجتماعية في المجتمع من جهة ، وعدم الاستقرار السياسي عموما من جهة أخرى (١) ، كذلك فقد احتج كثير من الزعماء الأفارقة بعدم ملاءمة النظم الديمقراطية لمجتمعات القارة ، لما يمكن أن تؤدي اليه من اشتعال المنافسات الاثنية وتهديد كيانات الدول الأفريقية ، ومن ثم يتطلب الوضع حكما حازما يستطيع كبح جماح الصراعات الاثنية ، وهذه الحجة طالما ذكرت دفاعا عن نظام الحزب الواحد ، كما كررها بعض الزعماء الأفارقة - مثل دانييل أراب موا رئيس كينيا - في مواجهة حركة التحول الديمقراطي الحالية في أفريقيا (٢) .

ولكن هذه الحجة لا تلقى قبولا بوجه عام ، حيث أن المشكلة ليست في الانقسامات الاثنية وغيرها ، ولكن في تسييس هذه

الانقسامات من جانب الزعامات والنخب الأفريقية في سعيها للحصول على السلطة والتأييد السياسي ، ومن جانب آخر ، تستغل هذه الزعامات الصراع الاثنى كذريعة لاستمرار نظمها التسلطية (٣) .

كذلك ، فإنه حتى لو كان الاستقرار الديموقراطى أقل احتمالا في ظل درجة عالية من التعددية الثقافية الاجتماعية ، إلا أنه ليس مستحيلا كلية ، وذلك اذا كان هناك اعتقاد عام بجدوى الديموقراطية ، واذا توافرت بعض الترتيبات التى تضمن عدم حرمان احدى الجماعات - الاثنية وغيرها - من المشاركة فى الحكم نهائيا ، مع بعض الضمانات التى توفر شعورا بالأمن المتبادل بين مختلف الجماعات (٤) .

### ثانيا : التعددية الثقافية الاجتماعية ونمط المؤسسات الديموقراطية:

يفترض أحد الدارسين أن بعض أنماط المؤسسات الديموقراطية تعتبر أكثر ملاءمة للمجتمعات التعددية كمجتمعات الدول الافريقية ، وطبقا لهذا الرأى ، فإن الأنماط المؤسسية التى تعتمد على اقتسام وتقييد السلطة - كالديموقراطية التوافقية - تعتبر أكثر ملاءمة للمجتمعات التعددية ، بينما تعتبر الأنماط المؤسسية التى تقوم على قاعدة الأغلبية ووجود حكومة ومعارضة - كما فى النظام البرلماني - أكثر ملاءمة للمجتمعات الأكثر تجانسا (٥) .

ويقوم هذا الافتراض على اختلاف طبيعة العملية السياسية فى المجتمعات التعددية عنها فى المجتمعات الأكثر تجانسا ، حيث ينظر إليها فى النوع الأول من المجتمعات على أنها صراع حقيقى ، بينما ينظر إليها على أنها لعبة فى المجتمعات الأكثر تجانسا ، ومن ثم ففى المجتمعات التعددية تعتبر خسارة الصراع السياسى أمرا خطيرا ، كما أنه فى ظل أنماط التصويت الجامدة فى هذه المجتمعات سيكون

هناك أغلبية دائمة حاکمة ، وأقلية دائمة محكومة ، وهذا الوضع لا يتعارض مع الديمقراطية وحسب ، ولكن أيضا يشكل تهديدا لاستقرار أى نظام سياسى (٦) .

ويبدو أن التجربة النيجيرية تثبت أن النظام البرلمانى اقل ملاءمة لظروف التعددية الثقافية الاجتماعية ، حيث ساعد ذلك النظام خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ على تصاعد التوتر والاستقطاب الاثنى والاقليمى ، والذي لم يتوقف بسقوط النظام كله بانقلاب عسكرى عام ١٩٦٦ ، ولكن تطورت الأوضاع الى محاولة انفصال وحرب أهلية دامية ( ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ) (٧) .

وفى المقابل ، عمل النيجيريون حين وضع مؤسسات الجمهورية الثانية ، على تجنب تكرار هذه التجربة الأليمة ، حيث تم استبدال النظام البرلمانى بنظام رئاسى ، مع مجموعة من الترتيبات المؤسسية تعتمد فى جوهرها على سياسات حمائية وتوزيعية وتنظيمية بهدف الحيلولة دون تسييس الانقسامات الاثنى والدينية وغيرها ، ونوفير الشعور بالأمن المتبادل بين الجماعات المختلفة فى نيجيريا ( كان من بين هذه الترتيبات : زيادة عدد ولايات الاتحاد النيجيرى ، ووضع شروط دستورية لاختيار رئيس الاتحاد ، وتشكيل الأحزاب السياسية بما يجعلها وطنية حقا ، واقرار مبدأ الطابع الاتحادى لنيجيريا بما يسمح بتوزيع المناصب السياسية والاقتصادية بشكل عادل بين الجماعات أو الولايات فى الحكومة أو أى من هيئاتها ) (٨) .

فهل أدت هذه الترتيبات الى تحقيق الاستقرار الديمقراطى فى نيجيريا ، بما يجعل من المحتمل تحقيق ذلك فى باقى الدول الافريقية ، اذا ما أخذت بترتيبات مماثلة ؟

## ثالثا : مدى كفاية الترتيبات المؤسسية لتحقيق الاستقرار الديمقراطي :

يظهر من دراسة التجربة الديمقراطية في نيجيريا أن الترتيبات المؤسسية الملائمة للمجتمعات التعددية رغم أهميتها لا تكفي وحدها لتحقيق الاستقرار الديمقراطي في مثل هذه المجتمعات ، حيث لا تقدم هذه الترتيبات حلا جذرية للآثار السلبية للتعددية الثقافية الاجتماعية على الديمقراطية ، وإن كانت تخفف من حدة هذه الآثار ، وهذا ما يتضح بجلاء من التجربة النيجيرية خلال الجمهورية الثانية (١٩٧٩ - ١٩٨٣) ، والمحاولة غير الناجحة لإنشاء الجمهورية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٣) .

فرغم ما وضع من ترتيبات مؤسسية لمواجهة الآثار السلبية للتعددية الثقافية الاجتماعية على الديمقراطية في نيجيريا ، إلا أن هذه الآثار ظلت تفرض تحدياتها إزاء قيام ديمقراطية مستقرة هناك .

فمن جهة ، ظلت الاثنية محتفظة بقوتها في بعض جوانب الحياة السياسية النيجيرية ، خصوصا في تحديد السلوك التصويتي للناخبين ، والمطالبة بإنشاء ولايات جديدة مقترنة في ذلك باعتبارات ثقافية واقتصادية وغيرها (٩) - كما ظهرت الاثنية أيضا بشكل سافر في الانقلاب العسكري الدموي الفاشل في أبريل ١٩٩٠ ، حيث أعلن زعماء الانقلاب أن تحركهم جاء تعبيرا عن مصالح شعوب جنوب ووسط نيجيريا ، وأنهم سيقومون بفصل ولايات الشمال - المسلمة - عن نيجيريا (١٠) ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تكررت من جديد الشكاوى التقليدية للجماعات الاثنية الكبرى ، فأعاد الهوسافولاني - بالشمال - التأكيد على تأخر الشمال في مجال التعليم ، وبالتالي ضرورة استمرار دوره البارز سياسيا ، كما عبر

الايو - بالجنوب الشرقي - عن عدم رضاهم عن تهميش دورهم في الاتحاد النيجيري منذ قيامهم بمحاولة الانفصال ( ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ) ، في حين هدد اليوروبا - بالجنوب الغربي - بالانفصال اذا لم تعتمد نتائج الانتخابات يونيو ١٩٩٣ . والتي فاز فيها مسعود ابيولا - أحد أبناء اليوروبا - برئاسة الاتحاد النيجيري ، ولكن قامت الحكومة العسكرية بالغائها (١١) .

ومن جهة أخرى ، فقد برزت - ومنذ أواخر السبعينيات - التوترات الدينية في نيجيريا في أكثر من مناسبة ، وكان بعضها دمويا ( كما حدث بين المسلمين والمسيحيين وبين أتباع كلتا الديانتين ، لدرجة دفعت بعض الدارسين النيجيريين الى القول بأن الانقسام الديني في نيجيريا أصبح يشكل قنبلة موقوتة ، تهدد بالانفجار في أى وقت ) (١٢) .

وقد حدث هذا بالفعل ، وتفجرت التوترات الدينية في نيجيريا في أكثر من مناسبة ، وكان بعضها دمويا ( كما حدث بين المسلمين والمسيحيين في كانو - بالشمال - عام ١٩٨٢ ، وفي كافانسان - بكادونا في الشمال - عام ١٩٨٧ ، واضطرابات أتباع محمد ماروا ، المعروف بماينتسين أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٩٣ ، بالإضافة الى الجدل الحاد حول الوضع القانوني للشريعة الاسلامية على المستوى الاتحادي ( وذلك عامي ١٩٧٨ و ٨٧/١٩٨٨ ) ، وانضمام نيجيريا لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، والدور الديني للدولة في تنظيم الحج وانشاء دور العبادة والبث الاذاعي للبرامج الدينية ٠٠ الخ ) (١٣) .

يتضح من ذلك - اذن - أن الترتيبات المؤسسية الملائمة ، لا تكفي وحدها ، رغم أهميتها ، لتحقيق الاستقرار الديموقراطي في مجتمعات تعددية ، كمجتمعات الدول الافريقية ، وفي هذا الشأن ، فمن المتوقع أن لاختلف الأوضاع كثيرا في تلك الدول عما حدث في

نيجيريا ، ذلك أن تغيير الهياكل والقواعد والاجراءات الحكومية وتنظيم الأحزاب السياسية ، ، الخ ، لا يكفي لتغيير أنماط السلوك والاتجاهات السياسية السائدة ، حيث يؤثر في ذلك عوامل أخرى ، كالثقافة السياسية والظروف الاقتصادية الاجتماعية (١٤) .

## المطلب الثاني

### الثقافة السياسية ومستقبل الديمقراطية في افريقيا

يتطرق الحديث في هذه الناحية الى علاقة الثقافة السياسية بالديموقراطية عموما ، ثم طبيعة الثقافة السياسية الافريقية من حيث ملامتها - من عدمه - للديموقراطية ، وأخيرا دلالات التجربة النيجيرية من حيث أثر الثقافة السياسية على الاستقلال الديموقراطي .

#### أولا : الثقافة السياسية والديموقراطية :

يفترض الفلاسفة والمنظرون الديموقراطيون ، أن استقرار النظم الديموقراطية يتطلب سيادة بعض القيم والمعتقدات المواتية ، ومن بين هذه القيم ، الثقة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة في النظام السياسي ، حيث أن انعدام هذه الثقة معناه أن أحد الأطراف لديه نية مبيتة لقلب قواعد الممارسة الديموقراطية ، واستخدام جهاز الدولة ، عند وصوله للحكم ، لقمع خصومه السياسيين ، وفي هذه الحالة لن يقوم الطرف الحاكم بتسليم السلطة طوعية وبطريقة سلمية لمن لا يثق في ايمانهم بالديموقراطية (١٥) .

ويرتبط بالثقة المتبادلة ، سيادة روح التسامح والاستعداد لقبول الحلول الوسط ، فالتسامح ، يعنى الاستعداد لقبول الآخر ،

وأن لا يسعى المرء لفرض آرائه وطريقة حياته على الآخرين بالأكراه ، ويساعد ذلك على عدم التعصب والاستعداد لقبول الحلول الوسط ، وهو ما يساعد على عدم تفاقم الصراع السياسي وتأزمه (١٦) .

ويضاف الى ما سبق ، الاعتقاد بجدوى الديمقراطية ، وبشرعية المنافسة والمشاركة السياسية ، ويتأثر الاعتقاد بجدوى الديمقراطية وشرعيتها بفاعلية مؤسسات النظام الديمقراطي وقدرتها على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية وغيرها ، حيث كلما تضائل الاعتقاد في فاعلية المؤسسات الديمقراطية ، أو لم تكن هذه الفاعلية مؤكدة - كما هو الحال في النظم الديمقراطية حديثة النشأة - كلما كان سوء أداء النظام أكبر خطورة على بقائه ، وربما كان هذا العامل أحد أسباب سهولة انهيار النظم الديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا بعد الحرب العالمية الأولى (١٧) .

## ثانيا : الثقافة السياسية الافريقية والديموقراطية :

مع التسليم بداية بوجود تفاوتات وخصوصيات بين المجتمعات الافريقية من حيث ثقافتها السياسية ، الا أن هناك قاسما مشتركا ، بوجه عام ، فيما بينها ، وحول هذا القاسم المشترك يثور التساؤل عما اذا كانت الثقافة السياسية الافريقية مواتية أو غير مواتية للديموقراطية .

فثمة وجهة نظر متشائمة ، واسعة الانتشار بين الدارسين ، تذهب الى أن الثقافة السياسية السائدة في افريقيا غير مواتية للديموقراطية ، وحسب هذا الرأي ، فإن الأفارقة قد خضعوا منذ مدة طويلة لأشكال مختلفة من الحكم الأوتوقراطي ، سواء قبل أو بعد الاستقلال ، ولم يألّفوا . من ثم ، الجدل السياسي المفتوح والحلول الوسط والتسامح مع وجهات النظر المخالفة ، أو القيام

بالمشاركة فى تناول المشكلات المحلية والوطنية ، ولكن بدلا من ذلك ، تعودوا على أن مواجهة هذه المشكلات هو من شأن الحكومة المركزية (١٨) \*

وعلى عكس وجهة النظر المتشائمة هذه ، يرى دارسون آخرون أنه لا ينبغي التهويل من أهمية الثقافة السياسية بالنسبة للديموقراطية فى افريقيا ، فالتراث الثقافى الأوتوقراطى لم يقف حائلا دون نشوء واستمرار نظم ديموقراطية فى أجزاء أخرى من العالم ، كذلك فان الثقافة السياسية التقليدية فى افريقيا كانت ذات محتوى ديموقراطى من جوانب عديدة ، فلاهتمام بالشئون العامة واعتبار كل شىء فى المجتمع أمرا يهم كل شخص ، أدى الى شعور قوى بالمشاركة السياسية فى المجتمع الافريقى التقليدى ، كما كانت قواعد المسئولية العامة أكثر صرامة حتى مما هى عليه فى المجتمعات الغربية المعاصرة ، فقد كان الزعماء التقليديون عرضة للمساءلة ، ليس فقط عن أعمالهم ولكن أيضا عن الكوارث الطبيعية كالمجاعات والأوبئة .. حيث كانت مسئوليتهم تصل الى حد نفيهم أو حتى موتهم (١٩) \*

### ثالثا : دلالات التجربة النيجيرية :

يبدو من التجربة النيجيرية خلال الجمهوريتين الأولى والثانية ، أن الثقافة السياسية السائدة لم تكن مواتية للديموقراطية ، كما كانت أحد العوامل الأساسية لعدم الاستقرار الديموقراطى هناك ، خصوصا من حيث عدم التزام أطراف العملية السياسية بقواعد الممارسة الديموقراطية ، وانعدام الثقة فيما بينهم ، مع درجة كبيرة من عدم التسامح مع المعارضة السياسية ، والسعى للوصول الى السلطة السياسية والاستمرار فيها بأى ثمن وأية وسيلة ، مع درجة عالية من تسييس الجيش وتدخله المتكرر فى الحياة السياسية (٢٠) \*



ومن هنا ، كان من الطبيعي أن يكون هناك اهتمام بدور الثقافة السياسية خلال المحاولة غير الناجحة لاقامة الجمهورية الثالثة ( ١٩٨٦ - ١٩٩٣ ) ، في عهد الجنرال ابراهيم بابا نجيدا ، حيث كان الاعتقاد السائد أن سبب الاخفاق في التجارب الديمقراطية السابقة في نيجيريا يرجع الى السياسيين « الفاسدين معسومى الاحساس ، وغير الوطنيين » والذين كانوا على استعداد لاستخدام كل وسيلة متاحة في صراعهم للوصول الى السلطة السياسية (٢١) .

ومن هنا ، فقد اعتقد الجنرال بابا نجيدا أن الاستقرار الديموقراطي في نيجيريا يتطلب ايجاد « خبز جديد » ، أى ايجاد سياسيين جدد يتميزون بالوطنية والفضيلة ، وفي نفس الوقت كان مطلوباً تعليم الجماهير النيجيرية قيم ومتطلبات الديمقراطية ، وخصوصاً التخلص من التعصب الاثنى والدينى ، وكافة مظاهر الفساد فى الحياة الوطنية ، وفى هذا السياق ، تم انشاء « ادارة التعبئة الاجتماعية » عام ١٩٨٧ ، بهدف تعبئة الجماهير للاعتماد على النفس والانتعاش الاقتصادى والعدل الاجتماعى ، كما أنشئ مركز الدراسات الديموقراطية عام ١٩٩٠ بهدف تدريب كوادر الأحزاب السياسية والحكم المحلى على مبادئ وممارسات الديمقراطية (٢٢) .

ولكن يقلل من جدوى هذا المدخل فى تغيير الثقافة السياسية، أن تلك الثقافة لايمكن تغييرها بقرار سياسى ، أو بمجرد التثقيف المباشر ، ولكن يتطلب ذلك وقتاً طويلاً ، ومشاركة مختلف المؤسسات السياسية والتعليمية والدينية والأسرية وغيرها فى ترسيخ القيم والاتجاهات والسلوكيات الموازية للديموقراطية ، وكذلك فإن القيم والاتجاهات السياسية رغم أهميتها للاستقرار الديموقراطى - ليست متغيرات مستقلة دائماً ، بل قد تكون تابعة لمتغيرات أخرى غير ثقافية ، فمثلاً ، كان قمع المعارضة وعدم الالتزام بالاجراءات الديموقراطية فى نيجيريا ، ناشئاً عما للسلطة

السياسية هناك من أهمية عظمى . . وهذه الأهمية العظمى للسلطة السياسية جاءت نتيجة لما يتمتع به المسيطرون عليها من امتيازات هائلة ، مادية وغير مادية ، كما يتضح من المطلب الثالث من هذه الدراسة .

### المطلب الثالث

#### الظروف الاقتصادية الاجتماعية ومستقبل الديمقراطية في افريقيا

يتبين من التجربة النيجيرية أن الظروف الاقتصادية الاجتماعية يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على الاستقرار الديمقراطي ، حيث كان التدهور الاقتصادي في مقدمة الأسباب المعلنة للانقلاب العسكري الذي أطاح بالجمهورية الثانية في ديسمبر ١٩٨٣ . وبالإضافة إلى التدهور الاقتصادي ، كان لعمليات التكوين والسيطرة الطبقية تأثير لا يقل أهمية على الاستقرار الديمقراطي هناك .

#### أولا : عمليات التكوين والسيطرة الطبقية :

طبقا لمدرسة التحليل الطبقي ، فإن تأثير عمليات التكوين والسيطرة الطبقية على الاستقرار السياسي والديمقراطي في أفريقيا ، يأتي من الارتباط بين هذه العمليات والسلطة السياسية في دول القارة ، ويمكن ايجاز وجهة النظر الطبقية هذه في النقاط الآتية :

١ - أن هناك طبقات جديدة ناشئة في الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، تختلف من حيث تكوينها عن الطبقة البورجوازية في الفكر الماركسي التقليدي ، وتضم بين صفوفها عناصر عدسة

من السياسيين والاداريين والمهنيين ورجال الأعمال وغيرهم ممن يسيطرون ليس فقط على وسائل الانتاج ولكن أيضا على وسائل الاستهلاك والاكرام (٢٣) .

٢ - ترتبط هذه التكوينات الطبقية الناشئة بعلاقة خاصة بالسلطة السياسية ، حيث يوفر الارتباط بتلك السلطة فرصا واسعة للثراء ، وأساسا لقيام طبقة قوية اقتصاديا ، يمكن أن تتحول في الوقت المناسب الى طبقة مهيمنة اقتصاديا (٢٤) ، أى أنه - وعلى عكس أفكار ماركس وانجلز - فان السيطرة الطبقية فى أفريقيا ذات « أساس سياسى » ، استنادا الى السيطرة السياسية . كما تتحدد العلاقات الطبقية بعلاقات السلطة ، وليس العكس (٢٥) .

٣ - هذه العلاقة المعكوسة بين السلطة السياسية والسيطرة الطبقية فى أفريقيا ترجع - حسب وجهة نظر مدرسة التحليل الطبقي - الى التطور السياسى والاقتصادى فى القارة قبل وبعد الاستقلال ، ذلك التطور الذى جعل من الدولة العامل المسيطر فى القطاعات المختلفة للاقتصاد الحديث ، وفى مقابل تعاضد وتضخم قدرات الدولة ، كانت قطاعات المجتمع الأخرى تعاني - بوجه عام - من الفقر وندرة رأس المال وضآلة حجم المشروعات الخاصة المحلية ، وسيطرة أجنبية على جزء كبير من النشاط الخاص (٢٦) ، ونتيجة لذلك أصبحت الدولة ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، الطريق الأكبر لتحقيق التراكم والحراك لأعلى (٢٧) ، ومن هنا جاء الأساس السياسى للسيطرة الطبقية فى أفريقيا .

٤ - ترتب على ارتباط السيطرة الطبقية بالسلطة السياسية عدة نتائج ، أثرت سلبيا على الاستقرار السياسى والديموقراطى فى الدول الافريقية ، خصوصا من حيث الأولوية العظمى للسلطة السياسية وما أدت اليه من فساد واسراف وتبديد للموارد .

فمن جهة ، ونتيجة ارتباط الوضع الطبقي بالمنصب السياسى، فقد أصبح الوصول لذلك المنصب والاستمرار فيه يمثل شرطاً ضرورياً مسبقاً من حيث المكانة والشعور بالأمن وتراكم الثروات وغير ذلك من المنافع (٢٨) ، وفى المقابل ، كانت خسارة المنصب السياسى تعنى فى نفس الوقت فقدان الوضع الطبقي لشاغل المنصب وأتباعه. ولما كانت الانتخابات هى الوسيلة المعتادة للوصول الى السلطة السياسية والاستمرار فيها فى ظل النظم الديمقراطية ، فقد كان مطلوباً الفوز فى هذه الانتخابات بأى ثمن ، وهنا فلن يكون من المحتمل أن يلتزم أطراف العملية السياسية بقواعد واجراءات الممارسة الديمقراطية ، حيث تتحول الممارسة السياسية الى حالة حرب ، أى مسألة حياة أو موت (٢٩) ، وبالتالي يميل أطراف العملية السياسية الى تفضيل « قيم الفاعلية » على « قيم الشرعية » أى ما يحقق أهدافهم بالفعل بغض النظر عن شرعيته من عدمه (٣٠).

وهذا ما حدث بالفعل فى نيجيريا خلال تجربتها الديمقراطية، حيث بالإضافة الى العنف وقمع المعارضة السياسية وتزوير نتائج الانتخابات ، لجأت عناصر الطبقة المسيطرة هناك الى التلاعب بالمشاعر والانتماءات الاثنية والاقليمية ، كما استخدمت سيئاتها على جهاز الدولة لاعطاء المؤيدين وحرمان المعارضين ، من خلال القروض والتراخيص والمقاولات والوظائف والخدمات ( مستشفيات - مدارس - طرق ٠٠ الخ ) (٣١) .

ومن جهة أخرى ، وفى سبيل تعزيز مصالحها الطبقيّة ، فقد قامت الطبقات المسيطرة باستخدام السلطة السياسية بشتى الطرق ، سواء كانت شرعية ، من خلال توسيع نطاق امتيازات المناصب السياسية ، أو - وهو الأهم - بطرق غير شرعية ، مما أدى الى فساد سياسى واسع النطاق (٣٢) .

ويشير الفساد السياسى الى ما قد يقوم به أى مسئول بالدولة من سلوك يخرج عن القواعد الشرعية المقررة للسلوك والواجبات

الرسمية للمنصب ، بهدف تحقيق مصلحة خاصة لصاحب المنصب أو من يتبعه (٣٣) . وبهذا المعنى لا يقتصر الفساد السياسى على الدول الافريقية ، ولكن ما يميز الوضع فى افريقيا هو الانتشار واسع النطاق للفساد السياسى فى كثير من دولها كزائير وبنين ونيجيريا وغيرها ، وتنشأ التأثيرات السلبية للفساد السياسى على الاستقرار الديموقراطى ، مما يترتب عليه من استنزاف وتبديد الموارد العامة ، وتعميق التفاوتات الطبقة بين المنتفعين بالسلطة السياسية وباقى فئات الشعب ، وبالتالي تآكل شرعية المؤسسات الديموقراطية ، فمثلا فى نيجيريا خلال الجمهورية الثانية . ( ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ) ، وفى حين عجزت الحكومة عن دفع رواتب موظفيها فى عديد من الولايات النيجيرية ، حيث وصل تأخر الرواتب الى ستة أشهر وربما سنة كاملة ، كانت الثروات الخاصة - المهربة الى الخارج - لبعض كبار المسئولين النيجيريين حينئذ تقدر بمبضعة آلاف من ملايين الدولارات (٣٤) .

وبناء على ما سبق ، يمكن القول ان استمرار هذا الارتباط بين الوضع الطبقي والسلطة السياسية ، من المحتمل أن يؤثر سلبيا على استقرار الديموقراطية فى افريقيا ، خصوصا من حيث تحول المنافسة السياسية الى صراع عنيف ومستमित ، بالاضافة الى استمرار اهدار واستنزاف الموارد العامة ، نتيجة الفساد السياسى . ولمواجهة هذا الوضع ، يقترح أحد الدارسين التحول الى اقتصاديات السوق ، والحد من استمرار نمو الدولة ، وحسب رأيه ، فان نجاح الديموقراطية الليبرالية فى الدول الافريقية . وغيرها من الدول النامية - يتطلب أن يتوقف ، بل وأن ينعكس ، نمو الدولة بالنسبة لباقي المجتمع ، وهو ما يتطلب نمو رأسمالية محلية حقيقية (٣٥) .

وفى الواقع ، فانه اذا كان صحيحا أن نمو رأسمالية محلية حقيقية من شأنه أن يوفر فرصا للتراكم - خارج النطاق السياسى -

وبالتالى يقلل من عنف الصراع على السلطة السياسية ، الا أنه التجربة النيجيرية كانت محبطة فى هذا الشأن ، حيث عجزت الطبقة الرأسمالية الوليدة فى نيجيريا - رغم الظروف المهيأة - عن القيام بدورها التاريخى فى المبادرة وتكوين رأس المال والقيام بنشاط انتاجى حقيقى ، وبدلا من ذلك ، تركز اهتمام عناصر هذه الطبقة فى الحصول على العائد السريع ، مع شيوع القيم الاستهلاكية الترفية ، وعدم الاستعداد لتحمل مشاق اقامة مشروعات انتاجية حقيقية (٣٦) .

وبالتالى فانه نهذيب حجم الدولة المنضخم بشكل زائد فى افريقيا لا يستلزم بالضرورة اضعاف تلك الدولة وتحجيم دورها ، فالدولة فى افريقيا فى حاجة الى أن يكون أقل حجما ، ولكن أشد قوة ، حتى تستطيع الاضطلاع بمهامها التنموية الأساسية ، مما يساعد بدوره على الاستقرار الديموقراطى (٣٧) .

### ثانيا : الأداء الاقتصادى :

يتضمن الأداء الاقتصادى عناصر عديدة ، كمعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وتطور القدرات الانتاجية والتحول الهيكلى فى الاقتصاد ، وقدرته على اشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ، وهو ما ينعكس على مستويات معيشتهم وتوزيع الموارد الوطنية فيما بينهم (٣٨) .

وفى الواقع ، فقد اهتم الدارسون وصانعو القرار ، منذ الحرب العالمية الثانية ، بالعلاقة بين الأداء الاقتصادى - وعملية التنمية عموما - والديموقراطية ، وكان الاعتقاد السائد خلال الخمسينيات ، خصوصا بين كتاب المدرسة الليبرالية الأمريكية ، يميل الى الربط بشكل ايجابى بين مستوى التنمية والديموقراطية (٣٩) ، فانتشار مظاهر التنمية من تصنيع وتحضر وتعليم ووسائل نقل واتصال ... الخ ، تشجع - حسب هذا الرأى -

على قيام ديمقراطية مستقرة . فالمجتمعات الصناعية مثلا ، تتميز بتشتيت وانتشار جوانب عدم المساواة الاقتصادية الاجتماعية ، بما يساعد على الديمقراطية ، على عكس المجتمعات الزراعية التي تتميز عدم المساواة فيها بالتراكم والتركز (٤٠) .

وامتدادا لآراء المدووسة الليبرالية ، ولكن مع انعكاس السببية ، اعتبرت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، أن الديمقراطية شرط ضروري ، وإن كان غير كاف ، لتحسين الأداء الاقتصادى ، وتحقيق التنمية فى افريقيا ، وذلك بناء على اعتقاد مؤداه أن النظم التسلطية كانت أحد الأسباب الجذرية للتدهور الاقتصادى فى القارة (٤١) ، ومن هنا جاء الربط بين تقديم القروض والمساعدات والتحول الديمقراطى فى الدول الافريقية .

وإذا كان التدهور الاقتصادى فى افريقيا قد وفر مجالا للقوى الغربية للضغط من أجل التحول الديمقراطى ، فقد كان ذلك أيضا أحد عوامل تصاعد السخط الشعبى الداخلى ضد النظم التسلطية فى أنحاء عديدة من القارة ، ذلك أن زعماء هذه النظم قد رفعوا شعار التنمية - منذ الستينيات - كذريعة لتعزيز سلطاتهم ، على أساس أولوية قضايا التنمية والتخلص من الفقر والجهل والمرض ، قبل أى اعتبارات أخرى تتعلق بالجدل السياسى والمنافسة السياسية (٤٢) ، ومن ثم - وحسب تعبير أحد الدارسين - فقد ظهر الوضع منذ الستينيات وكأن لافتة ضخمة قد مدت عبر افريقيا تقول : « الصمت .. فنحن نقوم بالتنمية » (٤٣) .

ولكن بمرور الوقت ، لم تتحقق التنمية ، بل على العكس ، ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءا ، وفقدت بالتالى معظم النظم السياسية القائمة شرعيتها ، حيث انعكس التدهور الاقتصادى على القدرات التوزيعية لهذه النظم بدرجة تبعث على اليأس ،

بل ان بعضها ، كبنين مثلا فى أواخر الثمانينيات ، كانت على وشك الافلاس فعلا (٤٤) ، وقد نبلور ذلك فى تعدد الفئات الاجتماعية التى شاركت فى العمل المباشر من أجل التحول الديموقراطى الحالى فى افريقيا ، حيث ضمت المظاهرات الشعبية تشكيلة عريضة من المشاركين ، سواء من العاطلين أو المدرسين والمستخدمين المدنيين . . وبين هؤلاء كل ما يمكن تصويره من فئات اجتماعية مختلفة (٤٥) .

ومع ذلك ، فان اخفاق النظم الديموقراطية الجديدة فى افريقيا فى مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ، سوف يجعل بقاءها وشرعيتها محل شك ، خصوصا فى الأجل القصير ، حيث ازدادت الأوضاع سوءا خلال شهور عديدة من الاضطرابات أثناء عملية التحول الديموقراطى ، فتراكمت أقساط الديون وتدهورت البنية التحتية ، كما أن تنفيذ برامج التكيف الهيكلى - بشروطها الحالية - يمكن أن تضع الحكومات الديموقراطية الجديدة فى مأزق ، ذلك أن كثيرا من الجماعات التى شاركت فى الضغط من أجل التحول الديموقراطى ، كالنقابات العمالية مثلا ، سوف تضار من جراء تنفيذ سياسات التكيف الهيكلى ، وبالتالي فبدلا من حصول أعضاء تلك الجماعات على ما كانت تتوقعه من مكافأة ، فقد يتعرضون للفصل من الوظائف وخفض الأجر وعدم الأمن الوظيفى وخفض الدعم الصحى والتعليمى وارتفاع تكاليف المعيشة ، وهى أمور من المحتمل أن تصاحب تقليص الانفاق الحكومى والتحول الى اقتصاديات السوق (٤٥) .

ويبدو من التجربة النيجيرية مدى خطورة تدهور الأداء الاقتصادى على شرعية وبقاء المؤسسات الديموقراطية ، حيث كان التدهور الاقتصادى فى مقدمة الأسباب التى أعلنت تبريرا للانقلاب



العسكري الذى أطاح بالجمهورية الثانية فى ديسمبر ١٩٨٣ ،  
فقد جاء فى أول بيان لذلك الانقلاب .

« ان اقتصادنا قد أسيئت ادارته بصورة تبعث على اليأس ،  
فقد أصبحنا أمة مستدينة ومتسولة كما لم يكن هناك غذاء كاف  
بأسعار معقولة لشعبنا الذى سئم من التصريحات التى لا نهاية  
لها باستيراد المواد الغذائية ، أما الخدمات الصحية فقد أصبحت فى  
حالة من الفوضى ، حيث تحولت مستشفياتنا الى مجرد عيادات  
استشارية دون دواء أو ماء أو أجهزة ، كما تدهور نظامنا التعليمى  
بمعدل يثير القلق ، ووصلت أرقام البطالة ، بما فى ذلك الخريجين ،  
حدا مزعجا لا يمكن قبوله ، وفى بعض الولايات ، كان للعمال رواتب  
متأخرة من ثمانية الى عشرة أشهر ، وفى بعضها الآخر كان هناك  
تهديدات بخفض المرتبات ، ومع ذلك ، كان زعماءنا يلهون ويتمتعون  
بسفاهة شديدة ، كما استمر الفساد وعدم النظام فى التعيينات  
العامة ، دون أى اعتبار لواقعنا الاقتصادى المحزن » (٤٧) .

كذلك فقد كانت مظاهر الاحتجاج التى تلقى بها النيجيريون  
أنباء انقلاب ديسمبر ١٩٨٣ ، دليلا آخر على مدى ما يمكن أن يؤدى  
اليه تدهور الأداء الاقتصادى من تقويض لشرعية أى نظام  
ديموقراطى ، حيث طالب كثير من النيجيريين - بعد الانقلاب - بأن  
يحكم العسكريون نيجيريا الى الأبد ، ودعا آخرون الى اعلان الحرب  
على السياسيين ، بل واعداهم للحيلولة دون عودتهم الى الحكم  
مرة أخرى (٤٨) .



## الهوامش

Donald G. Morrison and H. Michael Stevenson, "Cultural (١)  
Pluralism, Modernization and Conflict : An Empirical Ana-  
lysis of Sources of Political Instability in African Nations", in  
John N. Paden (ed.), *Values, Identities and National Integra-*  
*tion*, (Evanston : Northwestern University Press, 1980), pp.  
12,-13.

Claude Ake "Rethinking African Democracy", in *Journal* (٢)  
*... of Democracy*, Vol. 2, No. 1, Winter 1991, pp. 34, 35.

*Ibid.*, p. 35. (٣)

Robert A. Dahl, *Polyarchy : Participation and Opposi-* (٤)  
*tion*, (New Haven and London : 'Yale University Press, 1971).  
pp. 111, 15, 18.

Arend Lijphart, *Democracies : Patterns of Majoritarian* (٥)  
*and Consensus Government in Twenty-One Countries*, (New  
Haven and London : Yale University Press, 1984), pp. 4.  
22, 23.

*Ibid.* pp. 22, 23 ; Arend Lijphart, *Democracy in Plural* (٦)  
*Societies : A Comparative Exploration*, (New Haven and  
London : Yale University Press, 1977), pp. 2,3.

(٧) انظر حول ذلك : صبحى على محمد قنصوه ، « التجربة الديمقراطية فى  
نيجيريا خلال الجمهوريتين الاولى والثانية » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد  
البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، صص ٢٧٠ ، ٢٧١ ،  
٢٧٧ - ٢٨١ .

(٨) المرجع السابق ، صص ٢٧٧-٢٧١ .

(٩) المرجع السابق ، صص ٢٨٧-٢٨٢ .

Julius Ihonvbairé, "A Critical Evaluation of the Failed (١٠)  
1990 Coup in Nigeria", in *The Journal of Modern African*  
*Studies*, Vol. 29, No. 4, 1991, pp. 615-22.

*New African*, No. 320, June 1994, p. 17.

(١١)

J. A. Atanda, "Conclusion - Paradoxes and Problems of Religion and Secularism in Nigeria : Suggestions for Solution", in *Nigeria Since Independence, the First Twenty-Five Years* (Ibadan : Heinemann Educational Books (Nigeria), Ltd., 1989), Vol. IX, p. 189.

(١٢) صبحی قنصوه ، م . س . ذ . حرص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٥٩ - ٣٦١ وانظر

ايضا :

Rotimi T. Sugeru, "The Travails of Federalism in Nigeria", in *Journal of Democracy*, Vol. 4, No. 4, October 1993, pp. 42-44.

Peter Koehn, "Prelude to Civilian Rule : The Nigerian Elections of 1979", in *Africa Today*, Vol. 28, No. 1, 1st Quarter, 1981, p. 45.

J. Roland Pennock, *Democratic Political Theory*, (Princeton : Princelin University Press, 1979), pp. 239-41.

*Ibid.*, pp. 241, 43.

(١٦)

Robert A. Dahl, *After the Revolution, Authority in a Good Society*, (London Yale University Press, 1970), pp. 129, 30, 140, 44, 45, 48.

Carol Lancaster, "Democracy in Africa", in *Foreign Policy*, No. 85, Winter 1991-92, p. 157.

*Idem*, Claude Ake, *Op. Cit.*, p. 34.

(١٩)

(٢٠) انظر حول مظاهر ذلك : صبحی قنصوه ، م . س . ذ . ، حرص ١٥٨ -

١٦١ ، ١٧١ - ١٧٢ ، ٢٢٠ - ٢٢٤ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ .

Obinna Anyadike, "Nigeria : New Breed", in *Africa Report*, Vol. 36, No. 3, May-June 1991, p. 46; Pita Ogaba Agbese "The Impending Demise of Nigeria's Forthcoming Third Republic", in *Africa Today*, Vol. 37, No. 3, 3rd Quarter, 1990, p. 32.

Obinna Anyadike, *Op. Cit.*, p. 46 ; Sonala Olumhense, "Nigeria : The Road to Democracy", in *Africa Report*, Vol. 36, No. 2, March-April 1991, p. 52.

Richard L. Sklar, "The Nature of Class Domination in Africa", in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 17, No. 4, December 1979, pp. 532, 44, 45.

- William D. Graf, "African Elite Theories and Nigerian (٢٤)  
Elite Consolidation : A Political Economy Analysis", in  
Yalamu Barongo, (ed.) *Political Science in Africa, A Cri-*  
*tical Review*, (London" Zed Press, 1983), pp. 103, 94.
- Richard L. Sklar, *Op. cit.*, pp. 533, 36, 37. (٢٥)
- Larry Diamond, "Class formation in the Swollen African (٢٦)  
State", in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 25,  
No. 4, December 1987, pp. 570-72.
- Thomas L. Callaghy , "The State anr the Development (٢٧)  
of Capitalism", in Donald Rothchild and Naomi chazen (eds)  
*The Brecarious Balance : State and Society in Africa*,  
(Boulder : Westview Press, 1988), pp. 85.
- William D. Craff, *Op. cit.*, p. 194. (٢٨)
- Larry Diamond, *Op. cit.*, p. 594. See also his *Class*, (٢٩)  
*Ethnicity and Democracy in Nigeria. The Failure of the First*  
*Republic*, (Syracuse, N.Y. : Syracuse University Press, 1988).  
p. 34.
- Claude Ake, "Explaining Political Instability in New (٣٠)  
States", in *The Journal of Modern African Studies* Vol. 11,  
No. 3, 1973, p. 357.
- (٣١) صبحی قنصوه ، م س ١٩٨٤ - ١٩٨٧
- (٣٢) المرجع السابق ، صص ١٩٨٧ - ١٩٨٩
- Larry Diamond, "Class Formation ...", *Op. Cit.*, pp. 578, (٣٣)
- Idem* ; Larry Diamond, "Nigeria in Search of Demo- (٣٤)  
cracy", in *Foreign Affairs*, Vol. 62, No. 4, Spring 1984, pp. 905.  
907, 8.
- Larry Diamond, *Class, Ethnicity ...*, *Op. cit.*, p. 328. (٣٥)
- Richard A. Joseph. "Affluence and Underdevelop- (٣٦)  
ment : The Nigerian Experience" in the *Journal of Modern*  
*African Studies*. Vol. 16, No. 2, June 1978, pp. 226, 27.
- Claude Ake, "Rethinking African Democracy", *Op. Cit.*, (٣٧)  
pp. 37, 38.
- Bade Onimode, "The Performance of the Economy", in (٣٨)  
*Nigeria Since Independence ... Op. Cit.* Vol. 11, p. 287.

- Samuel S. Huntington and Joan M. Nelson, *No Easy Choice : Political Participation in Developing Countries*, (Cambridge : Harvard University Press, 1976), pp. 18-21.
- Robert A. Dahl, Polyarchy ..., *Op. cit.*, pp. 82-88, See (10)  
also his *After the Revolution* ..., *Op. Cit.*, pp. 106-109.
- Carol Lancaster, *Op. Cit.*, p. 159. (11)
- Claude Ake, 'Rethinking Africa Democracy', *Op. Cit.*, pp. 32, 35. (12)
- Carol Lancaster, *Op. Cit.*, p. 150. (13)
- Ibid.*, p. 151. (14)
- Richard Joseph, "Africa : Rebirth of Political Freedom", (15)  
in *Journal of Democracy*, Vol. 2, No. 4, Fall 1991, 20, 21.
- Carol Lancaster, *Op. Cit.*, pp. 159, 60. (16)
- Africa Contemporary Record, Annual Survey and Documents*, edited by Colin Legum, (New York : Africana Publishing Company), Vol. XVI, 1983-84, p. B 519. (17)
- Toyin Falola and Julius Ihonvbairé, *The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic, 1979-84*, (London : Zed Books, Ltd., 1985), p. 228. (18)

## الأسئلة والتعقيبات على بحث

د ٠ صبحي قنصوة

---

سؤال : ما هو أثر التغيرات الاجتماعية على التطورات الديمقراطية الموجودة في القارة الأفريقية ؟

اجابة الدكتور صبحي :

إذا نظرنا الى التغيرات الاجتماعية بمعناها الواسع وأثرها على التطورات الديمقراطية في افريقيا فينبغي في هذا الصدد التمييز بين التغير في نطاق التعددية الثقافية الاجتماعية ( الاثنية واللغوية والدينية وغيرها ) ، والتغير في نطاق الحراك الاجتماعي ( من حيث توزيع المكانات الاجتماعية وانتشار التعليم .. الخ ) .

فأما التغيرات في التعدديات الاثنية واللغوية والدينية وغيرها فهي بطبيعتها بطيئة ، ومن ثم فان تأثيرها على التطور الديمقراطي في افريقيا محدود بالنظر الى قصر الفترة الزمنية التي انقضت منذ استقلال الدول الافريقية ، وعلى العكس من ذلك شهدت افريقيا

عمليات تغير اجتماعي واسعة من حيث الحراك الاجتماعي نتيجة التحديث والتأثيرات الثقافية والاقتصادية الغربية ، وقد لقيت هذه العمليات اهتمام الدارسين من حيث انعكاساتها على الديمقراطية والاستقرار السياسي عموما ، مثلا : هل زيادة انتشار التعليم والتحضر والتنوع المهني ٠٠ الخ ، ذات تأثير على الديمقراطية ؟ وهل هذه التأثيرات - ان وجدت - ايجابية أم سلبية ؟ يفترض الليبراليون - خصوصا في الولايات المتحدة - أن هذه التغيرات ذات تأثير ايجابي على الديمقراطية ، الا أن هذا الافتراض لم يكن صحيحا دائما بالنسبة لافريقيا ، حيث ساعد التحديث في أحوال كثيرة على تشجيع وتعزيز الانتماءات للجماعات الاثنية واللغوية وغيرها ، كما أنه في أحوال أخرى أدى الى ثورة تطلعات أعقبتها احباطات متزايدة ، انعكست سلبيا على الاستقرار السياسي عموما ، والديموقراطي خصوصا ، في دول القارة .



## افريقيا والتحويلات الراهنة فى النظام الدولى

د • محمود محمد أبو المينين



## افريقيا والتحويلات الراهنة فى النظام الدولى د • محمود محمد أبو العينين

### مقدمة

لقد كانت افريقيا أشد تأثرا من غيرها من القارات بما يحدث من تحولات فى النظم الدولية المختلفة ، وبصفة خاصة تلك النظم التى توالى خلال القرنين الأخيرين ، سواء كانت نظما جزئية أو عالمية • ولعل المقارنة السريعة بين أوضاع أفريقيا فيما قبل زحف الاستعمار الأوروبى ، وأثناءه ، وبعد الاستقلال ، لتوضح على الفور كيف ظل المصير السياسى والاقتصادى ، وإلى حد ما الثقافى ، مرتبطا بما يجرى خارج القارة من تغيرات وتفاعلات ، وكيف أن الكثير من مشكلات القارة الداخلية الراهنة ذو صلة مباشرة بما تقرره القوة الفاعلة فى النظم الدولية التى توالى على العالم فى الحقبة الأخيرة •

ومحور البحث ، فى هذه الورقة ، يدور حول دراسة مدى الأثر الذى أحدثته التحويلات الراهنة فى النظام الدولى منذ أواخر الثمانينيات فى أوضاع ومشكلات القارة السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها ، فضلا عن تحديد مستوى ومكانة افريقيا فى أجندة الأعمال الدولية واهتمامات النظام الدولى الراهن •

وبعبارات الاستفهام ، هل تتعرض افريقيا « لاهمال » أو « تهميش » ؟ ، والى أى حد يصل هذا الاهمال ؟ وهل صحيح أننا سنشهد « سقوط افريقيا » ، أو إعادة استعمارها بعد ما تحررت ولبثت مستقلة لفترة تتجاوز عمر جيل كامل من حياة أبنائها ؟ ، وفيما سمي بموجة أو مرحلة « التحرير الثانية » التي تمر بها افريقيا الآن ، هل تقدم مضامين سلبية أم ايجابية للاستقرار السياسى والحفاظ على الهوية الافريقية ؟

هل يمكننا الحديث فى افريقيا الآن عن دور افريقى ولو محدود فى النظام الدولى ، أم أن الأوضاع الراهنة قد تجاوزت بنا امكانية الحديث فى هذا الشأن فى ظل موجة « الانجراف القارى » والاندماج والتلاشى فى ظلال النظام العالمى الراهن ؟

كثير من التساؤلات تتدافع الآن حول مصير افريقيا فى ظل التطورات والتحولات التي يشهدها النظام الدولى . وسوف نحاول بقدر ما تتيحه الورقة أو الامكانيات ، أن نجيب على هذه التساؤلات وقد يكون مناسباً أن نتناول الموضوع فى الاطار الآتى :

### **المبحث الأول : افريقيا والنظم الدولية السابقة على انتهاء الحرب الباردة :**

أولاً : افريقيا فيما قبل الاستعمار الأوروبى .

ثانياً افريقيا تحت نير الاستعمار .

ثالثاً : افريقيا ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية « القطبية الثنائية » .

### **المبحث الثانى : افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة : الضغوط الدولية والتحول الديمقراطى :**

أولاً : ماهية التحولات فى النظام الدولى .

ثانياً : مرحلة التحول والديمقراطية فى افريقيا .

- ١ - انهيار الكتلة الاستراكية .
  - ٢ - ضغوط القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة .
- المبحث الثالث : مكانة افريقيا في « النظام الدولى فى مرحلة التحول » ما بين التهميش والانلماج :**
- أولا : الوضع الاقتصادى للقارة ( ذروة الأزمة ) .
  - ثانيا : الوضع الأمنى والسياسى فى افريقيا ( تساؤل التضامن الدولى ) .
- خاتمة :**

## المبحث الأول

### افريقيا والنظم الدولية السابقة على انتهاء الحرب الباردة

ارتبط مصير افريقيا ارتباطا كبيرا بالتحولات التى طرأت أساسا على نمط وبنية وتفاعلات النظم الدولية المختلفة السابقة على انتهاء الحرب الباردة . ويمكن أن نميز ، فى اطار مقارن ، بين ثلاث مراحل تغيرت فيها الأوضاع الافريقية السياسية والاقتصادية وغيرها بشكل شامل - تقريبا - تمشيا واتسقا مع التغيرات الخارجية ، وبصفة خاصة تلك التى تحدث فى النظام الدولى .

#### أولا : افريقيا فيما قبل الاستعمار الأوروبى

قبل أن تحتك افريقيا احتكاكا مباشرا بالقوى والنظم الأجنبية ، كانت أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها تسير سيرها الطبيعى . حيث تعايشت الكيانات السياسية المختلفة سواء فى الشكل السياسى أو فى مدى تماسكها الداخلى . فقد عرفت القارة الامبراطوريات والممالك التعددية ، التى تختلط فيها الأجناس

والألوان والثقافات ، كما عرفت أيضا الكيانات السياسية المتجانسة ، أو التي تجمع بين التعددية والتجانس (١) .

وفى تلك الحقبة ، لم تكن الحدود بين الوحدات السياسية الافريقية معروفة بمفهومها الحديث أو « الخطى » Linear Boundaries الذى دخل القارة فى مراحل لاحقة، بل لم تكن الحدود بهذا المعنى أو المفهوم الحديث ذات أهمية أو جدوى ، خاصة فى ظل غيبة الدولة المركزية الموحدة ، أو الادارة الفعالة ، وكان السائد عن تلك الحدود يتفق مع الأحوال السياسية والعلاقات السياسية المحدودة لتلك الوحدات القائمة ويتفق مع ظروف الحياة المعيشية البسيطة للجماعات والشعوب ، من هنا عرفت افريقيا خاصة منذ القرن السابع عشر فصاعدا ، مفاهيم للحيز المكانى لايتعدى كونه يمثل اقليما عشبيا بالنسبة للشعوب الرعوية ، أو اقليما مملوكا ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية . . . . وهكذا (٢) . وفى ظل هذه الأوضاع ، كانت العلاقات بين الكيانات السياسية المختلفة فى القارة ، علاقات محدودة وبسيطة للغاية ، كما كانت مباشرة وتتم بين المدن الرئيسية والعواصم أساسا . ولم تكن هناك أى تأثيرات ملحوظة للعوامل الخارجية بالنسبة للقوى الافريقية ، سوى بعض النفوذ المتنامى للمد الاسلامى ( الذى يعتمد على قوى خارجية وداخلية ) والرأسمالية التجارية الغربية Mercantilism فيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر . وهنا يبدأ تأثير العوامل والقوى الخارجية يظهر بالتدريج من خلال تجارة الرقيق وتجارة السلاح والمبادلات التجارية التى لعب فيها الوسطاء المغامرون الأوروبيون فضلا عن البعثات التبشيرية دورا بدا يلوح بشكل ملحوظ فى السياسات والعلاقات الخارجية للقوى الافريقية منذ تلك الفترة (٣) .

## ثانيا : افريقيا تحت نير الاستعمار :

تم احتلال افريقيا واستعمارها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وهى الفترة التى جاءت فى زمن النظام الدولى الذى أعقب مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، بعد الحروب النابليونية المدمرة فى أوروبا ، حيث تضامنت أوروبا المنتصرة فى ظل « التحالف المقدس » الذى تكون فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ ، واستمر السلام الذى تولد عن هذا النظام لنحو مائة عام تقريبا ، خاصة فى ظل ما سمي بالتجمع الأوروبى أو بالوافق الأوروبى « Le Concert Europeen » والذى أرسى آليات خاصة بتحقيق السلام والأمن على مستوى القارة الأوروبية (٤) .

وإذا كانت عملية الاستكشاف والتغلغل الأوروبى فى افريقيا قد بدأت بطيئة طوال معظم القرن التاسع عشر ، فإن المناخ الذى هبأه النظام الدولى المشار اليه قد مكن القوى الأوروبية من الاندفاع والتكالب Scramble على تقسيم افريقيا واستعمارها ، خاصة مع أوائل الثمانينيات من القرن ال ١٩ ، وبصفة خاصة بعد انعقاد مؤتمر « برلين » أو مؤتمر « أفريقيا » كما يرى البعض ، ١٨٨٤ - ١٨٨٥ . وفى غضون عقدين من الزمان ، كانت افريقيا كلها تقريبا تحت نير الاستعمار الأوروبى ، فيما عدا وحدتين تقريبا أ ثلاث (٥) .

ويدون الدخول فى تفاصيل ، جاءت الحقبة الاستعمارية بمثابة انقطاع فى مسيرة التطور الطبيعى للوحدات والكيانات السياسية والاجتماعية والثقافية الافريقية . وفى ظل هذا الانقطاع Interregnum أصبح الفاعلون على المسرح السياسى الافريقى يضمون كل ما هو أجنبى وغير وطنى ، وصارت الادارات الاستعمارية ، المدعومة من قبل المتعاونين مع الأجانب ومصالح الشركات الأجنبية هى التى تقدر وتحدد العلاقات الافريقية ، كما صارت أوروبا هى مركز تقدير العلاقات فيما بين القوى الامبريالية الأوروبية المستعمرة (٦) .

وفى ظل هذه الأوضاع ، لم يعد ثمة اعتراف بالنظم الوطنية القديمة فى افريقيا ، وخاصة فى اطار الهياكل السياسية الاستعمارية الجديدة ، فقد أنكر الفقه القانونى الدولى التقليدى صفة « الشخصية الدولية » بالنسبة للكيانات الافريقية السابقة على الاستعمار (٧) ، وتقرر على يد الأجانب بصفة نهائية ، والى الآن ، أهم وأخطر عامل سياسى فى العلاقات الدولية الافريقية ، ألا وهو « الحدود السياسية » ، حيث تطورت أشكالها وفقا لمصالح المستعمرين واراداتهم ، سواء تحت ما كان يعرف باسم دوائر النفوذ Sphere of influence ، أو الدول المحمية والمحميات فيما بعد .

مرورا بالتعديلات التى تمت فى ظل نظام الانتداب تحت مظلة عصبية الأمم الى أن تثبتت هذه الحدود لتصبح الاطار السياسى المتاح ، والمقبول من الأغلبية الافريقية فيما بعد ، رغم عيوبها ومثاليها (٨) .

وبوجه عام ، كانت الامبراطوريات الأجنبية ، والاحتكارات الأجنبية والتجار الأجانب ، هم الفاعلون الأساسيون فى تلك المرحلة الاستعمارية ، وتحدد المصير السياسى للمستعمرات تبعا لعلاقات القوة بين الدول الأجنبية ولم يعد بإمكان الشعوب الافريقية أن تتعامل أو تتفاعل مع بعضها الا من خلال الادارات الاستعمارية وحكومات الدول الأجنبية . وتحولت القارة الافريقية لقارة تابعة تماما للرأسمالية الغربية ، فى ظل ما أصبح يطلق عليه البعض بـ « فترة الاعتماد الأعظم » أو « التبعية الكبرى » (٩) .

**ثالثا : افريقيا ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ( القبطية الثنائية ) :**

كان للنظام الدولى الذى تشكل بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أثره الفعال فى تحديد مستقبل قارة افريقيا السياسى ، وخاصة فيما يتعلق بمساندة النظام الجديد لحركات التحرير الوطنى وتقرير المصير وتصفية الاستعمار الأوروبى .



فالحرب في احدى نتائجها الهامة أسفرت عن بنية جديدة للنظام ، تبوأَتْ فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ( سابقا ) مكانة الدولتين العظميين في العالم ، وتراجعت مكانة كل من بريطانيا وفرنسا ، وهما أكبر قوتين استعماريّتين في القارة الأفريقية ، حيث هبطتا للمرتبة التالية . ومن حسن طالع أفريقيا ، أن القوتين العظميين الجديدتين ، على خلافهما وصراعهما الذي احتدم فيما بعد ، تبنيا نهجا مناهضا للاستعمار ، وشجعا على وضع نهاية لهذه الظاهرة البغيضة في عالم ما بعد الحرب . وفي هذا السياق استخدمت منظمة الأمم المتحدة للضغط على القوى الاستعمارية لاعداد البلاد الأفريقية المستعمرة للحكم الذاتي والاستقلال . وبفضل هذا النظام الجديد ، وجهود حركات التحرر الوطني الأفريقية بطبيعة الحال استقلت أكثر من ٣٤ دولة إفريقية بعد ربع قرن من انتهاء الحرب ، وما أن بزغ فجر التسعينات ، حتى استقلت كافة الدول الأفريقية ، وأصبح الاستعمار الأوربي ، بل والعنصرية البيضاء مجرد مرحلة تاريخية (١٠) .

وفي ظل المناخ الجديد الذي أتاحه نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اتجهت إفريقيا لبناء نظام قارى ( فرعى ) من الوحدات الفاعلة الجديدة ، التي حلت محل الادارات الاستعمارية الراحلة ، حيث أصبحت الدول الأفريقية المستقلة ، ذات السيادة ، تشكل الفاعلين الأساسيين في القارة ، وانخرطت حكوماتها في البحث عن الايديولوجيات الملائمة ونماذج التنمية الاقتصادية وحل الصراعات ودعم الاستقلال السياسى الثمين . كما بدأ الفاعلون الجدد فى اقامة نظام اقليمى يضم شبكة متنوعة جدا من المنظمات القارية والاقليمية الفرعية والثنائية ، والتي غطت كل المجالات والمناطق ، تأتي على رأسها منظمة الوحدة الأفريقية التي حلت محل المؤسسات الاستعمارية القارية ، وبجانبها عدد ضخم من المنظمات ، التي يعمل أغلبها بشكل متناسق ، ويشهد بعضها بعضا . وكان ثمة أمل فى أن

هذه الشبكة من المنظمات والمؤسسات الوظيفية ، سوف تدعم الاعتماد المتبادل بين الدول الأفريقية وتحل تدريجيا ، وبكفاءة ، محل العلاقات التجارية غير الرسمية ، ومحل التحالفات العسكرية وتقلل درجة التبعية للخارج ، وخاصة للدول الاستعمارية القديمة (١١) .

وفي نفس الوقت ، تعزز وزن افريقيا على المستوى الدولي . نسبيا ، مع تزايد عدد الدول الافريقية المستقلة ، وبصفة خاصة داخل الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية كالجمعية العامة ولجانها الرئيسية ، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعض الوكالات الهامة التابعة للمنظمة العالمية الجديدة . فمع دخول نحو ١٧ دولة افريقية كأعضاء جدد في الأمم المتحدة ، دفعة واحدة عام ١٩٦٠ ، وهو عام الاستقلال الافريقي ، تغيرت الموازين داخل التنظيم الدولي الجديد ، خاصة داخل الجمعية العامة التي لعبت دورا أكبر خلال فترة الحرب الباردة على حساب مجلس الأمن الذي عجز في اغلب الأحوال عن اتخاذ قراراته . وفي هذا السياق ، لم يأت عام ١٩٦٣ ( وهو عام تأسيس منظمة الوحدة الافريقية على الجانب الآخر ) حتى كان لافريقيا نحو ٣٢ دولة مستقلة عضوا في الأمم المتحدة . وزاد في فاعلية هذا العدد ، تأسيس دول افريقيا « للمجموعة الافريقية داخل الأمم المتحدة » منذ عام ١٩٦٣ ، والتي أصبحت بمثابة جهاز له سكرتارية دائمة ، يقوم على التنسيق والتعاون بين دول المجموعة في القضايا ذات الاهتمام المشترك ، والتعاون في هذا الصدد مع المجموعة الآسيوية بخصوص القضايا المشتركة ، ومع مجموعة عدم الانحياز بخصوص القضايا السياسية ، ومجموعة دول ال ٧٧ بخصوص المسائل الاقتصادية . وكانت المجموعة الافريقية تشكل الأغلبية داخل أغلب هذه المجموعات أو الحلقات . وقد انعكس هذا الوزن الافريقي المتزايد في تلك الفترة على نسب تمثيلها داخل بعض الأجهزة الرئيسية والوكالات التابعة للأمم المتحدة . حيث طالبت المجموعة الافريقية ، بالتنسيق مع المجموعات

الآخري بالتمثيل العادل للقارة في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما ، ومن ثم كان التعديل الذي شمل المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من الميثاق أواخر عام ١٩٦٣ وبمقتضاه أصبح لافريقيا ثلاثة مقاعد ( غير دائمة ) داخل مجلس الأمن بعد أن كانت لاتحظى بأي مقعد ، ثم أصبح لافريقيا ، كذلك ، بمقتضى نفس قرار التعديل نحو ١٤ مقعدا ( من ٥٤ ) من مقاعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بينما لم يكن لها في الأصل أى مقعد . وعلى نفس النحو زادت حصة افريقيا من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة باستمرار ، كى تواكب الزيادة المضطردة في أعداد الدول الافريقية المستقلة ، كما تعدل وضع افريقيا في مسألة توزيع رئاسة اللجان الرئيسية للجمعية العامة ابتداء من عام ١٩٧٨ الى غير ذلك من تعديلات تعكس الوزن العددي الافريقي المتزايد الذي وصل الآن الى ٥٣ دولة عضوا ، وتسير في صالحه (١٢) .

وبالرغم مما أصبحت افريقيا عليه من وضع متميز ، نسبيا ، في ظل النظام الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، الا أن ظروف الحرب الباردة التي تصاعدت بين الكتلتين ، الاشتراكية والرأسمالية ، والقطين الكبيرين ، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، قد بدأت تلقى بآثارها السلبية والايجابية على شئون القارة وهياكلها الاقليمية وعلى السياسات الدولية الافريقية والعالمية بالتدريج .

ففي آتون الحرب الباردة ، تغلغل الشرق والغرب في افريقيا ، وخاصة منذ السبعينات ، حيث حصل السوفييت على أول قاعدة عسكرية لهم في بربرة بالصومال في أوائل السبعينات (١٣) وتدعمت علاقاتهم العسكرية وغيرها مع ليبيا . وتدخلوا هم وحلفائهم الكوبيون في أنجولا ابان الاستقلال ، ثم في القرن الافريقي ، وأثيوبيا ، بالتحديد مع صعود مانجستو للحكم عام ١٩٧٧ ، وتزايد نشاطهم في مناطق ودول افريقية عديدة كإوغندا ( عيدي أمين ) وموزمبيق ،

ناهيك عن مصر قبل عام ١٩٧٢ ، وغيرها ، وقد قدرت مساعداتهم العسكرية - فقط - لبلدان افريقيا فيما بين ٥٥ - ١٩٧٦ بنحو ٥٤٧٢ مليون دولار . أما الغرب بوجه عام ، فقد كان أكثر نجاحا في اختراق افريقيا واعادة تثبيت مخالفه ونفوذه بأشكال جديدة ، خاصة في ظل حقيقة بقاء الاقتصاديات الافريقية الرئيسية جزءا من الاقتصاد الرأسمالى ، فضلا عن الروابط الثقافية الافريقية القوية مع الدول المستعمرة السابقة ، اضافة للارتباطات العسكرية والدفاعية الغربية مع حكومات كثير من بلدان القارة ، كالارتباطات العسكرية الفرنسية مع كثير من مستعمراتها السابقة ، الأمر الذى مكنها من الاحتفاظ بقواعد عسكرية فى جيبوتى والسنغال والجاون وكوت دى فوار وغيرها ، ثم المعاهدة العسكرية السرية بين بريطانيا وكينيا عام ١٩٦٣ ، فضلا عن بعض الارتباطات العسكرية القديمة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا وليبيريا وأثيوبيا ، وكذلك القاعدة البحرية البريطانية فى المحيط الهندى التى سلمت للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٨ . وكانت الاستراتيجية الغربية بوجه عام تقوم على أدوات مثل المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية فضلا عن التدخل لحماية كثير من النظم ، حتى غير المرغوبة أو الملائمة ، وذلك فى سبيل احتواء الخطر الشيوعى فى افريقيا ، وحماية غرب أوروبا ، والمصالح الغربية بوجه عام فى مناطق العالم المختلفة ومقاومة الاستراتيجية السوفيتية التى كانت ترمى ، فى افريقيا خاصة ، الى حرمان الغرب من المعادن الاستراتيجية الافريقية والسيطرة على الممرات البحرية الهامة (١٤) .

ولم تقتصر نتائج الحرب الباردة والقطبية الثنائية فى ظل النظام الدولى فى تلك الفترة على هذا الحد ، بل امتدت لتشمل التأثير الفعال فى تكوينات النخب السياسية الحاكمة ونظم الحكم فى القارة ، وكذلك الأيديولوجيات السياسية ، وايدولوجيات التنمية ، فانتهجت بعض الدول الافريقية النظام الاشتراكى ، بل والماركسية

الدينينية ، وبعضها ظل على صلاته القوية بالضرب ، كما امتدت الآثار الى هياكل العمل الجماعى الافريقى فى مجال السياسة الدولية كالأأم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ وغيرها ، وذلك فيما يشبه الانقسام ، متفاوت النسب ، بين دول افريقية تميل الى هذا المعسكر الدولى أو ذاك ، وتعكس فى النهاية تأثير توازن القوى بين المعسكرين الدوليين المتصارعين .

ففى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، التى كان يمكن النظر اليها باعتبارها أداة لتنسيق السياسات الخارجية للدول الافريقية ، تجاه بعضها أو تجاه الخارج ، كان من اليسير على أى مراقب أن يكتشف بسهولة مدى التحديات التى بدأت تهدد العمل الافريقى الجماعى على هذا المستوى منذ السبعينات على الأقل . ففى أكثر من مشكلة افريقية ، تحكم الانقسام الأيديولوجى الذى يعكس صراع القوى العظمى ، وغيره بطبيعة الحال ، فى مواقف الدول والحكومات الافريقية تجاه أسلوب تسوية هذه المشاكل ، وقد بات بعضها يهدد كيان المنظمة القارية ذاته . ففى الحرب الأهلية الأنجولية التى أعقبت الاستقلال مباشرة ، كان يمكن بسهولة تصنيف مواقف الدول الافريقية من مسألة الاعتراف بالحكومة الشرعية ، والتى انقسمت بشأنها افريقيا مناصفة تماما بين مؤيد لحركة الـ MPLA وبين الرافضين لذلك ، باعتبار أنه يكشف عن أن المؤيدين للسوفييت فى القارة أبدوا الاعتراف بالحركة المذكورة التى يدعمها السوفييت وحلفاؤهم الكوبيون . أما الآخرون : فلأسباب مختلفة أبدوا حكومة وحدة وطنية لتضم - بجانب ذلك - حركتى UNITA و FNL المدعومتين من قبل جنوب افريقيا وغيرها ، بأسلحة أمريكية . وقد انفض أحد اجتماعات القمة الافريقية الطارئة الذى عقد لهذا الغرض دون أن يحسم المسألة ، ولتحسبها نتائج الحرب الأهلية فى النهاية (١٥) . يضاف الى ذلك بعض الحالات الأخرى التى تعكس الانقسام الافريقى بين المعسكرين الدوليين وتغلغل الحرب الباردة فى

القارة ، والذي كان - جزئيا - وراء موقف المنظمة من التدخل في عملية حفظ السلام في تشاد عام ١٩٨٢ كي تحل محل القوات الليبية ، وقد تم ذلك أساسا بناء على اتفاقية سرية بين رئيس منظمة الوحدة الافريقية وبين جوكوني عويضي ( رئيس الحكومة التشادية الشرعية آنذاك ) وذلك على هامش القمة الفرنسية الافريقية في باريس ( نوفمبر ١٩٨١ ) ( ١٦ ) وربما نضيف الى ذلك الازمات والضغطات المختلفة التي كانت تمارسها القوات العظميان على البلاد الافريقية ، الضعيفة ، التي تتبنى نهجا سياسيا معينا في سياساتها الاقليمية أو الدولية ، وكانت الانقلابات العسكرية وتحريك النزعات الانفصالية وصراعات الحدود وزعزعة الاستقرار الداخلي وغيرها أدوات وأسلحة سهلة المنال في أيدي القوى العظمى في الصراع الكبير .

وواقع الأمر ، أنه مع كل هذه الآثار السلبية ، كانت الدول الافريقية ، الفقيرة ، والضعيفة ، قادرة على قول كلمتها الجماعية حينما تجمع في إطار هذا الصراع العالمي المحتدم . وكان العالم الثالث ، الذي تشكل افريقيا كمجموعة ، نسبة يعتد بها داخل متبدياته ، قادرا على وضع تصور موحد لمواقف مشتركة في قضايا الحوار والمواجهة بين الشمال والجنوب وخاصة في مسائل العلاقات الاقتصادية الدولية ( ١٧ ) ، فقد كانت حركة عدم الانحياز أول وأكبر قناة يمكن أن تفرض من خلالها القضايا والمشكلات الاقتصادية لدول العالم الثالث على أجندة الأعمال العالمية ، فمؤتمر الحركة الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٦٢ مثلا طالب في الواقع بعقد مؤتمر اقتصادي شامل ، وذلك قبل أن يتم عقد مؤتمر الأمم المتحدة ( الأول ) للتجارة والتنمية UNCTAD بنحو ١٢ عاما . كما مارست الحركة ضغطها من خلال الأمم المتحدة ، كي يتم تأسيس آلية خاصة للتعامل مع مشكلات العالم الثالث الاقتصادية ( ١٨ ) ، هذا بعد ما استطاعت افريقيا ، في ظل الحرب الباردة أيضا ، أن تستعين بالأمم المتحدة ،

كأداة لحل الصراعات الأفريقية ، حيث تدخلت في بعض الأحيان  
لحفظ السلام ، كما حدث بالنسبة للكونغو كينشاسا  
( ٦٠ - ١٩٦٤ ) ( ١٩ ) .

الصورة اذن تسمح لنا بالقول ، بأن القارة في ظل الحرب  
الباردة تعيش فيها بعض الاتجاهات المتضاربة ، فاتجاه منها يعزز  
الاستقلال ويعمل في خط تدعيم وزن افريقيا الدول ، واتجاه آخر  
يعزز التبعية للخارج ، خاصة نحو الكتلة الرأسمالية ، وفي ظل  
الاستقطاب الثنائي الدولي ، كانت المساحة المتاحة للمرونة والحركة  
على المستوى الخارجي أمام الدول الصغيرة ، كالدول الأفريقية مساحة  
يعتد بها . لذا شهدنا عددا من الدول الأفريقية ، وهي تنتقل جيئة  
وذهابا أحيانا ، بين هذا المعسكر أو ذاك ، تحقيقا لمصالحها أو حتى  
مصالح النظم الحاكمة فيها ، لكن في المقام الأول ، هروبا من ضغوط  
هذا المعسكر أو ذاك واستفادة من حرية المناورة في اطار الحرب  
الباردة ، التي بدأ العد التنازلي لها من منتصف الثمانينات .

### المبحث الثاني : افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة : الضغوط الدولية من أجل التحول الديمقراطي :

بدأ دخول النظام الدولي مرحلة جديدة ، مع النصف الثاني  
من الثمانينيات ، خاصة بعد التداعيات الداخلية في الاتحاد السوفيتي  
( سابقا ) والتي أعقبت وصول جورباتشوف للحكم وسياساته  
الاصلاحية . غير أن التحولات المثيرة في النظام حدثت في أقل من  
ثلاث سنوات تقريبا ، اذ بدأت بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ ،  
وما تلى ذلك من ثورات متوالية وعارمة ضد النظم والرموز الشيوعية  
في دول أوروبا الشرقية ، حيث تقطعت الكتلة السوفيتية اربا في  
غضون بضعة شهور ، وتحققت الوحدة الألمانية ، وتم تفكيك حلف  
وارسو ، واتفق الغرب مع من تبقى من الكتلة المنهارة على وضع  
نهاية للحرب الباردة التي استمرت أكثر من ٤٠ عاما ، وعلى بداية

مرحلة جديدة من التعايش والتعاون ، وتفجرت على الأثر الظاهرية القومية والصراع العرقي في دول وسط وشرق أوروبا ، كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، بل والاتحاد السوفيتي ذاته عام ١٩٩١ ، مما أدى سريعاً ، الى تفكك هذه الدول الى عديد من الجمهوريات أو الدويلات ، وظل بعضها في صراعات مريرة مازالت مستمرة حتى الآن . وقد تلى ذلك سلسلة متوالية من التغيرات في معظم أنحاء العالم كالاتجاهات الطلابية والصراع على السلطة في عديد من الدول الآسيوية كالصين وكوريا والفلبين وسريلانكا وتايوان وغيرها .

وفي افريقيا ، انتقلت آثار هذه الموجة الضخمة من التحولات على نحو سريع الى كافة أرجاء القارة ، حيث انطلقت الحركات الاجتماعية وحركات المعارضة السياسية من عقالتها ، وتساقطت النظم الماركسية ، وانتشرت الصراعات العرقية والقبلية المكبوتة ، بشكل فاق كل تصور ، واندلعت الحروب الأهلية في كثير من الحالات ، أفضت في بعضها الى انهيار الدولة تماماً .

### أولاً : ماهية التحولات في النظام الدولي :

في غمرة تلك الأحداث العالمية ، وقعت حرب الخليج الثانية ، وقامت دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة باخراج العراق من الكويت بالقوة . حينذاك ، تحدث الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عن « نظام عالمي جديد » new world order واعتبر أن حرب الخليج كانت بمثابة الاختبار الأول لهذا النظام . ثم تتابع الحديث على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة وغيرها من «النظام العالمي الجديد» ، كما تابع الرئيس الأمريكي « الديمقراطي » « كايمنتون » الترويج الدائم لنفس تعبير « النظام العالمي الجديد » : منذ توليه السلطة عام ١٩٩٣ ، لكن بنغمة أبطأ قليلاً مما سبق (٢٠) .



وإذا تجاوزنا الخلافات النظرية بصدد المفهوم ، بمعنى هـ  
حقا نحن بصدد « نظام عالمي جديد » ؟ أم « نظام عالمي جديد في  
مرحلة التكوين ، أم هو مجرد تحولات في النظام الدولي القائم  
لم تتبلور معالمها النهائية بعد ؟ (٢١) فان الذي يعيننا الآن ، في هذا  
المقام هو أن نبشير الى أهم التحولات التي حدثت مؤخرا في النظام  
الدولي ، ويمكن تلخيصها في الآتي :

١ - ففي بنية النظام ، حدث تحول بالفعل من النظام القائم  
على القطبية الثنائية Bipolarity ( أي قطبين وكتلتين رئيسيتين  
متنافستين تتوزع بينها إمكانات القوة والتأثير والنفوذ العالمي ) ،  
الى نظام ، يظهر الآن واضحا أنه « أحادي القطبية Unipolar » ،  
أو نظام القوة العظمى الواحدة One super power world ، وهي  
الولايات المتحدة . لكن هذا النظام يضم الآن قوى أخرى كبرى ،  
تلي الولايات المتحدة ، حدها كسينجر بنحو ٦ قوى (٢٢) ، وحدها  
البعض الآخر ب ٨ أو ٩ دول هي الدول السبع الصناعية الكبرى  
وفيها الولايات المتحدة والتي يتحدد وفقا لقراراتها مستقبل  
الاقتصاد العالمي والجزء الأكبر من الشؤون السياسية الدولية .  
يضاف إليها كل من روسيا والصين (٢٣) . ومع هذا ، يتجه النظام  
الى نوع من تعددية مراكز القوى « خاصة من الناحية الاقتصادية » ،  
حيث ثمة ثلاثة تكتلات اقتصادية كبرى ، تتوسع باستمرار ، وهي  
« منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA ( ١٩٩٣ ) » ،  
والاتحاد الأوربي EU الذي أقيم بعد اتفاقية ماستريخت التي  
وقعت في ٧ فبراير ١٩٩٢ ، وقد توسع بعد ذلك ليضم بجانب  
الدول الـ ١٢ ( الموقعة ) ، ثلاث دول أخرى خلال عامي ١٩٩٤  
و ١٩٩٥ (٢٤) . ثم تجمع : « التعاون الاقتصادي لدول آسيا  
والمحيط الباسيفيكي APEC » والذي يضم نحو ١٧ دولة  
وقد بدأ عام ١٩٨٩ ، وتطور خلال ١٩٩٣ . ويضم داخله دول  
الـ « آسيان » Asean الست ، فضلا عن اليابان (٢٥) .

٢ - أما تفاعلات النظام فى المرحلة الجديدة ، وأولوياته ، فلا شك أن أهم متغير فى هذا الإطار يتمثل فى انتهاء الحرب الباردة ، ومن ثم انتهاء العلاقات التى كانت قائمة على المواجهة والصراع بين الكتلتين ، وانتهاء سياسات توازن القوى العسكرية وسباق التسلح ، ليحل محلها الآن أسلوب الحوار والتفاوض القائم على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل والنعايش السلمى وتخفيض التسلح .

وفى هذا الإطار ، حدث تغير جذرى فى قائمة الاهتمامات العالمية ، حيث تم الانتقال من القضايا المسماء بالسياسة العليا High Politics ( الأمن والاستراتيجية .. الخ ) الى الاهتمام الأكبر بقضايا السياسة الدنيا Life Low Politics والمرتبطة بتحسين أحوال الحياة على كوكب الأرض من قبيل قضايا النمو أو التنمية الاقتصادية ، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والأقليات ، وقضايا البيئة .. الخ .

وقد كان لتلك التحولات أثارها البعيدة المدى على القارة الافريقية ، خاصة من حيث عملية التحول الديمقراطى فى القارة والعوامل الدولية المؤثرة .

### ثانيا : مرحلة التحول والديمقراطية فى افريقيا :

مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة فى النظام الدولى تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الافريقية ، كما كانت بمثابة انذار للنظم السلطوية ، والاشتراكية منها أو الماركسية على وجه أخص .

وتجسدت التحديات والضغط الجديدة أساسا فى جانبين رئيسيين : الأول تمثل فى الانهيار السريع المفاجئ لدول الكتلة الاشتراكية ، التى كانت الحليف الأساسى لكثير من النظم والحكومات الافريقية . أما التحدى الثانى فيتمثل فى ضغوط القوى المنتصرة فى الحرب الباردة ، وهى دول الغرب « الديمقراطية الليبرالية » ، التى

سارعت بفرض شروط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع الدول أو الحكومات في افريقيا .

ولعل الصورة تتضح اذا ما علمنا ، أنه خلال أقل من خمس سنوات ، ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، وهي فترة متزامنة مع التغيرات التي حدثت في النظام الدولي ، انتهى نظام حكم الحزب الواحد في أفريقيا تقريبا ، وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الافريقية نظمها ديمقراطية ، خلافا لما كان عليه الوضع قبل هذه الفترة الوجيزة ، الأمر الذي دفع البعض لوصف السنوات الأخيرة بـ « عصر التحرير الثاني » . في افريقيا ، « second liberation » eraof وجعل البعض الآخر يصفها بـ « ربيع افريقيا » African Spring (٢٦) . فلقد استطاعت فعلا الحركات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني والنخب الجديدة أن تواجه الجيوش وسيطرة نظم الحكم الواحد بسطوتها وجبروتها ، وتم خلع العديد من الحكام الديكتاتوريين في أنحاء عديدة من القارة ، بالقوة ، أو عن طريق صناديق الاقتراع ، بعد النتائج الانتخابية غير المواتية . لقد أصبحت افريقيا ، في الفترة القليلة الماضية بمثابة « ورشة عمل للديمقراطية » كما عبر البعض بحق (٢٧) .

ففي عام ١٩٩٠ ، كان يمكن الحديث في افريقيا عن نحو ١٠ دول « ديمقراطية » فقط ، بمعنى « أن الدولة تكفل لمواطنيها الحق في أن يكون لهم نصيب من السلطة السياسية والمشاركة في النشاط السياسي ، عبر انتخابات دورية متعددة الأحزاب ، سرية الاقتراع ، على أساس من حق الاقتراع العام والمتكافئ للمواطنين البالغين » (٢٨) من هذه المجموعة نحو ٦ دول كانت بها تعدديات حزبية وانتخابات قبل عام ١٩٨٠ (بتسوانا ، موريشيوس ، جينيا الشنغال ، المغرب ، مصر) ، انضم لها كل من زيمبابوي ، تونس ، جزر القمر وناميبيا ، أي أربع دول خلال عشر سنوات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) .

وخلال فترة خمس السنوات الفاتنة فحسب ، انضم لهذه الدول العشر نحو ٢٧ دولة أخرى ، وتلك طفرة هائلة ، وموجة عارمة من التحول بكل المقاييس ، حيث اعتدلت النسبة لصالح الديمقراطية في افريقيا تماما ، فبعد أن كنا نتحدث عن أقلية ديمقراطية ، أصبحنا الآن نتحدث عن أغلبية ساحقة من الحكومات الديمقراطية ، بالمعيار السابق ذكره . ومعظم الحكومات التي انضمت للقائمة وتحولت في الفترة الأخيرة ، اما أنها كانت نظما سلطوية مطلقة تقوم على الديكتاتوريات الشخصية ونظام الحزب الواحد ، وغالبا على النمط الماركسي اللينيني ، حيث تحكم قبضتها على البلاد وبشدة وهي جميعها لا تتسامح مع المعارضة أو توجيه النقد للحكومة . كما كان بعضها أخف حدة في سلطويتها ، بمعنى أن قبضتها على مجتمعاتها ليست بشدة الفئة السابقة ، فقد تسمح بالمعارضة ، داخل اطار الحزب الواحد ، غير أنها لا تتسامح مع المنافسين . أو أنها أخيرا نظم عنصرية بغیضة كالنظام السابق في جنوب افريقيا ، ومن ثم لم يتبق من دول القارة الا القلة أو الاستثناء ، وهي الآن في حدود خمس عدد الدول الافريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ( ٥٣ دولة باستثناء الجمهورية الصحراوية ) . وحتى هذه النسبة المتبقية ، يواجه أغلبها ظروفًا استثنائية كالحروب الأهلية ( الصومال ، ليبيريا ، أنجولا ، رواندا ، السودان ) ، وقد تفجرت الحروب الأهلية كما هو معلوم في الأربع حالات الأولى ، وفي نفس الفترة الأخيرة ، وفي سياق عملية الصراع على الحكم والتحول الديمقراطي . اما البعض الآخر من الحالات الباقية فيعتبر ، اما عن انتكاسة في عملية التحول الديمقراطي ، كحالة الجزائر ونيجيريا لظروف واعتبارات مختلفة ، أو تباطؤ بعض الحكام الأقوياء ، كالرئيس موبوتو في زائير ، والذي يحكم البلاد منذ عام ١٩٦٥ ، ومازال يتمتع بنفوذ قوى نسبيا في مواجهة غیظ الدول الكبرى والبرلمان المؤقت ( المجلس الأعلى للجمهورية ) . وربما لا يشذ عن القاعدة ، في الوقت

الراهن ، سوى جامبيا ، التي وقع فيها انقلاب عسكري بزعامة  
يحيى جيمى ضد الحكومة الديمقراطية برئاسة داوداجوارا فى يوليو  
عام ١٩٩٤ ، وأعلنت انها لن تسلم السلطة الا فى عام ١٩٩٨ .  
وكذلك ليبيا والسودان اللتان تتفان موقفا رافضا لفكرة التعددية  
الحزبية على النمط الليبرالى أو الغربى (٢٩) .

النقلة كبيرة اذن نحو التحول الديمقراطى فى افريقيا .  
والارتباط المباشر بين « عصر التحرير الثانى » فى القارة والمتغيرات  
الدولية ، لا يحتاج الى مزيد من الايضاح ، غير أن هذا لايعنى  
— بحال — أنه لا توجد فى البيئة الداخلية الافريقية أصول محلية  
للاصلاحات السياسية ، فهناك العديد من الدراسات التى تثبت  
أن لعملية التحول الديمقراطى فى افريقيا أصولها التى تضرب  
بجذور تمتد الى فترة الاستقلال ، والمتمثلة فى الحركات الاجتماعية  
التي ظهرت هنا وهناك مطالبة ، بالاصلاح السياسى مثل حركات  
الاحتجاج ضد المعاناة والظلم بأبعساده المختلفة ودور الجمعيات  
والأحزاب والروابط العرقية ، ومظاهر الانسحاب من هياكل الدولة  
وخلق الأسواق الموازية . الى غير ذلك من مظاهر الكفاح من أجل  
الديمقراطية الحقيقية ، والتى تعرض أغلبها للقمع العنيف خلال  
العقود الماضية (٣٠) غير أن المقصود هنا ، أن « الانجازات  
الديمقراطية » ، ان صبح التعبير ، كانت ضئيلة قبل عام ١٩٨٩  
خاصة بالمفهوم السابق ذكره . وأن المتغيرات الدولية قد فتحت  
الباب ، وقدمت مساندة حقيقية فعالة لعمليات التحول .

## ١ - انهيار الكتلة الاشتراكية :

كان للانهيار السريع والمفاجئ للاتحاد السوفيتى ومنظومة  
الدول الاشتراكية معنى كبير وتأثير هائل ، بالنسبة لمجريات الأمور  
فى القارة الأفريقية ، وخاصة على عملية التحول نحو الديمقراطية .

فانهيار دول هذه المنظومة ، كان يعنى ، بالنسبة للعديد من بلدان افريقيا ، انهيارا « للنموذج » أو « المثال » الذى احتذت به لسنوات طويلة ، كبنين مثلا ، أو الكونغو برازافيل ، وغينيا بيساو وزيمبابوى وأنجولا وأنيوبيا ، حيث تبنت هذه الدول أشكالا من الاشتراكية العلمية ، كما كان الأمر يقترب من نفس المعنى بالنسبة للدول التى تبنت أشكالا افريقية من الاشتراكية . ولم يقتصر ذلك فى دلالته على مجرد ترسيخ الاعتراف بفشل الاشتراكية كمذهب اقتصادى ، بل كان الأمر يعنى الفشل السياسى للنظام الاشتراكى ، والتحذير من غضب الشعوب وسخطها ، فى ظل الوضع العالمى الجديد ، فى مواجهة السيطرة واساءة استخدام السلطة من قبل دولة الحزب الواحد أو الوحيد ، وتعزيز ادراك الشعب فى ظل هذا الوضع العالمى بأن ديمقراطية التعدد الحزبى من النظام السياسى الشرعى المقبول (٣١) .

ففى بنين ، وبينما كان المسئولون على وشك ازالة الستار عن تمثال برونزى جديد لـ « لينين » فى ديسمبر ١٩٨٩ ، أعلن الرئيس كريكو عن الغاء للماركسية اللينينية التى تبنتها الدولة كأيديولوجية منذ عام ١٩٧٤ . وخلال بضع ساعات من ذلك ، انهار المتظاهرون على التمثال ضربا وتحطيمًا ، وطالبوا الرئيس بالاستقالة . وتم عقد مؤتمر وطنى ، طالب باعادة صياغة الدستور وتحديد موعد للانتخابات ، واضطر الرئيس كريكو للموافقة على قرارات المؤتمر ، وتحدد موعد اجراء الانتخابات فى يوليو عام ١٩٩١ (٣٢) .

وانتقلت عدوى التغيير للبلاد الفرنكفونية المجاورة وغيرها . ففى الكونغو برازافيل ، أحاط الرئيس « دينيس ساسو » مؤتمر حزب العمال الذى انعقد عام ١٩٩٠ بضرورة التغيير ، وتم الرضوخ لهذه الضرورات فى نهاية الأمر - وانبعدت مؤتمرات وطنية فى كل من تشاد والجاون تطالب بحقوق الانسان فى نفس الوقت وانتقلت روح التغيير الى البلاد الافريقية الأخرى ، الانجلوفونية

وغيرها (٣٣) ، حتى الرئيس الزائري « موبوتو » ، حينما شاهد  
إعدام صديقه الديكتاتور الروماني السابق شاوشيسكو ، أشعار  
لأعوانه بعد بضعة شهور بإمكانية قبول التعدد الحزبي (٣٤) .

ولم يقتصر الأمر على خيبة الأمل في فشل النموذج ، كما  
حدث ، بل امتد الأمر ، أكثر من ذلك الى تجميد ووقف المساعدات  
الكبيرة ، اقتصادية وفنية وعسكرية وغيرها ، والتي كانت تأتي  
لبلدان افريقية عديدة موالية للسوفيت ومنظومتهم الاشتراكية .  
ففي اطار الحرب الباردة ، تبنى السوفيت استراتيجية تقوم على دعم  
نفوذهم في افريقيا وحرمان الولايات المتحدة والغرب عموما من  
المعادن الاستراتيجية والممرات البحرية والمواقع الجيولوبية  
الهامة . وفي هذا الاطار كانت تتدفق ، منذ أواخر الخمسينات  
مساعداً ضخمة على عديد من البلدان . ورغم ترشيد هذه المساعدات  
منذ منتصف السبعينيات وتحديدها وقصرها على البلدان ذات  
التوجهات الاشتراكية فقط (٣٥) ، لكنها استمرت ، واستفادت  
منها كل من أثيوبيا وأنجولا وموزمبيق ، وكذلك الجزائر وبنين  
والكونغو وغينيا وليبيا وتنزانيا . الخ . وقد قدرت المساعدات  
الاقتصادية فقط المقدمة من الاتحاد السوفيتي وحده للبلدان  
الافريقية في الفترة من ٥٥ - ١٩٧٦ بنحو ٣٢٥٩ مليون دولار ،  
بينما قدمت دول أوروبا الشرقية نحو ٢١٦٢ مليون دولار في نفس  
الفترة (٣٦) .

ورغم أن مساعدات التنمية السوفيتية انخفضت بشكل عام  
في الثمانينات بالمقارنة بالسبعينيات ( من ١١٤٪ الى ٨٥٪ من  
إجمالي المساعدات المقدمة للتنمية في العالم ، ثلثها يذهب للدول  
الافريقية ) ، لكنها ظلت مصدرا أساسيا لدعم ومساندة  
بلدان افريقية عديدة . ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط  
بل ان انهيار دول المنظومة الاشتراكية استتبع رحيل نحو

٦٠ ألفا من الخبراء والفنيين الاقتصاديين التابعين لهذه الدول ، وتأثرت على الفور بلاد عديدة كاثيوبيا وأنجولا والكونغو برازافيل وغانا وغيرها ، مما شكل ضغطا هائلا على قطاعات كبيرة في النظام الإداري وبعض القطاعات الحيوية من الاقتصاد ، كما أن رحيل الكوبيين الألمان الشرقيين أحدث مشكلات أمنية لأنجولا وأثيوبيا وغيرها (٣٧) . ومن ناحية أخرى فقدت هذه البلدان ، بانهييار الكتلة الاشتراكية ، سندا دوليا هاما في قضايا المفاوضات والمواجهه بين الشمال والجنوب . فمند منتصف السبعينيات على الأقل ( دوتمر الأونكتساد الرابع الذي عقد في نيروبي ١٩٧٦ ) تبنت الكتلة الاشتراكية موقفا داعما لدول الجنوب النامي في حوارها مع الشمال ، وخاصة في مسائل هامة كالمساعدات وأهدافها وشروط التجارة وغيرها . ودشنت دول الكوميكون برنامجا منذ مطلع الثمانينات ( مؤتمر باريس الخاص بالدول الأقل نسا في العالم عام ١٩٨١ ) اقترحت فيه مضاعفة المساعدات المقدمة للتنمية من قبل البلاد المتقدمة . وفضلا عن ذلك ، انتهى مورد المساعدات العسكرية السوفيتية ، الذي لا ينضب لعدد لا يستهان به من بلدان افريقيا . وقد أمكن للعديد من الأنظمة الشمولية في القارة البقاء بفضل هذه الامدادات ، كما تمكن عدد منهم من الاحتفاظ بوحدة دولهم لسنوات طويلة ، بفضل تلك المساعدات . فاثيوبيا - مثلا - في ظل حكم الرئيس السابق « مانجستو » استطاعت قمع خركات التحرر الاريترية والمطالب القومية الداخلية وغيرها بفضل تلك المساعدات ، التي تقدر بنحو ( ١١ بليون دولار ) من ١٩٧٧ حتى ١٩٩١ . أي طوال عهد مانجستو ، الذي يعتبر - كما عبر البعض - « صنيفة الحرب الباردة » (٣٨) . وبفضل المساعدات العسكرية الضخمة للحركة الشعبية في أنجولا تمكنت الـ MPLA من حسم الحرب الأهلية لصالحها عام ١٩٧٦ واستلام الحكم ، وهي المساعدات التي استمرت في شكل التزام سوفيتي دائم نحو حكومة أنجولا ،



وقد قدرت قيمتها بما يقترب من مليارى دولار فقط فيما بين  
يناير ١٩٨٤ حتى منتصف عام ١٩٨٥ (٣٩) .

بانهيار دول الكتلة الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد  
السوفيتى ، توقفت هذه المساعدات جميعها ، وتجمدت  
الالتزامات السنوية الممنوحة للبلدان الافريقية فى شكل  
منح للطلاب والمتدربين الذين كانوا يذهبون لتلقى العلم  
والتدريب فى دول الكتلة المنحلة وهم بعشرات الآلاف (٤٠)  
باختصار لم يعد لدى روسيا الآن أو الأنظمة الجديدة فى دول أوروبا  
الشرقية ما يدفعها للاستمرار فى تقديم التزامات عسكرية  
أو غيرها ، خاصة وأن هذه الدول تعتبر الآن فى أمس الحاجة لبيع  
أسلحتها وتحصيل ثمنها ، شأن أى منتج سلاح فى العالم . وكما هو  
معروف ، لا يوجد فى افريقيا زبائن مستعدون لدفع قيمة مشتريات  
باهظة الثمن فى ظل الوضع الاقتصادى المعروف . من هنا ، ولهذا  
الأسباب وغيرها ، فر الرئيس الأثيوبى مانجستو الى خارج البلاد ،  
مفسحا الطريق أمام الجماعات الوطنية المؤتلفة فيما كان يسمى  
« الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا » EPRDF  
لتستلم الحكم فى أديس أبابا فى ٢٧/٥/٩١ بقيادة ميليس زيناوى ،  
المدعوم من الولايات المتحدة ، ولتستقل اريتريا تحت قيادة الجبهة  
الشعبية لتحرير اريتريا EPLF والتي استلمت البلاد فعلا  
ودخلت أسمره قبل ذلك بيومين وبدعم أمريكى أيضا (٤١) .

وفى أنجولا تم توقيع اتفاقية سلام ، تحت علم الأمم المتحدة  
فى أواخر مايو ١٩٩١ ، بين الحكومة وحركة يونيتا ، خاصة بعد  
رحيل القوات الكويتية وانهيار الحليف السوفيتى ، الأمر الذى  
أفضى لوضع نهاية لنظام الحزب الواحد « الماركسى اللينينى »  
فى أنجولا .

## ٢ - ضغوط القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة

لم يقتصر الأمر على انهيار دول المنظومة الاشتراكية والنخلى عن التزاماتها تجاه حلفائها الأفارقة ، بل سارعت القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة بفرض ضغوطها ، وقد انفردت بالمساحة ، من أجل اجبار النظم المختلفة على التحول نحو الديمقراطية بالفهم الغربى ، وتعزيز الالتزام بحقوق الانسان .

وكانت القوى الغربية ، فى غمار الحرب الباردة ، لانتلزم كثيرا بأولوية التعامل مع النظم الملتزمة بالديمقراطية فى القارة ، بل كان جل اهتمامها ينصب على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية المؤثرة فى موازين القوى العسكرية بين الكتلتين . لذلك رأينا الولايات المتحدة تعزز تعاملها مع النظام الامبراطورى الأسبق فى اثيوبيا منذ نهاية الأربعينيات ، وتوقع اتفاقا عسكريا وتعاونيا نوويا مع النظام العنصرى فى جنوب افريقيا منذ عام ١٩٤٩ . كما رأينا الغرب يدعم علاقاته وكفالاته لنظم غير ديمقراطية كنظام الرئيس موبوتو فى زائير ، أو نظام الرئيس الصومالى السابق سياد برى ، خاصة بعد امتداد النفوذ السوفيتى الى اثيوبيا فى أواخر السبعينيات . كما قدمت المساعدات الغربية بأشكال مختلفة الى كل من كينيا والسودان وغيرها من النظم التى لم تكن تلتزم بالمبدأ الديمقراطى فى الحكم (٤٤) .

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ، وخروج السوفيت من افريقيا كقوة مناوئة ، أعيد ترتيب الأولويات الغربية فى ظل « النظام الدول الجديد » ، وأصبح الإصلاح السياسى ( الديمقراطى وحقوق الانسان ) أحد العوامل الهامة للقرب أو البعد عن نظام دولة افريقية ما ، أن لم يكن العنامل الوحيد بطبيعة الحال فى معظم الأحوال .

فالولايات المتحدة : وهى انقوة العظمى الأولى فى عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، ربطت موقفها من قضايا الصراع الداخلى ، سيواء فى أنجولا أو جنوب افريقيا أو أثيوبيا ، ببرامج للتحوّل الديمقراطي وإجراء انتخابات حرة ، خاصة فى عهد الرئيس « بوش » (٤٣) . كما ربطت التنازل عن قدر من الديون . والتسهيلات فى عمليات الجدولة للديون الرسمية الأخرى ، بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية . وفى هذا الاطار تم تنازل الولايات المتحدة عن نحو ١٣٠٠ مليون دولار للدول الأشد فقرا فى افريقيا ، كما تم تخصيص ميزانيات جديدة ، فى حدود ٧٨ مليون دولار للهيئات الأمريكية العاملة فى مجال تعزيز برامج مساندة الديمقراطية الافريقية ( كالوكالة الأمريكية للتنمية ، وهيئة الاستعلامات الأمريكية وغيرها ) . كما تم ربط المساعدات الإنمائية لدول افريقيا بمدى الإصلاح السياسى والتحوّل الديمقراطى وتعزيز حقوق الانسان والحكم المدنى ، وفى هذا السياق تم تخفيض مساعدات التنمية لكل من حكومة مالاوى وكينيا فى هذه الفترة (٤٤) .

واستمرت إدارة كلينتون ، فى نفس الاتجاه ، لكن بشكل أكثر تركيزا على الديمقراطية من الادارة السابقة ، حيث أعلن « كلينتون » ، ثم وزير خارجيته « وارن كريستوفر » بأن التحوّل الديمقراطى وانجاح التجارب الديمقراطية فى افريقيا على رأس قائمة أولويات الادارة الديمقراطية ، وأن برامج المساعدات الأمريكية « المحدودة » سوف يعاد النظر فيها على هذا الأساس ، وخصوصا معيار « احترام حقوق الانسان » ، كما أكد الوزير كريستوفر (٤٥) .

أما فرنسا ، ذات النفوذ التقليدى العريض فى افريقيا ، فقد بدأت حكومتها تتعرض لانتقادات وضغوط مختلفة . ابتداء من عام ١٩٨٩ ، ( عام الاحتفال بالعيد المئوى الثانى للثورة الفرنسية ) مؤداها أن المساعدات الفرنسية لافريقيا لم تعد مقبولة فى ضوء

التغيرات الرهانة للنظام الدولي ، وخاصة بالنسبة للنظم والحكومات غير الديمقراطية ، وأنه لم يعد ثمة مبرر « أخلاقي » يمكن الاستناد اليه في الاستمرار في تقديم المساعدات . لذلك بدأ الرئيس « فرانسوا ميتران » وأعضاء حكومته في تخصيص مساحة من الاهتمام المتزايد ابتداء من عام ١٩٩٠ بمسألة الاصلاحات الديمقراطية في افريقيا ، باعتبارها شرطا لتقديم أو الاستمرار في تقديم المساعدات (٤٦) . غير أن فرنسا بحكم ارتباطاتها الأمنية تجاه دول افريقية كثيرة ، وبحكم عدم الاستقرار الناجم عن عملية التحول ، ولظروف التحولات داخل أوروبا الموحدة . الخ . لم يكن التطبيق بالنسبة لها سهلا ، أو بمعيار واحد في كل الحالات ، لذلك لوحظ أن هناك قدرا من « الارتباك » والتردد أحيانا يعترى السلوك الفرنسي في تقديم المساندة السياسية أو العسكرية لبعض الدول الافريقية في فترة التحول ، ولم تكن القيادات الجديدة في بعض الدول ، كمدغشقر أو توجو وغيرها براضية عن المساندة الفرنسية ، التي اتسمت بطابع التمييز بين المناطق الهامة كالشمال الافريقي أو المناطق الغنية كالجابون مثلا وغيرها من المناطق (٤٧) .

وكذلك بريطانيا وكندا ، حددتا موقفهما من عملية التحول الديمقراطي في افريقيا على نفس النحو المشابه ، ففي اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث CHOGM الذي عقد في عاراري عام ١٩٩١ ، وضعت مسألة الديمقراطية والاصلاحات السياسية وتدعيم حقوق الانسان في أولويات الكومنولث ، استجابة للتطورات الجارية في النظام الدولي . وفي هذا السياق أكد « جون ميجور » رئيس وزراء بريطانيا للحاضرين ( ٤٣ دولة من مجموع ٤٨ دولة عضو في الرابطة ) بأنه « ينبغي اللحاق بموجة حقوق الانسان والديموقراطية التي تنتشر في معظم أنحاء العالم اليوم ، والا ستجرفنا . اننا لا نستطيع أن نتجاهل ذلك » . وتجنبنا للانتقادات الخاصة بالموقف العالمي المساند « للحكومات الجيدة » ،

حاول « ميجور » أن يساير التيار السائد ، فقال بضرورة مواكبة الديمقراطية للتنمية ، وأعرب عن أن الموقف البريطاني في مسألة الديون يرتبط بالموقف الجماعي للدائنين ، وفي هذا الصدد أشار الى أنه « اذا أصر نادى باريس ، في المستقبل على موقفه من مسألة الديون ، فان بريطانيا سوف تضطر لموافقة شأنها شأن الآخرين الكبار الذين يملكون هذه الديون ، غير أنه وعد بأن بريطانيا ستسعى من جانبها لصالح تخفيف هذه الديون (٤٨) » وأعلن رئيس وزراء كندا موقفا مماثلا ، حين قال عن نفس الاجتماع « ان كندا لن تكون حجر عثرة في سبيل التحول الديمقراطي » ، بل وأضاف ، أكثر من هذا ، « أن كندا ستزيد مساعداتها لادول التي تحترم حقوق الانسان والحريات الفردية » (٤٩) . وأكد وزير الخارجية البريطاني « هيرد » في مناسبة أخرى على « أن المساعدات البريطانية لن تمنح الا للدول التي تتجه نحو التعددية واحترام القانون وحقوق الانسان وآليات السوق » (٥٠) .

أما موقف المؤسسات المالية الدولية ( صندوق النقد ، البنك الدولي ) فكان أكثر صرامة وأكثر تعبيرا في نفس الوقت : عن الضغوط الحقيقية التي تمثلها العوامل الخارجية النابعة من النظام الدولي في مرحلة التحول خاصة بصدد تطبيق برامج الإصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي ، التي تزامنت مع موجة التغيرات الراهنة .

ومع أن كلا من الصندوق والبنك قد طبقا برامج للإصلاح الاقتصادي الهيكلي في افريقيا  
Structural Adjustment Programmes منذ أكثر من  
عشر سنوات ، غير أن الجديد ، والذي واكب  
التغيرات الراهنة في النظام الدولي مع بداية التسعينيات ،  
هو الترابط بين ما أصبح يطلق عليه المشروطينية

الاقتصادية *Economic Conditionality* ، والمشروطة السياسية *Political Conditionality* والى آثار موجبة من الخوف أو الوجع لدى حكومات دول افريقيا منذ البداية كما آثار قدرا من عدم اليقين حول جدوى وأهمية هذا الربط من الناحية العلمية . فتقرير البنك الدولي لعام ١٩٩١ خلص - مثلا - الى « أن التمييز بين نظام شمولي وآخر ديمقراطي لا يشرح في حد ذاته ولا يفسر بشكل منصف ، ما اذا كانت الدول التي بدأت الإصلاحات سوف تفشل أو تنجح وفقا لهذا المعيار (٥١) » . وحذر الرئيس « سوجلو » رئيس بنين في أحد اجتماعات القمة الفرنسية الافريقية من عواقب تطبيق المشروطيات قائلا « على ضوء مستوى معيشة شعبنا ، وضعف اقتصادنا ، نحن لانستبعد عودة المحافظين » وانتكاسة الديمقراطية « (٥٢) » .

ومع هذا فان الظروف التي صاحبت التغيرات الأخيرة في النظام الدولي ربما أفنعت المؤسسات الدولية بضرورة الربط - في افريقيا - بين برامج الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي ، فمن ناحية أولى كان ارتباط كلا النوعين من الإصلاحات في أوروبا الشرقية وروسيا ( واستثناء الصين ) عاملا مشجعا على الاقتناع بصلاحيته التجربة لافريقيا .

ومن ناحية ثانية فان استهتار الدول الشمولية وعدم مسئولية الأنظمة المتسلطة ، أيا كانت علاقتها بالغرب ، قد جعل من مسألة الاستثمار في المساعدات الاقتصادية في ظل هذا الفساد المستشري مسألة مثيرة للتهكم والسخرية . ثم ان حركات حقوق الانسان في العديد من البلاد الافريقية نادت ، بل كافحت من أجل ادخال مسائل حقوق الانسان ضمن برامج المساعدات ، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف ، هذا فضلا عن الجيشان داخل افريقيا والذي اقنع بعض المانحين أن النظم التي طالما ساندوها بدأت تتصدع

وتهتز ، فكان على هؤلاء الامساك بزمام المبادرة السياسية والربط بين الاصلاح الاقتصادى والسياسى .

الضغوط من قبل القوى المنتصرة فى الحرب الباردة .  
والتطبيق من قبل المؤسسات المالية خاصة فى شأن « المشروطية السياسية » او الاصلاح السياسى ، رغم أنه يحقق هدفا شعبيا مقبولا على نطاق واسع فى القارة ، لكن الصرامة فى التطبيق كانت قاسية ، لاتحملها قطاعات شعبية ، بل انها مثلت أحيانا اعتداء صارخا على السيادة حين جعلت هذه المؤسسات الدولية من نفسها « حكومة غير رسمية » Informal Governence ، تقتنص بعض الوزارات السيادية « كالمالية » لتدار بمعرفتها ، أو تتجه - كما رأى البعض - لتعيين فنيين من المؤسسات والمنظمات الدولية فى مناصب وزراء مالية أو حتى رؤساء وزارات ، فى اطار ضمانات للمانحين تطمئنهم بأن الاقتصاد فى تلك البلدان سوف يدار بشكل مستقل عن الاعتبارات السياسية أو الاجتماعية المختلفة (٢٣) .  
ولا شك أن التشدد فى هذا الاتجاه لن يكون قطاعا فى صالحي الديمقراطية ، بل يتعين الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشعوب القارة ، وإبداء المرونة فى بعض الحالات التى تتطلب ذلك ، والابتعاد بقدر ما يمكن عن المسائل المثيرة للسخط الشعبى ، كالسيادة واستقلال واحترام الهويات الخاصة للشعوب .. الخ .

### المبحث الثالث : مكانة افريقيا فى « النظام الدولى فى فترة التحول » : ما بين التهميش والاندماج :

وسط التحولات الهائلة فى النظام الدولى ، وفى خضم فترة حافلة بعدم الاستقرار والفوضى ، تصايحت أصوات المراقبين والباحثين المهتمين بالشئون الافريقية بعبارات تكاد تدور حول نفس المعنى ، كعبارة أن افريقيا تعيش الآن على حافة « التهميش » marginalizaition داخل الجماعة الدولية ، أو أن خريطة افريقيا قد سقطت من الحسابان Africa : Falling off the Map أما أكثر الأصوات تفاؤلا فقد عبر عن مدى تدنى الاهتمام الذى توليه الدول المنتصرة فى الحرب الباردة وخاصة الولايات المتحدة بهوموم ومشكلات افريقيا ، وتقلص دورها ومساندتها فى هذه المرحلة الحرجة وذلك بعبارات من قبيل « الانفصال المصلحى » benign neglect « أو الإهمال الحميد » Cynical disengagement . الخ .

والواقع أن تلك التعبيرات ، التى باتت مألوفة ، تعكس القلق المتزايد على مكانة افريقيا فى ظل الأوضاع العالمية الجديدة ،



والمضطربة . كما تعكس في نفس الوقت مدى الارتباط الشديد بين مستقبل افريقيا الاقتصادى والسياسى وبين ارادة القوى الكبرى فى فترة ما بعد الحرب الباردة ومدى هشاشة الامكانيات الذاتية الافريقية ، الجالية ، التى لا تؤهل القارة كى تتبوأ مكانة مناسبة فى عالم الغد ، الذى سيتسم غالبا بالكفاح من أجل البقاء ، حيث البقاء للأقوى .

ولكى نحدد مكانة افريقيا من النظام الدولى فى المرحلة الراهنة ، سنركز على بعدين رئيسيين ، من الصعب فصلهما :

البعد الأول : يتمثل فى الوضع الاقتصادى للقارة على ضوء عاملين رئيسيين هما مساعدات التنمية الخارجية ، وأزمة المديونية الخارجية للقارة .

البعد الثانى : وهو الوضع الأمنى والسياسى ، ومدى التضامن الدولى مع افريقيا فى معالجة الآثار الجانبية لمرحلة التحول .

### أولا : الوضع الاقتصادى للقارة ( ذروة الأزمة )

بينما كانت تحدث التحولات فى النظام الدولى ، كانت الأزمة الاقتصادية فى افريقيا قد بلغت مبلغها ، حيث ضرب الفقر الشديد أغلب أجزاء القارة ، خاصة جنوب الصحراء ، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامى بوجه عام وكانت أجزاء واسعة من منطقة القرن الافريقى ، والساحل وبعض مناطق الجنوب الافريقى تتعرض لموجات من الجفاف والمجاعات المهلكة .

وباستعراض بعض الأرقام والمؤشرات الاقتصادية سنكتشف مدى تردى الوضع الاقتصادى فى القارة منذ الثمانينات على الأقل وصولا للذروة الطاحنة مع بداية التسعينات .

ففى منتصف الثمانينات ، ووفقا لمتوسط دخل الفرد السنوى، بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر ( أى ٣٧٠ دولارا للفرد

فى السنة ) نحو ٤٧٪ من سكان افريقيا جنوب الصحراء ، بينما النسبة العامة فى الدول النامية ككل ( ٣٣٪ ) وعلى مستوى عدد الدول الافريقية ، ووفق التصنيف الوارد بتقرير البنك الدولى للتنمية فى العالم ( ١٩٩٤ ) وصل عدد الدول الافريقية المنخفضة الدخل ( ٦٧٥ دولارا فأقل للفرد ) الى ٣٥ دولة ، من اجمالى ٥٧ دولة على مستوى العالم ، وهو أعلى رقم فى عدد الدول الفقراء تبليغة افريقيا ذاتها عام ١٩٩٢ ، مقارنة بالسنوات السابقة ( ٥٤ ) .

وفى الفترة من ٨٢ - ١٩٩٣ ، كان المعدل - السنوى لنمو الناتج المحلى الاجمالى لافريقيا أقل من أى منطقة أخرى فى العالم النامى . اذ بلغ معدل النمو ٢٪ ، بينما النسبة العامة لاجمالى الدول النامية ٢٫٧٪ ، وجنوب آسيا ٣٪ ، أما شرق آسيا فكان المعدل ٦٫٤٪ وهكذا يتبين مدى التدهور المستمر فى اقتصاديات البلاد الافريقية التى تحقق أسوأ متوسط معدل نمو فى العالم ( وصل به البعض الى حدود ١٫٥٪ خلافا لتقديرات البنك الدولى المتفائلة نسبيا ) ، بينما يتزايد سكانها بنسبة لا تقل - سنويا - عن ٣٫٢٪ فى مقابل ٢٫١٪ فى أمريكا اللاتينية و ١٫٨٪ فى آسيا كما تدهور انتاج الغذاء فيها عما كان عليه الحال عام ١٩٧٠ بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ وانخفض نصيب القارة من الصادرات الزراعية ، نسبة للدول النامية ، من ١٧٪ عام ١٩٧٠ الى ٨٪ فقط عام ١٩٩٠ .

وكان من المنطقي أن يتنبأ الكثيرون بتزايد أعباء الأزمة الاقتصادية فى افريقيا ، خاصة على ضوء أوضاع البيئة العالمية والاقليمية غير الملائمة للاقتصاديات الافريقية ، كاستمرار فى تدهور شروط التجارة الدولية فى غير صالح افريقيا ، والانخفاض الشديد وتدنى مستوى البرامج الخاصة للأحوال الاجتماعية وانتشار البطالة بشكل متفاقم ، والانهيار السريع فى البنية الأساسية ، وانتشار « الایدز » والأمراض المستوطنة وهذا فضلا عن الفساد الذى استشرى

ومسوء الادارة من قبل السياسيين والبيروقراطية الحاكمة وتفتى الصراعات السياسية والعرقية الأمر الذى فاقم من مشكلة اللاجئين والنازحين الأفارقة ، حيث أصبح عددهم يناهز نصف عدد اللاجئين فى العالم سواء بسبب المجاعات أو بسبب الحروب الأهلية أو كليهما ، ثم أخيرا وليس آخر الأعباء ، والضغط المتزايدة لازمة المديونية الخارجية الافريقية والتي بلغت مع أوائل التسعينيات جدا لا يمكن احتماله (٥٥) .

وفى ظل هذه الأزمات الاقتصادية الطاحنة ، بدا للدول الافريقية أن الأمل فى الانفراج ولو المؤقت ، ينعقد على عاملين رئيسيين أولهما تخفيض الديون وأعبائها ، وثانيهما زيادة حجم وفاعلية المساعدات الأجنبية المخصصة لأغراض التنمية . وكلا العاملين ، كما هو واضح ، يتوقف على ارادات الأطراف الخارجية ، وخاصة الفاعلين الرئيسيين فى النظام الدولى والمؤسسات المالية الدولية .

هذا باختصار ملخص وجهة النظر الافريقية التى سارعت الى طرحها فى الاعلان الصادر عن المؤتمر الحادى والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الافريقية الذى انعقد فى أديس أبابا ( يوليو ١٩٨٥ ) وخصص فى المقام الأول لمناقشة الوضع الاقتصادى فى افريقيا ، والذى وصفه الاعلان بأنه « على حافة الانهيار » . فقط ، يضاف اليه تأكيد رؤساء الدول والحكومات الافريقية على أن المسئولية فى تنمية انقارة تقع على عاتق الحكومات والشعوب الافريقية ، وأن « خطة عمل لاجوس » ، الصادرة عام ١٩٨٠ ، تعد أساسا مناسباً للعمل الجماعى الافريقى فى هذا الصدد وأن الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة تعد مكانا ملائما لمناقشة الأزمة الاقتصادية الافريقية (٥٦) .

## ١ - مساعدات التنمية :

فى العام التالى ١٩٨٦ ، عقدت فى الأمم المتحدة جلسة تاريخية لمناقشة الأزمة الاقتصادية فى افريقيا وفى هذه الجلسة طالب كل

من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتطبيق برامج للإصلاح  
التيكيلي كشرط مسبق للمساعدات الاقتصادية .

ومع نهاية الحرب الباردة ، بدأت مجموعة الدول المانحة  
للمساعدات - وهي أساسا دول غربية - بدأت تتساءل : ولماذا  
نستمر في تقديم المساعدات ؟ وكان ذلك تساؤلا في محله خاصة بعد  
انتهاء حالة الصراع والحرب الباردة التي استخدمت فيها المساعدات  
الاقتصادية وغيرها كسلاح في المواجهة بين الكتلتين ، كما ان التغييرات  
الجديدة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي باتت تستلزم توجيه  
النقد الأعظم من برامج المساعدات الخارجية لهذه المناطق ذات  
الأهمية لدعم وترسيخ عمليات التحول نحو اقتصاديات السوق  
الحرّة ودعم الديمقراطية الليبرالية بها ، ثم لأهميتها الاستراتيجية  
البالغة سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو أوربا الغربية بالذات ،  
اذ كانت هذه المناطق هي المرشحة دائما في فترة الحرب الباردة  
لتكون منطقة التصادم الرئيسية بين الكتلتين ، لذا لا نتعجب حينما  
يقارن أحد الدبلوماسيين الأفارقة المنطقتين فيصف إفريقيا « بالعجوز  
الشمطاء » وبينما تظهر أوربا الشرقية في أعين القوى المانحة كفتاة  
جميلة وجذابة ، وقد أضافت إفريقيا بمشكلاتها السياسية وصراعاتها  
صعوبات أخرى أمام المانحين ورجال الأعمال الأجانب حيث يجنون  
في النهاية عوائد قليلة وأحيانا دون عائد ( عام ١٩٩١ مثلا ) .

من هنا كان التطلع لزيادة حجم المساعدات الانمائية لإفريقيا  
وكذا الاستثمارات في فترة التحولات الحالية في النظام الدولي ،  
أو حتى الحفاظ على معدلاتها ، مخيبا للآمال . فضلا عما فقدته  
بلدان إفريقية عديدة من مصادر المساعدات من دول الكتلة الاشتراكية  
المنحلة ، وتضاءلت المساعدات المقدمة من الدول الغربية والمؤسسات  
المالية في نفس التوقيت وارتبطت - كما سبق ووضحنا -  
بالمشروطيات الاقتصادية والسياسية .

وفى هذا السياق تعهدت الولايات المتحدة فى ظل ادارة « كلينتون » بتقديم نحو ٨٠٠ مليون دولار كمساعدة انمائية طويلة الأجل لأفريقيا .بالاضافة الى نحو ٥٠٠ مليون دولار كمعونات انسانية مقدمة من الحكومة والهيئات الأخرى المختصة . وواضح أن هذا الرقم من المساعدات الذى يمنح لقارة بأكملها يقل كثيرا من نصف ما تحصل عليه دولة مثل اسرائيل سنويا . كما أن حجم الاستثمارات الأمريكية فى القارة الذى يبلغ نحو ٣٥ مليار دولار يكاد يناهز ثلث الاستثمارات الأمريكية فى البرازيل وحدها . وقد أكد وزير الخارجية الأمريكى « كريستوفر » بأن أحوال الاستثمارات الخارجية لن تشهد تطورا فى اتجاه القارة الا عندما تتغير الأحوال فى افريقيا ذاتها لتصبح أكثر جاذبية لرؤوس الأموال (٥٧) .

ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة بل ان الجماعة الاوربية أو الاتحاد الأوربى الآن بدأ فى تطبيق نظام المشروطية على برامج المعونات المقدمة للدول الافريقية فى ظل « اتفاقية لومى » التى نم التفاوض بشأن نجديدها من بداية التسعينات ( ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ) وكانت تعد أحد المصادر الرئيسية لتمويل والمساعدات المالية الدولية ( ١٦٦ بليون ايكو فى الفترة من ٨٥ - ١٩٩١ وفى ظل الاندماج الأوربى المتزايد وخاصة منذ عام ١٩٩٣ أصبح وضع افريقيا فى الاقتصاد العالمى أكثر تهديدا رغم المزايا التفضيلية الممنوحة للدول الافريقية الأعضاء فى اتفاقية لومى ( وتمثل أغلبية دول القارة اضافة لدول البحر الكاريبى والمحيط الهادى ) ويتمثل التهديد فى وضع القارة واقتصادياتها فى وضع تنافسى لا تقدر عليه بسبب التعريف الجمركية لدول الاتحاد والسياسة الزراعية المشتركة وسياسة المساعدات الجماعية لدول الاتحاد وهى كلها تحد من امكانيات التصدير الافريقى للاتحاد الأوربى وخاصة فى السلع الزراعية وتفضى الى أفراغ أية مزايا تفضيلية كانت تمنح لافريقيا من مضمونها الحقيقى . وعلى حين كان يمكن للجماعة الاقتصادية

الأوربية ، فى ظل الاندماج والاتحاد ، أن تتزايد قدرتها على تخصيص مساعدات أكثر لشركائها التقليديين كدول اتفاقية لومى الا أن بروز « العامل الشرقى » Eastern factor فى سياسة المساعدات فى فترة التحول الراهنة فى النظام الدولى قلص المساعدات الخارجية المخصصة للدول الافريقية وهكذا خلى البعض الى أن دولة « كاليابان » يمكنها فى ظل الاتحاد الأوروبى أن تستفيد أكثر من دول افريقية كالسنگال مثلا (٥٩) .

والموقف الفرنسى من المساعدات لا يشذ عن القاعدة بل ربما كان أكثر وقعا وتأثيرا على اقتصاديات الدول الافريقية بحكم الارتباطات الخاصة المتعددة المستويات ( عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية ) مع مجموعة البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية وغيرها . فمع نهاية الثمانينيات تزايدت وطأة الضغوط الاقتصادية الداخلية على صانعى القرار الفرنسى تجاه افريقيا حيث أصبحت فرنسا تئن من تحمل تكلفة أعبائها الافريقية ومساعداتها الاقتصادية وتواجدها العسكرى فى مواقع متعددة ٠٠ الخ . وبالإضافة الى ذلك فإن تلك الأعباء الافريقية ، وضعت فرنسا فى موضع غير ملائم فى علاقاتها بشركائها الأوربيين ، خصوصا بعد اقامة الاتحاد الأوروبى وتكثيف الاندماج واصدار عملة أوربية مشتركة . اذ لم يعد مقبولا أن يستفيد شركاء فرنسا من مزايا ربط عملتهم بعملة احدى دول الاتحاد ، عن هنا كان اقدام فرنسا على تخفيض قيمة العملات الافريقية مقابل الفرنك الفرنسى بنسبة ٥٠٪ من يناير ١٩٩٤ وهو مؤشر على بداية فك الارتباط بين العملة الفرنسية وعملات الدول الافريقية والذى استمر ثابتا لنحو ٤٠ عاما (٦٠) ، وهذا الاجراء قد أدى الى اضعاف أعباء جديدة على تلك البلدان من الناحية الاقتصادية . فقد كان الوضع القديم يعطى ثقة أكبر من قبل المستثمرين الفرنسيين وغيرهم فى ثبات العملة ، أما الآن فقد يساعد ذلك على هروب المستثمرين وهذا ما حدث بالنسبة للقطاع الخاص

الفرنسي الذي ربما خطط لهذه الخطوة من فترة طويلة ، خاصة أن صافي تحويلات الاستثمار الخاص لأفريقيا جنوب الصحراء قد بدأ يتدهور من ١٢ بليون فرنك عام ١٩٨٤ إلى صفر عام ١٩٨٥ . لذا لوحظ أن ثمة تناقصا يقدر بنسبة ٢٠٪ في مستوى النشاط الاقتصادي للشركات الفرنسية في أفريقيا فيما بين عامي ٨٤ - ١٩٨٦ .

وفي عام ١٩٨٩ أفادت التقارير بأن ثلثي عدد الشركات الفرنسية ستخفّض من التزاماتها في القارة خلال ثلاث السنوات التالية وقد أعلنت ٧٥٪ من الشركات الخاصة عن خطط لنشر نشاطاتها خارج أفريقيا (٦١) .

أما اليابان ، والتي تتحدد سياساتها تجاه المناطق الإقليمية في العالم - غالبا - من خلال مجموعة الدول السبع الكبرى ، فأنها تعد إلى حد ما فاعلا متميزا خاصة في علاقتها بأفريقيا في التسعينات إذ تعتبر الآن ثاني أهم مانح للمساعدات في العالم ( خصصت عام ٩٢ نحو ١١٣٣٠ بليون دولار ، كما تعتبر من أهم المانحين للمساعدات الدولية لأفريقيا ) ، ولذلك فإن أغلب رؤساء أفريقيا يزورون اليابان بشكل منتظم وتحصلت أفريقيا جنوب الصحراء من اليابان عام ١٩٩٢ على نحو ٥٥٢٣ مليون دولار وهو رقم يمثل نسبة ٣١٪ من جملة المساعدات التي يقدمها العالم لأفريقيا في هذا العام ، كما بدأ التعاون الفني والتجاري يتزايد مع القارة بشكل ملحوظ حيث زاد حجم التبادل التجاري عام ٩٢ بنسبة ١٨٪ (٦٢) .

وبالنسبة للاستثمارات البريطانية في أفريقيا ، فقد انخفضت بشكل ملحوظ وعلى سبيل المثال فإن حجم عمليات مؤسسة الكومنولث للتنمية CDC والتي تأسست عام ١٩٤٧ وكانت أفريقيا تمثل الأرض الواعدة بالنسبة لعملياتها ، لذا خصصت لها المؤسسة منذ الخمسينات نحو ٦٠٪ من أنشطتها التمويلية . لكن نصيب أفريقيا

بدا يبطئ في الثمانينات حيث انخفض من ٤٨٪ عام ١٩٨٠ الى ٤٠٪ عام ١٩٩١ (٦٣) .

تعانى افريقيا فعلا من تهمة حقيقي في وضعها الاقتصادي حيث لا يوجد ثمة ما يمكن الاستناد عليه في اثبات أى وضعية ما داخل الاقتصاد الدولى في فترة التحول الراهنة ولا مكانة لها محددة في تقسيم العمل الدولى حتى الآن ، كما أن علاقاتها المميزة القديمة مع دول الكتلة الاشتراكية المنحلة انهارت ، وتأثرت - بسدة - علاقاتها التقليدية مع دول الجماعة الاقتصادية الأوربية ( فى ظل « الأورو افريقية » ) التى دخلت مرحلة حاسمة مع بناء أوروبا الموحدة أو الاتحاد الأوروبى وقد غاقم من هذا الوضع الهامشى أزمة المديونية الخارجية وأعباؤها .

## ٢ - أزمة المديونية :

تزامنت الفترة الحرجة من أزمة المديونية الخارجية الافريقية مع فترة التغيرات الراهنة فى النظام الدولى وأصبحت حقيقة لا تفصل عن العوامل المؤثرة والحاكمة لوضع افريقيا الدولى ومستقبلها المحفوف بالمخاطر بشكل عام .

ولاسباب داخلية وخارجية تراكمت المديونية لافريقيا بصورة مضرة وبمعدلات عالية . فبعد أن كان اجمالى الدين الافريقى عام ١٩٧٤ يصل الى حوالى ١٤٨ بليون دولار ، قفز فى نهاية عام ٨٨ الى ٢٣٠ بليون ، ثم الى ٢٩٠ بليون عام ١٩٩٢ . ورغم أن الرقم فى اجماله لا يزيد عن نسبة ١٨٢٪ من اجمالى ديون العالم الثالث ، لكنه بالنسبة لافريقيا يمثل عبئا باهظا اذ يمثل نسبة ٧٦٢٪ من اجمالى الناتج المحلى لافريقيا عام ١٩٨٨ ، يرتفع وفقا لبعض التقديرات الى ما يزيد عن اجمالى هذا الناتج عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ ( حوالى ١٢٠٪ خاصة بالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء ) ( ٦٤ ) .



وأغلب الزيادات الجديدة في الديون كان مصدرها الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك والصندوق ، ومعنى ذلك أنها كانت مرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي التي لا يمكن إعادة جدولته ، حيث تتراكم المتأخرات بشكل ملحوظ ، الأمر الذي دفع البنك والصندوق الى إيقاف مساعداته لبعض الدول .

والنسبة الكبيرة للديون الأفريقية الخارجية تعتبر ديونا رسمية ، على عكس الحال بالنسبة لديون أمريكا اللاتينية مثلا . ومعنى هذا أن دول افريقيا لا تستطيع جدولة ديونها الا عن طريق الدول الدائنة الغربية وبتوصية من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ، الأمر الذي يجعل لهاتين المؤسستين دورا هائلا بالنسبة لمستقبل افريقيا بوجه عام .

وقد وضعت أزمة الديون الأفريقية أعباء ضخمة ( اضافية ) على كاهل اقتصاديات القارة الهشة . فقد دفعت افريقيا نحو ٢٦ بليون دولار عام ١٩٩١ فقط في شكل أعباء خدمة ديونها الخارجية كأقساط وفوائد (٦٥) .

وفي ظل الوضع غير المحتمل قدم الدائنون بعض الفرض المحدودة لتخفيف الأزمة كالسماح بجدولة الديون وإعادة جدولتها ، والسماح بفترات أطول والنظر في الآونة الأخيرة في تخفيض معدلات الفائدة كما قامت الدول الدائنة بشطب نحو ١٠ بلايين دولار ( بما فيها الولايات المتحدة والتي لم تكن متحمسة لهذا الاجراء ) من ديون الدول منخفضة الدخل في القارة (٦٦) .

والواقع أن هذا الاجراء من قبل الدائنين الغربيين اتخذ ازاء وضع فيثوس منه ، حيث الدول مقلسة تقريبا وتعجز عن السداد ولا يبقى أمام الدائنين الا التنازل ولو قليلا . وتقزير البنك الدولي لعام ١٩٩٤ يشير الى أن هناك نحو ٢١ دولة افريقية من الدول منخفضة الدخل تعتبر مدينة بشكل باهظ ، هذا فضلا عن ٦ دول

من هذه الفئة أيضا تعتبر معتدلة المديونية و ٤ فقط تعتبر أقل مديونية فدولة مثل موزمبيق التي كانت مديونيتها عام ١٩٨٠ صغرا أصبحت ٤١٥٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ وأثيوبيا ارتفعت في نفس الفترة من ٦٨٨ مليونا الى ٤١٦٨ وتنزانيا من ١٩٩٩ مليونا الى ٦٠٦٠ وأوغندا من ٥٤٣ الى ٢٤٩٦ ومالي من ٦٦٩ الى ٢٤٧٢ والسودان من ٤١٤٧ الى ٩٤٨٠ وزامبيا من ٢٢٢٧ الى ٤٨٢٣ وهذا فضلا عن نيجيريا التي ارتفعت مديونيتها من ٥٣٨١ مليونا الى ١٨٧٨٩ مايونا عام ١٩٩٢ ٠٠ الخ (٦٧) .

هكذا فان هذه الأزمة بأعبائها وطرق علاجها المفروضة من الخارج تركت الدول الافريقية في وضع الاعتماد الكامل والدائم على مجموعة من الفاعلين من خارج القارة ، خاصة في ظل الحاجة اليائسة من قبل الدول الافريقية للعملة الأجنبية . وقد تلاعبت القوى الخارجية المسككة بورقة المديونية لدفع وتشجيع الاصلاح الاقتصادي في البلاد الافريقية وكذا الاصلاح السياسي بطبيعة الحال ، الأمر الذي استهدف إعادة بعث أو احياء دور ما لهذه الاقتصاديات ولو في شكل منتج للمواد الأولية في ظل الاندماج في الاقتصاد الغربى أو العالمى وهو المسعى الذى قد يسميه البعض « بعودة الاستعمار » .

## ثانيا : الوضع السياسى والأمنى فى افريقيا - تضالّ التضامن الدولى

انعكست التغيرات فى النظام الدولى على افريقيا ، سياسيا وأمنيا ، فخلفت وراءها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ، مما شكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن بشكل لم يسبق له مثيل من قبل . وفى ظل تلك الحالة غير المسبوقة ، تطلعت القارة ، شعوبا وحكومات ، لقدر من التضامن الدولى وخاصة من قبل الدول المنتصرة فى الحرب الباردة ، وعلى رأسها الدولة العظمى الوحيدة المتبقية ، وذلك للمعاونة فى تفادى واحتواء الصراعات المختلفة التى تاججت فى الفترة الأخيرة ، باعتبار أن هذه الدول تتحمل جزءا كبيرا من

المسئولية فى ازالة الآثار الجانبية لمرحلة التحول وسلبياتها غير أن الاستجابة الدولية لهذه التطلعات الافريقية ، كانت ضئيلة عموما ، ولا تناسب حجم المشكلات التى خلفتها مرحلة التحول ، بل كانت مخيبة للآمال فى كثير من الأحيان ، وفى ظل قصور الامكانيات الافريقية ومحدوديتها - رغم الجهود المبذولة - تحولت افريقيا الى ما يشبه « رجل العالم المريض » .

### الدور الأجنبى فى معالجة الصراعات والحروب الأهلية :

لا تعتبر الصراعات المسلحة الناجمة عن المواجهات العرقية والقبلية الراهنة ظاهرة جديدة فى افريقيا ، بل هى امتداد لما شهدته افريقيا منذ الاستقلال وعصر الحرب الباردة فالعديد من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة وقعت فى بعض الدول والمناطق خاصة فى افريقيا جنوب الصحراء وتمخضت عن مئات الآلاف من الضحايا ، سواء من العسكريين أو المدنيين . ووفقا لبعض التقارير ، بلغ عدد القتلى فى الحرب الأهلية فى تشاد ( فيما بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٨٩ ) نحو ٢٥ ألفا من المدنيين والعسكريين ، وفى نيجيريا ( ٦٧ - ١٩٧٠ ) نحو ٢ مليون ، وفى رواندا ( ٥٦ - ١٩٦٥ ) ١٠٥ آلاف ، والسودان فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٧٢ بنحو ٧٥٠ ألفا ، وفيما بين ٨٣ - ١٩٩٠ بنحو ٥١٠ ألف ، وموزمبيق ( ٨١ - ١٩٨٨ ) بنحو ٩٠٠ ألف . وأثيوبيا فى مواجهة الجماعات الأخرى ( ٦٢ - ١٩٨٩ ) بنحو المليون ، وزاير ( ٦٠ - ١٩٦٥ ) بنحو المائة ألف ، وبورندى ( عام ١٩٧٢ ) بنحو مائة ألف (٦٨) .

ومع هذا ، فإن الجديد فى تطورات هذه الظاهرة الخطيرة ، هو تزايد حدتها وتزايد نسب وقوعها أو كثافة انفجارها فى هذه الفترة الوجيزة التى لا تتعدى السنوات الخمس ، مقارنة بالسنوات الثلاثين أو الأربعين السابقة عليها .

فمنذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات لم تتعد حالات الحروب الأهلية التي وقعت في كافة أرجاء القارة - إضافة لحالات التطهير العرقي أو المذابح الجماعية المعروفة - تسع حالات (٦٩) لكن منذ بداية التسعينيات ، ومع التحولات التي حدثت في النظام الدولي انفجرت نحو سبع حالات من الحروب الأهلية الطاحنة وحالات أو جولات من التطهير العرقي والمذابح الجماعية ، وذلك في غضون خمس سنوات فقط . بعضها كان استمرارا ، لكن بشكل أشد ، لحالات سابقة ( كالسودان وموزمبيق ) أو استثنافا لها في شكل جولات جديدة أكثر خطورة ( كالجولا ، وبورندي ) هذا بينما انفجرت حالات جديدة تماما خاصة في ليبيريا والصومال فضلا عن الحرب المأساوية في رواندا . ومعنى هذا أن إفريقيا حظيت بما يناهز نصف عدد الحروب الأهلية في العالم تقريبا ، وأشدّها ضراوة (٧٠) وكان ذلك يحدث في وقت واحد ومتقارب ، كما كان يشكل ضغطا هائلا على كاهل كافة القرى الإفريقية الراغبة في حفظ السلام ، وتعجز عن التصدي له كافة الامكانيات والأجهزة القارية والاقليمية الفرعية . وكان على المجتمع الدولي أن يتحرك خاصة وأن تلك الظاهرة واكبت عمليات التحول الأخيرة في النظام الدولي ، التي أثارت النزعات العرقية وفتحت الباب أمام تحدى القوميات والجماعات الفرعية للدول في مختلف أنحاء العالم ، وهي سمة لازمة لعمليات التحول في النظم الدولية ، وتشمل مصدرا من مصادر الفوضى والاضطراب في العلاقات الدولية بشكل عام لكنها أشد خطرا بالنسبة للاستقرار الأمني في إفريقيا ، تحديدا ، بحكم الطبيعة القبلية والعرقية التي تتميز بها غالبية دول القارة ، حيث من النادر أن توجد دولة - جنوب الصحراء - تخلو من امكانية الصراع والتفكك وفقا لهذه الاعتبارات (٧١) .

الاعتبارات الأيديولوجية والاستراتيجية والجيوليتكية هي التي - ولعشرات السنين الماضية - كانت تحكم تدخل القوى الأجنبية ،

سواء الكتلة الاشتراكية أو الكتلة الرأسمالية فى النزاعات العرقية والحروب الأهلية فى افريقيا ، لكن المسألة تغيرت الآن ولم يعد بحكم عمليات التدخل من جانب المجتمع الدولى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة والغرب ، سوى الاعتبارات الانسانية ، واعتبارات المصالح الاقتصادية التى لم تعد تتعرض لتهديد حقيقى بعد اختفاء القوى الشيوعية من القارة . لكن حالات الحرب الأهلية على النمط الافريقى باتت تشكل تحديا مباشرا للسلام والاعتبارات الانسانية ، وتهديدا للمصالح الاقتصادية ، الوطنية والأجنبية ، بل وتنذر بخروج القارة من دائرة السيطرة الاقليمية والدولية ، خاصة فى هذه الفترة الحرجة . ومع هذا فان الاستجابة الدوليه والتضامن الدولى مع افريقيا ، لم يكن بالقدر اللازم . للتصدي لهذه الظاهرة .

ففى الحرب الأهلية الصومالية ، يلاحظ أن جهود المجتمع الدولى لم تأخذ شكل الاستجابة الفعالة الا بعد ما يزيد عن عام من الحروب الطاحنة بين أنصار كل من الفريقين المتناحرين ( عبيد وعلى مهدي ) . اذ بدأت الاشتباكات بينهما فى ١٧/١١/١٩٩١ . بينما لم تتقدم الولايات المتحدة بطلب لمجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية لضمان تأمين وصول مواد الاغاثة الانسانية ، الا فى الرابع من ديسمبر ١٩٩٢ ، عندما فاجأ الرئيس الأمريكى السابق بوش العالم بعرضه ارسال نحو ٢٨ ألف جندي أمريكى للصومال ، ووافق مجلس الأمن على القرار ( ٧٩٤ ) الذى ينطوى على ارسال قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية ، وتحت مظلة الأمم المتحدة . وقد بدأت هذه القوات فى النزول الى مقديشيو فى فجر التاسع من ديسمبر ١٩٩٢ ، وشاركت فيها قوات كندية وفرنسية وإيطالية ، كما شاركت فيها قوات من سم دول افريقية هى مصر والمغرب وتونس ونيجيريا وبتسوانا وزيمبابوى ، وهى العملية التى أطلق عليها تعبير « استعادة الأمل » Operation Restore Hope (٧٩٥) :

والواقع أن هذا التحرك الأمريكي والدولى جاء متأخرا ل بالنسبة لمجريات الحرب فى الصومال ، اذا ما قورن ذلك ب الاهتمام الدولى والامريكى تحديدا بمناطق أخرى كمناطق يوغسلا أو البوسنة والهرسك . فى نفس الفترة (٧٣) . كما جاء الاهتمام بفترة حرجة من ولاية الرئيس « بوش » ، الذى كان على وشك ت السيطرة خلفه « كلينتون » ذى الاتجاهات المعروفة بضعف ال للتورط الخارجى والتركيز على الداخلى . ولذلك ، كانت النتيجة متوقعة ، الا وهى الانسحاب الأمريكى من الصومال وتسليم ال لقوات الأمم المتحدة ، وهى نتيجة تتفق أيضا مع المزاج المتنامى د الكونجرس الأمريكى الذى يدعو للتراجع وعدم التورط الأمريكى حروب خارجية ، سواء فى إفريقيا أو غيرها ترشيحا للانفاق . هـ تستمر القوات الأمريكية ولا الأوروبية أكثر من خمسة عشر شهرا انسحبت فى مارس ١٩٩٤ ولم تبق سوى بعض القوات الرمز المشاركة مع قوات افريقية وأسيوية بقيادة الأمم المتحدة . « يونيسكوم ٢ » والذى وافق مجلس الأمن على انهاء مهمتها وانس من الصومال فى ٢١ مارس ١٩٩٥ ، حتى قبل أن يتفق الصومال على المصالحة الوطنية ، ودون أن تكون هناك حكومة مسئولة مقديشيو .

التدخل الدولى ، رغم أنه لم يمه حالة الحرب الأهلية الصومال تماما ، الا أن أى منتصف لا يمكن أن يبخر الجهد ال حقها ، وخاصة فى تأمين وصول امدادات الاغاثة الانسانية ، لولاها لمات مئات من الآلاف الأخرى ، وقد كانت الأمم المتحدة ، قبل التدخل العسكري ، غير قادرة - كما هو معلوم - على ح قوافلها وتوصيلها الى المحتاجين فى بقاع الصومال المختلة ، واض فى كثير من الأحيان لتأجير رجال مسلحين لحراسة هذه القوافل دون جدوى (٧٤) .

لكن مع هذا ، فإن الانسحاب الأمريكي ، ثم الدول من الصومال يؤكد على تراجع الاهتمام ، الذي وان تزايد في بداية الأمر ، فانه لم يكن يعبر حينئذ الا عن رغبة « الرئيس بوش في فرض وتعزيز مفهوم النظام العالمي الجديد » وتأكيد سلطة الولايات المتحدة في النظام ، فضلا عن اعتبارات أخرى متعلقة بحرب الخليج وتأثير الحرب الأهلية الصومالية على استقرار المنطقة ، أكثر مما يعبر عن اهتمام أمريكي أو دولي فعلى بقضية افريقية ، ومنطقة شهدت تنافسا دوليا له وزنه ابان الحرب الباردة .

**والحرب الأهلية في ليبيريا تعد مثالا آخر ، لكن أشد تعبيرا**  
عن تضائل الاهتمام الدولي عموما والأمريكي ، خاصة . بتطورات تلك الحرب التي تفجرت وتزامنت مع التغيرات في النظام الدولي ، ودارت رحاها بوحشية عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ خاصة بين قوات الرئيس السابق « صامويل دو » وقوات الجبهة الوطنية الليبيرية NPFL التي يترزعها « تيلور » والجبهة الوطنية المستقلة التي تزعمها « جونسون » . INPFL .

وبينما كان الليبيريون يتطلعون بثقة للولايات المتحدة ، بحكم الروابط التاريخية وبحكم الدور الأمريكي في نظام ما بعد الحرب الباردة ، الا أن واشنطنون نفضت يديها من المسؤولية تقريبا ، وسحبت مستشاريها ورحلت مواطنيها ومواطني بعض الدول الأخرى في يونية ١٩٩٠ ، وتركزت مسؤولية التدخل على عاتق قوات المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOMOG والتي بدأت تتدخل منذ أواخر أغسطس ١٩٩٠ ، واكتفت الولايات المتحدة بتقديم بعض الدعم المالي الجزئي لقوة التدخل الاقليمية ( ٢٨ مليون دولار معدات وأجهزة عسكرية ونحو ٦ ملايين للمساعدات الانسانية وتحريك الدول المعنية في اتجاه ايجاد حل اقليمي ، مستخدمة سلاح المساعدات ، مع مساندة من مجلس الامن

والأمم المتحدة تتلخص فى عملية ارسال مراقبين دوليين للاشراف على اتفاقيات السلام المتعددة وفرض حظر على امدادات السلاح للقوات المتحاربة فيما عدا قوات التدخل الاقليمى لدول ECOWAS وما زال الموقف غامضاً فى ليبيريا ، والمخاطر المحدقة بالسلام لم تنته بعد (٧٥) .

**وتأتى الحرب الأهلية فى رواندا ، وقد تفجرت فى أعنى صورها** مع أوائل ابريل عام ١٩٩٤ ، بين جماعات الهوتو ( الأغلبية ) وجماعات التوتس ( الأقلية ) ، تأتى لتعبر عن التقاعس واللامبالاة من جانب المجتمع الدولى ازاء ظاهرة « ابادة البشر » فى افريقيا (٧٦) ، وتؤكد للأفارقة أنفسهم أن المرحلة الراهنة تحمل فى طياتها نذر الشر ، وأن عليهم أن يتحملوا العبء الأكبر فى ضمان وحماية نظامهم الاقليمى المبني على دولهم التى بدأت فى نيل استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، وتفعيل تضامنهم القارى والاقليمى الفرعى الذى أسس ابان الحرب الباردة .

فرغم أن مجلس الأمن كان قد أقر ارسال قوة حفظ سلام من ٢٥٠٠ جندي فى أغسطس ١٩٩٣ سبقتها قوة افريقية محدودة . لدعم اتفاق أروشا ، لكن انفجار الحرب الأهلية بعد مصرع رئيس الجمهورية هابياريمانا فى حادث طائرة ( مع رئيس بورندى ) ، وعلى نحو مأساوى ، جعل مجلس الأمن يفكر فى سحب قوات حفظ السلام حفاظاً على حياة أفرادها ، ولم يعد هناك سوى بعض المنظمات غير الحكومية غير القادرة بطبيعة الحال على فعل شيء مؤثر . ولم يفعل مجلس الأمن أكثر من الموافقة على اقامة مناطق آمنة للنازحين والفارين من جحيم الحرب ، وعلى أن تقوم فرنسا بحمايتها مؤقتاً . وحين أقر المجلس زيادة عدد قواته الى ٥٥٠٠ جندي ، لم تتطوع سوى الدول الافريقية للمساهمة فى هذه القوات ، ولم تتوفر الجهود الدولية لنقل تلك القوات الافريقية الى مواقعها طوال عدة شهور رغم



مناشدة منظمة الوحدة الافريقية ممثلة فى الجهاز المركزى لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات ، مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة • وحتى حينما ذهبت هذه القوات لم تكن قادرة على حماية اللاجئين فى معسكراتهم من امتداد المذابح الجماعية داخلها (٧٧) •

**بعض الإيجابيات التى يتيحها النظام الدولى على المستوى الأمنى والسياسى :**

رغم تضاؤل الاهتمام الدولى بشئون حل الصراعات فى افريقيا حتى فترة التحول كما هو واضح فى السنوات الأخيرة ، ولسنوات أخرى قادمة غالبا ، فإن هذا الأمر ، فى حد ذاته ، قد فتح الباب ، من ناحية أخرى ، أما دور افريقى متزايد ومطلوب فى شئون معالجة الصراعات الملحة والمسائل الأمنية على الساحة الافريقية •

ولا شك أن هذا الدور الافريقى ، فى هذه المجالات بالتحديد ، يمكن أن يمنح افريقيا ، اذا ما تعاطم وتكامل ، ثقلا مستقبليا فى شئونها الأمنية ويخفف نسبيا من المخاوف التى يبدىها البعض بشأن الوقوع فى براثن استعمار جديد •

ولعل الفرصة المهيأة لافريقيا الآن فى المجال الأمنى وحل الصراعات ، تتضح على ضوء أكثر من مؤشر :

فأولا : هناك - الى الآن - مراعاة من قبل النظام الدولى ، ممثلا فى القوى الرئيسية الفاعلة فيه ، لخصوصية الأوضاع الافريقية ، وخاصة فى النواحي المؤثرة على عدم الاستقرار • ففىمما عدا قبول وتحريك عمليات التحول الديمقراطى الداخلى للحكومات ، فانه ليس واردا فى السلوك الغربى ما يفيد الحديث أو الاعمال مبدأ حق تقرير المصير فى مضمونه العرقى أو القومى ، كما طبق فى مناطق أخرى ، وحظى بتشجيع معروف • وتعتبر « الفيدرالية » هى الصيغة الراجعة والبديلة التى تحظى بقبول محلى ودولى فى سياق عمليات التحول الديمقراطى فى

افريقيا . ورغم أن الفيدرالية ، بما تنطوي عليه من عمليات لتوزيع السلطة والثروة بين أقاليم الدولة ، قد تكون خطوة نحو تسهيل الانفصال ، إلا أن الانفصال في حد ذاته ليس واردا كمبدأ يحظى بتشجيع دولي ، ولذلك لم نشهد خلال فترة التحول الراهنة تفتت أى دولة افريقية وقبولا دوليا لهذا التفتت أو الانقسام . وهو ما يعنى أن الغرب مازال منحازا لصف التنظيم الدولي الاقليمي فى افريقيا وقرارات منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بعدم تشجيع الانفصال بناء على اعتبارات قومية أو عرقية (٧٨) .

وهذا المؤشر يحمل فى واقع الأمر مدلولات ذات معنى . فهو يعنى أن الخريطة السياسية لافريقيا ، وخاصة مسائل الحدود ، هى من الأمور الثوابت ، التى لا تقبل إعادة النظر فيها ، شأن مسألة تفتت الدول بناء على اعمال مبدأ تقرير المصير . ولا شك أن هذا الاتجاه سيقوى الاتجاه التضامنى بين أغلبية الدول الافريقية ذات المصلحة فى سعيها للتعاون مع المجتمع الدولي لاحتواء مظاهر عدم الاستقرار . ومن ناحية أخرى سيقضى كذلك على موجات عدم الاستقرار اللانهائى التى يمكن أن يترتب عليها فتح باب التجزئة أو « البلقنة » أو فتح دافعات الحدود . كما لن تتأثر كثيرا موازين القوى فيما بين الدول الافريقية فى ظل هذا الوضع ، اذا ما قورن الأمر بحالة تغيير الحدود أو التفتت ، وكل هذه المدلولات تصب فى اتجاه مزيد من الترابط بين افريقيا والغرب ، وتقلل من امكانيات المقاومة الافريقية للنظام الدولي وتعزز الاتجاه الرامى الى اقرار السلام « الغربى » بطبيعة الحال .

لكن تجدر الاشارة الى أن أثر السياسات القائمة على قبول وتشجيع التعددية السياسية والعرقية ، ومضاعفتها الداخلية والدولية ، يمكن أن يترتب عليها قدر من التغيير ، عاجلا أم آجلا . خاصة فيما يتعلق بإمكانية تجزئة بلاد عديدة سواء أثيوبيا (٧٩) أو نيجيريا ، أنجولا ، تنزانيا ، زائير وربما السودان مستقبلا ، لكن

سيظل هذا الاتجاه قابلا للسيطرة عليه طالما لم يحظ بتشجيع دولي .  
يضاف الى ذلك مسعى المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة لتجاوز  
مسألة السيادة ، واعلاء مصلحة الجماعات الفرعية والشعوب على  
حساب الدول وهو اتجاه يتزايد عالميا وسيتم اللجوء اليه في افريقيا  
في بعض حالات الضرورة ، خاصة وأن قرار كل من الولايات المتحدة  
وبريطانيا بالتدخل في شمال العراق لاقامة منطقة آمنة للأكراد يمثل  
سابقة في هذا الصدد . غير أن مراعاة النظام الدولي لخصوصية  
الأوضاع الافريقية ، سيحد عموما من غلواء التطبيق عند الاضطراب  
للجوء للحالات الاستثنائية .

أما المؤشر الثاني ، فيتمثل في اتجاه الولايات المتحدة خاصة ،  
والغرب عامة ، نحو تشجيع دور افريقي ، قارى واقليمي فرعي .  
متزايد في شئون الأمن وتسوية الصراعات في القارة في الآونة  
الأخيرة .

وهذا الاتجاه الجديد ، لم يكن اتجاها اختياريا ، بقدر ما أصبح  
ضرورة حتمية تملحها ظروف ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، سواء  
بالنسبة للولايات المتحدة أو الغرب بصفة عامة . فالولايات المتحدة  
زعيمة العالم الغربي لم تكن تحمل في فترة الحرب الباردة - كما  
هو معلوم - أي قدر من التعاطف من أي نوع مع العمل الافريقي  
الاجماعي ، خاصة تجاه منظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها عام  
١٩٦٣ ، شأن موقفها تجاه عدم الانحياز عموما على المستوى  
الدولي (٨٠) .

غير أن الموقف الأمريكي بدأ يتغير في التسعينات على ضوء  
الحقائق والمتغيرات الجديدة التي تواجه الولايات المتحدة بسبب كثرة  
التحديات الأمنية الاقليمية في العالم والموارد المحددة المتاحة ، مما  
أوقع المسؤولين الأمريكيين في حالة ارتباك حول سياستهم نحو  
افريقيا في خضم هذه التحولات . كما أن حلفاء الولايات المتحدة

الأوروبيين . وخاصة فرنسا ، أصبحوا عازفين عن التورط فى النزاعات الافريقية لانشغالهم فى شرق أوروبا كما سبق وأشرنا ، ولم يعد يشد اهتمامهم سوى التحديات القادمة من المنطقة القريبة لهم فى الشمال الافريقى (٨١) ، ولذلك فإن ادارة كلينتون ، ونتيجة لعدم قدرتها على حسم الانقسامات الداخلية بشأن سياستها الافريقية ، أو فرض ادارتها على الكونجرس ، لم تستطع أن تتدخل فى أى من ايزنات النسبة فى الدول الافريقية . ولم يعد لديها أى استراتيجية للتعامل مع العنف السياسى الذى أثارته عمليات مقاومة النخب الحاكمة للطلبات الشعبية من أجل التحول الديمقراطى . لذلك اتجه المسك الأمريكى لدعم جيلود الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الثارية، مع التفكير فى تطوير استخدامات القوة الأمريكية لتتلاءم مع ضرورات التدخل ( المشترك ) فى النزاعات الجديدة ، التى قد تهدد المصالح الأمريكية أو مصالح حلفائها فى الاقتراب من الأسواق ومصادر المواد الخام الرئيسية ، كالشمال الافريقى وبعض المناطق الأخرى (٨٢) .

لذا ، ساندت الولايات المتحدة الجهود التى تمخضت عن انشاء آلية منع وادارة وتسوية النزاعات فى افريقيا » ، وهو الجهاز الذى تأسس فى مؤتمر القمة الافريقية ( رقم ٢٩ ) بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٣ ، كما ساهمت فى دعم جهود منظمة I.COWAS للتدخل لحفظ السلام وانفاذه فى ليبيريا ، وقامت كذلك بتدريب بعض جنود من دول افريقية على عمليات حفظ السلام كتدريب جنود السنغال والمناورات المشتركة مع جنود بتسوانيين فى العاصمة جابرونز فى يناير ١٩٩٢ ، وتقديم بعض المساعدات المالية المحدودة فى هذا الاتجاه ، وكان رأى وزارة الخارجية الأمريكية ، فى هذا الشأن ، أن ثمة تطابقا فى وجهات النظر والمصلحة بين الرؤية الأمريكية ورؤية منظمة الوحدة الافريقية فى منع وادارة وتسوية النزاعات الاقليمية ، ومن ثم كانت المساندة الأمريكية لجهود المنظمة تعبر عن هذا الاتجاه (٨٣) .

غير أن ضالة المساعدات الأمريكية المتاحة حتى الآن ، وعدم توفر التزام سياسى أمريكى تجاه العمل الجماعى والهياكل القارية العاملة فى مجال الأمن الجماعى الافريقى ، يؤثر سلبيا على فعالية هذا الاتجاه الأمريكى بوجه عام (٨٤) .

ومع هذا ، يمكن النظر للانسحاب الأمريكى والدولى من الصومال ، والتوجهات الأمريكية ، بصدد دعم والتصدى للصراعات من خلال منظمة الوحدة الافريقية والهياكل الاقليمية الأخرى ، باعتبارها ، دفعة موجبة لصالح السياسات الافريقية فى عالم ما بعد الحرب الباردة . فهى من زاوية أولى تعنى أن القوة العظمى الأولى من هذه المرحلة الانتقالية للنظام الدولى تتحدث عن حاول افريقية للمشكلات الافريقية ، وهذا فى حد ذاته يتمشى مع الخط العام لسياسات الدولى الافريقية منذ نشأة منظمة الوحدة الافريقية ، ثم هى من ناحية أخرى تعنى أن الدعم الأمريكى سيتوجه فى عمليات حفظ السلام من خلال آلية منع وادارة وتسوية النزاعات الافريقية ، وهى جهات تمتلك اشرافا جماعيا على المعونات الخارجية فى هذا الصدد مما يقلل - نسبيا - من امكانيات التغلغل والنفوذ المباشر للقوى الأجنبية ، ثم ان الدور الأمريكى ، لو تم ضبطه وتفعيله سيكون موازنا للدور الأوروبى التقليدى مستقبلا ، فيما لو التفتت أوروبا الموحدة نحو افريقيا وكشرت عن أنيابها . وأخيرا فان المسئولية تقع على عاتق القيادات والشعوب الافريقية ، فى بناء وتنمية قدرات جماعية أمنية دائمة « قوات حفظ السلام » فى ظل الظروف الراهنة ، بحيث يمكنها التصدى بفعالية للصراعات والأزمات الطاحنة التى تمر بها افريقيا فى التسعينيات ، وأن كل الأطراف ، افريقية وغير افريقية ، أصبحت ذات مصلحة أكيدة فى حفظ السلام والأمن فى القارة (\*) .



## الهوامش

(١) من أمثلة النوع الأول : امبراطوريات : مالى ، سنغاي ، الحبشة .  
غانا وغيرها . وهى أشغال سياسية تكاد تقترب فى خواصها التعددية عن شكل  
الدول الامبراطورية الاوربية فى القرن التاسع عشر كامبراطورية الهابسبورج  
مثلا . وكذلك معال كرواندا ، باروتس ، موباس ، تسرانا . . . اما انكياوات المتجانسة  
فمن أمثلتها الاشانتى ، ويوريا باجندار وغيرها . ومن أمثلة النوع الأخير  
الزولو . سوزاي الى غير ذلك . حول بعض التفاصيل انظر . محمود محمد  
ابو العينين ، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتى اريتريا والصحراء  
الغربية . رسالة دكتوراه مكتبة معهد البحوث والدراسات الافريقية ١٩٨٧ .  
صفحة ١٦٤ وما بعدها .

(٢) حول المزيد من التفاصيل بشأن تطور مفهوم الحدود فى افريقيا انظر :  
Ian Pro ounlie, D.C.I., **African**  
Baundaries : Alegal & Diplomatic Encyclopedia (London : C.  
Hyrst & Company California Press, 1979), 7-9.

(٣) Timothy M. Shaw, "The Actors in African International  
Politics", in : Timothy M. Shaw & Kenneth A. Heard (eds.),  
The Politics of Africa : Dependence and Development  
(London : Longman Group Limited, 1979), pp. 367-359, & pp.  
366-367.

(٤) دعيت الدول الاوربية المسيحية لهذا التحالف . وفيت جديعا . فيما عدا  
انجلترا . انظر كثيرا من التفاصيل فى :

١٠٦٥-١٠٦٥ هـ . تاريخ اوروبا فى العصر الحديث ( ١٧٨٩ - ١٩٥٠ )  
تعريب : احمد نجيب هاشم وديع الضبع ( القاهرة : دار المعارف الطبعة  
الثامنة ١٩٨٤ ) ص ١٢٠-١٢٠ . وكذلك د . حسن نافعة ، الامن الجماعى بين  
الواقع والاسطورة قضايا للمناقشة ، ود . حسن نافعة ، الامم المتحدة فى ظل  
التحولات الراهنة فى النظام الدولى ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات  
السياسية ، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٢٩ .

(٥) شاركت فى المؤتمر كل الدول الاوربية آنذاك . فيما عدا سويسرا . وجدير  
بالاشارة انه فيما بين عام ١٨١٢ - ١٩٠٢ لم يكن بافريقيا كلها سوى اثيوبيا  
وليبيريا والمغرب التى لم تكن قد خضعت لاحتلال اوروبى . انظر : د . فوزى  
درويش ، التقسيم الاوروبى لافريقيا ( القاهرة : دار الكتب المصرية . ١٩٩٠ ) .  
ص ٧ ، ٢٥ .

Timothy M. Shaw, op. cit., p. 368.

(٦)

Antony Allot, "The Changing Legal Status of Boundaries in Africa, Diocronic View", in K. Ingham, *Foreign Relations of African States* Proceedings of the colston Research Society held in the university of Bristol, April 4th to, 1973, p. 112.

(٨) ربما كانت أهم العيوب التي تمخضت عن الحدود السياسية الاستعمارية . أنها لم تكن تراعى في كثير من الحالات الأوضاع الطبيعية والعرقية والسكان القومى داخل الوحدات الحديثة . وهو الأمر الذى انطوى على خاصية شاذة لهذه الوحدات ، حيث أن أغلبها لا يشتمل داخله على أغليات كبيرة من قومية أو جماعة عرقية واحدة . فالأغليات من أغلب دول أفريقيا لا تتعدى نصف عدد السكان ، ونادرا ما تصل إلى هذه النسبة مما ولد قدرا كبيرا من عدم الاستقرار فى كثير من البلدان ، هذا على خلاف الوضع فى أوروبا . انظر :

Ali A. Mazrui & Michael Tidy, *Nationalism and New States in Africa* (London : Hainmann, Ltd., 1964, pp. 373-374.

Timothy M. Shaw, op. cit., p. 368.

(٩)

(١٠) . والجدير بالإشارة ، أنه حينما وقعت الحرب العالمية الثانية ، لم تكن فى أفريقيا بقعة واحدة مستقلة استقلالاً حقيقياً ، فاثيوبيا كان تحت الاحتلال الإيطاليون واتحاد جنوب أفريقيا كان دوميئا مستقلا تحت سيادة التاج البريطانى . وليبيريا كانت واقعة تحت سيطرة الاحتكارات الاقتصادية الأمريكية . أما مصر ، فرغم أنها كانت مستقلة قانونيا أو شكليا ، إلا أنها كانت تحت حكم يعد دمية فى يد الانجليز . تحميه القوات البريطانية فى قناة السويس . انظر :

Ali A. Mazrui & Michael Tidy, op. cit., pp. 10-11.

وانظر كذلك بصفة عامة د . عبد الملك عودة ، الأمم المتحدة وتشايبا أفريقيا ( القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٧ ) .

Timothy M. Shaw, op. cit., p. 370.

(١١)

Dr. Olatunde Olo, "The International actors" in Olatunds JCB. & D. K. Orwa & utete, *African International Relations* (London, New York, Lagos : Longman Group UK Limited, 1985). pp. 34-40.

(١٢) فمثلا أصبح لأفريقيا ٩ مقاعد ( من ٤٠ مقعدا ) فى مقاعد المجلس التنفيذى للمفوضية العليا للأجنيين UNHCR منذ عام ٧٨ ولم يكن لها أى مقعد قبل ذلك ، وأصبح لها ١١ مقعدا ( من ٤٨ ) فى مجلس إدارة بنسبة



= التنمية التابع للأمم المتحدة NNDF منذ عام ١٩٧١ . فضلاً عن ١٤ من ٤٥ مقعداً من المجلس التنفيذي لليونسكو منذ عام ١٩٧٦ ، ١٠ مقاعد من ٤٥ من مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية UNIDO منذ عام ١٩٨١ ٠٠٠ الخ . كما زادت حصة أفريقيا في رئاسة اللجان الأساسية لحصتين في مقابل حصة لكل اقليم آخر في العالم وهذا . انظر تفصيلات أكثر عن المجموعه الأفريقية وتزايد وزن أفريقيا الدولي في : د . عبد الملك عودة ، م . س . د . ص ١٨ . ٢٢ .  
وأيضا :

C.O.C. Amate, *Inside The OAU-Pan Africanism in Practice* . .  
(London, Macmillan Publishers, 1986), p. 192 & pp. 199-200,  
Dr. C.M.B. Uite, *Africa and The United Nations*, in Olatunde  
Oji (et als), op. cit., pp. 119-124.

(١٢) لعل المحاولات السوفيتية السابطة في الحصول على قواعد بحرية أو جوية في أفريقيا قد فشلت . سواء في مصر ، وهي أقوى حليف للسوفييت قبل عام ١٩٧٢ ، وكذلك غانا وغينيا . حيث تبني قادة أفريقيا الكبار أمثال عبد الناصر ونكروما وسيكوتوري مبدأ عدم قبول أية قواعد عسكرية خارجية في أفريقيا تمثيا مع انتابهم لسياسة عدم الانحياز .

(١٤) انظر :

Dr. D.K. Orwa, *African States and the Superpowers*,  
in : Olatunde Ojo et als. op. cit., pp. 96-104.

وانظر أيضا :

Crawford Young, *African Relations with the Major Powers*, in  
Gwendolen M. Carter and Patrick O. Meara (eds.), *African  
Independence, The First Twenty. Five Years* (London & Mel-  
bourne : Indian University Press, 1985), pp. 219-243.

(١٥) حينما دعت أوغندا لعقد مؤتمر قمة طارئ لرؤساء دول وحكومات أفريقيا في أوغندا لبحث مشكلة الاعتراف وحسم الحرب الأهلية الأنجولية .  
انعقد المؤتمر في الفترة من ١٠ - ١٣ يناير ١٩٧٦ في كمبالا . وانقسمت الدول الأفريقية بين ٢٢ مؤيد للاعتراف بحركة MPLA ، و٢٢ آخرين مؤيدين للحكومة وحدة وطنية ، بينما امتنعت كل من أوغندا واثيوبيا عن التصويت .  
لذلك انتهى المؤتمر دون أن يتخذ موقفا .

C.O.C. Amate, op. cit., pp. 253-254.  
انظر :  
Colin Legum, *The Organization of African Foreign  
Policy*, in Stephen Wright & Janice N. Brownfoot, *Africa  
... in World Politics & Changing Perspectives* (London :  
.....Macmillan, 1987), pp. 67-69.

(١٦) حول عملية حفظ السلام في تشاد ، انظر :  
د. محمد محمد أبو العينين ، الأمن الجماعي الإفريقي - المستويان القارى  
والإقليمي الفرعى ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، نشرة  
الدراسات الإفريقية رقم ٣٦ ، ١٩٩٤ ) ، ص ٤١ وما بعدها .

وكذلك بصفة عامة :  
Mr. Samson S. qassars, The OAU and Continental Politics :  
*Retrospects and Prospects*, paper Presenter to the International  
Congress of African Studies (ICAS), The 6th session,  
Khartoum, 11th-14th, December 1991.

(١٧) فى بداية تأسيس حركة عدم الانحياز ، كان عدد الدول الإفروآسيوية  
التي حضرت مؤتمر باندونج ١٩٥٥ ( ٢٩ دولة ) ، وفى منتصف الثمانينات .  
بلغ عدد أعضاء دول العالم الثالث لمجموعة ال ٧٧ ( ١٢٦ ) دولة .

(١٨) كان الرئيس الجزائرى بومدين ، ورئيس حركة عدم الانحياز NAM  
فيما بين أعوام ١٩٧٦-٧٣ ، هو الذى دعى لعقد جلسة خاصة للأمم المتحدة .  
ودشن فكرة النظام الاقتصادى الجديد ، وهو رئيس دولة عربية إفريقية .  
انظر بصفة عامة :

Bahgat Korany, Coming of Age Against Global odds- The third  
world and its collective decision-making, in Bahgat Korany  
(ed.), *Haw Foreign Policy decisions are made in the third  
world ?* (U.S.A. : Westview Press, 1984), p. 24 & others.

Dr. C.M.B. Ulete, Africa and the united Nations. in (١٩)  
Olatunde Ojo et als. op. cit., pp. 124-127.

(٢٠) حول التصور الأمريكى لمفهوم « النظام العالمى الجديد » على المستوى  
الرسمى وغير الرسمى انظر . الأمة فى عام - تقرير حولى عن الشؤون السياسية  
والاقتصادية العربية تقديم د. كمال أبو الجد ( القاهرة : مركز الدراسات  
الحضارية . ١٩٩١ - ١٩٩٢ ) ، صص ٢٣ - ٢٤ وغيرها . انظر كذلك :

Henry Kissinger, "How to Achieve The World Order ?"  
in : *time*, March 14, 1994, p. 73.

(٢١) انظر جانبا من هذا الجدل فى تقرير : الأمة فى عام ...  
ص ٣٢ وما بعدها . وكذلك : د. محمد السيد سعيد ، المتغيرات السياسية الدولية .

= وأثرها على الوطن العربى فى د. محمد صفى الدين أبو العز مشرف ( ود. محمد السيد سعيد ( منسق ) ، الوطن العربى والمتغيرات الدولية ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١ ) ، ص ٥٤ وما بعدها .

Henry Kissinger, *op. cit.*, p. 73. (٢٢)

(٢٣) د. محمد السيد سعيد ، م.س.ذ ، ص ٥٦ .

(٢٤) والدول الأربع هى النمسا والسويد وفنلندا والنرويج .

(٢٥) التجمع اهن يضم اليابان والولايات المتحدة . ودول الاسيان الست وكندا واستراليا وغيرها . أى انه يضم تجمعين كبيرين هما النامتا . والآسيين ( أندونيسيا ، الفلبين . تايلاند ، برونائى ، سنغافورا ماليزيا ) . وهذا التجمع بمجمعه ، يمثل ٤٠٪ من حجم التجارة العالمية .

انظر : د. محمد السيد سعيد ، ما بعد الحرب الباردة : النظام الدولى بين الفوضى والاستقرار ١٩٩٣ ، فى التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ ( القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . ١٩٩٤ ) . ص ٢٣ - ص ٣٤ .

(٢٦) أصبح هذ الوصف شائعا فى كثير من الكتابات . انظر مثلا :  
Dr. Simon Baynhan, "After The Cold War . Political and security trends in Africa" in *Africa insight*, Vol. 24, 1994, p. 38.

(٢٧) التعبير عن Richard Sklar ، ووارد فى المقال التالى :  
ريتشارد جوزيف . « افريقيا ٢٠٠٠ ميلاد جديد للحرية » فى الديمقراطية ( القاهرة : مركز دراسات التنمية السياسية والدولية بالتعاون مع مؤسسة الديمقراطية بواشنطن . الكتاب الاول ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٤٧ .

(٢٨) ورغم ان هذا المفهوم شكلى ومبسط وقد يعبر عن جوهر الديمقراطية لكنه يؤخذ به على نطاق واسع فى الكتابات الغربية لسهولة التصنيف وتجنب التعقيدات ، التى يمكن ان نسميها - اذا ما فتح لها الباب - للمبدأ الديمقراطى ذاته . انظر فى ذلك :

فرانسيس فوكاياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين ( القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٣ ) ٩٤-٩٥ . وكذلك :

*Africa Insight* vol. 23, No. 1, 1993, pp. 193-199.

(٢٩) اعتمدنا في هذا الحصر على بعض المسوح والدراسات أو المقالات التي تابعت تطور عملية التحول الديمقراطي في القارة ، ومن بينها :

Larry Diamond, sub saharan Africa, in, : Robert Wessen (ed.), Democracy : A world Wiole Survey (New York, Westport, Connecticut : Praeger, 19871, pp. 88, 104.

وكذلك المسح الذي أجرته مجلة :

Africa Insight, vol. 23, op. cit., pp. 198-199.

(\*) هذا فضلا عن المتابعات المتعددة المصادر مثل : ريتشارد جيزيف مسد ، ص ٥٣ ، ٥٤ وذو عبد الملك عودة ، افريقيا ومثيرات ١٩٩٤ ( القاهرة . مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨٧ ، أبريل ١٩٩٥ ) . خاصة ص ١١٧ ١١٩ .

African New Weekly (Charlotte North Carolina) vol. 6, No. 12 & No. 13, 1995.

وكذلك :

(٣٠) انظر بعض الدراسات الهامة التي تشير الى هذا المعنى ، مثل .

ريتشارد جوزيف ، في م س ذ ، ص ٤١ ، ص ٤٢ . وكذلك .  
« حمدي عبد الرحمن ، « ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا والنماذج وأفاق المستقبل » ، في السباسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١ / وما بعدها » وانظر كذلك :

Peter Anyang, "Africa : The Failure of one, Pastry Rule". in Journal of Democracy (Baltimore, John Hopkins University Press, vol. 3 no. 1, January 1992), pp. 90-96.

Jeffrey Herbsf, « The Fall of Afro-Maxism", in Journal of Democracy, Vol. 1, no. 3, summer 1990, pp. 92-94.

Coral Lancaster, "Democratisation in sub-saharan Africa", in Survival, vol. 94, No. 3, Autumn, 1993, pp. 33-40.

Idem. (٣٢)

(٣٤) صادويل هانتنجتون « الموجة الثالثة للديمقراطية » في الديمقراطية ( الكتاب الثامن ، فبراير ١٩٩٢ ) ، ص ٣٣ .

(٣٥) خاصة عقب بعض الانتكاسات والأحداث المؤثرة على موقف لسرغيت في أفريقيا مثل ( سقرط نكروما في غانا ، موديبيوكيتا في مالي وخروجهم من مصر عام ١٩٧٢ ٠٠ الخ .

(٣٦) كانت مصر تحصل حتى عام ١٩٧٣ ، على نسبة ٤٠٪ من جملة المساعدات السوفيتية . انظر

Colin W. Larwson, "Soviet Economic Aid to Africa", in : *African Affairs*, vol. 87, No. 349, October 1988, p. 405.

وانظر كذلك :

D. D. K. Drwa, African States and the super powers in Op. cit., p. 97.

(٣٧)

(٣٨) د. ياسين العيوطي « أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة » في السياسة الدولية ، العدد ١٠٦ ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص ٢٣ .

Richard Weitz, The Reagan Doctrine defeated Moscow (٣٩) in Angola",

(٤٠) سفير / احمد طه محمد ، « قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد » . في السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٥٥-٥٣ .

(٤١) انظر د. محمود ابو العينين . « التعددية العرقية ومستقبل الدولة الاثيوبية » في مجلة الدراسات الافريقية . العدد الخاص ( عن المؤتمر العالمي بالخرطوم ) ( ١٩٩١ ) ، معهد البحوث والدراسات الانثروبية جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ص ٩٠ وما بعدها .

Dr. D.K. Orwa, in op. cit., pp. 97-101. (٤٢)

George Bush, "the U.S.A. and Africa. the Republican (٤٣) Record-Election 92", in Africa Report, vol. 37 no. 5 September-October 1992, pp. 14-17,

(٤٤) وقد أوقفت كل من بريطانيا والولايات المتحدة مساعدتهما لحكومة الانقلاب العسكري في جامبيا لارغامها على الاسراع في تسليم السلطة واجراء انتخابات . انظر :

African New Weebly, Vol. 12, 1995.

Bill Clinton, "Election 92, The Democratic Agenda", in (٤٥) Africa Report, September, October 1992, pp. 19-20.

Warren Christopher, "U.S./Africa : A New Relationship".  
in Africa Report, vol. 38, No. 4, July-August 1993, pp. 36-39.

Tony Chapter, "French African Policy : Towards (٤٦)  
Change", in : African Affairs, No. 91, 1992, pp. 46-47.

(٤٧) انظر على سبيل المثال :

Kaye Whiteman, "The Gallic Paradox", in Africa Report, January  
February 1991, pp. 17-20.

James Mayall, "Notes on The month : The Common- (٤٨)  
wealth in Harare" in The World Today (The Royal Institute  
Affairs), vol. 47, January-December 1991, pp. 201-202.

*Idem.* (٤٩)

(٥٠) د. حمدي عبد الرحمن . في م. س . د . ص ١٥ .

Thandiko, Mkandawire, Adjustment, Political Condi (٥١)  
tionalty and Democratization in Africa, in : Giovanni Andrea  
Cornia and Gerald K. Helleiner, From Adjustment to Deve-  
lopment in Africa (U.S.A. : St Martin's Press, Inc., 1994),  
p. 156 & p. 161.

Dr. Rene Lemarchand, "African Transitions to Demo- (٥٢)  
cracy : An interim (and monthly Pessimistic assessment)  
in Africa Insight, Vol. 22, No. 3, p.

Thandiks Mkandavire, Op. cit., pp. 161-163. (٥٣)

(٥٤) انظر : تقرير التنمية في العالم ١٩٩٤ . الهيئة الأساسية من أجل  
التنمية - مؤشرات التنمية الدولية ( البنت الدولي للانشاء والتعير - واشنطن ) .  
ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الاولى . حزيران يونيه  
١٩٩٤ ، ص ٢٨٥ .

وايضا : د. عراقي عبد العزيز الشريفي ، بعض الاقتصاد الاقتصادية  
الديمقراطية في افريقيا ، ورقة عمل مقدمة لندوة اقامة مركز البحوث والدراسات  
السياسية - جامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت بعنوان  
« الديمقراطية في افريقيا » ص ٣ .

(٥٥) من بين ١٢ مليون مصابا بالايذ في العالم كله . هناك نحو ٩ ملايين  
في افريقيا ، انظر .

Dr. Simon Baynham, "After the Coldwar : Political and Security trends in Africa" in *Africa Insight*, vol. 24, No 1, 1994, p. 38.  
Thamas M. Callaghy, "Africa : Falling off the Map ?" in *Current History* (A Journal of contemporary world Affairs) January 1994, pp. 31-32.

(٥٦) انظر نص الاعلان فى : جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجية  
الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال خمسة عشر عاما ١٩٧٧ - ١٩٩١ .  
القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٩٢ ، ص ١٠٢٣ ، ص ١٠٢٦ .

(٥٧) انظر .

. Warren Christopher, *op. cit.*, pp. 37-38  
Bill Clinton, *op. cit.*, pp. 19-20.

(٥٨) بادرى افريقيا - الطريق الاخر - أزمة الديون ، ترجم  
بهجت عبد الفتاح ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، رقم ١٦٥ .  
١٩٩٥ ) ، ص ٥٤ .

C. owusu Kwarteng "Africa and the European challenge (٥٩)  
After 1992", in *international Social Science Journal* (Black  
well publishers unesco), No. 137. August 1993, pp. 405-409.

(٦٠) حول تركيب وكيفية عمل منطقة الفرنك الفرنسى ، انظر : African  
Business, May 1994, p. وحول تأثير التخفيض على الأوضاع الاقتصادية  
لهذه البلدان ، انظر : اللجنة الاقتصادية الافريقية ، تقرير الامين التنفيذى .  
E/ECA/cm/20/1993-1992 ( أديس أبابا ، أبريل ١٩٩٤ ) .

Tony Chafer, *op. cit.*, pp. 44-45. (٦١)

Japan-Ministry of Foreign Affairs, Basic Facts on (٦٢)  
Japan's policy series : 930 1E. July 1993, p. 9.

Japan-Ministry of Foreign Affairs. Japan and sub raharan Africa,  
september 1993, p. 8.

C.M. Rogerson "British Aid to Africa : The Role of The (٦٣)  
Commonwealth Development. Corporation", in *Africa Insight*,  
vol. 23, No. 4, 1993, p. 213.

(٦٤) انظر : د . محمود أبو العينين ، امكانيات تحتاج الحل الإفريقى الموحد  
لازمة المديونية فى ظل المتغيرات الراهنة فى النظام الدولى ، بحث قدم لندون مشكلة =





= ٤٠٪ من جملة عدد السكان . لمزيد من التفاصيل حول النظام الدولي ومناخية  
الفوضى والاضطراب المتولدة عن الجماعات العرقية والفرعية عموما ، انظر .

James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics A theory Of  
Change and Continuity* (New York : Princeton University  
Press, 1990), pp. 403-407 others.

(٧٢) حول تطورات عملية « استعادة الامل » والدور الأمريكى انظر :

Dr. Simon Bayman, "Somalia : Operation Restore Hope", in :  
*Africa Insight*, Vol. 23, No. 1, 1993, pp. 17-21.

وايضا : الهيئة العامة للاستعلامات ، الولايات المتحدة الأمريكية وتطورات  
الآزمة الصومالية ، مارس ٩٢ ، ص ٥ وما بعدها .  
وكذلك : « نجوى أمين الفوال » ، « انهيار الدولة فى الصومال » ، فى السياسة  
الدولية العدد ١١٢ ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ٢٤ .

(٧٣) لذلك كان تساؤل صحيفة واشنطن بوست الأمريكية فى ١٩ يونية ١٩٩٢  
معبرا عن اهتمام العالم بعشرات الالاف الذين يموتون فى الصومال ، حين قالت :  
**Why Will The World not Pay Attention**  
انظر مزيدا من المقارنة بين الامل الذى لاقته مشكلات أفريقيا مقارنة  
بغيرها من المناطق فى :

William Hiner, *Op. cit.*, pp. 299-305.

(٧٤) من هنا طالب البعض بإنشاء قوات شرطة خاصة بالأمم المتحدة  
لأغراض الطوارئ الانسانية . حول تجديد جهاز الأمم المتحدة ، انظر بصفة  
عامة :

Erskine Childers with Brian Urqhart, *Renewing The United :  
Nations System* (Sweden : Uppsala : PAG Hammarstjöld  
Foundation Motala Crafiska, 1994), p. 118 & pp. 204-205.

(٧٥) حول دور قوات ECOSOMC فى الحرب الأهلية فى ليبيريا  
انظر :

« محمود محمد أبو العينين ، الأمن الجماعى الإفريقى » ، م س ذ ،  
ص ٥٨ ، ص ٦٧ .

وكذلك :

Daniel Voiman, "Africa and The New world Order" in *The  
Journal of Modern African Studies*, vol. 31, No. 1, 1993,  
pp. 9-10.

(٧٦) حول ظاهرة إبادة البشر في رواندا ، انظر : د . عبد الملك عودة ،  
أفريقيا ومتغيرات ٩٤ ، م س ذ ، ص ٦٤ ، ٦٦ .

(٧٧) انظر د . محمود محمد أبو العينين ، الأمن الجماعي الأفريقي ، م د ي .  
ص ٣٩ - ٩٧ .

(٧٨) لم تشهد الساحة الأفريقية سوى الاقرار باستقلال أريتريا عن اثيوبيا  
وأجراء تقرير المصير ليها عام ١٩٩٢ ، وتلك حالة خاصة بسبب ظروفها التاريخية  
والقانونية ، حيث لا تعتبر انفصالا بالمعنى المقصود . أما انفصال « جمهورية  
أرض الصومال » من جانب الحركة الوطنية الصومالية SNM ، في إطار  
الحرب الأهلية فلم يعترف بها أحد كما هو معلوم ، رغم الدعوة المتكررة لرئيس  
الجمهورية بإجراء استفتاء لتقرير المصير .

(٧٩) وحيث تبنت اثيوبيا دستورا ( في ديسمبر ١٩٩٤ ) ينص على الاقرار  
بحق تقرير المصير للقوميات والإقاليم ، وذلك في سياق عملية التحول نحو  
الديمقراطية والتعددية السياسية . ومع ذلك قامت لجان أمريكية وأوروبية لضبط  
واحتواء تصاعد الخلافات بين عدد من القوميات الاثيوبية ، ربما ضمانا لنجاح  
التجربة .

انظر : د . عبد الملك عودة ، أفريقيا ومتغيرات ٩٤ ، م س ذ ، ص ٤٣ .  
٤٧ .

Davidson Nicol, "The United States And Africa : Time  
For A new Appraisal", in *African Affairs*, vol. 82, No. 327,  
April 1983 p. 159.

Daniel Volman, *Op. cit.*, p. 1 & pp. 3-4. (٨١)

*Ibid.*, p. 23-26. (٨٢) كجنوب أفريقيا وزائير ونيجيريا مثلا .

*Ibid.*, pp. 2-3. (٨٣)

وكذلك د محمود محمد أبو العينين ، الأمن الجماعي الأفريقي ، م س د .  
ص ٦٨ وما بعدها . وكذلك :

Dr. Simon Daynam, *op. cit.*, p. 41.

(٨٤) من هنا ظهرت بعض المقترحات التي من شأنها تقوية الالتزامات الأمريكية في هذا الصدد ، كاقترح تحويل ميزانية تمويل حفظ السلام الأمريكي للأمم المتحدة من وزارة الخارجية الأمريكية الى ميزانية وزارة الدفاع . وخضوعه لعمليات تصديق الكونجرس الأمر الذي لم يسمح بدعم الأنشطة المماثلة لعمليات الطوارئ في منظمة الوحدة الإفريقية والهيكل الإقليمية الفرعية الأخرى . وثمة اقتراح آخر يعمل نوع من التشاور بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية لقبول الأولى عضوا مراقبا أو مشاركا في منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٠ . انظر :

**Francis A. Kamegy, "U.S. Policy : Africa in The New World Order", in Africa Report vol. 38, No. 1, January - February 1993, p. 16.**

(★) فيما عدا بعض القوى الإقليمية غير الإفريقية بطبيعة الحال .



## خاتمة

هكذا تقع افريقيا - التسعينات - تحت وطأة ضغوط هائلة من قبل النظام البولى بعد انتهاء الحرب الباردة • وأغلب هذه الضغوط تعتبر سلبية التأثير فيما يتصل بوضع افريقيا ومكانتها فى النظام فى فترة التحول ، خاصة الوضع الاقتصادى ومدى الامكانات المتاحة دوليا لمنطقة بحجم القارة الافريقية •

لكن ، وفى نفس الوقت ، ثمة بعض الجوانب المصاحبة لمرحلة التحول ، تعتبر ايجابية خاصة عملية التحول الديمقراطى التى تعتبر محل ترحيب شعبى ومكسبا لاشك فيه • ولا يقلل من أهمية هذا المكسب سوى الضغوط الدولية المصاحبة للتطبيق الصارم والتعسفى لبرامج التكيف الاقتصادى فى ظل النظام الاقتصادى الدولى غير العادل وغير الديمقراطى •

وتقف افريقيا اليوم فى مرحلة انتقالية ، تحكمها عوامل ثلاثة : **أولها** التهميش وعدم الاهتمام المناسب من قبل القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة • **وثانيها** ، رغبة القوى الفاعلة دوليا فى دمج القارة اقتصاديا وسياسيا فى اطار النظام الدولى • غير أن

ظروف عدم الاستقرار الذى استشرى فى ربوعها ، وانشغال هذه القوى ذاتها يحول بين الرغبة فى الدمج والقدرة عليه ، حيث يصعب فى ظل هذا الوضع القيام بأى جهود فعالة للإصلاح الاقتصادى أو التنمية . ومن هنا تتمثل أهمية العامل **الثالث** الحاكم لمستقبل القارة فى النظام الدولى ، ألا وهو قدرة افريقيا على تحقيق الاستقرار والأمن بجهود افريقية . أساسية ، وتحقيق انجازات فعلية فى مجال التكامل والاندماج الاقليمى فى جوانبه المختلفة ، هنا يمكن لافريقيا أن تقف على قدميها ، وتحتل مكانة متوازنة نسبيا ، دون أن تنجرف لتتلاشى فى ظلال النظام الدولى ، كما تلاشت فى مراحل تاريخية سابقة .

## الأسئلة والتعقيبات على بحث

د : محمود أبو العينين

---

« أفريقيا وعلاقتها بالتغيرات الجديدة في النظام الدولي »

سؤال :

تحدثت عن انقسام الدولة الأفريقية بين المعسكرين عقب الحرب العالمية الثانية فما هو أجدى للدول الأفريقية ، وجود قطبين في العالم ، أم وجود قطب واحد ، وما تأثير ذلك على نظام المساعدات الدولية بالنسبة لهذه القطبية أو عدم القطبية ؟

سؤال :

ان الدول الأفريقية في حاجة الى آليات جديدة ونظرة جديدة للأوضاع الدولية ، وكذلك في حاجة الى الاعتماد على الأيديولوجية المعبرة عن واقعها الخاص وليست أيديولوجية من الخارج ، فما رأى سيادتكم في ذلك ؟

## اجابة د. محمود أبو العينين :

فى الواقع ، النظام الدولى كما هو بالنسبة للمتخصصين موضوع شامل للغاية بطبيعته . الأبعاد المؤثرة فيه والتفاعلات والمتغيرات كثيرة ، الانقسام هل هو فى صالح افريقيا أم لا ؟

فى الواقع ان الانقسام وظروف الانقسام الذى حدث فى اطار الحرب الباردة ووجود القطبية الثنائية ، كان شيئاً مفروضاً على البلاد الافريقية . وكانت له ايجابيات وسلبيات . لكن فى تقديرى وبعض المراقبين يقولون انه حتى فى اطار هذا الوضع استطاعت الدول الافريقية أن تكون لها كلمة تحكم ظروف المرحلة وظروف توازنات القوى ، لكن هل فى اطار دولة واحدة وقطب واحد سيكون هذا فى مصلحة الدول الافريقية .

هذا يتوقف أيضاً على سياسة القوة الواحدة الموجودة أو القوة المهيمنة أو الفاعلة الأساسية ، هل ستأخذ موقفاً ايجابياً من البلاد الافريقية أم لا ؟ واضح حتى الآن أنه ليس هناك ايجابيات يعتد بها ، والسلبيات أكثر من الايجابيات . لقد عبر الرئيس مبارك عنها بتعبير مشهور حين قال : ليس هناك الا حائط واحد ، بمعنى أن الذى يريد الهرب لن يستطيع . هذا وبالنسبة للعملية السياسية فالمسألة صعبة لاتخاذ القرار السياسى ، لكن اذا كان هناك ثمة نوع من التجاوب من قبل القوة الواحدة ومساندة وتفهم أعتقد أن المسألة يمكن أن تكون أفضل فالأمر يتوقف على موقف الدولة الفاعلة .

## بالنسبة لاجابة السؤال الثانى :

عن الدول الافريقية وحاجتها الى آليات جديدة للتعامل وعدم اللجوء للخارج . والمتابع للأوضاع الافريقية الآن يرى أن افريقيا تهيء نفسها فى واقع الأمر من خلال آلياتها القارية والاقليمية الفرعية للتعامل مع المتغيرات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، مثلاً شاهدنا عام ١٩٩٣ فى ظل رئاسة مصر للمنظمة ،



حيث تم تبني آلية منع وتصفية المنازعات الافريقية كآلية جديدة للتعامل مع الظواهر الجديدة فى اطار اقليمى ، بل فى اطار أشمل هو الأمن الجماعى الدولى . وهذا يتماشى مع السياسة الجديدة . وهى اعطاء دور للآليات المتحدة والمنظمات الاقليمية فى بناء السلم واحتواء الصراعات فى مرحلة التحول الراهنة .

أيضا فى الاطار الاقتصادى فان منظمة الوحدة الافريقية أعدت خطة لاجوس وتابعت هذه الخطة ، وبدأت فى انشاء آليات خاصة ، كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى افريقيا سوف يتولى تنفيذ ومتابعة الخطة الاقتصادية ، والاعلان الاقتصادى الصادر فى ٢٧ مارس الماضى بالنسبة للأوضاع الاقتصادية . اذن افريقيا تنهيا الآن ، اذ لا ملجأ لها ولا مفر الا أن تفعل هذا ، ولا يوجد خيار غير ذلك . اعتقد أن الظروف السياسية بالقارة وظروف التواترات والصراعات السياسية اذا حدث بها أى تطور أو شئ ايجابى اعتقد أن هذه الظروف تتحسن ، ويمكن لافريقيا أن يكون لها دور ، ويقولون الآن فى العالم الغربى يمكن أن يكون لها دور كمصدر للمواد الأولية ، لكن هذه المسألة لم تحسم بعد فى ظل الظروف الراهنة من عدم الاستقرار السياسى .

**تهليق الأستاذ حلمى شعراوى على الدكتور محمود أبو العينين :**

بالنسبة للدكتور محمود أبو العينين ، لماذا لم تحاول أن تقطع بأن مشكلة سقوط هذه الفرصة التى واجهنا بها انتهاء الحرب الباردة هى تسميات أيديولوجية . فى النهاية الحرب الباردة كان هناك تنافس بين تيارات تقدمية واجتماعية وتحررية ودول امبريالية ورأسمالية ، وكذا ، يعنى أننا لو غيرنا التسميات الأيديولوجية نستطيع أن نقول ان العالم كان فى طريقه الى وضع أفضل .

وتستطيع الآن أن تحكم ولا تقول بأننا سوف نرى كيف ستكون الظروف مع الاستقطاب الواحد . انظر الى عدد الحروب

والدمار الذى طال العالم من أول آسيا السوفيتية وآسيا نفسها  
وافريقيا وأمريكا اللاتينية . كل هذا خلال أربع أو خمس سنين  
من سيطرة القطب الواحد ، فاستحالة أن نعيش فى ظل رأسمالية  
عالمية سلمية ، مع أن الرأسمالية قامت على أساس الدولة القوية  
الاستعمارية . لكن أملنا كان أن تطور أشكالاً من الاشتراكية  
الديمقراطية والقوى الاجتماعية الديمقراطية فى الغرب التى ساندت  
حركات التحرير .

أيضاً لماذا لم يصبح ذلك ممكناً حتى الآن ؟ يعنى أثناء الحرب  
فى فيتنام هناك قوى اجتماعية حتى فى أمريكا ساندت الشعب  
الفيتنامي ، حتى فى الحرب فى الجزائر . هناك قوى فى أوروبا  
ديمقراطية ساندت الشعب الجزائرى .

واليوم فإن أكثر ما يمدوننا به هو المساعدات ليهلكوا ويقتلوا  
الروح الوطنية ، روح الانتماء ، وروح التكوينات الديمقراطية ،  
وهذا يحدث فى عالمنا فى ظل هذا الاستقطاب الجديد ، فلا بد أن  
تراجع اشكاليات الاستقطاب الواحد .

## الجفاف والتصحر في افريقيا

أ. د. عادل سعد الحسين



## الجفاف والتصحر فى افريقيا

أ . د . عادل سعد الحسني

أستاذ الأراضى

ورئيس قسم الموارد الطبيعية

---

### مقدمة :

الجفاف والتصحر هما تعريفان مختلفان تماما ، فالجفاف يتصل بالدرجة الأولى بقسوة الظروف المناخية السائدة خاصة نقص الأمطار وارتفاع درجة الحرارة وزيادة البخر ، وبالتالي فالجفاف ليس هو المسئول الوحيد عن التصحر بل هو عامل مساعد ، أما التصحر فهو يرتبط بتدهور القدرة الانتاجية للأرض من خلال ممارسات الانسان السيئة والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية خاصة الأرضية والمائية والمراعى الطبيعية وإزالة الغطاء النباتى الطبيعى خاصة الغابات ، وبغرض زراعة الأرض واستعمال الأخشاب

فى الوقود مما يؤدى الى كشف سطح التربة وتعرضها للانجراف  
سواء بالماء أو الرياح .

وقد ازداد تدخل الانسان فى البيئة الافريقية بشكل سريع  
مما أدى الى زيادة التصحر ونتج ما يعرف بالانجراف المتسارع ،  
ومن مظاهر تدخله أيضا الاتجاه الى التكتيف الزراعى لمجابهة زيادة  
الطلب على الغذاء نتيجة الزيادة السكانية المطردة علاوة على استخدام  
مياه رديئة الجودة عالية الملوحة مما أدى الى تدهور الخصائص الطبيعية  
والكيميائية لمساحات شاسعة من الأراضي الافريقية الجافة والمدارية ،  
ولذا فان الاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية يجعل ويزيد من  
مشكلة التصحر وزحف الصحراء فى القارة الافريقية .

### تعريف الجفاف والأرضى الجافة :

يرتبط تعريف الجفاف بنقص الماء كأحد الموارد الطبيعية  
الهامة ، وتتميز البيئة الصحراوية بشدة الجفاف وارتفاع درجة  
الحرارة واتساع المدى الحرارى اليومي وشدة سطوع الشمس  
الناجمة عن قلة السحب مما يجعل الماء غير كاف لنمو الحياة النباتية  
والحيوانية بتلك البيئة .

ولقد استخدم العديد من المصطلحات للتعبير عن الجفاف  
محصلتها جميعا هى العلاقة بين المطر والحرارة وبالتالي البخار من  
أسطح النبات والتربة ومن بين هذه المصطلحات :

١ - « دليل الجفاف » وهو عبارة عن النسبة بين الترسيب  
والبخار - نتج الطاقى ، وعندما تكون السنة أقل من ٠.٣ . توصف  
المنطقة بأنها شديدة الجفاف ومن ٠.٣ - ٠.٢ تكون جافة ، ومن  
٠.٢ - ٠.٥ تكون شبه جافة ، ومن ٠.٥ - ٠.٧٥ تكون شبه رطبة  
( منظمة الفاو ١٩٧٥ ) .

٢ - « معامل الجفاف » وهو يساوى مقلوب معامل بنمان أى النسبة بين متوسط البخر النظرى مقسوما على متوسط الأمطار ويقدر متوسط البخر النظرى بقسمة الاشعاع الشمسى على طاقة تبخر الماء . وعندما يكون معامل الجفاف أكبر من ٣٤ توصف المنطقة بأنها صحراء ، ومن ٢٣ الى ٣٤ تكون شبه صحراء ، ومن ١١ الى ٢٣ تكون سافانا ، وأقل من ١١ تكون المنطقة استوائية ( مؤتمراً الأمم المتحدة للتصحّر ١٩٧٧ ) .

٣ - « فترة النمو » وهى عدد أيام السنة التى يزيد فيها معدل الهطول عن نصف البخر - نتج مضافا إليها الفترة التى يمكن خلالها استخدام ١٠٠ مم من الماء المتساقط والمخزن فى قطاع التربة . وطبقا لهذا التعريف توصف المنطقة بأنها جافة - اذا تراوحت فترة النمو بين ١ - ٧٩ يوما وتوصف بأنها شبه جافة اذا تراوحت بين ٧٥ - ١٩٩ يوما ( منظمة الفاو ١٩٨٢ ) .

### تعريف الأراضي الجافة :

ذكر العالم شانترز عام ١٩٥٦ أن تعريف الأراضي الجافة يختلف تبعا لارتباطه بالتربة أو المناخ أو الغطاء النباتى ، فجزء كبير من مساحة الكرة الأرضية يقع فى مناطق أمطارها كافية لغسيل كربونات الكالسيوم من الطبقات السطحية لقطاع التربة وتراكم أكسيد الحديد والألومنيوم بعيدا عن منطقة انتشار الجذور بينما فى مناطق أخرى تكون الأمطار قليلة وغير كافية لغسيل الكربونات والأملاح فتتراكم على السطح ، وقدر شانترز مساحة الأراضي الجافة بنحو ٤٣٪ من مساحة الكرة الأرضية .

أما بالنسبة للتعريف المناخى فهو يرتبط غالبا بتوزيع الغطاء النباتى الطبيعى ، وفى هذا المجال اقترح كوبن عام ١٩٣١ تقسيما

مصر وأفريقيا - ٣٣٧

مناخيا معتمدا على الأنماط النباتية ، قسم خلاله الأراضي الجافة الى صحراء واستبس ، وفي عام ١٩٤٨ اقترح العالم ثورنثويت ما يسمى باحداثيات المطر توضح العلاقة بين انطر والبخر - نتح ، وهذه الاحداثيات كانت ملائمة للمناطق التي تسقط عليها الاطوار صيفا ، ثم في عام ١٩٥٣ استفاد ميجز من معادلة ثورنثويت واقتراح ما يسمى بمعامل الرطوبة moisture index ليمثل العلاقة المباشرة بين سقوط المطر والبخر - نتح - شديد الجفاف ، جافة ، شبه جافة ( جدول رقم ١ ) :



جدول (١) : توزيع الأراضي الجافة في العالم \*

التعريف المتأخر			التعريف النباتي			...
مميز	ثورثوث	كوبن	الأراضي	المساحة مليون/كم <sup>٢</sup>	نوع الغطاء النباتي	الأراضي الجافة
٤٣			٤٧	٦٢٩	صحراء	شديدة الجفاف
١٦٢	جاف (١٥٣٢)	صحراء (١٢)	٤٢٤ ٣٠٤	٥٩٦ ٢٧٤٥	صحراء - سافانا صحراء - شجيرات	جافة
١٥٨	شبه جاف (١٥٢٤)	استبس (١٤٣٣)	٢٢٣ ٢٠٦ ٢٢٣	٢٢٠٦ ٠٨٨ ٢١٠	شجيرات غابات وشجيرات حشائش قصيرة	شبه جافة
٣٦٣	٢٠٧٥	٢٦٣	٣٤٧٠	٤٦٧٥		الاجموع

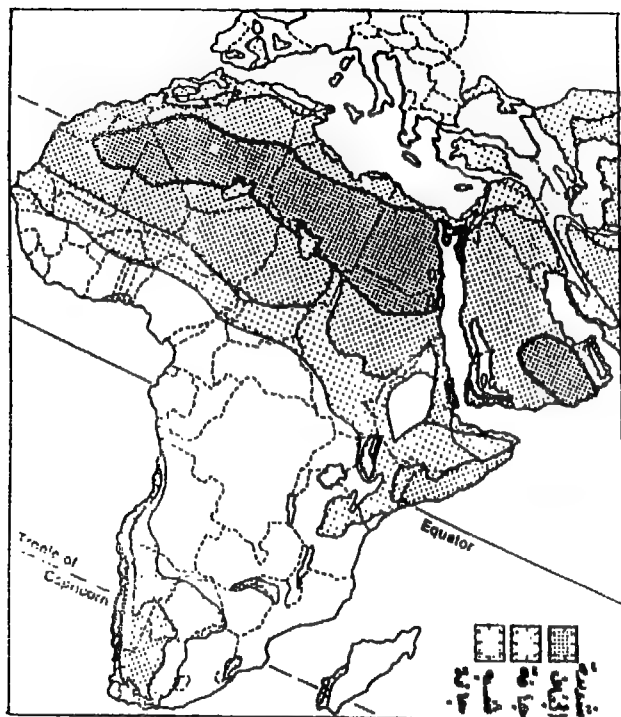
المصدر : هينكرت ( ١٩٨٣ )

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة الأراضي الجافة في العالم تتراوح بين ٢٦,٣٪ - طبقاً لتقسيم كوبن - إلى ٣٦,٣٪ طبقاً لتقسيم ميچز ، أما بالنسبة لتوزيع الأراضي الجافة في القارة الأفريقية طبقاً لهيثكوت ( ١٩٨٣ ) فالأراضي شديدة الجفاف تقع في نطاق الصحراء الكبرى وصحراء ناميبيا بينما تقع الأراضي الجافة في النطاق الساحلي - السوداني جنوب نطاق الصحراء الكبرى وأيضاً في صحراء كلهارى في جنوب القارة الأفريقية ، أما الأراضي شبه الجافة فتقع في النطاقين المدارى والاستوائى ( شكل رقم ١ ) .

### تقسيم الأراضي الجافة :

يعتبر العالم الروسى دوكو شيف ( ١٨٤٦ - ١٩٠٣ ) من أوائل العلماء الذين حاولوا تقسيم الأراضي على أساس دراسة خصائص التربة ، ثم تبعه العالم الروسى جلنكا ( ١٨٧٦ - ١٩٢٧ ) الذى اعتبر المناخ هو العامل الرئيسى لوضع أى تقسيم للتربة ، وبناء عليه اما أن تكون التربة ناضجة التكوين أو غير ناضجة . ثم جاء العالم الأمريكى الشهير هيلجارد ( ١٩٣٣ - ١٩٦٦ ) فأكد على دور المناخ كعامل أساسى فى تكوين قطاع تربة الأراضي الجافة وخاصة دوره فى الغسيل الضعيف للأملاح والمكونات المعدنية والعضوية الأخرى من الطبقات السطحية لقطاع التربة الى طبقات غالباً ما تكون قريبة من السطح مما يضعف من نضوج قطاع تربة الأراضي الجافة .

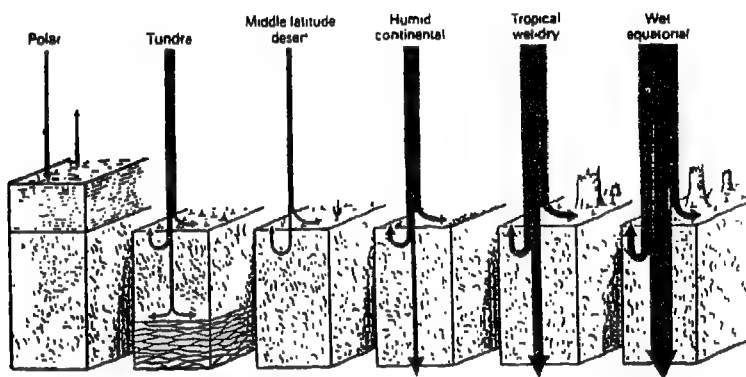
وعموماً فإن نقص الأمطار وزيادة البحر يؤدى الى ترسيب الأملاح وظهورها على السطح ، كما أن نقص الأمطار فى المناطق الجافة يتسبب فى قلة النشاط الكيميائى فى عمليات تكوين التربة حيث يؤدى الى بقاء البقايا النباتية وبالتالي فإن نسبة الدبال المتكون تكون قليلة من حيث الكمية وعمق الترسيب ، بينما يكون العكس صحيحاً فى المناطق الأخرى شبه الرطبة والرطبة .  
( شكل رقم ٢ ) .



شكل (١)

توزيع الاراضى الجافة فى افريقيا

المصدر : هينكوت ( ١٩٨٣ ) •



شكل (٢)

توزيع الأراضي الجافة في أفريقيا

المصدر : هينكوت ١٩٨٣

ومن بين الرتب العشر لتقسيم التربة طبقا للتقسيم الأمريكي ، حدد هيثكوت ( ١٩٨٣ ) خمس رتب منتشرة في الأراضي الجافة بصفة عامة وفي القارة الافريقية بصفة خاصة هي :

الانتيسول ( أراضى حديثة التكوين ) والأريديسول ( أراضى جافة القطاع ) والأليسول ( أراضى أكسيد الحديد والألومنيوم ) والموليسول ( أراضى الحشائش الغنية فى المادة العضوية ) والفرتيسول ( أراضى غنية بمعادن الطين من نوع ٢ : ١ ) وتشكل رتبتي الانتيسول والأريديسول نسبة ٨٦٪ من مجموع الأراضي الافريقية الجافة حيث يسود المناخ الجاف . يليهما رتبة الأليسول حيث يسود المناخ شبه الجاف ( جدول رقم ٢ ) .

وأهم ما يميز رتبة أراضى الأريديسول زيادة نسبة المحتوى المعدني الى العضوى وانتشار الطبقات الصماء بالقرب من سطح التربة ، أما رتبة الانتيسول فأهم ما يميزها أنها حديثة التكوين ولا يمكن تمييز أفاق قطاع التربة بها كما أن أهم ما تحت الرتبة الخاص بها النوع الرملى والترسيبات النهرية .

أما أراضى الأليسول فيتعرض قطاع التربة فيها للغسيل الشديد وتراكم أكسيده الحديد والألومنيوم وانخفاض رقم الحموضة ، وتشغل ١١٨٪ من أراضى افريقيا الجافة .

وبالنسبة لأراضى الفرتيسول فهى مادة منقولة وليست محلية وهى غنية بمعادن طيبة تتبع مجموعة الاسمكتيت وتشغل نحو ١٤٪ من أراضى افريقيا الجافة ، وعلى هوامش المناطق الجافة وشبه الجافة تنتشر أراضى الموليسول . وهى غنية بالعناصر الغذائية ونسبتها لا تتعدى ٧٪ من الأراضي الجافة بافريقيا .

جداول ( ٢ ) : توزيع رتب الأراضي الجافة في العالم وفي أفريقيا .

رتب التربة	الأراضي الجافة في العالم			% من الأراضي الجافة في أفريقيا
	مساحة (مليون كم <sup>٢</sup> )	% من المساحة الكلية للأراضي الجافة	% من مساحة أراضي العالم	
الفيصل	٢١	٦١	٢١	١١٨٨
النيبيسول	١٦١	٣٥٩	١١٣	٢٧٧
التيبول	١٩٢	٤١٥	١٣١	٨٥٤
موتيسول	٥	١١٩	٣٧	٠٧
فريتيبول	١٩	٤١	١٣	٦٨
المجموع	٤٦٢	١٠٠ %	٣١٥ %	١٠٠ %

## تأثير الجفاف على الانتاج الحيوانى فى افريقيا :

تعرض اقليم الساحل الافريقى عام ١٩٧٢ الى جفاف شديد استمر حتى عام ١٩٨٢ وتسبب فى قتل آلاف البشر ومازىين الحيوانات وفى جفاف عام ١٩٧٣ نفقت أعداد ضخمة من الحيوانات قدرت بنحو ٣٥ ملايين رأس . ويمكن القول بأن ٢٥٪ من الحيوانات هلكت فى ذلك العام وقدرت خسائرها بنحو ٤٠٠ مليون دولار ( ديمورين ١٩٧٤ ) ، ونتج عن ذلك هجرة الآلاف من الرعاة جنوبا ، عاشوا فى معسكرات ايوا وشكلوا مشاكل اقتصادية واجتماعية هائلة على دولهم بالرغم من الجهود المضنية التى بذلها المجتمع الدولى لامداد اقليم الساحل بالغذاء سواء للبشر أو لحيواناتهم . وفى عام ١٩٨٢ كان الجفاف شديد القسوة ، فمثلا فى بتسوانا انخفض انتاج الحبوب بنحو ٨٠٪ واضطر المزارعون الى ذبح أعداد هائلة من الحيوانات لتعويض النقص فى الغذاء ، وتأثر الجزء الغربى من زيمبابوى بشدة من الجفاف القاسى ، وتسبب فى قتل المئات من الأطفال فى أثيوبيا ، كما عانت المغرب من ندرة الأمطار لثلاثة أعوام متتالية ، ودعت الجزائر الى تكثيف الجهود لانقاذ سبعة ملايين رأس من الماشية والأغنام من الموت جوعا ( جرينجر ١٩٨٢ ) .

## تعريف التصحر :

يجب الفصل بين كل من الجفاف والتصحر حيث أن الأول مرتبط ارتباطا مباشرا بالظروف المناخية السائدة مثل الأمطار وارتفاع درجة الحرارة ٠٠٠ الخ ، أما التصحر فمن الصعب تحديد تعريف محدد له ، ولكن هناك العديد من الاجتهادات لتعريفه على أساس التغيرات التى تحدث على هوامش الصحراء وليس فى داخل الصحراء نفسها ، وذلك لأن قسوة الصحراء يصعب تغييرها ، أما البيئات الأخرى المتاخمة لهوامش الصحراء والممتدة حتى المناطق

المدارية والاستوائية فيحدث فيها تغييرات بيئية ضرورية تؤدي الى تحولها الى ما يشبه الصحراء ومن هنا جاء لفظ « التصحر » .

عرف وارين وميزيلز ( ١٩٧٧ ) التصحر بأنه « التغير البيئي الذي يأخذ مجراه على حواف الصحراء » وأضاف وارين ( ١٩٨٤ ) بأن مظاهر التصحر ممكن أن تكون موجودة بغض النظر عن الجفاف ، ولاشك أن الجفاف يساعد على التصحر ولكن يجب أن يعزى التصحر بالدرجة الأولى الى التدخل البشرى فى البيئة .

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر ( ١٩٧٧ ) عملية التصحر بأنها « امتداد للظروف الصحراوية وهى تقود الى انخفاض الانتاجية الحيوية ثم يتبعه انخفاض الكتلة الحيوية للنبات وبالتالي انخفاض السعة الحملية لأراضى المراعى » .

عرف برنامج الانسان والمحيط الحيوى « ماب » ( ١٩٨٥ ) التصحر بأنه « تناقص قدرة الانتاج البيولوجى للأرض وتدهوره وينتج التصحر من تدهور النظم البيئية المختلفة وتحت وطأة الظروف المناخية الصعبة والمتقلبة وكذلك من الاستغلال غير الرشيد الذى ينتج عنه نقص القدرة البيولوجية أو تدميرها » .

عرف جرينجر ( ١٩٨٢ ) التصحر بأنه « تدهور الأرض بفعل الانسان وينتج عن ذلك فقد التربة لخصوبتها وفقد طاقتها على امداد محصول ذى عائد اقتصادى سواء تحت نظام الزراعة أو الرعى » .

كما عرفه كراى ( ١٩٨٥ ) بأنه « تدمير الطاقة الحيوية للأرض والتى تؤدي فى النهاية الى ظروف شبه صحراوية » .

ويمكن لكاتب هذا البحث أن يعرف التصحر بأنه « استنزاف الموارد الطبيعية بفعل الممارسات البشرية التى تؤدي فى النهاية الى تغيير جودة القدرة الانتاجية للأرض الى درجة أقل » .



## عواقب التصحر :

ولاشك أن للتصحر عواقب وخيمة ، ويجب أن تتخذ الاجراءات الوقائية المناسبة للتحكم فيه وللحد من انتشاره حتى لا ينعكس ذلك بأثار سلبية وخطيرة على الانسان والبيئة التي يعيش فيها خاصة فيما يتعلق بتوفر الغذاء له ولحيواناته نظرا لنقص انتاجية الارض .

وفي هذا المجال استعرض مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر ( ١٩٧٧ ) النسبة المثوية لاحتمالات تدنى الانتاجية على عام ٢٠٠٠ في قارات العالم ، فوجد أن قارة افريقيا من أعلى القارات في نسبة تدنى انتاجية التربة بسبب التصحر .

ذكر جرينجر ( ١٩٨٢ ) بأن المساحة المتصحرة جنوب الصحراء الكبرى تقدر بنحو ٦٩ ملايين كم<sup>٢</sup> ونحو ١٣ مليون كم<sup>٢</sup> على امتداد ساحل البحر المتوسط وأوضح جرينجر أنه على مستوى العالم تتعرض سنويا نحو ٣٠ مليونا كم<sup>٢</sup> من الأراضي الجافة ( ٢٠٠ - ٦٠٠ م ) للتصحر ، ويتعرض نحو ٨٥٠ مليون انسان للتشرد كما تحول حوالى ٥٣ مليون فدان من أراض صالحة للزراعة الى أراض متدهورة وغير صالحة للزراعة . قدر المؤتمر الدولى للتصحر ( ١٩٧٧ ) التكلفة السنوية للتصحر بنحو ٢٦ بليون دولار منها ١٠ بلايين دولار بسبب التأثير الميكانيكي الضار للرواسب الرملية المنجرفة بفعل الرياح وبفعل زحف الكثبان الرملية .

## المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر فى افريقيا :

ذكر غبور ( ١٩٨٦ ) أن حوالى ٢٥٪ من مساحة المناطق الجافة فى افريقيا تعاني من التصحر الشديد حيث تقع معظم هذه المساحة فى أراضى الزراعة الجافة جنوب منطقة الصحراء وكذلك

فى أراضى المراعى والمناطق الواقعة على منحدرات الجبال وسهول  
شمال افريقيا وعادة ما ترتبط المساحات المتصحرة فى افريقيا  
بنوع استخدام الأرض ( جدول رقم ٣ ) .

جدول ( ٣ ) : أنواع استخدام الأرض فى افريقيا

نوع الاستخدام	(%) من المساحة الكلية
أراض مزروعة	٧
أراضى مراعى ومروج	٢٧
أراضى غابات	٢١
أراض أخرى	٤٥

المصدر : الاحصاء السنوى للفاو ( ١٩٧٢ ) .

يتضح من هذا الجدول أن مساحة الأراضي المزروعة ( مروية  
ومطرية ) لا تمثل الا ٧٪ فقط من المساحة الكلية لاستخدام الأرض،  
وأن معظم المساحة المستغلة تكون فى شكل مراعى وغابات ، بينما  
ما يقرب من ٤٥٪ من المساحة غير مستغلة .

جدول ( ٤ ) : التخصيص العالي وتكاليف علاجه .

نوع الاستخدام	المساحة الكلية التصويرة (مليون هكتار)	معدل التدهور السنوي (١٠٠٠ هكتار)	تكلفة علاج التخصيص (مليون دولار)	العائد المساهمي من تكلفة علاج التخصيص (مليون دولار)
أراض مروية	٤٥	١٢٥	١٠٦	١١٢٥
أراض مطرية	١٧٠	١٧٠٠	١٧٠	٣٤٠
أراضي مراعي	٣٦٠٠	٣٦٠٠	١٨٠	١٨٠
المجموع	٣٨١٥	٥٤٢٥	٤٥٦	٦٣٢٥

المصدر : سكرتارية الأمم المتحدة ( ١٩٧٧ ) .

وإذا ما نظرنا الى النسبة المثوية للأراضى المتصحرة طبقا لنوع استخدام الأرض على المستوى العالمى ( جدول رقم ٤ ) فسوف يتضح أن معدل التدهور السنوى للأراضى المتصحرة على مستوى العالم يقرب من ٥ ملايين هكتار ويتكلف علاج التصحر نحو ٤٥٦ مليون دولار تعطى عائدا صافيا حوالى ٦٣٢ مليون دولار ( بناء على حساب التكلفة بأسعار ١٩٧٧ ) وبالطبع فالعائد الصافى ضئيل جدا اذا ما قورن بتكلفة الاستصلاح والعلاج خاصة فى أراضى المراعى وهذا يوضح خطورة التصحر على المستوى العالمى .

أما بالنسبة للتصحّر طبقا لاستخدام الأرض فى القارة الافريقية ( جدول رقم ٥ ) ففي شمال افريقيا نجد أن مصر وتونس فيما أعلى نسبة تصحر فى الأراضى المروية وأقلها موريتانيا وجيبوتى ، أما أعلى نسبة تصحر فى الأراضى المطرية فتأتى الصومال والجزائر فى المقدمة بينما أقلها مصر، ويلاحظ أن ما يزيد عن ٩٠٪ من أراضى المراعى فى شمال افريقيا يتعرض للتصحّر .

وفى شرق افريقيا تأتى إثيوبيا فى مقدمة الدول التى بها أعلى نسبة تصحر فى الأراضى المروية ، وكينيا بها أعلى نسبة تصحر فى الأراضى المطرية ، وأقل نسبة تصحر فى أراضى المراعى توجد فى تنزانيا وأعلاها فى كينيا حيث تتراوح نسبة تصحر أراضى المراعى من ٥٠ الى ٩٥٪ ، وفى اقليم غرب أفريقيا تحتل الكاميرون المرتبة الأولى فى تصحر أراضيتها المروية وأقلها بوركينا فاسو ، وفى تصحر أراضى الزراعة المطرية تأتى نيجيريا فى المرتبة الأولى وأقلها مالى والنيجر ، وأعلى نسبة فى تصحر أراضى المراعى توجد فى مالى وأقلها فى الكاميرون .

أما فى بعض دول جنوب افريقيا فتوجد أعلى نسبة تصحر للأراضى المروية فى بتسوانا وأقلها فى زيمبابوى ، وفى أراضى الزراعة المطرية توجد أعلى نسبة فى مدغشقر وأقلها فى زيمبابوى

وناميبييا ، بينما فى أراضي المراعى فاعلى نسبة تصحر فى مدغشقر  
( ٩٦ ٪ ) وأقلها فى بتسوانا ( ٢٠ ٪ ) .

وتلخيصا لما سبق يمكن القول ان أعلى نسبة تصحر فى  
الأراضي المروية توجد فى : تونس ، أثيوبيا ، الكاميرون ، بتسوانا .  
وفى الاراضى المطرية : الجزائر ، الصومال ، الكاميرون ، مدغشقر .  
وفى أراضي المراعى : السودان ، موريتانيا ، جيبوتى ، مالى .  
مدغشقر .

جدول ( ٥ ) : النسبة المئوية للأراضي المتصحرة طبقا لاستخدام الأرض .

الدولة	أراضي الزراعة	
	المروية	المطرية
أراضي المراعي		
شمال افريقيا		
مصر	٢٦	٢٠
ليبيا	٨	٨٠
تونس	٢٩	٧٠
الجزائر	٢٤	٨٩
المغرب	٢٠	٨٠
موريتانيا	١	٦٧
السودان	١٦	٧٤
جيبوتي	—	—
الصومال	٩	٩٥
شرق افريقيا		
النيوبيا	١٧	٨٩
تنزانيا	١٠	٧٩
أوغندا	٥	—
كينيا	٦	٩٠
غرب افريقيا		
الكاميرون	١٥	٨٨
نيجيريا	٥	٩٥
النيجر	٥	٧٥
المستغال	١	٨٣
بوركينا فاسو	—	٩٣
مالي	١٠	٧٥
جنوب افريقيا		
بنقسوانا	١٠	٦٧
مدغشقر	٧	٧٥
ناميبيا	١	٥٠
زيمبابوي	—	٥٠

المصدر : درنج ( ١٩٨٣ ) .

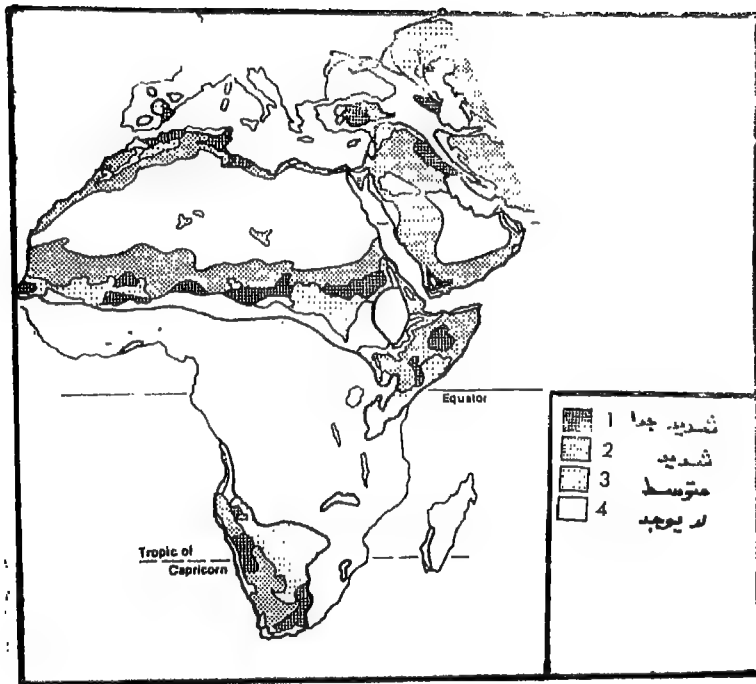
وعلاوة على الأراضي المتصحرة بالفعل ، فإن هناك مساحات كبيرة من الأرض مهددة بالتصحّر ، وإذا أخذنا بشمال إفريقيا كمنال فسوف نجد أن أعلى نسبة من المساحات المتصحرة بالفعل توجد في مصر وجيبوتي يليهما ليبيا ، أما المساحات المهددة بالتصحّر فأعلى نسبة توجد في الصومال ( ٩٣٪ من المساحة الكلية المتصحرة ) يليها تونس ( ٣٦٪ من المساحة المتصحرة ) .

وأوضحت خريطة الأمم المتحدة عن درجات التصحّر ( شكل رقم ٣ ) أن درجة التصحّر في القارة الإفريقية تتراوح من متوسطة الى شديدة جدا ، فهي متوسطة في المناطق الممتدة على الشريط شبه الجاف المتاخم لساحل البحر المتوسط وكذا في جنوب القارة بصحراء كلهاري والجزء الغربي من جزيرة مدغشقر . بينما تكون درجة التصحّر شديدة جدا في شمال إفريقيا مارا بالصحراء الكبرى والنطاق الساحلي وبعض الأجزاء المدارية في أقصى شرق وغرب القارة بالإضافة الى صحراء ناميبيا وجنوب جزيرة مدغشقر .

### اسباب التصحّر :

يوجد العديد من الأسباب التي تؤدي الى تدهور الأرض وبالتالي زيادة التصحّر ، ويمكن حصر أهمها فيما يلي :

- ١ - الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الغذاء .
- ٢ - تدهور أراضي المراعى نتيجة الجفاف والرعى الجائر .
- ٣ - ازالة الغابات بغرض استصلاح الأرض وزراعتها أو استخدامها للوقود .
- ٤ - الانجراف المتسارع للتربة سواء بالماء أو الرياح .



شكل (٣)

درجات التصحر في افريقيا

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر ( ١٩٧٧ )



- ٥ - تحويل نظام الزراعة الجافة الى الزراعة المروية مع زيادة التكثيف الزراعى .
- ٦ - تملح التربة نتيجة ظروف الغدق وسوء الصرف وما يتبعه من زيادة قلوية التربة .
- ٧ - سوء ادارة الموارد المائية السطحية والجوفية .
- ٨ - تلوث التربة نتيجة الافراط فى استخدام المبيدات والأسمدة غير العضوية .
- ٩ - الغزو السكانى للأراضى الزراعية واستقطاع مساحات كبيرة من الطبقة السطحية الخصبة لصناعة الطوب .

#### ١ - الزيادة السكانية فى افريقيا :

قدر عام ( ١٩٧٨ ) عدد سكان القارة الافريقية بنحو ٢٦٥ مليون نسمة وسوف يصل العدد الى نحو ٨٢٠ مليون نسمة على عام ٢٠٠٠ ، وتعتبر قارة افريقيا من أكبر قارات العالم نمواً فى الزيادة السكانية حيث يصل معدل النمو السكانى الى ٢٦٪ مقارنة ب ٠٧٪ فى أوروبا مثلاً ، كما تصل النسبة المئوية للزيادة السكانية فى افريقيا الى ١٢٥٪ مقارنة ب ٢١٪ فقط فى أوروبا ( جدول رقم ٦ ) .

جدول رقم ( ٦ ) : النسبة المئوية للزيادة السكانية في العالم مرتبة تنازليا .

القارة	عدد الدول	(%) للزيادة السكانية	(%) معدل النمو السنوى
أفريقيا	٥٠	١٢٥	٢,٦
أمريكا الجنوبية	٢٨	١١٧	٢,٨
آسيا	٤١	٧٥	٢,٣
أمريكا الشمالية	٢	٤٤	١,١
أوروبا	٣٠	٢١	٠,٧

المصدر : امام ( ١٩٧٨ ) .

وطبقا لما بوث ( ١٩٨٤ ) فان عدد سكان الريف المتأثرين بدرجة التصحر المتوسطة والشديدة في أفريقيا يزيدون بدرجة أكبر في مناطق الزراعة المطرية والمراعى عن مناطق الزراعة المروية. كما تزيد أيضا المساحة المتصحرة المرتبطة بهذه الزيادة السكانية ونوع استخدام الأرض خاصة في الاقليم الساحلى - السودانى

جدول رقم ( ٧ ) عدد سكان الريف المتأثرين بالتصحر الشديد  
والمتوسط ( مليون نسمة ) والمساحات المتصحرة ( مليون  
هكتار ) \*

الأقاليم	أراضي مروية		أراضي مطرية		أراضي مراعي	
	عدد السكان (مليون)	المساحة المتصحرة (مليون هكتار)	عدد السكان (مليون)	المساحة المتصحرة (مليون هكتار)	عدد السكان (مليون)	المساحة المتصحرة (مليون هكتار)
البحر المتوسط الساخلي - السوداني جنوب الساحلي - السوداني	١٥	٠٠٠	١٧	١٥	١٧	٦٨
	٢٠	٠٠٨	٥١	٧٢	٢٠٥	٣٤٢
	١٥	٠٠٦	٥٢	٤٢	١٢٥	٢٠٠
المجموع	٥	١٠٩	١٢٥	١٢٩	٣٩	٦١٠

المصدر : مايرت ( ١٩٨٤ ) \*

وبناء عليه فإن عدد السكان الذين يعانون من التصحر المتوسط والشديد يبلغ نحو ١٩٦ مليون نسمة في الاقاليم الثلاثة ، كما أن أكبر مساحة متصحرة توجد في أراضي المراعى خاصة في الاقليم الساحلى - السودانى .

## ٢ - تدهور اراضى المراعى نتيجة الجفاف والرعى الجائر :

لا شك أن قسوة المناخ متمثلة في الجفاف يكون لها عواقب وخيمة على الغطاء النباتى الطبيعى وبالتالى على حالة اراضى المراعى وتزداد الحالة سوءا بطبيعة الحال فى المناطق الافريقية الجافة خاصة فى نطاق الصحراء الكبرى والذى يتميز بقلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها مع ارتفاع درجة الحرارة وزيادة المدى الحرارى اليومى مع ارتفاع معدل البحر ، ويميز هذا الاقليم أيضا انتشار الكتبان الرملية المتحركة والتي بدورها يكون لها الأثر السيئ على كثافة الغطاء النباتى الطبيعى بالنسبة لوحدة المساحة مما يؤدى الى وجود الغطاء النباتى فى صورة مبعثرة علاوة على انتشار النباتات الحولية قصيرة العمر .

واذا ما أخذنا اراضى المراعى بشمال افريقيا كمثال لدراسة تدهور اراضى المراعى لوجدنا أن مساحة اراضى المراعى الجافه والصحراوية تزيد عن مليون كم<sup>٢</sup> ، وأراضى المراعى الصحراوية المهمة تزيد عن ٤ ملايين كم<sup>٢</sup> ، بينما اراضى المراعى غير الجافة وغير الصحراوية تقدر فقط بأقل من نصف مليون كم<sup>٢</sup> ( لى هور وبولس ، ١٩٩١ ) ، وهذا يعكس ضرورة تنمية اراضى المراعى والحفاظ عليها نظرا لقلة مساحتها (جدول رقم ٨ ) .

جدول رقم ( ٨ ) : توزيع أراضي المراعى في شمال أفريقيا ( ١٠٠٠ كم<sup>٢</sup> )

الدولة	المساحة الكلية	غير جافة - غير صحراوية م <sup>٢</sup> ٤٠٠	جافة م <sup>٢</sup> ١٠٠ - ٤٠٠	صحراوية م <sup>٢</sup> ١٠٠ - ٥٠٠	صحراوية مهمة م <sup>٢</sup> ٥٠٠
مصر	١٠٠٠	—	٣٥	٩٠	٨٧٥
الجزائر	٣٣٨١	١٨١	٢١٠	١٣٠	١٨٦٠
ليبيا	١٧٦٥	٢	٩٠	٦٠	١٦١٠
تونس	١٦٠	٤٠	٦٠	٤٠	٢٠
الغرب	٦٠٠	١٩٧	١٢٠	١٢٠	١٨٣
الاجموع	٥٩٢٦	٢٣٣	٥١٥	٣٣	٤٥٤٨
مساحة الاراضي الجافة والصحراوية			٩٥٥		

المصدر : لي هوري و بوليس ( ١٩٩١ ) .

وقد قام العالم لى هورو بعمل سلسلة من البحوث على مراعى شمال افريقيا نشرت فى أعوام متتالية منذ ١٩٨٢ وحتى ١٩٩١ اتضح منها ما يلى :

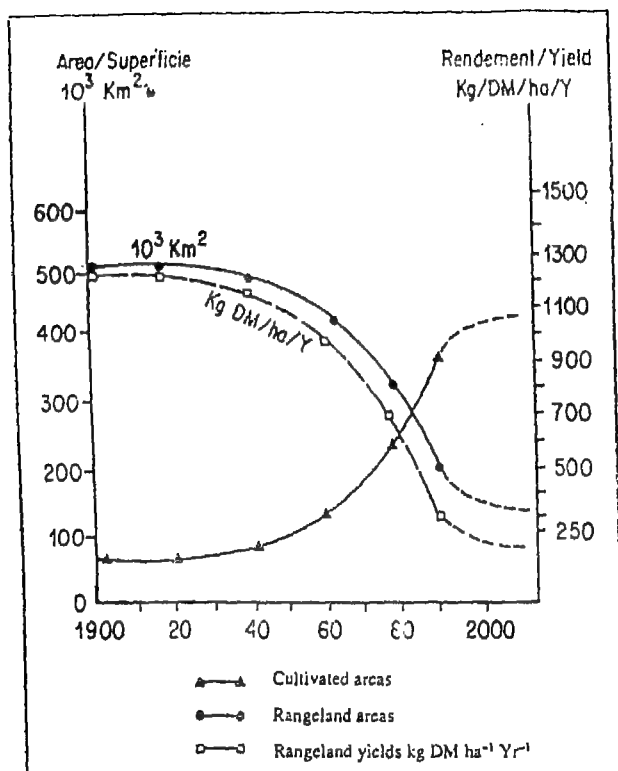
( أ ) نقصت مساحة عرش نباتات المراعى فى شمال افريقيا فى خلال عشر سنوات ( ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ) بنسبة ٢٠ - ٢٥ ٪ كما نقص وزن الكتلة الحية للنباتات المستديمة من ( ١٠٠٠ - ١٥٠٠ كجم ) مادة جافة / هكتار الى ( ١٠٠ - ٣٠٠ كجم ) فقط فى الثمانينات .

( ب ) كفاءة استخدام المطر ( نسبة تعبر عن وزن المادة الجافة مقدرة بالكجم / هكتار / السنة / مم مطر ، وتعتبر الكفاءة مقبولة الى جيدة اذا تراوحت بين ٣ - ٥ كجم / هكتار / السنة / مم مطر ) وقد وصلت فى أوائل التسعينيات الى ( ٥٠ - ١ ) فقط ، وعمى تعكس الاستنزاف الخطير للمادة الجافة مقارنا بوحدة سقوط المطر .

( ج ) نقص الانتاج الأول لأراضى المراعى الى عشر ما كان عليه منذ خمسين عاما مضت ( لى هور ١٩٩١ ) .

( د ) تطور استخدام المياه مع عدم اتباع سياسة عالمية محدد لإدارة المراعى أدى فى كثير من الأحيان الى وجود مياه فائضة غمرت مساحات كبيرة من أراضى المراعى وحولتها الى حالة الغدق مما أدى الى تدهورها وتدنى انتاجيتها ( شكل رقم ٤ ) .

( هـ ) أدى استنزاف أراضى المراعى وإزالة بعضها بغرض الاستزراع الى زيادة معدل انجراف التربة وزحف الكثبان الرملية مما نتج عنه زيادة التصحر . ويقدر الزحف الصحراوي للكثبان الرملية فى شمال افريقيا بنحو ١ - ٢ ٪ سنويا ، كما يقدر لى هور ( ١٩٩١ ) أن ٥٠ ٪ من مساحة أراضى المراعى الجافة ( ١٠٠ - ٤٠٠ مم مطر سنويا ) قد أزيلت منذ الحرب العالمية الثانية ، بينما



شكل (٤)

تدهور أراضي المراعي في شتات افريقيا

المصدر : لي هور ( ١٩٩١ )

زادت مساحة الأراضي المزروعة خاصة بالحبوب بمعدل يصل الى ٥٦٪ .

( و ) تراجعت مساحة اراضي المراعى الى ما يقرب من النصف بالرغم من الزيادة الواضحة فى الانتاج الحيوانى ( زاد انتاج الأغنام بنسبة ٧٤٪ فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٩٠ ) ، وهذا أدى الى زيادة السعة الحملية للمرعى مما يعكس التدهور الرهيب فى أراضي المراعى نتيجة للرعى الجائر .

وعموما يمكن القول بأن الرعى الجائر فى افريقيا يعود بالدرجة الاولى الى سببين رئيسيين هما :

( أ ) زيادة أعداد قطعان الحيوانات .

( ب ) نقص مساحة المراعى اللازمة لهذه الأعداد ، ونتج عن ذلك زيادة أعداد الحيوانات وازدحامها فى وحدة المساحة ففى منطقة الساحل الافريقى ( والى تضم ست دول هى : السنغال ، موريتانيا ، مالى ، بوركينا فاسو ، تشاد ، النيجر ) يتراوح معدل الزيادة السكانية من ٢ - ٢٥٪ ( رينجر ١٩٨٢ ) ويلجأ البدو الى زيادة أعداد الحيوانات فى فترة سقوط الأمطار مما ينتج عنه زيادة السعة الحملية للمرعى ويحدث الرعى الجائر . وقد لخص مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر ( ١٩٧٧ ) عواقب الرعى الجائر فى الآتى :

النقص السنوى فى انتاج المادة الجافة الخضراء .

نقص انتاج الحشائش المستديمة الخضراء وفقد الاستساعة ، مع ضغط سطح التربة وتدهور خصائصها الطبيعية .

تدمير النباتات الطبيعية المثبتة لكتبان الرملية مما يساعد على تحركها .

تدهور صحة الحيوانات ونقص انتاج اللحوم والالبان .  
زيادة عملية التصحر .



وعموما وعلى مستوى العالم تقدر المساحة المتدهورة نتيجة الرعى الجائر بنحو ٣٩٨ مليون هكتار كما أدى الرعى الجائر الى زيادة انجراف التربة بنسبة ٢٩٪ وانجرافها بالرياح بنسبة ٦٠٪ . وتدهورت خصائصها الكيميائية بنسبة ٦٪ ، وخصائصها الطبيعية بنسبة ١٦٪ . ( أولديمان وآخرون ، ١٩٩٠ ) .

### ٣ - ازالة الغابات وتدهور اراضيها :

يزداد معدل ازالة الغابات فى المناطق الجافة والمدارية فى العالم حيث يزال سنويا نحو ٤ ملايين هكتار وتعتبر قارة افريقيا هى الأسوأ على الاطلاق حيث تفقد سنويا نحو ٢٧ مليون هكتار ( رينجر ١٩٨٢ ) ويستخدم معظم الغطاء النباتى المزال اما كوقود او فى صناعة الفحم والذى يزداد بزيادة السكان مما أدى الى التدهور السريع فى الغابات ويقدر رينجر أن قطع الغابات فى منطقة الساحل الافريقى قد زاد بمعدل رهيب حيث أنه على عام ٢٠٠٠ سوف لا تكون هذه الغابات قادرة على توفير أخشاب الوقود الا بنسبة ٢٠٪ فقط من الاحتياج الكلى لها .

وعلى مستوى العالم يقدم أولديمان وآخرون ( ١٩٩٠ ) مساحة الغابات المزالة بنحو ٣٨٤ مليون هكتار وهذه المساحة تؤدى الى زيادة انجراف التربة بالماء بنسبة ٤٣٪ وزيادة انجرافها بالرياح بنسبة ٨٪ وتدهور خصائصها الكيميائية بنسبة ٢٦٪ وخصائصها الطبيعية بنسبة ٢٪ .

ومن مظاهر تدهور الغطاء النباتى الطبيعى فى شمال افريقيا ما ورد عن سالم ( ١٩٩٣ ) بشأن تدهور الغابات فى شمال غرب تونس . ويعزى ذلك الى زيادة الجفاف نتيجة تركيز الهطول السنوى فى فصل الشتاء فقط ( ٥٤٦ - ٧١٤ مم ) وتقل فى الربيع الى ١٩٩ - ٣٧٧ مم ثم الصيف ( ٣١ - ٤٨ مم ) ويعزى كذلك الى زيادة انجراف التربة بالماء وتراكم الماء قريبا من السطح مما يؤدى

الى اختناق جذور النباتات ، ومما يزيد من خطورة الموقف عو حدوث عمليات غسيل شديدة لقطاع التربة مما ينتج عنه تكون أفاق رملية القوام على السطح ، وكذلك شبه انعدام الانبات الطبيعي لغابات البلوط الفلينى والزان ، علاوة على تحول ما يقرب من ٢٠ ألف هكتار من هذه الغابات الى مناطق غير غابية فى خلال مائة عام ( ١٨٨١ - ١٩٨١ ) .

وفى غضون سنوات قليلة فقدت مساحات كبيرة قدرت بنحو ٤٠٪ من أراضي غابات البسنت فى موريتانيا ( الشخاترة ١٩٨٤ ) .

#### ٤ - انجراف التربة :

تنتشر ظاهرة انجراف التربة بالماء أو الرياح فى القارة الافريقية حيث تأتى فى المرتبة الأولى من بين قارات العالم من حيث فقد التربة بالرياح وفى المرتبة الثانية بعد قارة أسيا من حيث فقد التربة بالماء .

يتسبب انجراف التربة بالماء فى تدهور مساحة تقدر بنحو ١٧٠ مليون هكتار بينما يتسبب انجراف التربة بالرياح فى تدهور وتصحر نحو ٩٨ مليون هكتار ( أوليمان وآخرون ١٩٩٠ ) .

وعلى المستوى العالمى تعتبر ظاهرة انجراف التربة بالماء مسئولة عن ٤٣٪ من عملية التصحر نتيجة ازالة الغابات و ٢٤٪ نتيجة سوء ادارة الأرض و ٢٩٪ نتيجة الرعى الجائر و ٤٪ نتيجة أسباب أخرى يمارسها الانسان مثل الحرث وسوء الرى وعدم اتباع دورة زراعية ٠٠٠ الخ ، أما انجراف التربة بالرياح فهو مسئول عن ٨٪ من عملية التصحر نتيجة ازالة الغابات ، و ٦٠٪ بسبب الرعى الجائر ، و ١٦٪ نتيجة سوء ادارة الأرض المزروعة ، و ١٦٪ لأسباب ممارسات الانسان الأخرى . ( أوليمان وآخرون ١٩٩٠ ) .

وفى حقيقة الأمر فان انجراف التربة بالماء هى عملية متسارعة بفعل الانسان وليست طبيعية مثل عملية تجوية أو تعرية الصخور

بل يكون للتدخل البشرى الأثر الأكبر فى تمجيد فقد التربة بالماء ويتمثل التدخل البشرى فى ممارسات عدة أهمها ازالة الغابات والرعى الجائر وترك الأرض بورا لفترات طويلة واستخدام عمليات الحرث العميق فى اتجاه الميل مما يؤدى الى تكوين قنوات دقيقة فى سطح الأرض تكبر وتتسع وربما تصل الى تكوين قنوات مائية واسعة فى الحالات المتقدمة وفيها يحدث تدهور شديد لخصائص التربة الطبيعية والكيميائية ، وجميع الممارسات التى يفعلها الانسان تؤدى أساسا الى ترك سطح التربة معرضا لطاقة حركة قطرات المطر التى تسبب تمزق تجمعات التربة الكبيرة الى تجمعات صغيرة مع حبيبات فردية مما يؤدى الى هدم بناء التربة ، وسواء فقدت التربة بالماء أو الرياح فانها تفقد خصوبتها المركزة فى الطبقة السطحية خاصة عناصر النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم الى جانب العناصر الصغرى مثل الحديد والمنجنيز والزنك والنحاس والبورون والموليبدنوم . . . الخ .

ومن أهم أسباب الانجراف المتسارع هو تحويل الأرض من حالة المراعى الى حالة الاستزراع حيث يؤدى ذلك الى كميات هائلة من الرواسب السطحية محمولة مع الماء الجارى ، وهذه الرواسب السطحية تحمل معها تجمعات التربة التى تتكون من حبيبات الطين والسلت مدمص عليها عناصر غذائية هامة للنبات أهمها : الفوسفور وكاتيون الأمونيوم الى جانب كاتيون البوتاسيوم المتبادل علاوة على فقد هذه العناصر فى صورة ذائبة مع الماء الجارى حيث يفقد النيتروجين فى صورة نترات كما تذوب كمية ضئيلة من الفوسفور وكمية يعتقد بها من البوتاسيوم ( الحسنين ، ١٩٨٣ ) ويتكلف تعويض هذه العناصر باستخدام الأسمدة ملايين الدولارات سنويا، علاوة على الآثار الجانبية لزيادة تركيز العناصر الغذائية فى المجارى المائية والتى تعرف باسم Eutrophication وهى تساعد على النمو الغزير للحشائش المائية والطحالب .

ففى زيمبابوى قدر نورسى وسيجال ( ١٩٩٣ ) كمية العناصر المنجرفة سنويا بفعل الماء الجارى بنحو ١٦ مليون طن نيتروجين و ١٥٦ مليون طن مادة عضوية و ٢٤٠ مليون طن فوسفور وفى الأراضى المزروعة كان الفقد من المكونات الثلاثة ١٥٠ ، ١٥٠ ، ٢٠٠ مليون طن على التوالى .

وقدرت تكاليف تعويض النيتروجين والفوسفور والمادة العضوية فى عام ١٩٨٥ بنحو مليون دولار ، وعموما قدرت التكلفة السنوية لانجراف الأراضى الزراعية بنحو ٢٠ - ٥٠ دولار / هكتار وانجراف أراضى المراعى بنحو ١٠ - ٨٠ دولار / هكتار طبقا لأسعار ١٩٨٥ ( نورسى وسيجال ١٩٩٣ )

ووصف ليندال ( ١٩٧٣ ) ظاهرة انجراف التربة فى هضبه تيجر فى أثيوبيا ، واعتبرها نموذجا مزعجا للتدخل البشرى فى زيادة الانجراف المتسارع للتربة ، حيث اختفى الغطاء الطبيعى تماما من سهول الهضبة بعد أن كانت الهضبة لعدة قرون مغطاة تماما بغابات السيدر وحشائش السافانا الطويلة ، كما فقدت الهضبة كمية هائلة من التربة السطحية الخصبة .

كما درس الحسين ( ١٩٨٥ ) ظاهرة انجراف التربة فى حوض نهر الأواش بأثيوبيا ووجد أن معدل جريان الماء السطحي يتراوح من ٢٣٦ الى ٣٣٣ م<sup>٣</sup> / الثانية من قمة الانحدار الى قاعدته حاملة معها رواسب تقدر بنحو مليون طن عند قمة الانحدار تزيد الى ٩ ملايين طن عند قاعدة الانحدار ، كما وجد ارتباط معنوى بين كمية الرواسب المنجرفة وكمية الطين والسلت والمادة العضوية المفقودة الى الشرفات النهرية السفلى متأثرة بكل من الانجراف السطحي والانجراف بالتناثر بفعل الأمطار الشديدة التى تزيد عن ١٤٠٠ مم عند قمة الانحدار ثم تقل الى ٤٠٠ مم عند قاعدته .

كما درس الحسين وأخرون ( ١٩٩٣ ) انجراف التربة فى بوروندى ، ووجدوا فى أراضى الغابات أن نسبة الفقد فى التربة

مع الماء الجارى ٤٩٦ كجم/هكتار/مم مطر ، وفى أراضي الحشائش ٥٢ كجم/هكتار/مم ، زادت فى الأراضي المزروعة الى ٦٩ كجم / هكتار/مم ، ثم ارتفعت بشدة الى ٨٦٠ كجم/هكتار/مم مطر فى الأراضي المزال منها الغطاء النباتى الطبيعى سواء حشائش او غابات مع ترك الأرض بورا ، وهذا يوضح بجلاء الاثر السيئ لممارسات الانسان فى تلك البيئة المدارية .

## ٥ - التحول من نظام الزراعة المطرية الى المروية وزيادة التكثيف الزراعى :

اتجهت العديد من الدول فى القارة الافريقية الى التحول من نظام الزراعة الجافة الى نظام الزراعة المروية خاصة على ساحل البحر المتوسط مثل مصر ، وكذلك فى بعض دول نطاق الساحل الافريقى . ومع الزيادة السكانية المطردة وحاجة الدول الى العملات الصعبة اتجهت هذه الدول الى نظام التكثيف الزراعى خاصة بزراعة المحاصيل النقدية وذلك باستقطاع مساحات كبيرة من اراضى المراعى واستزراعها مع تقصير فترات ترك الأرض بورا مما أدى الى احياء الأرض ، وقد أدى التكثيف الزراعى لأراضى المراعى الهامشية الى احداث نوع من الزحام لكل من المحاصيل والحيوانات على وحدة المساحة مما أدى الى انخفاض القدرة الانتاجية للأرض وتعرضها للانجراف ، وفى هذا المجال أدى التكثيف الزراعى فى دول الساحل الافريقى وبالتحديد فى النيجر الى انخفاض انتاجية الحبوب من ٣٥٠ كجم/هكتار عام ١٩٢٠ الى ٢٥٠ كجم/هكتار عام ٢٠٠٠ ( رينجر ١٩٨٢ ) .

وقد وجد الحسنين ( ١٩٧٧ ) أن التحول من نظام الزراعة المطرية الى نظام الرى السطحي فى الساحل الشمالى الغربى مصر أدى الى تدهور الخصائص الطبيعية للتربة خاصة قيم معامل ثبات تجمعات التربة الذى انخفض من ٤٠ - ٥٠ فى الزراعة المطرية الى

١٤ - ٣٠ في الزراعة المروية ، وكذلك المسامية الكلية للتربة انخفضت من ٥١٪ تحت نظام الزراعة المطرية الى ٤٦٪ تحت نظام الزراعة المروية .

### عواقب التكتيف الزراعي :

يؤدى التكتيف الزراعي الى العواقب التالية :

- نقص خصوبة التربة وانخفاض انتاجية المحصول .
- تدهور الخصائص الطبيعية للطبقة السطحية من التربة خاصة المسامية نتيجة تكون قشرة سطحية بفعل الترطيب والجفاف .
- زيادة معدل جريان الماء السطحي وما يصاحبه من انجراف التربة بالماء .
- زيادة فرصة تدمير المحاصيل المزروعة بفعل الرمال المنجرفة .
- المحصلة النهائية هي زيادة التصحر .

### ٦ - تملح التربة :

تزداد ملوحة التربة نتيجة زيادة الري ووصول الأرض الى حالة الغدق نتيجة سوء الصرف ، تبلغ مساحة الأراضي التي تعاني من التملح في افريقيا نحو ٧٠ مليون هكتار وهي تمثل نحو ٢٪ من مساحة القارة ( جلازوفسكى ، ١٩٨٦ ) ، وتقدر المساحة التي تعاني من التملح في مصر نحو ٢٩٠ ألف هكتار منها ١٥٠ ألف هكتار في الدلتا و ٦٠ ألف هكتار في وسط الدلتا و ٤٠ ألف هكتار في غرب الدلتا ( عبد السلام والقاضى ١٩٩١ ) .

وتنتشر ظاهرة تملح التربة في مصر وتتعداها الى باقى الدول المجاورة ، فمثلا في تونس تقدر المساحة المزروعة والقابلة للزراعة

جدول رقم (٩) : توزيع الأراضي للمحبة للزراعي الجافة في أفريقيا .

المجموعة	الوصف	النسبة المئوية للجفاف	مساحة الأراضي (مليون كم <sup>٢</sup> )	الزراعي بالمتاح	الدول الإفريقية المتأثرة
الأولى	دائمة الجفاف	١٠٠	٠.٣	١١	مصر - جنوبى - موريتانيا - الصومال
الثانية	شبه دائمة الجفاف	٩٩-٧٥	٤.٤	٢٣	الجزائر - بنسواتا - تشاد - كينيا - ليبيا - المغرب - تونس - مالي - ناميبيا - السودان - النيجر - السنغال - بوركينا فاسو
الثالثة	يسودها الجفاف	٧٤-٥٠	١.٣	٢	أنغوييا - جنوب أفريقيا
الرابعة	شبه جافة	٤٩-٣٥	٥.٧	٥	تنزانيا وجوانجولا
الخامسة	هائضه الجفاف	٢٤-١	٢.١	١٨	بنين - أفريقيا الوسطى - غانا - ليسوتو - مدغشقر - نيجيريا - زامبيا - زيمبابوي

٨.٧	٩.٧	٧.٩٦	٧.١٩٥
مجموع المجموعات الخمس	مجموع الأراضي للمحبة في العالم	(%) بالنسبة للأراضي الجافة في العالم	(%) بالنسبة للأراضي للمحبة في العالم

المصدر : هيكتوت ( ١٩٨٣ )

بنحو ٩ مليون هكتار منها نصف مليون هكتار تعاني من تملح التربة وهذه تروى اما بالأمطار أو بمياه الآبار الجوفية ، والأخيرة تقدر بنحو ١١٣ مليون متر مكعب سنوياً ثلثها يزيد تركيز أملاحه عن ٣٠٠٠ جزء في المليون ( اليكسون ١٩٨١ ) ، كما أن ليبيا والمغرب والجزائر تعاني من ظروف مشابهة خاصة الأراضي الساحلية ( شوقي والحسين ١٩٩٣ ) ، وعموماً فمن أهم الخصائص التي ترتبط بالأراضي الجافة هي تكون الأراضي الملحية والقلوية نتيجة لقلة عمليات الغسيل وزيادة البخر ، ويوضح جدول رقم ( ٩ ) توزيع الأراضي الملحية في البلاد الأفريقية حيث تضم المجموعات الثلاث الأولى نطاق الدول الجافة وتضم المجموعة الرابعة دول النطاق شبه الجاف أما المجموعة الخامسة فتقع على هوامش النطاق شبه الجاف حيث يبدأ بعده النطاق شبه الرطب .

يتضح من هذا الجدول أن الدول الواقعة في نطاق المجموعتين الأولى والثانية بها ما يزيد عن نصف الأراضي الملحية في العالم وهذه الدول تشمل نطاق الصحراء الكبرى وكذلك النطاق الساحلي - السوداني إلى جانب ناميبيا في أفريقيا الجنوبية ويتميز قطاع الأرض الملحية بالتركيزات العالية للأملاح الكلية التي تزيد عن ٤ مليموز / سم ، وإعادة ما تسود أيونات الصوديوم والمغنسيوم والكلوريد والكبريتات إلى جانب وجود مشكلة أخرى وهي تحول الأرض إلى حالة القلوية نتيجة زيادة نسبة الصوديوم المتبادل عن ١٥٪ كما تصل النسبة المثوية للتشبع بالقواعد إلى ١٠٠٪ .

وتشكل الأراضي الملحية عقبة كبيرة لإنتاجية الأرض من خلال زيادة الضغط الاسموزي وعرقلة امتصاص النباتات للماء ، والملوحة مشكلة جوهرية في إدارة واستخدام الأرض وبالتالي زيادة تصحرها ويجب مراعاة اتباع أسلوب إدارة جيدة لاستخدام المياه خاصة تكنولوجيا الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والرش والمحوري



بحيث يراعى تقليل تراكم الأملاح على السطح أو بالقرب منه خاصة عند زيادة معدل البخر في فترة الجفاف .

### مواجهة التصحر :

تتركز وسائل مواجهة التصحر في الإدارة الجيدة لاستغلال الموارد الطبيعية ، والصيانة الوقائية لكافة أنواعها خاصة الموارد الأرضية والمائية والمراعى ويمكن تلخيص وسائل مواجهة التصحر فيما يلى :

١ - حسن ادارة استخدام الأرض للحفاظ عليها ضمن المجموعات الثلاث الأولى للقدرة الانتاجية للأرض وذلك من خلال اتباع أنسب طرق الرى الحديثة وبرامج التسميد والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الزراعية واستعمال الهندسة الوراثية فى استنباط أكثر أنواع النباتات تحملا للملوحة وأعلىها انتاجا وكذلك اضافة محسنات التربة الجيلاتينية والتي لها دور هام فى زيادة الماء الميسر للنبات وكذلك كفاءة استخدام ماء الرى ( الهادى ١٩٨١ ) ولها أيضا تأثير هام على تقليل التبخر من سطح التربة ( العمران وآخرون ١٩٨٧ ) ، كما أن لها دورا فعلا فى زيادة معامل ثبات تجمعات التربة وزيادة النفاذية ( مصطفى وآخرون ، ١٩٨٩ ) ، ولها أيضا تأثير هام على تقليل التبخر من سطح التربة ( العمران وآخرون ، ١٩٨٧ ) .

٢ - صيانة التربة من الانجراف بالماء وذلك بعمل المصاطب أو المدرجات لتقليل طول انحدار الأرض ونسبة الميل وبالتالي تقل طاقة الحركة المصاحبة للماء الجارى ، كما يفضل اتباع أساليب الحرث الوقائى والزراعى الكنتورية أو الشرائطية حتى يتم حماية سطح التربة من التأثير المدمر لقطرات المطر .

٣ - استخدام مصدات الرياح لمقاومة انجراف التربة بالرياح وخاصة بزراعة أحزمة التشجير النباتية والتي لها دور

فعال في حماية سطح التربة من التأثير الميكانيكي الضار للرياح ، وكذلك حماية المحاصيل النامية في ظل هذه الأحزمة ، كما تعمل على حفظ رطوبة التربة من التبخر السريع ، وبالتالي تعمل على تعديل المناخ المحلي للتربة وتقليل التصحر ( الزغت ١٩٩٣ ) .

٤ - محاولة تثبيت الكثبان الرملية والحد من زحفها خاصة بزراعة نباتات مثبته ، أو بإضافة مواد لائحة عضوية أو معدنية تزيد من معامل ثبات تجمعات حبيبات الرمل المفككة .

٥ - استصلاح الأراضي الملحية والقلوية من خلال تحسين نظام الصرف واتباع أنسب طرق الري مع اختيار أنسب النباتات التي تتحمل ملوحة مياه الري تحت الظروف الصحراوية القاسية ، وذلك بعمل بعض المعاملات والتي من أهمها نقع بذور النباتات قبل الزراعة في محاليل الأملاح لفترة محدودة حتى تكتسب مقاومة للملوحة وقد أمكن لمنير وعبد السلام ( ١٩٨٧ ) الحصول على محصول جيد من نبات الاتريليكس الصالح لتغذية الأغنام وذلك باستخدام مياه ملوحتها ٤٠٠٠ جزء في المليون ، كما وجد هلال وقرقر ( ١٩٩٣ ) أن جملوة الري وإضافة الكبريت العنصري كان لهما دور فعال في الاستفادة من المياه المالحة في ري الزراعات الصحراوية .

٦ - تقليل فواقد المياه سواء بالتبخر أو التسرب أو الجريان السطحي من خلال برامج صيانة المياه خاصة بتوفير جزء من الموارد المائية السطحية بعمل السدود والخزانات لتجميع الماء الجارى وحصاده .

٧ - صيانة المراعى الطبيعية وتحسينها والحد من الرعى الجائر .

٨ - صيانة الغابات وتطوير نظم استغلالها مع تجنب قطعها بغرض الاستزراع والوقود الا بعد اتباع التخطيط العلمي

السليم واستخدام نظم التسميد الحيوى بتلقيح الأشجار ببعض أنواع البكتريا التى تزيد قدرة الأشجار على تثبيت النيتروجين الجوى مثل الكازورينا ، ويوفر التسميد الحيوى ما يقرب من ٢٥٪ من تكلفة الأسمدة النيتروجينية المضافة للتربة مع تجنب مشاكل التلوث الناتجة عنها ( اسحق ومصطفى ، ١٩٩٣ ) .

٩ - استخدام مصادر مياه بديلة مثل ماء الصرف الصحى والصرف الزراعى . وكذلك دراسة اقتصاديات تقنية تحلية مياه البحر لزيادة الموارد المائية .



## المراجع

### ( أ ) باللغة العربية :

- سالمى ، محسن محمد ( ١٩٩٣ ) . التطور الارتجاعى لغابات الزان والبلوط فى الشمال الغربى لـتونس . ندوة التصحر واستصلاح الأراضى فى منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٢ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣ ، جامعة الخليج العربى ، البحرين .
- الزغت ، فهد معين ( ١٩٩٣ ) . الأحزمة الخضراء لمقاومة التصحر واستصلاح الأراضى ومن أجل بيئة أفضل فى شبه الجزيرة العربية . ندوة التصحر واستصلاح الأراضى فى منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٢ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣ ، جامعة الخليج العربى ، البحرين .
- الشخايرة ، محمد ( ١٩٨٤ ) . الغابات والتشجير فى الوطن العربى . أكساد ، ص ب ٢٤٤٠ ، دمشق ، سوريا .
- شوقى ، محمد عصام والحسين ، عادل سعد ( ١٩٩٣ ) . أراض صحراوية عربية وإفريقية - جامعة القاهرة - كلية الزراعة ، مركز التعليم المفتوح .

- ماب ( ١٩٨٥ ) \* النشرة الدورية للجنة الوطنية المصرية لبرنامج  
الانسان والمحيط والحيوى ، الشعبة القومية لليونسكو ،  
العددان الأول والثانى .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( ١٩٨٧ ) \* مشروع  
الحزام الأخضر لدول شمال افريقيا ، وقف التصحر فى دول  
شمال افريقيا ، القاهرة - مصر .
- منير ، محمود وعبد السلام ، محمد عاطف ( ١٩٨٧ ) \*  
التجربة المصرية فى استصلاح الاراضى . المؤتمر العربى  
للبحث العلمى والتنمية . ندوة الزراعة فى المناطق  
الصحراوية ، ٢٦ - ٢٩ سبتمبر ١٩٨٧ ، وزارة البحث  
العلمى ، القاهرة .

### ( ب ) باللغة الانجليزية :

- Abdel Salam, M. A. (19990). Anti-desertification  
through soil salinity control. DRC, Mataria, Cairo,  
Egypt.
- ALEXO (1981). Arab symposium on the use of  
saline water in agriculture, Tunisia.
- Al-Omran, A. M., Mustafa, M. A., and Shalaby, A.A.  
(1987). Intermetent eveporation from soil columns  
as affected by a gel forming conditioners. Soil Sci.  
Soc. Am. J., 51 : 1593-1599.
- Demeruren, A.S. (1974). The improvement of noma-  
dic and transhumance animal production systems.  
FAO Bull. No. AGA/MISC/74/3, Rome, Italy.

- Dregne, H.E. (1983). Desertification of arid lands. HardWood Academic Publ., New York.
- El-Hady, O.A., Tayel, M.Y. and LITFY, A.A. (1981). Super gel as a soil conditioner. II : ils effect on plant growth, enzyme activity and nutrient uptake. Acta Hort., 119 : 257-265.
- El-Hassanin, A.S (1977). Recent changes in some soils of the north-western coast of Egypt due to soil and water management. M.Sc. Thesis, Inst. of African Research and Studies, Cairo University.
- El-Hassanin, A. S. (1983). Physical, chemical and mineralogical characteristics of soil VS. erodibility. Ph.D. Thesis, Oklahoma State Univ., USA.
- El-Hassanin, A.S. (1985). Soil erosion in the Awoeh River Basin, Ethiopia. Desert. Inst. Bull., 36 (1) : 69-81.
- El-Hassanin, A.S., Labib, M. T. and Gaber, E.I. (1993). Effect of vegetation cover and land slope on run off and soil losses from the watersheds of Burundi. Agric. Ecosystems & Environ., 43 : 301-308.
- FAO (1972). Production year book, Rome, Italy.
- FAO (1975). Sandy soils. Soils Bull. No. 25, Rome, Italy.
- Fitzpatrick, E.A. (1983). Soils.: their formation, classification and distribution. Longman, New York.
- Ghabbour, E.I. (1986). Deserts of Africa.  
The 15th Intern. Conf. on the Unity of the Sciences,

27-30 Nov., 1986, Paragon House Publ., Washington, D.C.

- Glazovskaya, M.A. (1986). Soils of the World. Oxonian. Press PVT, LTD, New Delhi.
- Greinger A. (1982). Desertification. The Intern. Inst., Environ. & Development, London.
- Heathcote, R.L. (1983). The arid lands : their use and abuse. Longman, New York.
- Hilal, M. H. and Korkor, S.A. (1993). Irrigation scheduling and sulfur application for optimum utilization of saline water in desert irrigation. The Intern. Conf. on Desert Development, 25-30 July, 1993, Mexico city, Mexico.
- Imam, M.M. (1978). Politics, population and production of food crops in Africa in « Feeding Africa ». Proc. of 2nd symp. of Pan African Pugwash Group (PAP), 28th May - 3rd June, 1978, Cape Coast, Ghana.
- Ishac, I.Z. and Mostafa, M.I. (1993). Applications of biofertilizers in desert to reduce pollution and control pest. The Intern. Conf on desert development, 25-30 July, 1993, Mexico City, Mexico.
- Karrar, G. (1985) Current status of desertification and UNEP's efforts in its control. The Intern. Symp. on the African Horn. 5 - 10 Jan., 1985, Inst. African Res. & Studies, Cairo Univ.
- Le Houeron, H.N. (1991). Rangeland management in Northern Africa and the Near East : evaluation,



trends and development outlook. The Intern. Rangeland Congress, Montpellier, France.

- Le Houerou, H.N. and Boulos L. (1991). Bioclimatic and phytogeographic characteristics of the arid rangelands of Northern Africa and the Near East. The Intern. Rangeland Congress, Montpellier, France.
  - Lindahl, K.C. (1973). Nature conservation and water resources of the highlands of Eastern Africa. WMO No. 389. Proc. of the Tech. Conf., Nairobi, Kenya.
  - Mabbut, J. A. (1984). A new global assessment of the status and trend of desertification. Environ. Conserv., 11 : 103-109.
  - Mostafa, M.A., Al-Darby, A.M., Al-Omran, A.M., and Mursi, M. (1989). Impact of gel conditioner and water quality upon soil infiltration. Irrigation Sci.. 10 : 160-176.
  - Norse, D. and Seigal, R. (1993). National economic cost of soil erosion in Zimbabwe. In ! Environmental economics and national resource management in developing countries ».
- M. Munasinghe (ed.), CIDIE, and World Bank, Washington, D.C.
- Oldeman, L.R., Hakkeling, R.T. and Sombroek, W.G. (1990). World map of the status of human — induced soil degradation : maps and explanatory note. In cooperation with Intern. Soil Reference and Information Center, Wageningen, UNEP, Nairobi.

- UN. (1977). World map of desertification at a scale of 1 : 25,000,000 UN Conf. on Desertification, 29th August to 9th Sept., 1977., Nairobi, Kenya.
- Werren, A. (1984). The problems of desertification. In J.L. Thompson (ed.). « Key Environments : sahara desert ». Pergamon Press, Oxford.
- Warren, A. and Maizels, J.K. (1977). Ecological change and desertification. UNCOD, Nairopbi, Kenya.

## الأسئلة والتعليقات على ورقة أ . د . عادل حسنين

---

تعليق المهندس حسن الرشيدى :

ان التصحر فى الشريط الساحلى راجع الى هبوب هواء بارد  
من البحر وان هناك دراسات كاملة فى هذا الخصوص .

تعليق أ.د. محمد طارق البيب :

ان كلمة الأستاذ الدكتور عادل وافية وانه يجب التفرقة بين  
الطبيعة والصحراء والعوامل الطبيعية ، ولتتبع ما قاله الأستاذ  
الدكتور عادل فان الموضوع برمته ليس زيادة حرارة ، ولكنه  
تدهور نتيجة سوء استخدام وسوء تصور بشرى ، وليس نتيجة  
تغير مناخى ، ولكن نتيجة انجراف المياه ، فان ٨٠٪ من أسباب  
التصححر هو انجراف الماء الزائد ، اذن ليس هناك تصحر ، وليس  
هناك زحف الصحراء . والواقع أن كل هذه التعبيرات تعنى أن  
هناك سوء استخدام يرمى الى التصحر ، وأن هذا التعبير

**desertification** يعنى أن هناك أسبابا سياسية وعلاقات دولية  
وعندما نشأت لجنة البيئة فى الأمم المتحدة لمنع القيود والتعطيل  
تنازلنا تماما عن كلمة desert bication وبذلك فان سوء  
الاستخدام يؤدى الى تدهور التربة وقلة انتاجيتها .  
**تعليق لأحد السفراء :**

بالنسبة لموضوع التصحر وأسبابه فهناك عوامل بيئية  
أو طبيعية الى جانب العوامل الداخلية .

# الاضار التاريخى والمستقبلى لادارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل

د \* محمد نعمان نوفل



## الاطار التاريخي والمستقبلي لادارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل

د . محمد نعمان نوفل

---

### مقدمة :

رغم أن نهر النيل من أوائل الأنهار التي شهدت اجراءات تعاقدية بين الدول الواقعة في حوضه من أجل الاتفاق على أساليب معينة لادارة موارد النهر الا أن ادارة النهر لم تخطو نحو أساليب الادارة التنموية المتكاملة بين الأقطار الواقعة في حوض النيل ، غير أنه ظهر أخيرا أساليب الادارة البيئية طبقا لأنشطة برنامج الادارة السليمة بيئيا للمياه الداخلية (١) الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP عام ١٩٨٦ وقد نجح هذا البرنامج في وضع خطة عمل لحوض نهر الزامبيزي وحوض بحيرة تشاد ولم تزل ادارة نهر النيل قيد الدراسة .

ان الاتفاق على أساليب مشتركة لادارة نهر النيل لابد أن تصطلح بتاريخ هذه العلاقات من ناحية وبالواقع الاقتصادي

والسياسى الذى تعيشه بلدان حوض النيل من ناحية أخرى ،  
وهذا ما يحذو بنا الى اللقاء بعض الضوء على هذه المتغيرات .

## ١ - اتفاقات تنظيم استغلال مياه النيل :

تعود اتفاقات تنظيم استغلال مياه النيل الى البرتوكول الموقع بين بريطانيا العظمى وايطاليا عام ١٨٩١ (٢) وفيه تعهدت ايطاليا « بعدم اقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يكون من شأنها تعديل تدفق مياهه الى نهر النيل على نحو محسوس » .

فى عام ١٩٠٢ عقدت معاهدة بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا وفيها تعد ملك الحبشة « بألا يصدر تعليمات أو أن يسمح باصدارها فيما يتعلق بعمل أى شئ على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها الى النيل دون الموافقة المسبقة لحكومة بريطانيا وحكومة السودان » (٣) .

وفى اطار الاتفاق الموقع بين بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا بشأن الحبشة عام ١٩٠٦ وافقت الدول على أن « يعملوا معا لتأمين مصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيل » . خاصة بالنسبة لتأمين وصول مياه النيل الأزرق وروافده الى مصر (٤) .

وفى نفس العام ( ١٩٠٦ ) تم توقيع اتفاق آخر بين ملك الكونجو وملك بريطانيا العظمى تعهدت بمقتضاه حكومة الكونجو بأن لا تقيم أو تسمح باقامة أية أشغال على نهر سمليكي أو نهر أسانجو أو بجوار أى منهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت ما لم يتم ذلك بموافقة الحكومة السودانية » (٥) .



حتى عام ١٩٠٦ لم تكن الحكومة المصرية قد دخلت بعد طرفا  
فى أى تعاقده من هذه التعاققات ولكن الحكومة البريطانية هى التى  
نشطت فى هذه الأدوار نيابة عن حكومة مصر وذلك فى اطار محافظة  
حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على المصالح البريطانية فى قارة  
افريقيا وفى انتظام ورود مياه النيل الى مصر .

فى عام ١٩٢٩ دخلت الحكومة المصرية كطرف مباشر فى هذه  
الاتفاقات وذلك فى صورة الخطابين المتبادلين بين رئيس الوزراء  
المصرى وقتئذ محمد محمود باشا وبين اللورد جورج لويد المندوب  
السامى البريطانى فى مصر ذلك الوقت . وكان سبب هذا الاتفاق  
هو احتياجات السودان للتوسع فى المشروعات الزراعية ، وكان أهم  
ما ورد فى الاتفاق هو « ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة  
المصرية أعمال رى أو توليد ، ولا تتخذ أى اجراءات على النيل  
وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها . سواء فى السودان أو فى  
البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية ، يكون من شأنها انقاص  
مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض  
منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر » وكذلك ورد ، اذا  
قررت الحكومة المصرية اقامة أعمال فى السودان على النيل أو فروعه  
أو اتخاذ أى اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر ، تتفق مقدما  
مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من اجراءات للمحافظة على  
المصالح المحلية . ويكون انشاء هذه الأعمال وصيانتها وادارتها من  
شأن الحكومة المصرية ، وتحت رقابتها رأسا » (٦) .

وقد رد على هذا الخطاب المندوب السامى البريطانى اللورد  
جورج لويد مؤكدا « أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق  
مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل » .

وبذلك ظهر ما عرف باتفاق ١٩٢٩ ، ولكنه بعد ذلك عام ١٩٥٣ عقد اتفاق آخر بين الحكومة المصرية وحكومة أوغندا وقد مثلتها في المفاوضات الحكومة البريطانية وهو الاتفاق الخاص بخزان شلالات أوين وكانت أوغندا ترغب في بناء سد على هذه الشلالات بغرض توليد الكهرباء بارتفاع ١٣ متر فقط (٧) « ولما كانت سياسة الري المصرية تقوم على أساس عدة مشروعات للتحكم في مياه النيل تشمل من بينها التخزين السنوي وتكوين احتياطي في بحيرة فكتوريا ، فانه يبدو أن من المصلحة المتبادلة لكل من مصر وأوغنده أن تتعاونوا في بناء الخزان عند مخارج البحيرة لأغراض الري في مصر وتوليد الكهرباء لصالح أوغنده » (٨) وبناء على ذلك طلبت مصر تعديل التصميم بحيث يرتفع السد الى ثلاثة أمتار وقد وافقت على ذلك الحكومة البريطانية نيابة عن أوغندا وقد ترتب على ذلك أن تحملت مصر (٩) :

١ - تكلفة تلية السد .

٢ - تكاليف التعويضات اللازمة لهؤلاء الذين سوف يتأثرون بالتعديلات التي طلبت مصر ادخالها وكذلك تعويض الحكومة الأوغندية عن إعادة التصميم وعن كل ما يترتب عليه وهذا يتم بالاتفاق بين الحكومتين .

٣ - دفع مبلغ ٩٨٠ ألف جنيه استرليني لأوغندا تعويضا عن التيار الكهربى الموجه للأغراض التجارية التي كانت تتبعه الحكومة الأوغندية حال تنفيذ التصميم الأول ( وقد تأخر ذلك منطقيا بسبب تعديل التصميم ) .

٤ - تتفق الحكومتان على مبالغ التعويض المنصوص عليها في البند ( ٢ ) حيث أن هناك أراضى أوسع سوف يصيبها الغرق في حالة رفع السد الى ارتفاع ثلاثة أمتار .

فى عام ١٩٥٩ عقدت كل من الحكومة المصرية والحكومة السودانية الاتفاق الذى سمي « باتفاق الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل » وقد وقع هذا الاتفاق حكومتان مستقلتان وهذا يعد أول اتفاق لتنظيم استغلال مياه النيل يوقع بدون طرف أجنبي وكل الغرض من هذا الاتفاق هو تقسيم الفائدة المائية المتوقعة من بناء السد العالى حيث كان السودان يحصل من مياه النيل على ٤ مليارات متر مكعب ومصر كانت تحصل على ٤٨ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان ٠ وبناء على الاتفاق الجديد فان الفائدة المائية المتوقعة من بناء السد العالى وهى تقدر ب ٢٢ مليار متر مكعب توزع ما بين البلدين حيث تحصل مصر على ٧ر٥ مليارات متر مكعب وتحصل السودان على ١٤ر٥ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان وبذلك يكون نصيب مصر الكلى من مياه النيل ٥٥ر٥ مليار متر مكعب ويكون نصيب السودان ١٨ر٥ مليار متر مكعب ٠

كذلك تلتزم الحكومة المصرية بدفع مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى تعويضا شاملا عن الأضرار التى تلحق بالملكيات السودانية نتيجة التخزين أمام السد العالى لمنسوب ١٨٢ مترا (١٠) ٠

وقد طرح هذا الاتفاق لأول مرة مبدأ النظر فى المصالح المائية للأطراف الأخرى الواقعة فى حوض النيل حيث نص فى البند (٢) من الفقرة (خامسا) على ما يلى :

نظرا الى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب فى مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سويا مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها وإذا أسفر البحث عن امكان قبول أية كمية من ايراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فان هذا القدر محسوبا عند أسوان يخضم مناصفة بينهما ٠

وبذلك خرج اتفاق ١٩٥٩ عن سلسلة الاتفاقات أحادية الجانب والتي لم تكن ترى غير مصالح الري المصرى والسودانى فقط دون أدنى اعتبار لمصالح الأطراف الأخرى .

## ٢ - ارتباط المشروعات المائية على النيل - تاريخيا - بالانتاج الزراعى المصرى :

كانت بداية المشروعات الكبرى على النيل هى بناء القناطر الخيرية وذلك عام ١٨٣٣ (١١) وبعد توقف المشروع عاد محمد على الى وضع حجر الأساس للقناطر الخيرية مرة أخرى وكان ذلك عام ١٨٤٧ (١٢) . وكان الهدف من بناء هذه القناطر هو ضمان استقرار نظام الزراعة الصيفية فى الوجه البحرى وذلك لضمان سهولة حصول الفلاحين على مياه الري فى جميع أيام السنة .

ولأن ثانى هذه الانجازات الكبرى وهو البدء فى شق الترعَة الابراهيمية على عهد الخديوى اسماعيل وكان ذلك عام ١٨٦٧ بما اشتمله شق الترعَة من انشاء قناطر التقسيم عند ديروط وبناء أربعة قناطر أخرى على جسد الترعَة وهى قناطر المنيا ومطاي ومغاغة والشرافنة وقد بلغ طول الترعَة ٢٦٨ كيلو متر (١٣) . وقد ترتب على شق هذه الترعَة تحويل ٤٥٢ ألف فدان من الري الحياض الى الري المستديم فضلا عن اضافة ٩٠ ألف فدان بور الى الزمام المنزرع بمديرية الفيوم .

غير ذلك كان هناك العديد من الانجازات الضخمة لتنظيم الري فى مصر فى عهد كل من محمد على وحفيده الخديوى اسماعيل ولكن الأخير أصدر فرمانا عام ١٨٦٩ « بالحقاق أعالي النيل الأبيض الذى هو أكبر أقسام النيل المبارك بالأقطار السودانية » (١٤) فكان هذا بداية الاتجاه نحو أعالي النيل أى التوغل جنوبا باتجاه القارة وذلك لتأمين منابع النيل من ناحية وضمان وصول موارد المياه آمنة الى مصر ومن ناحية أخرى كان بداية التفكير فى التخزين المستمر

لمياه النيل سواء أمام خزانات ،، غرقه على النهر وروافده أو التخزين  
فى البحيرات الاستوائية .

فإذا كان خزان أسوان ( عام ١٩٠٢ ) هو أول مشروعات  
التخزين الكبرى على النهر فى إطار استراتيجية التخزين المستمر  
للمياه فى الأراضى المصرية فإن بناء كل من خزان سنار ( ١٩٢٥ )  
على النيل الأزرق وخزان جبل الأولياء ( عام ١٩٢٧ ) على النيل  
الأبيض كان فى إطار نفس الاستراتيجية ولكنهما خارج الأراضى  
المصرية ولكنهما قاما بوظيفة هامة ( ولم تزل ) فى إطار توفير المياه  
لكل أيام السنة للزراعة المصرية .

لقد ساعد على هذا الوضع أن مصر تعيش فى ظل النفوذ  
البريطانى وكانت أغلب البلدان الأفريقية فى منطقة حوض النيل  
كانت مستعمرات تحت التاج البريطانى ومن كان منها خاضعا لقوى  
استعمارية أخرى مثل إيطاليا أو بلجيكا فقد عقدت اتفاقات بين  
المستعمرين تضمن عدم تناقض مصالحهم فى منطقة حوض النيل  
وكانت بريطانيا حريصة كل الحرص على ألا تتأثر الزراعة  
المصرية ، خاصة زراعة القطن ، باختلال فى موارد مياه النيل ، من  
ناحية أخرى وفى إطار استراتيجية التخزين المستمر ظهرت  
« مشروعات التخزين القرنى » وهو المشروع الذى أعلنت عنه وزارة  
الأشغال المصرية عام ١٩٤٦ تحت عنوان « المحافظة على مياه النيل  
فى المستقبل » (١٥) وكان المشروع لا يقف عند حدود ضمان الموارد  
المائية اللازمة للرعى فى كل من مصر والسودان فقط ولكنه يهدف  
الى فائدة البلدان الأخرى الواقعة فى حوض النهر حيث كانت الفكرة  
الأساسية للمشروع أن بلدان حوض النيل تسقط عليها أمطار  
كثيرة ولا يستفاد منها الاستفادة الكافية لذلك وضع المشروع  
لتنظيم المياه بطول حوض النيل ابتداء من البحيرات الاستوائية  
وعلى روافد النيل . وقد انقسم المشروع الى مرحلتين الأولى هى

مرحلة التخزين على البحيرات الاستوائية والحبشة وهي بحيرات ألبرت وفكتوريا وخزان شلال بحيرة أوين وخزان بحيرة تانا وخزان خشم الجربة ، كما تضمنت هذه المرحلة قناة جونجلي وكذلك خزان على الشلال الرابع عند مروى .

أما المرحلة الثانية فقد استهدفت الحد من الفاقد المائي في حوض السوبات وبحر الغزال . لقد وضعت هذه المشروعات كخطة متكاملة تحقق التخزين المستمر للمياه وتضبط النهر في مناطق متعددة منه وتحقق معدلات تخزين عالية جدا حيث قدرت معدلات التخزين على البحيرات الاستوائية بـ ٢٥ مثل حجم التخزين أمام السد العالي وهذا التنظيم الواسع للموارد المائية للنهر يضمن أيضا للبلدان الواقعة في حوض النهر الاستفادة من موارده المائية لأن القدرة الواسعة على تخزين المياه وتقليل الفاقد الى حدود دنيا يضمن توفير المياه اللازمة لخدمة الخطط الزراعية لجميع البلدان . غير أن البلدان الواقعة في حوض النيل وقت اعلان « مشروع المحافظة على مياه النيل في المستقبل » كانت جميعها بلدانا مستعمرة ولا تملك أى خطط للنمو ، والزراعة بها بدائية ومعتمدة على الأمطار لذلك لم يكن هناك أى تفكير في أهمية هذه المشاريع .

بعد ذلك في الستينات عندما حصلت أغلب هذه البلدان على استقلالها كان من الصعوبة بمكان اقناع هذه البلدان بأهمية المشروع نظرا لأن هذه الدول كانت حديثة عهد بالاستقلال وتحاول أن تبدو محافظة على مواردها الطبيعية بصورة مبالغ فيها ، الأمر الذى جعلها ترفض فكرة التعاون فى مشروع متكامل على مستوى منطقة حوض النيل .

لقد كان السد العالي بديلا لهذا المشروع الضخم الطموح وقد تقدم به مهندس مصرى من أصل يونانى يسمى أدريان دانينوس (١٦) حيث تقدم بمشروعه عام ١٩٤٨ .

غير أن مشروع السد العالى الذى تقدم به أدريان داتينوس لم يكن هو التفكير الوحيد فى هذا الصدد حيث أن فكرة التخزين عن التخزين فى البحيرات الاستوائية كانت ذات وزن ما بين خبراء الرى المصريين فقد تقدم المهندس محمد صبرى الكودى بك (١٧) عام ١٩٤٨ أيضا بمشروع للتخزين على النيل الرئيسى وهو خزان أكبر قليلا من خزان أسوان ( سعة التخزين ١٠ مليار متر مكعب ) ويقع على الشلال الرابع وهو تطوير لفكرة التخزين عند مرمى ضمن مشروع ( المحافظة على مياه النيل فى المستقبل ) وذلك اعتمادا على دراسات حكومية بدأت منذ عام ١٩٤٦ .

ولا يمكننا بطبيعة الحال تفسير عدم تحمس حكومات الدول الافريقية حديثة الاستقلال لمشاريع ضبط نهر النيل بعامل الحماسة الوطنية المبالغ فيها ولكن هناك عاملين هامين دون شك أولهما : عدم تبلور خطط للنمو الاقتصادى لدى الحكومات الوطنية الجديدة وثانيهما : حالة الافلاس المالى الذى كانت ومازالت تعانيه هذه الحكومات بعد الاستقلال حيث ترك الاستعمار هذه البلدان وهى تعاني من الافلاس والبطالة وخراب الأطر الانتاجية ، بل الاستعمار ترك بعض هذه البلدان وهى تعاني من الحروب الأهلية أو تعيش فى ظل خطرهما .

نقول ، كان البديل هو السد العالى وبذلك تراجعت المشاريع المصرية من أعلى النيل وبقي مشروع قناة جونجلى وبقيت آثار اتعاقية ١٩٢٩ وقد ظهر ذلك لدى تشغيل لجنة التعاون المائى لبلدان شرق افريقيا النيلية وذلك عام ١٩٥٥ وقد وجدت هذه اللجنة نفسها محاطة بمجموعة من القيود فى بداية مفاوضاتها هى (١٨) :

١ - أن التدفق الطبيعى للمياه ينبغى ألا يتأثر بأعمال التحكم .

٢ - أن المياه الجديدة المحفوظ عليها أو المتاحة بالوسائل الصناعية  
الممكن انجازها من خلال المشاريع الاستوائية على النيل ينبغي  
ألا تؤثر على مصالح كل من مصر والسودان .

٣ - هناك مياه اضافية يمكن الحصول عليها من عمليات استصلاح  
المستنقعات وكذلك المياه على محيط البحيرات وهي مياه غير  
داخلية في نظام نهر النيل .

وقد انتهت النجدة الى وضع تقديرات عن الاحتياجات  
الاضافية للمياه في كل من كينيا وتنجانيقا ( تنزانيا ) وأوغندا  
وقد بلغت في مجموعها ١٧٠٤ مليون متر مكعب من المياه (١٩)  
ولكن مشروعات هذه اللجنة ظلت معلقة في انتظار موافقة كل من  
مصر والسودان .

غير أن الوضع تحسن قليلا بسبب اعتراف اتفاقية ١٩٥٩  
بحق البلدان الواقعة في حوض النيل في طرح احتياجاتها الاضافية  
من المياه ، وطبقا للاتفاق توفر هذه المياه مناصفة من انصبة كل  
من مصر والسودان بشرط أن يدرس البلدان الموقعان على الاتفاقية  
حقيقة هذه الاحتياجات المائية .

وبناء على هذا الوضع ظهرت في السنوات الأخيرة لهجة  
تنافسية على المياه ، خاصة بعد موجة الجفاف الافريقي العظيم الذي  
راح ضحيته الآلاف من البشر بسبب نقص الغذاء والماء . وقد  
اتجهت أغلب الحكومات الأفريقية خاصة تلك الواقعة في حوض  
النيل الى تحصيل البلدان ذات النظم الزراعية المستقرة مثل مصر  
مسئولية الاستحواذ على كميات كبيرة من المياه وبالتالي مسئوليتها  
عن حرمان شعوبها من المياه . وفي هذا الصدد ظهر كتاب بعنوان  
الأطماع الامبراطورية لمصر ازاء بحيرة تانا والنيل الأزرق « لأستاذ  
بجامعة أديس أبابا يدعى ونديمينية تيلاهون (٢٠) وقد أورد المؤلف



تصريحا للحكومة الاثيوبية فى مايو ١٩٧٨ « ما من أحد عاقل يمكن أن يشكك فى حق اثيوبيا الذى لا يَنازع فى الاستفادة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المناضلة .. وتود اثيوبيا الثورية أن توضح بجلاء لا يقبل اللبس أن لها مطلق الحرية وكامل الحق فى استخدام مواردها الطبيعية من أجل تقدم شعبها » (٢١) .

ويقول المؤلف بتنفيذ الاتفاق الموقع من امبراطور الحبشة عام ١٩٠٦ على اعتبار أنه التزام شخصى من الامبراطور وليس التزاما من الحكومة الاثيوبية ، أما الاتفاق الانجليزى الايطالى فان الكاتب لا يرى مبررا للالتزام به لأنه اتفاق بين بلدان استعمارية ولم تكن اثيوبيا وقتئذ تتمتع بسيادتها .

ولكن ونديمينيه تيلاهون رغم غضبه الشديد ورغم لهجته الحادة فى محاكمة اتفاقات استغلال مياه النيل وحدة عباراته لم يفقد رغم كل ذلك رشده كما حدث للرئيس المصرى الراحل أنور السادات ، الذى هدد بالحرب ضد اثيوبيا اذا أقدمت على بناء سد على بحيرة تانا ولا التهديدات البعيدة عن الرشاد الذى قام بها وزير دفاعه ( المشير أبو غزالة ) عندما هدد بقصف اثيوبيا بالطائرات اذا أقدمت على بناء سدود على روافد الأنهار الواقعة فى أراضيها ، ان البروفيسور تيلاهون رغم المراة والحدة يطرح « التنمية الشاملة للنيل - كنهز دولى - من خلال هيئة مشتركة لوادى النيل تشارك فيها كل الدول النيلية » ، كحل للمشكلة .

ولكن المشكلة فى كينيا اتخذت أوضاعا مختلفة حيث أعلن أراب موى رئيس الجمهورية عن خطة طموحه لاستصلاح الأراضى تزيد عن ضعف المساحة المنزرعة حاليا فى كينيا (٢٢) وعلق خطر الفشل فى خطته على الجيران الذين يستحوذون على كميات هائلة فيها من المياه .

وفى ظل محاكمات حكومة الصادق المهدي فى مواجهة الحكومة المصرية ، استخدمت مشكلة المياه كاحدى المشكلات التى أرادت الحكومة السودانية اختلاق الخلاف حولها ، حيث ظهرت بعض الدراسات التى زعمت وجود نقص شديد فى الموارد المائية بالسودان بناء على تقديرات لاحتياجات الوحدة الأرضية ( الفدان ) من مياه الري حيث تم تقدير احتياج الفدان بمنطقة عطبرة بحوالى ٣٨٣٦٤٠ وفى منطقة النيل الأزرق بحوالى ٣٣٤٨٩ وفى منطقة النيل الأبيض بحوالى ٣٨٤٨٠ (٢٣) .

من الأمور المدهشة أن تتباين الاحتياجات المائية بهذه الصورة بين التقديرين الأولين والتقدير الأخير ، فضلا عن المناطق الثلاث من المناطق المطيرة والتى ربما لا تحتاج الى مياه رى ولكن هذه التقارير جاءت فى اطار الادعاء بأن السودان يعاني من فقر مائى وأن الكميات المقررة للسودان فى اتفاق عام ١٩٥٩ ليست كافية وأن مصر قد حصلت على ما هو أكثر من حقها .

عموما ، ان ارتباط الاتفاقات المنظمة لاستغلال مياه النيل وكذلك المشروعات التى قامت عليه منذ القرن الماضى لضمان استمرارية ورود مياه الري الى مصر واضطرار البلدان الواقعة فى حوض النيل الى الالتزام بهذه الاتفاقات ( بعد أن اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية ) كل ذلك خلق اتجاهها نفسيا أكثر منه واقعا ازاء ما يسمى بالاستغلال المصرى الأحادى الجانب لمياه النيل .

### ٣ - نتائج اتجاهات التنمية الاقتصادية المنعزلة لدى حوض النيل :

تمثل الزراعة النشاط لاقتصادى الرئيسى فى جميع بلدان حوض النيل فيما عدا زائير التى تمتلك أكبر مساحة للغابات فى

القارة وثانى مساحة للغابات فى العالم كما تمثل الأحجار الكريمة والذهب أهم صادراتها ونتيجة لأن الزراعة هى النشاط الرئيسى فى أغلب بلدان حوض النيل ، فان العمالة الزراعية تشكل أكبر نسبة فى توزيع العمالة ، ونظرا للتخلف التكنولوجى لهذه البلدان لذلك فان النسبة الأكبر من العمالة هى عمالة غير ماهرة وضعيفة الانتاجية .

وتفتقر أغلب بلدان حوض النيل الى البنية الأساسية اللازمة للنشاط الاقتصادى فيما عدا مصر وكينيا ، والسودان الى حد ما ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح النمو الاقتصادى فى هذه البلدان معرضا للخطر والتقلبات ، فضلا عن أثر الانقلابات المتكررة والحروب الأهلية ، فقد تغير النظام الحاكم فى جميع بلدان حوض النيل خلال الأربعين سنة الماضية عدة مرات ( فيما عدا مصر ) وكان أقل هذه التغيرات عددا هى كينيا ( مرتين فقط ) ولذلك لعب عدم الاستقرار السياسى دورا هاما فى انتظام معدلات النمو الاقتصادى . بل ان الخسائر التى نجمت عن أعمال العنف والاقتتال التى صاحبت هذه التغيرات السياسية كان لها أثر كبير فى تعويق عمليات النمو فضلا عن تهديد أموال - كان من الممكن أن توجه للاستثمار - فى أعمال العنف المتبادل بين الأطراف المختلفة .

والجدول رقم ( ١ ) يوضح بصورة مقارنة بعض مؤشرات التنمية لبلدان حوض النيل حيث يوضح ترتيب البلدان التسعة الواقعة فى حوض النيل (\*) طبقا لدليل التنمية البشرية .

ويتضح من الجدول الترتيب المتأخر الذى تحتله هذه البلدان من أصل ١٧٣ دولة تم ترتيبها حسب دليل التنمية البشرية . وهذا يعنى تراجع مستويات التعليم والصحة والدخل بصفة عامة فى هذه البلدان فاذا كانت مصر تشغل الموقع ١١٠ ( وهو لا يتناسب

على الإطلاق مع الامكانيات المادية والحضارية لمصر ) الا ان اقرب بلد اليها هي كينيا بترتيب ( ١٢٥٠ ) وتحتل أثيوبيا ترتيبا متأخرا ( ١٦١ ) وبصفة عامة تقع بلدان حوض النيل في المجموعة الأكثر فقرا بين مجموعات الدول ، وهذا ما يعبر عنه تدنى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالى .

من ناحية أخرى تمثل الأمية نسبة لا بأس بها داخل هذه البلدان . وتعد مصر والسودان أكثر بلدين يعانيان من الأمية وسط بلدان حوض النيل ، وان كان الوضع في بوروندى ورواندا وأوغندا ليس أحسن حالا ، غير أن كينيا وزائير قد تخففتا الى حد كبير من عبء الأمية بالمقارنة بمصر والسودان وبالمقابل يبلغ نسبة المقعدين في جميع مراحل التعليم في مصر ٦٦٪ من عدد السكان في فئة العمر ٦ - ٢٤ سنة وهو لا يعد من المؤشرات المتقدمة على صعيد البلدان النامية فهناك بلدان تتجاوز هذه النسبة لديهم ٨٠٪ ، ٧٠٪ غير أن البلدان الأخرى الواقعة في حوض النيل يسجل المؤشر بالنسبة لها مواقع متوسطة على مدرج التطور فيما عدا السودان وأثيوبيا ٢٧٪ ، ١٧٪ على التوالي وهي مواقع متأخرة دون شك .

وكان نتيجة منطقية للأزمات الغذائية والمجاعات والحروب الأهلية أن يتزايد أعداد اللاجئين من هذه البلدان أو داخلها وهم بالنسبة لجميع البلدان ( فيما عدا مصر ) يمثلون نسبة تزيد قليلا أو تقل قليلا عن ١٪ من عدد السكان ولكنهم في السودان يزيدون عن ٣٪ في عدد السكان . وفي تقديري أن هذه الأرقام حاليا أكبر عما هو مسجل في الجدول ( نظرا لأنها أرقام عام ١٩٩٢ ) خاصة بعد تزايد عمليات الهروب من السودان ومذابح رواندا وتزايد الأوضاع المنذرة بالخطر في بوروندى ، واجمالى عدد اللاجئين في بلدان حوض النيل ٢٧ مليون لاجئ .

ونتيجة طبيعية لهذه السياسات هو تزايد أعداد الفقراء وتزايد المديونية الخارجية . ومن المناسب لدى قراءة الأرقام الخاصة بأعداد الفقراء فقرا مدقعا في بلدان حوض النيل أن تحسب نسبة هؤلاء الفقراء الى العدد الاجمالى من السكان . فهم في مصر مثلا يمثلون ٢٣٧٪ من عدد السكان أى حوالى ربع عدد السكان ولكنهم يزيدون قليلا عن نصف عدد السكان في كينيا ويمثلون ٨٢٪ من عدد السكان في زائير ويزيدون عن ثلاثة أرباع عدد السكان في تنزانيا وفي السودان ربما لو حصلنا على العدد الاجمالى للفقراء لوجدنا نسبة مأساوية ، أما في بوروندى ورواندا فان الفقر يحتاج كل شئ حيث تبلغ نسبة السكان الفقراء فقرا مدقعا ٩٨٪ ، ٨٨٪ على التوالي ولا يمكننا تصور النسبة الاجمالية في أوغندا اذا كان عدد هؤلاء السكان الفقراء في الريف فقط يمثلون ٨٢٥٪ من عدد السكان والجال في أثيوبيا على نفس السوء فهم يمثلون حوالى ٦٩٪ من عدد السكان .

أما عن الديون الخارجية فان أعلى بلدين وهما مصر والسودان وان كانت مصر قد نجحت بعض السياسات الاقتصادية لديها في تخفيض الديون عن ذلك كثيرا في السنوات الأخيرة ، الا أن كون حجم الدين الخارجى في رواندا وبوروندى قليل نسبيا فان هذا لا يعنى رشاد الادارة الاقتصادية بقدر ما يعنى افلاس الاقتصاد وعدم قدرته على تقديم ضمانات للمقرضين ، ونفس الحال بالنسبة لأثيوبيا وأوغندا .

هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيشه بلدان حوض النيل لا يعبر فى الواقع عن نتائج جيدة لبرامج التنمية السابقة ، خاصة وأن أغلب بلدان حوض النيل تشغل مواقع فى نهاية قائمة دليل التنمية البشرية .

## جدول لرقم (١)

### بعض مؤشرات التنمية المقارنة بين بلدان حوض النيل

الترتيب في دليل التنمية البشرية	البلد	نسبة الفرد من الناتج القومي الإجمالي	إلمية	نسبة التدين في مراحل التعليم	اللاجئون بالآلاف	سكان يعيشون في فقر مدقع بالمليون	إجمالي الديون بالمليون	عدد السكان بالمليون
١٠	مصر	٦٠٠	%٥٠	%٦١	١	١٢,١	٤٤٤,٩٨	٥٢,٢
١٢٥	كينيا	٣١٠	%٢٩	%٥٨	٤٠٠	١٣,٢	٤٢٨٠	٢٣,٠
١٥٠	زائير	٣١٠	%٢٦	%٣٨	٣٩٠	٢٨,٢	٧٢٢٢	٢٤,٠
١٤٨	تنزانيا	١٦٠	%٢٦	%٣٢	٢٩٠	١٦,٢	٤٧٦٠	٢٣,٥
١٥١	السودان	٢٥٠	%٢٢	%٢٧	٧٢٦	١١,٧٥	٨٠٥٥	٢٤
١٥٢	بوروندي	٢٣٠	%٤٨	%٣٠	٢٧٠	٤,٩	٨١٨	٥
١٥٣	رواندا	٣٢٠	%٤٨	%١١	٢٦	٢,٦	٦٠٦	٧,٢
١٥٤	توغندا	٢٨٠	%٤٩	%٤١	١٠٣	١٢,٢	١٤٠٩	١٦
١٥٥	نيجيريا	١٢٠	%٢٩	%١٧	٤٣٠	٣١,٩	٢٨١٠	٤٦

المصدر : مجمع من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٤٤ ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ١٩٩٤ .  
( الأرقام حسب عام ١٩٩٢ ) .

## ١ - مصدر البيان :

حسب أرقام عام ١٩٨٩ World Bank 1990 A  
Trends in developing Economies, 1990 A World Bank 1990 A  
( ★ ) اعداد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في الريف فقط .

#### ٤ - الأزمات المائية جيئيا وتكنولوجيا :

رغم الصورة غير المشرقة التى ظهرت من متابعة مؤشرات التنمية فى بلدان حوض النيل الا أن الخطر القادم الذى يتهدد هذه البلدان هو جد كبير ، وهو خطر نقص كميات المطر بسبب تغيرات المناخ المتوقعة فى جو الكرة الأرضية وذلك نتيجة لارتفاع درجة حرارة الأرض خلال القرن القادم حيث أن الارتفاع فى درجة الحرارة ما بين ١ ، ٢ درجة مئوية سوف يتضاعف أثره بانخفاض درجة الرطوبة النسبية بنسبة ١٠٪ وهذا يؤدى الى انخفاض فى معدلات المطر ما بين ٤٠ - ٧٠٪ (٢٤) ومن المعروف أن الزراعة تستهلك حوالى ٤٠٪ من الأمطار الساقطة على الكرة الأرضية (٢٥) وبالتالي فإن بلدان حوض النيل سوف تتأثر اقتصاديا بشدة بسبب تغيرات المناخ وسوف يكون التأثير أكثر حدة فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة وهى المناطق الواقعة فى حوض النيل شمال الخرطوم أى شمال السودان ومصر كلها ، ولم يخطئ بعض الكتاب المهتمين بشئون البيئة عندما ذكروا أن تغيرات المناخ وما سوف يصاحبها من اختلال دورة المطر سوف تؤدى الى اندثار حضارات بأكملها .

ولأن بلدان حوض النيل تعتمد بالأساس على الانتاج الزراعى لذلك فإن الأثر سيكون كبيرا نظرا لتأثر النشاط الاقتصادى الرئيسى لديها بسبب نقص المطر المتوقع ، كذلك سوف يؤثر انخفاض معدلات المطر بدرجة أو بأخرى على الغابات وعلى الأنشطة المرتبطة بها وسوف يكون الأثر مضاعفا بالنسبة للغابات التى تمارس فيها بشدة عمليات قطع الأشجار واستغلال تربة الغابات فى الزراعة

المتنقلة ، حيث أن انخفاض كميات الأمطار أو تباعد مواسمها سوف تسرع من أثر التصحر في هذه المناطق .

ان الاختلال البيئي المتوقع بسبب تغير دورة المطر سوف يترتب عليه دون شك تغيرات في الحياة النباتية وربما يؤدي ذلك بدرجة أو بأخرى الى تعرية مناطق واسعة من السافانا وهذا سوف يؤثر دون شك على الحياة البرية وعلى الأنواع الحيوانية النادرة في مناطق السافانا ، ونفس الأثر متوقع في مناطق الغابات ، غير أن الغابات الاستوائية من المتوقع أن تصمد أمام هذه التغيرات ما لم يتدخل الانسان بعمليات قطع الغابات لأن امكانية الغابات على تجديد نفسها سوف تكون محدودة الى حد ما .

ان هذا التغير البيئي المتوقع يضع الامكانات التكنولوجية في منطقة حوض النيل في اختبار حرج لأنه مطلوب استنباط سلالات نباتية أكثر احتمالا لندرة المياه ، وكذلك سيكون النشاط الاقتصادي في حاجة لمزيد من التنوع ولن يكون أمام سكان هذه المنطقة غير الاتجاه نحو التصنيع أو أنشطة صيد السمك ، فضلا عن الاستفادة بصورة أخرى أكثر حداثة بثرواتهم الطبيعية من الأحجار الكريمة والذهب .

ان مستوى التطور التكنولوجي في منطقة حوض النيل وهو مستوى شديد التدنى ، بل ان مصر والتي كانت قد قطعت شوطا في مسيرة التصنيع من قبل ، قد تراجعت اليوم كثيرا لاعتمادها حتى اليوم على تطوير صناعات تنتمي لعصر التكنولوجيا التقليدية مثل الصناعات المعدنية وصناعات السيارات على الرغم من أن البلدان الساعية نحو اللحاق بالعصر تتجه بكل قوة نحو الصناعات الالكترونية . ولكن الأمر أشد خطرا في بلدان أخرى لا تعرف حتى هذه المستويات من التكنولوجيا التقليدية ، ولا زالت الصراعات القبلية والحروب الأهلية تمزقها وتدمر أمكاناتها على النمو .



## امكانات بناء منظومة اقتصادية لحوض النيل :

ان المشكلة الحقيقية التي يمكن الوقوف عندها من بين مشكلات بلدان حوض النيل هي مشكلة الفقر ، غير ذلك من مشاكل عرقية أو قبلية أو نزاعات على الحدود أو تنازع على الحصص المائية، كل هذا محض هراء ونتاج واقع رث هو بمثابة صياغة محكمة لفعل آليات التخلف • ان النمو الاقتصادي والاجتماعي هو دواء مرض الفقر العضال وهذا هو التحدي الملحق على كاهل شعوب حوض النيل ، والنمو في اطار خطة أو رؤية للتنمية الشاملة لبلدان حوض النيل مثلما اقترح ونديمينية تيلاهون هو الطريق الصائب نحو النمو •

لقد عرض د • رشدي سعيد معاملات التنافس على المياه ، أي عدد السكان الذين يتنافسون على كل مليون متر مكعب من المياه وهو ما يوضحه الجدول رقم ( ٢ ) :

## جدول رقم ( ٢ ) معامل التنافس على المياه

معامل التنافس على الماء - عدد الذين يتنافسون على مليون $\frac{١}{٢}$	الماء المتاح (بليون متر مكعب)				عدد السكان ( بالليون ) سنة ١٩٩٠	
	جملة	جوفي	انهار	مطر		
٩٢٠	٥٧	٠.٥	٥٥.٥	١.٥	٥٢.٤	مصر
٧٥٢	١٠٠	٨	٤٦	٤٦	٥٢.٢	السودان
٢٢٨	١٥٠	٢٠	٩٠	٤٠	٤٩.٢	انجوييا
١٠٩٠	١٢	٤	٣	١٥	٢٤	كينيا
٢٥٤	٧٦	١٣	١٩	٢٤	٢٧.٣	تنزانيا
٢٨٥	٦٦	٢٩	٦	٣١	١٨.٨	اوغندا
٤١٧	١٨٦	٨٩	٢١٩.٥	١٦٧.٥	١٩٦.٧	الجملة *

المصدر : د. رشدي سيد مصدر سابق ، ٢١٠٠

ويتعرض أيضا د. رشدى سعيد الى امكانيات الأراضى المتاحة للزراعة فى منطقة حوض النيل ويخلص من ذلك الى « والشئ الذى يمكن أن نخرج به، من هذا الجزء هو أن الامكانيات المائية والزراعية المتاحة لدول حوض النيل كبيرة جدا ، فهناك فائض كبير فى الماء وفى الأرض وقد رأينا أن كمية المياه المتاحة لدول الحوض هى فى حدود ٤٧٠ بليون متر مكعب (\*) أما الأراضى القابلة للزراعة فهى فى حدود ٤٥٠ ألف كيلو متر مربع لايزرع منها فى الوقت الحاضر أكثر من ٢٦٧ ألف كيلو متر مربع بنسبة ٦٠٪ منها » (٢٦) .

أى أن الفقر يتركز بشدة فى كل بلد منفردا ولكن تجمع هذه البلدان معا فى منظومة واحدة للتنمية يحقق الوفرة فى الموارد وهذه أول طريقة لمواجهة الأخطار البيئية المتوقعة على الأقل .

من ناحية أخرى سوف يلعب التنوع المناخى فى منطقة حوض النيل الذى يتنوع ابتداء من المناخ الاستوائى حتى المناخ الصحراوى دورا هاما فى التنوع السلبى داخل المنظومة الانتاجية الموحدة التى يشملها نظام متكامل للتنمية .

أما مشكلة التكنولوجيا ، فلا يوجد طرف وسط بلدان حوض النيل الذى يمكن اعتباره بلدا متطورا من الناحية التكنولوجية ولكن مصر تملك فقط امكانيات التطور والنمو على هذا الصعيد وبدون تعاون الآخرين ومشاركتهم فى حل مشكلات النمو لن تتمكن مصر من حل مشكلات نموها التكنولوجى والذى ينبغى أن يكون لصالح النمو المتوازن فى منطقة حوض النيل ويهدف بالأساس الى نقل الخبرات التكنولوجية لباقي الجيران .

ان القضية اليوم جد مختلفة فهى ليست أحلاما امبراطورية كما يتصور البروفيسور تيلاهون وليست الحاقا لأقاليم كما ذكر

الخدوي اسماعيل في فرمانه عام ١٨٦٩ ولكنها قضية حياة أو موت لكل بلدان حوض النيل في مواجهة تغيرات عالمية وبيئية ، ولنتذكر أننا نملك نهرا ذا سمعة عظيمة فقيرا مائيا . ان كل ايرادات النيل مقدرة عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب في العام ونهر زائير يلقي في المحيط سنويا ١٣٠٠ مليار متر مكعب سنويا . لذلك نحن لا نملك ترف الصراع وترف التنافس ، نحن نحتاج الى التعاون . أو الموت .

## الهوامش :

- (١) حالة البيئة في العالم ( ١٩٧٢ - ١٩٩٢ ) انقاذ كوكبنا - التحديات والآمال - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٩٢ ، نيروبي ١٩٩٢ . ص ٥٢ .
- (٢) د° رشدى سعيد : نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل ، دار الهلال ، ص ٢٧٥ .
- (٣) المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .
- (٤) نفس المصدر السابق .
- (٥) نفس المصدر السابق .
- (٦) نشرة الوثائق والبحوث ، اتفاقيات مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٢٩ - ١٩٧٤ ، السنة السابعة ، العدد الثامن الجمعية الأفريقية ، ديسمبر ١٩٧٩ .
- P.P. Howell and J.A. Allan (Editors). The Nile. Sharing a scarce resource, Cambridge University Press, 1004, p. 82.
- (٨) د° رشدى سعيد ، مصدر سابق ، ص ٢٧٧ .
- Look : abid. (٩)
- (١٠) نشرة الوثائق والبحوث ، مصدر سابق .
- (١١) بغض النظر عن المشكلات التي حدثت بعد ذلك رأت الى توقف المشروع الا أنه من وجهة النظر التاريخية كان هذا هي الانجاز الاول .
- (١٢) أمين سامى باشا ، ملحق تقويم النيل ، مطبعة دار الكتب المصرية . ١٩٢٦ ، ص ٤ . ص ٤ .
- (١٣) أنظر حضرة محمد أفندى اسماعيل : أعظم ترعة للرى في الدنيا - الترعة الابراهيمية ، تحفة الخديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل ، ١٩٠٠ .
- (١٤) أمين سامى باشا ، تقويم النيل ، الجزء الثالث دار الكتب المصرية . ١٩٢٦ ، ص ٨١٧ .
- (١٥) د° رشدى سعيد ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ .

- (١٦) د. رشدى سعيد ، مصدر سابق ، ص ٢٤٥ .
- (١٧) انظر محمد صبرى الكودى : مشروعات الرى الكبرى ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٤٨ .
- (١٨) P. P. Howell and J. A. Allan, Op. Cit., p. 86.
- (١٩) Op. Cit., p. 89.
- (٢٠) د. رشدى سعيد وآخرون : أزمة مياه النيل الى أين ؟ مركز البحوث العربية ، ١٩٨٨ ، ص ٧٢ .
- (٢١) المصدر السابق . ص ٧٤ .
- (٢٢) د. رشدى سعيد : محاضرة بالمرسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٩٠ .
- (٢٣) بيانات محسوبة من : الموارد المائية - التصحر وعلاقتها بالامن فى السودان ، اعداد ، شرف الدين أحمد حمزة بحث مقدم لنيل درجة دبلوم التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨ ، جدول رقم (٢) ، ص ٧ .
- (★) لم تذكر أرتريا لعدم توافر بيانات عنها لحداثة استقلالها .
- (٢٤) Caring for the Earth,, A Strategy for Sustainable living, Published in Partnership by IUCN, UNEP WWF. 1991, p. 138.
- (٢٥) Op. Cit., p. 137.
- (★) يلاحظ أن الجدول يغيب عنه روندا وبروندى وزائير ولم يورد المؤلف فى المصدر تفسيراً لذلك .
- (٢٦) د. رشدى سعيد ، مصدر سابق ، ص ٣١١ .

## الأسئلة والتعليقات على ورقة د. محمد نعمان نوفل « مياه نهر النيل »

---

تعليق د. طارق محمد لبيب :

علق على ما قاله د. محمد نعمان نوفل الذي وجه اتهاماً للمعاهدات كلها وجوراً على أعضاء حوض النيل . ثم خلط خلطاً شديداً بين الخصائص الديموجرافية والأيدولوجية والجغرافية فمتى وكيف وقع الظلم الغير موجود أصلاً ، وأنهى كلمته للأستاذ الأثيوبي ومدحه بأنه اقترح أن لا بد من التعاون ، وأن د. نوفل قال ان التعاون دائماً وأبداً كان يقترح ابتداءً من مصر ودول حوض النيل والذي كان يتراجع عن هذا التعاون دائماً هي أثيوبيا .

تعليق د. محمد السيد غالب :

فيما يختص بمياه النيل ففي سنة ١٩٥٧ كان هناك جدل شديد في السودان عن مياه النيل وعن مشروعات ايجابية لاقامة خزانات صغيرة في النيل النوبي عوضاً عن الخزان الكبير ( البسد العالي ) ، واختارت جامعة الخرطوم أستاذاً في القانون

الدولى لكى يلقى محاضرة فى هذا الموضوع وانتدبت من جامعة القاهرة فرع الخرطوم لكى أحضر هذه المحاضرة وألخصها .

س : عن علماء الفقه وأنواع الحقوق وخاصة حقوق الملكية وحقوق الاتفاق وحقوق مصر فى مياه النيل .

أجاب أ . د . محمد نوفل بأن علق أولا على ما قاله أ . د . طارق محمد لبيب الذى قال انه خلط ، وهو لا يفهم أين هذا الخلط . وقال انه عندما تعرض لتطور مفهوم ادارة المياه تعرضت للتطور التاريخى مع تطور احتياجاتنا الزراعية . ويمكن عندما نحسب معامل التنافس على المياه أن ندخل العوامل الديموجرافية . وقال انه فى بعض البلدان فى حوض النيل لديها ماء أكثر ومعامل التنافس عندها ينخفض بكثير عن مصر ، ولكن هذا لا ينفى أن مصر وكينيا من أكثر البلدان التى عندها معامل التنافس عالية ، ويمكن أن يكون معامل التنافس فى كينيا أعلى من مصر مثلما حسبها الأستاذ الأثيوبى . أما السؤال الخاص بحقوق مصر فى مياه النيل فليست أنا الشخص الذى يمكنه الاجابة على هذا السؤال لأنى أنيت بهذا رأى من كتاب تناولوا تلك القضية ومتخصصين فى القانون الدولى ، وأنا لا أستطيع أن أفتى وأقول ان هناك أنواعا أخرى من الحقوق .

تعليق د . رشدى سعيد :

إذا قلنا من يقبل التعاون ومن يرفضه فهذا سيدخلنا فى المباحكات التى ينبغى أن ننحيا جانبا . على الأقل ان أثيوبيا قدمت ورقة رسمية منذ شهرين فى مؤتمر هيئة مياه النيل ودعت الحكومة الأثيوبية للتعاون بين بلدان النهر . وآى مباحكات سابقة لابد أن ننساها . أما فكرة التعاون فالبعض يقول ان مصر طرحت نموذجاً للتعاون ، وهذه بادرة طيبة ، وينبغى التأكيد عليها ،



ولكن هناك بعض الآراء خرجت من بعض البلدان الافريقية تقول انه بدلا من أن يكون التعاون هو تعاون مجموعة سياسية ، ولماذا لا يكون منظمة للتنمية الاقليمية وأنا مع هذا الرأى .

**تعليق ٥٠٥ : محمد السيد غلاب :**

دأبت أثيوبيا على التهديد بحجز مياه النيل ، ولكنها لا يمكن أن تفعل ذلك لسبب بسيط هو أن الأرض الاثيوبية سريعة الانحدار وأن الأنهار نفسها تحفر مجاريها على عمق كبير لتصل الى مستوى الماء فى الحبشة . وأحيانا يصل عمق النهر مثل النيل الأزرق أو الأبيض مثلا الى ٥٠٠ ، ٨٠٠ ، ٩٠٠ متر ، فمن يستطيع عمل خزان على ارتفاع ٥٠٠ متر ؟! ، وكل هذا الكلام تهوئش ، شئ آخر فكما قال السيد وزير الدفاع عن اقامة خزانات ، فهذه ليست خزانات ولكنها مصدات كبيرة لكى تصنع بحيرات محدودة المساحة لتروى مساحات محدودة أيضا .

**تعليق لاحد السفراء :**

انه بالنسبة لمشاريع المياه فهناك اليوم مشروع لاتفاقية دولية تم التصديق عليها فى منظمة الأمم المتحدة خلال الدورة الأخيرة لاجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبلغت للدول للتصديق عليها ، وينتظر عقد مؤتمر دولى عام ١٩٩٦ لاقرار الاتفاقية ، وتقوم الاتفاقية على مبدئين أساسيين الأول : حق جميع دول حوض أى نهر من الأنهار الدولية فى مياه هذا الحوض والحصول على حصة منصفة ومناسبة . الثانى : ألا يترتب على الحصول على هذه الحصة اضرار بالدول الأخرى المشاركة فى النهر . والتوفيق بين هذين المبدأين سيكون موضع احترام بين دول أحواض الأنهار ، وقد اعترف بهذين المبدأين . أما بالنسبة لتحديد الحصة المناسبة

والمنصفة فقد وضعت مجموعة من المعايير ، وفيما يتعلق بدول  
حوض النيل فيما بينها فإن المشروعات المائية تستهدف تنمية  
التعاون الاقليمي بين دول الحوض في كافة المجالات ، وهناك تنظيم  
اقليمي يختص ببرامج فنية وبيئية منها مشروع خاص بتنظيم  
اقليمي لادارة مياه النيل وتحديد لكل دول حوض النيل في اطار  
المعايير الدولية المتعارف عليها .

# مشكلات التنمية الاقتصادية في أفريقيا ( مع دراسة تطبيقية على النقل والمواصلات )

د . السعيد ابراهيم البدوي



## مشكلات التنمية الاقتصادية فى افريقيا ( مع دراسة تطبيقية على النقل والمواصلات )

أ . د . السعيد ابراهيم البدوى

عميد معهد البحوث والدراسات الافريقية

---

يقصد بالتنمية الشاملة استغلال الموارد المتاحة فى أى دولة من الدول أو أى منطقة من المناطق استغلالا أمثل لصالح السكان الذين يعيشون فيها مع المحافظة على البيئة الموجودة فى الدولة أو المنطقة .

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فإنه يتم التركيز على الأنشطة الاقتصادية المختلفة الموجودة فى منطقة معينة بحيث تستغل الموارد الاقتصادية الموجودة وذلك بواسطة السكان الذين يعيشون فيها ومن أجل ترقية أحوالهم الاقتصادية .

وتختلف الأنشطة الاقتصادية من منطقة الى أخرى وفقا لنوعية الموارد الموجودة بها فهناك مناطق تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادى الأساسى الخاص بها ، هذا فى حين أن حرفة الصيد

السمكى تعتبر ذات أهمية كبيرة فى منطقة أخرى ، أو تكون الصناعة هى الحرفة الأولى بالنسبة لمنطقة ثالثة ، وهكذا ، ولكن الغالب أنه توجد أكثر من حرفة داخل المنطقة الواحدة وإن كان التركيز أو الأهمية تقتصر على حرفة معينة أو حرفتين وفقا للموارد المتاحة فى كل منطقة .

ولا شك أن للتنمية الاقتصادية مقومات ومعوقات ، وتعتبر المواد الخام أو الموارد الطبيعية بصفة عامة مثل التربة والغابات والمعادن والمياه ٠٠٠ الخ ذات أهمية كبيرة فى التنمية الاقتصادية ، ولكن هذه الموارد لا بد لها من وجود السكان الذين يستطيعون استغلالها لصالحهم ، وتختلف مدى الاستطاعة من منطقة الى أخرى فكلما كان سكان منطقة ما أكثر تقدما حضاريا كانت الاستطاعة أكبر لاستغلال الموارد ، بل إن وجود الثروة البشرية المتقدمة يمكن أن يعوض الى حد ما نقص الموارد ، ولا نقول عدم وجود الموارد كلية ، ومن أفضل الأمثلة على ذلك اليابان ، وسويسرا ، ويضاف الى العاملين السابقين رأس المال اللازم لاستغلال الموارد ، حيث أن وجود رأس المال بأنواعه المختلفة يساعد بشكل فعال فى التنمية الاقتصادية ، بل إن وجود رأس المال يعتبر فى مرتبة متقدمة على الموارد نفسها فى بعض الأحيان لأنه يمكن عن طريقه استغلال الموارد ، بل واستغلال البشر أيضا ، ولكن السؤال هو :

كيف يأتى رأس المال بدون موارد ؟؟ أو بدون سكان ؟؟

ومن العوامل التى تساهم بقسط كبير فى التنمية الاقتصادية ما يسمى بالبنية الأساسية *infrastructure* سواء النقل والاتصالات أو الطاقة المحركة أو المياه اللازمة .

ولا شك أن قارة افريقيا تملك بعض مقومات التنمية الاقتصادية مثل المواد الخام أو الموارد الطبيعية مثل التربة الجيدة

والغابات الكثيفة والحشائش القنبيحة اللازمة للرعى والمياه العذبة الوفيرة وكذلك مياه البحار والمحيطات ، هذا فضلا عن المعادن المتنوعة الغنية ، يضاف الى ذلك غدد من السكان يزيد عن ( ٦٥٠ ) مليون نسمة ، ولكن في نفس الوقت نجد أن القارة الافريقية تعاني من مشكلات كثيرة تؤدي الى وجود معوقات للتنمية الاقتصادية منها نقص الخبرة الفنية للعمالة الافريقية وتدنى المستوى التكنولوجي . وقد لعبت عوامل كثيرة في عدم وجود هذه الميزة ومن هذه العوامل المؤثرة عدم توافر رأس المال اللازم . اذ أن هذا النقص يؤدي الى ضيق فرص التعليم العام والفنى بسبب نقص الأبنية التعليمية ونقص المدرسين والمدرين وعدم وجود حوافز مادية كافية للمدرسين والمدرين الحاليين . بالإضافة الى عدم القدرة على استجلاب المدرسين أو الخبراء من الخارج ، كما أن مشكلة نقص رأس المال تنعكس أيضا على ضعف البنية الأساسية سواء بالنسبة للطرق والسكك الحديدية ( نقل برى ) ووسائل النقل المائي والجوى ، وكذلك نقص وسائل الاتصالات بأنواعها المختلفة اذ أنه رغم وجود مصادر الطاقة المختلفة سواء البترول أو القوى الكهرومائية الا أن نقص استغلال هذه الموارد بالطريقة المناسبة لصالح شعوب افريقيا جعل من الصعب أن تقوم تنمية اقتصادية شاملة .

ولا نستطيع أن نغفل عامل العادات والتقاليد السائدة لدى سكان القارة لأنها ذات أثر فعال فى الاستغلال الاقتصادى وبالتالي التنمية الاقتصادية ، حيث أن العادات والتقاليد المعمول بها مثلا فى تربية الحيوان لا تشجع على تنمية هذا المورد ، فالاهتمام بالكم دون الكيف يؤدي الى تفاقم مشكلة الرعى الجائر السائدة فى المناطق الحدية فى القارة وتؤدي فى كثير من الأحيان الى زحف الصحراء على حساب هذه المناطق .

وإذا كانت هذه المعوقات خاصه بالفترة الافريقيه فاننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن الظروف الخارجيه التي ساهمت في عرقلة التنمية الاقتصادية في افريقيا . وقد بدأت هذه المشكلات تنرى على القارة منذ أن وطئت أقدام الأوربيين أرضها ، حيث عانت من تجارة الرقيق التي كانت بمثابة امتصاص الدماء الشابه الافريقيه وحرمان القارة من أيد عاملة في سن الانتاج ، وما كان يمكن أن يستخلف منها . ويضاف الى ذلك النهب والاستنزاف الاقتصادي الذي خرج من القارة الى العواصم المتروبوليتانية ودولها وشركاتها . وإذا كانت عملية النهب الاقتصادي الاستعماري قد انتهت رسميا منذ أن حصلت الدول الافريقيه على استقلالها ، الا أنه من الناحية الفعلية مازال موجودا ، ويتمثل في التبعية الاقتصادية الافريقيه للدول الأوربية والأمريكية الانجلو - سكسونية ، حيث أن تصدير المواد الخام من افريقيا واستيراد السلع المصنوعة ساهم الى حد كبير في تدهور الأحوال الاقتصادية في دول القارة نتيجة للفارق الصارخ بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ، وكانت النتيجة الأليمة المترتبة على ذلك مئات المليارات من الدولارات كديون على دول القارة البائسة .

ولا نستطيع في هذا البحث أن نعالج جميع مشكلات التنمية الاقتصادية في القارة وانما سوف نركز على مشكلة واحدة وهي مشكلة النقل والمواصلات التي تعتبر من المشكلات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية في افريقيا .

### العوامل المؤثرة في النقل والمواصلات :

يمكن أن نقسم هذه العوامل الى قسمين رئيسيين :

#### أولا : العوامل الجغرافية :

وتشمل مساحة القارة الضخمة التي تصل الى حوالي ٣١ مايون كم<sup>٢</sup> وهذه المساحة الهائلة تشكل عبئا كبيرا لايجاد شبكة جيدة من النقل والمواصلات .



كذلك فإن مواقع الأماكن داخل القارة تلعب دورا حاسما في هذا الصدد ، حيث أن مساحة القارة انعكست على تناسي المواقع وبعدها عن السواحل ، الأمر الذي قلل من الفوائد الاقتصادية المترتبة على مد شبكة النقل والمواصلات عبر مسافات طويلة ، خصوصا مع وجود اختلاف المقاسات بين الدول المختلفة في خطوط السكك الحديدية ، وبالتالي إعادة الشحن والتفريغ . وكذلك صعوبة تصدير السلع القابلة للتلف بسرعة وعلى العكس من ذلك نجد المواقع الساحلية التي تساعد على الانتاج والتصدير .

أيضا فإن طبيعة الساحل الافريقي التي تتصف بضآلة التعاريج لا تساعد على قيام الموانئ الطبيعية - باستثناء منطقة مرتفعات أطلس - وبالتالي ضآلة طول السواحل الافريقية بالنسبة لمساحتها ، وينعكس هذا على عمليات الشحن والتفريغ بالنسبة للصادرات والواردات حيث يتم التفريغ والشحن في مراكب صغيرة من السفن الضخمة من المياه العميقة في عرض البحر خصوصا اذا ما صاحب استقامة الساحل الحواجز الرملية أو الشعاب المرجانية .

ومن ناحية ثالثة فإن الظروف الطبوغرافية في افريقيا غالبا ما تعوق الحركة عبر الحافات الساحلية والداخلية وأنظمة الأودية الأخدودية حيث توجد المنحدرات والمناطق الهضبية التي تقطعتها عوامل التعرية ، ويصاحب هذا المظهر الطبوغرافي الوعر ملاصق هيدرولوجية غير ملائمة مثل ضآلة عدد الأنهار الصالحة للملاحة ، حيث الخوانق والشلالات والمندفعات المائية .

أما الظروف المناخية فلها تأثيران أحدهما مباشر والآخر غير مباشر على النقل والمواصلات حيث أن هطول الأمطار بغزارة وبشكل مفاجئ يؤدي الى أن يجعل انشاء وصيانة الطرق والسكك الحديدية مزعجا للغاية ، اذ غالبا ما تصبح الطرق لا يمكن السير عليها

تضاربس افریقا

فعليا خصوصا في المناطق الرطبة ، حيث تعتبر ظاهرة جرف الطرق ظاهرة شائعة في كل المناطق كما أن ارتفاع الرطوبة والحرارة تؤديان الى افساد الآلات والأجهزة ، كما أن الغبار والأتربة لهما نفس التأثير .

أما التأثير الغير مباشر فيبدو واضحا من خلال النطاقات النباتية حيث تعتبر الغابة عاملا معرقلا أمام المواصلات ، كذلك فإن تأثير المناخ على الانتاج الزراعي ينعكس على مد وسائل النقل والمواصلات في أنحاء القارة المختلفة .

وبجانب العوامل الطبيعية الجغرافية السابقة هناك عوامل بشرية تتمثل في مدى تركيز السكان ومدى نشاطهم الاقتصادي حيث يشجع ذلك على مد الطرق والسكك الحديدية ، هذا في حين أن تبعد السكان وبطء نشاطهم لا يشجع على ذلك ، من أمثلة الحالة الأولى كينيا والأجزاء الجنوبية من دول ساحل غرب افريقيا ، حيث الأمطار الغزيرة وبالتالي الزراعة والحالة الثانية تتمثل في ( نطاق الساحل ) في غرب افريقيا وكذلك تنزانيا .

### ثانيا : العوامل غير الجغرافية :

ومنها سوء التخطيط ونقص الكفاءات الفنية والادارية ونقص التعاون بين دول القارة ، بل ان تكريس الخطوط الوطنية للنقل يؤدي الى خسائر وتكاليف اقتصادية باهظة . وفي نفس الوقت تحاول الدول « الجيبية » Land locked states مد خطوطها الداخلية عبر الدول المجاورة نحو ساحل البحر وذلك لكي تتمكن من أن تطل على العالم الخارجي رغم أن مثل هذه الطرق تظل خاضعة للدول الساحلية . كذلك فإن العوامل السياسية تلعب دورها بين الدول المجاورة في موضوع النقل والمواصلات القارة ( بين الدول ) كذلك فإن تجمع الدول الناطقة بالفرنسية ، وتلك الناطقة

بالانجليزية في تكتلات أدى الى وجود عدم تكامل بين دول هاتين المنطقتين وان كان تجمع الـ Ecowas في غرب افريقيا قد قلل الى حد كبير من هذه المشكلة في الآونة الأخيرة . كما أن الاتجاهات الجديدة التي تعمل على تكامل اقتصاديات القارة بعد مؤتمر أبوجا في نيجيريا بشكل عام تبشر بالأمل في التكامل الاقتصادي .

### أنماط ووسائل النقل

تبدو على صفحة القارة الافريقية « تركيبة » ملفتة للنظر من أنماط ووسائل النقل . بجانب الوسائل القديمة التي تقوم على الانسان والحيوان توجد وسائل النقل الحديثة الممثلة في السكك الحديدية والمركبات بأنواعها المختلفة والسفن والطائرات . . . الخ وهذا شأن قارات العالم الثالث التي يتجاوز فيها القديم مع الحديث في شتى مجالات الحياة وليس في مجال النقل فقط . وفيما يلي نبذة سريعة عن أهم وسائل النقل في افريقيا .

#### ١ - الأنهار والبحيرات :

من خلال دراستنا للأنهار نصل الى أن فائدتها في نقل السلع والمسافرين محدودة للغاية ، ويرجع هذا الى عوامل مختلفة منها التغير الموسمي الواضح للغاية في حجم المياه وضخولتها . والحواجز الرملية الخطيرة والعديد من المندفعات المائية والشلالات، بالإضافة الى كتل النباتات المائية الطافية على سطح الأنهار .

ورغم هذه العقبات الا أن بعض هذه الأنهار تحمل المسافرين والسلع على طول أجزاء من مجاريها على الأقل ، مثلاً نهر زائير صالح للملاحة حتى ١٤٠ كم في داخل الكونغو ثم يجابه المجرى الشلالات والمندفعات المائية حتى ستانلي بول Stanley pool ومن هنا حتى ستانلي فولز Stanley falls توجد مسافة ضالحة للملاحة النهرية تصل الى ١٦٠٠ كم . كذلك فان أعالي نهر النيجر وروافده بنوى صالحان للملاحة ، حيث يصلح نهر بنوى

للملاحة حتى نهر جارووا ٠٠٠ Garoua فى الكمرون اى مسافة ١٧٠ كم من التقائه مع النيجر ، وذلك خلال موسم الأمطار ، كما أن نهر النيجر صالح للملاحة فى أحبابه العليا لمسافة ٢٠٠ كم بين كوروسا Kouroussa وباماكو ، ولكن ما بين باماكو ، كوليكورو ٠٠٠ Koulikoro تعوق المندفعات المائية الملاحة ، وكذلك مرة أخرى بين شلالات انسونجو Ansongo وشلالات لابينجا ٠٠٠ Labbezeenga بجوار حدود مالى / النيجر ، ولكن انشاء سد كاينجي ٠٠٠ Kainji Dam فى عام ١٩٦٨ قد حسن الملاحة فى هذه المناطق ، ويعتبر نهر النيجر الآن صالحا كلية للملاحة بين شهرى أغسطس وابريل فى المسافة بين جايا Gaye على حدود نيجريا - بنين حتى مصبه فى الدلتا الساحلية ( توجد دلتا داخلية للنهر ) .

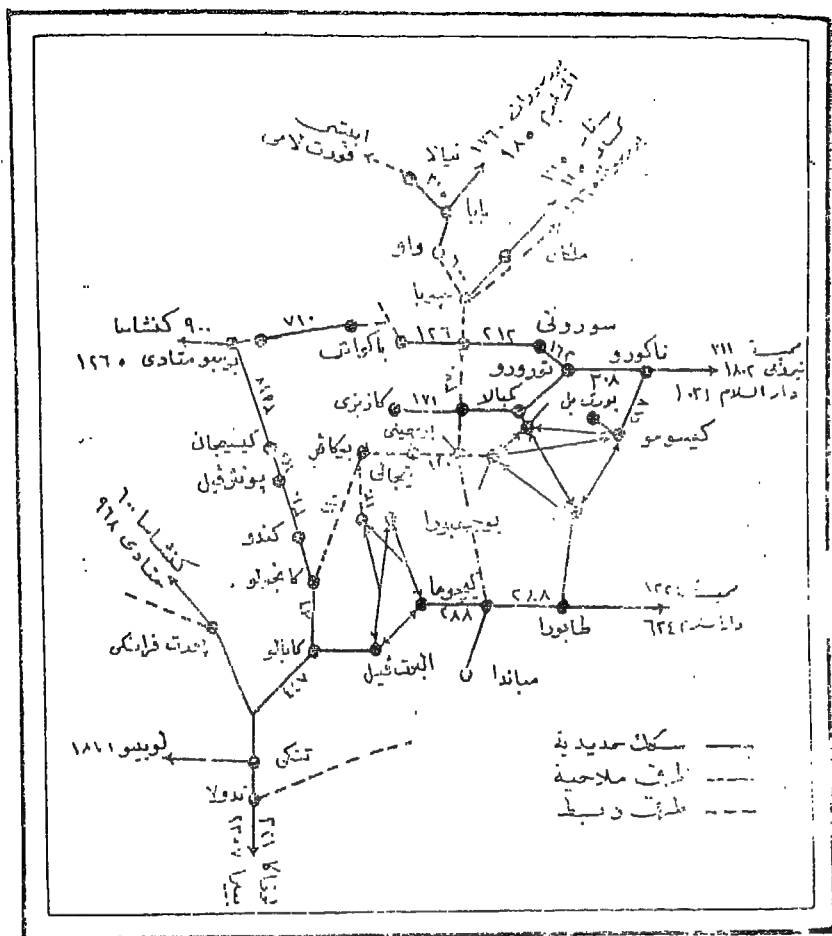
وتوجد أنهار أخرى فى غرب افريقيا والتي يمكن أن تستخدم فى الملاحة وخصوصا خلال فصل الأمطار ، بما فيها نهر السنغال حتى كايس Kayes فى الداخل على بعد ٩٠٠ كم ، ونهر غمبيا ( حتى جورجيتون على مسافة ٢٨٠ كم للسفن الخفيفة ) ، ويبدو أثر تغيير مستوى النهر فى فصول السنة المختلفة واضحا فى نهر السنغال فهو صالح للملاحة للسفن الصغيرة حتى مدينة كايس كما أشرنا التى تقع على بعد حوالى ١٠٠٠ كم من مدينة سان لويس وذلك خلال فصل الأمطار ، أما خلال فصل الجفاف ، وبعد أن يهبط مستوى النهر فان هذه السفن تستطيع أن تصل فقط الى بودر Podor وهى على بعد ٣٠٠ كم فقط من سان لويس .

أما نهر النيل فانه صالح للملاحة من بحيرة موبوتو (ألبرت) حتى نيمولى على حدود السودان مع أوغندا ، ولكن البواخر الآن غير منتظمة . وعند نيمولى نلاحظ أن غابات البردى تمنع الملاحة فى النهر حتى جوبا ، ومن هذه النقطة يصبح النهر صالحا للملاحة طول العام حتى الخرطوم ( حوالى ١٣٠٠ كم ) ، ولكن من هنا تبدأ سلسلة الجنادل والمندفعات المائية حتى بحيرة ناصر .

## النقل النهري والسكك الحديدية في افريقيا

واذا نظرنا نظرة اجمالية على النقل المائى نلاحظ أن الاتجاه الحديث يميل الى التركيز المكاني Spatial Concentration حيث أصبحت اقتصاديات المواد الخام الضخمة هى الغالبة ويبدو هذا واضحا على وجه الخصوص فى شرق افريقيا . فالبوخر التى كانت تمخر عباب بحيرتى كيوجا وألبرت ( موبوتو ) وأجزاء من نهر النيل فى أوغندا قد تقلصت وحلت محلها خطوط سكة حديد جديدة وطرق محسنة ، ولذلك فإن الموانئ الصغيرة على شواطئ بحيرة فكتوريا قد أغلقت أمام الموانئ الرئيسية على البحيرة فقد تحسنت فيها الخدمة خصوصا بعد ادخال قطارات المعدية Trein Ferries التى يمكن أن تنقل البضائع والمسافرين بين كينيا وأوغندا وتنزانيا دون التأخير أو التخطيم الذى كان يحدث فى الماضى بسبب اعادة الشحن .

ورغم تدهور أحوال النقل المائى الداخلى فى افريقيا فى بعض المواقع الا أنه مازال يقدم خدمة هامة ورخيصة خصوصا بالنسبة للخدمات الضخمة مثل الحديد واليوكسيت فى نيجيريا وشمال غانا على التوالى ، ويساهم فى التنمية الاقتصادية فى مناطق مثل شمال مالاوى ومعظم غمبيا ، وسيظل هذا الاعتماد أساسيا حتى يتسنى ايجاد وسائل النقل البديلة . وسوف يعتمد السكان على المستنقعات الساحلية فى النقل ابتداء من مستنقعات غرب افريقيا الساحلية حتى مستنقعات بنجويلا فى زامبيا خصوصا بالنسبة للانتاج المعاشى .



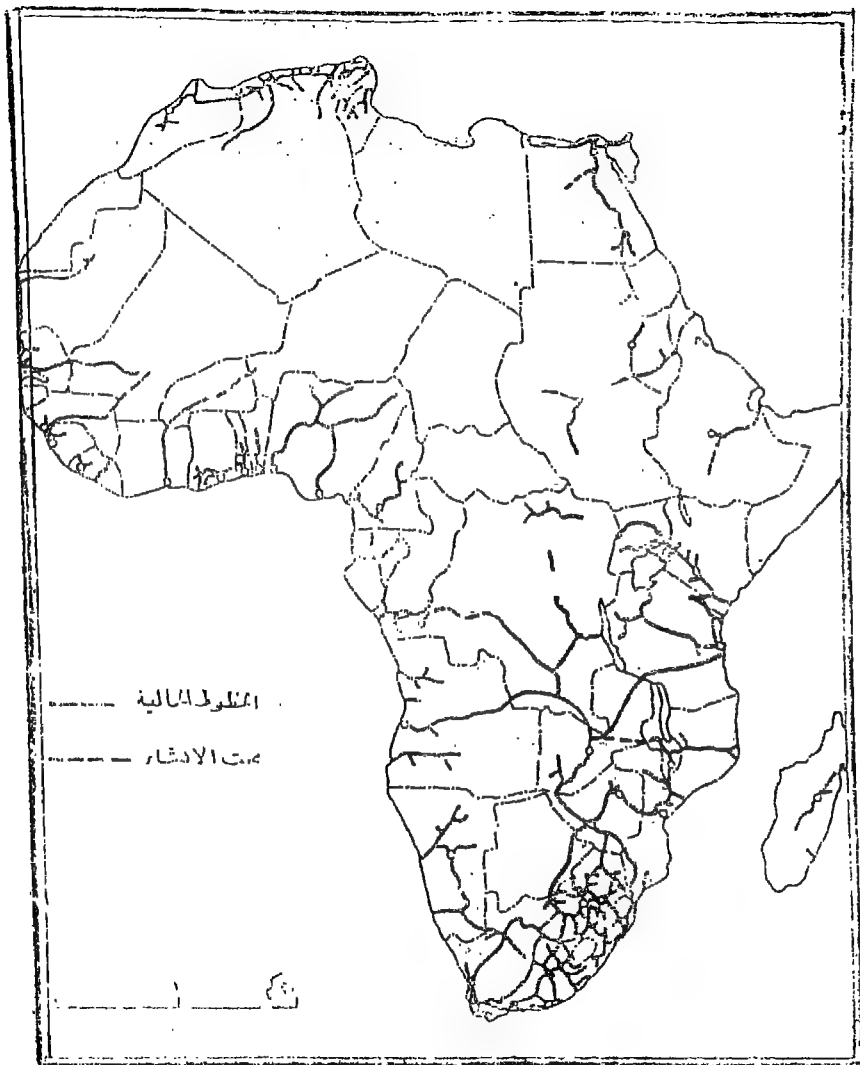
البحيرات الافريقية - طرق توغل نحو الداخل



## ٢ - السكك الحديدية :

كان لقدم القوة الاستعمارية وعقد الاتفاقات النهائية لجلالاتها السياسية الأثر الواضح على التطور السريع في انشاء السكك الحديدية التي كانت تعتبر الوسيلة السريعة لربط المناطق الداخلية وبسط السيطرة الاستراتيجية . ولم تبذل محاولات لاجراء تنسيق لمختلف خطوط السكك الحديدية ، التي أصبحت في الغالب مختلفة المقاسات . وغالبا ما كانت تمتد السكك الحديدية مباشرة نحو الداخل لأسباب استراتيجية أكثر منها اقتصادية على الرغم من أن التطور الاقتصادي غالبا ما كان يتبع خطوط السكك الحديدية مثلا من ممبسة الى بحيرة فكتوريا ( ١٨٩٦ - ١٩٠٠ ) ، لورنسومار كيزو - كيبتون الى جوهانسبرج وبريتوريا ( ١٨٩٥ ) ومن تانجا Tange في الداخل ( من عام ١٨٩١ ) ومن جيبوتي الى اديس أبابا ( في عام ١٩١٧ ) ومن متادى الى كنشاسا ( ١٨٩٨ ) مرورا بستانلي بول .

وتعتبر جمهورية جنوب افريقيا الدولة الوحيدة في القارة التي توجد بها شبكة سكة حديد مماثلة لتلك الموجودة في أوروبا أو أمريكا الشمالية ، اذ أنه كلما اتجهنا شمالا أصبحت خطوط السكك الحديدية متناثرة شاردة متجهة من الساحل الى الداخل مع وجود مساحة شاسعة لا توجد بها سكك حديدية على الاطلاق . وأكثر من ذلك فاننا نجد مناطق واسعة مثل حوض تشاد ( الذي يغطي أكثر من مليون كم<sup>٢</sup> أي ما يساوي ( ثمن ) مساحة أوروبا ) هذه المنطقة فقيرة للغاية في السكك الحديدية ، على الرغم من أنه يوجد الآن خط سكة حديد عبر الكاميرون ، وحتى في الوقت الراهن فإن التعصب أو التحزب السياسي Political fraction يمنع التخطيط الاقتصادي المتزن لشبكة السكك الحديدية ، فقد أدى رفض السلطات الموجودة في الصحراء الأسبانية ( سابقا )



السكك الحديدية في أفريقيا

لعبور موريتانيا في أراضيها الى اجبار الحكومة الموريتانية على انشاء نفق تكلف « ٥ ملايين دولار لخط سكة حديد Kedia d'Idjil الخاص بها . ومرة أخرى فان خط السكة الحديد الممتد بين مالى والسنغال قد عانى حينما حدث انقسام سياسى بين الدولتين . الأمر الذى أدى الى استخدام طرق أخرى بديلة عبر ساحل العاج .

ورغم كل هذا فانه توجد بعض الاشارات الموحية بوجود تخطيط عقلانى للسكك الحديدية داخل الاطار العام للاقتصاديات والتجمعات الافريقية مثلا الخط الممتد عبر الكامرون The Trans Cameroon Railway داخل اطار الاتحاد الاقتصادى والجمركى لافريقيا الوسطى Central African Economic and Custom Union ويعتبر هذا الخط مثالا جيدا ، كذلك وصلات الربط بين خطوط السكك الحديدية فى كينيا - أوغندا والخطوط الموجودة فى تنزانيا ( وصلة مروازى - ( روفو (Mruazi — Ruvu) وتعتبر هذه الوصلة الأخيرة الامتداد الجنوبى لخط تنزانيا المركزى من كيلوزا Kilosa حتى كيداتو Kidatu وما وراءها من مؤثرات انشاء شبكة خطوط حديد شرق افريقيا .

كذلك فان خط سكة حديد تنزام (Tanzam Tazara) أو Uhuru) ) الذى أنشئ بمعونة مالية من الصين ، يربط تنزانيا عن طريق ماكامباكو Makaambabo الى كابيرى مپوشى . . . . . Kapiri Mposhi فى زامبيا .

### عدم ملائمة السكك الحديدية :

بدأت السكك الحديدية فى افريقيا تشعر بوطاة التطور الاقتصادى الهائل الذى حدث فى القارة ، حيث تنتج الدول الافريقية الآن ٦٠٪ من المحصولات المزروعة زيادة عما كانت عليه فى الثلاثينيات ، كذلك تضاعفت صادرات القول السودانى . خلال



السنوات الخمس والعشرين الماضية . كما أن انتاج البن قد زاد حوالى خمس مرات عما كان عليه فى الثلاثينيات اما الكاكاو فقد زاد بنسبة ٣٠٪ فى الانتاج عما كان عليه متوسط الانتاج السنوى فى الثلاثينيات ، أما المعادن فقد زاد انتاجها بأحجام هائلة حيث تنتج افريقيا من النحاس الآن ضعف ما كانت تنتجه ، وكذلك خام الحديد والمنجنيز ، وأربعة أمثال ما كانت تنتجه من الكوبالت وستة أمثال الاسبستوس ، وزيادة بنسبة الثلث عما كانت تنتجه من مركبات القصدير ، كل ذلك بالنسبة لانتاج القارة عام ١٩٣٨ م .

وكذلك الحال بالنسبة للواردات حيث تكون الآلات الثقيلة ومعدات النقل ما بين ٢٠ - ٣٥٪ من واردات معظم هذه الدول ، وتكون الواردات الضخمة من وقود البترول ما بين ٦ - ١٢٪ من مجموع الواردات . وقد عجل بهذا النمو التطور السريع الذى حدث فى مجال الصناعات الثانوية ( التحويلية ) فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وواضح من الاحصاءات أن هناك تزايدا مستمرا فى كمية البضائع والسلع التى تنقلها السكك الحديدية فى افريقيا على الكم وخصوصا فى العقد الأخير ، كذلك يلاحظ أنه باستثناء كل من أمريكا الجنوبية والاقيانوسية نجد أن قارة افريقيا أقلها فى ماذا ؟ الأخرى ( أمريكا الشمالية ، أوروبا ، آسيا ، وكذلك الاتحاد السوفيتى ) بصرف النظر عن المساحة وعن السكان والموارد الاقتصادية المنتجة والمصدرة فى كل منها .

## الطرق :

يمكن تفسير بطء انتشار السكك الحديدية جزئياً بسبب  
زيادة الضخمة في عدد الطرق التي انشئت في القارة ، وتعتبر  
الطرق وسيلة النقل سريعة النمو والانتشار في القارة الأفريقية  
ففي خلال السنوات العشرين الماضية ضاعفت كل من الجزائر  
وزيمبابوي شبكة الطرق الحالية بها ، أما غانا فقد زادت نسبة  
الطرق الخاصة بها مرتين ونصف ، وكينيا بنسبة النصف ولهذا  
فإن الحمل Carriage الزائد الناتج عن التنمية الاقتصادية قد  
أضيف إلى الطرق وطرح من السكك الحديدية . ولكن هذا لم يكن  
كل القصة ، حيث أن السكك الحديدية أكثر ملائمة للسلع ذات  
الأحجام الضخمة التي تحتاج إلى نقل رخيص مثل الحامات والزيوت  
المعدنية والفحم ، كذلك فإن الطرق تختلف في النوعية بشكل واضح  
داخل أفريقيا ، فيمكن أن تكون طرقاً مهيأة بشكل بسيط  
بالبولدورز ( بالمورام Murram ) أو التربة الحمراء ، حيث يصبح  
سطح الطريق صلباً متموجاً خلال فصل الجفاف ، موحلاً زلماً خلال  
فصل الأمطار . بالتالي لا يمكن المرور عليه وتقوم آلات التسوية  
بعمل تسوية له بين الفينة والأخرى .

وتوجد مستويات مختلفة للطرق من قطر إلى آخر تبدأ بالحالة  
التي أشرنا إليها حتى نصل إلى الطرق المعدة جيداً ، ويعتبر طريق  
كيبنتون - بيربريدج Cape town-Beir Bridge ٠٠٠ البالغ طوله  
٢٠٠٠ كم من أفضل الطرق الموجودة في العالم . وهناك العديد  
من الدول الأفريقية تخصص مبالغ ضخمة لإنشاء الطرق الصالحة  
لفصول السنة المختلفة وذلك في سبيل تحقيق نظام نقل كفء ،  
غالباً ما يشجع على النمو الاقتصادي . ففي الجزائر وكينيا الآن  
يوجد من الطرق ذات السطح الصلب ما يعادل أكثر من أربعة  
أمثال ما كان موجوداً لديها في عام ١٩٤٨ . كذلك فإن مصر

وغانا ونيجيريا وزامبيا لديها الآن مثلان ونصف ما كان موجودا  
لديها في نفس الفترة •

ولكن شبكة الطرق الحقيقية لم تنتشر الا حديثا فقط ، فقبل  
فترة الخمسينيات كان نظام النقل بالطرق في معظم الدول الافريقية  
موضوعا على أساس خطوط السكك الحديدية التي تربط النطاقات  
التجارية الكبرى بالموانئ الرئيسية والتي كانت تبعد بمئات عديدة  
من الكيلو مترات خصوصا في شرق وجنوب افريقيا •

ومن الواضح الآن مدى الحاجة الملحة لتحسين الطرق الموصلة  
بين الأقطار الافريقية لتشجيع التجارة بين هذه الدول • والأساس  
الرئيسي لهذه الشبكة من الطرق هو ما أطلق عليه الطريق الشمالي  
العظيم Great North Road الذي تطور تماما والذي يمكن أن  
يكون طريقا سريعا عبر القارة Trans-African highway ممتدا من  
القاهرة عبر القارة حتى كيب تاون • والأجزاء الرئيسية التي تحتاج  
الى تحسين في هذا الطريق بين ارنجا Iringa ( تنزانيا ) •  
كابيري مپوشي Kapiri Mposhi ( زامبيا ) حيث أن التوجيه  
السياسي في زامبيا هو توجيه أعظم جزء من التجارة نحو الشرق  
الى مخرج دار السلام ، ومع هذا فان طريق كابيري Kapiri ميكومي  
Mikumi مپوشي Mposhi لا يمر عبر اقليم ارنجا الذي ترغب تنزانيا  
في تطويره ، وكان هناك برنامج للتطوير لاقامة طريق رئيسي بين  
تنزانيا - ندولى - زامبيا وكان هذا منذ عام ١٩٥٧ ولكن لم ينفذ  
بسبب ضالة الموارد المالية • وتوجد وصلة أخرى ضعيفة بين  
السودان وأثيوبيا •

انظر الى الشجرة العظيمة -



وتقطع الطريق الشمالى العظيم طرق تنريمة من الشرق الى الغرب فى ثلاث نقاط هي :

١ - طريق ممبسة ، أوغندا ، مديرية كيفو ، الى كيسانجانجى ومتادى .

٢ - طريق بورسودان - غينيسا .

٣ - طريق بيرا - لوبيتو .

ويعتبر طريق ممبسة الى لاجوس من بين هذه الطرق الثلاثة أهم الطرق الاحتياطية فى المستقبل ذات الفائدة الكبيرة للتجارة بين الدول الافريقية ، وكذلك يعتبر طريق ممبسة الى غرب أوغندا طريقا كافلا مرصنوا جيدا ، بينما الطريق الى كيسانجانجى تجرى له الصيانة بصفة مستمرة - ويتصل هذا الطريق الشرقى الغربى بالطريق الثانى الكبير من الشمال الى الجنوب ( كيبتون - لومباشى

Lumbashi ليكازى Likasi كاليمى Kalemi يوفورا Uvura

الى بوكافو Bukavo . ويلخص « هانسى » خصائص وميزات الطرق والمركبات ذات الموتور فى الآتى :

١ - أقل تكلفة من السكك الحديدية .

٢ - تكلفة الطرق مشاركة بين الحكومة التى تبنى الطرق ومالكى المركبات .

٣ - مرونة حركة الطريق الذى يستطيع أن يصعد المرتفعات ويلف مع المنحنيات .

٤ - تختلف درجة كثافة الطرق ونوعها تبعا للحاجة .

٥ - الخدمة من الباب للباب تقلل من تكاليف إعادة الشحن .

٦ - تشجيع قيام المشروعات والعمالة المحلية بما فيها انشاء الطرق وخدمات المحطات والجراجات ومستودعات قطع الغيار .

وقد حدثت منافسة حادة بين الطرق والسكك الحديدية بعد أن كانت الطرق والموريات التي تسير عليها مكملية لوظيفة السكك الحديدية ، ففي سيراليون أغلق خط السكة الحديد الممتد من فريتون حتى Pendembu في عام ١٩٧٢ بسبب الخسارة التي كان يعاني منها والتي بلغت ٣٢ ملايين ليوني ( عملة سيراليون ) لعدد من السنوات .

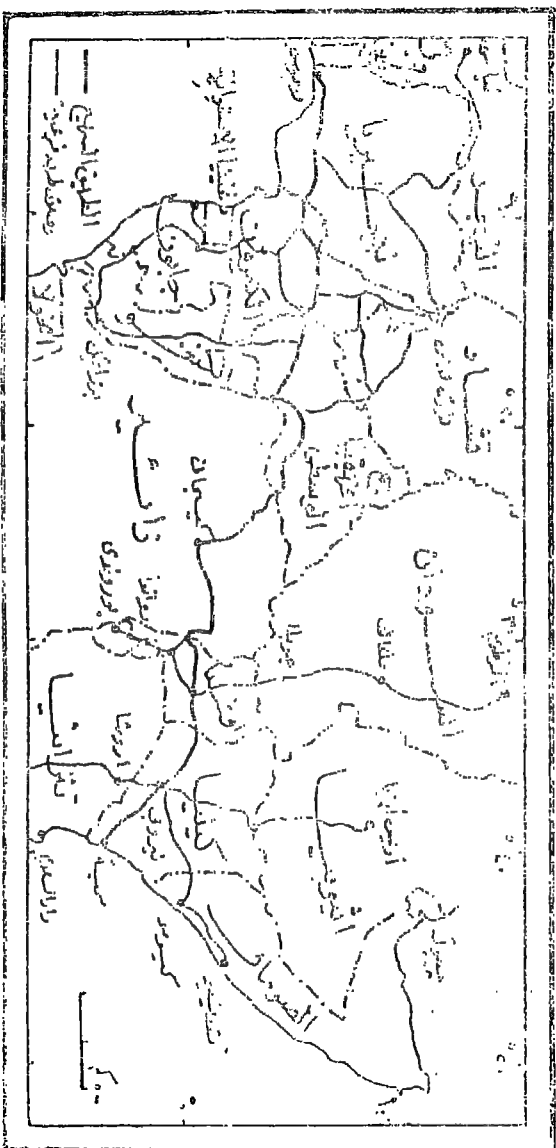
لقد قيل ان ( الجغرافيا ، والسياسة ، وحتى التاريخ ، قد وجهت اقتصاديات وشبكة مواصلات وأنماط التجارة في الأقطار الافريقية الى كتل شتى . وقد قسم « هلنج » أنماط الطرق في افريقيا الى :

١ - خطوط التوغل من الساحل الى الداخل وتتكون من السكك الحديدية والأنهار وقد ساعدت على نشر التنمية الاقتصادية في المناطق التي تمر بها ، وتساعد على تحسين الطرق في المساحات الضيقة المجاورة لها .

٢ - محاور التكامل - وتقوم أو يمكن أن تقوم بالتبادل التجاري بين الدول الافريقية وهي تصل بين محاور التغلغل في القارة ، وفي كثير من الأحيان نجد هذه الطرق مهمة أو غير موجودة .

٣ - شبكة التغذية Supply network وتربط بين طرق التغلغل ، وهي أساسا من الطرق والسكك الحديدية ، وتعتبر ذات أهمية حيوية للتطور والتنمية الوطنية .

ويشير هلنج الى أنه رغم أن هذا التمييز بين طرق النقل ليس بجامعا شاملا ومائعا الا أنه توضيح عام .



## النقل الجوي :

لقد حقق النقل الجوي توسعا كبيرا أسرع من الطرق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ففي الثلاثينات كانت الخطوط الجوية البريطانية تقوم برحلة واحدة في أفريقيا كل أسبوع الى القاهرة وعنتبة ونيروبي وسلسموري وكيبتون ثم العودة ، والآن توجد عديد من الرحلات الى هذه المدن ليس من جانب الخطوط الجوية البريطانية فقط ولكن أيضا توجد شركات طيران كينيا ، أثيوبيا ، مصر . كذلك توجد رحلات منتظمة الى لندن من جوهانسبرج اكيبتون بواسطة طيران جنوب افريقيا ، كذلك توجد خدمات أقل تقدمها شركات طيران عالمية الى أوروبا والشرق الأقصى والهند والى أمريكا الشمالية .

وقد أدت الحرب العالمية الثانية والمعارك التي حدثت فوق البحر المتوسط وشمال افريقيا الى ايجاد طرق طيران بديلة ، وكانت منطقة غرب افريقيا المستفيدة من هذا الموقف عن طريق برنامج لتحسين وتطوير عديد من مهابط الطيران عن أى قارة فى العالم وبالإضافة الى نقل المسافرين فان نقل السلع الى الخارج وخصوصا القابلة للتلف السريع ، ونقل المواد الغذائية من اقليم الى آخر قد زادت فى الفترة الاخيرة ، حيث تنقل الزهور بالطيران الى لندن ، ومنتجات الألبان الى عدن ، والخضروات الطازجة من المناطق الزراعية الى مناطق التعدين ، وكذلك تنقل اللحوم بالطائرات من الصومال الى الشرق الأوسط .

وتزداد أحجام الصادرات عن طريق الطيران . وكانت الصادرات الافريقية تصدر تقليديا عن طريق البحر بسبب ضخامة أحجام هذه الصادرات وانخفاض قيمتها ، ولهذا فان الطائرات كانت ترجع غالبا فارغة بعد أن تفرغ حمولتها فى الدول الافريقية ، والآن فقد خفضت خطوط الطيران تعريفة الشحن على الرحلات

العائدة من افريقيا الى أوروبا على أساس أن يستفيد المزارع في كينيا والسنغال وغيرهما من تصدير حاصلاته بالطيران وهذا يعنى أن نوعية الانتاج وتغليفه لابد أن تكون تحت اشراف دقيق حازم . وقد أنشأت كينيا محطات تصنيف أو تدريج فى جميع أنحاء الدولة ، عن طريقها يمكن أن يصدر المزارع الصغير منتجانه الى الخارج .

ويستخدم الآن الطيران على نطاق واسع فى عمليات الجيولوجى والكرتوجرافى، وعلى وجه الخصوص فى مجال التخطيط لمشروعات اعادة التوطين Land resettlement schemes والتوسعات الزراعية الجديدة . وتساهم افريقيا بنسب منخفضة للغاية فى النقل الجوى اذا ما قورنت بغيرها من القارات وكذلك اذا ما قورنت بعدد سكان القارة والثروات التى توجد بها تعبر بصدق عن انخفاض مستوى المعيشة فى القارة وسيادة الوسائل الأولية فى النقل على الطرق والسكك الحديدية » .

### الموانئ والشحن البحري :

تعتبر الموانئ ذات أهمية خاصة لان افريقيا وراء الصحراء قد انتهت عزلتها بعد انشاء هذه الموانئ ، كما أن معظم التنمية الاقتصادية الحالية فى افريقيا تعتمد على تجارة خارجية نامية وصحية وقد قدر فى عام ١٩٦٥ أن ٦٪ فقط من التجارة الدولية للدول الأفريقية كان عبر التخوم فى اليابس ( تجارة داخلية ) Land Frontiers فى حين أن معظم أسواق الواردات الإفريقية يأتى من الدول الصناعية لذلك يأتى منها فيض من السلع الرأسمالية Capital Goods اللازمة لمشروعات التنمية . وفى نفس الوقت فإن التوسع والتنمية الاقتصادية تؤدىان الى مطالب اضافية من واردات البترول . ومن وجهة نظر التجارة الدولية بدأت الموانئ الضخمة

تجذب الاهتمام ، ففي الساحل الشرقى لافريقيا نجد أن حركة المراكب الصغيرة ذات الأشرعة التي كانت تتجه مباشرة بالتجارة نحو الخليج العربى والهند أصبحت الآن فى طريقها الى الانقراض وأصبحت اللوريات هى التى تقوم بنقل السلع والبضائع فى المنطقة الساحلية الى موانئ التصدير والاستيراد الهامة ، وتقلصت تجارة الساحل . وهناك حدث سياسى كان له تأثير بعيد المدى وهو اغلاق قناة السويس بعد حرب ١٩٦٧ فقد حول هذا الحدث البحر الأحمر من بحر عالمى فياض بالحركة الى مياه آسنة ، وأصبحت خدمات الشحن فى البحر الأحمر وشرق أفريقيا أثرا بعد عين وتبع اغلاق قناة السويس تحول للتجارة نحو الكيب بشكل واضح ، وارتفعت قيمة الشحن الى أوروبا الى ٥٠٪ فى بورسودان ، ١٥٪ فى ممبسة ودار السلام استرجعت كيبتون دورها كميناء ضخيم تؤمه السفن مع تزايد أحجامها ، خصوصا الحاويات العملاقة للبترول والمواد الخام وبالتالي انخفضت الأهمية الاقتصادية لقناة السويس وقتئذ .

كذلك فان للموانئ نفسها أهمية سياسية ، وذلك بسبب أنها كانت فى يوم ما مدخلا للقوى الأجنبية الى اليابس ، فانها فى الغالب أصبحت عواصم بعد اقامة الحدود السياسية ونشأة الدول . على الرغم من وجود أمثلة شاذة ذات ظروف خاصة ، مثل مدينة القاهرة الأثرية الضخمة أو نيروبي فى مرتفعات كينيا ، وفى جنوب افريقيا توجد عاصمتان الأولى هى المدخل الأول ( كيبتون ) والثانية هى منطقة التغلغل فى الداخل ( برېتوريا ) . كذلك فانه فى الدول الافريقية النامية ، نلاحظ أن الموانئ تصبح جاذبة أيضا للصناعة ، اذ أنه فى المراحل الأولى للتطور التجارى كان استيراد أجزاء الآلات ، فى منطقة الدخول كانت تعتبر مكانا ملائما لمصنع التجميع ، وبطريقة مشابهة فان الصناعات التى يطلق عليها الصناعات التعويضية المستوردة ، تحتاج فى الغالب لاستيراد كثير من ماديها الخام ، واذا كان السوق الداخلى لا يلائم تدعيم هذه الصناعات

الجديدة وفقا للمستوى الاقتصادي فان توقيعها في الموانى يمكن أن يساعد التصدير بشكل كاف لاقامة انتاج على مستوى اقتصادى .

ويلاحظ أن ليبيريا ذات أهمية نتيجة لأن هناك سفن من جنسيات مختلفة ترفع العلم الليبيرى نتيجة للتسهيلات والاعفاءات الجمركية الممنوحة لها .

ويلى ذلك الجزائر ، ثم جنوب افريقيا ثم مصر ثم نيجيريا . وتعتبر جنوب افريقيا من الدول التى ضربت سهم وافر فى مجال التنمية الاقتصادية بعكس الدول الافريقية الأخرى التى مازالت تسير فى طريق التنمية .

ويلاحظ على الموانى الافريقية أنها تعاني من الاحتقان وتكدس السلع المصدرة عن طريقها وذلك يرجع الى اما عدم وجود التسهيلات اللازمة فى هذه الموانى أو ضيق سعة الموانى نفسها من حيث الأرصفة الصالحة للرسو عليها ، هذا بجانب عدم وجود وسائل المواصلات والنقل المطلوبة واللازمة لنقل هذه البضائع نحو الداخل ، فضلا عن الروتين الضارب أطنا به فى ادارة هذه الموانى .

### خطوط الانابيب Pipe Lines :

تعتبر خطوط الأنابيب شكلا جديدا من أشكال النقل فى افريقيا حيث تقدم أكثر الوسائل اقتصادية لنقل السوائل والغازات عندما تكون الأحجام ضخمة والمسافات بعيدة . وتخدم بعض هذه الخطوط تجميع البترول من الحقول المنتجة ، ولكن يوجد أكثر من ثلاثة أرباع المسافات الكلية تتكون من الخطوط الرئيسية Trunk Lines للخام من حقول البترول الى الساحل ( شمال أفريقيا ونيجيريا ) أو للخام من الموانى الى معامل التكرير

فى الداخل ( جنوب افريقيا ، بيرا - أومتالى فى زيمبابوى قبل فرض  
العقوبات على جنوب أفريقيا واغلاق خط الأنابيب ) .

ومن خطوط الأنابيب اليمامة للغاية خط تازاما **Tanzam**  
الذى يبلغ طوله ١٧٠٠ كم والذى يربط دار السلام على ساحل  
المحيط الهندي مع ندولا **Ndola** فى زامبيا ، حيث يعبر هذا الخط  
١٥ نهرا ويتسلق أرضا ذات غابات كثيفة يصل ارتفاعها الى ٢٠٠٠  
متر ويستطيع أن ينقل ٤٥٠ ألف طن من منتجات البترول سنويا .  
ويمكن بإنشاء محطة ضخ إضافية أن تزيد الكمية الى ٦٤٦ ألف طن .

وبعد استكمال معمل التكرير فى ندولا فان الخط سيتحول  
لنقل البترول الخام . كذلك يوجد خط أنابيب فى مصر يمتد من  
السويس حتى غرب الاسكندرية ( سوميد ) يمتد لمسافة ٣٣٨ كم  
وسعة هذا الخط ٦٠ مليون طن سنويا ، ويستطيع هذا الخط أن  
يستوعب حمولات ناقلات البترول الضخمة سواء فى التفريغ اليه  
أو الشحن منه الى أوروبا ، وبذلك يوفر رحلة طويلة لهذه الناقلات  
العلاقة من الشرق الأوسط الى أوروبا عن طريق الرأس .

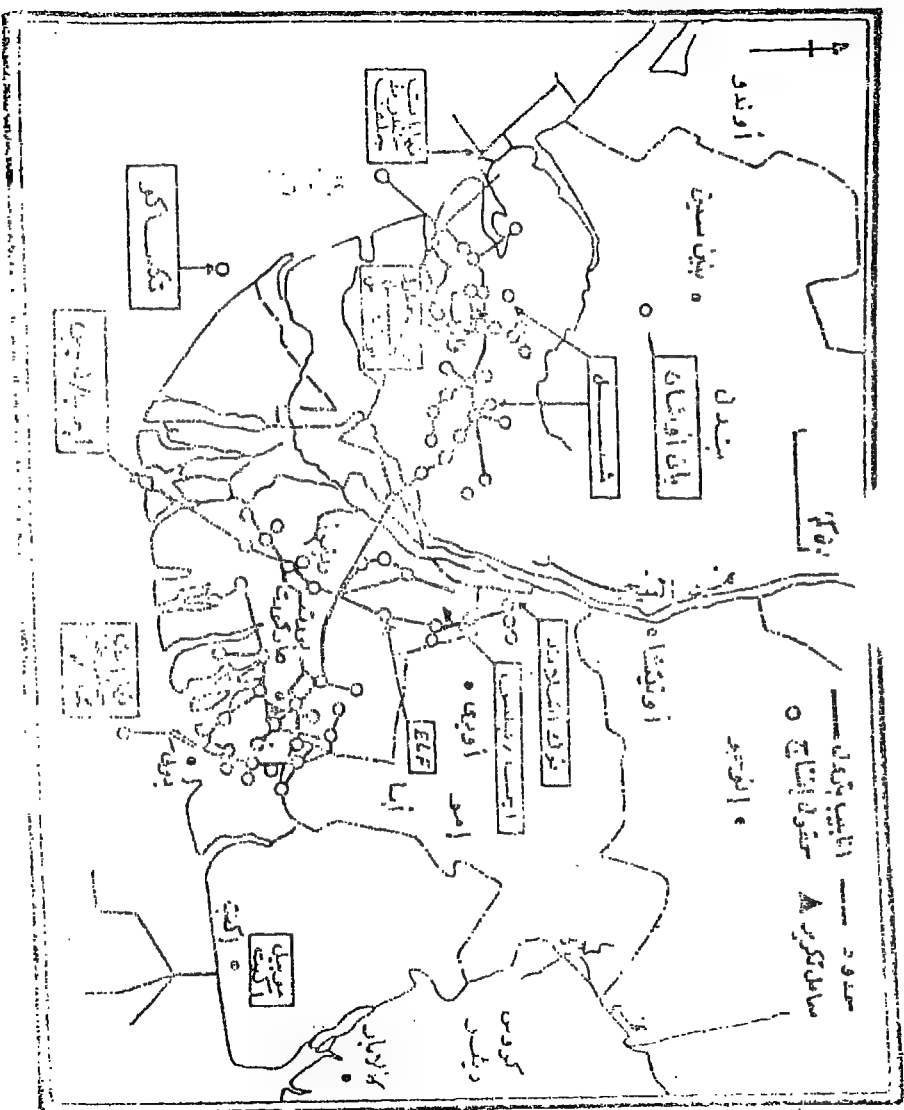
ومن أهم الخطوط أيضا فى أفريقيا تلك التى تمتد من صحراء  
الجزائر الى نقاط تجميع وتكرير البترول على الساحل **Points**  
**Fueling** من حاسى مسعود الى بجاية **Bougie** ( الطول ٧٤٠ كم وقد  
تم انشاؤه عام ١٩٥٩ ) ومن العجيلة حتى الصخيرة **La skirra**  
( ٨٠٠ كم وقد افتتح عام ١٩٦٠ . وذلك بطاقة نقل تبصل الى



٢٥٤ مليون طن سنوياً . وهناك أيضاً خط ثالث من هود الحمراء .  
Haoud El Hamra الى أرزيو Arzew ( طاقته السنوية ٢٢٣ مليون  
طن .

وفي ليبيا يتدفق البترول على طول أربعة خطوط أنابيب هي :  
زطن ورجوية الى مرسى البريقة ، ضهرة ومبروك الى سدره  
جبالو وواها Gialo & Waha الى رأس لانوف ٠٠٠ Ras Lanuf  
وسرير الى طبرق . كذلك يوجد خط أنابيب لنقل البترول  
من واري Warri في دلتا النيجر الى معمل التكرير الجديد في كادونا  
في شمال نيجيريا - كذلك هناك خطوط أنابيب أخرى تحت التنفيذ  
منها خط واري - بنين - أورى Ore اكورودو Ikorodo وخط  
أنابيب لاجوس - ماكوردي ، وامتداد لخط كادونا الى لاجوس  
جومبو ٠٠٠ Gombo ، ميدجورى وكانو .

ويشير أودو udo الى أهمية اعتماد الدول الحبيسة على خطوط  
الأنابيب لنقل البترول الخام أو المكرر حيث أن ذلك يوفر جهد  
وأموال انشاء الطرق التى تحتاج الى صيانة مستمرة ، كما أن  
الأنابيب ينتظم فيها تدفق البترول بسرعة ( ٥ - ٦ كم فى الساعة )  
وأمان ، كما أن الطرق معرضة للانجراف والاستهلاك السريع  
بواسطة ناقلات البترول الضخمة من اللواري ، هذا بجانب أن  
هذه الطرق تحدث فيها حوادث كثيرة خصوصاً فى نيجيريا ، وفى  
نفس الوقت فإن خط الأنابيب يعبر الأنهار ويخترق الجبال  
والغابات ، وهذا لا ييسر بسهولة بالنسبة للطرق . ويعتبر خط  
دار السلام ندولا فى زامبيا من المشروعات الهامة التى جنبت زامبيا  
الوقوع تحت ضغط كل من زيمبابوى وموزمبيق وجنوب أفريقيا من  
الناحية الاقتصادية والسياسية .



نقشه الجبل فی پنجاب ، توضیح نظر صنایع البترول

## قناة السويس :

افتتحت قناة السويس فى عام ١٨٦٩ ويبلغ طولها ١٦٦ كم. وقد أغلقت القناة خلال حرب يونيو ١٩٦٧ وما بعدها ، وأعيد افتتاحها فى عام ١٩٧٥ ويصل عرضها ٦٠ مترا والغاطس ١٨ مترا ، ويمكن أن تمر بها سفن حمولة ٧٠ ألف طن ، وقبل اغلاقها كان يمر بها كل عام ٢٠ ألف سفينة ، حوالى ثلثها ناقلات بترول ، وكان حوالى ٨٥٪ من حركة للسفن نحو الشمال تتكون من البترول ( ١٦٠ مليون ) بينما حوالى ١٥٪ تتكون من فول الصويا والمعادن والمنسوجات والألياف والمطاط وبذور الزيت ، أما تلك المتجهة نحو الجنوب فكانت حمولتها تتكون من الآلات والسلع المعدنية ، الأسمنت ، الحبوب ، لب الورق ، والأخشاب ، الورق .

وكان يصل دخل قناة السويس حوالى ١٧٠ مليون دولار سنويا من العوائد قبل الاغلاق مباشرة عام ١٩٦٧ والآن أكثر من مليار دولار سنويا .

وقد سبق أن أشرنا الى أن اغلاق قناة السويس كان له أثر واضح على تشجيع طريق الكيب البحرى على الرغم من أن ناقلات البترول تستغرق رحلتها عبر هذا الطريق الطويل من الخليج العربى الى أوروبا ٦٣ يوما فى مقابل ٣٩ يوما اذا سلكت طريق قناة السويس . وكان الأثر الثانى لاغلاق قناة السويس هو تضخم حجم الناقلات بشكل واضح حيث وصلت السعة الى ٢٠ مليون طن لكى تجعل تكلفة نقل الوحدة من البترول رخيصة عبر هذا الطريق الطويل .

وبعد اعادة فتح القناة وضعت الحكومة المصرية خطة تكفل توسيع القناة وتعميقها لكى تصل الى ضعف الغاطس السابق .

ويسمح بعبور السفن ذات حمولة ٢٥٠ ألف طن وأكثر .

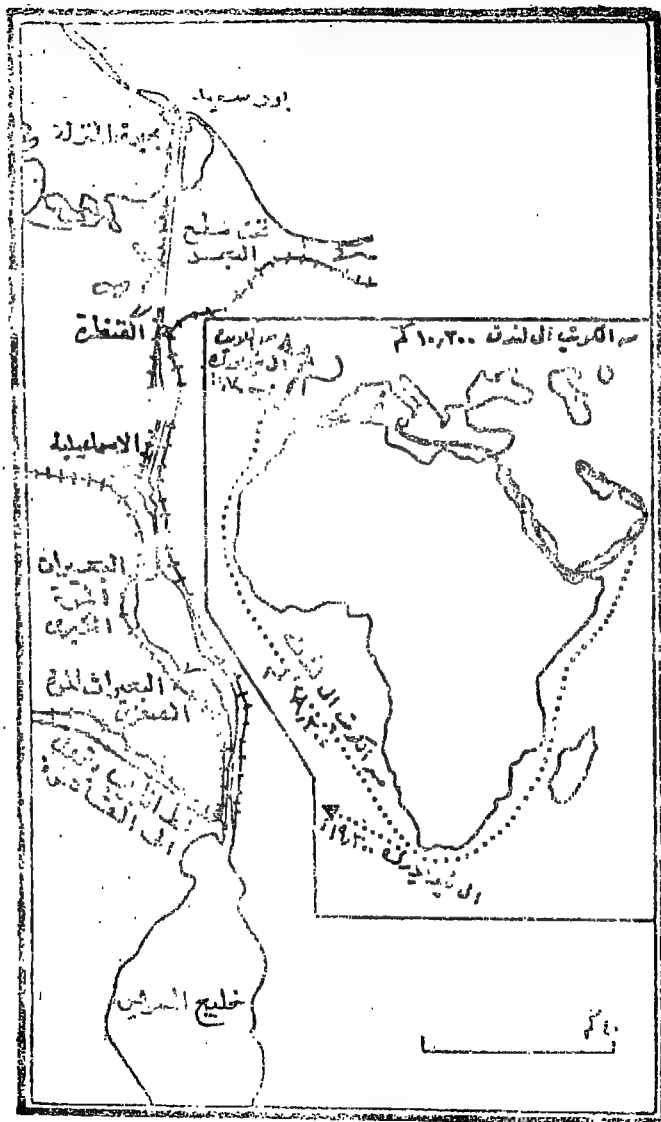
ومع ذلك سوف تظل الناقلات العملاقة تدور حول الكيب .

وفى نهاية ١٩٧٥ وصل عدد السفن التى تعبر القناة يوميا ٤٥

سفينة مقابل ٢٦ قبل الاغلاق ، وقد رفعت الحكومة المصرية العوائد على السفن لكي يصل الدخل السنوى منها ٤٠٠ مليون دولار . ولكي تتمشى قناة السويس مع التطور العالمى تم توسيع القناة فى المرحلة الأولى الى ٢٦٥ مترا وأقصى غاطس مسموح به ٥٢ قدما ، وأصبحت القناة بعد انتهاء هذه المرحلة فى ديسمبر ١٩٨٠ تساوى ١٤ ضعفا من القناة عند أنشائها وأربعة أضعاف عند التأميم ومرتين وثلاثا عند فتح الملاحة سنة ١٩٧٥ . ونتج عن ذلك ازدواج نصف المجرى الملاحى .

ونتيجة لحرب الخليج بين ايران والعراق وانخفاض انتاج البترول فى هذه المنطقة واتجاه دول أوروبا وأمريكا الى المناطق المنتجة للبترول غرب قناة السويس فقد بدأ عائد القناة فى الانخفاض خلال الثمانينات مما كان فوضوعا فى خطط التطوير . فقد كان دخل القناة عام ١٩٧٦ = ٤٧٠ مليون دولار ارتفع الى ٦٨٠ مليون فى عام ١٩٨١ الى ٩٧٠ مليون عام ١٩٨٤ ، وتشير الدراسات الى أن إيرادات القناة من رسوم العبور والخدمات الملاحية ستصل مع نهاية ١٩٨٥ الى ١١٠٠ مليون دولار . ولو لم تكن ظروف حرب الخليج والظروف العالمية الأخرى لكانت الإيرادات فاقت هذا المعدل بكثير .

وتحاول هيئة قناة السويس التقليل من اثر حرب الخليج على الإيرادات بمجموعة من الاجراءات منها تكثيف اجراءات الأمان وتدريب المرشدين وانتقائهم بحيث يمكنهم التعامل مع سفن تتجاوز النسب المسموح بها مثل تلك السفن التى تزيد على ٤٠٠ ألف طن بدون القيام بمشروعات جديدة ، وكذلك تعديل مسار العبور وحركة الملاحة فى القناة وفق غاطس كل سفينة لجذب عملاء جدد ، كذلك اتجهت الهيئة نحو أنشطة جانبية لتوفير النقد الأجنبى عن طريق أن تحل الهيئة محل الخبرة الأجنبية وتشارك فى عملية تحديث



قناة السويس في مصر

الموانئ في مصر مثل تطهير مدخل ميناء الدخيلة في الاسكندرية الذي يخدم مشروع الحديد والصلب في الدخيلة وبعد تطوير ترسانة بور سعيد يمكن أن تساهم الهيئة في عملية بناء السفن ، وكذلك تركّز الهيئة على تحويل نشاطها وتكثيفه من ناقلات البترول الى خدمات التجارة العادية ، ومن المعروف أن خدمة ناقلات البترول كانت تساهم بحوالى ٧٠٪ من إيرادات القناة وفعلا أصبحت النسبة الآن ٦٥٪ من إيرادات القناة من مرور البضائع ، ٣٥٪ من ناقلات البترول \*

كذلك استكملت خط أنابيب نقل البترول يربط السويس ببورسعيد بحيث تفرغ الناقلات حمولتها من البترول في السويس ثم يضخ مرة أخرى الى الناقلات في بورسعيد \* وفي مقابل ذلك أكملت اسرائيل خط أنابيب من ايلات على خليج العقبة عبر صحراء النقب الى هسقلان على ساحل البحر المتوسط ، ويمكن للناقلات ذات حمولة ١٥٢ ألف طن أن تصل الى ميناء ايلات ٠٠٠

### النقل والتنمية الاقتصادية :

بعد أن أشرنا الى النقاط الرئيسية السابقة يجمل بنا الآن أن نشير الى أثر النقل على التنمية الاقتصادية في افريقيا \*

وبادىء ذي بدء فاننا ينبغي أن نقرر أنه بعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عاما على استقلال معظم الدول الافريقية فان أنماط النقل التي وضعها النظام الاستعماري مازالت متشبثة بوضعها في معظم هذه الدول ، على الرغم من حدوث تغيرات ملحوظة في بعض الدول مثل نيجيريا ، تنزانيا ، زامبيا ، ويرجع هذا التشبث بهذه الأنماط في معظم الدول الافريقية الإدارية الى ثلاثة عوامل أساسية :  
كما يذكر « أودو » Udo هي :

١ - استمرار السيطرة على الاقتصاد الإفريقي من جانب القوى المتروبوليتانية السابقة .

٢ - فقر معظم الدول الإفريقية الإدارية .

٣ - عملية الظروف الأساسية المؤثرة في تطور النقل أو بمعنى آخر ان شبكة النقل تتغير أو تتطور فقط عندما يفرض الذين يستخدمونها هذا التوسع .

ومع اتفاقنا مع « أودو » في هذا التحليل الا أننا ينبغي أن نشير الى أن العامل الثاني وهو فقر معظم الدول الإفريقية إنما هو ناتج عن النظام الاستعماري الذي كان سائدا في القارة قبل الاستقلال وما زالت هذه السيطرة موجودة كما يذكر « أودو » في العامل الأول، إذ أن خيارات إفريقيا الإدارية وفيرة ، وإذا ما استغلت لصالح أهليها فإن الفقر فيها سوف يكون أثرا بعد عين . كذلك ينبغي أن نلاحظ أن التطور الملحوظ الذي حدث في النقل في بعض الأقطار الإفريقية مثل نيجيريا وتنزانيا إنما حدث نتيجة للثروة المادية الموجودة في الدولة كما هو الحال في نيجيريا ( البترول والمعادن الأخرى ) ونتيجة لمعونة خارجية من الأقطار الاشتراكية كما هو الحال في تنزانيا .

ورغم التطورات التي حدثت في إفريقيا فإن خريطة النقل مازال يغلب عليها الخواء . اننا لا نجد في إفريقيا الإدارية شبكة متكاملة للنقل تسمح بانتقاء عقلاني لوسيلة النقل المناسبة سواء بالطرق أو السكك الحديدية أو النقل الجوي كما يذكر هانس

W. Hance

وكما يذكر هانج D. Hilling في نفس المرجع أن البنية الأساسية للنقل غير ملائمة حيث أنها نبعت أصلا من نظام استعماري قديم اعتمد على أغراض إدارية وعسكرية ، أو من أجل التصدير المباشر للمحصولات ذات الأحجام الضخمة ، وبالتالي فإن هذه الشبكة ليست ملائمة للتبادل الداخلي وتوزيع الواردات أو للتجارة بين الأقطار

الافريقية ، وقد سبق أن أشرنا الى نصيب الفرد الافريقى المنخفض بالنسبة للمركبات اذا ما قورن بغيره من سكان العالم .

ولقد سبق أن أشرنا فى بداية هذا البحث الى أهمية النقل فى القارة الافريقية ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية ، لدرجة أنه من المدهش أن نجد ٣٠٪ من صادرات افريقيا تأتى من نطاق ضيق للغاية داخل اطار ١٦٠ كم من الساحل .

وكما يشير تقرير البنك الدولى فان للطرق أهمية كبيرة خصوصا الطرق الريفية لزيادة الانتاج الزراعى والانتشار الجغرافى للتنمية ، وخصوصا الوصلات التى تصل بين الطرق الرئيسية فى الريف ، مثلا لى تحقق نيجيريا مبدأ الاكتفاء الذاتى من الغذاء فانها تحتاج الى ٢٥ ألف كم من الطرق الريفية الجديدة ، وفى نفس الوقت صيانة الطرق الموجودة بصفة دورية لى تستمر مفتوحة طوال العام .

كذلك فان للسكك الحديدية أهمية قصوى فى نصف دول القارة الافريقية فيما وراء الصحراء ولها أهمية معقولة فى الثلثين الآخرين وخصوصا للدول الحبيسة التى تنتج المعادن . وقد أصبحت السكك الحديدية فى الوقت الراهن تلاقى المنافسة العنيفة من جانب الطرق وأصبحت لا تساهم وبقيسط كبير فى النقل والحركة التجارية بسبب عدم ملائمة التشغيل بعد تدهور طرق التشغيل لدى الحكومات المسيطرة على السكك الحديدية خلال العتدين الآخرين وانخفاض الانتاج والتصدير كذلك .

ويشير نفس التقرير الى أنه على الرغم من ارتفاع نفقات النقل الا أن الطائرات العمودية ذات أهمية كبيرة لنقل القادة الاداريين وقطع الغيار المطلوبة بصفة عاجلة بالإضافة الى فتح المناطق المعزولة ، كذلك فانها ذات أهمية للدول ذات المساحة الشاسعة والتى مازالت



تفتقر الى الطرق السطحية مثل تشاد والكونغو ومالي والسودان ،  
وتنزانيا ، وزائير .

وتعتبر المواصلات الحديثة ذات تأثير واضح خصوصا بالنسبة  
للسلع ذات الأحجام الضخمة وكذلك السلع سريعة التلف .  
وينعكس أثر النقل على زاويتين رئيسيتين :

**الأولى :** تتحدد في تكاليف وأسعار السلع المختلفة والخدمات  
المقدمة .

**والثانية :** تنعكس في نواحي متعددة اقتصادية أو مالية  
أو اجتماعية .

وتؤثر التحسينات الفنية في مجال النقل على أنماط الانتاج  
التقليدية ووسائل المعيشة في القرى الافريقية وتغيير العادات  
والتقاليد .

ومن ناحية أخرى فان تحسين النقل يؤدي الى ادخال  
محصولات تجارية وبالتالي وجود فرص عمل للعاملين الذين كانوا  
يهاجرون للعمل في مناطق أخرى ، وبذلك تقضى على الهجرة  
الفصلية . كذلك فان الطرق الفرعية تساعد على زيادة الانتاج  
وبالتالى تساعد على ايجاد فرص عمل ومعيشة دائمين لمجموعة من  
السكان الذين يأتون من مناطق أخرى مكتظة بالسكان ، مثال ذلك  
منطقة كابرى Kabré المكتظة بالسكان فى شمال توجو ، يمكن  
أن تستقر مجموعات من سكانها فى مناطق الكاكاو والبن فى الجزء  
الجنوبى الغربى ، اذا تكفلت الطرق الثانوية بزيادة الانتاج .

أما بالنسبة للمزايا والفوائد التى تنشأ فى الحركة التجارية  
نتيجة لتحسينات الطرق فانها واضحة للغاية حيثما كان ذلك  
يتعلق برصف الطرق بالأسفلت ، ففي العادة نجد تخفيضاً بنسبة  
٢٥٪ من التكاليف ط / كم يمكن تحقيقها عندما يكون التغيير من  
الطريق المخصص لفصل الجفاف dry-weather الى طريق

أسفلتي أو ١٥٪ عندما يسوى الطريق المخصص لفصل الجفاف  
 يتحول الى طريق ممهّد Gravel road . أما بالنسبة للسكك  
 الحديدية فإن تحويلها الى زيت الديزل يمكن أن يحقق وفرا يصل  
 الى ٤٠ - ٥٠٪ فى التشغيل والصيانة . كذلك يمكن توفير الوقت  
 اللازم للنقل عن طريق التحسين خصوصا فى مجال النقل بالطريق  
 وعمليات الشحن والتفريغ فى الموانئ وأى نوع من النقل الموحد  
 أو المتجمع combined transport وتوفير الوقت يعنى الاقتصاد فى  
 عمليات الجرد والتخزين والتأمين . كذلك يساعد على تقليل  
 الحاجة الى الائتمان credit need كما أنه يقلل من تدهور السلع  
 القابلة للتلف ومخاطر السرقة والكسر ، وكلاهما يساعد عليهما  
 الرحلة المتصلة unbroken journeys . . . وتحاشى عمليات  
 إعادة الشحن .

وهناك نتيجة هامة لتحسين النقل فى غرب افريقيا هي  
 الزيادة الواضحة فى حجم حركة الصادرات والواردات ويوضح  
 هذا الأرقام المسجلة فى موانئ مثل أبديجان ، تاكورادى ، لاجوس  
 بورت هاركوت . وإذا ما استطعنا تجميع الأرقام الخاصة بحجم  
 حركة السلع المحلية فاننا سوف نلاحظ أن الزيادة ملفتة للنظر  
 بشكل واضح .

وفى نفس الوقت أثرت التسهيلات التى أدخلت عليها  
 تحسينات على بعض السلع الجديدة ، والتى كانت الوسائل  
 القديمة للنقل لا تستطيع أن تقوم بها ، والدليل على ذلك زيادة  
 حجم الأخشاب ، البن ، الموز والتى تنقل أساسا من ساحل العاج  
 ( وفى حالة الموز فى غينيا ) ويرجع هذا التطور بصفة أولية الى  
 تحسين النقل على الطرق ، الذى يقدم وصلات ذات كفاءة بين المزارع  
 والطرق الرئيسية فى القطر وليس فقط بسبب ادخال المعدات الحديثة  
 فى مينائى أبديجان وكوناكرى وجعلتهما يستطيعان شحن المنتجات  
 القابلة للتلف مثل الموز ، الذى يعتبر سرعة النقل له عاملا حاسما .

اذ أن عامل السرعة مهم بسبب تقلبات الأسعار فى الأسواق كما  
فى حالة البن ، الكاكاو ، فالنقل السريع يساعد على بيع السلع  
المنتجة فى الوقت المناسب .

كذلك فان زيادة الحركة التجارية جعلت ادخال معدات  
الشحن والتفريغ عاملا اقتصاديا فى الموانى ( بما فيها بعض موانى  
الأنهار ) خصوصا الأوناش وعربات الشحن ، ولذا فان عمليات  
الشحن والتفريغ تنجز بسرعة ومن ثم فان التكديس على الأرصفة قد  
خف وتوفرت الأماكن فى المخازن .

وبالإضافة الى ذلك فان تحسينات النقل كانت مسئولة  
مسئولية مباشرة عن زراعة محصولات جديدة مثل الموز وذلك عن  
طريق انشاء خدمات تصدير جديدة . ولكن هذا التحول لم يقتصر  
على المحصولات النقدية فقط ، فاليام الذى يزرع على نطاق واسع  
كمحصول غذائى تقليدى محلى للأسواق الداخلية مثل نيجيريا  
محصول ضخيم الحجم بشكل واضح ومنخفض القيمة لدرجة أنهم  
كانوا لا ينقلونه بكميات كبيرة الا نادرا ، كما هو الحال فى الأجزاء  
الشمالية من القطر الى الأجزاء الغربية وذلك بعد انشاء الطرق  
واستخدام النقل الرخيص .

ومن ناحية أخرى فان النقل الأرخص والأفضل ، خصوصا  
بالنسبة للمواد الغذائية القابلة للتلف له أهمية كبيرة لانه يعطى  
للسكان الفرصة لكى يكون غذاؤهم متوازنا ، وعلى سبيل المثال  
فان النقل بالطرق أو الجو حمل اللحوم من الشمال الى مناطق  
الغابات التى لم تكن معروفة فيها فى الماضى . كذلك أدى هذا الى  
تحسين مصادر اللحوم لسكان المدن فى الجنوب . ومع ذلك فان  
هذا التطور مازال فى مراحله الأولى .

كذلك فان وجود ( صناعة ) النقل بالطرق على نطاق واسع  
أدى الى إيجاد فرص العمل مثل بناء هياكل المركبات واصلاح  
الاطارات وبناء « الجراجات » ومحطات الخدمة والاستراحات .

أما عن النتائج والآثار الواضحة فسوف يحس بها سكان المناطق الشمالية في معظم أقطار غرب إفريقيا ، فالحركة التجارية بين هذه المناطق والمناطق الأخرى الساحلية ذات الكثافة العالية في السكان سوف تكون ميسورة ، وقد بدأ هذا الاتجاه فعلا ، لذا فإن فائض السكان سوف يتجه من الشمال للبحث عن فرص العمل في مهن الجنوب . ليس هذا فقط بالنسبة للأشخاص والسلع ولكن أيضا بالنسبة للأفكار .

كذلك فإن النقل بالطرق والسكك الحديدية - كما يشير تقرير الأمم المتحدة كان من العوامل التي ساهمت في نشر العمران الحضري ، فلقد كان نمو المدن في البداية مرتبطا ومعتما على موقع طرق النقل ومعظمها من السكك الحديدية إذ أن مراكز تركيز السكان وروؤس خطوط السكك الحديدية كانا مرتبطين . وفي العقدين الأخيرين سحبت من السكك الحديدية هذه الوظيفة وتحولت إلى الطرق الرئيسية ، ففي حين كانت لاجوس ، إبدان ، من المراكز الحضرية الهامة التي قامت على السكك الحديدية ، نجد بنين ، أوي Oye أونيتشا Onitsha أوبري Aba Owerri أبا قامت على الطرق . وفي المنطقة الفرنسية سابقا قامت باماكو ، فورت لامي .

ولكى يعطى النقل المحسن أقصى تأثير له لابد أن يكون في المقابل توسع في الإنتاج والتجارة ، وينبغي أن تصل الأخيرة إلى مستوى معين قبل أن تصرف الأموال على عمليات تطوير النقل ، والتي ينبغي أن تركز أولا على تحسين وتطوير البنية الأساسية . والمشكلة هي وضع حد أدنى يمكن بعده وضع خطط تطوير النقل موضع التنفيذ .

ويعتبر النقل بالطرق ذات أهمية كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية في غرب إفريقيا إذ أننا في كل قطر نجد أن إنشاء الطرق وتحسينها وصيانتها يستوعب جزءا كبيرا من الموارد النقدية

المتاحة ، وفى نفس الوقت نلاحظ نشوء مشكلات أخرى هامة بسبب زيادة الحركة التجارية ، والمرور على الطرق السريعة ، فى الأقليم « غرب افريقيا » والتي تستدعى الدراسة .

وبصفة عامة فان المشكلات العامة لكل أقطار افريقيا هي كيف تتأكد مما يحدث بالضبط على الطرق السريعة ، وما هو حجم ونوع السلع المنقولة وكم عدد المسافرين عليها ، وما هي أنواع المركبات التي تسير عليها وكم عدد الحوادث التي حدثت وكيف بسة حدوثها . . الخ .

وتعتبر شبكة الطرق الفرعية ذات أهمية أيضا خصوصا فى مجال التنمية الاقتصادية ، مثلا انشاء النظام النقلى فى غرب افريقيا كان من أجل خدمة تجارة الصادرات والواردت بصفة أساسية مع الاهتمام الضئيل بالحاجات الخاصة بالأسواق المحلية التي كانت محدودة بشكل واضح . وكان نقص خدمات النقل بين أقطار هذه المنطقة سواء بالطرق أو السكك الحديدية أو الملاحة بحذاء الساحل - غير واضح تماما خلال الفترة الاستعمارية الأولى - وكان ذلك يرجع الى « الجو السياسى » السائد فى ذلك الوقت والذي كان يطلق عليه « التكالب على افريقيا » هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الأسواق الكبرى لمنتجات غرب افريقيا لم تكن موجودة فى المنطقة - وانما عبر البحار ، اذ أن الدعوة لتصنيع هذه المنتجات لم تأت الا أخيرا جدا ، وانما كان ينظر للمنطقة باعتبارها منطقة استيراد للسلع الصناعية ، وبعد الاستقلال ، ونظرا لضآلة حجم سكان هذه الأقطار ، وبالتالي ضعف القوى الشرائية فى السوق المحلى يؤدى الى التخطيط لاقامة ارتباط نقلى بين هذه الأقطار بقصد توسيع السوق المحلى وزيادة القوى الشرائية عبر الحدود ، وبالتالي تشجيع الصناعة الوطنية وتقسيم العمل ، وبالتالي يكون انتاج السلع فى أكثر الأجزاء ملائمة لتصنيعها على المستوى الاقليمى من الناحية الاقتصادية . وهذا لا يتأتى الا بتحسين وسائل النقل الحالية

وايجاد وصلات فرعية جديدة تربط بين وسائل النقل في هذه الدول سواء بالطرق أو السكك الحديدية أو الملاحة الساحلية . ورغم أن وسائل النقل المختلفة الحالية قد قامت بانجازات ضخمة في مجال نقل السلع المختلفة الزراعية والمعدنية والصناعية سواء الى الخارج ومنه ، أو على مستوى دول القارة الافريقية فان هذه الوسائل مازالت تحتاج الى تحسين كبير لكي تستطيع أن تقوم بارسالتها كاملة سواء من أجل التجارة الخارجية ( الصادرات والواردات ) مع العالم الخارجى ، أو على مستوى دول القارة الافريقية .

ورغم أن عمليات الانتاج بأشكاله المختلفة تعتمد على عوامل كثيرة ، الا أن عامل النقل يعتبر ذا شأن كبير فى هذا الصدد . وكذلك رغم أن الدخل القومى ، وبالتالي الفردى ، يتأثر بعوامل كثيرة ، الا أن عامل النقل يلعب دورا كبيرا فى الدخل القومى والفردى . وباستعراض أرقام الدخل الفردى والقومى نلاحظ انخفاض هذا الدخل فى افريقيا عن غيرها من القارات الأخرى ولا شك أن عامل النقل كان له دخل كبير فى الوصول الى هذه النتيجة .

وفيما يلى مقارنة بين الدخل القومى والفردى فى بعض الدول الافريقية وغيرها من دول القارات الأخرى .

ويتضح من الاحصاءات أن الدول ذات الدخل المنخفض غالبيتها من الدول الافريقية والآسيوية وهى الدول التى تعاني من انخفاض الدخل القومى وبالتالي انخفاض الدخل الفردى . ومع ذلك فان عدم وجود خدمات النقل الملائمة فى هذه الدول قد أدى - بجانب عوامل أخرى كثيرة ومتنوعة - الى انخفاض الدخل القومى والفردى نتيجة لان عدم وجود هذه الخدمات أو ضآلتها لا يساعد على الانتاج خصوصا المحصولات النقدية اللازمة للتصدير وبالتالي عدم الحصول من جانب الدولة والفرد على دخل اضافى .

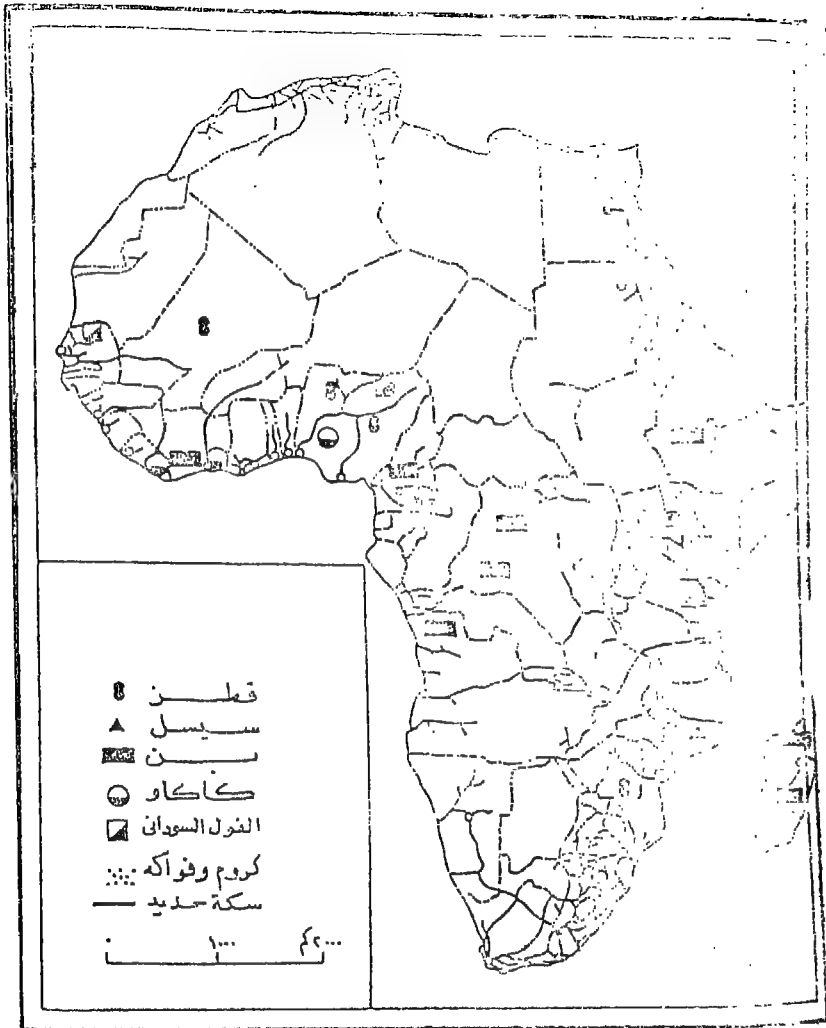
وينعكس هذا الدخل المنخفض القومي على عدم امكانية الاقدام على مشروعات التطوير والتنمية فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك على نشر الخدمات مثل التعليم والنشئون الصحية والترفيهية . . . الخ وبذلك يحدث انخفاض مستوى كفاءة الفرد ويؤثر على نقص الانتاج وهكذا تكون الحلقة المفرغة التى سبق أن أشرنا اليها .

أما الدول ذات الدخل المتوسط فتجد منها أيضا دولا من آسيا وإفريقيا وهى شبيهة بالنوع السابق وإن كان مستوى الدخل فيها أفضل نوعا ، كما أنها أيضا ذات مستوى أفضل فى النقل والمواصلات .

أما الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فإن بها شبكة لا بأس بها من النقل والمواصلات مثل جمهورية جنوب إفريقيا .

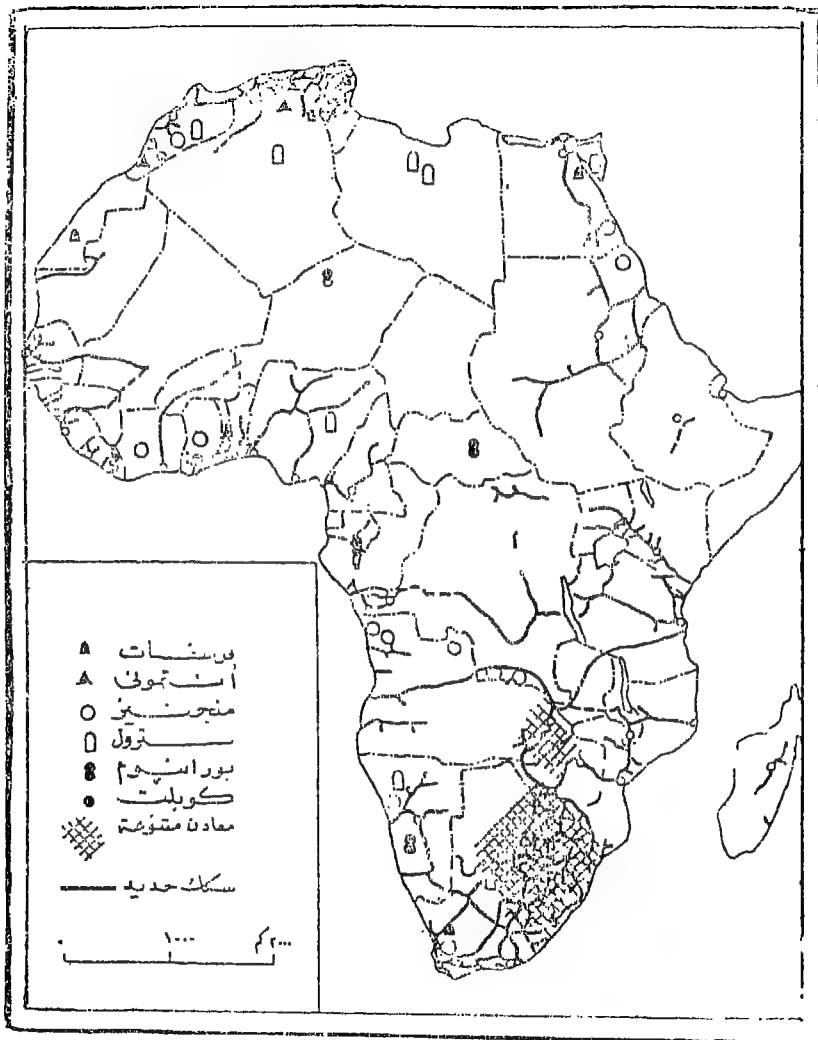
ولكن لا بد أن نلاحظ أن هناك بعض الدول ذات الدخل المرتفع فى إفريقيا وإن كانت لا توجد بها شبكة جيدة من النقل والمواصلات وهى الدول المنتجة للبترول مثل ليبيا ، ويساعد على ذلك ضآلة عدد السكان وارتفاع الدخل القومي . إلا أن معظم الدول ذات الدخل المرتفع هى الدول الصناعية فى أوروبا وأمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتى ، ويخدم هذه الصناعة شبكة من النقل والمواصلات ذات كفاءة عالية .

وببساطة فإن النظر الى خريطة شبكة النقل ومقارنتها بمناطق الانتاج الزراعى النقدى والصناعى والتعدينى توضح لنا بوضوح وجلاء مدى الارتباط بين النقل وهذه الجزر المتناثرة فى أنحاء إفريقيا والتى تحظى باستغلال اقتصادى نشط لسبب بسيط وهو أن هذا الانتاج مخصص للتصدير عبر شرايين المواصلات والنقل التى سبق أن أشرنا اليها .



المحاصيل النقدية الهامة في افريقيا  
وعلاقتها بشبكة السكك الحديدية .





انعدام الهامة في افريقيا  
 وعلاقتها بشبكة السكك الحديدية

## (المشكلات والحلول)

بعد أن أشرنا الى النقاط السابقة الخاصة بأهمية النقل وأنماطه والعوامل المؤثرة فيه طبيعيا وبشريا واقتصاديا وانتشار وسائل النقل المختلفة وارتباط هذا الانتشار بالتنمية الاقتصادية ، بعد كل هذا آن لنا أن نشير الى المشكلات التي تعاني منها أشكال ووسائل النقل في افريقيا والحلول المقترحة لها .

ورغم أن هناك تداخلا وتشابها بين العوامل المؤثرة في النقل في افريقيا وبين المشكلات التي تعاني منها وسائل النقل الا أنه يهمننا الآن أن نشير الى هذه المشكلات من الزاوية الاقتصادية والسياسية ليس على مستوى دولة أو اقليم بذاته ولكن على مستوى القارة الافريقية ككل .

**وأولى المشكلات الخاصة بالنقل في افريقيا هي عدم وجود تكامل بين طرق النقل في القارة الافريقية أو حتى على مستوى الأقاليم ، ورغم أن الاتجاه الاستعماري كان يحاول الربط بين مستعمراته المختلفة بوسائل النقل المختلفة ، الا أن هذا الاتجاه كان يهدف الى استنزاف خيرات القارة وتوجيهها نحو الدول المستعمرة في أوروبا وبالتالي فإن هذه الخطوط حتى ولو كانت موجودة الا أنها لا تخدم المصالح الوطنية أو الاقليمية مثال ذلك تلك الخطوط التي كانت قائمة بين المستعمرات الفرنسية ، أو الانجليزية ، ويضاف الى ذلك أن هذه الخطوط أصبحت لا تتسم بأنها اقتصادية نتيجة لأنها تدور حول دول كاملة وتتحاشى عبورها وفقا للسياسة الاستعمارية القديمة التي أنشأتها لربط الجزر الاقتصادية ببعضها أولا ثم ربطها معا بمنافذ التصدير كما سبق أن أوضحنا .**

**والمشكلة الثانية :** التي نجابه القارة الافريقية فى مجال النقل هى اختلاف مقاسات المسافة بين قضبان السكك الحديدية وفقا للنمط الاستعمارى الذى كان سائدا فيها . وبالتالى اصبحت المشكلة واضحة على حدود الدول الافريقية لأنه فى هذه الحالة لابد من اعادة الشحن والتفريغ ، الأمر الذى يوجب النظر فى توحيد مقاييس الخطوط الحديدية والطرق . ونظرا لأن ثلاثة أرباع الخطوط الحديدية بمقياس ١٠٦٧ متر ، فانه ينبغي تعديل المقاسات الى هذا المقياس تدريجيا .

**ومن المشكلات الملحة أيضا ندرة الموارد** حيث استوعبت استثمارات النقل ٣٠ - ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات خلال العقدين الأخيرين . وفى نفس الوقت فان نقص هذه المخصصات وسوء الصيانة يؤديان الى تدهور الخدمات الموجودة حاليا والخاصة بالنقل ، ولذا كان لابد من وجود جهاز تخطيطي ممتاز فى مجال النقل نظرا لأن هذا القطاع يستوعب موارد وطنية ضخمة ، وكذلك المشكلات المعقدة الخاصة بتشابك وسائل النقل وتكامل كل منها للآخرى ، وفى نفس الوقت المنافسة فيما بينها .

ولكن وكما يذكر مورجان، باف - فان هذا التخطيط لاينبغى أن يسلك طريق النظام الاقتصادى الأوروبى ، ولكن لابد أن يتجش مع التقاليد الاجتماعية الافريقية . وموارد النقد الافريقية . والوسائل التجارية فى افريقيا .

وقد برزت أهمية النقل والمواصلات وانعكست على المؤتمر **الوزارى المنبثق من اللجنة الاقتصادية لافريقيا السابعة للأمم المتحدة ECA** حيث أعلن المجلس الفترة بين ١٩٧٨ - ١٩٨٨ بمثابة عقد النقل والمواصلات فى القارة الافريقية .  
« Transport and Communication Decade » .

وقد رحبت بهذا الاتجاه هيئات دولية عديدة من أهمها منظمة الوحدة الإفريقية فيما أطلق عليه « خطة لاجوس Lagos plan of Action » وكذلك مؤتمر « تنسيق التنمية » في إفريقيا الجنوبية

Southern African Development Coordination Conference.

الذى عقد في مابوتو ( عاصمة موزمبيق ) في نوفمبر سنة ١٩٨٠ وفيما يلي الخطوط العريضة التي جاءت في خطة لاجوس لتطوير النقل في أفريقيا التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

### أولويات الاستثمار والاستراتيجية :

تفوق احتياجات النقل الضخمة - امكانيات الدول الإفريقية سواء من الناحية المالية أو الخبرة الفنية ، حتى ولو كانت هناك مساعدات من الخارج ، ولذا كانت الأهمية على التركيز على النواحي ذات الأهمية القصوى خلال العقد المذكور .

كذلك لابد أن تدرس وتفحص المشروعات المقدمة للتمويل من جانب الحكومات والهيئات الممولة وإيجاد حلول بديلة مثل تحسين العمليات والصيانة للخدمات الموجودة حاليا - والإحلال والتجديد للبنية الأساسية الموجودة ، وتحسين انسياب الحركة التجارية بالتنظيم والإشراف الفعال ، والاعتماد على وسائل غير باهظة التكاليف في النقل والمواصلات مثل الطيران والاتصالات التليفونية .

وأشارت الخطة أيضا إلى أهمية التركيز على الصيانة وخصوصا في مجال الطرق الخاصة باللوريات التي تعتبر الآن أساس نظام النقل في معظم الأقطار الإفريقية وينبغي على الهيئات الممولة أن تركز بجانب أعمال الصيانة مثل إقامة الورش ، والمكاتب والتدريب على اختيار مشروعات تساعد على تخفيض التكاليف الكلية للنقل خصوصا في مجال الطرق السطحية ، وذلك بمتطلبات

واقعية للصيانة والتحميل . وينبغي أن يكون هناك نظام دورى للصيانة وأن تتخلص الدول الممولة من الروتين بحيث يقبل المقاولون الوطنيون على أداء هذه الأعمال خصوصا من القطاع الخاص وكذلك تشجيع السكان الوطنيين فى مجال الانشاءات أيضا وذلك بتأجير الآلات والمعدات لهم أو بتسهيلات تحويلات النقد . وقد جربت كثير من الحكومات الافريقية هذا النظام الوطنى المحلى بل وساعدت المجتمعات المحلية على انشاء الطرق عن طريق المشاركة فى التمويل . وفى مجال الطرق قامت كينيا بتجربة الاستعانة بالمقاولين المحليين على أساس أن يكون كل مقاول مسئول عن مسافة من نصف الى  $\frac{2}{3}$  كم من الطرق المحلية ، ويعطى فى نهاية كل شهر مبلغا من المال ، اذا حافظ على هذه المسافة صالحة للنقل وبلغت التكاليف ٢٥٠ دولارا لكل كم سنويا . وعن طريق تجارب أخرى بتكنولوجيا مناسبة يمكن المحافظة على الطرق الرئيسية .

كذلك بالنسبة للسكك الحديدية تركز خطة لاجوس على الصيانة والتجديد والنظرة الاقتصادية لدرجة الغاء الخطوط ذات العائد الاقتصادى الضعيف بسبب منافسة الطرق أو نضوب مناجم المعادن ، واستبعاد انشاء خطوط جديدة . ومع ذلك فهناك بعض الخطوط المطلوبة المرتبطة بتطوير انتاج معدنى جديد مثل مشروع Nimba-Mifergui فى ليبيريا وغينيا ، وربما كذلك مجمع أجاكوتا Ajakuta للحديد والصلب فى نيجيريا .

وفى مجال الموانئ والملاحة لابد من تدريب العاملين وتحسين الجهاز الادارى وتجديد واحلال بعض المعدات التكميلية لسرعة التفريغ والشحن وذلك بسبب عدم كفاءة العمل فى هذه الموانئ . وقد ظهرت آثار هذه التحسينات فى ميناء دوالا بالكاميرون حيث ظهر تحسن واضح فى عمليات التفريغ والشحن وسرعة العمل خلال السبعينات . كذلك فإن بعض الدول تحتاج الى توسع فى سعة الرسو . Berthing capacity extension هذا بجانب حالة

أو حالتين تحتاج فيهما الى انشاء موان جديدة • وبجانب الحاجة الى تحسين خدمات تفريغ الحاويات فى بعض الأماكن ، فان متطلبات التوسع فى معظم الموانى الأفريقية محدودة بسبب أن الاستثمارات الأساسية خلال السبعينيات كانت مخيبة للآمال فى معدلات النمو فى التجارة العالمية وكذلك إمكانية تحسين الانتاجية فى المرافئ الموجودة •

وفى نفس الوقت فان خدمات الملاحة من أجل توزيع اقليمى أفضل وجذب الحاويات يحتاج الى تطوير وتحسين • وتشير الخطة الى أن هناك فرصاً ثمينة لتطوير وتنمية الشروعات المحلية اذا ما خفضت وقللت الضوابط وأصبح الائتمان « credits » متاحاً • ولكن ينبغي الاقتراب بحذر شديد من الملاحة العالمية • ويعتبر النقل الملاحي الثقيل Bulk shipping نقطة البداية Entry-point للدول التى تتطلع لاستثمارات الخطوط الملاحية فى المستقبل • كذلك ينبغي التعاون الاقليمى فى شئون الموانى والنقل الملاحي على أن يكون ذلك بسرعة وذلك من أجل تأمين تسهيلات الحاويات بكفاءة عالية وكذلك لتفادى ( فئسات ) النولون المرتفعة • High freight retes

#### النقل بين الدول : Intercountry transport

الخطوط الملحة اللازمة للنقل بين الدول وهى التوسع فى اجراء التسهيلات • • • Facilitation measures وتبسيط عبور الحدود وارساء تنظيمات متبادلة بين حركة اللوريات عبر الحدود، والاشراف الكامل على الجمارك غير الرسمية ، وعمل تنظيمات لكميات الشحن وتنسيق قواعد واشارات القيادة ، وادخال بعض تنظيمات التأمين ، والتنسيق فى عمل التسهيلات الخاصة فى خدمات السكك الحديدية بين الدول وتوحيد الوثائق التى يمكن عن طريقها اضافة اجراءات تبسيط الجمارك والعوائد والعملية والجمرة واجراءات خاصة بالحجر الصحى النباتى Phyto Sanitary •

وقد أشارت خطة لاجوس الى أهمية ربط الدول الجبسة بالطرق الى منافذ البحر أكثر من انشاء الطرق السريعة . اذ ينبغي أن تكون هذه الطرق ذات أولوية اقليمية خاصة ، وسوف تتركز هذه التحسينات في الدول « الترانزيت » ويكون المستفيد منها هو الدول الجبسة بما فيها الفوائد غير المحسوسة ولكنها مؤكدة .

أما بالنسبة للنقل الجوي فانه ذات أهمية كبيرة في بعض الدول ذات المساحة الشاسعة وكذلك في المناطق النائية ، كذلك فإن التجارب سائرة الآن لاختيار الطائرات الخفيفة « Lighter than-air » في أمريكا اللاتينية ، وهي تستحق الاهتمام لامكانية تطبيقها واستخدامها في قارة افريقيا . وقد عانى النقل الجوي المحلي في عديد من الدول الافريقية نتيجة لمشكلتين عامتين هما :

**الأولى :** عدم مقدرة الناس على شراء التذاكر .

**الثانية :** الاشراف الدقيق الصارم على « تعريفات » الخطوط الجوية .

أما بالنسبة للخدمة العالمية لابد من التدريب والتعاون بين الدول الافريقية مثال ذلك جماعة الطيران الافريقي Air Lines African Association «AFRAA» The African التي نجحت في صيانة طائرات بوينج ٧٣٧ . وكما يذكر « أوكونور » O'Conner فإنه اذا استطاع النقل الجوي أن يقلل من التكاليف الخاصة بالنقل فإن هذا سوف يكون نافعا للغاية حيث أنه سوف يساعد عديدا من المناطق الافريقية على تجاوز مراحل أخرى من تحسينات النقل ، وفي هذه الحالة فإن النقل سوف يقدم - كما كان منذ سبعين أو ثمانين عاما المفتاح للتغيرات الاقتصادية الثورية . كذلك يذكر « أوكونور » ان نمط النقل والمواصلات سوف يتغير في المستقبل نتيجة للتقدم التكنولوجي ، مثال ذلك أن هناك سلعا كثيرة تنقل

الآن بواسطة الأنابيب ويمكن في المستقبل نقل سلع أخرى مثل الحديد واليوكسيت من الداخل الى الساحل ، خصوصا اذا ملبت هذه الأنابيب بعيدا عن الساحل ، وفي هذه الحالة تكون الأنابيب قد حلت محل السكك الحديدية والموانى وما تقدمهما من تسهيلات .

## الانشاءات والتدريب :

### أشارت خطة لاجوس الى النواحي الآتية :

- ١ - أهمية التدريب للعاملين فى مجال النقل .
- ٢ - لابد أن تهتم الحكومات الافريقية والجهة الممولة بالتدريب المتنوع « Multi national ... » للعاملين فى ادارة النقل ، والتخطيط للمستويات العليا من العاملين سواء فى القطاع الحكومى أو الخاص .

- ٣ - ينبغى تشجيع معهد شرق وجنوب افريقيا للادارة الافريقية

### Eastern and Southern African Management Institute

الذى يوجد فى أروشا فى تنزانيا والذى لقي معونة من ١٧ دولة فى المنطقة منذ عام ١٩٧٧ ٠٠٠٠ وذلك من أجل تطوير الدراسة فيه لكي تشمل ما وراء تخطيط البنية الأساسية للنقل وتقييم المشروعات الى ادارة أعمال النقل .

- ٤ - ينبغى لدول غرب افريقيا فى اطار مجموعة دول افريقيا « Ecowas » اقامة حلقة دراسات ذات مستوى مرتفع لنماذج متعددة من القطاع العام والخاص « Multi modal » فى ادارة النقل فى مركز أو أكثر على غرار معهد أروشا .

- ٥ - ينبغى أن تستغل المنشآت الموجودة فى التدريب بدلا من انشاء مبان جديدة وذلك للعاملين فى مجال النقل فعلا .



ولا تغنى دراسات التدريب هذه عن التعليم العالى فى مجال النقل  
الموجودة فى أماكن أخرى \*

٦ - ينبغي تقييم هذه الدراسات عن طريق الجيات الممولة  
مثل البنك الدولى وغيره \*

### البنية الأساسية وسياسة التخطيط :

١ - ينبغي أن تستمر سياسة الاستثمارات الممكنة فى مجال  
البنية الأساسية للنقل والمواصلات ، وتطوير هذه السياسة  
متابعة التنفيذ \*

٢ - الاهتمام بالتخطيط الجيد وتحليل السياسة المتبعة خصوصا  
وأن الامكانيات محدودة لدى الدول الافريقية ، ولذا ينبغي  
المحافظة عليها وعدم الاسراف فيها \*

٣- تحسين نظام جمع المعلومات واحصاء المرور وغربلة  
المشروعات \*

٤ - انشاء وحدات تخطيط فى اطار هيئات نموذجية ...  
Model agencies ولا بد من اجراءات تنسيق الاستثمارات  
والسياسات بين هذه الهيئات \*

ومن كل ما سبق يتبين أن قارة افريقيا تعاني من نقص وسائل  
النقل سواء على المستوى المحلى لكل دولة أو على مستوى القارة  
كلها ، ومن ثم فإن الحل يكمن فى التعاون الاقليمى بين دول القارة  
من ناحية وتعاون القارة ككل مع المنظمات العالمية المهمة بالنقل من  
ناحية أخرى ، ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا أن تطوير وسائل النقل  
بمضمناه الشامل هو تطوير لأحوال القارة كلها \*

تم بحمد الله



## REFERENCES

1. Church, H. R. Africa and its islands 1977.
2. Clark, J. (editor) . An advanced geography of Africa.
3. Stamp ; D. and Morgan W. : Africa., A study in tropical development, 1972.
4. Hance, W. : Black Africa, 1977.
5. Hornby, W. F. and Newton, P. : Africa 1978.
6. O'conner, A. M. : The geography of tropical African development 1973.
7. prichard, J. : Africa. A study geography for advanced studies 1979.
8. Seoudi ; M.A. : Transport in tropical Africa. In the Bulletin of Egyptian geographical society (Arabic) No. 3, 1970.
9. Senior, M. and Okunrtifa, O. : A regional geography of Africa, 1983.
10. Taeffe, E., Morrill, R. and Gould, P. : Transport expansion in underdeveloped countries : A comparative analysis. In geographical Review October, 1963.
11. Thatcher, W. S. : Economic geography, 1964.
12. Tidswell, V. pettern and process in human geography 1978.
13. Udo, R. K. : The human grography of tropical Africa, 1982.

14. U.N. : Transport problems in west Africa, No. 29, 1962.
15. U. N. Stastical year book. 1982.
16. World Bank : Accelerated development in sub-saharan Africa. 1981.

### المراجع العربية :

- صلاح الدين الشامي : النقل في افريقيا - دار المعرفة ١٩٦١ .
- محمد عبد الغنى سعودى • النقل فى افريقيا المدارية - مجلة الجمعية الجغرافية العدد ٣ - ص ١١٩ - ١٥٢ .
- البنك الدولى للانشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٤
- أعد الترجمة العربية مركز الأهرام للترجمة العلمية .

## الأسئلة والتعليقات على

### ورقة أ. د. سعيد البدوي

« مشاكل التنمية الاقتصادية في افريقيا في العقد الأخير »

---

س : من أ. د. عبد الله عبد الرازق .

إذا كان الاستعمار قد ربط النقل والمواصلات بمراكز الانتاج في الداخل والساحل ألم يحدث تغيير في هذا النمط بعد استقلال افريقيا ؟ ولماذا ظلت الطرق الجوية مرتبطة بالعواصم الأوروبية ؟ وهل يمكن للنقل الجوي اذا تحول الى دول افريقيا أن يحل جزءا من مشاكل النقل في القارة الافريقية .

الإجابة :

أجاب أ. د. سعيد البدوي بأنه في الواقع أنني لم أشر في حديثي للنقل الجوي لكنه يلعب دورا كبيرا في بعض دول العالم ، وهذا راجع لأن النقل الجوي له تكاليف ومواصفات معينة وبالتالي نقل الأشياء بالجو لابد أن يكون في إطار ما خف وزنه وعلى ثمنه ، ولكن اذا نظرنا للدول الافريقية نلاحظ أن معظم صادراتها من الأحجام

الضخمة ، وبالتالي فالنقل الجوي بالنسبة لها لا يعنى شيئا كبيرا  
أو كثيرا ، يضاف لذلك أن من الذى يسيطر على شركات النقل  
الجوى ؟ انها الشركات الأوروبية ، وهذه الشركات لها معادلات  
خاصة ، فلا بد أن يحمل محطة على محطة أخرى ، اذا كانت هناك  
محطة ليس بها ركاب يحملها على محطة أخرى فيها ركاب ليكون  
النقل اقتصاديا . والحقيقة ان معظم الخطوط تاتى فى افرقيا على  
الخطوط الأوروبية . ويوجد فى البحث بعض التفاصيل عن النقل  
الجوى :

س : ١٠٢٠ طارق قبيب .

هل تتفق معى على أن أهم عناصر التنمية فى أى منطقة هو  
نوعية العامل البشرى ( السكان ) وليس العوامل الطبيعية ؟ لأن  
أساس التنمية هو العقل البشرى المتحكم فى جميع العناصر الأخرى .

الإجابة :

أنا قلت هذا الكلام وأن هناك عاملين رئيسيين هما :  
Quality — Quantity وعامل ال Quality مهم جدا ، الا اذا  
كنت تقصد العنصرية ، فليس هناك فى العالم عنصر متقدم  
وعنصر متأخر وأنا أبرئك من هذا . وأنا قلت ان الجنس البشرى  
معظمه اما فوق أو تحت ، أو أن الأغلبية متوسطة الذكاء ، لكن  
الأقلية فوق والأقلية تحت ولذا فال Quality تلعب دورا كبيرا  
جدا فى عملية التنمية الاقتصادية .

س : ١٠٢١ محمود أبو العنين .

السياسة قد تلعب دورا فى تعقيد أو تسهيل مسألة النقل  
والمواصلات ، وهل مسألة النقل والمواصلات انعكاس مباشر للنجاحية  
الاقتصادية .

## الإجابة :

إذا كان هناك نوع من الكثافة في التبادل الاقتصادي سيؤدي بلا شك الى كثافة في النقل والمواصلات ، وإذا كان هناك ندرة في التبادل الاقتصادي وضعف فان ذلك ينعكس على النقل والمواصلات ، إذن الفاصل في هذه العملية دون الدخول في متاهات السياسة هو العامل الاقتصادي أساسا ثم بعد ذلك قد تأتي السياسة .

س : د . أحمد أمين .

هل هناك اتفاقيات تنظيم المواصلات للدول الداخلية وربطها بالموانئ داخل القارة للدول الأخرى .

## الإجابة :

لم أشر للموضوع في الملخص الشفهي لكنه موجود بالبحث وهو خاص بالدول الحبيسة وهي تعاني معاناة كبيرة من عدم وصولها للساحل ، ومن ثم فهي تحاول بشتى الطرق الوصول لخط الساحل ، وإذا استعرضنا بعض التجارب نجد أنه كانت هناك اتفاقيات بين بعض الدول على شكل اتحاد للتغلب على هذه المشكلة ، كما هو الحال بالنسبة لجمهورية مالي في وقت ما ، وكان الهدف الأساسي من هذا الاتحاد هو الوصول بجمهورية مالي الى خط الساحل ، كذلك إذا نظرنا الى اتحاد روديسيا ونياسالاند رغم انه كان أيام الاستعمار البريطاني نلاحظ أنه كان أيضا بغرض الوصول الى المناطق الساحلية ، صحيح أن مالاوي ونياسالاند لا تصل الى خط الساحل لكنها أقرب الى خط الساحل ، فالمسافة قصيرة جدا بين آخر مالاوي من الجنوب وبين ساحل المحيط الهندي ، يقاس على ذلك أيضا تجربة الوحدة في شرق افريقيا التي كانت تابعة لبريطانيا أيضا وكانت خاضعة لـ High commission هذه التجربة

أيضا كانت تهدف الى وصول أوغندا وتوجيهها ناحية المحيط الهندي . نلاحظ أيضا منظمة الاكوا في غرب افريقيا في الوقت الحالي ، وأهداف كل هذه الاتحادات هو وصول الدول الداخلية في افريقيا الى خط الساحل ، وهناك محاولات واتفاقيات ثنائية بين الدول الداخلية والدول الساحلية ، وما نستطيع قوله ان الدول الداخلية أو الدول الجيبية تعاني معاناة شديدة من هذه النقطة .



# أزمة المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء

د. جاب الله عبد الفضيل بخيت



## أزمة المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء

د . جاب الله عبد الفضيل بخيت

---

### مقدمة

استعانت الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء بالقروض الأجنبية لسد الفجوة بين الموارد المحلية والاستثمارات القومية لمواجهة العجز في موازينها التجارية ، الا أنه منذ أواخر السبعينيات زاد اعتماد هذه الدول على الاقراض الخارجى ، مما جعل أعباء هذا الاقراض تمتص جزءا كبيرا من حصيللة الصادرات .

ففي عام ١٩٧٩ وصلت نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومى الاجمالى حوالى ٨٨% ، كما أن تكلفة خدمة هذه الديون فى صورة سداد أقساط القروض وفوائدها امتصت حوالى ٢٠% من حصيللة الصادرات ، ومما لا شك فيه أن سداد هذه الأعباء المالية قد أثر سلبيا على معدلات استثمار وقدرة دول - افريقيا جنوب الصحراء على الاستيراد وتقص المعروض من السلع والخدمات فى الداخل وتخفيض مستوى المعيشة وتغذية الضغوط التضخمية والمساس بالاستقلال السياسى والاقتصادى .

ان الصعوبات المالية الحالية التي تواجهها دول افريقيا جنوب الصحراء تعد محصلة لعدة عوامل بعضها خارجى متعلق بتدهور المناخ الدولى للتنمية فى العالم الثالث بصفة عامة ، وبعضها محلى متعلق بالسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومات ، والاستخدام غير الرشيد للمقروض الأجنبية فى مشروعات غير انتاجية بالاضافة الى مجموعة من العوامل السياسية والطبيعية مثل الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية وظواهر الجفاف والتصحر .

وأمام هذا الوضع الاقتصادى المتردى لدول افريقيا جنوب الصحراء بذلت جهات متعددة جهودا وفيرة لعلاج مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول . وقد ركزت هذه الجهود التى قامت بها بعض الدول الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية على مبادرات تتعلق بالاعفاء من كل أو بعض الديون أو باعادة الجدولة . الا أن هذه المبادرات قد عجزت عن الاتيان بحل ناجح وجذرى لمشكلة تفاقم المديونية الخارجية .

وتهدف الدراسة التى نقوم بعرضها الى تحليل مشكلة المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء وذلك بالتركيز على المحورين الآتيين :

١ - العوامل الدولية والمحلية المسئولة عن تفاقم هذه المشكلة .

٢ - تحليل المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجهة لمساعدة دول افريقيا جنوب الصحراء .

## المبحث الأول

### الأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية

ان جوهر المشكلة الاقتصادية في دول افريقيا جنوب الصحراء يكمن في أن الارتفاع في معدلات النمو السكاني يفوق الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي الى انخفاض معدل الزيادة في الدخل الفردي ، مثل هذا الأداء المتدهور ظهر في أوضح أشكاله من واقع أرقام الواردات وبصفة خاصة الواردات الغذائية . وأمام ضعف حصيلة الصادرات فقد أدى هذا الوضع الى تفاقم المديونية الخارجية خاصة خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٧ . فقد ارتفعت هذه الديون بمعدلات لم تشهد لها مثيلا حتى في أيام الاستعمار الغربي بحيث أصبحت تلك البلاد تواجه مشكلات خطيرة في الالتزام بالسداد .

وفيما يلي نقوم باستعراض أهم العوامل المسئولة عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في افريقيا :

- أولا : ضعف عائدات الصادرات .
- ثانيا : ضعف أداء قطاع الزراعة .
- ثالثا : ضعف أداء قطاع الصناعة التمويلية .
- رابعا : الزيادة السكانية .

## المطلب الأول

### ضعف عائدات التصدير

تعرضت عائدات الصادرات لدول افريقيا جنوب الصحراء الى انخفاض ملحوظ خلال سنوات الثمانينات . فقد هبط معدل النمو السنوى بهذه العائدات من ٦٨٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٠ الى مجرد ٠٢٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠ (١) . وهذا يعنى أن عائدات الصادرات لم تحفظ بالنمو وانما تعرضت للتدهور خلال سنوات الثمانينات .

ويرجع الانخفاض فى حصيلة هذه الصادرات الى تركيز صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء فى بضع سلع أولية . فعلى سبيل المثال ، فى عام ١٩٩٠ كان نصيب المواد الأولية المعدنية والزراعية حوالى ٩٢٪ من اجمالى صادرات هذه الدول (٢) . وقد كان من شأن تركيز صادرات الدول الافريقية نى عدد محدود من السلع الأولية ، جعل اقتصاديات هذه الدول شديدة الحساسية للصدمات الخارجية (٣) . فمنذ منتصف السبعينات تواجه هذه الصادرات انخفاضا فى الطلب العالمى عليها نتيجة لحالة الكساد الاقتصادى السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة . وقد ترتب على هذا الأمر انخفاض فى معدلات الزيادة فى حجم صادرات المواد الأولية التى تقوم دول افريقيا جنوب الصحراء ببيعها فى الخارج وكذلك انخفاض فى أسعار بيع هذه الصادرات . فالنظرية الاقتصادية تعلمنا أنه فى حالة تراجع الطلب لآى ظرف من الظروف التى تحكمه ، فان منحنى الطلب ينتقل بأكمله الى أسفل وإلى جهة اليسار محدثا بذلك انخفاضا فى كمية التوازن ، أى تكون النتيجة انخفاضاً فى الثمن وفى الكمية التى يمكن بيعها للمشتريين .

## أولا : انخفاض أسعار الصادرات من المواد الأولية :

منذ نهاية عام ١٩٣٩ شهدت أسعار الصادرات من السلع الزراعية مثل القطن والكاكاو والموز والبن انخفاضاً كبيراً لم تشهده منذ عام ١٩٤٠ (٤) .

### جدول رقم ١/١

#### معدل التغير في الأسعار العالمية لبعض المنتجات الزراعية والمنجمية

السلعة	١٩٧٨-٦٢	١٩٨٩-١٩٧٨
<u>أولا : المنتجات الزراعية</u>		
الكاكاو	٧.٤ +	٦.٧ —
البن	٣.٤ +	٢.٣ —
القطن	١.٥ +	٤.٥ —
المسكر	٧.٤ +	١٢.٤ —
الشاي	٣.٢ —	٣.١ —
الفول السوداني	٣.١ +	٧.٥ —
الجلود	١.٤ +	٥.٩ —
<u>ثانيا : المنتجات المعدنية</u>		
النحاس	٥.٣ —	٣.٧ —
الالومنيوم	١.٠ —	٣.٧ —
الفوسفات الخام	٥.٦ +	٣.٩ —
خام الحديد	١.٣ —	١.٨ —

Britanica Encyclopedia, V. G. 1988.

المصدر :

جدول رقم ١/٢  
تطور الأسعار العالمية للبن

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسي	معدل التغير السنتوى
١٩٨٠	٣٣٢٢	١٠٠,٠٠٠	
١٩٨١	٢٥٤٤	٧٦,٥٨	- ٢٣,٤٠
١٩٨٢	٢٧٦٧	٨٣,٢٩	- ٨,٨٠
١٩٨٣	٢٨٢٠	٨٤,٨٩	- ١,٩٠
١٩٨٤	٢١١٣	٩٣,٦٨	- ١٠,٤٠
١٩٨٥	٢٩٤٣	٨٨,٥١	- ٥,٤٠
١٩٨٦	٣٤٠٥	١٠٢,٥٠	- ١٥,٧٠
١٩٨٧	٢٢٩٢	٦٨,١٩٩	- ٣٢,٧٠

(٢) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم ١/٣  
تطور الأسعار العالمية للكافكاو

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسي	معدل التغير السنتوى
١٩٨٠	٢٦٠٣	١٠٠,٠٠٠	
١٩٨١	٢٠٧٧	٧٩,٧٩	- ٢٠,٢٠
١٩٨٢	١٧٤١	٦٦,٨٨	- ١٦,٢٠
١٩٨٣	٢١١٦	٨١,٤١	- ٢١,٧٠
١٩٨٤	٢٣٩٤	٩١,٩٧	- ١٣,٠٠
١٩٨٥	٣٢٥٤	٨٦,٥٩	- ٥,٨٠
١٩٨٦	١٥٠٠	٧٢,٩٩	- ١٥,٧٠
١٩٨٧	١٨٩٠	٧٢,٦١	- ٠,٥٠

المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .



جول رقم ١/٤  
تطور الأسعار العالمية للقطن

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسي	معدل التغير السنوي
١٩٨٠	٢٠٧٦	١٠٠ر٠	٩٥ -
١٩٨١	١٨٧٩	٦٠ر٥	١٤ر٧ -
١٩٨٢	١٦٠٣	٧٧ر٤	
١٩٨٣	١٨٦٩	٩٠ر٠	١٦ر٦
١٩٨٤	١٧٧١	٨٥ر٣	٥ر٢ -
١٩٨٥	١٣٦٢	٥٦ر٦	٢٣ر١ -
١٩٨٦	٩٨٤	٤٧ر٤	٢٧ر٨ -
١٩٨٧	١٣٩٦	٦٧ر٦	٤١ر٩ -

(١) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

جول رقم ١/٥  
تطور الأسعار العالمية للفوسفات

السنة	ثمن الطن بالدولار (٢)	الرقم القياسي	معدل التغير السنوي
١٩٨٠	٥٢	١٠٠ر٠٠	
١٩٨١	٥٥	١٠٥ر٨	٥ر٨
١٩٨٢	٥٠	٩٦ر٢	٩ر١ -
١٩٨٣	٣٧	٧١ر٢	٣٦ر٠ -
١٩٨٤	٣٩	٧٣ر١	٢ر٧
١٩٨٥	٣٨	٧٣ر١	صفر
١٩٨٦	٣٥	٧٦ر٣	٧ر٩ -
١٩٨٧	٤٧	٩٠ر٤	٣٤ر٣

(٢) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم ١/٦  
تطور الأسعار العالمية للبترول

السنة	ثمن البرميل بالدولار (١)	الرقم القياسي	معدل التغير السنوي
١٩٨٠	٣٣,٧	١٠٠,٠٠	
١٩٨١	٣٥,٠	١٠٣,٣٩	٣,٩
١٩٨٢	٣٤,٣٠	١٠٠,٩	٢,٩ -
١٩٨٣	٣٠,٠	٨٩,٠	١١,٨ -
١٩٨٤	٢٨,٣٠	٨٣,١	٦,٧ -
١٩٨٥	٢٨,٣٠	٨٣,١	صفر
١٩٨٦	١٤,١٠	٤١,٠	٥٠,٠ -
١٩٨٧	١٦,٠	٤٧,٥	١٤,٣

(١) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم ١/٧  
تطور الأسعار العالمية للنحاس

السنة	ثمن الطن بالدولار (٢)	الرقم القياسي	معدل التغير السنوي
١٩٨٠	٢١٧,٢	١٠٠,٠	
١٩٨١	١٧٤,٣	٨٠,٢	١٩,٨ -
١٩٨٢	١٢٨,٠	٦٨,١	١٥,١ -
١٩٨٣	١٥٩,٣	٧٣,٢	٧,٢
١٩٨٤	١٣٧,٨	٦٢,٤	١٣,٥ -
١٩٨٥	١٢١,٢	٦٥,٣	٢,٨
١٩٨٦	١٣٥,٠	٦١,٧	٥,١٤ -
١٩٨٧	١٢٧,٤	٥٨,٦	٤,٩ -

(٢) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

ان القاء نظرة سريعة على الجدول رقم ( ١ / ٢ ) ، ( ١ / ٣ ) .  
( ١٠٤ ) توضيح لنا أن أسعار صادرات البن والكافور والقطن تعرضت لتذبذبات شديدة خاصة في اتجاه الانخفاض ، مما أدى الى تقلب وانخفاض حصيلة الصادرات . فقد كانت معدلات التدهور السنوية في أسعار صادرات هذه السلع خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ على الوجه التالي :

— ٣٥٪ بالنسبة للبن . — ٣٤٪ بالنسبة للكافور .  
— ٣١٪ بالنسبة للقطن .

وعلى سبيل الاستثناء ، نذكر الارتفاع الذي طرأ على أسعار البن في عام ١٩٨٦ . مما سمح لمصدريه وخاصة ساحل العاج وكينيا من زيادة إيرادات الصادرات ، ولكن بحلول عام ١٩٨٧ ، سرعان ما عادت هذه الأسعار الانخفاض مرة أخرى مسجلة تدهورا مقداره - ٣٢٪ بالقياس لمستوى الأسعار الذي كان سائدا في عام ١٩٨٦ .

بالإضافة الى ذلك ، تعرضت أسعار الصادرات من المنتجات المعدنية والمنجمية الى الانخفاض المستمر وبصفة خاصة أسعار الفوسفات والبتروول والنجاس كما يتضح من الجداول رقم ( ١ / ٥ ) ، ( ١ / ٦ ) ، ( ١ / ٧ ) . فبالنسبة للفوسفات سجلت أسعار صادراته انخفاضا بمقدار - ٠.٢٪ سنويا في المتوسط فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . كما أن الانخفاض السنوي في أسعار صادرات البتروول كان بمعدل - ٧.٦٪ في المتوسط أثناء نقص الفترة .

وأخيرا بالنسبة للنجاس كان معدل انخفاض الأسعار التصديرية يعادل - ٦.٩٪ في المتوسط خلال نفس الفترة السابقة الاشارة اليها .

وقد ترتب على انخفاض أسعار صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء قياسا بالارتفاع المستمر في أسعار وارداتها أن تدهور

معدل التبادل التجارى الخاص بها . فبعد أن كان هذا المعدل ١٠٠ فى عام ١٩٨٠ ، أصبح ٩٦ فى عام ١٩٨٤ ، ٩٢ فى عام ١٩٨٦ ، أى أنه فقد ثمانى نقاط خلال ٦ سنوات فقط (٥) .

### ثانيا : حجم الصادرات :

هذا ومن الملاحظ أن الانخفاض فى أسعار صادرات المواد الأولية لم يمكن دول القارى الافريقية من زيادة حجم صادراتها من هذه السلع ، بل على العكس من ذلك نجد أن حجم الصادرات قد تقلص بصفة مستمرة .

فبالنظر الى الاحصائيات الصادرة من البنك الدولى نجد أن معدل التغير السنوى فى حجم الصادرات لدول افريقيا جنوب الصحراء قد انخفض من ١٥٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، الى ١٪ فى الفترة من عام ١٩٧٣ . وحتى ١٩٨٠ وأصبح سالباً بمقدار - ٧٥٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ . ثم استقر عند ٦٨٪ فى عام ١٩٨٧ (٦) .

ويمكن ارجاع تدنى حجم صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء فى الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٧ الى الأسباب الآتية :

١ - ارتباط الطلب على هذه الصادرات من السلع الأولية بالأحوال الاقتصادية السائدة فى الدول الصناعية الرأسمالية . ونظراً لأن هذه الدول تعاني من حالة انكماش تضخمى منذ منتصف السبعينيات . فان طلبها على مستلزمات الانتاج القادم من الدول الافريقية تعرضت للانخفاض . كما وأن السوق المحلى فى الدول الافريقية غير قادرة للحللال محل الطلب الأجنبى وذلك لمعاناة الاقتصاديات الافريقية من تطبيق سياسات تكشف الميزانية والضغط العام للنفقات . بالإضافة الى ذلك فقد سعى الاستعمار

الأوروبي الى خلق بنية انتاجية فى القطاع الزراعى والقطاع التعدينى مرتبهة للخارج وبالتالي فهي لا تسمح بتدعيم دورة انتاجية داخلية قائمة على اقتصاد سوق محلي . وبرغم حصول هذه الدول الافريقية على استقلالها الا أنها لم تتمكن بعد من التخلص من التخصص الانتاجى والتصديرى الذى فرض عليها من قبل القوى الاستعمارية فى الماضى .

٢ - أن الطلب العالمى على المواد الأولية والسلع الزراعية لا يعتمد كثيرا على تحركات الأسعار وبالتالي فاذا انخفضت أسعار هذه السلع فان ذلك لا يؤدى الى زيادة الطلب العالمى عليها بصورة كبيرة أى أن مرونة الطلب السعرية على هذه السلع تعتبر ضعيفة .

٣ - توسع البلاد الصناعية المتقدمة فى انتاج المواد الصناعية البديلة أدى الى انخفاض طلبها على المواد الخام المصدرة من البلدان النامية . مثال ذلك التوسع فى انتاج الألياف الصناعية كبديل للقطن والتوسع فى استقلال مصادر الطاقة البديلة للبترول .

٤ - أن الطلب العالمى على المواد الخام لا يعتمد كثيرا على مستويات الدخول فى البلدان الصناعية المستهلكة ، أى انخفاض مرونة الطلب الدخيلة على هذه السلع . ففي دراسة أوردتها البروفيسور تودارد الأستاذ بجامعة نيويورك يتضح أن زيادة الدخول بمقدار ١٪ من الدول الصناعية المتقدمة يترتب عليه زيادة فى الطلب على السلع المستوردة على الوجه التالى :

— زيادة الواردات من المواد الغذائية بمقدار ٠.٦٪ .

— زيادة الواردات من المواد الخام كالمطاط والزيوت النباتية بمقدار ٠.٥٪ .

— زيادة الواردات من السلع المصنعة بمقدار ١.٩٪ (٧) .

يتضح مما سبق مدى انخفاض مرونة الطلب البديعية في الدول المتقدمة على السلع والمواد الأولية المصدرة من قبل دول العالم الثالث ومنها دول افريقيا جنوب الصحراء .

وأحدث انخفاض حصيلة الصادرات آثارا سلبية مباشرة وغير مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال قنوات ثلاث :

١ - نظرا لأن حصيلة الصادرات تمثل أحد مكونات الناتج القومي الاجمالي ، فان انخفاض هذه الحصيلة يحدث انخفاضا فوريا في معدلات نمو هذا الناتج .

٢ - يؤدي انخفاض عائدات التصدير الى انكماش مصادر التمويل الخارجي للخطر ، مما يؤدي الى تقلص حجم الواردات من السلع الأساسية الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج ، وتكون النتيجة حدوث تقلص في حجم النشاط الاقتصادي وزيادة الطاقة العاطلة في الجهاز الانتاجي وبالتالي انخفاض معدلات الزيادة في الناتج القومي الاجمالي . ويوضح الجدول التالي مدى التلازم بين تدني حصيلة الصادرات وهبوط قيمة الواردات لدول افريقيا جنوب الصحراء :

### جدول رقم ١/٨

نمو تجارة السلع لبلدان افريقيا جنوب الصحراء  
( نسبة مئوية للتغير السنوى المتوسط )

الفترة الزمنية	الصادرات السلعية	الواردات السلعية
١٩٨٠-٦٥	٦٦ +	٩٠ +
١٩٨٦-٨٠	٢١ -	٧٠ -

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » ترجمة  
مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،  
١٩٨٨ ، ص ٢٧٥ .

٣ - نظرا لأن هناك حجما معينا من الواردات لابد من  
الحصول عليه من الخارج أى لا يمكن ضغطه سواء بالنسبة للسلع  
الاستهلاكية أو بالنسبة لمستلزمات الإنتاج ، فإن انخفاض عائدات  
التصدير يؤدي الى انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات  
مما يضطر الدولة الى زيادة الاستدانة من الخارج وما يترتب على  
ذلك من تضخم أعباء خدمة الدين الخارجى فى المستقبل ، وبالنسبة  
للدول الافريقية فقد انخفض معدل تغطية الصادرات للواردات من  
١١٣٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٨٢٫٣٪ فى عام ١٩٨٦ .

## المطلب الثمانى

### ضعف أداء قطاع الزراعة

منذ حصول البلاد الافريقية على استقلالها وشروعها فى وضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية ، تعرض القطاع الزراعى الى اهمال متعمد حيث تم تخصيص الجزء الأكبر من الاستثمارات لحساب القطاع الصناعى وقطاع الخدمات، كما تم تطبيق سياسات سعرية غير مجزية بالنسبة للمزارعين وتم تحويل استغلال الأرض من محاصيل معيشية تقليدية الى محاصيل نقدية بالرغم من انخفاض أسعارها فى الكثير من السنوات وذلك أملا فى الحصول على احتياجات التصنيع من نقد أجنبى (٩) . كما غادر المزارعون والعمال والزراعيون الريف بحثا عن فرص العمل فى المدن ذات الخدمات المحسنة والحياة السهلة بالقياس لحياة الريف . بالإضافة الى ذلك ، فقد ضنت الطبيعة بأوطارها وتعرضت القارة الافريقية للجفاف والتصحر فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . وقد كانت نتيجة هذه الظروف الطبيعية والسياسات الاقتصادية غير المواتية أن انخفض الانتاج الزراعى وبصفة عامة انتاج المواد الغذائية فى دول افريقيا جنوب الصحراء . و فيما يلى استعراض للتغيرات التى طرأت على الانتاج الزراعى فى هذا الاقليم من العالم خلال الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٦ ، ثم تحليل الأسباب التى تعترض نمو لانتاج الزراعى فى السودان كمثال توضيحي باعتباره أكبر الدول الافريقية مساحة وأكثرها تأهيلا لتحقيق نمو مضطرد فى الانتاج الزراعى .



## أولا : التغيرات التي طرأت على معدل نمو الانتاج الزراعى :

تظهر احصائيات البنك الدولى انخفاض معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى فى دول افريقيا جنوب الصحراء من ٣٤٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، الى مجرد ٢٠٪ خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ليستقر عند هذا المستوى المنخفض ( ٢٠٪ ) خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ (١٠) . ومن الملاحظ أن هذه الأرقام أقل بكثير من معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى بالنسبة لمجموع البلاد النامية والذي ارتفع من ٣٣٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ ، الى ٣٦٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ وان كان قد مر بفترة هبوط خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٠ (٢٦٪) .

ولعل هذه الأرقام تؤكد مدى تزايد الحاجة الى استيراد المواد الغذائية من الخارج لمواجهة الفجوة الغذائية فى داخل دول افريقيا جنوب الصحراء مما أدى الى زيادة الاستدانة من الخارج بفرض تحويل الواردات الاستهلاكية . ويعد هذا النوع من القروض أخطر أنواع المديونية .

وتجدر الاشارة الى أن هناك اتجاها الآن نحو تصحيح استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية فى البلدان من تحقيق التوازن بين تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الأغذية وعلاج هبوط حصيللة الصادرات من السلع الغذائية المصدرة . كما أن زيادة انتاج المواد الغذائية وجد اهتماما خاصا من جانب المنظمات الاقليمية والدولية .

## ثانيا : الانتاج الزراعى فى السودان كمثال توضيحي :

يعبر السودان أصدق تعبير عن تدهور انتاج القطاع الزراعى فى افريقيا جنوب الصحراء ، فهذا البلد يمتلك كافة الموارد الطبيعية المؤهلة لتحقيق نمو مضطرد فى الانتاج الزراعى من أراض زراعية

خصبة حيث تصل مباحة السودان الى ٢٥٠٦ مليون كيلومتر مربع .  
أغلبها أراض صالحة للزراعة والرعى وقطع الأخشاب ، وتوافر الأيدي  
العاملة حيث أن تعداد السودان وصل الى ٢٢٦ مليون نسمة في  
عام ١٩٨٦ . هذا بالإضافة الى توافر مصادر المياه الموسمية  
والدائمة . وبالرغم من ذلك فقد انخفض معدل النمو السنوي  
للانتاج الزراعي من ٢٩٪ في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٦٥  
الى عام ١٩٨٠ ، الى ٤٠٪ فقط خلال السنوات من ١٩٨٠ الى  
١٩٨٦ . وقد ترتب على ذلك أن زادت واردات السودان من  
الحبوب من مجرد ١٢٥ ألف طن مئري عام ١٩٧٤ لتصل الى ٦٣٦  
ألف طن في عام ١٩٨٦ أى تضاعفت بمقدار يزيد عن ٥٠٠٪ خلال  
مدة ١٢ سنة . كما أصبحت دولة السودان من كبريات الدول  
الافريقية المتلقية للمساعدات الغذائية حيث ارتفعت هذه المساعدات  
من ٤٦ ألف طن مئري في عام ١٩٧٥/٧٤ الى ٩٠٤ ألف طن مئري  
في عام ١٩٨٦/٨٥ ، أى أن احتياجات السودان للمساعدات  
الغذائية قد تضاعفت بمقدار ١٩٦٥٪ خلال ١١ سنة ، وكان من  
المفروض أن تتلاشى .

حقيقة الأمر ، هناك مجموعة من المشاكل والعقبات تعترض  
نمو القطاع الزراعي ، فإن أمكن علاجها بجدية وحزم يستطيع  
السودان أن يكفى المنطقة العربية بأكملها باحتياجاتها من المواد  
الغذائية وفيما يلي استعراض لأهم هذه المشاكل :

١ - عدم توافر مستلزمات الانتاج في الوقت المناسب من بذور  
منتقاة ومبيدات لمقاومة الآفات الزراعية وعناصر الطاقة  
المحركة من وقود وخلافه .

٢ - بدائية وسائل الانتاج المستخدمة مما يؤدي الى انخفاض  
إنتاجية العامل الزراعي .

- ٣ - ازدياد حركة النزوح والهجرة الى المدن والخارج مما يحدث نقصا شديدا في الأيدي العاملة الزراعية وبصفة خاصة في أوقات غرس المحاصيل وأوقات حصادها .
- ٤ - اتباع سياسات سعرية غير مجزية بالنسبة لمنتجي المحاصيل الرئيسية كالقطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية والمواد الغذائية .
- ٥ - عدم توافر امكانيات وأساليب التخزين الحديثة مما يعرض أجزاء كبيرة من المحاصيل للهلاك . وتشير بعض الدراسات الى أن خسائر ما بعد الحصاد بسبب الممارسات غير الملائمة في مجال التجهيز والتخزين التقليديين تصل الى ثلث الانتاج الزراعي في كثير من البلدان الأقل نموا مثل السودان (١٤) .
- ٦ - تخلف وسائل الري وانخفاض الاستثمارات الموجهة نحو المحافظة على المياه وحسن استغلالها .
- ٧ - تخلف قطاع النقل وارتفاع تكاليفه مما يعوق ترحيل المحاصيل من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك أو التصدير . فالطرق المعبدة قليلة ومستواها التقني غير مرض ولا تكفي شبكة الطرق الداخلية المرط بين الأقاليم بسهولة كما أن هناك نقصا شديدا في الشاحنات والمواري . أما بالنسبة لشبكة السكك الحديدية فهي بدائية جدا . كل هذا يقضى الى فترات تأخير وتعرض السلع للتلف . أما عن النقل الجوي فيعتبر مقصورا على المراكز الادارية والتجارية الرئيسية ، هذا بالإضافة الى كونه غير منتظم بوجه عام .
- ٨ - انعدام نقص التمويل اللازم لقطاع الزراعي نتيجة النقص الشديد في مؤسسات الائتمان الزراعي وتخلف أدائها وعدم وصولها الى صغار المزارعين . ونتيجة لذلك ينتشر في الريف

السوداني نظام الشمل وهو قريب الشبه بنظام المربين حيث يقوم على استغلال صغار المزارعين الذين لا تتوفر لديهم الامكانيات المالية الذاتية لدفع تكاليف الانتاج الزراعي بصفة منتظمة .

ومن الملاحظ أن البلاد الافريقية جنوب الصحراء تشترك فيما بينها في العديد من هذه المشاكل وان كانت حدة هذه المشاكل تختلف من دولة الى أخرى .

ان حل هذه العقبات التي تعوق انطلاق القطاع الزراعي في افريقيا جنوب الصحراء يتطلب اتباع سياسات اقتصادية جادة في مجال تسعير المحاصيل الزراعية لصالح الفلاحين والارشاد الزراعي وتوفير الأيدي العاملة المدربة والحد من الهجرة الداخلية والخارجية وزيادة حجم الاستثمارات في مجال الري والنقل والتخزين وتوفير مستلزمات الانتاج ، بالإضافة الى الاهتمام بتوسيع رقعة مؤسسات الائتمان الزراعي . كما أن تنمية القطاع الزراعي في افريقيا جنوب الصحراء يتطلب تعاوناً اقليمياً ودولياً في مجال امداد البلدان الافريقية بالمعونة الخارجية ليس نقداً بل على شكل مستلزمات مباشرة للانتاج الزراعي . ومن المؤكد أن هذه المعونة العينية سوف تصب في القطاع الزراعي وليس غيره . كما أنها ستمكن البلاد الافريقية من تحقيق وفر في مواردها من العملات الصعبة ، بالإضافة الى ذلك سوف تستطيع تعزيز ميزانيتها الحكومية من خلال بيع المستلزمات الزراعية (١٥) .

## المطلب الثالث

### ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية

يتسم قطاع الصناعات التحويلية في بلنغان إفريقيا جنوب الصحراء بالخصائص الآتية (١٦) :

- ١ - غلبة الصناعات الخفيفة على الصناعات الثقيلة .
- ٢ - اعتماد هذه الصناعات بدرجة كبيرة على الخارج في الحصول على احتياجاتها من قطع الغيار والوقود وبعض مدخلات الانتاج (١٧) .
- ٣ - يتميز هيكل الصناعات التحويلية بسيادة الصناعات الاستهلاكية القائمة على تجهيز المواد الخام وصناعات بدائل الواردات مثل منتجات المشروبات ومنتجات التبغ وتغليف تعبئة الشاي والبن والكافكاو وغزل ونسج القطن وصناعة الزيوت النباتية وصناعة الصابون والسكر المكرر والمنتجات الخشبية وبعض صناعات الفوسفات والمواد الكيماوية .
- ٤ - زيادة قوة الروابط بين قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وبالتالي بأن الأمية التي عانى منها قطاع الزراعة قد أثرت تأثيرا سلبيا وشديدا على الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية . ومن الملاحظ أن هذه السمات الرئيسية للصناعات التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء قد تحكمت في اتجاهات النمو للنتائج الصناعى وعليه فان دراستنا في الصفحات القادمة سنتطوى على نقطتين رئيسيتين :

- ١ - اتجاهات نمو الانتاج فى قطاع الصناعات التحويلية .
  - ٢ - الأسباب المسئولة عن ضعف أداء هذا القطاع .
- أولا : اتجاهات نمو الانتاج فى قطاع الصناعات التحويلية :**

بالرغم من مجهودات التصنيع التى بذلتها بعض الدول الافريقية جنوب الصحراء عن طريق توجيه قدر كبير من الاستثمارات القومية المتواضعة الى هذا القطاع من أمثال تنزانيا والسينغال وساحل العاج ، الا أن قطاع الصناعات التحويلية لا يمثل الا ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٦ . كما أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى نفس العام لم يتعد ٥٪ بالنسبة للعديد من البلدان الافريقية مثل : أوغندا (٥٪) ، النيجر (٤٪) ، بنين (٤٪) ، الصومال (٤٪) ، جمهورية افريقيا الوسطى (٤٪) ، سيراليون (٤٪) ، غينيا (٣٪) ، ليبيريا (٣٪) (١٨) . بالإضافة الى ذلك نجد أن نصيب دول افريقيا جنوب الصحراء من القيمة المضافة فى قطاع الصناعة التحويلية فى الاقتصاديات النامية لم يتعد ٣٨٪ فى عام ١٩٨٥ وهو قريب من مستواه فى عام ١٩٧٠ حيث كان ٣١٪ (١٩) .

أما فيما يتعلق بمعدل نمو القيمة المضافة المولدة داخل قطاع الصناعة التحويلية فى هذا الاقليم من العالم ، فقد انخفض من ٨٥٪ فى الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٠ الى مجرد ٣٠٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ (٢٠) . ولعل هذا النمو المتواضع للناتج المحلى فى قطاع الصناعة التحويلية يعكس بوضوح مدى ضعف الأداء الاقتصادى فى هذا القطاع . فما هى اذن الأسباب التى يمكن أن تفسر هذا الانحدار فى معدل نمو الناتج الصناعى التحويلي .

**ثانيا : الأسباب المسئولة عن ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية :**

أن البحث الدقيق عن تفسير مرض عن الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها قطاع الصناعة التحويلية فى افريقيا جنوب الصحراء

يجب أن يأخذ في اعتباره المشكلات الداخلية الى جانب العوامل الخارجية .

١ - سبق الإشارة الى أن الروابط بين قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في افريقيا تتسم بأهمية خاصة ، فقد أدى ضعف الانتاج الزراعى الى اعاقا نمو الصناعات التحويلية وذلك من زاويتين :

( أ ) أن القطاع الزراعى لم يستطع امداد الصناعات القائمة على الزراعة باحتياجاتها من المواد الخام وذلك لنقص الانتاج فى العديد من المحاصيل كالحبوب الزيتية وقصب السكر والقطن .

( ب ) أدى ضعف أداء القطاع الزراعى الى انخفاض دخول المزارعين ، فنقصت القوة الشرائية بين أيديهم مما أدى الى ضعف طلبهم على السلع الاستهلاكية وعلى مستلزمات الانتاج الصناعية .

٢ - اتجه المستهلكين فى دول افريقيا جنوب الصحراء الى تفضيل المنتجات المستوردة على السلع المنتجة محليا وذلك عندما تتوفر لديهم حرية الاختيار مما أدى الى ضيق ذلك السوق المحلى أمام الصناعات الناشئة . ولعلاج هذا الوضع ، فرضت حكومات الدول الافريقية قيودا على المنافسة الأجنبية مما أدى الى خلق هياكل انتاجية مغلقة جامدة مرتفعة التكاليف لم تعد تستطيع أن تنمو بدون هذه الحماية (٢١) .

٣ - أن انخفاض عائدات الصادرات المشار اليها سابقا ، قد أضر بقطاع الصناعات التحويلية وذلك من زاويتين :

( أ ) فمن ناحية ، أحدث انخفاض حصيلة الصادرات تخفيضا كبيرا فى الواردات من المواد الخام وقطع الغيار . ومن الملاحظ، أن المواد الخام الأساسية المستوردة تصل فى بعض الأحيان الى

نسبة ١٠٠٪ من مدخلات الانتاج بالنسبة للعديد من الصناعات الثقيلة في بعض الدول الافريقية . كما أن انتاج السلع التقليدية كالجبين والزيت النباتي والدقيق والسكر المكرر والأحذية والاسمنت يحتاج الى مكون أجنبي من المواد الخام يصل الى ٢٥٪ من مدخلات الانتاج الكلية (٢٢) .

( ب ) ومن ناحية أخرى ، أدت ندرة النقد الأجنبي الى تخفيض الواردات من البترول مما أثر تأثيرا مباشرا على معدلات التشغيل بالمصانع ، كما أثر تأثيرا غير مباشر من خلال الأعطال التي تعرض لها مرفق النقل . وهذا أدى بدوره الى عدم حصول هذه المصانع على احتياجاتها من المواد الخام بصفة منتظمة وعدم قدرتها على توزيع منتجاتها في الوقت المناسب .

وقد أدى تكاثف هذه العوامل الداخلية والخارجية الى تخفيض معدلات استخدام الطاقة الانتاجية القصوى بحيث تراوحت بين ٢٠٪ ، ٦٠٪ (٢٣) . وعلى سبيل المثال نذكر أن جمهورية تنزانيا المتحدة التي تبنت تطبيق برنامج صناعي طموح منذ عام ١٩٧٤ (٢٤) ، وصلت معدلات استخدام الطاقة الانتاجية في قطاع الصناعات التحويلية بها الى نسبة تراوحت بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ (٢٥) . وقد ترتب على ضعف معدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية استمرار اعتماد صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء على المواد الخام ذات القيمة المضافة المنخفضة .



## المطلب الرابع

### الزيادة السكانية

يتمثل الوجه الثانى للمشكلة الاقتصادية فى دول افريقيا جنوب الصحراء فى افراط الزيادة السكانية والتي تؤدى الى زيادة حجم الحاجات المراد اشباعها من سلع وخدمات . وفى هذا المبحث نحاول الاجابة على السؤال التالى : الى أى مدى يوجد افراط فى الزيادة السكانية فى دول افريقيا جنوب الصحراء ؟ الا أنه قبل الاجابة على هذا السؤال يجدر بنا أولا استعراض حجم المشكلة السكانية . وعليه فان موضوع هذا المبحث ينقسم الى نقطتين :

أولا : حجم المشكلة السكانية .

ثانيا : مدى وجود افراط فى الزيادة السكانية .

## المطلب الأول

### حجم المشكلة السكانية

يوضح الجدول التالى التغيرات التى طرأت مع نمو السكان فى العالم .

## الجدول رقم ١/٩ نمو السكان في العالم

النمو السنوي المتوسط ( في المائة )			سكان ٨٦ بالملايين	مجموعة البلدان
١٩٩٠-٢٠٠٠	١٩٨٠-١٩٨٦	١٩٦٥-١٩٧٣		
١.٩	٢.٠	٢.١	٣٥٢٨	مجموع البلدان النامية
٣.٢	٣.١	٢.٨	٣٩٩	بلدان افريقيا جنوب الصحراء
٠.٤	٠.٦	٠.٧	٧٤٢	البلدان الصناعية
١.٧	١.٨	١.٩	٤٢٩٠	العالم

تعانى معظم دول افريقيا جنوب الصحراء من نمو سكاني مفرط مما يعوق قدرة حكومات هذه الدول عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وإيجاد البنية الأساسية المادية والبشرية . ففي الحقيقة لا توجد موافقة بين الزيادة السكانية وزيادة الموارد الاقتصادية المستغلة . ففي عام ١٩٨٦ وصل سكان دول افريقيا جنوب الصحراء حوالي ٣٩٩ مليون نسمة أي بنسبة ٩٣٪ من سكان العالم في حين أن نصيب هذه الدول من الناتج القومي الاجمالي في العالم لا يتعدى ٢٦٪ . أما معدل نمو السكان في افريقيا جنوب الصحراء فنجد أنه يتسم بخاصيتين ( راجع الجدول رقم ١/٩ ) . فمن ناحية نجد أن معدل النمو السنوي للسكان في افريقيا جنوب الصحراء أعلى من معدل نمو سكان العالم وسكان الدول الصناعية

وسكان البلاد النامية وذلك خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ٢٠٠٠ . ومن ناحية أخرى نجد أنه في حين تتجه معدلات نمو السكان في البلاد الصناعية وفي مجموع البلاد النامية نحو الانخفاض المستمر ، نجد أن معدل نمو السكان في أفريقيا جنوب الصحراء يتجه نحو الارتفاع فقد ارتفع هذا المعدل من ٢٨٪ في الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣ ، الى ٣١٪ في خلال السنوات من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦ ومن المتوقع أن يصل الى ٣٢٪ خلال السنوات من ١٩٩٠ وحتى سنة ٢٠٠٠ . ويرجع هذا الارتفاع الكبير في السكان في أفريقيا الى ارتفاع معدلات المواليد والتي تعادل ٤٨ في الألف ، والانخفاض النسبي لمعدلات الوفيات خاصة الأطفال من ٢٢ في الألف عام ١٩٦٥ الى ١٦ في الألف عام ١٩٨٦ وذلك باستثناء بعض الدول التي مازالت تحتفظ بمعدل وفيات مرتفع مثل أثيوبيا ( ١٩ في الألف ) ، بوركينا فاسو ( ١٩ في الألف ) ، النيجر ( ٢١ في الألف ) ، غينيا ( ٢٣ في الألف ) ، وتشاد ( ٢٠ في الألف ) ( ٢٦ ) .

ولكن الى أي مدى يمكن القول ان هذه الزيادة السكانية في افريقيا جنوب الصحراء تعتبر زيادة مفرطة ؟ ان الإجابة على هذا السؤال تنقلنا الى النقطة الثانية في هذا الموضوع .

## المطلب الثاني

### مدى وجود افراط في الزيادة السكانية

للإجابة على السؤال ، نستعرض الأنواع الأربعة للزيادة السكانية المفرطة التي ذكرها الاقتصادي آرثر لويس ونقف على مدى انطباقها على افريقيا جنوب الصحراء .

من المعروف أن آرثر لويس وضع أن هناك أربعة أنواع للزيادة السكانية المفرطة :

**أولاً :** توجد زيادة سكانية مفرطة يستهلك البلد النامي موارده الاقتصادية غير المتجددة بمعدلات مبالغ فيها . فالضغط السكاني يقود بلاد العالم الثالث الى الاستغلال المكثف للأراضي الزراعية بما يحتويه من مساحات كبيرة من الغابات والقضاء على المراعي الخضراء ولا يخفى على أحد الآثار المحتملة من هذا الأمر على الأحوال المناخية وتآكل التربة الزراعية وانجرافها . ونجد أن هذا النوع من الزيادة السكانية المفرطة ينطبق على معظم دول افريقيا جنوب الصحراء . ففي محاولاتهم للوفاء بالاحتياجات من الغذاء ، يلجأ سكان الريف في افريقيا الى اساءة استخدام الأراضي والافراط في هذا الاستخدام والامتداد الزراعي الى الغابات والمناطق ذات الامكانيات المحدية والايكولوجية الهشة . بالإضافة الى ذلك يلجأون الى الرعي المفرط في المراعي الآخذة في التقلص ولعل ما يزيد من استفحال تآكل التربة وزوال الغابات والاحراج ، الاعتماد الكبير على الوقود الخشبي تحت ضغط الكثافة السكانية وعدم توافر مصادر الطاقة البديلة أو عدم العمل على تجديده هذه الغابات .

**ثانياً :** توجد زيادة سكان مفرطة ، اذا كانت مضار هذه الزيادة تفوق فوائدها ، فالزيادة السكانية تؤدي الى زيادة حجم السوق ، الأمر الذى يسهل تقسيم العمل واحداث التخصص وبالتالي زيادة الانتاجية وعلى العكس ، فان الزيادة السكانية تؤدي الى زيادة الاقبال على زراعة أراضى قليلة الخصوبة والقيام باستثمارات مكلفة فى قطاع البنية الأساسية ، هذا بالإضافة الى زيادة تكاليف الخدمات العامة . وبالنظر الى الزيادة السكانية فى افريقيا جنوب الصحراء يمكن أن نسوق الملاحظات الآتية :

١ - لم تؤد الزيادة السكانية الى زيادة حجم السوق بالنسبة للمسلع الاستهلاكية المصنعة لأن اتساع نطاق السوق يتوقف على دخل الفرد الحقيقى أكثر من اعتماده على زيادة السكان . وبالتالي فان انخفاض دخل الفرد الحقيقى فى افريقيا جنوب الصحراء قد ألغى تأثير الزيادة السكانية على اتساع نطاق السوق .

٢ - اذا كانت الزيادة السكانية قد أدت الى زيادة عرض العمل فى افريقيا جنوب الصحراء ، فانها لم تتسبب فى رفع الانتاجية التى تتوقف بصفة رئيسية على توافر عنصر رأس المال ومستوى الفن الانتاجى ، وللدلالة على ذلك ، نذكر أن انتاجية العمل فى قطاع الزراعة فى البلاد المتقدمة تتفوق بمقدار ٢٦ مرة عن تلك الانتاجية المتحصل عليها فى البلاد النامية فى عام ١٩٨٠ . ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة الى ٤١ : ١ بحلول عام ٢٠٠٠ (٢٧) .

٣ - تؤدي الزيادة السكانية الى زيادة الطلب على المرافق الأساسية مما يؤدي الى تدهورها وارتفاع تكاليف انتاجها وزيادة المبالغ

المالية المخصصة لانشائها أو صيانتها . فعلى سبيل المثال ، نجد أن سكان دولة نيجيريا بلغ عددهم ١٠٣ ملايين نسمة عام ١٩٨٦ بمعدل زيادة سنوية مقدارها ٣١٪ . وهذه الزيادة السكانية أدت الى زيادة الضغط على مشروعات البنية الأساسية مثل الماء والكهرباء والنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية والصرف الصحي . وكانت النتيجة انقطاع هذه الخدمات أو رداءة نوعيتها في حالة توافرها (٢٩) . كما أن ٣٥٪ من سكان الحضر في دول افريقيا جنوب الصحراء لا يجدون المياه الصالحة للشرب في حدود ٢٠٠ متر من مسكنهم (٣٥) .

**ثالثا :** توجد الزيادة السكانية اذا لم يتمكن اقليم الدولة من الوفاء بالحاجات الغذائية للسكان . ولعل هذا المفهوم يمثل المصير الشائع الاستخدام للتعبير عن الافراط في الزيادة السكانية . فالجوع وسوء التغذية يتم ارجاعها الى زيادة السكان بصفة رئيسية ومن الملاحظ أن هذا المنظار للافراط في الزيادة السكانية ينطبق على دول افريقيا جنوب الصحراء . ففي عام ١٩٨٦ كانت جميع الدول الافريقية جنوب الصحراء مستوردة للحبوب الغذائية ، وقد بلغ نصيب هذه الدول ٩٦٪ من واردات الحبوب المناسبة الى دول العالم الثالث ، كما بلغ نصيبها من المساعدات الغذائية المقدمة لجميع الدول النامية حوالي ٣٤٪ في عام ١٩٨٦ (٣١) . حقيقة الأمر أن تؤدي الزيادة السكانية المفرطة الى ارتفاع عدد الأفراد المطلوب تغذيتهم ونظرا لأن بلدان افريقيا جنوب الصحراء لا تتوافر لديهم المقدرة على انتاج المزيد من المواد الغذائية في الوقت الحاضر ، فان الفجوة بين عرض وطلب الغذاء تتسع مما يؤدي الى زيادة واردات الغذاء من الخارج

وهذا هو جوهر المشكلة لأن دول هذا الاقليم من العالم لا يتوافر لديها النقد الأجنبي الملائم لتمويل تلك الواردات مما يدفعها الى الاستدانة من الخارج . وهذا الدين الخارجى من أجل الاستهلاك يعتبر أخطر أنواع الديون لأنه لا يساهم فى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة المقترضة . بالإضافة الى ما سبق ، نجد أن انفجار النمو السكانى فى دول افريقيا جنوب الصحراء يؤدى الى ارتفاع عدد ضحايا سوء التغذية ، فمتوسط الرقم القياسى لنصيب الفرد من الغذاء قد انخفض من ١٠٠ خلال السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١ الى ٩٧ خلال السنوات من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٦ (٣٢) . ويؤدى انخفاض نصيب الفرد من الغذاء فى افريقيا جنوب الصحراء الى تدهور المستوى الصحى للسكان وانخفاض الانتاجية مما يؤثر سلبيا على معدلات النمو الاقتصادى .

هذا وتجدر الإشارة الى أن ظاهرة الجوع وسوء التغذية فى بعض الدول الافريقية كالسودان يمكن ارجاعها ليس الى الزيادة السكانية ولكن الى عدم استغلال الأراضى الزراعية .

**رابعا :** تكون هناك زيادة سكانية مفرطة اذا لم ينتج عن الزيادة السكانية زيادة مماثلة فى الناتج القومى . ويستتبع هذا المفهوم أن تكون الانتاجية الحديثة لعنصر العمل مساوية للصفر ، كما وأن الزيادة السكانية تترجم فى صورة زيادة البطالة المقنعة . وبالنظر الى وضع الزيادة السكانية فى افريقيا جنوب الصحراء نجد أن معدل النمو السكانى يفوت معدل زيادة الناتج المحلى الاجمالى ابتداء من عام ١٩٨٠ كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم ١/١٠  
معدلات نمو السكان والنتائج المحلي الإجمالي  
في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء

البيان	١٩٧٣-٦٥	١٩٨٠-٧٣	١٩٨٦-٨٠
معدل نمو السكان	٢,٧	٢,٨	٣,١
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٦,٦	٣,٣	- ١,٥

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ » ،  
ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ،  
القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٥ .

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل نمو نصيب الفرد من  
الناتج المحلي الإجمالي يتناقص باستمرار ، فبعد أن كان ٣,٩٪ في  
الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣ انخفض إلى ٠,٥٪ خلال السنوات من  
١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ ثم أصبح سالبا بمقدار ٤,٦٪ خلال الفترة من  
١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦ .

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول أن الزيادة السكانية المفرطة  
تمتص جزءا كبيرا وهاما من زيادة الناتج القومي مما يعوق عملية



التراكم الرأسمالى . فمن المعروف أن الزيادة فى الدخل القومى يتم  
التصرف فيها اما بالانفاق على الاستهلاك أو بالادخار الذى يتحول الى  
استثمار . وبالتالي فإن زيادة الاستهلاك تحت ضغط الزيادة  
السكانية يؤدى الى تناقض ذلك القدر من الدخل القومى الموجه لزيادة  
المدخرات مما يتسبب فى تدهور معدلات التراكم الرأسمالى  
أو الاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمارات وفى كلتا الحالتين  
يتعثر النمو الاقتصادى . فمن الملاحظ أن معدل الادخار فى دول  
افريقيا جنوب الصحراء يساوى ١١٪ فقط فى عام ١٩٨٦ وهو أقل  
بكثير من معدل الادخار بالنسبة لمجموع البلدان النامية والذى  
يساوى ٢٤.٠٪ فى نفس العام . وعلاوة على ذلك نجد أن معدل  
الادخار بالنسبة لدول افريقيا جنوب الصحراء قد انخفض من ١٥٪  
فى عام ١٩٦٥ الى ١١٪ فى عام ١٩٨٦ (٣٣) .

مما سبق نخلص الى أن الزيادة السكانية تمثل قيدا خطيرا على  
تنمية بلدان افريقيا جنوب الصحراء . فالمشاهدات الواقعية تثبت  
أن زيادة السكان بمعدلات مرتفعة فرضت ضغطا كبيرا على مقدرة  
حكومات هذه الدول على توفير الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية  
وعرقلت الجهود الرامية الى رفع مستوى المعيشة وزيادة الواردات  
من المواد الغذائية وارتفاع حجم المديونية من الخارج .

## المبحث الثانى

### تفاهم أزمة المديونية الخارجية

نتج عن المشكلة الاقتصادية التى تعانى منها دول افريقيا جنوب الصحراء أن شهدت هذه المنطقة ارتفاعا كبيرا فى حجم مديونيتها الخارجية خلال سنوات الثمانينات . ولهذا السبب توقف عدد ليس بالقليل من هذه الدول عن سداد ديونه ولجأ الى إعادة الجدولة للعديد من المرات . فطبقا لتقارير صندوق النقد الدولى ، يتضح أن اثنى عشرة دولة فقط من بين الأربع والأربعين دولة افريقية جنوب الصحراء استطاعت أن تسدد التزامات ديونها الخارجية دون اللجوء الى تراكم المتأخرات أو الى عمليات إعادة الجدولة وذلك خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ (٣٤) . وأمام هذا الوضع المتدهور تقدمت الأطراف الدائنة بمبادرات جادة ولكنها غير كافية لعلاج أزمة الدين الخارجى لهذه المنطقة من العالم . ونستعرض فيما يلى :

- ١ - تطور حجم المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء .
- ٢ - المبادرات المطروحة لعلاج أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول .

## المطلب الأول

### تطور حجم المديونية الخارجية

تؤكد احصائيات صندوق النقد الدولي المنشور حديثا مدى خطورة واستمرارية تدهور أزمة الدين الخارجى فى دول افريقيا جنوب الصحراء ، راجع فى ذلك بيانات الجدول رقم ( ٢/١ ) والجدول رقم ( ٢/٢ ) .

الدين الخارجى كنسبة من صادرات السلع والخدمات	الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	حجم الدين الخارجى ببلايين الدولارات الامريكية	السنة
٩٣ر٦	٣٨ر٦	٥٧ر٥	١٩٨٠
١٣٧ر٤	٤٣ر١	٦٨ر١	١٩٨١
١٨٩ر٨	٤٩ر٣	٨٠ر٢	١٩٨٢
٢٢٦ر٥	٥١ر٨	٩٠ر٦	١٩٨٣
٢١٥ر٩	٥٤ر٩	٩٣ر٤	١٩٨٤
٢٤٨ر٤	٦١ر٤	١٠٦ر٦	١٩٨٥
٣٣٠ر١	٦١ر٦	١٢٢ر٤	١٩٨٦
٣٥٥ر٤	٦٩ر٠	١٣٧ر٨	١٩٨٧

المصدر :

United Nations Africa Recoveryv, Vol. 2, No. 3, August  
1099, P. 9.

جدول رقم (٢/٢)

## هيكل الدين الخارجى لافريقيا جنوب الصحراء

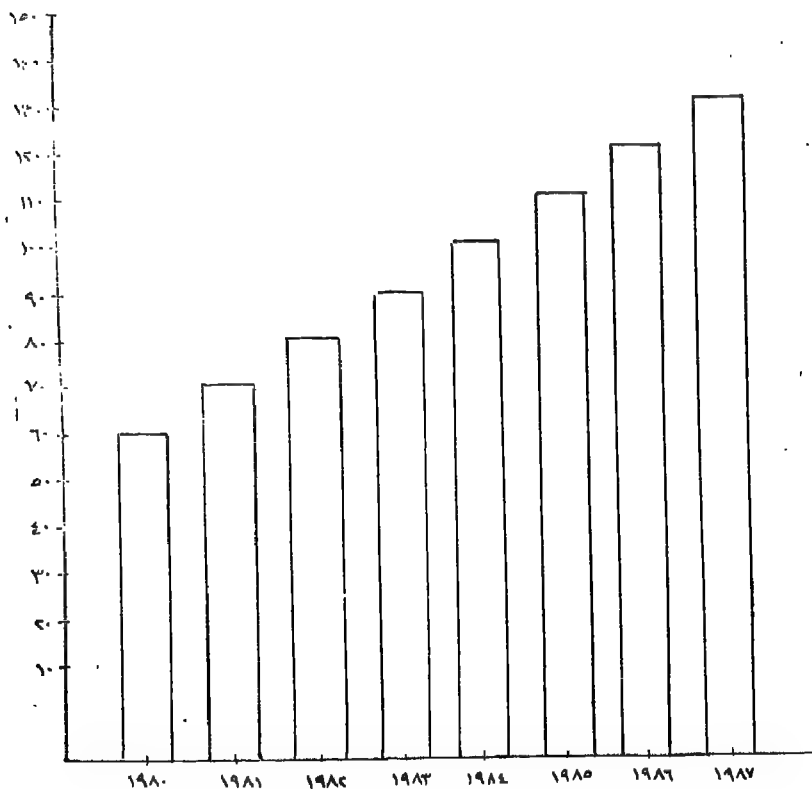
النسبة المئوية من الاجمالي. نهاية ١٩٨٧ (

النسبة المئوية	الدائنون
٣٩٢	١ - الديون الثنائية
١٨٥	٢ - ديون المنظمات الدولية
١٣٨	٣ - ديون الهيئات المالية الخاصة
٥٤	٤ - ديون أخرى مضمونة ضمانا عاما
٤٢	٥ - ديون متوسطة وطويلة الاجل عبر مضمونة ضمانا عاما
٥٢	٦ - تسهيلات صندوق النقد الدولي
٧٩	٧ - المتأخرات
٥٨	٨ - قروض قصيرة الاجل

United Nations Africa Recovery, Vol. 2, No. 3, August 1988.

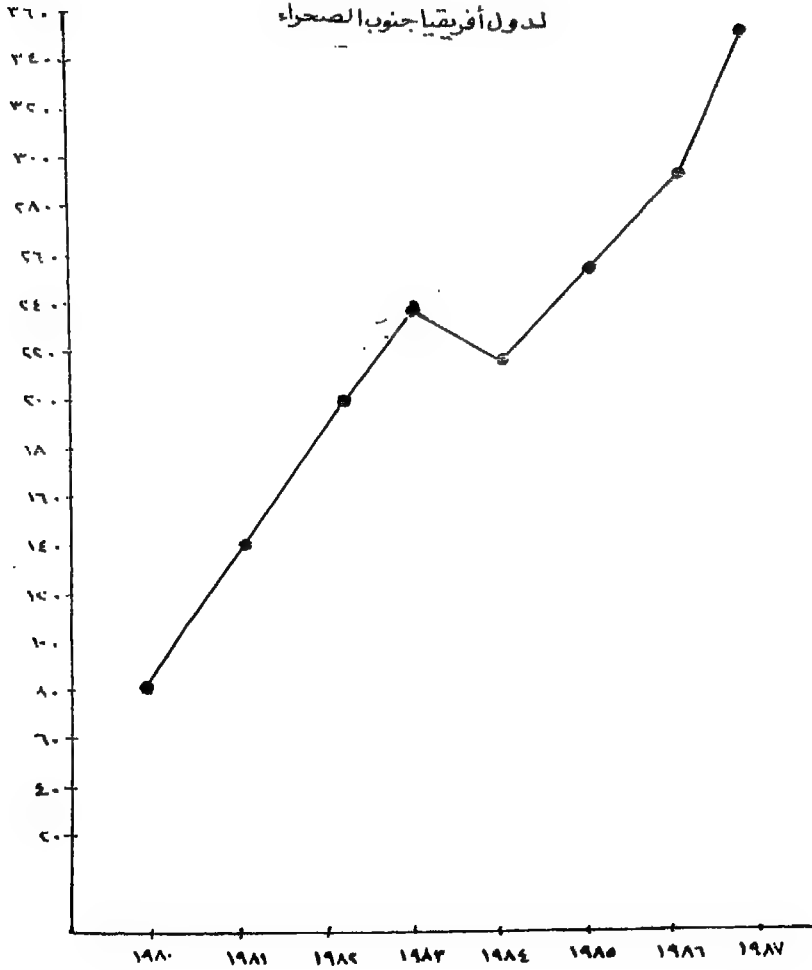
Also : IMF, IMF survey, supplement of June 1988.

حجم الدين الخارجى رقم (١)  
حجم الدين الخارجى لدول أفريقيا جنوب الصحراء  
ببلايين الدولارات الأمريكية



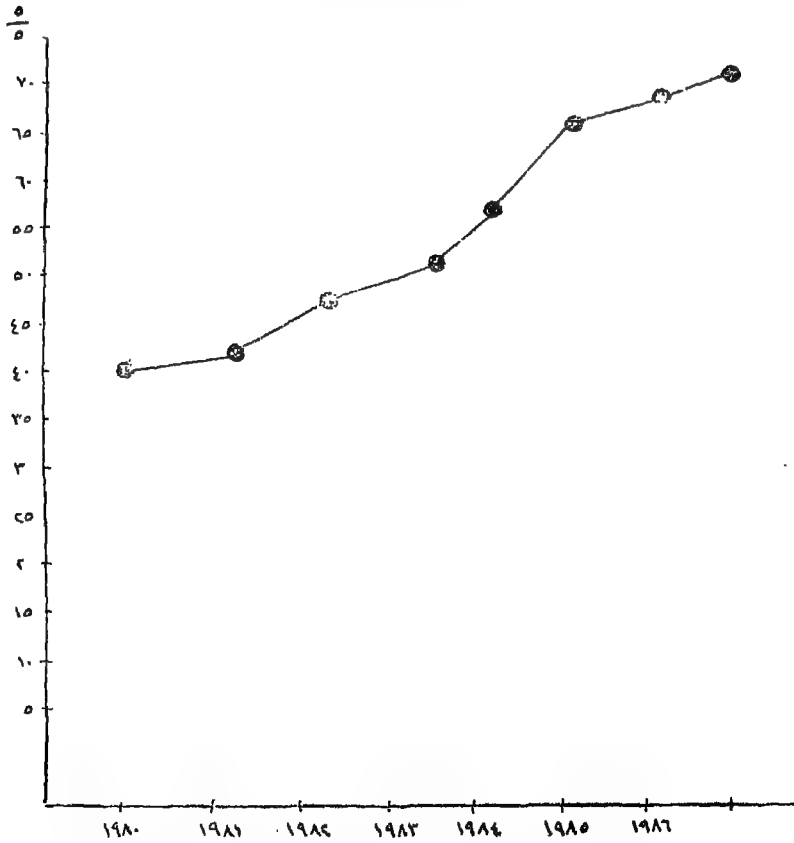
شكل رقم (٣)

نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع  
للدول أفريقيًا جنوب الصحراء



شكل رقم (٢)

نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي  
لدول أفريقيا جنوب الصحراء



يتضح من الأشكال ( ١ ، ٢ ، ٣ ) أن قيمة الدين الخارجى لدول إفريقيا جنوب الصحراء • بما فى ذلك المتأخرات وتسهيلات صندوق النقد الدولى قد ارتفعت من ٥٧٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ الى ١٣٧٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٧ • ويعنى هذا التطور حدوث زيادة قيمة الدين الخارجى لإفريقيا جنوب الصحراء ، اذا علمنا أن قيمة الناتج المحلى الاجمالى وقيمة الصادرات قد تزايدتا بمعدلات ضعيفة ، بل كانتا سالبتين فى بعض السنوات •

ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٣٦٦٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٦٩٪ فى عام ١٩٨٧ ، أى أنه اذا أرادت دول إفريقيا جنوب الصحراء التخلص من ديونها الخارجية دفعة واحدة ، عليها أن تتخلى عن ٦٩٪ من ناتجها المحلى الاجمالى ، راجع فى ذلك بيانات الأشكال : ( ١ ، ٢ ، ٣ ) • ويلاحظ أن نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى قد زادت بكثير عن تلك النسبة لبعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء • فقد وصلت الى ٨١٦٪ بالنسبة لتنانيا ، ٩٣٧٪ بالنسبة لتوجو ٩٥٧٪ بالنسبة لمالى ٩٥٩٪ بالنسبة للسودان ، ٩٩٪ بالنسبة لليبيريا ، ١٠٦٨٪ بالنسبة لساحل العاج ١٥٢١٪ بالنسبة للكونغو (٣٥) •

بالإضافة الى ذلك فإن نسبة الدين الخارجى الى صادرات السلع والخدمات والتي تعد مؤشرا لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين قد ارتفعت من ٩٣٦٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٣٥٤٪ فى عام ١٩٨٧ • أى أنها سجلت تدهورا بمعدل ١٨٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٧ • ومن الملاحظ أن هذه النسبة أعلى من نسبة الزيادة فى قيمة الدين الخارجى والتي وصلت



الى ٢٤٠٪ ، مما يعكس التدهور الكبير من قيمة الصادرات من السلع والخدمات • ومن الملاحظ أن نسبة الدين الخارجى الى صادرات السلع قد تعدت ١٠٠٪ فى عام ١٩٨٧ بالنسبة لبعض الدول مثل غينيا بيساو ، موزامبيق ، الصومال ، السودان (٣٦) •

وتظهر خطورة الحجم الذى وصلت اليه المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء فى تهديد فرص زيادة معدلات النمو الاقتصادى والارتقاء بمستوى المعيشة وعلاج مشكلة الركود والبطالة والتضخم ، ويرجع ذلك الى الأسباب الآتية :

١ - أن أعباء خدمة الدين الخارجى تلتهم جزءا كبيرا من حصيله صادرات السلع والخدمات لدول هذه المنطقة - فقد استوعبت هذه الأعباء ٢٩٦٪ من حصيله صادرات السلع والخدمات لدول افريقيا جنوب الصحراء فى عام ١٩٨٦ و ٢٦٤٪ فى عام ١٩٨٧ • ويرجع انخفاض هذه النسبة فى عام ١٩٨٧ الى سببين (٣٧) :

( أ ) زيادة عمليات إعادة الجدولة للديون المستحقة •

( ب ) عمليات اعانات الدين الواسعة التى تلقتها بلدان افريقيا منخفضة الدخل •

هذا ومن المنتظر أن تصل نسبة أعباء خدمة الدين الخارجى الى اجمالى الصادرات الى ٥٤٪ فى عام ١٩٧٩ (٣٨) •

ان ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجى أدت الى تخفيض كمية الدفع اللازمة لشراء الواردات ، مما أدى الى حرمان قطاعى الصناعة والزراعة من الحصول على احتياجاتهما من مدخلات الانتاج المستوردة.

هذا بالإضافة الى إعاقاة تنفيذ الاستثمارات الجديدة وتخفيض قدرة البلاد الأفريقية على المحنظة والصيانة لرأس المال الموجود من قبل . وأخيرا أدى ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجى الى تخفيض مستويات الاستهلاك وقهر البائع على بذل مجهودات تنموية كبيرة . وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة فى تخفيض قدرة البلاد الأفريقية جنوب الصحراء على زيادة الصادرات . ونتيجة لذلك ، دخلت هذه البلاد فى دائرة مفرغة سببها الأساسى يرجع الى حجم الدين الخارجى وأعباء الوفاء به .

٢ - تعاني دول افريقيا جنوب الصحراء من جمود هياكلها الاقتصادية وتخصصها فى انتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية الزراعية والمعدنية ، وهذا لا يسمح لها بالتنوع وزيادة الانتاج . ونتيجة لذلك تتضاءل فرص هذه الدول فى زيادة حصيلة الصادرات وتحسين وضع موازين مدفوعاتها وزيادة قدرتها الذاتية على الوفاء بالتزامات دينها الخارجى فى مواعيد استحقاقها .

٣ - أن الجهد الدولى المبذول لاييجاد حلول لأزمة تفاقم الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء يعتبر ضعيفا - كما سنرى فى المطلب الثانى من هذا المبحث - فبينما نجد أن البحث عن حلول لأزمة الدين الخارجى لدول أمريكا اللاتينية يلقى اهتماما خاصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية نرى فى نفس الوقت توجها غير كاف من الدول السبع الصناعية الكبرى ومن قبل المنظمات الدولية نحو ايجاد حلول جذرية لأزمة الدين الخارجى للدول الأفريقية علاوة على ذلك ، نجد أن الدول الأفريقية لا تمتلك حتى الآن برنامجا متكاملًا وجماعيا لمواجهة أزمة المديونية الخارجية .

من الملاحظ ايجاد حلول لأزمة الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء تعتبر أكثر موتا اذا قيسست بوضع المديونية الخارجية

لبقية أجزاء العالم الثالث . فبالنظر الى هيكل الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء نجد أن نصيب الحكومات والمنظمات الدولية وصل الى ٥٧٧/ من اجمالى المديونية الخارجية فى عام ١٩٨٧ ( راجع بيانات الجدول رقم ( ٢ - ٣ ) ومن البديهي ان النجاح فى ايجاد حلول لهذه الديون الرسمية يعتبر أكثر احتمالا وأيسر حالا منه فيما لو كانت النسبة الكبرى من المديونية تستحق لبنوك ومؤسسات تجارية ومالية ، أى ديون غير رسمية ، فعلى سبيل المثال نجد أن المؤسسات المالية التجارية الخاصة أقل استعدادا من الدائنين الرسميين لقبول اقتراحات الاعفاء من الدين أو الغاء الفوائد . بالإضافة الى ذلك أن عنصر المنحة متمثل فى انخفاض معدل الفائدة + طول فترة السداد + وجود فترة سماح) يكون أكثر ارتفاعا فى الديون الرسمية عنه فى الدين المستحق لجهات غير رسمية .

## المطلب الثانى

### المبادرات المطروحة لعلاج أزمة المديونية الخارجية

أمام هذا الوضع الاقتصادى المتردى لدول افريقيا جنوب الصحراء ، بذلت جهات متعددة جهودا وفيرة ولكنها غير كافية لعلاج مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول وبصفة خاصة تلك الدول الأفريقية ذات الدخل شديد الانخفاض . نستعرض فيما يلى تقييما لهذه الجهود .

#### أولا : على مستوى الديون الحكومية :

يمكن تقسيم مبادرات الدول الصناعية الدائنة الى نوعين : مبادرات تتعلق بالاعفاءات وأخرى خاصة بمبادرات إعادة الجدولة .

١ - مبادرات الاعفاءات : يمكن تلخيص أهم هذه الاعفاءات في الآتي (٣٩) :

( أ ) قيام حكومات ألمانيا الاتحادية وفرنسا والسويد بإلغاء تسهيلات المصدرين المستحقة السداد .

( ب ) قيام حكومات كندا وهولندا بإلغاء الديون المستحقة على الدول الإفريقية منخفضة الدخل .

( ج ) قيام بلجيكا بقبول سداد الديون المستحقة لها بالعملات المحلية لدول إفريقيا منخفضة الدخل المدينة .

( د ) قيام اليابان بزيادة المنح بقصد إعادة تمويل سداد تسهيلات المصدرين المستحقة في مايو ١٩٨٩ م .

( هـ ) قيام فرنسا بإعلان خطة تقضى بإعفاء الدول الإفريقية ذات الدخل المنخفض من ثلث المديونية المستحقة عليها .

( و ) وأخيرا فقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ تخفيض الدين وذلك من خلال خطة برادى .

وقد بلغت جملة الاعفاءات المشار إليها عالميا الى ٢٣ بليون دولار والتي ستساهم في تخفيض أعباء خدمة الدين الخارجى بمقدار ١٢٥ مليون دولار أمريكى سنويا . ومن الملاحظ أن هذا الرقم يقل كثيرا عن احتياجات الدول الإفريقية منخفضة الدخل . فقد قدرت إحدى دراسات البنك الدولى أن احتياجات الدول الإفريقية منخفضة الدخل تقدر بحوالى ١٢ بليون دولار أمريكى حتى تتمكن هذه الدول من تخفيف أزمة الدين الخارجى وجعل أعباء خدمة هذا الدين فى حدود يمكن الوفاء بها ذاتيا (٤٠) .

## ٢ - مبادرات اعادة الجدولة :

منذ عام ١٩٨٧ ، قامت مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بتسهيل شروطها لاعادة الجسدول الرسمية من خلال نادى باريس . فقد شهد حلول ابريل ١٩٨٧ ادخال فترات السماح على مدفوعات أصل الدين لتصل الى خمس سنوات ، واطالة أجل السداد ليتراوح بين ١٠ ، ٢٠ سنة (٤١) . وتجدر الاشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية ظلتا تعارضان بصفة مستمرة أى اتجاه نحو تخفيف حقيقى لأزمة المديونية الخارجية مثل الغاء الفوائد المستحقة وقصر السداد على أصل الدين أو تعديل شروط اعادة الجدولة . الا أنه منذ سبتمبر ١٩٨٨ قبلت هاتان الدولتان مبدأ اقرار فترة السماح التى تصل الى ١٤ سنة ومد فترة السداد لتصل الى ٢٥ سنة قابلة للزيادة وذلك بالنسبة للديون الشنائية مع ادخال معدلات فائدة منخفضة . ويشترط للاستفادة من هذه التسهيلات التزام الدول المدينة المستفيدة بتنفيذ برامج تكييف اقتصادية هيكلية يقرها صندوق النقد الدولى .

ومن الملاحظ على هذه التسهيلات أنها تعطى الدول المتعثرة فى ديونها ، فسحة من الوقت لالتقاط الأنفاس ، الا أنها تؤدى الى زيادة قيمة الدين عن طريق تراكم الفوائد . ويحدث هذا فى الوقت الذى تعجز فيه الدول الافريقية المدينة عن سداد أصل الدين .

## ثانيا : على مستوى المنظمات الدولية :

نتيجة لعجز كثير من بلدان افريقيا جنوب الصحراء عن الوفاء بالتزامات خدمة الدين ، فقد أنشأ صندوق النقد الدولى تسهيلات ائتمانية جديدة ، كما قام البنك الدولى بتخفيض مدفوعات الفوائد وزيادة قروض مؤسسة التنمية الدولية للدول الافريقية منخفضة الدخل .

## ١ - صندوق النقد الدولي :

فى استجابة جزئية للأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى البلدان ذات الدخل شديد الانخفاض ، أقام صندوق النقد الدولي نوعين من التسهيلات الائتمانية وذلك لتقديم مساعدات بشروط ميسرة :

( أ ) فى مارس ١٩٨٦ ، أقام الصندوق تسهيل التكييف الهيكلى The Structural Adjustment Facility (SAF) .

وقد بلغت الموارد المتاحة لهذا التسهيل ٢٧ بليون وحدة سحب خاصة ( ١ وحدة سحب خاصة = ١٢٤ دولار أمريكى ) .  
ويهدف هذا التسهيل الى تقديم مساعدات بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل التى تطلع بتنفيذ برامج اقتصاد كلى وتكييف هيكلى شاملة ( سعر فائدة نصف فى المائة ، فترة سداد تصل الى عشر سنوات فترة سماح خمس سنوات ونصف ) ( ٤٢ ) .

( ب ) فى ديسمبر ١٩٨٧ ، استطاع صندوق النقد الدولي من الحصول على موارد مالية من البلدان الأعضاء وبصفة خاصة من مجموعة الدول السبع بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية ومن المملكة العربية السعودية .

وقد مكنت هذه الموارد صندوق النقد الدولي من اقامة تسهيل التكييف الهيكلى الموسع .

The Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF)

ويلاحظ بتسهيل التكييف الهيكلى الموسع (ESAF) يتمتع بنفس شروط الاقراض الخاصة بتسهيل التكييف الهيكلى (SAF) الا أن قيمة القروض التى يتيحها التسهيل الأول للدول المدينة تعادل ثلاثة أضعاف ونصف قيمة القروض التى يتيحها التسهيل الثانى .

وتصدر الملاحظة الى أن عمليات التعهد بالقروض وعمليات السحب المتعلقة بهذين التسهيلين جاءت مخيبة للآمال . وفى خلال

الفترة من مارس ١٩٨٦ الى ١٩٨٩ ، بلغت تعيدات الاقراض المخصصة لدول افريقيا جنوب الصحراء حوالى ١٦ بليون وحدة حقوق سحب خاصة ، ولم تتمكن هذه الدول الا من سحب مبلغ ٦٦٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٤٣) . كما أن تدفق ائتمان الصندوق لدول افريقيا جنوب الصحراء كان سببا فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ مع استحقاق الأقساط عن ترتيبات ديون الصندوق السابقة بمبلغ ٢ بليون دولار أمريكى (٤٤) .

ومن واقع الأمر ، ان برامج الإصلاح الاقتصادى التى يشترط الصندوق تطبيقها من قبل الدول التى ترغب فى الحصول على تسهيلات الائتمانية غالبا تراعى الظروف الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية لهذه الدول فيما يضطرها فى النهاية الى رفضها أو عدم اكمال تنفيذها . ويهدف صندوق النقد الدولى من وراء تطبيق هذه البرامج الى تدعيم نمو المبادلات التجارية الدولية داخل اطار قوانين السوق الحر . كما يرى خبراء الصندوق أن تنفيذ هذه البرامج يحقق توازن الموازنة العامة ويحسن أوضاع موازين المدفوعات فى البلد المتلقى لتسهيلات الصندوق الائتمانية . ومن هنا تهدف برامج الصندوق الى تشجيع الأنشطة التصديرية لتحقيق الهدفين الآتين :

فمن ناحية تساعد زيادة الصادرات للدول المدينة فى الحصول على العملات الأجنبية من أجل دفع ديونها الخارجية ، ومن ناحية أخرى تعضد نظام دولة للمبادلات قائما على نظرية التكاليف النسبية .

من هذه الفرصة نجد أن خبراء الصندوق صاغوا وصفاتهم العلاجية الى النحو التالى (٤٥) :

— التدخل الحكومى لتخفيض الطلب المحلى عن طريق تخفيض إعانات الاستهلاك وتجميد الأجور وتخفيض حجم الأموال الموجهة لتنفيذ استثمارات غير انتاجية فى المدى القصير .

- تحول جزء من الثروة القومية التي تديرها الدول أو القطاع العام الى القطاع الخاص وتشجيع هذا الأخير عن طريق الحوافز والضريبة .

- تخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف زيادة القوة التنافسية للصادرات وتقليل الواردات لارتفاع أثمانها .

- هذا بالإضافة الى تنازل الدولة المدينة عن جزء من سيادتها القومية لخبراء صندوق النقد الدول الذين يتدخلون بصورة مباشرة لوقف تنفيذ مشروع معين لانعدام جدواه الاقتصادية في نظرهم أو لارتفاع تكاليفه ، أو التدخل لتصفية مؤسسة معينة لسبب أو لآخر .

ولا يخفى على أحد الآثار الاجتماعية والتضحيات التي تحملها شعوب الدول التي تبنت هذه البرامج التصحيحية سواء في ساحل العاج أو في توغو أو في مالي أو في السنغال أو في كينيا . فعلى سبيل المثال اضطرت كينيا تحت طلب خبراء صندوق النقد الدولي الى رفع أسعار الألبان والذرة والقمح والخبز بنسبة ١٦٪ خلال ثلاثة شهور فقط هي ابريل ومايو ويونية ١٩٨٩ (٤٦) .

ولكن هل مقابل ذلك ، استطاعت الدول الافريقية التي طبقت البرامج الاصلاحية للصندوق أن تستعيد صحتها الاقتصادية والمالية ؟

والاجابة على هذا السؤال تأتي بالنفي ، ولتوضيح سبب هذا النفي نسوق المبررات الآتية :

- اذا كان القطاع العام يعاني من مشاكل ادارية ، وسياسات انتاجية وسعيرية تحتاج الى التصحيح ، فان تصفية مشروعات هذا القطاع لم يشهد حتى الآن خلق قطاع خاص قادر وراغب في التوجه الى المجالات الانتاجية وبصفة خاصة في المجال الصناعي . ان أنشطة المضاربة ومشروعات الربح السريع مازالت تمثل المجال الخصب



للقطاع الخاص • حقيقة الأمر ان خلق عقلية رجل الأعمال الصناعي لا يمكن تكوينها بين عشية وضحاها كما يرى خبراء صندوق النقد الدولي •

– أن الادخال المحلى المزمع زيادته بفضل الوصفات العلاجية لصندوق النقد الدولي ، لم يشهد تحسنا ملحوظا ، وظل احتياج الدول الافريقية جنوب الصحراء للمساعدات الخارجية يتزايد يوما بعد يوم • فقد ارتفع نصيب هذه الدول من صافى المنصرف من المساعدات الانمائية الرسمية من جميع المصادر والمساهمة الى جميع الدول النامية من ٢٧٢٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٣٤٪ فى عام ١٩٨٦ •

– أن تخفيض قيمة العملة لم يتسبب فى زيادة الصادرات فى البلاد الافريقية • فمن المعروف أن المواد الأولية الزراعية والمنجمية والتي لا يتحكم المصدر فى تحديد أسعارها فى الغالب الأعم ، تمثل الجزء الأكبر من صادرات البلاد الافريقية جنوب الصحراء ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن مرونة الطلب العالمى السعري على هذه السلع تتسم بالانخفاض وبالتالي فلا يتوقع زيادة حجم هذه الصادرات زيادة ملحوظة بمجرد انخفاض أسعارها •

– الا أن تخفيض قيمة العملة أدى الى انخفاض الإيرادات ونظرا لأن معظم هذه الواردات تتمثل فى سلع رأسمالية وقطع غيار ووقود، فان تخفيضها أدى الى ركود النشاط الصناعى وزيادة الطاقة الانتاجية غير المستغلة فى اقتصاديات البلاد الافريقية • وكانت النتيجة أن أدت هذه البرامج النصحيحية الى اغتيال النمو الاقتصادى وللتدليل على ذلك ، فبين فى الجدول التالى مدى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى فى عينة من البلدان الافريقية التى قامت بتنفيذ برامج اصلاح قوية فى الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ •

**الجدول رقم ( ٢/٣ )**  
**معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في**  
**عينة من البلدان الأفريقية**

( نسبة في المائة )

١٩٨٠-١٩٨٦	١٩٦٥-١٩٨٠	البلد
٣٢٢ -	٨٠	نيجيريا
٣٠ -	٦٨	ساحل العاج
٢٦ -	٠٣	النيجر
٠٨	٢٧	أنغولا
٢١ -	٤٥	توجو
٠٩	٣٨	غينيا
٣١٤	٦٩	كينيا

المصدر : « البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ »  
ترجمة مركز الأهرام للترجمة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ص  
٢٥٦ - ٢٥٧

ان المواصفات العلاجية لصندوق النقد الدولي لا تختلف كثيرا من بلد مدين الى آخر ، بالرغم من الفروق الواضحة بين البلدان النامية سواء أكان على الصعيدين الاقتصادى أم على الصعيد الاجتماعى . وعليه يمكن القول ان هذه الوصفات العلاجية تمثل أداة لتنظيم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية طبقا لمتطلبات الاقتصاد العالمى الذى تهيمن عليه الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى (٤٩) .

## ٢ - البنك الدولى :

فى سبتمبر ١٩٨٨ ، أعلن البنك الدولى عن تخفيف مدفوعات الفوائد المتعلقة بالقروض والتي تعاقدت عليها الثلاث عشرة دولة الأكثر فقرا بالقروض مع البنك الدولى . ويتم تمويل قيمة هذه العملية البالغة ٦٥٠ مليون دولار أمريكى من أصل ٧٠٠ مليون دولار أمريكى تمهيلات القروض المسددة الى مؤسسة التنمية الدولية . ومن ميزانية المساعدات المقدمة من دولتى النرويج والسويد (٥٠) ، كما أن البنك الدولى تعهد بتقديم قروض اضافية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكى كل سنة وتتولى مؤسسة التنمية الدولية مسئولية تقديم هذه القروض الى الدول الافريقية ذات الدخل المنخفض والمتعثرة فى سداد أعباء ديونها . ويلاحظ أن تقديم هذه القروض يتم من خلال تمويل مشترك تساهم فيه المساعدات الثنائية المقدمة من الدول الصناعية الكبرى بمبلغ ٩٥٠ مليون دولار أمريكى كل سنة (٥١) . وتجدر الإشارة الى أنه بالرغم من أهمية هذه القروض المقدمة من البنك الدولى من حيث اتجاهها لزيادة العرض من السلع والخدمات بالاضافة الى تمتعها بشروط ميسرة فى السداد ، الا أنها تعد غير كافية اذا قورنت بالاحتياجات المالية للدول الافريقية جنوب الصحراء .

وفى الختام نود أن نشير الى أنه بالرغم من أهمية المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجهة لمساعدة دول افريقيا جنوب الصحراء ، فليس من المؤكد أن تستطيع مصادر المعونة الحالية تقديم التزامات أعبائها السنوية واحد وعشرون مليار دولار أمريكى . ان الخروج من دوامة تفاقم الدين الخارجى لهذه المنطقة من العالم لا يتم الا من خلال توسيع الاعفاء من الديون الثنائية وتدير موارد اضافية فى صورة منح لا ترد تمكن دول هذه المنطقة - خاصة الفقيرة منها - من الوفاء بالتزامات خدمة ديونها تجاه المنظمات الدولية . ولا يفوتنا أن نركز على الجهد الهام الذى يجب أن تبذله دول افريقيا جنوب الصحراء تجاه زيادة مدخراتها المحلية وتحقيق أمنها الغذائى وتشجيع مشاريع التصنيع الكفاء وتنوع وزيادة الصادرات وبصفة خاصة بالنسبة للدول الافريقية ذات الدخل المتوسط كالكاميرون ونيجيريا والجابون وساحل العاج وكينيا وغيرها .

## الخاتمة

مما سبق يتضح أن مشكلة المديونية التى تعاني منها دول افريقيا جنوب الصحراء لا يمكن أن تفسر كلية بتدهور المناخ الاقتصادى الدولى من انخفاض أسعار الصادرات وضيق نطاق السوق الخارجى أمام صادرات هذه الدول . فمن الواضح ان العوامل المحلية ذات أثر هام فى هذا الصدد مثل ضعف أداء القطاع الزراعى وبصفة عامة انتاج المواد الغذائية وانخفاض معدلات الاداء فى قطاع الصناعة التمويلية وعجزه عن انتشال الاقتصاد الافريقى من حال التخلف ونمو سكان افريقيا جنوب الصحراء بمعدلات اعلى من أى منطقة أخرى فى العالم وأعلى - أيضا - من معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى .

وقد نتج عن العوامل السابق الإشارة إليها أن زاد الدين الخارجى بمعدلات مرتفعة بحيث أصبحت معظم دول افريقيا جنوب الصحراء تواجه مشكلات خطيرة فى الالتزام بسداد أعباء هذه الديون . كما أن المبادرات الدولية الثنائية منها والدولية والتي طرحت لصالح دول هذه المنطقة قد عجزت عن الاتيان بحل ناجح وجذرى لمشكلة تفاقم المديونية الخارجية .

ان هذا البحث الذى يقدم صورة قائمة لأداء اقتصاديات الدول الافريقية جنوب الصحراء ، يجب ألا يفهم - بأى حال من الأحوال - على أنه دعوة للاحباط واشاعة روح التشاؤم ، بل انه تحذير لشحد الهمم وتصحيح الخطى فالمستولون الاقتصاديون الأفارقة مطالبون باتخاذ اصلاحات اقتصادية جادة وبتصحيح سياساتهم الاقتصادية والنقدية واستراتيجيات تخصيص الاستثمارات من أجل زيادة وحسن استغلال الموارد الاقتصادية ، وذلك لمواجهة الانفجار السكانى الذى لابد من ترشيد زيادته ، ولكن يجب أن تتمشى هذه الاصلاحات الاقتصادية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد افريقى على حدة ، كما أن هؤلاء المسئولين مطالبون بزيادة التعاون والتكاتف من أجل الضغط لاعادة صياغة التقسيم الدولى الحالى للعمل والتخصص وذلك بهدف ايجاد حلول جادة لمشكلة المديونية الخارجية وتحقيق انسياب الصادرات الافريقية نحو أسواق البلاد الصناعية المتقدمة بلا قيود وعراقيل مصطنعة وعلى أساس من الأسعار العادلة . وبالإضافة الى ذلك لابد من العمل على زيادة المعاملات التجارية بين دول القارة الافريقية ، وبينها وبين بقية دول العالم الثالث .



## الهوامش

- (١) البنك الدولي ، « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ » ، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٨٥ .  
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .
- A : I. Mac Bean and D. T. Nguyen, "Commodity Policies : Problems and prospects", room Helm, London, 1987, pp. 132-150.
- D. Currei and L. Vines, "Maorco economic interaxctions between North and South", "Cambridge University Press, New Rochelle, U.S.A., 1988.
- (٥) البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٥ .
- (٦) المرجع السابق ، ص ٢١٩ .
- M. P. Todaro, "Economics for a developing World" (٧) Second Edition, Longman, Essex, U.K., 1985, p. 287.
- Ch. Kerdellant, "Les six plaies du continent", *Jeune Afrique Economie*, No 100, Septembre/Octobre 1987, pp. 54-57.
- R. Lenoir, "Le Tiers Monde peut se nourrir, 6 Fayard, Paris, 1984, pp. 21-38.
- (١٠) البنك الدولي ( تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ ) مرجع سبق ذكره . ص ٢١٧ .
- (١١) المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
- (١٢) المرجع السابق ص ٢٥٦ .
- (١٣) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .
- UNCTAD, "The Least Developed Countries, Report 1988", Geneva, TD/B/1120, 1986, p. 24.
- A. Chhibber, "Raising agricultural out put : Price and non-price factors", Finance and Development, Volume 25, No. 2, June 1988, pp. 44-47. — U.J. Lele, "Managing agricultural development in Africa," Finance and Development, Volume 26, No. 1, March 1989, pp. 45-48.
- UNIDO, "Industry in the 1980" 1985, p. 196. (١٦)
- مصر وأفريقيا — ٥٢٩

- (١٧) ملير فـ ستيل « تكييف السياسة الصناعية فى إفريقيا جنوب الصحراء »  
مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢٥ ، العدد ١ ، مارس ١٩٨٨ ، ص ٣٦-٢٩ .
- (١٨) البنك الدولى و تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ « مرجع سبق ذكره .  
ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .
- (١٩) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .
- (٢٠) المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
- (٢١) أنطونى موتسيرز « التنمية الزراعية وحتمية النمو الصناعى » سيريز  
مجلة منظمة الأغذية والزراعة ، السنة ٢١ ، العدد ٢ ، مارس ١٩٨٨ ، ص ٤٢-٤٨ .
- UNIDO, "Industry and general debt in Africa a preliminary analysis," Industry and Development, "No 1E, pp. 20-21 (٢٢)
- "Report of Economic Committee of Africa," (E/ECA/ LDO,5/4), March 1985, p. 5. (٢٣)
- World Bank, "Tanzania Country Economic Memorandum," Washington, August 1984. (٢٤)
- UNCTAD, "The Least Developed Countries, Report 1986". (٢٥)  
(TD/B/1120), 1987, p. 228.
- (٢٦) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ مرجع سبق ذكره .  
ص ٣٠٨ .
- M. P. Todaro, "Economics for a developing World". (٢٧)  
op. cit., p. 225.
- (٢٨) البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ مرجع سبق ذكره .  
ص ٢٠٦ .
- (٢٩) المرجع السابق ، ص ١٦٩ .
- (٣٠) المرجع السابق ، ص ١٦٨ .
- (٣١) المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .
- (٣٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .
- ( ٣٣ )



United Nations Africa Recovery. Vol. 2, No. 3, August (٢٤)  
1988, p. 9.

(٢٥) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ . مرجع سبق ذكره .  
ص ٢٨٨

United Nations Africa Recovery. Vol. 2, No. 3, August (٢٦)  
1988, p. 9.

J. Greene, "The debt problem of Sub-Saharan Africa." (٢٧)  
*Finance and Development*, Vol. 26, no. 2. June 1989,  
pp. 9-12.

United Nations Africa Recovery. Vol. 2, No. 3, August (٢٨)  
1988, p. 9.

United Nations Africa Recovery Programme, no 1. (٢٩)  
June 1989, pp. 4-6.

C. Humphreys and J. Underwood. "The external debt (٤٠)  
difficulties of Low-income Africa", World Bank. mimeo  
April 1989.

United Nations Africa Recovery Programme, no. 1.. (٤١)  
June 1989. p. 5.

J. Greene, "The debt problem of Sub-Saharan Africa", (٤٢)  
*Finance and Development*, op. cit., p. 10.

T. Killick and M. Martin, "Africa Debt : The Search (٤٣)  
for solutions", UN Africa Recovery Programme, No. 1 June  
1989, 1989, p. 4.

Ibid, p. 4. (٤٤)

(٤٥) راجع في ذلك :  
H. G. Chua — Eodn, "The debt police", *International Time*,  
no. 31, July 31, 1989, pp. 30-35.

Ibid, p. 33. (٤٦)

S. BESSIS, "Les données FMI" *Jeune Afrique Economie*, (17)  
No. 100, Septembre — Octobre 1988, pp. 58-62.

(18)

M.F.L. Hertteau, "Le Fonds monétaire international et  
les pays du Tiers Monde, "P.U.F., Paris, 1986. (19)

T. Killick and M. Martin, "Africa debt : The search  
for solutions," *op. cit.*, p. 4. (20)

*Ibid.*, p. 4.

(21)

## الأسئلة والتعقيبات على بحث

« المديونية الافريقية »

د • جاب الله عبد الفضيل بخيت

---

س : سؤال قديم فى الاقتصاد سواء من حيث السياسات الاقتصادية وعملية الخيار ما بين انتهاج أسلوب التنمية الزراعية أو التنمية الصناعية ، ويقول صاحب السؤال هل من الأفضل للدول الافريقية أن تعتمد على التنمية الزراعية بدلا من الاتجاه الى التصنيع ؟

الاجابة :

هذا السؤال ورد سنة ١٩٩٠ فى تقرير للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة للتنمية فى افريقيا جنوب الصحراء ووصل اصحاب التقرير الى نتيجة غريبة وهى ضرورة اهتمام الدول الافريقية. أو التركيز أساسا على التنمية الزراعية ، وهذه النتيجة الغريبة لم تأخذ بها أى دولة ولا حتى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى أوكلت لهؤلاء الخبراء باعداد التقارير لعدة أسباب ذكرتها أثناء عرضى

البحث ، لأن التنمية الزراعية في افريقيا لها العديد من المشاكل ،  
أولا : التنمية الزراعية تؤدي الى تعميق التبعية الخارجية للدول  
الافريقية بسبب أن اقتصاديات هذه الدول غير قادرة على امتصاص  
كافة المعروض من السلع الزراعية ومعظمها مواد خام لابد أن  
تصنع . في الوقت الذي لابد فيه للقطاع الزراعي من الحصول على  
المستلزمات لاتمام التنمية الزراعية ، وهذه المستلزمات لا يتم  
انتاجها على أرض افريق بل لابد من استيرادها من الخارج ، فلا بد  
اذن من العودة الى الدوران في دائرة المديونية الخارجية مرة أخرى  
للحصول على هذه المستلزمات .

ثانيا : أنه في امريقيا تواجه الدول المنتجة للمواد الخام  
باستمرار بانخفاض الطلب الخارجى على منتجاتها ، وفي نفس  
الوقت هناك انخفاض في مرونة الطلب الداخلى لهذه الدول ، وأيضا  
هناك انخفاض في مرونة الطلب السعري على هذه المنتجات ، ومن  
المعروف في الاقتصاد أنه عندما يزيد العرض تنخفض الأسعار وعندما  
تنخفض الأسعار يشجع هذا الطلب فيحدث التوازن عند مستوى  
مرتفع ، لكن بالنسبة للمنتجات الخام فان العرض عندما يزيد  
تنخفض الأسعار وفي نفس الوقت الطلب لا يزيد بنفس نسبة  
الانخفاض في السعر وبالتالي يحدث توازن عند مستوى منخفض  
وليس عند مستوى مرتفع ، ومن هنا يحدث انخفاض في معدل  
النمو الاقتصادى عند هذه الدول ، والاحصائية التى ذكرت تقول  
ان القطاع الزراعى نتيجة لاستمرار دول افريقيا جنوب الصحراء  
فى التخصص فى انتاج المواد الخام انخفض معدل النمو فى القطاع  
الزراعى من ٣٤٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ وهى فترة  
النشاط النسبى للصادرات والحاصلات الزراعية الى ١٧٪ فى الفترة  
من ١٩٨٠ الى ١٩٩٢ . أى أنه بالرغم من استمرار الدول الافريقية  
جنوب الصحراء فى التخصص فى الانتاج الزراعى نجد أن معدل نمو  
هذا القطاع يتدهور بالاضافة الى المشكلة الأخرى وهى تدهور معدلات

التبادل التجارى لمنتجات الدول الغير مصدرة للخارج ، وبالتالي كان لابد من أن لا نطرح السؤال : هل نختار تنمية زراعية أم صناعية ؟ ولكن كان المفروض أنه فى الاستراتيجية السليمة أن نتبع أسلوب تنمية متوازن الى حد ما بين تنمية القطاع الزراعى وتنمية القطاع الصناعى بشرط أن يحدث تكامل بين القطاعين ، أى أن القطاع الزراعى يركز فى الأساس على توفير مستلزمات الانتاج للقطاع الصناعى ، والقطاع الصناعى يركز فى الأساس على توفير متطلبات الطلب الداخلى سواء فيما يتعلق بالمواد الغذائية التى فيها فجوة فى الدول الافريقية جنوب الصحراء ، أو بالتركيز على المنتجات الخام المطلوبة فى الخارج أو التى يمكن زيادة القيمة المضافة اليها عن طريق التصنيع فى الداخل .

س : يتناول عملية الربط بين معدلات التبادل التجارى والمديونية الخارجية .

الإجابة :

من المعروف أن تدهور معدلات التبادل التجارى يترتب عليها زيادة المديونية الخارجية ، أى أن انخفاض معدلات التبادل التجارى يترتب عليها اضطراب الدولة للاقتراض من الخارج ، فالمعروف أن حصيلة الصادرات تتوقف على نقطتين ، حجم الصادرات للخارج والأسعار المباع بها ، وبالتالي لو حدث انخفاض فى الأسعار تنخفض الحصيلة ، وتضطر الدولة للاقتراض من الخارج لتعويض العجز فى حصيلة الصادرات .

س : عن سبب انخفاض نسبة خدمة الدين الخارجى فى سنة ١٩٩٢ .

الإجابة :

حدث انخفاض ولكنه انخفاض لا يأتى من خلال الكفاءة الاقتصادية لبعض الدول ولكن من خلال الحلول التى طرحت لحل

المشكلة ، ومن خلال المتأخرات ، فبالنسبة لخدمة الدين نجد أن خدمة الدين سنة ١٩٨٦ التي دفعت وليسبت التي استحققت كانت ٣٩٦٪ من حصيلة الصادرات ، وهذه النسبة سنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وصلت الى ٥٤٤٪ من حصيلة الصادرات ، وانخفضت سنة ١٩٩٢ الى ٢٠٪ ، هذا الانخفاض سببه المتأخرات التي تراكمت على هذه الدول من ناحية ، النقطة الثانية هي المبادرات العشوائية التي أشرت اليها وهي التي اتخذت في مؤتمر تورنتو لاعفاء بعض الدول الافريقية من أعباء الدين الخارجى ، أيضا من خلال عمليات اعادة الجدولة للدين الخارجى من خلال نادى باريس على أساس أن عجز الجدولة معناه تأجيل عبء المديونية الى سنوات قادمة .

## التجارة الافريقية والنظام الدولي الجديد

د. فرج عبد الفتاح فرج





## التجارة الافريقية والنظام الدولى الجديد

د . فرج عبد الفتاح فرج

---

### مقدمة :

شهدت البيئة التجارية العالمية تغيرات جذرية خلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، وحينما أوشكت الحرب على الانتهاء ، شرعت الدول الحليفة فى إعادة بناء ما دمرته الحرب ووضع أسس جديدة تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بعدما شهدت هذه العلاقات فوضى غير معهودة فترة ما بين الحربين .

وقد كان ميلاد صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير عام ١٩٤٤م والتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ١٩٤٧ بمثابة بذور الانبات لهذا النظام الذى تبلورت صورته فى عقد الثمانينات بعد انفجار أزمة الديون الخارجية فى أمريكا اللاتينية ، واشتداد حدة الآثار السلبية لهذه الديون فى غالبية دول العالم الثالث بوجه عام ، وفى الدول الافريقية بوجه خاص .

لقد تقاطعت المشروطينية فيما بين المؤسستين الأساسيتين في نظام بريتون وودز (١) ، بينما كانت الركيزة الثالثة من ركائز هذا النظام تستكمل مراحل نموها في شكل جولات متتالية الى أن تم التوقيع بالأحرف الأولى في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣ م على اتفاقات جولة اوروجواي ، والتوقيع النهائي على هذه الاتفاقات من قبل ممثلي الدول الأعضاء في ابريل سنة ١٩٩٤ م بالمملكة المغربية ليشهد العالم ميلاد منظمة جديدة باسم منظمة التجارة العالمية ، وليستكمل نظام بريتون وودز أضلاعه الثلاثة المتمثلة في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانماء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية (٢) .

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الثانية تطورات أخرى على مستوى التكتلات الاقتصادية ، حيث استكملت السوق الأوروبية المشتركة مراحل تكاملها الاقتصادي ، وقيام تكتل النافتا كما ظهرت اليابان كقوة اقتصادية عملاقة ، فضلا عن مجموعة دول جنوب شرقي آسيا ، وما حققت هذه المجموعة من معدلات نمو عالية فاقت أغلب التوقعات .

وعلى مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين ثورة في عالم الاتصالات والنقل والحاسبات الآلية ، وتطورات متقدمة في علوم الهندسة الوراثية ، لم تعهد البشرية مثلها من قبل ، وأصبح ما كان خيالا بالنسبة للانسان متحققا وواقعا في عالمه الملموس . ولقد امتلكت الدول الصناعية المتقدمة ناصية هذه المعارف ، والتي أصبحت بعد تطبيقها في المجالات المختلفة بمثابة ثورة تكنولوجية مجهولة الأسرار بالنسبة للدول المتخلفة (٣) .

ولقد تواكب مع التطورات الاقتصادية والعلمية ، تطورات أخرى على المستوى السياسي ، فقد انتهت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تفكك عقد جمهوريات الاتحاد السوفيتي وأعلنت جمهورياته استقلالها في

بداية عقد التسعينات ، كما خرجت غالبية الأحزاب الشيوعية من الحكم ، وإن كان بعضها قد عاد مرة أخرى ، فإن عودته استندت الى تغيير كثير من المفاهيم التي كانت تسيطر فى الماضى (٤) .

وعلى المستوى الافريقى ، فقد حصلت غالبية الدول الافريقية على استقلالها السياسى فى بداية عقد الستينات ، وانتهجت هذه الدول خطا تنمويا يهدف الى تحقيق الرفاهية للشعوب ، وبالفعل فقد تحققت معدلات نمو مرتفعة -نسبيا فى عقد الستينات غير أن هذه التنمية المتحققة ، لم تكن قادرة على البقاء والاستمرار ، وسرعان ما تفجرت أزمة الديون الخارجية وانتكست معدلات النمو ، وكان من الضرورى تغيير فلسفة السياسة الاقتصادية كوسيلة لخروج الاقتصاد الافريقى من أزماته المزمنة (٥) .

أخذت غالبية الدول الافريقية ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلى منذ منتصف عقد الثمانينات تقريبا وهى برامج تصمم بمعرفة خبراء صندوق النقد الدولى ، وتأخذ بها الدول المعنية كوسيلة لعلاج أزماتها الاقتصادية (٦) .

يهدف طرحنا لهذا الموضوع دراسة واقع التجارة الخارجية الافريقية ، واستشراف مستقبل هذه التجارة فى المستقبل القريب المنظور على ضوء أهم متغير من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة ، وهو ميلاد منظمة التجارة العالمية ، وعلى ذلك سيقسم هذا البحث الى ثلاثة أقسام رئيسية ، يختص الأول منها بدراسة ملامح منظمة التجارة العالمية الجديدة ، وأهم قواعد العمل التى تحكمها وحجية قراراتها ، كما نخصص القسم الثانى لدراسة واقع التجارة الخارجية الافريقية ، وفى القسم الثالث يخصص لأساليب الحد من الآثار السلبية الناجمة عن البيئة غير المواتية للتجارة الخارجية الافريقية .

## أولا : منظمة التجارة العالمية :

صدرت الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة اوروجواى من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى ١٥ ابريل سنة ١٩٩٤ م ، وقد ورد فى مادتها الأولى ما يلى (٧) :

« اتفق ممثلو الحكومات والجماعات الأوروبية الأعضاء فى لجنة المفاوضات التجارية ، وقد اجتمعوا لاختتام جولة اوروجواى من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف على أن اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية ( المشار اليه فى هذه الوثيقة الختامية باسم « اتفاق منظمة التجارة العالمية » ) ، والاعلانات والقرارات الوزارية ، والتفاهم بشأن التعهدات الخاصة بالخدمات المالية ، كما هى مرفقة بهذا ، تتضمن نتائج مفاوضاتهم وتشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الوثيقة الختامية » .

وقد أرفق باتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية بهذه الوثيقة - حيث ورد الاتفاق فى مقدمة وست عشرة مادة حددت نطاق عمل المنظمة ومهامها وهيكلها التنظيمى وعلاقاتها مع المنظمات الأخرى ، وتشكيل الأمانة والميزانية والاشتراكات ، والوضع القانونى ، وطريقة اتخاذ القرارات فضلا عن طريقة اكتساب العضوية وأنواعها ، والانسحاب منها وبعض الأحكام الأخرى المتنوعة .

أما الاعلانات والقرارات الوزارية ، والتفاهم بشأن التعهدات الخاصة بالخدمات المالية ، فقد بلغ عددها ٥٤ وثيقة ما بين اعلانات وقرارات ومذكرات تفاهم وتعهدات خاصة بالخدمات المالية (٨) .

## ١ - هيكل منظمة التجارة العالمية :

تتكون منظمة التجارة العالمية من الأجهزة التالية :

### ( أ ) المؤتمر الوزاري :

وهو بمثابة أعلى سلطة في المنظمة ، ويتألف هذا المؤتمر من ممثلي جميع الأعضاء ، ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين . ويضطلع بمهام المنظمة ، وله أن يتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ، ويكون للمؤتمر الوزاري صلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أى من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف إذا طلب منه ذلك أحد الأعضاء ، وفقاً لمقتضيات وضع السياسة المحددة في اتفاق انشاء المنظمة وفي اتفاق التجارة متعددة الأطراف .

### ( ب ) المجلس العام :

يتألف هذا المجلس من ممثلي جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسباً ، ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ، كما يضطلع المجلس العام كذلك بالمهام المسندة إليه أساساً باتفاق انشاء المنظمة ، وينعقد المجلس حسبما يكون ذلك مناسباً للاضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات المنصوص عليها في مذكرة تفاهم تسوية المنازعات كما له أن يضطلع بمسؤوليات جهاز استعراض السياسة التجارية المنصوص عليها في آلية استعراض السياسة التجارية .

### ( ج ) المجالس النوعية :

وهي مجلس لشئون التجارة في البضائع ، ومجلس لشئون التجارة في الخدمات ومجلس لشئون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية . ولكل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على سير الاتفاق الداخلية في اختصاصه ، وتكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لـ ممثلي جميع الأعضاء وتعقد هذه المجالس حسب

الضرورة للقيام بمهامها • ولها أن تنشئ أجهزة فرعية عند الاقتضاء ،  
ويضع كل من هذه الأجهزة الفرعية نظامه الداخلي بشرط موافقة  
مجلسه •

## ( ٥ ) أمانة المنظمة :

حددت المادة السادسة من وثيقة انشاء منظمة التجارة العالمية  
طريقة تعيين المدير العام للأمانة ، والصلاحيات المخولة له وطبيعة  
مستويات موظفي الأمانة وواجباتهم أثناء قيامهم بالعمل •

حيث يكون المؤتمر الوزاري هو الجهة المختصة في تعيين  
المدير العام وتحديد صلاحياته ، وواجباته وشروط خدمته وفترة  
شغل المنصب ، وللمدير العام أن يعين هيئة موظفي الأمانة ويحدد  
واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للأنظمة التي يعتمدها المجلس  
الوزاري •

كما حددت هذه المادة في فقرتها الأخيرة طبيعة مسئولية المدير  
العام وهيئة موظفي الأمانة حيث نصت على أنه من طبيعة دولية  
بحثة ولا يجوز للمدير العام ولا لهيئة موظفي الأمانة أن يتقاعسوا  
أو أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أى حكومة  
أو جهة أخرى خارج المنظمة ، وعليهم أن يمتنعوا عن أى عمل قد  
ينعكس بصورة سيئة على مركزهم كموظفين دوليين •

وأخيراً فقد نصت المادة سابعة الذكر على قيام أعضاء المنظمة  
باحترام الطابع الدولي لمسئوليات المدير العام وموظفي الأمانة  
والأ يحاولوا التأثير عليهم في قيامهم بواجباتهم •

## ٢ - مهام المنظمة :

تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال اتفاق انشائها والاتفاقات  
التجارية متعددة الأطراف وتعزز أهدافها •

كما توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف فى المسائل التى تتناولها الاتفاقات الواردة فى مرفقات وثيقة إنشاء المنظمة ، وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف ، واطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذى يقرره المؤتمر الوزارى .

وتدير المنظمة سير التفاهم بشأن القواعد والاجراءات التى تنظم تسوية المنازعات .

### ٣ - اتخاذ القرارات فى المنظمة :

الأصل فى اتخاذ القرارات داخل المنظمة التوافق العام ، وهذا المبدأ استمرار لما كان قائما بالفعل فى جات ١٩٤٧ ، غير أنه فى حالة تعذر التوصل الى قرار بتوافق الآراء ، فان المبدأ التالى لاتخاذ القرارات يكون التصويت - ما لم ينص على خلاف ذلك - ولكل عضو فى اجتماعات المؤتمر الوزارى والمجلس العام صوت واحد ، وتتخذ القرارات بأغلبية المصوتين (٩) ، الا فيما ورد بشأنه نص خاص ، فعلى سبيل المثال اذا تعلقت القرارات بتفسير يتعلق بنص وارد فى اتفاق تجارة متعدد الأطراف الوارد بالمرفق رقم ( ١ ) من الوثيقة الختامية فان القرار باعتماد تفسير من التفسيرات يتم بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .

### ٤ - حجية قرارات المنظمة :

لمنظمة التجارة العالمية الشخصية القانونية ، وعلى كل عضو فيها أن يقرر لها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها . كما يمنح كل عضو للمنظمة وموظفيها الامتيازات والحصانات اللازمة لمباشرة مهامها على وجه الاستقلال . وتكون الامتيازات والحصانات التى

يمنحها العضو للمنظمة وموظفيها وممثلى أعضائها من نوع الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ م .

وقد ورد في البند الثاني من المادة السادسة عشرة أن تصبح أمانة جات ١٩٤٧ بقدر ما هو ممكن أمانة للمنظمة ويصبح المدير العام للأطراف المتعاقدة في جات ١٩٤٧ م هو المدير العام للمنظمة الى أن يعين المؤتمر الوزاري مديرا عاما وفقا للفقرة ٢ من المادة السادسة من هذا الاتفاق .

كما ورد بالبند ٤ من ذات المادة أن يضمن كل عضو تطابق قوانينه ولوائحه واجراءاته الادارية لالتزاماته المنصوص عليها في الاتفاقات المرفقة .

وللمنظمة سلطة الرقابة والقوة الالزامية الفعلية لمراقبة سلامة تنفيذ اتفاقات جولة اورجواي وذلك من خلال ما عرف باسم النظام الموحد لفض المنازعات

(INTEGRATED DISPUTE SETTLEMENT MECHANISM)

حيث تقوم أهم قواعد واجراءات العمل داخل هذه الآلية على النحو التالي :

آلية متابعة السياسات والمعروفة باسم :

حق الدولة العضو - صغيرة كانت أم كبيرة - في تشكيل لجنة خبراء للحكم في النزاع المعروض ، وحكم اللجنة واجب النفاذ دون ماطلة الا اذا رفض بالاجماع، وللدولة الشاكية حق الاستئناف (١٠)، وان حكم الاستئناف يصبح نهائيا وللمنظمة أن تحاسب الدول المتقدمة والنامية بالنسبة للسياسات التجارية التي تتبعها من خلال

TRADE POLICY MECHANISM.



## ٥ - الخطوط العريضة لفي اتفاقات جولة اورو جواي، والتي ستقوم منظمة التجارة العالمية بالعمل على تطبيقها :

يمكن تحديد ستة خطوط رئيسية تم الاتفاق عليها في مجالات الزراعة وحقوق الملكية الفكرية ومكافحة الاغراق والخدمات وفتح الأسواق وتجارة المنسوجات .

### ( أ ) مجال الزراعة :

- تحويل القيود الكمية الى رسوم جمركية ، مع خفض هذه الرسوم بشكل تدريجي بنسبة ٣٦٪ في فترة ٦ سنوات بالنسبة للدولة المتقدمة ، ٢٤٪ في فترة ١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية .

- خفض دعم المنتجين الزراعيين المحليين بنسبة ٢٠٪ خلال فترة تطبيق الاصلاح ، وهي ٦ سنوات ، مع وضع استثناءات للدول النامية في مجال الاستثمار الزراعي ومدخلات الزراعة ، أو دعم تنويع خريطة التركيب المحصولي .

- خفض دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦٪ بالنسبة للدول المتقدمة خلال ٦ سنوات ، ٢٤٪ بالنسبة للدول النامية خلال عشر سنوات ( ١١ ) .

### ( ب ) في مجال حقوق الملكية الفكرية :

حماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وذلك استنادا لمعايير محددة ، وتشمل حقوق الملكية الفكرية التي يغطيها الاتفاق :

★ حقوق التأليف ( لبرامج الحاسب والتليفزيون والسينما )  
براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، العلامات الخدمية ،  
التصميمات الصناعية ، الأسرار التجارية ، الدوائر المتكاملة .

★ وقد نص اتفاق حقوق الملكية الفكرية على اتباع قواعد ملزمة لحماية هذه الحقوق وهي :

- تسجيل براءات اختراع المنتجات بما فيها الأدوية والكيماويات الزراعية .
- تقييد عملية فرض الحصول على تراخيص من السلطات المحلية .
- تحديد مدة براءة الاختراع بعشرين عاما .
- الزام الأعضاء بتسجيل العلامات الخدمية أسوة بالعلامات التجارية .
- حماية الأسرار التجارية والدوائر المتكاملة والتصميمات الصناعية .

#### ( ج ) مكافحة الانغراق :

حدد الاتفاق ضرورة اثبات علاقة سببية واضحة بين الواردات المفرقة والضرر العائد على الصناعة المحلية .

#### ( د ) الاتفاق الخاص بالخدمات :

وقد تم وضع جدول رمني من جانب كل عضو يحدد فيه تواريخ التزامه بفتح الأسواق الوطنية لخدمات الأجانب ، ويشمل جدول الالتزامات عديدا من المهن تذكر منها على سبيل المثال المهن الحرة كالمحاسبين والمهندسين والمحامين ، خدمات الأعمال ، خدمات الاتصالات ، التشييد والمقاولات والبناء ، التوزيع والتجارة الداخلية جملة وقطاعى . ويلتزم كافة الأعضاء بتعديل القوانين واللوائح المعمول بها في كل منهم بما يتناسب مع تحرير التجارة أو الخدمات .

( هـ ) فتح الأسواق أمام السلع غير الزراعية بما فى ذلك  
الخفض التدريجى للرسوم الجمركية ، وتنسيق التعريفات الجمركية  
دى الدول المتقدمة والنامية فى قطاع الكيماويات عند حدود منخفضة  
جدا ( صفر ، ٥٠٪ ، ٦٥٪ ) .

( و ) يتم ادماج تجارة المنسوجات والملابس فى الاطار العام  
للجات أسوة بباقي السلع ، وما يقتضيه ذلك من الغاء تدريجى  
للحصص التى تقررت فى نطاق ترتيب الآليات متعددة الأطراف  
(Multifiber Arrangement-MFA) (١٢) وعلى ذلك فان القول  
بأن جات ١٩٩٤ م قد أرست قواعد جديدة للعلاقات الاقتصادية  
الدولية ، ليجد سنده فيما تقدم من عرض للاطر العام الذى تم  
الاتفاق عليه فى جولة أوروغواى ، كما أن هذه القواعد ستترك  
تأثيراتها المتباينة على كافة أنحاء المعمورة ، وحتى على تلك الدول  
التي لم توقع على اتفاقات جولة أوروغواى ستتأثر بآليات العمل  
الاقتصادى الجديد .

ولما كان مجال اهتمامنا ينصب على التجارة الافريقية ، فن  
أهم القرارات على الاقتصاد الافريقى فى هذا المجال تكمن فى رفع  
الدعم عن السلع الزراعية ، وخفض الرسوم الجمركية على السلع  
الصناعية ، وأخيرا اختراق الأسواق الافريقية فى مجال الخدمات  
الأجنبية .

### ثانيا : التجارة الخارجية لأفريقيا :

تعكس التجارة الخارجية لدولة من الدول طبيعة بنائها  
الاقتصادى وطريقة تركيبه ، وعلى ذلك فان عرض ظواهر التجارة  
الخارجية دون الذهاب لعنق العملية الانتاجية ، يعد اجزاء  
للموضوع . لذلك سنتناول موضوع التجارة الخارجية كانعكاس  
للأوضاع الاقتصادية الخاصة بالانتاج والطلب سواء كان ذلك الطلب  
محليا أو عالميا .

## ١ - تطور مؤشرات التجارة الخارجية في افريقيا ( ١٩٨٠ - ١٩٩٣ ) :

يوضح الشكل رقم ( ١ ) تذبذب معدل التبادل الدولى وتدهوره بالنسبة للتجارة الخارجية فى افريقيا كما أن أسعار الصادرات قد انخفضت بشكل ملحوظ بينما كانت أسعار الواردات متذبذبة بشكل طفيف حول معدلها منذ عام ١٩٩٠ م وحتى عام ١٩٩٣ ، ويوضح الشكل رقم ( ٢ ) تدهور أسعار الشاي والكافى فى الفترة من ٩٠ - ١٩٩٣ م مقارنة بهذه الأسعار فى عام ١٩٨٠ بينما كانت أسعار البن مستقرة نسبيا فى الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٣ ، ولم تحقق ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة عما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ .

ان مجمل الاطار العام للتجارة الافريقية يتحصل فى ضالة الوزن النسبى لهذه التجارة بالنسبة للتجارة العالمية ، وقيمة التجارة الافريقية تتذبذب حول نسبة الـ ١٢٪ من قيمة التجارة العالمية (١٣) .

كما أن تجارتها البينية لم تتجاوز نسبتها الـ ٥٪ من اجمالى التجارة الخارجية الافريقية ، وتتوزع نسبة الـ ٩٥٪ الباقية بين دول غرب أوروبا بنسبة متوسطة المفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ٥٥٪ تقريبا ، واليابان وجنوب شرق آسيا ١٥٪ والولايات المتحدة الأمريكية ٨٪ ، والصين ٦٪ ، و ١١٪ مجموعة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا (١٤) .

وتتشكل قائمة الواردات السلعية لافريقيا من السلع الصناعية ومستلزمات الانتاج بنسبة متوسطة ٧٥٪ تقريبا ، بينما يكون نصيب السلع الاستهلاكية ٢٥٪ منها ١٠٪ سلع غذائية .

بينما تتركب الصادرات السلعية من المواد الخام ( زراعية - معدنية ) بنسبة تصل الى ٩٠٪ فى بعض البلدان وتتسبب ظاهرة

المحصول الواحد أو المحصولين على الميزان التجارى فى غالبية الدول .

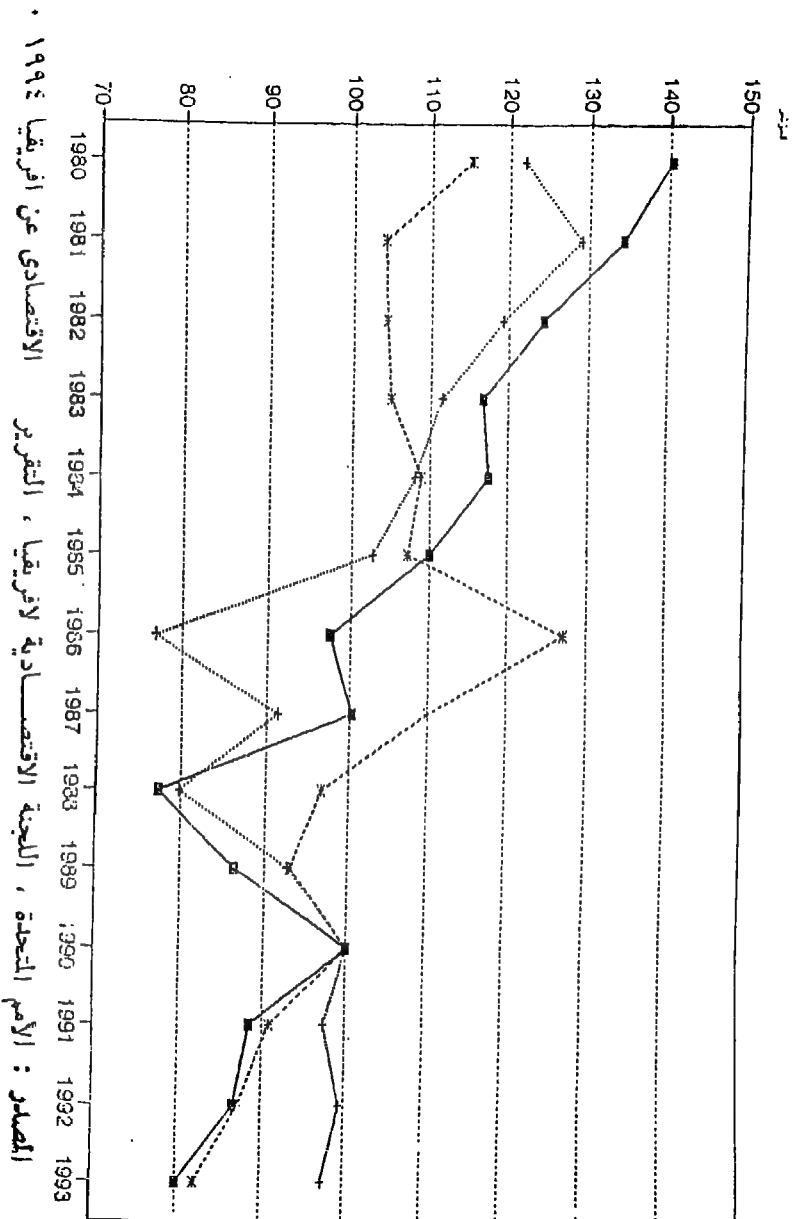
ان وضع التجارة الخارجية بهذا الشكل لا يمكن تعديله الا بتعديل هياكل الانتاج الرئيسية داخل دول القارة ، فمازالت هذه الهياكل هى ذاتها الهياكل الموروثة منذ العهد الاستعمارى ، وان التطورات الطفيفة التى حدثت بها لم تغير من جوهر العملية الانتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية ، ويوضح الجدول رقم(١) المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان الافريقية النامية .

حيث تلاحظ منه :

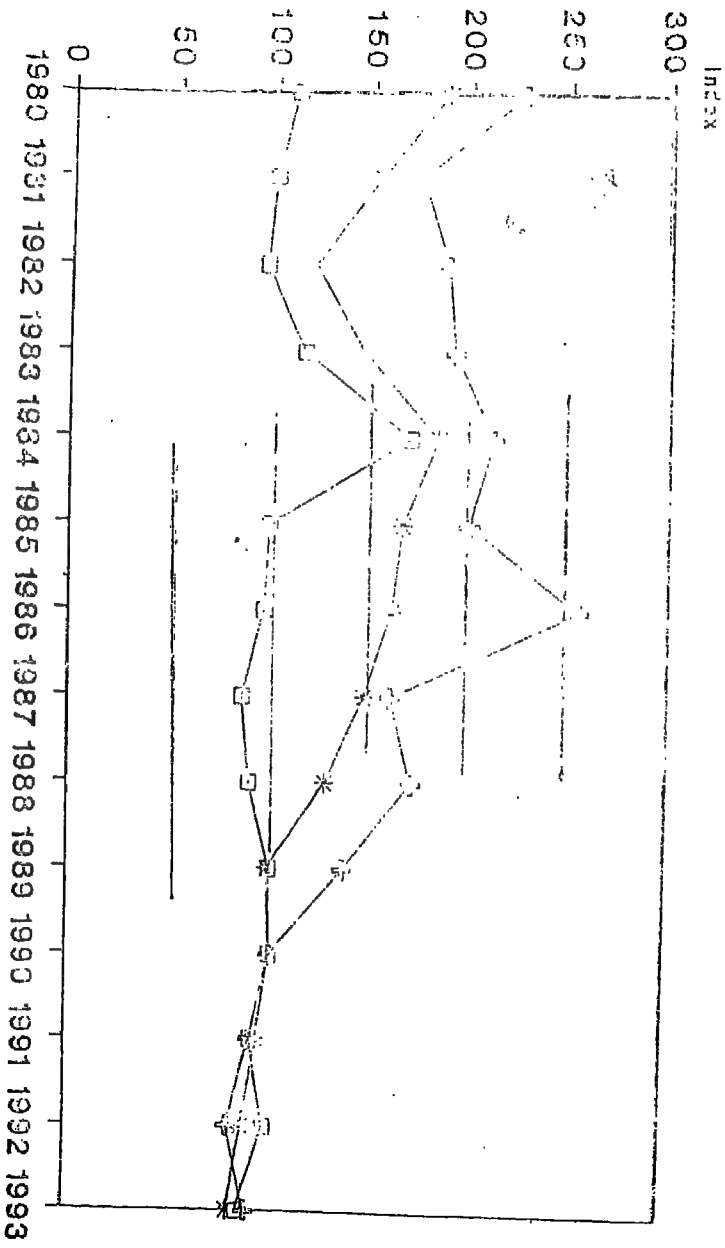
- أن معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى متدنية ، اذا ما قورنت بأى منطقة أخرى من مناطق العالم ، كما أن الانتاج الزراعى تذبذبت قيمته ، والانتاج المعدنى حقق معدلات نمو سالبة فى الوقت الذى تزايدت فيه الأسعار الاستهلاكية بنحو ٤٠٪ عام ١٩٩٢ ، ٣٥٠٥٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بما كانت عليه هذه الأسعار فى عام ١٩٨٠ واذا كانت الفجوة بين الصادرات السلعية والواردات السلعية قد انخفضت ، فان ذلك راجع لسياسات ادارة الطلب الكلى التى اتبعتها الدول الافريقية منذ أوائل التسعينات ، غير أن ٢٥٪ من حصيلة الصادرات تقريبا يذهب كخدمة للديون الخارجية .

هذه الصورة الكلية تتضح تفسيراً وتحليلاً فى الأجزاء التالية :

شكل ( ١ ) مؤشرات التجارة الخارجية بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٠



شكل ( ٢ ) مؤشرات أسعار النشأ والكاكاو ( ١٩٩٠ = ١٠٠ )



المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية للبحر الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادي عن افريقيا ١٩٩٤

نشأ ————— الكاكاو \*  
 البع ————— البع





## ٢ - طبيعة الاقتصاد الافريقى : الأداء ، ومصادر المشكلات :

تتسم غالبية دول افريقيا بمجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن غيرها من الدول ، فهي دول صغيرة الحجم ، سواء كان ذلك بمعيار الناتج المحلى الاجمالى ، أو بمعيار الكثافة السكانية . دول فقيرة تعاني من أزمات هيكلية فى اقتصاداتها منكشفة على العالم الخارجى دون أن يكون هناك قوى كامنة لمواجهة الصدمات الخارجية . تعتمد غالبية الدول فى افريقيا فى تعاملها مع العالم الخارجى على تسديد محصول واحد أو محصولين على أقصى تقدير فى تركيب صادراتها السلعية ، كما أن وارداتها تتركب فى الغالب الأعم من السلع الصناعية ( كاملة الصنع ) ومستلزمات إنتاجية يقوم عليها معظم النشاط الاقتصادى الداخلى و سلع استهلاكية يشكل الغذاء فيها نسبة كبيرة ، وهو الأمر الذى يعكس ضعف الهياكل الانتاجية داخل هذه الدول (١٥) .

يتزايد السكان فى غالبية الدول الافريقية بمعدلات تفوق نظيرتها على مستوى العالم - ومع استمرار تدنى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وانحراف منحنيات لورنر لتوزيع الدخل بعيدا عن خط التساوى (١٦) فان مستوى معيشة الفرد فى افريقيا يشهد تدهورا ملحوظا ، اذ تدهور هذا المعدل فى الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ بمتوسط قدره ١٧٪ سنويا مما يعنى تدهورا فى الأوضاع المعيشية لغالبية السكان فى افريقيا وازدياد معاناتهم الانسانية (١٧) .

ويوضح الجدول رقم ( ٢ ) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان الافريقية النامية ويتضح من بيانات الجدول أن معدلات النمو فى عام ١٩٩٣ كانت مخيبة للآمال مثلما كانت هذه المعدلات خلال السنوات الخمس عشرة السابقة لعام ١٩٩٣ م .

تعمكس معدلات النمو الضعيفة مجموعة من المشكلات المتعاقبة بجانب الانتاج وجانب الطلب ، فقد تدهور الانتاج التعدينى ،

وانهارت الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية الزراعية ، وبالتالي تدهورت عائدات التصدير .

تفسر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تدهور الانتاج المعدنى فى القارة لنشوب النزاعات فى مناطق انتاج هذه المعادن من جانب ، والى انحسار الطلب العالمى على هذه المعادن من جانب آخر ، أما بالنسبة للبترول فان خفض انتاجه يرجع للقرارات الالزامية التى تصدر عن منظمة البلدان المصدرة للبترول « أوبك » فضلا عن الحرب الأهلية فى أنجولا .

وبالنسبة للأسعار وبصفة عامة فان حالة الركود التى تجتاح البلدان الصناعية المتقدمة تشكل سببا أساسيا فى تدهور أسعار المعادن الأفريقية والحاصلات الزراعية التى تشكل وزنا لا يستهان به فى تركيب الميزان التجارى الأفريقى (١٨) .

وتعكس مؤشرات أسعار السلع الاستهلاكية ( باعتبار عام ١٩٨٠ = ١٠٠ ) مدى التدهور الذى أصاب الشعوب الأفريقية ، اذ أنه مع ارتفاع أسعار السلع استهلاكية ووفقا للاتساق النظرى ، يجب أن يكون هناك تزايد فى الناتج المحلى الإجمالى من هذه السلع ، غير أن الواقع قد عكس خلاف ذلك .

ان معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى داخل القارة الأفريقية ، تباينت من منطقة الى منطقة أخرى ، كما انها تعكس تدهورا آخر أصاب الأداء الاقتصادى منذ بداية عقد التسعينات اشتدت حدته عما كانت عليه فى الفترة منذ عام ١٩٨٠ والجدول رقم ( ٣ ) يوضح معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الأقاليم الأفريقية كمتوسط نسبة للفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٣ ، وكنسبة مئوية سنوية للفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ .

ويتضح من الجدول رقم ( ٣ ) مجموعة من الملاحظات الهامة ، فمعدلات النمو فى مجموعة دول الشمال الأفريقى أسرع منها فى

جول رقم ( ٢ )

المؤشرات الاقتصادية للبنان الأفريقية النامية

(١) ١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	أفريقيا البنائية ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠ الدول المنتورة للنقط ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠ البلدان غير المنتورة للنقط ، معدل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠
٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	الإنتاج الزراعي (مؤشر منظم) والغذية والزراعة ١٩٩١-١٩٩٠ =
٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	( ١٠٠ ) ( النسبة المئوية للنمو )
٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	إنتاج النقط ( مليون طن )
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	إنتاج المعادن ( ١٠٠ = ١٩٨٠ )
٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	أسعار النقط ( بالبرميل ، خام برنت )
٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	الإسعار الاستهلاكية ( ١٠٠ = ١٩٨٠ )
٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	أسعار السلع الأساسية غير النقط ( ١٠٠ = ١٩٩٠ )
٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	الصادرات ( بليون دولار )
٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	الواردات ( بليون دولار )
٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	خدمة الدين ( النسبة المئوية - ب )
٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	الحساب الجاري ( بليون دولار )

(١) المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ١٩٩٤ م .

جدول رقم ( ٣ )

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالى فى الاقاليم الافريقية  
النسبة المئوية لمعدل النمو على اساس الاسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ م

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٠ / ١٩٩٣	<div> الفترة  الاقاليم </div>
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	شمال افريقيا
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	افريقيا جنوب الصحراء
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	وسط افريقيا
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	شرق افريقيا
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	الجنوب الافريقي
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	غرب افريقيا
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	افريقيا جنوب الصحراء
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	بدون تحديد

المصدر : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ ، ص ٦٢

افريقيا جنوب الصحراء حتى عام ١٩٩٢ ، وان كان عام ١٩٩٣ قد شهد انعكاسا لهذه المعدلات حيث كانت في افريقيا جنوب الصحراء ضعف ما كانت عليه في الشمال الافريقي .

ويأتى ترتيب مناطق افريقيا بشكل تنازلى فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ من حيث كفاءة معدلات النمو على النحو التالى : شرق افريقيا ، جنوب افريقيا ، شمال افريقيا ، وسط افريقيا ، غرب افريقيا وان كانت هذه المنطقة الأخيرة قد شهدت تحسنا ملحوظا طرأ على أداء اقتصادها الكلى منذ عام ١٩٩٠ حيث كانت معدلات النمو للفترة من ٩٠ - ٩٣ كميتوسط تزيد عن قرينتها فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٣ وذلك بخلاف الأداء المتحقق فى باقى المناطق والذى يشير بأن متوسط معدلات النمو خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣ كانت أفضل مقارنة بالفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ .

ويلاحظ من الجدول رقم ( ٣ ) أن منطقة وسط افريقيا كانت أكثر المناطق التى تعرضت لضعف النمو فى الناتج المحلى الإجمالى حيث كانت معدلات النمو سالبة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ .

وربما يرجع تفسير الملاحظات المتعلقة بالجدول رقم ( ٣ ) فى ضعف الأداء الاقتصادى لمنطقة الشمال الافريقى بسبب حالة الجفاف التى أصابت المغرب العربى والتى ترتب عليها انخفاض حاد لمحاصيل الحبوب فى بلدان مثل الجزائر والجمهورية العربية الليبية والمغرب وتونس . أما بالنسبة لمنطقة الجنوب الافريقى فقد شهدت تحسنا ملحوظا فى انتاج الحبوب حيث ارتفع انتاج هذه المنطقة من ٩٨ مليون طن فى عام ١٩٩٢ الى ١٩٦ مليون طن فى عام ١٩٩٣ (١٩) .

أما بالنسبة لمنطقة وسط افريقيا ، فان استمرار الأزمة السياسية التى بدأت منذ عام ١٩٩١ بدون حل ، قد تسببت فى

خفض الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٣ بنسبة ١٢٪ بعد انخفاض بلغت نسبته ١٢٪ فى العام السابق ١٩٩٢ (٢٠) .

كما أن البلدان الثلاثة المنتجة للنفط فى هذه المنطقة ( الكامبيرون ، الكونغو ، الجابون ) تمر بأوضاع سياسية غير مستقرة ، فضلا عن اختلال الهياكل المالية فيها ، لقد هبط انتاج الكامبيرون وحدها بنسبة ٥٩٪ فى عام ١٩٩٣ ، وفى الجابون بنسبة ٠٩٪ .

وفى منطقة شرق افريقيا ، فان تحسنا يمكن ملاحظته على مستوى الأداء الاقتصادى بعدما عادت أحوال الطقس الى طبيعتها . غير أن المناطق القريبة من الشمال ظلت أوضاعها متردية حيث استمرت موجات الجفاف بها .

أما بالنسبة لمنطقة الغرب الافريقى ، فان التحسن الذى طرأ على الاقتصاد خلال الفترة من ٩٠ - ٩٣ يرجع فى الأساس للتحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد النيجيرى اذ بلغ معدل نموه فى عام ١٩٩٣ ٥٤٪ وان كان هذا المعدل قد هبط مقارنة بعام ١٩٩٢ وتعرض أداء القطاعات الانتاجية فى عام ١٩٩٣ لمعوقات كبيرة مثل ارتفاع أسعار الفائدة وعدم استقرارها وسرعة انخفاض سعر صرف الناييرا ، وارتفاع معدل التضخم فضلا عن عدم استقرار الأوضاع السياسية (٢١) .

واذا كانت البيانات على مستوى المناطق الافريقية واضحة وملحوظة فان هذه البيانات على مستوى الدول فى افريقيا ، تكون أكثر ملاحظة ، يقدم الجدول رقم ( ٤ ) تفصيلا ل ٥١ دولة افريقية من حيث معدلات النمو الحقيقى .

## جدول رقم ( ٤ )

توزيع تكرارى للبلدان الافريقية حسب معدلات

النمو الحقيقى للنتاج المحلى الاجمالى ( ١٩٩٠ - ١٩٩٣ )

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
سالب	١٥	١٦	١٨	١٥
صفر - ٣	١٣	١٣	١٦	١٥
اكثر من ٣ وحتى ٥	١٣	١٠	١٠	١٠
اكثر من ٥	١٠	١١	٧	١٠
	٥١	٥١	٥١	٥١

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير  
الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

مصر وافريقيا - ٥٦١

ويتضح من الجدول ( ٤ ) أن البلدان التي سجلت معدلات نمو سلبية في عام ١٩٩٣ أقل بكثير مقارنة بعام ١٩٩٢ حيث انخفض العدد من ١٨ الى ١٥ بلدا وارتفع عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق معدل نمو يزيد على ٥٪ من ٧ بلدان في عام ١٩٩٢ الى ١١ بلدا. في عام ١٩٩٣ من بينها أثيوبيا وجامبيا ، وغينيا ، ليسوتو ، مالاوي ، موريشيوس سوايزلاند التي حقق كل منها معدل نمو تجاوز ٦٪ وساعدت في تحسين نسبي للصورة الاقتصادية للقارة في عام ١٩٩٣ م .

### ٣ - قطاعات الإنتاج الرئيسية :

( ١ ) قطاع الزراعة : ساهمت الزراعة في تكوين الناتج المحلي في افريقيا خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤ بنسبة ٤٦٪ ، واستوعبت أكثر من نصف العمالة الافريقية ، كما شكلت أهمية خاصة في كثير من الدول الافريقية وذلك بمعيار المساهمة في تكوين حصيلة الصادرات ، ويتضح من الجدول رقم ( ٥ ) أن افريقيا سجلت في مجال الزراعة عام ١٩٩٣ أعلى معدل نمو في الانتاج مقارنة بباقي مناطق العالم النامي ، حيث زاد الناتج بالأطنان بنسبة ٣١٪ عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سلبي ٣٧٪ في عام ١٩٩٢ .

كما يتضح أيضا أنه في مجال الانتاج الغذائي بصفة خاصة أنها قد حققت أعلى معدلات النمو ٣٣٪ مقابل نمو سالب ٣٧٪ عام ١٩٩٢ كما أن انتاج المحاصيل زاد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٩٪ مقابل معدل نمو سلبي في العوام السابق ٤٥٪ ، وزاد الانتاج الحيواني بنسبة ٢٨٪ في عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سالب في عام ١٩٩١ بنسبته ١٧٪ .



جول رقم ( ٥ )  
التغيرات السنوية في الانتاج الغذائي والزراعي  
والمحصول والحيواني في البلدان النامية ( % )

المنطقة	الزراعة		الغذية		المنطقة
	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	الولايات المتحدة الأمريكية
أفريقيا	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	أفريقيا
أفريقيا الشمالية ومنطقة الكاريبي	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	أفريقيا الشمالية ومنطقة الكاريبي
الشرق الأوسط	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	الشرق الأوسط
الشرق الأدنى	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	الشرق الأدنى

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التقرير  
الاقتصادي عن أفريقيا ١٩٩٤ ، ص ١٩ .

وبنتجع تطور الانتاج الغذائى من الحبوب ، والمحاصيل الصناعية على مستوى المناطق (٢٢). يتضح أن منطقة شمال افريقيا لم يتحقق فيها معدل نمو موجب خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بالعام السابق له مباشرة ، فقد انخفض الانتاج من القمح بنسبة ٤٪ . وانخفض الانتاج من الحبوب الخشنة بصفة عامة بمقدار ١١ مليون طن اذ بلغ ٨٧ ملايين طن عام ١٩٩٣ م .

**وفي غرب افريقيا :** تزايد الناتج الاجمالى للحبوب فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٧٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، على أن أفضل البلدان الافريقية أداء فى هذه المنطقة كانت غانا وكوت ديفوار ، بنين ، غينيا بيساو ، بوركينا فاسو ، موريتانيا زامبيا ، النيجر .

**وفي وسط افريقيا :** حقق الناتج ٢٨ مليون طن بزيادة معدلها ١١٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، على أن زائير قد شهدت صعوبات بالغة فى حصول سكان الحضر على احتياجاتهم من الحبوب رغم تزايد الانتاج فى عام ١٩٩٣ ، ذلك بسبب معوقات التوزيع وانخفاض قيمة « الزائير » .

**وفي شرق افريقيا :** قدر الناتج من الحبوب الخشنة فى عام ١٩٩٣ ب ١٦ مليون طن أى أنه تدهور بمعدل ١٥٪ عما كان عليه فى عام ١٩٩٢ ، وفى السودان قدر الناتج من السوروم والدخن ب ٢٩ مليون طن أى بانخفاض ٣٥٪ عن محصول ١٩٩٢ ، وأقل بنسبة ١١٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، مما يعكس انخفاضا فى المساحات المزروعة أو خسائر بسبب الآفات والأعشاب الضارة .

**وفي الجنوب الافريقى :** زاد انتاج القمح الى ٢٣ مليون طن بعد أن كان فى عام ١٩٩٢ ١٥ مليون طن ، وقد تحسن الانتاج

فى زيمبابوى بعد التدهور الشديد فى الانتاج عام ١٩٩٢ بسبب الجفاف .

بلغ اجمالى انتاج الحبوب الخشنة فى هذه المنطقة ١٨ مليون طن مقابل ٨٥ ملايين طن فقط عام ١٩٩٢ ، وفى ملاوى وسوازيلاند كانت حالة الطقس غير ملائمة ، بينما سببت الأعاصير فى الجزء الشرقى من مدغشقر ضررا بمحصول الأرز .

وعلى ذلك فان النتائج المستخرجة من ذلك المسح تتلخص فى تباین المناطق الافريقية من حيث تطور الانتاج فى مجال الحبوب الزراعية ، كما أن الطقس يلعب دوره فى تذبذب هذا الانتاج من سنة الى أخرى ، فضلا عن اندلاع الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسى .

ان الاحتياجات الاجمالية للقارة الافريقية من المساعدات الغذائية مازالت قائمة ، وتتطلب زيادة معدل التوسع فى الانتاج. فهناك ١٤ دولة تواجه بحالات طوارئ فى مجال توفير الغذاء ، نصف هذه الدول تمزقه الحروب الأهلية ، وفى الصومال على سبيل المثال تتعطل بصورة حادة عملية توزيع امدادات الاغاثة على أقسام من مقديشيو ، كما خلفت الحرب الأهلية فى أنجولا آثارا سلبية حادة على الأمن الغذائى الوطنى ، بينما تشهد موزمبيق ملايين من المشردين والعائدين لا يمكن تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الا عن طريق امدادات الغوث ، وفى أثيوبيا يواجه عدد من السكان يقدر ما بين ٤ و ٦ ملايين نسمة بخطر المجاعة ، واحتاجت أثيوبيا الى ٤٩٤٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٤ ، وفى جنوب السودان تفاقم الأوضاع بسبب عمليات التشريد التى تعرض لها أهل الجنوب فى الآونة الأخيرة ، كما تحتاج كينيا الى مساعدات غذائية كثيرة ، وفى رواندا فان مشكلات الغذاء

مازالت قائمة فضلا عن دول أخرى مثل اريتريا ، ليبيريا ، موريتانيا ، سيراليون ، زائير تعاني من ذات الظروف .

### تطور انتاج المحاصيل الصناعية (٢٢) :

سجل الانتاج من المحاصيل الصناعية عام ١٩٩٢ زيادة في ناتج جميع المحاصيل عدا محصول الكاكاو .

على أن هذه الزيادة في الكميات المنتجة ، كان قد صاحبها انخفاض في الأسعار في العام ٩١/٩٢ ، أدى إلى تلاشي الآثار الايجابية لزيادة الانتاج ، وكانت المحصلة الأخيرة خفض الإيرادات الكلية ، ففي أوغندا على سبيل المثال كان البن يحقق أكثر من ٩٠٪ من إيرادات الصادرات الأوغندية ، ولقد انخفضت إيرادات المحصول بنسبة ٧٥٪ عام ١٩٩٢ حيث وصلت ١٠٠ مليون دولار بعدما كانت ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ م .

لقد تزايد انتاج البن عام ١٩٩٢ بنسبة ٩٥٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٢ ، وتحققت أفضل النتائج في كوت ديفوار وأوغندا حيث زاد بنسبة ٥٩٣٪ ، ٤٦٣٪ على التوالي .

وكوت ديفوار هي أكبر بلد منتج للبن في القارة الأفريقية ، وقد تم رفع سعر الطن من ١٧٠ فرنك الاتحاد المالي الأفريقي للكيلوجرام إلى ٢٠٠ فرنك في الموسم ٩٢/٩٣ ثم إلى ٢٦٥ فرنكا في الموسم ٩٤/٩٥ ، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الحوافز إلى زيادة الانتاج من ١٩٩٠٠ طن عام ١٩٩٣ إلى ٢٤٠٠٠٠ طن في الموسم ٩٥/٩٤ .

أما بالنسبة للكاكاو فقد زاد بنسبة ٤٪ أي من ١٢٤ مليون طن في عام ١٩٩٢ م إلى ١٢٩ مليون عام ١٩٩٣ ، وفي كوت ديفوار أكبر بلد منتج للكاكاو على مستوى العالم وغانا انخفض الانتاج

بنسبة ١٦٩٪ ، ٨٩٪ على التوالي في عام ١٩٩٣ ، وركد الانتاج في نيجيريا عامي ٩٢ ، ٩٣ عند مستوى ١٣٠.٠٠٠ طن وزاد في الكاميرون من ٩٢.٠٠٠ طن عام ٩٢ الى ١٠٠.٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ م .

وبالنسبة للقطن فقد ارتفع الانتاج منه بنسبة ١١٩٪ أي من ٢١٩ مليون طن عام ١٩٩٢ الى ٢٤٥ مليون طن عام ١٩٩٣ ويعزى ذلك الى زيادة مساهمة كل من جمهورية مالي في الانتاج ، ومنطقة شمال افريقيا ، ومصر التي ارتفع انتاجها الى ٣٥٨.٠٠٠ طن في الموسم ٩٢/٩٣ محققا أعلى مستوى للانتاج منذ موسم ٨٦/٨٧ . وفي السودان انخفض الانتاج الى ٢٥٥.٠٠٠ طن وهو أقل مستوى بلغه منذ موسم ٥٧/٥٨ ، كما ارتفع الانتاج في الدول الناطقة بالفرنسية بنسبة ٢٪ .

وتبلغ التقديرات الحالية للانتاج العالمي في موسم ٩٣/٩٤ ما قيمته ١٧٢ مليون طن وهو أقل ب ١٤ مليون طن من تقديرات بداية العام وأقل ب ٣٦ ملايين طن من مستوى الانتاج الذي تحقق منذ ثلاثة أعوام .

أما بالنسبة للتبغ فقد زاد الانتاج منه بنسبة ٥٣٪ عام ١٩٩٣ وذلك بسبب زيادة انتاج ملاوي . غير أنه في زيمبابوي التي هي أكبر منتج على مستوى القارة الافريقية انخفض بها الانتاج الى ٢٠٤٧٩٠ طنا عام ١٩٩٣ بعد أن كان ٢١١٣٩٤ مليون طن في عام ١٩٩٢ م .

السكر : زاد الانتاج في عام ١٩٩٣ الى ٣٨٣ ملايين طن بعد أن كان ٣٧٩ ملايين طن في عام ١٩٩٢ محققا زيادة بنسبة ١٩٪ وفي موريشيوس التي هي أكبر بلد منتج للسكر في المنطقة تدل التقديرات على أن الانتاج انخفض الى ٥٥٠.٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ بعدما كان ٦٤٣٢٠٠ طن عام ١٩٩٢ ، ويعد محصول ١٩٩٣ أسوأ محصول

بهذه المنطقة منذ هبوط الانتاج الى ٤٧٥٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ بسبب سوء الأحوال الجوية .

وعلى الرغم من انخفاض الناتج سبب سيطرة موريشيوس قادرة على انتاج حصتها للموسم ١٩٩٤/٩٣ والبالغة ٥٠٧٠٠٠ طن ، وتبلغ التقديرات المنقحة للانتاج العالمى للموسم ٩٤/٩٣ حاليا ١١٢٠٦٩ مليون طن وتبلغ تقديرات الاستهلاك ١١٤٤٨١ مليون طن مما يترتب عليه عجز قدره ٢٤ مليون طن .

وعلى الرغم من التنبؤات الخاصة بالعجز فى الموسم ٩٤/٩٣ حذرت المنظمة الدولية للسكر من تعليق الآمال على استمرار نشاط سوق السكر مشيرة الى وجود فائض تاريخى .

**الشاي :** ارتفع الانتاج الى ٢٥٥ مليون طن بعدما كان ٢٤٤ مليون طن فى عام ١٩٢٩ بنسبة ٤٥٪ . وفى كينيا التى تعد أكبر منتج للشاي فى القارة الافريقية ارتفع الانتاج الى ٢١٠٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ بينما ارتفع فى ملاوى الى ٣٥٠٠٠ طن .

وتشجع هيئة تنمية الشاي فى كينيا المزارعين لزيادة الانتاج بمقدار ١٠٠٠٠ طن سنويا فى عام ٩٤ ، ٩٥ وذلك بدفع مكافآت وحوافز .

ويقدم الجدول رقم ( ٦ ) صورة اجمالية عن تطور انتاج المحاصيل الصناعية فى افريقيا الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ .

## جدول رقم ( ٦ )

### تطور انتاج المحاصيل الصناعية

	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
الف	% من الف	% من الف	% من الف	% من الف	الف
طن	الانتاج طن	الانتاج طن	الانتاج طن	الانتاج طن	طن
متري	المتري	المتري	المتري	المتري	المتري
البز	١٢٦٢	١٩٩	١٢٠٠	١٩٥	١٠٢٦
الشاي	٣٠٩	١٢٣	٣٢٤	١٢٤	٢٩١
الكاكاو	١٤١١	٥٦٨	١٢٥٨	٥٣٨	١٢٨٧
التبغ	٣٤١	٤٩	٣٩٦	٥٥	٤٣٩
السكر	٥٧١٢	٥١	٤١٣٧	٣٧	٣٧٨٦
القطن	٣٤٤٢	٦٤	٢٥٧	٤٣	٢١٩

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، التقرير الاقتصادي عن إفريقيا ١٩٩٤ ، ص ٢٢

## ( ب ) انتاج النفط :

يقدر الانتاج الاجمالي من خام النفط في افريقيا في عام ١٩٩٣ بـ ٣٣٨١٨ مليون طن بانخفاض قدره ١٨٪ عن رقم الانتاج في عام ١٩٩٢ .

ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض الانتاج في مجموعة منظمة البلدان المصدرة للبترول ولا سيما الجزائر وليبيا ، هذا فضلا عن انخفاضه في دول أخرى مثل أنجولا والكاميرون وتونس . وكان غدهور الانتاج في هذه البلاد سببا في خفض الانتاج الكلي ، رغم أن أرقام الانتاج حققت زيادة بالمقارنة للعام السابق في كل من الكونغو ومصر ونيجيريا ، وقد أسفر انخفاض الانتاج وهبوط الأسعار عن نتائج حادة من حيث تخفيض الإيرادات الكلية لمصدري النفط في افريقيا .

## ( ج ) المعادن من غير الوقود :

يعانى قطاع الانتاج التعدينى في افريقيا من مشكلات تتعلق بجانب العرض وأخرى تتعلق بجانب الطلب .

فعلى مستوى الطلب ، جاء الطلب على المنتجات المعدنية من غير الوقود في عام ١٩٩٣ متواضعا لدرجة ألحقت الضرر بمنتجاتي المعادن في الجابون والنيجر وزائير وزامبيا ، وربما كان انخفاض الطلب الخارجى راجعا للنمو البطيء في الاقتصاد العالمى فضلا عن محاولات جمهوريات الاتحاد السوفيتى « سابقا » زعزعة استقرار الاسواق باتباع سياسة لاغراق السوق بكميات كبيرة من المعادن .

وعلى مستوى جانب العرض ، كانت ظروف الانتاج لهذه المعادن غير مواتية في كثير من البلدان ، فعلى سبيل المثال كان التلف الذى أصاب معدات التشغيل في إقليم شابا عام ١٩٩٣ أثرا بالغا



فى تدهور انتاج زائير من المعادن لدرجة أن بعض التقارير تنبأت بتوقف الانتاج فى عام ١٩٩٤ بعد انخفاض الطاقة الانتاجية هناك من ٥٠٠.٠٠٠ طن عام ٨٧ الى ١٤٤.٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ م .

### ( د ) الصناعة التحويلية :

حققت الصناعة التحويلية فى افريقيا عام ١٩٩٣ زيادة فى القيمة المضافة تقدر بنسبة ٢٪ عما تحقق فى عام ١٩٩٢ ، ومقابل هذه النسبة من الزيادة ٣٪ فى أمريكا اللاتينية ، ٣.٥٪ فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، ٤.٤٪ فى شرق أوروبا ، ٧٪ فى آسيا .

لقد شهد عقد الثمانينات زيادة فى العمالة الموظفة فى قطاع الصناعة التحويلية فى افريقيا قدر بنسبة ١٪ سنويا فقط ، بينما كان نمو مستوى القوى العاملة بنسبة تزيد على ٣٪ ، وساهمت الصناعة التحويلية بمتوسط ١٠٪ فقط من مجموع الناتج المحلى الاجمالى .

حدث انتعاش فى قطاع الصناعة التحويلية فى افريقيا عام ١٩٩٣ ، حيث زادت القيمة المضافة بنسبة ١٣٪ بعد هبوطها بنسبة ٨.٠٪ عام ١٩٩٢ ، وحقق القطاع ١٢٪ تقريبا من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ . وعلى نحو ما حدث فى السنوات السابقة تأثر أداء قطاع الصناعات التحويلية على نحو سلبي فى عام ١٩٩٣ بسبب مجموعة من الاختناقات الهيكلية ، منها عدم توافر مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج فضلا عن ارتفاع أسعار الوارد منها ، ووجود صعوبات داخلية فى اتمام عملية الامداد بالمواد الخام وارتفاع تكلفة العمالة ، تعثر عملية الائتمان من الخارج ، وأخيرا فان الحروب الأهلية والنزاعات السياسية فى بلدان مثل أنجولا ، ليبيريا ، الصومال ، السودان ، بورندى زائير ،

الكونغرس ورواندا ساهمت في تدهور بل توقف في بعض مجالات الانتاج الصناعى الى حد كبير .

ويلاحظ أن هناك تفاوتاً جوهرياً في أداء قطاع الصناعة التحويلية ، لقد تعطل استخدام الطاقة في اقليمى شرق افريقيا وجنوبها ، ففي زيمبابوى ، رغم امتلاكها لقاعدة صناعية قوية انخفض الناتج في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ١٦٨٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٩٣ بالمقارنة بذات الفترة عام ١٩٩٢ م .

ان قطاع معدات النقل هو أول قطاع يسبب هذا الانخفاض ، اذ انخفض ناتجه بنسبة ٤٧٩٪ بسبب ركود الطلب في الأسواق المحلية والخارجية ، يلي ذلك قطاع المعادن اللافلزية حيث انخفض ناتجه بنسبة ٢٤٧٪ ثم قطاع المنتجات المعدنية بنسبة ٢٢٧٪ ثم المواد الغذائية بنسبة ٢٠٪ ثم الأخشاب والأثاث بنسبة ١٩٧٪ .

وفي تنزانيا تعثرت عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص نظرا لارتفاع تكلفة اصلاح المصانع والمعدات القديمة ، وفي كينيا تزايدت الصعوبة في توفير البدائل الصناعية للواردات . ويلاحظ أن مناطق شمال افريقيا ، وغرب افريقيا قد تزايدت فيها القيمة المضافة المتولدة من هذا القطاع بينما ظلت هذه الحيمة تنخفض على نحو يكاد أن يكون ثابتا لفترة ٩٠ - ١٩٩٣ .

#### ٤ - السياسة الاقتصادية في افريقيا :

##### (١) السياسة الاقتصادية بشكل عام :

لقد ركزت السياسة الاقتصادية العامة في عام ١٩٩٣ على التثبيت واصلاح النظام الضريبي ، والاصلاخات النقدية ( سعر الفائدة وعرض النقود ) والغاء القيود على الاقتصاد وتحريره .

واستمر العديد من البلدان الافريقية بنهج سياسات التكييف الهيكلى التى وضعتها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، على أن التسكلفة الاجتماعية لهذه البرامج ، جعلت حكومات مثل حكومة نيجيريا وحكومة السودان تبذل من الجهد فى محاولة التراجع عن التطبيق لبعض التدابير الخاصة بتحرير الاقتصاد ، ففى السودان على سبيل المثال تم فرض الرقابة على أسعار السلع الأساسية فى ميزانية ٩٤/٩٣ ، وفى نيجيريا قدرت الحكومة العجز المالى فى عام ١٩٩٣ ب ٢٨٦ بليون نايرا ، غير أن الحساب الختامى فى نهاية العام أظهر عجزا بلغ ٧٥٢ بليون نايرا مقابل ٤٤٢ بليون فى عام ١٩٩٢ م .

وأيا كانت الاجراءات المطبقة فى اطار برامج التكييف الهيكلى فهى اجراءات خاصة بإدارة الطلب الكلى على مستوى المجتمع ، ولا تكفى بذاتها لاحداث تغيرات جذرية فى جانب العرض (٢٤) .

### ( ب ) السياسة الاقتصادية فى مجال القطاع الزراعى :

يتخذ فى هذا المجال كثير من الاجراءات التى تهدف الى تحرير الانتاج الزراعى من القيود ، ففى الكاميرون تحرر منتجو البن والكافى من تلك القيود التى كانت مفروضة عليهم عند تصدير حاصلاتهم ، وفى مصر تم الغاء لجان التراخيص والتسعير بالنسبة لغالبية السلع الزراعية بما فيها الأرز المقشر والفول السودانى والموالح والبطاطس . وفى المغرب ألغت الحكومة احتكار الدولة لعمليات استيراد الشاى والسكر ، وفى زامبيا تركت الحرية للمزارعين لبيع محصولهم من الذرة كذلك تم رفع الحظر المفروض على تصدير هذه السلعة رغم جفاف ١٩٩٢ ، وفى نيجيريا خفض بشكل كامل الحظر المفروض عام ١٩٨٦ على استيراد القمح مما خفض من أسعار منتجاته فى السوق المحلى ، ان هذه الاجراءات فى مجملها تنفيذه دقيق لبرامج التكييف الهيكلى فى هذا المجال (٢٤) .

## ( ج ) السياسة الاقتصادية في مجال الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية :

ان الاتجاهات الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مجال الصناعة خلال عامي ٩٣ ، ١٩٩٤ ركزت على تهيئة المناخ المناسب لتطبيق برامج التكيف الهيكلية فاهتمت هذه السياسة بالاعفاءات من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات ، وتطبيق التخصيصية على العديد من الشركات ، فقللت قامت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بالغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات المفروضة على المدخلات الصناعية ، كما قامت بالغاء رسوم الانتاج المفروضة على المنتجات المحلية مثل السكر والمنسوجات والأسمدة ، وفي مجال الاصلاح الضريبي خفضت ضريبة الشركات من ٤٥٪ الى ٣٥٪ بالنسبة للشركات الوطنية ومن ٥٠٪ الى ٤٠٪ بالنسبة للشركات الأجنبية ، وفي مالواي تم اعفاء الصادرات من الضرائب المفروضة بنسبة ١٢٪ كما ألغيت رسوم الانتاج على المواد الأولية المحلية كما خفضت ضريبة الشركات من ٤٠٪ الى ٣٥٪ في ميزانية ٩٣/٩٣ ، وفي ناميبيا قللت العديد من الحوافز لأصحاب المصانع المسجلين بوزارة التجارة والصناعة ، فعلى سبيل المثال منح هؤلاء تخفيضا بنسبة ٥٠٪ من الضرائب على الدخل الخاضع للضريبة والمتولد من الصناعة التحويلية لفترة خمس سنوات ، وفي المغرب خفضت ضريبة الشركات ، واتبعت العديد من الاجراءات المماثلة لحفز الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية .

كذلك أيضا فقد اتجهت دول كثيرة تجاه النقل من العام الى الخاص مع خفض لعدد الموظفين مثلما حدث في المغرب ، تنزانيا ، مدغشقر بوركينا فاسو وأوغندا وبشكل عام يمكن القول بأن الدول الافريقية التي تقوم بتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلية فتنتهج سياسة خفض القيود الادارية على وارداتها ، وخفض فئات التعريفات الجمركية وذلك لفتح الأسواق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية .

ولتشجيع الصادرات السلعية ، وخفض الواردات منها ، فإن خفض قيمة العملة الوطنية يعتبر مطلباً أساسياً من متطلبات السياسة الاقتصادية (٢٥) .

### ثالثاً : احتواء الآثار السلبية للبيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ومحاولة تخفيف آثارها على الاقتصاد الأفريقي :

نستطيع القطع بأنه حتى الآن يناير سنة ١٩٩٥ ، لم تظهر دراسة حددت بدقة مقدار العوائد المتوقعة والخسائر الناجمة عن تطبيق اتفاقات جولة أوروجواي بالنسبة للدول الأفريقية ، وحتى تلك الدراسات التي ظهرت بشأن تحديد هذه الآثار على الدول المتقدمة والدول النامية فإن تقديراتها لا يمكن القطع بها على وجه الدقة . وإذا كان الهدف من إجراء مثل هذه الدراسات تحديد المكاسب والخسائر بشكل تقريبي فإننا نسارع القول بأن مجال التقريب له حدود مسموح بها . وفي تصورنا لإجراء مثل هذه البحوث فإن الأمر يستلزم إجراء دراسات حالة لكل عضو من أعضاء الاتفاق على حدة ، وبداخل تقديرات المكاسب والخسائر لكل عضو على حدة يجب أن تؤخذ التقديرات لكل اتفاق فرعي على حدة في ظل سيناريوهات مفترضة لحركة التجارة السلعية والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والخدمات ، وكافة المجالات التي تغطيها اتفاقات جولة أوروجواي .

وإذا كان الأمر على ذلك النحو من الصعوبة فإن إدراك المواقف الخاصة بالدول الأعضاء في جات ١٩٩٤ من حيث القوة الاقتصادية وامكانات المنافسة في ظل مبادئ الحرية الاقتصادية بصفة عامة والمبادئ التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة خاصة يكون نقطة البدء لاتخاذ أية إجراءات أو تدابير للحد من الآثار السلبية المتوقعة على الاقتصاد الأفريقي ، فالإقتصاد الأفريقي مستورد

للسلع الغذائية وستأتى هذه السلع مرفوع عنها دعم المنتج مما يزيد من تكلفة الحصول عليها . والاقتصاد الأفريقي مستورد للسلع الصناعية التامة ، تلك السلع التى ستتنخفض عليها التعريف الجمركية مما يترتب عليه اشتداد المنافسة للصناعات الوطنية ، وأخيرا وليس آخرا فإن منافسة الكوادر الأفريقية فى مجال الخدمات لن تكون متكافئة عند نقطة البدء ، مما يترتب عليه سيطرة كاملة فى مجال الخدمات من قبل غير الوطنيين .

وفى سبيل محاولة احتواء الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات ، فإنه منذ البداية لا يجب أن نهمل التراث الفكرى فى مجال تنمية القارة الأفريقية اقتصاديا واجتماعيا رغم ضآلة ما تحقق من إنجازات بالنسبة لطموحات الشعوب ، وبالنسبة لما حققته دول أخرى دخلت معها الدول الأفريقية فى مجال المنافسة .

فرغم مضي قرابة خمسة عشر عاما على اعلان مونروفيا فى عام ١٩٧٩ ، وخطة عمل لاجوس فى يوليو سنة ١٩٨٠ نجد أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة مازالت تشدد على أهمية هذه الخطة ، وتركز على ما قرره القادة الأفارقة فى الوثيقة الختامية لخطة عمل لاجوس ، من نبذ لنموذج التنمية المفرط فى انفتاحه على الخارج ونهذ التقسيم التقليدى للعمل على المستوى الدولى ، والذى جعل من افريقيا موردا للمواد الخام بأقل قيمة مضافة ممكنة ، وما تترتب على ذلك من تفاقم وتعاطف كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن استمرار معدلات النمو السكانى الذى تزايد بأكبر معدل للنمو السكانى على مستوى شعوب العالم ، هذه المشكلات التى اختصت بها القارة دون قارات العالم ، تأتى فى ظل ظروف بيئية خارجية اتسمت بالتححر الاقتصادى والمنافسة العالمية وتغيرات جذرية فى القاعدة التكنولوجية فضلا عن تلك الاتجاهات السائدة على المستوى الاقتصادى نجد أيضا تغيرات جيو سياسية .

ان التحدى للقارة الافريقية تحد حاد . ويجعلنا نضع فى اعتبارنا دائما ماذا أعقدنا من عدة لنواجه بها تسارع التغيرات التكنولوجية ، وظهور أنواع جديدة من التنظيم الصناعى ، والادارة المتطورة والمنافسة القوية وتعرض الموارد الايكولوجية فى العالم والنظم الايكولوجية الوطنية لضغوط رهيبه فضلا عن النمو السكانى الجامح (٢٦) .

هل تستطيع افريقيا مواجهة هذه التحديات المهولة ، وامتلاك القدرة على المنافسة دوليا فى ظل النظام العالمى الجديد .

اننا نتلمس الاجابة على هذا السؤال فى الوثيقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا حيث تقرر أن افريقيا لا تحتاج فقط الى رؤية وانما أيضا الى حسن الادارة بما فى ذلك الشفافية والمساءلة وحكم القانون وسياسات سليمة واستراتيجيات مناسبة وقيادة ملتزمة فى المقام الأول .

لقد عنيت وثيقة الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية لافريقيا فى التسعينات التى اعتمدها الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الوزراء والدورة الثامنة والعشرون للجنة فى عام ١٩٩٣ بأثار الاتجاهات العالمية الحديثة ، المذكورة آنفا على تنمية افريقيا ، وكذلك أيضا الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق التكيف مع التحول ، وتحقيق النمو والتنمية القادرة على الاستمرار . لقد تناولت هذه الوثيقة بالتحليل كثيرا من الاتجاهات الناشئة نذكر منها الديمقراطية ، البيئة ، التحرر الاقتصادى ، السكان ، التكامل الاقتصادى وأثر هذه المتغيرات على تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الانمائية فى افريقيا ، كما عنيت بالتدابير اللازمة لتغيير وجهة نمو الاقتصاد الافريقى من اقتصاد تتناقص معدلات نموه الى اقتصاد تتزايد فيه هذه المعدلات . لقد تحقق توافق عام بشأن أولويات التنمية الافريقية فى التسعينات (٢٧) تتركز فيما يلى :

- ١ - أن النمو الاقتصادي شرط ضروري وليس كافياً لاجداث التحسينات في مجال رفاهية الانسان .
- ٢ - أن الشعب وسيلة التنمية وهدفها ، وأن بناء القدرات البشرية وتنميتها هدف أصيل من أهداف التنمية الافريقية .
- ٣ - أن الاصلاح والتكيف الاقتصاديين عمليتان مستمرتان ولازمتان لانشاء قدرات اقتصادية لديها القدرة على الاستمرار .
- ٤ - أن السلم وحسن الادارة والاستقرار والأمن عناصر أساسية لتحقيق التنمية .
- ٥ - أن السياسات الهادفة لتحقيق النمو لازمة لتخفيف حدة الفقر .
- ٦ - أن الانتاجية الزراعية المحسنة والاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية أمران أساسيان للتنويع الزراعي والنمو الموجه نحو التصدير .
- ٧ - أن السياسات السكانية الفعالة ضرورة لادماج المتغيرات السكانية في عملية التنمية .
- ٨ - أن تمكين المرأة من النهوض بدور أكبر ، أمر ضروري وهام لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار .
- ٩ - أنه لا بد من اعطاء الأولوية للمسائل البيئية التي يتعين ادماجها أيضاً في عملية تخطيط التنمية .
- ١٠ - أن تنمية بيئة مواتية للجهد الفردي والعمل الحر أمر أساسي .
- ١١ - أن تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي ضروري لانشاء المجال الاقتصادي القابل للاستمرار والاعتماد على الذات .



١٢- أن التمويل الخارجى يجب أن يكون كافيا وأن يكون ما يتحقق من تخفيف الديون ، جوهريا ، حيث أن كليهما ضرورى للنمو المعجل ولتخفيف حدة الفقر .

وفى ضوء هذه التوافقات العامة قدمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ما أسمته « البرنامج الاطارى لبناء القدرات » (٢٨) ووصفته هذه اللجنة بأنه اطار توافق عام لارشاد الحكومات واللجنة الاقتصادية لافريقيا لدى وضع اسنراتيجية لبناء واستخدام القدرات فى افريقيا فى جميع الميادين وبشكل شامل بحيث يغطى جميع الميادين ذات الأولوية فى تنمية افريقيا وأن هذا التقرير هو تقرير أولى يهدف الى التماس توجيه الدول الأعضاء مما يجب أن يشكل المحتوى والتوجه العام لبرنامج العمل الاطارى لبناء القدرات على المدى المتوسط والطويل .

### بناء القدرات والتكيف الهيكلى :

طرح الاطار البديل الافريقى لبرامج التكيف الهيكلى من أجل الانتعاش والتحول فى الميدان الاجتماعى - الاقتصادى ، مسألة الربط بين عملية التكيف وبناء القدرات بوضوح شديد حيث نصت المادة ٩٤ من ذات التقرير :

« من الضرورى الاشارة الى أن جميع البلدان المتقدمة النمو أو النامية ترى أن التكيف أمر ضرورى من وقت لآخر من أجل التكيف مع الباراميتترات والظروف الاقتصادية المتغيرة .

ان ما يشكل غالبا الفرق بين بعض الحالات لا يتعلق بالحاجة الى التكيف ، بل بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ، ويعتمده ذلك بدوره على المهل الزمنية والخيارات المتاحة لمختلف البلدان فيما يتعلق بالأفاق الزمنية للتكيف ، وخصائصها

الهيكلية وأهدافها الانمائية الطويلة الأجل ، وفى ضوء هذه العوامل بالذات يتحدد أسلوب سير عملية التكيف . وان ما اتضح جليا من التحليل . . ليس فى الواقع الا الأعراض والمؤشرات الخطيرة لهذه المشاكل مثل اختلال موازين المدفوعات ، اختلال التوازن المالى ، الضغوط التضخمية ، النقص الحاد فى السلع ، هذه المؤشرات يمكن أن تترك دون معالجة ، وعلى العكس من ذلك فانه يتعين على افريقيا أن تتكيف ، الا أنه لابد أن ينصب الاهتمام فى التكيف على تغيير الهياكل التى تشكل السبب الأساسى لتفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لافريقيا . وعلى هذا يتعين أن ينظر الى عمليات التكيف والتحول وتنفيذها على أنها عمليات متماسكة ومتراطة بطريقة تسفر عن احراز التقدم على الجبهتين فى آن واحد » (٢٩) .

وعلى ذلك فان التوجيهات الرئيسية فى مجال السياسات التى اقترحها الاطار البديل الافريقى لبرامج التكيف الهيكلى من أجل الانتعاش والتحول فى الميدان الاجتماعى - الاقتصادى فى سياق تعزيز وتنويع القدرات الافريقية فى مجال الانتاج والاستثمار يجب أن يركز على (٣٠) :

( أ ) تعزيز الانتاج والاستخدام الكيفى للموارد : اذ أن ذلك هو المخرج الأساسى للدول الافريقية لاجتياز أزماتها الحادة حتى ولو كان ذلك على حساب مبدأ توازن الميزانية .

( ب ) تعبئة الموارد المحلية على نحو أكثر فاعلية بما يحقق مزيدا من الموارد للاستثمار وزيادة الميزانية .

( ج ) تحسين قدرة الموارد البشرية والمادية من خلال تعزيز البقاعدة العلمية والتكنولوجية .

( د ) إعادة النظر فى قائمة التركيب السلعى على مستوى الصناعة التحويلية والمستوى الزراعى .

ومن الأمور التي يسلم بها التقرير تلك الظروف الخارجية الخاصة بالنمية في التسعينات والتي كانت قاسية بالنسبة لأفريقيا ، فالاعتماد المفرط على عدد قليل من السلع الأولية وما واكبه من كساد اقتصادي في أوروبا أدى الى انخفاض كبير في الطلب على سلعها والى خسائر جسيمة من جراء تفاقم تدهور معدلات التبادل التجاري ، فقد شهدت أفريقيا تدهورا في معدلات التبادل التجاري عام ١٩٩٢ أكبر من أي منطقة أخرى في العالم النامي ويرجع ذلك الى تباطؤ نمو معدلات التجارة العالمية وبالأذات في تلك المنطقة التي تسنوعب أكثر من نصف الصادرات الأفريقية ألا وهي منطقة الاتحاد الأوروبي ، أضف الى ذلك زيادة المتأخرات الخاصة بالديون الخارجية أدى كل ذلك الى العمل على خفض الواردات الأفريقية بهدف تحسين حالة موازين المدفوعات تنفيذا لبرامج التكيف الهيكلي ، وساعدت هذه الظروف مجتمعة على اشتداد حدة الأزمة في أفريقيا .

ان وجهة النظر القائلة بأنه يتعين اعتبار التكيف عملية متواصلة ، يجب أن تسير في وقت واحد معاً في الميدان الاقتصادي .

### تنفيذ اتفاقية أبوجا ( يونيو ١٩٩١ ) :

ان التكامل الاقتصادي لدول القارة الأفريقية في ظل الأوضاع العالمية الراهنة ، يصبح مطلباً ملحا ، وبالفعل أدركت الدول الأفريقية أهمية هذا التكامل حيث تم التوقيع على معاهدة أبوجا لانشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في يونيو عام ١٩٩١ م في اطار المؤتمر السابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات دول منظمة الوحدة الأفريقية .

ان أهمية هذا العمل تأتي في تقدير الأمين العام الحالي للأمم المتحدة « من كونها مرحلة تحول تاريخية تعادل في أهميتها التوقيع على ميثاق انشاء منظمة الوحدة الأفريقية في مايو سنة ١٩٦٣ م » .

لقد تضمنت وثيقة الاتفاقية جدولاً زمنياً لتنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي في أفريقيا على النحو التالي (٣١) :

**المرحلة الأولى :** وهى مرحلة تدعيم الجماعات الاقتصادية القائمة ومدتها خمس سنوات ( مادة ٦/٢/أ ) .

**المرحلة الثانية :** مرحلة تثبيت الأوضاع القائمة مع التحرك نحو تحسينات الى الأفضل ( مادة ٦/٢/ب ) .

**المرحلة الثالثة :** يتم فيها انشاء منظمة حرة واتحاد جمركى لكل جماعة اقليمية قائمة ( مادة ٦/٢/ت ) .

**المرحلة الرابعة :** يتم فيها التنسيق والتوافق بين الاتحادات الجمركية القائمة وصولاً الى الاتحاد الجمركى المشترك ( مادة ٦/٢/د ) .

**المرحلة الخامسة :** يتم فيها تأسيس السوق المشتركة الافريقية ومدة هذه المرحلة أربع سنوات ( مادة ٦/٢/س ) حيث يتم اتباع سياسة مشتركة فى مختلف المجالات كالزراعة والمواصلات والصناعة والطاقة ... الخ .  
تنسيق السياسات النقدية والمالية والضرائب ، تطبيق مبدأ حرية الانتقال للأفراد ، والاقامة والتأسيس .

**المرحلة السادسة :** حيث تكون الظروف قد تهيأت لاقامة الاتحاد الاقتصادى ، فيتم انشاء الاتحاد النقدى وتأسيس بنك مركزى افريقى واحد وعملة افريقية واحدة وبرلمان افريقى ، ومدة هذه المرحلة خمس سنوات .

## خاتمة :

اننا لا نجد أفضل من كلمات فردريك هاريسون لاختتام موضوعنا حيث يقول في هذا السياق (٣٢) :

« ان الموارد البشرية هي الأساس الأول لثروة الدول وليس رأس مالها ولا دخلها ولا مواردها المادية ، ورأس المال والموارد الطبيعية عوامل انتاج سلبية في حين أن الكائنات البشرية هي عوامل نشطة تراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية ، وواضح أن أي بلد غير قادر على تنمية مهارات ومعرفة شعبه واستغلالها بفعالية في الاقتصادى الوطنى سوف لا يكون قادرا على تنمية أى شىء آخر ، »



## الهوامش :

(١) حيث تداخلت الشروط فيما بين البنك والصندوق في مواجهة الدول المقترضة ، انظر في وظائف كل من البنك ، والصندوق عند انشائهما ، د . جيه عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل التامتكافى ، الطبعة الثالثة ( القاهرة . دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ) ، ص ٢٠٣ ، ٢١٢ .

(٢) د . ماجدة شاهين « نبذة عن جولة أورو جوى والمنظمة العالمية للجات . سلسلة ندوات عن اتفاقيات الجات ، دورة أورو جوى » ( القاهرة : المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ديسمبر ١٩٩٤ ) ، ص ١ ، ٢ .

(٣) د . فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ( الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٠ ) ، ص ٣٧ ، ٤٨ .

وانظر أيضا :

Peter Drucker The Changed World Economy, *Foreign Affairs*, Vol. 64, No. 4, Spring, 1986.

(٤) حيث لم يعد هناك مجال لتطبيق الماركسية اللينينية ، وسمحت منذ الأحزاب عند عودتها بمساحة ما من الحرية الاقتصادية .

Eva Jespersen, "External Shocks, Adjustment Policies (٥) and Economic and Social Performance" in Giovanni Andrea Cornia and others (editors) *Africa's Recovery in the 1990s from Stagnation and Adjustment to Human Development* (New York : St. MARTIN PRESS, INC, 1992), pp. 9-21.

Finn Tarp, *Stabilization and Structural Adjustment* (٦) Macroeconomic Frameworks for analysing the Crisis in sub-Africa, First Published (London, Routledge, 1993), pp. 7-24.

## Agreement Establishing the Multilateral Trade Orga- (٧) nization.

(٨) صدرت هذه الوثائق باللغات الأسبانية والانجليزية والفرنسية واشتملت على العديد من المصطلحات الفنية الدقيقة ، وقد قامت بعض الجهات بترجمتها إلى العربية ، في مجلدات يصل مجموع صفحاتها إلى أكثر من ٥٠٠ صفحة .

(٩) الأغلبية العددية ٥٠٪ + ١ .

(١٠) د. ماجدة شافين ، مرجع سبق ذكره . ص ١٦ ، ١٧ .

Zuhair A. Hassan, "The Agreement on Agriculture in (١١)  
the Uruguay Round of GATT" Working Paper 94-WP 121,  
Center for Agricultural and Rural Development, Iowa State  
University, Publications : (515) 294-7519.

Agreement on Textiles and Clothing Agreement on (١٢)  
Import Licensing Procedures, General Agreement on Trade  
in Services.

(١٣) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، التقرير الاقتصادي  
عن أفريقيا ١٩٩٤ ( أليس أنابا - مايو ١٩٩٤ ) ، ص ٢٦ .

(١٤) محسوبة بمعرفة الباحث عن بيانات منشورة في أعداد متتالية من .

U. N. Africa Statistical Yearbook.

(١٥) تعاني مشاكل الإنتاج في أفريقيا من ضعف مرونة العرض . انظر .  
نانديكا مكاندويري . التكيف الهيكلي والازمة الزراعية في أفريقيا . ترجمة  
حسن أبو بكر ( القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات والتوزيع والنشر ،  
بدون تاريخ ) ، ص ١٢ ، ١٨ .

(١٦) سمير أمين . ما بعد الرأسمالية . ( القاهرة مركز دراسات الوحدة  
العربية ١٩٨٨ ) . ص ١٠٢ حيث يعرض المؤلف لمنحنى توزيع الدخل في الدول  
المتقدمة والدول النامية بصفة عامة ، وقد قام الباحث باختيار فرضية انحراف  
توزيع الدخل في ١٦ دولة أفريقية يقوم البنك الدولي بنشر بيانات توزيع الدخل  
فيها ، ووجد أن هذه الظاهرة شديدة الوضوح في البيانات المنشورة إذا ما قورنت  
بمناطق أخرى في العالم .



- (١٧) اللجنة الاقتصادية لافريقيا . مرجع سبق ذكره . ص ١ .
- (١٨) المرجع السابق ، ص ٥ .
- (١٩) المرجع السابق ص ١٩ .
- (٢٠) المرجع السابق ، ص ١٣ .
- (٢١) المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٢٢) المرجع السابق ، ص ١٧ ، ٢١ .
- (٢٣) المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٤ .
- (٢٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .
- (٢٥) حيث تكون الحجة الأساسية خفض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وزيادة أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية ، مما يخفض عجز الميزان الجارى .
- (٢٦) اللجن الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، بناء القدرات من أجل انتاج الأغذية والاكتفاء الذاتى فى مجال الأغذية والأمن الغذائى فى افريقيا ( أديس أبابا : مايو ١٩٩٤ ) ص ٦ .  
E/ECA/CM 20/13
- (٢٧) اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة . بناء القدرات الحاسمة فى افريقيا من أجل تعجيل النمو والتلمية المستديمة ، أديس أبابا مايو ١٩٩٤ ، ص ٢ .  
E/ECA/CM 20/8
- (٢٨) المرجع السابق ، ص ٩ ، ١١ .
- (٢٩) المرجع السابق ، ص ٥ .
- (٣٠) بادى أوتيمود ، افريقيا - الطريق الآخر ، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ( ص ١١٧ ، ١٢٤ .
- (٣١) د. مصطفى حسن سلامة ، الجماعة الاقتصادية الافريقية ، قراءة قانونية مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، مؤسسة الاهرام للطباعة والنشر . يوليو ١٩٩٣ ، ص ٣٥ ، ٢٧ .
- (٣٢) Harison, Frederck "Human Resources as the Wealth of Nations" New York, OUP, 1973, p. 3.



## الأسئلة والتعقيبات على بحث

« التجارة الافريقية والنظام الدولى الجديد »

د . فرج عبد الفتاح فرج

---

س : د . احمد عوض :

كيف تتم مهمة اعادة توزيع الادخول ؟ وعلى من تقع هذه

المسئولية ؟

الاجابة :

قلت ان هناك أدوات مالية وأدوات نقدية لاعادة توزيع الدخل وبالتالي مسألة التأمين ليست مطروحة ، ولكن هناك أدوات فنية مثل السياسة المالية على سبيل التحديد ، حينما نتحدث عن السياسة المالية نتحدث عن الضوابط والانفاق العام ، ومن خلال هذه الضوابط يمكن التفكير فى اعادة توزيع الدخل . حينما نقول آثار تقابلية للأنشطة المعنية ، نشاط كذا محمى من الضريبة أو عليه ضريبة ٥٠ % ، وهذا يعنى أن المنتج سيكون بسعر معين وبالتالي يكون هناك الأثر السنوى الذى يمكن تقسيمه الى أثر دخل وأثر احلال

وبالتالى يمكن أن نرجع الى أدبيات النظرية ، وفى هذه الحالة نرى الأثر وكيف يتوزع بين الدخل والاحلال . أيضا من مشروعات هذا المشروع ممكن توقع عوامل خارجية تفيد مشروعات خاصة الى جانب هذا المشروع العام . وفى اطار المشروعات الخاصة يمكن أن تشير الى حجم الانتاج الأمثل ، وبذلك يكون المنتج بالتكلفة المعقولة ، وبالتالى يزيد الدخل . وليس بالضرورة أن تكون اعادة توزيع بشكل نقدي ، وعلى سبيل المثال فان محاربة التضخم معناها اعادة توزيع الدخل ، ولا شك أن هذه المسئولية تقع على عاتق الدولة كجهة تنفيذ القوانين ، لكن المسئولية الأكبر تقع على الشعوب التى تختار حكامها .

س . علاء الحسينى :

ذكرتم سيادتكم بعض الحلول لاستقلال البكتلات الاقتصادية لدى الدول ، نرجو لقاء الضوء على بعض الحلول للآثار السلبية على تجارة الخدمات خصوصا وأنها تشكل حجما كبيرا فى التجارة العالمية ؟

الاجابة :

الكاتب الأمريكى فريدريك هاريسون كتب منذ أكثر من ٢٥ عاما يقول : ان الموارد البشرية هى الأساس الأول لثروة الدول وليس رأس مالها أو دخلها ولا مواردها المادية . فرأس المال والموارد الطبيعية عوامل انتاج سلبية ، فى حين أن الكائنات البشرية هى عوامل نشطة تستغل الموارد الطبيعية وتبنى المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتراكم رأس المال وتتصدر للتنمية الوطنية ، والواضح أن أى بلد غير قادر على تنمية مهارات ومعرفة شعبه واستغلالها لتنمية الاقتصاد الوطنى لن يكون قادرا على تنمية أى شىء آخر .

س . د . صبحى قنصوة :

إذا كانت اتفاقية الجات تتضمن رفع الدعم عن الزراعة أليس من المحتمل أن يعطى ذلك ميزة أساسية للمصدرات الزراعية للدول الأفريقية ؟

الإجابة :

أوضح هنا فكرة رفع الدعم : الدعم المقسود به الدعم الذى يمنح من الحكومة للمنتج . واليوم قبل حتى توقيع الاتفاقية أصبحت المستلزمات الأساسية للفلاح المصرى بسعر السوق الحرة ، وهذا السعر يطبق على مستوى العالم ، فنجد أن الدول الأفريقية أساسا دول ليست مصدرة للمواد الغذائية والزراعية تحديدا ولكنها مستوردة حتى لتلك الحاصلات الصناعية .

هناك جدول يوضح أن الكاكاو وهو السلعة الوحيدة التى لاfrica فيها وزن نسبى كبير هو ٥١٪ كمتوسط نسبة للسنوات الأخيرة ، والبن ٢٠٪ كوزن نسبى من الانتاج العالمى ويلي الكاكاو ، ثم الشاي بنسبة ١٠٪ وباقى الحاصلات فى حدود ٥٪ أو ٦٪ التى كانت عليها حينما كانت الدول الأجنبية تعطى دعما لمنتجاتها الأجنبية .

س . د . عبد الدايم عمارة ( وزارة الاعلام ) :

كيف يمكن تحقيق تعاون اقتصادى بين الدول الأفريقية وعى منقسمة بين دول أنجلو فونية وفرنكفونية وارتباطها بالدول الاستعمارية الغربية من الناحية النقدية ، يضاف الى ذلك تسابه بعض الأسعار من المواد الخام ؟ وسؤال آخر عن تفسير اتفاقية الجات السلبى على اقتصاديات الدول الأفريقية ؟

## الاجابة :

على سبيل المثال مصر خرجت من كتلة الاسترليني سنة ١٩٤٨ واليوم لا يوجد نظام العملات الورقية غير المستقلة ، وأصبحت كل العملات اليوم عملات مستقلة . لكن هناك عملة حرة وعملة غير مأمونة للتداول ، وبالنسبة فان العملة الخاصة بأي بلد ليست طلبا أصليا ولكن طلب مشتق من الطلب على منتجات هذه البلد ، وبالتالي فزيادة الانتاجية أو زيادة انتاج دخل الدولة معناها زيادة قوة عملة هذه الدولة مباشرة . وإذا قلنا ان فرنسا من دول الفرنكفون علاقات التجارة المتبادلة بينها ، واليسوم وقد دخلت اليابان منافسا قويا والولايات المتحدة الأمريكية أيضا ، لم يصبح هيكل توزيع مواد التجارة الخارجية الافريقية هو الهيكل الموجود منذ ١٥ أو ١٠ سنوات ولكن أصبح هناك هيكل جديد ، فالدول النمر واليابان والصين احتلت وضعها على خريطة تجارة العالم ، وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان موجودتان على خريطة التجارة العالمية ، لكن عندما نتحدث عن الدول التي كان لها ارتباطات مع الدول الافريقية يعتبر هناك وزن نسبي بلا شك ، لأننا لا ننكر أن هناك تراثا متبادلا ومشتراكا بين الكتلتين الأنجلو فونية والفرانكفونية .

أما تأثير اتفاقية الجات : هناك آثار سلبية تتمثل في أنه هناك كتاب مؤيدون ومعارضون للاتفاقية ، فمن أيدها قال ان الاتفاقية انعكاس أو انتعاش لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول الافريقية ، ويقصد بهذا العنصر أن الدول الصناعية حينما تنتعش اقتصادياتها بفعل اتفاقية الجات بمعنى أنه يزيد دخلها . ثم انتعاش بعض قطاعات الانتاج في الدول الافريقية بأثر انتعاش حالة الدول الصناعية . أما النتائج السلبية كارتفاع أسعار الغذاء وهذا فيه رفع الدعم . فإذا كان هناك زيادة عجز في الموازنة العامة [ هناك عجز في الموازنات العامة في كافة الدول الافريقية وتعاني من هذا العجز ] فهذا يشكل دورا في الدعم . ثم صعوبة المنافسة

فى مجال خدمات التأمين والملاحة والطيران المدنى . تم إلغاء المعاملة التفصيلية وهى من الآثار السلبية للاتفاقية . وكما هو معروف فان المعاملة التفصيلية بمعنى أننا لو أعطينا اتفاقا مع دولة ونقول لها أنت الدولة الأولى بالرعاية ثم نوقع عليها ٢٠٪ ضريبة جمركية ، ونوقع اتفاقا مع دولة أخرى ونقول ١٠٪ ، تبقى الدولة الأولى لها حق أن تطلب الضريبة الجمركية ١٠٪ .

س . د . فاروق شويقة .

هل من الأفضل تحصيل رسوم قناة السويس بالعملة المصرية بدل الدولار ؟

**الاجابة :**

الحقيقة ان هناك آراء كثيرة لذلك ، لكن الحقيقة أن خدمة قناة السويس عندنا هي خدمة فريدة بالفعل . لكن حصة إيرادات قناة السويس يمثل كم بالنسبة لما هو المطلوب منا لسداد فواتير الواردات ؟ لكن الدولار اليوم يحكم العالم وفى ظل عملية تحرير أسعار الصرف اليوم ليست هناك مشكلة لتحصيلها بالمصرى أو بالدولار .

**تعليق ٢٠٠٤ حسن الخولى :**

ان شكل القارة كما يسمونها أنها جذع بلا أطراف، هذا الجذع قطعها وقطع أوصالها وله تأثير واضح فى الأبحاث الثلاثة التى قدمت ، فليس لها الأذرع التى تمدها للآخرين كما يحدث فى قارة آسيا وأوروبا وأثر ذلك على النقل والمواصلات وكل أمور الاتصال . ثم انهم يقولون عن افريقيا انها قارة التصريف الحضارى الداخلى أى أنها متقطعة الأوصال اجتماعيا وثقافيا ، وهذا له تأثير واضح

مصر وأفريقيا - ٥٩٣

على المقولات الثلاثة ، فهي كل متجمع ومشتت ومتقطع ومتباعد ،  
 أيضا أثر الاقتلاع الجذري لاستراتيجية البوابات والمضايق خلال  
 الفترة الأخيرة على حركة النقل والمواصلات ، نقطة هامة هي ظاهرة  
 الجيوب والأسافى والمحاييس والأحباس والدول الجبيسة التي  
 وضعها مهندس خبيث للحدود السياسية قطع ما بين الأرحام والصلات .  
 أما ظاهرة الجفاف والتصحر الذي أدى الى الجفاء والذي أثر على  
 عرقلة اقتصاديات هذه الدول وتنميتها وبالتالي الى مشكلات لا حصر  
 لها ، كذلك التوزيع القبلي والعشائري وما له من تأثير واضح تماما  
 على النقل والاقتصاد ، والتخطيط للنقل والمواصلات لابد أن يكون  
 نابعا من امكانيات وفائدة هذا النقل . ثم موضوع آخر هو البطالة  
 والكساد العالمى وتأثيره على افريقيا وموضوع الصفقات المتكافئة  
 كنوع من الحوار الجديد يعوض فقد الماء ، ثم موضوع محاولة  
 الوصول الى نوع من تسييس الأمور السياسية والاقتصادية عن  
 طريق علاقات تقوم بين الدول ، وأيضا ما هو أثر التحولات الجديدة  
 لظهور جنوب افريقيا فى الموضوعات المطروحة .



## الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطي في أفريقيا

د. عراقى عبد العزيز الشريبنى



## الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطي في أفريقيا

د . عراقي عبد العزيز الشربيني

---

شهدت القارة الافريقية مع مطلع التسعينات ، موجة من التحولات السياسية نحو الأخذ بالديمقراطية . وقد شملت معظم دول القارة ، حتى سماها البعض « الاستقلال الثاني لافريقيا » . وهكذا تشير بعض المصادر (١) الى أنه بنهاية عام ١٩٩٣ م ، كانت خمس عشرة دولة من دول القارة الأربع والخمسين ، قد أنجزت تحولا ناجحا نحو أشكال ديمقراطية للحكم (٢) وذلك في مقابل خمس دول فقط عام ١٩٩٠ م . هذا في الوقت الذي كانت هناك ٢٤ دولة أخرى ( بنسبة ٤٤٪ ) ، يمكن وصفها بأنها في « حالة انتقال » من أنواع مختلفة من الحكم التسلطي الى أشكال أكثر ديمقراطية للحكم .

وقد أثار هذا التحول موجة من التفاؤل لدى المهتمين بالشئون الافريقية ، الذي رأوا فيه ثمرة طيبة لكفاح الافريقيين من أجل حقوقهم وحررياتهم المشروعة ، التي جارت عليها نظم الحكم التسلطية لعقود طويلة بعد الاستقلال . كما تطلعون الى أن يكون هذا التحول

بداية لاصلاح سياسى حقيقى يواكب - ويعضد - سياسات الاصلاح  
الاقتصادى التى أخذت بها الدول الافريقية فى ظل ظروف الأزمة  
الاقتصادية الخائفة التى اشتدت وطأتها منذ أوائل الثمانينات بصفة  
خاصة .

الا أن هذا التفاؤل شابه قدر متزايد من الحذر (٣) لدى كثير  
من المراقبين . الذين تخوف بعضهم من أن يكون هذا التحول ظاهرة  
« عارضة » ، فرضتها ظروف ( خارجية ) مؤقتة . أو أن يكون ظاهرة  
« سطحية » ، متعلقة بتفاعلات داخل النخب الحاكمة هدفها الكسب  
الشخصى . أو أن يكون ظاهرة « هشة » ، تنطوى على الأخذ  
بمؤسسات وقواعد للممارسة السياسية لا جذور لها فى الواقع  
الافريقى نفسه .

هكذا فقد أثار بعض الدارسين التساؤلات حول مدى قدرة النظم  
الديمقراطية على البقاء والاستقرار فى الظروف الافريقية . وهى  
تساؤلات تستلزم تمحيص العوامل المختلفة التى تؤثر فى التطور  
السياسى وتناثر به ، وتحليل انعكاساتها على عملية التحول  
الديمقراطى .

وفى اطار هذه العوامل يبرز لأول وهلة دور الظروف  
الاقتصادية الداخلية والخارجية ، وبصفة خاصة مستوى التطور  
الاقتصادى ، ودور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، والارتباطات  
الاقتصادية الخارجية ، باعتبارها محددات هامة لاتجاهات التغيير  
السياسى . وتناقش هذه الورقة بعض الفروض المتعلقة بعلاقة هذه  
العوامل وغيرها بالتحول الديمقراطى فى القارة الافريقية . وهى  
تمهد لذلك بعرض موجز لأبرز النتائج النظرية بشأن هذه العلاقة ،  
التي مازالت تثير الكثير من الجدل ، وتكتنفها صعوبات دراسية  
جمة .

## المبحث الأول - التطور الاقتصادي والتحول الديمقراطي :

### بعض النتائج النظرية

تشير دراسة الجوانب الاقتصادية للديمقراطية تسؤلين رئيسيين ، أولهما ، يتعلق بأثر الأوضاع الاقتصادية على التحول الديمقراطي ، وبعبارة أخرى ، ما اذا كانت هناك « شروط اقتصادية » لقيام نظام ديمقراطي في بلد ما واستمراره ؟

أما ثانيهما ، فيتعلق بأثر التحول الديمقراطي على التطور الاقتصادي ، وبصفة خاصة ما اذا كان الأخذ بنظام ديمقراطي في الحكم يؤثر على النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية . سلبا أو ايجابا ؟

وفيما يخص الجانب الأول ( تأثير الأوضاع الاقتصادية على الديمقراطية ) فقد خلص بعض الدارسين من « مدرسة التحديث » في ثوبها الكلاسيكي ، وفي مقدمتهم Lipset (٤) ، الى أن هناك ارتباطا طرديا قويا بين الديمقراطية وعدد من مؤشرات مستوى التطور الاقتصادي ، أهمها حجم الثروة والتصنيع والتحضر والتعليم . ويفسر Lipset ذلك بأن التنمية الاقتصادية تتضمن ارتفاع الدخل وزيادة درجة الأمان الاقتصادي التي يتمتع بها الأفراد ، وانتشار التعليم العالي ، وازدياد الوعي لدى المواطن . وهذه كلها عوامل في صالح الديمقراطية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاقتصاد الصناعي ، يصعب حكمة بكفاءة باستخدام وسائل سلطوية مركزية ، حيث تستلزم عملية

صنع القرارات فى هذا الاقتصاد، قدرا أكبر من اللامركزية واقتسام السلطة ، وقيام قواعد التنظيم الاجتماعى على أساس التراضى من جانب المتأثرين بها . هذا فضلا عن اتجاه توزيع الدخل فى **المجتمعات الصناعية المتقدمة نحو مزيد من العدالة** ، مما يقلل من حجم الفئات التى تعاني من الفقر المدقع .

ويقتر Huntington (٥) ، ممثلا لمدرسة التحديث فى نوبها الجديد ، بأهمية التنمية الاقتصادية كشرط مسبق لنجاح التحول الديمقراطى ، الا أنه يثير التساؤل حول ماهية المستوى المطلوب من التطور الاقتصادى ، الذى يجعل التحول الديمقراطى ممكنا . حيث أن دولا مختلفة انتقلت الى الديمقراطية ، عند مستويات واسعة الاختلاف من التطور الاقتصادى . كما أن كثيرا من الدول - وخصوصا فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية - قطعت شوطا كبيرا فى التنمية الاقتصادية ، الا أنها فى نفس الوقت قطعت شوطا مماثلا فى البعد عن الديمقراطية . ولذلك فإن Huntington يقدم عوامل أخرى الى جانب التنمية ، كمحددات للتحول الديمقراطى ، أهمها : الهيكل الاجتماعى ، والبيئة الخارجية ، والاطار الثقافى ( وخصوصا المعتقدات الدينية ) .

أما بالنظر الى الجانب الآخر ، المتعلق بأثر التحول الديمقراطى على التطور الاقتصادى ، فإننا نجده محلا لخلاف كبير من الناحية النظرية . حيث يذهب فريق من الدارسين الى أن هناك تعارضا بين الديمقراطية والنمو الاقتصادى (٦)، حيث يشكل التنظيم الديمقراطى للحياة السياسية عائقا أمام النمو الاقتصادى . بل انهم يخلصون الى أن النمو الاقتصادى السريع يستلزم نظاما سلطويا ، يضحي بالحقوق والحريات السياسية الرئيسية ويؤخر عملية التحول الديمقراطى ، لأن من شأن هذه العملية أن تعرقل النمو . وتقسيم ذلك أن النظم الديمقراطية تعجز الى حد كبير ، عن تنفيذ السياسات

اللازمة لتحقيق النمو السريع ، التي تتطلب - في رأيهم - تدخلا واسعا من جانب الدولة في عملية التنمية ، التي تتطلب تعبئة شاملة للموارد القومية • وهو أمر لا تستطيعه النظم الديمقراطية ، ولا سيما في مراحلها الأولى « غير الناضجة »

يرى أصحاب هذا « النموذج السلطوى » ، من ناحية أخرى ، أن النظم الديمقراطية أقل قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من النظم السلطوية • وتتحصل حجتهن في أن الآليات الديمقراطية ( الانتخابات ، وحرية التعبير • الخ ) ، إنما تزيد في النهاية من النفوذ السياسى للطبقات الغنية التي تستطيع الاستفادة من هذه الآليات أكثر من الفئات الفقيرة التي تطحنها أعباء الحياة ، وتعجز عن حماية مصالحها من خلال العملية الديمقراطية - بل غالباً ما نجد أن النظم السلطوية أكثر من النظم الديمقراطية قدرة على حماية هذه المصالح (٧) •

وعلى العكس من ذلك، فإن أصحاب «النموذج الديمقراطى» (٨) ، يرون أن الديمقراطية لا تتعارض مع متطلبات النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، بل قد تكون حافزا لهما • وفى هذا المجال ، فإنهم يرفضون بشدة ما ذهب إليه أنصار النموذج السابق • من أن التنمية الاقتصادية تستلزم تدخلا شاملا من جانب سلطة مركزية قوية ، ولو جاء ذلك على حساب حقوق المواطنين بحرياتهم • ويرون أنها تتطلب فقط وجود سلطة قوية تحمى التعاقدات وتضمن سيادة القانون وتصور النظام العام • ويضيفون انه لابد من التمييز من الناحية التحليلية ، بين حاجة الدول النامية الى هياكل حكومية صالحة للقيام بمسؤوليات ووظائف أكبر فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ، وبين الصيغة الديمقراطية للمؤسسات السياسية ، وتمتع المواطنين بحرياتهم وحقوقهم العامة الأساسية • بل انهم يرون أن وجود هذه الصيغة ، وتلك الحريات والحقوق ،

من شأنه أن يولد الظروف الاجتماعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، فإن أنصار هذا النموذج ، يرون أن أعمال الآليات الديمقراطية من شأنه أن يقلل من الاختلالات التوزيعية . فالنظم الديمقراطية لا تميل الى تبني سياسات للنمو الاقتصادى يكون من شأنها الاضرار بالمراكز الاقتصادية لفئات اجتماعية بعينها . بل ان وجود قدر كبير من المشاركة السياسية وحماية حقوق المعارضة ورسوخ نظم الانتخابات الحرة يجعل النظام الديمقراطى أكثر تعرضا للصراع حول توزيع الموارد فى المجتمع . ويصعب فى ظل هذه الظروف تجاهل أصوات مختلف ذئات الشعب التى تطالب بحقوقها المشروعة فى هذه الموارد .

غير أن النتائج النظرية لكل من النموذجين السابقين ، بشأن العلاقة بين الديمقراطية من جانب والندى والعدالة من جانب آخر ، لا تجد ترحيبا من قبل عدد من الدارسين ، الذين ينكرون وجود علاقة مباشرة بين الجانبين (٩) . ويشيرون فى هذا الخصوص الى وجود عوامل « مستقلة » أخرى - بخلاف الديمقراطية - يمكن أن تبشر تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادى وتوزيع الثروة، تتصلب الى جانبها تأثيرات شكل نظام الحكم . بل ان بعض المدارس الفكرية، كالمدرسة الوظيفية والمدرسة الماركسية ، ترى - على خلاف بينها فى التفسير - أن شكل النظام السياسى لا يباشر تأثيرا يذكر على التفاوت الاجتماعى، الذى يجد تفسيره فى البنى المبنى فى المجتمع بالنسبة للمدرسة الأولى ، وفى البنى الطبقي بالنسبة للمدرسة الثانية .

فإذا انتقلنا الى التحليل الامبيرى ، نجد أن نتائج الدراسات الامبيرية الكثيرة فى هذا الخصوص (١٠) ، لا تقدم بصفة عامة ، دليلا حاسما حول طبيعة العلاقة بين الجانبين ( الديمقراطية والتطور الاقتصادى ) . فضلا عن تناقض النتائج ، هناك الكثير من المشكلات



المنهجية والعملية التي تعاني منها هذه الدراسات ، وهى مشكلات ترجع الى صعوبة تحديد المفاهيم « الاجرائية » بصورة مقبولة فى جانبى العلاقة محل الاعتبار ، وصعوبة تحديد طبيعته علاقات « السببية » بين الجانبين ، وأخيرا الصعوبات البجمة المتعلقة بالبيانات . ولذلك فان ما تقدمه هذه الدراسات مازال من قبيل الفروض التي تحتاج الى المزيد من التمحيص .

## المبحث الثاني - الواقع الاقتصادى الافريقى والتحول الديمقراطى

يموج الواقع الاقتصادى الافريقى بالعديد من العوامل التي تؤثر على عملية التحول الديمقراطى . واذا كان بعض هذه العوامل ذا علاقة عارضة أو قصيرة الأجل بهذه العملية ، فان البعض الآخر قد تكون له أثار أبعد مدى ، وقد يلعب دور المحدد لمدى قيام واستقرار نظم ديمقراطية حقيقية فى القارة . ويناقش هذا المبحث بعض الفروض المتعلقة بالعلاقة بين الواقع الاقتصادى والتحول الديمقراطى فى القارة الافريقية من خلال تحليل ثلاثة جوانب رئيسية لهذا الواقع ، هى الفقر والتخلف ، ودور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة وبرامج التكيف الهيكلى .

### ( أولا ) الفقر والتخلف فى افريقيا

لعل من أهم الخصائص المميزة للاقتصاديات الافريقية ، انتشار الفقر على نطاق واسع وبصورة تفوق غيرها من مناطق العالم الثالث الأخرى . فطبقا لبعض البيسانات عن الموقف فى منتصف الثمانينات ( ١١ ) ، بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر ( ٣٧٠ دولارا للفرد ) ، حوالى ٤٧٪ فى افريقيا جنوب الصحراء ،

مقابل ٣٣٪ للدول النامية ككل . وتشير نفس التقديرات الى ان ما يسمى « فجوة الفقر » ( وهي نسبة العجز في اجمالي دخل الفقراء الى اجمالي استهلاكهم ) بلغت حوالى ١١٪ بالنسبة لهذه المنطقة ، مقابل ٣٪ للدول النامية ككل . كما كانت افريقيا جنوب الصحراء أعلى مناطق العالم النامى حيث نسبة وفيات الأطفال ( ١٩٦ فى الألف مقابل ١٢١ للعالم النامى ) وأقلها من حيث متوسط العمر المتوقع ( ٥٠ سنة مقابل ٦٢ للعالم النامى ) ونسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى ( ٥٦٪ لافريقيا مقابل ٨٣ للدول النامية ككل )

ويزداد عبء الفقر اذا أخذنا فى الاعتبار ارتفاع نسبة سكان الريف فى مجموع السكان فى القارة الافريقية - حيث تكون درجة الفقر ووطأته على هؤلاء أكبر منها بالنسبة لسكان الحضر . وكمثال : بلغت نسبة سكان الريف الى مجموع السكان حوالى ٥٧٪ و ٦٥٪ و ٨٠٪ فى كل من كوت ديفوار وغانا وكينيا على التوالى ( فى أوائل الثمانينات ) ، بينما كانت نسبة الفقراء من هؤلاء حوالى ٨١٪ ، ٨٠٪ ، ٩٦٪ ، للدول الثلاث على الترتيب . وهى من النسب المرتفعة بالقياس الى مناطق العالم الأخرى .

هذا الانتشار الشديد للفقر ، بما ينطوى عليه من انغماس الأفراد فى السعى وراء قوتهم الضرورى ، وخوفهم الشديد من المستقبل ، وبحثنهم عن الخلاص الفردى فى اطار ضيق من الأسرة أو ملاك الأرض أو ذوى القلوب الرحيمة فى مجتمعاتهم المحلية ، وشعورهم بالضعف ازاء سلطة الدولة وأجهزتها . كذلك عدم ادراكهم لتأثير السياسات الحكومية على مصالحهم الخاصة - كل ذلك يجعلهم بعيدين عن أى مشاركة فعالة فى الحياة السياسية . بل ويجعلهم أداة لتزييف الديمقراطية ، باستغلالهم من قبل النخب الحاكمة ، كرسيد مؤيد للأنظمة القائمة عند لجوئها الى أشكال ديمقراطية المظهر كالاستفتاءات والانتخابات ومظاهرات التأييد للحزب الحاكم .

ومن هذه الزاوية - ضعف المشاركة السياسية لقطاعات ضخمة من الشعوب الافريقية أو مشاركتها السالبة والسلبية في آن - يبدو أن شرطاً هاماً من شروط قيام ديمقراطية حقيقية في هذه الدول مازال متخلفاً . وذلك إذا اخذنا في الاعتبار نتائج الدراسات التي تناولت هذه العلاقة والتي أشرنا الى بعضها من قبل .

### ( ثانياً ) دور الدولة في النشاط الاقتصادي

هل هناك علاقة بين الديمقراطية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الافريقية ؟ . يشير بعض الدراسات الى وجود هذه العلاقة ولكن دون تمحيص كاف (١٢) . والحقيقة ان دراسة هذه العلاقة تقتضي تحليلاً لطبيعة الدولة ذاتها ، وبصفة خاصة من حيث استقلالها أو خضوعها لفئات اجتماعية معينة في الداخل أو لقوى معينة في الخارج . هذا بالإضافة الى ما يتفق للدولة من قدرات وامكانيات لتحقيق أهدافها ، وحدود استخدامها لهذه القدرات . ولا يخفى أن الخلاف حول هذه القضايا كبير . وسوف نكتفي بطرح ملاحظتين فيما يخص علاقة الديمقراطية بدور الدولة في النشاط الاقتصادي في افريقيا :

أولاً : ان البسمة العامة للتطور الاقتصادي في القارة بعد الاستقلال ، هي ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حتى أصبحت الدولة تلعب دور المنظم ورب العمل والممول الرئيسي في معظم الدول الافريقية ، حيث خلقت قطاعاً اقتصادياً مستقلاً تديره عن طريق جهاز بيروقراطي ضخم ينمو نمواً سرطانياً . وهو قطاع نشأ بصفة أساسية عن طريق التأميم الواسع للمشروعات الأجنبية ( والوطنية ) . ثم أخذ في التوسع حتى أصبحت الدولة في كثير من الدول المحتكر الوحيد للنشاط الاقتصادي الداخلي والمعاملات الخارجية ( وذلك مع امتداد سيطرتها على الانتاج والتسويق

الزراعى عن طريق التعاونيات ، وبسط سيطرتها على التجارة الخارجية ( ١٣ ) .

وقد تم ذلك تحت شعارات سياسية فضفاضة ، مثل : التحول الاشتراكى ، والتنمية السريعة ، والسيطرة الوطنية على الاقتصاد القومى ، والقضاء على سيطرة رأس المال ٠٠٠ الخ . والحقيقة ان هذا القطاع جسد « رأسمالية الدولة » الناشئة فى افريقيا التى ورثت الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية فى العهد الاستعمارى . وعموما ، فان رأسمالية الدولة هذه لم تنشأ نتيجة التزام أيديولوجى معين ، وانما كانت وليدة رغبة البورجوازية الصغيرة ، التى ورثت السلطة السياسية من القوى الاستعمارية . فى خلق قاعدة اقتصادية لقوتها السياسية . وقد اتاحت التأميمات الواسعة اسلوبا فعلا لايجاد هذه القاعدة ، وذلك فى أقصر وقت ممكن وبأقل تكاليف ممكنة ( ١٤ ) . وهكذا استطاعت هذه الطبقة التى تضم فئات من البيروقراطيين والتكنوقراط والعسكريين ، وانتهى أصبحت تشكل ما يسمى : « طبقة الدولة » ، أن تحكم احتكارها للسلطة السياسية ، وأن تسيطر على عملية التراكم وتوجهها لمنفعتها الخاصة .

وقد أعطيت المشروعات العامة ( والمشاركة ) ، امتيازات كبيرة فيما يتعلق بالرسم الجمركية وتراخيص الاستيراد ، والائتمان ، والضرائب ، والتعاقدات الحكومية ، ومخصصات الصرف الأجنبى ٠٠٠ الخ . كما أعطى معظمها مركزا احتكاريا خالصا فى بعض الأنشطة الرئيسية . وقد سعت الفئات المسيطرة على السلطة الى استغلال وضعها الاحتكارى هذا ، فى اجتناء أكبر قدر من المكاسب و « الريوع » الطفيلية ، فى أقصر وقت ممكن . كما حاولت التشبث بالسلطة أكبر وقت ممكن . وفى سبيل ذلك تحالفت مع القوى الخارجية ( شرقا أو غربا ) ، مما جعل من فكرة تداول السلطة بالوسائل الديمقراطية أمرا بعيد المنال .

ثانيا : اصطحب تدخل الدولة الواسع النطاق فى الحياة الاقتصادية بانتشار « الفساد » (١٥) . ولأسباب عديدة لم يعد هذا الفساد فى معظم الدول الافريقية ، مجرد ظاهرة غير عادية ناتجة عن سلوك أفراد خارجين عن القانون ، بل أصبح « مؤسسة » مستقرة ذات وظيفة هامة داخل البناء السياسى والاقتصادى . وأسهمت فى نمو قطاع يعتد به من النشاط الاقتصادى يعمل خارج الأطر الرسمية ، وهو قطاع « الاقتصاد الخفى » . الذى أصبح يسهم بنسبة ملموسة من الدخول المتولدة فى الاقتصاد القومى ، وينصيب يعتد به من الانفاق المحلى . مما جعله يباشر آثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة فى كثير من الدول لا مجال لمناقشتها هنا .

الا أنه من الجدير بالإشارة أو مؤسسة « الفساد » استخدمت فى ترضية فئات عديدة فى طبقة الدولة والفئات ذات المصالح المتداخلة معها ، باسراكها فى جزء من « ثمار » السلطة - وبالتالى كسب ولائهم للنظم القائمة - دون مشاركتها فعليا فى السلطة ذاتها . هذا فضلا عن كون الفساد أداة لتحقيق المكاسب واجتئاء « الرىوع » من جانب القائمين على السلطة أنفسهم . ولذلك ظل الفساد الاقتصادى يتردد كمبرر لقيام الانقلابات العسكرية فى أماكن عديدة من القارة ، ولكن الحكومات المتعاقبة لم تتخفف من حدته بل حافظت عليه حتى أسلمته لغيرها .

ولعله من المعقول أن نفرض أن انتشار الفساد على نطاق واسع فى الدول الافريقية يعوق قيام نظم ديمقراطية حقيقية ، وأنه يساعد الفئات الحاكمة على تكريس احتكارها للسلطة ، ويقلل من رغبتها فى التنازل عنها اختياريا من خلال عملية التنازل الديمقراطية . كما أنه يجعل من الصعب على هذه الفئات السماح بمعارضة حرة ، تعبر عن الفئات الأكثر فقرا والأكثر مصلحة فى

تنمية اقتصادية حقيقية ، لأنها سوف تجد في هذا الفساد ذريعه  
لمجابهة الفئات الحاكمة وتهديد مصالحها .

### ( ثالثا ) الأزمة الاقتصادية الراهنة وبرامج التكيف الهيكلي

بدأت معظم الدول الافريقية ، تواجه أزمات اقتصادية متفاوتة  
الحدة منذ منتصف السبعينات ، وذلك بعد « الصدمة البترولية  
الاولى » . وما حدث اثرها من نتائج سلبية بالنسبة لاقتصاديات  
الدول غير المنتجة للبترول بصفة خاصة . فقد بدأت هذه الدول  
تعانى من نزيف حاد لمواردها النادرة اتخذ صورا عديدة ( ارتفاع  
قيمة الواردات ، ارتفاع تكاليف الرزادات الصناعية التى تتممكم  
فيها الاحتكارات العالمية ، انخفاض أسعار الصادرات الأولية نتيجة  
للكساد فى الدول المستوردة ، انخفاض الاستثمارات الأجنبية  
المباشرة ) . الا أن الكثير منها واجه المشكلة بالاعتماد المكثف على  
الاقتراض الخارجى فى وقت كانت آليات السوق المالية العالمية تعمل  
على تشجيع هذا الاتجاه ، الذى لقي تعظيضا آخر من الفساد وسوء  
الادارة الاقتصادية فى الداخل .

ولكن بحلول الثمانينات ، أخذت الازمات الاقتصادية تتفاقم،  
وتأخذ بخناق الدول الافريقية الواحدة تلو الأخرى ، حتى تلك  
التي كانت تضرب كأمثلة « للنجاح » فى الأوساط الاقتصادية  
الغربية ( كوت ديفوار وكينيا ) . فقد تراجعت معدلات النمو  
الاقتصادى بشكل ملحوظ حتى وصلت الى أدنى مستوى لها منذ  
الاستقلال (١٦) ، وأصبحت معدلات النمو السالبة أمرا مألوفا  
وبشائعا . كما تراجعت معدلات الاستثمار المحلى ، وتفاقم العجز  
الخارجى وتراجعت معدلات الاستثمار المحلى ، وتزايدت أعباء الدين  
الخارجى حتى عجزت معظم الدول عن السداد ، وتدهورت قيمة  
العملات الوطنية بمعدلات مذهلة ، وازدادت معدلات التضخم بصورة

غير مسبوقه . وبدأ واضحا أن العجلة تدور ضد صالح الطبقات الفقيرة التي طحنتها ظروف التضخم والعجوة الغذائية الحادة ( لظروف القحط والجفاف أحيانا، وعدم القدرة على الاستيراد وفشل السياسات الزراعية في معظم الأحيان ) .

وهنا قفزت الى الساحة « مؤسسات بريتون ووزر » ، لكي توصي بسياسات وبرامج محددة يرتبط بتنفيذها إعادة جدولة الديون المتراكمة ( عن طريق نوادي الدائنين ) ، والسماح بضخ موارد جديدة لاتخاذ ما يمكن انقاذه . وهكذا أخذت الدول الافريقية تدخل في اتفاقات متعاقبة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تلزم هذه الدول بتنفيذ برامج « للتثبيت الاقتصادي » و « التكيف الهيكلي » تحت اشراف الصندوق والبنك (١٧) . وقد قامت هذه البرامج على مبادئ رئيسية لا تختلف الا قليلا من حالة الى أخرى ، وهي : تقليص دور الحكومة والقطاع العام لصالح السوق الحرة والقطاع الخاص ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتقييم الائتمان المصرفي ، وتخفيض قيمة العملة ، وتخفيض الانفاق العام ، وخاصة الدعم الحكومي لأسعار السلع والمستلزمات ، ورفع أسعار السلع الأساسية بنسب كبيرة .

وقد كانت هذه السياسات ذات أثر سلبي على فئات واسعة من الشعوب الافريقية وهي بصفة خاصة فقراء الريف والمدن والفئات محدودة الدخل (١٨) . مما جعل هذه الفئات تواجه تنفيذ هذه السياسات بمعارضة عنيفة اتخذت شكل المظاهرات الصاخبة المضادة لنظم الحكم ، وأعمال العنف والتخريب ، التي كثيرا ما أجبرت الحكومات على التخلي عن هذه البرامج قبل استكمالها (١٩) .

والواقع أن عقد الثمانينات يحكي قصة الشد والجذب بين الحكومات الافريقية والصندوق حول التفاوض بشأن البرامج ثم الشروع في تنفيذها ، ثم الإنكوص عنها تحت وطأة المعارضة الداخلية.

ثم تفاوض جديد - تحت وطأة الضغوط الخارجية - وهكذا في حلقة مفرغة .

وأيا كان الرأى حول تقييم برامج التكيف الهيكلى فى الدول الافريقية (٢٠) - وهو أمر يكثر فيه الجدل ويخرج عن نطاق هذه العجالة - فانه من المهم الاشارة هنا الى التناجح السياسية التى تمخضت عنها ظروف الأزمة الاقتصادية ، وما اكبتها من تطبيق لتلك البرامج .

فقد كشفت هذه الظروف عن العجز المتزايد للحكومات الافريقية عن تحقيق أهداف مجتمعاتها فى التنمية وتخفيف الفقر (٢١) ، وذلك بالرغم من احتكار هذه الحكومات للسلطة السياسية والاقتصادية معا . كما أسهمت الأزمة - أيضا - فى زيادة وعى كثير من الفئات الشعبية بمظاهر الفساد وسوء الادارة الاقتصادية . كما زادت من وعى المواطن العادى بخطورة السياسات العامة على مصالحه الخاصة . وهو ما قد يدفعه الى البحث عن سبل جديدة للتعبير عن رأيه فى هذه السياسات ولتوصيل هذا الرأى الى القائمين على قمة السلطة .

ومن ناحية أخرى ، فقد ولدت هذه الظروف نفسها اتجاهها لدى كثير من الحكومات الافريقية ، نحو الأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية ، كالتعدد الحزبى والانتخابات وحرية الصحافة . . . . . بمعنى أنها أسهمت فى صنع الاتجاه الراهن نحو التحول الديمقراطى فى القارة . وقد جاء ذلك فى اطار ما سمي « بالمشروطية السياسية » (٢٢) ، التى أخذت المؤسسات المولىة والدول الدائنة تطبقها منذ مطلع هذا العقد . والتى تنطوى على توسيع نطاق « المشروطية التقليدية » ، لتشمل شروطا سياسية معينة (٢٣) ، كالأخذ بالتعددية السياسية وحماية حقوق الانسان ، وتحسين



كفاءة الأداء الحكومي ( أو ما يسمى « بالحكومة الصالحة » : « Good Governance » ) ( ٢٤ ) - الأمر الذي أخذ في السنوات الأخيرة يظهر صراحة في وثائق المؤسسات الدولية والدول المانحة ، ويطرح على مائدة المفاوضات الخاصة بالمساعدات الدولية ومشكلات المديونية ، وبرامج الإصلاح الاقتصادي الداخلي .

ويظل التساؤل قائما : هل يمكن أن تؤثر هذه « المشروطة » الى قيام ديمقراطية حقيقية في الدول الافريقية ؟

لاشك أن الوقت مازال مبكرا لتقديم اجابة قاطعة ، ولكن الاجابة بالايجاب تكتنفها بعض الشكوك :

فالتبعية الاقتصادية والسياسية للقوى الخارجية ( الدول المانحة والأسواق العالمية والمؤسسات الدولية ) ، التي عمقتها ظروف الأزمة ودعمتها « المشروطة » ، ليست في صالح الديمقراطية ، لأنها لا تترك الا القليل جدا من القرارات الاقتصادية الهامة والمؤثرة ، مطروحة للاختيارات الوطنية الحرة . مما يضع الفئات الحاكمة في الدول الافريقية في موقف بالغ الصعوبة ازاء المعارضة الداخلية ويجعلها أقرب الى اتباع أساليب القمع المباشر منها الى الحوار المفتوح . بل ان التفاوض مع المؤسسات العالمية حول « الشروط » والسياسات ، يتم في سرية كبيرة ، مما يتناقى مع متطلبات السلوك الديمقراطي .

ولذلك فان بعض الدارسين ، يرون أن نجاح تطبيق برامج التكيف الهيكلي ذاته ، يستلزم وجود دولة سلطوية ، ويصعب تحقيقه في ظل حكم ديمقراطي ( ٢٥ ) .

أضف الى ذلك أن تطبيق المشروطة السياسية نفسه من جانب الدول الدائنة ، لم يكن في بعض الحالات متسقا . بل كان يتسم بازدواجية المعايير ( ٢٦ ) . حيث لعبت المصالح الاستراتيجية

لهذه الدول دورا في منح المساعدات لدول بعيدة عن متطلبات  
المشروطة فيما يخص الديمقراطية وحقوق الانسان .

وفي ظل هذه الظروف ، فان اتجاه بعض الحكومات الإفريقية  
نحو الأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية الليبرالية ، قد يمثل إحدى  
وسيلتين قد تلجأ اليهما الحكومات الديكتاتورية لمواجهة المعارضة  
الشعبية . حيث أنه يعطى للفئات التي ترغب في التنفيس عن غضبها  
عن طريق التعبير العلني عن آرائها في المحافل العامة ، الفرصة لكي  
تفعل ذلك من خلال هذا المظهر الديمقراطي ، في حين تجد الوسيلة  
الأخرى - القمع المنظم والمتحف بشكل ديمقراطي - مجالها في العجل  
مع الفئات الخاضعة للضرر الحقيقي ، والتي لا يكفيها مجرد حرية  
التعبير كعلاج لآلامها الحقيقية .

جدول رقم ( ١ )  
التغير في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي  
في دول أفريقيا جنوب الصحراء  
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

الدول	النسبة	التغير
كوت ديفوار - ليبيريا - موزمبيق • ساوتومي - جابون - نيجيريا	أكثر من ٣٥٪	تدهور
تشاد - غينيا الاستوائية - مدغشقر - النيجر - سيراليون - توجو - تنزانيا - زامبيا	٢٠ - ٣٥٪	
بنين - أفريقيا الوسطى - إثيوبيا - غانا - موريتانيا - رواندا - الصومال - أوغندا - زائير - أنجولا	١٠ - ٢٠٪	
الكاميرون - بوركينا فاسو - الكاميرون - كينيا - ليسوتو - مالاوي - السنغال - سوازيلاند - زيمبابوي	أقل من ١٠٪	
بوروندي - مالي - • سيشل	أقل من ١٠٪ ١٠ - ٢٠٪	تحسن
• بوتسوانا - موريشيوس	٢٠ - ٣٥٪ أكثر من ٣٥٪	

## جدول رقم ( ٢ )

قروض البنك الدولي للتكيف الهيكلي  
للدول الافريقية جنوب الصحراء  
للفترة ٨٠ - ١٩٩٣ م

الدولة	بداية القرض	عدد القروض	الدولة	بداية الاقراض	عدد القروض
بنين	١٩٨٩	٢	النيجر	١٩٨٦	١
بوركينا فاسو	١٩٩١	١	رواندا	١٩٩١	١
بوروندي	١٩٨٦	٣	ساموتومي	١٩٨٧	٢
الكامبيرون	١٩٨٩	١	السنغال	١٩٨١	٤
افريقيا الوسطى	١٩٨٧	٣	تنزانيا	١٩٨٧	١
الكموروتو	١٩٩١	١	توجو	١٩٨٣	٤
الكونجو	١٩٨٧	١	اوغندا	١٩٨٨	٣
كوت ديفوار	١٩٨٢	٣	زائير	١٩٨٧	١
جابون	١٩٨٨	١	زامبيا	١٩٨٦	٢
جامبيا	١٩٨٧	٢	زيمبابوي	١٩٩٢	١
غانا	١٩٨٧	٢	مالي	١٩٩١	١
غينيا	١٩٨٦	٢	موريتانيا	١٩٨٧	١
غينيا بيساو	١٩٨٧	٢	موريشيوس	١٩٨١	٢
كينيا	١٩٨٠	٢	موزمبيق	١٩٨٨	٢
مالاوي	١٩٨١	٣			

## مؤاشى المبحث

- (١) وردت فى : Schraeder, p. 75.
- (٢) وذلك بمعنى وجود تنافس سياسى واسع النطاق بين فئات منظمة .  
وجود فرص رحبة للمشاركة الشعبية فى الحكم . وإجراء انتخابات منتظمة  
وعادلة .
- (٣) انظر : Idem.
- (٤) Lipset, pp. 54 ff.
- (٥) Huntington, pp. 196 ff.
- (٦) على سبيل المثال . Rao وانظر عرضا لهذه الآراء فى :  
Siroy & Inkeles, pp. 391-ff.
- (٧) انظر أيضا Dollen & Jackman, pp. 445 ff.
- (٨) وعلى سبيل المثال . Goodwill & Powelson Kohli.
- (٩) انظر : Marsh, pp. 215-248.
- (١٠) انظر بالتفصيل :
- Huntington & Nelson, pp. 65 ff.
- Pennock, pp. 219 ff.
- Siroy & Inkeles, pp. 394-401.
- (١١) مصدر البيانات : World Bank (1990), p. 29, 31
- (١٢) مثلا : Goulbourne, pp. 26 ff.
- (١٣) انظر مثلا : Gulhati, pp. 14 ff.
- (١٤) Ake, pp. 93-97.

(١٥) من أجل دراسة تفصيلية للفساد في الدول الأفريقية : د<sup>٢</sup> حمدي عبد الرحمن حسن ، خصوصاً صص ٢٧ - ٥٠

(١٦) وفي هذا يوضح بجلاء من الجدول رقم (١) والذي يوضح نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء خلال عقد الثمانينات<sup>٢</sup>

(١٧) انظر الجدول رقم (٢) ، الذي يوضح قائمة بالدول الأفريقية التي نالت قروضا للتكيف الهيكلي وطبقت هذه البرامج خلال الفترة ٨٠-١٩٩٣ .

Harsch (1993), pp. 18-20. (١٨) انظر :

Gulhati, Ch. 4. (١٩) انظر :

وراجع أيضا بعض المتاحيل في هذا الخصوص في حالة زامبيا ، في عراى الشربنى ، صص ١٤ - ١٦ .

Elbadawi et. al., passim. (٢٠) انظر بالتفصيل

Schraeder, p. 75. (٢١)

Hofmeier, p. 100. (٢٢) انظر :

(٢٣) وقد أعلن عنها صراحة الرئيس الفرنسى ( ميثيران ) ، في اجتماع القمة الفرنسى الأفريقى في يونيو ١٩٩٠ ، بقوله أن تقديم المساعدات الانتمانية للدول النامية ، سيقرب من الآن فصاعدا ، بمدى التزام هذه الدول بإجراء اصلاحات سياسية داخلية . كما صدرت في ذلك الحين تصريحات مماثلة من بريطانيا والولايات المتحدة ، والمانيا ، والدول الاسكندنافية . انظر :

— Hofmeier, p. 102.

— Harsch, pp. 10-12.

(٢٤) وهو مفهوم يتسع في نظر خبراء البنك الدولى ، ليشمل معظم مظاهر وانوات ممارسة السلطة في الدولة ، بما فيها الهياكل المؤسسية والاجبزة التنفيذية والادارية ، وعمليات صنع القرار وعلاقة المسؤولين بالجمهور . انظر .

Lundil-Mills & Serageldim, p. 304.

World Bank (1989), pp. 55-60. وراجع أيضا :

Khagram, p. 67. (٢٥)

— Harsch (1990), p. 33. (٢٦) انظر :

— Hofmeier, p. 105.

## قائمة المراجع

- ١ - د. حمدي عبد الرحمن ، الفساد السياسي في افريقيا  
( القاهرة : دار القارئ العربي ، ١٩٩٣ ) .
- ٢ - د. عراقي عبد العزيز الشربيني ، مشكلة المديونية الخارجية  
فراقية ، من بحوث ندوة « مشكلة المديونية الخارجية للدول  
الافريقية » مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية -  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مايو  
١٩٩٠ .
- (٣)  
Ake, Claude, *A Political Economy of Africa* (London-  
Longman, 1981).
- (٤)  
Bollen, K. & R. W. Jackman, « Political Democracy and  
the Size Distribution of Income », *American Sociolo-  
gical Review*, (Vol. 59, 1980).
- (٥)  
Ebadewi, I., Ghura, D. & Unrjaren, G., World Bank  
*Adjustment Lending and Economic Development  
in Sub-Saharan Africa in the 1980s* Policy Research  
Working Paper No. 1000 (Washington D.C. : World  
Bank, 1992).
- (٦)  
Goodwill, G. & J. P. Powelson, « The Democratic  
Prerequisites of Development » in : R. Castil (ed.),  
*Freedom in the World* (N. Y. : Freedom House,  
1982).

(V)  
Goulbourne, Harry, « The State, Development and the  
Need for Participatory Democracy », in : Nyang'o  
(ed.), *Populer Struggles for Democracy in Africa*  
(London : Zed Book, 1987).

(A)  
Gulhati, Ravi, *The Making of Economic Policy in Africa*  
(Washington D.C. : World Bank, 1990).

(A)  
Harsch, Ernest, « Double Standards in the Aid Game »,  
*Africa South* (March — April, 1990).

(V)  
Harsch, Ernest, « Structural Adjustment and Africa's  
Democracy Movements », *Africa Today* (Vol. 40,  
No. 4, 1993).

(V)  
Hoffmeier, Rolf, « Political Conditionalities on Deve-  
lopment Aid in Africa : A New Form of Intervention  
or Legitimate Support for Democratic Efforts ? »,  
*Economics* (Vol. 44, 1991) — Tübingen : Institute  
for Scientific Cooperation.

(V)  
Huntington, S. P., « Will More Countries Become Demo-  
cratic ? », *Political Science Quarterly* (Vol. 99,  
1984).

(V)  
Huntington, S. P. & J. M. Nelson, *No Easy Choice  
Political Participation in Developing Countries*  
(Cambridge Mass. : Harvard U. P., 1978).



(14)  
Khegram, Sanjeev, « Democracy and Democratization  
in Africa : A Plea for Pragmatic Possibilism », *Africa Today* (Vol. 40, No. 4. 1993).

(15)  
Kholi, A., « Democracy and Developmen » in : J.  
Lewis & V. Kallab (eds.), *Development Strategies  
Reconsidered* (New Bunswick : Transaction Books,  
1985).

(16)  
Landell-Mills, P. & Ismail Serageldin, « Governance and  
the External Fractors », *Proceedings of World Bank  
Annual Conference of Development Economics -  
1991*, Supplement to the World Bank Economic  
Revie. and the World Bank Research Observer  
(The World Bank, 1992).

(17)  
Lipset, S. M., *Political Man* (Garden City N. Y :  
Anchor, 1963).

(18)  
Marsh, R. M., « Does Democracy Hinder Economic  
Development in Developing Nations ? », *Comparative  
Social Research* (Vol. 2, 1988).

(19)  
Pennock, J. R., *Democratic Political Theory*, (Prin-  
ceton : Princeton U.P.. 1979).

(20)  
Rao, Veman, « Democracy and Economic Develop-ment », *Studies in Comparative International Development*  
(Vol. 10, No. 4, 1985).

(21)  
Schraeder, Peter J., « Elites as Facilitators or Impediments to Political Development ? Some Lessons from the « Third Wave » of Democratization in Africa » *The Journal of Developing Areas* (Vol. 29, October 1994).

(22)  
Siroy, Larry & Alex Inkeles, « The Effects of Democracy on Economic Growth and Inequality in : M.A. Seligson & J. Passè - Smith (eds.), *Development and Underdevelopment : The Political Economy of Inequality* (Boulder Co., Lynne Rienner, 1993).

(23)  
Van der Kraaij, Fred, « Background Notes on Sub-Saharan Africa », in : R. Can der Hoeven & F. van der Kraaij, *Structural Adjustment and Beyond in Sub-Saharan Africa* (London : James Curry, 1994).

(24)  
United Nations, *World Economic Survey 92/1993* (N.Y. : United Nations, 1993).

(25)  
World Bank, *Sub-Saharan African From Crisis to Sustainable growth* (Washington D.C. : World Bank, 1989).

(26)  
World Bank, *World Development Report — 1990* (Washington D.C., World Bank, 1990).

## الأسئلة والتعقيبات على ورقة الدكتور عراقي الشربيني

### « الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطي في افريقيا »

سؤال :

عن برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول الافريقية ، وموقف صندوق النقد الدولي ، وهل هناك أهداف سياسية وراء هذه البرامج ؟

اجاب د . عراقي الشربيني :

بان معظم الدول الافريقية تطبق الآن برامج للتكيف الهيكلي تحت اشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وقد قطعت معظم الدول شوطا كبيرا في تطبيق هذه البرامج ، بدرجات متفاوتة من النجاح . والحقيقة ان الكثير من قادة الدول الافريقية لم يكونوا حتى عهد قريب مقتنعين بهذه البرامج لأنها تعتبر تراجعا كبيرا عن السياسات التدخلية السابقة ، من ناحية ، ولأنها أثارت موجات

عن الغضب الشعبى نظرا لآثارها فى زيادة الأسعار والبطالة من ناحية أخرى .

أما الآن فقد أصبح الكثير من هؤلاء القادة أكثر اقتناعا بها . ويرجع ذلك فى الحقيقة الى جوانب سياسية أيضا . لأن تنفيذ هذه البرامج يرتبط به منح المساعدات الخارجية وإعادة جدولة الديون . الخ . وفى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الحالية ، فإن الرضوخ للشروط الاقتصادية والسياسية للمؤسسات والدول الدائنة يبدو أمرا طبيعيا .

ولكن هل هناك أهداف سياسية وراء البرامج ؟ نعم بلا شك لأن الدول الدائنة ( وكذلك مؤسسات الدولة ) لها مصالح فى ربط هذه الدول الأفريقية بعجلة النظام الرأسمالى العالمى . وضمان ولائها لأقطاب هذا النظام . وقد تتفق هذه الأهداف مع أولويات الدول الإفريقية ، وقد تتعارض ، وفى حالة التعارض فإن الضغط السياسى يلعب دوره فى اقناع القيادات بالسير فى طريق تطبيق البرامج .

# التفاعل الثقافى فى الدول الافريقية المعاصرة

جمهورية كينيا كنموذج

د. عبد الله نجيب محمد



## التفاعل الثقافي في الدول الافريقية المعاصرة ومشكلاته

جمهورية كينيا كنموذج

د • عبد الله نجيب محمد

---

اننا عندما نتكلم اليوم عن التاريخ فان ما يجول في خاطرنا  
لا يقتصر على تسلسل مطلق أو نسبي للأحداث ، وانما يعنى سلسلة  
سببية ، أو بعبارة أفضل مجموعة من التغيرات ذات المغزى •

لويس ديمون

## ملخص البحث

يتحدث هنا البحث عن ظاهرة التفاعل الثقافي والمشكلات المترتبة عليها في الدولة الافريقية المعاصرة ، متخذاً من جمهورية « كينيا » نموذجاً لهذه الدراسة لأسباب متعددة ، وكان الهدف الذى وضعناه نصب أعيننا هو الوقوف على الأسباب واستخلاص النتائج المترتبة على التقاء الثقافات وتفاعلها والمشكلات الموجودة في الواقع المنظور .

في الفصل الأول : قدمنا دراسة تمهيدية ، نحدثنا فيها عن جمهورية « كينيا » مثال ، ثم تحدثنا باختصار عن مفهوم الثقافة ومفهوم التفاعل الثقافي ، وأتبعنا ذلك بحديث أكثر تفصيلاً عن : ثقافات المتفاعلة في كينيا والافريقيين بصفة عامة ، وهى الثقافة الافريقية الأصلية ، والثقافة الاسلامية ، والثقافة الغربية ، وكيف حدث الالتقاء والامتزاج والصراع والتقاء ، وكيف كانت النتائج .

وفي الفصل الثانى خالصنا الى عدد من المشكلات التى تواجه الأفارقة عموماً وهم في طريقهم نحو البحث عن ذاتيتهم وهويتهم الثقافية ، وكانت أهم المشكلات هى :

١ - **الانتماء العنصرى** : ربما يصاحبه الآن من قلق وتوتر وحيرة ، مازالت تؤدى الى مزيد من التفاعلات ، ومنها محاولات الأغارقة العودة الى عقائدهم القديمة وبأورتها وكتابتها والعناية بها ، ومحاولاتهم في الوقت نفسه التخلص من الآثار السلبية التى جلبها الاستعمار بأفكاره ونظرياته العنصرية ، وارتباط الكنيسة بالاستعمار مما أدى ببعضهم الى محاولات لانشاء كنيسة افريقية مستقلة لا تجمع أياً من الكنائس المعروفة ، بل وادخال عدد من



العناصر الثقافية الاصلية فى المسيحية . منها على سبيل المثال محاولاتهم أن يجدوا لمقائدهم فى الأسلاف مكانا فى التراث المسيحى ، والاهتمام بالأنبياء السود وإعادة تفسير الانجيل ، ووصل الأمر ببعضهم الى رفض كل من المسيحية والاسلام .

٢ - مشكلة التعددية الثقافية : وهذه المشكلة تدور حول عدد من المحاور ، منها اللغة ، حيث عمل الغرب على احلال لغاته محل اللغات الوطنية ، وخلق عدة مشكلات أمام هذه اللغات لا تزال آثارها قائمة حتى الآن ، ومنها التراث ، حيث عمل الغرب ايضا على انكار المنجزات الحضارية الافريقية ، واحتقار لكل القيم والنظم والفنون الافريقية ، والاستهانة بثقافتها وتقاليدها ، وعمل على أن تستبدل هذه الشعوب ثقافتها بثقافة غربية لا تبسغ من تراثها وتتأليدها ، ومنها كذلك العمل على زيادة التباعد بين الثقافات المحلية ومحاولة بعضها على حساب البعض ، مما أدى الى أنواع من الاستمساك بالعناصر الشديدة المحلية .

٣ - مشكلة التنمية الثقافية : ترتب أيضا على الازث الاستعمارى ، ضعف اقتصادى وفقر اجتماعى ، مما أدى الى تأثر بالغ الخطورة فى قدرة البلاد الافريقية على تنفيذ الخطط اللازمة للتنمية الثقافية ، وانشاء المدارس ودور العلم والمطابع والمؤسسات اللازمة للتطوير ، وكذلك نقل تكنولوجيات تؤثر سلبا على نظم البلاد وثقافتها وهويتها ، مما يؤدى الى مزيد من الضعف وتراكم المشكلات فى العملية التعليمية ، والى مزيد من تدخلات الغرب .

٤ - مشكلة النخب : وتلك هى أهم وأخطار المشكلات التى يواجهها الأفارقة فقد قام الغرب باجتثاث عدد من النخب ، وتمكن من ابعادها عن جذورها افريقية وربطها بالثقافة الغربية ، حيث تأثرت بها فى نظرياتها وفنونها وآدابها ، وهذه النخبة تعيش ثقافة أجنبية وتحكم دولا افريقية ويدها سلطة اتخاذ القرارات

والنفوذ ، فهي تعوق تحقيق آمال شعوبها وطموحاتها نحو الاحتفاظ  
بشخصيتها وهويتها .

ان ما ينزع اليه الغرب نحو بلوغ آفاق عالمية تتوحد فيها  
الاذواق وأنماط السلوك والتفكير والعمل والانتاج والاستهلاك ،  
يؤدي بكل تأكيد الى أنواع من الاختلال والى تدمير الثقافات ، وانحسار  
جوانب الابداع لدى الشعوب الافريقية ، ويؤدي الى أن تفقد سمات  
شخصيتها ، وفي خضم هذه المشكلات يحاول الأفارقة الاحتفاظ  
لأنفسهم بشخصية مميزة ، وتلك هي أهم الظواهر قاطبة في مستقبل  
هذا الصراع .

## المستدبر

نتناول في هذا البحث : ظاهرة التفاعل الثقافي ، والمشكلات  
المرتبة عليها في جمهورية « كينيا » ، التي تمثل في نظرنا نموذجا  
مثاليا للواقع الثقافي لكثير من الدول الافريقية ، ولهذا السبب كان  
اختيارنا لها موضوعا للدراسة ، هذا بالإضافة الى أنني عشت فيها ،  
وقمت بزيارات لكثير من مناطقها وقبائلها والتقيت بأهلها ، وتحدثت  
مع عدد من مفكرها .

وقد راعيت في هذه الدراسة ، البعد عن التفاصيل ، وكان  
الهدف : الوقوف على الأسباب ، واستخلاص النتائج المترتبة على  
التقاء الثقافات وتفاعلها والمشكلات الموجودة في الواقع المنظور في  
عصرنا الحاضر ، وقد قسمت الدراسة منهجيا الى فصلين وخاتمة :

## الفصل الأول : دراسة تمهيدية : عن جمهورية كينيا : موقعها -

أرضها - قبائلها - تاريخها - الثقافة ومفهوم التفاعل الثقافي -  
الثقافات المتفاعلة .

**الفصل الثاني : مشكلات التفاعل : الانتماء العقائدي –**  
**التعددية الثقافية – التنمية الثقافية – النخبة •**

**الغائمة :**

**• الاقتراحات والتوصيات**

**• المراجع**

## الفصل الاول

### دراسة تمهيدية

- ١ - ج • كينيا : الموقع - الأرض - القبائل - التاريخ •
- ٢ - الثقافة ومفهوم التفاعل الثقافي •
- ٣ - الثقافات المتفاعلة : الثقافة الأصلية - الثقافة الإسلامية - الثقافة الغربية •

### جمهورية كينيا

**الموقع :** تمتد حدود كينيا الحالية من جنوب الصومال وأثيوبيا الى شمال جمهورية «تنزانيا» وتلتقى حدودها الشمالية مع السردان وأغندة وأثيوبيا وكينيا في الأصل اسم جبل ، ثم أطلقه البشر الألماني « لودويج كراف » L. Kraph على المنطقة ، ثم أصبح علما على هذه الدولة (١) •

**الأرض :** وتتبع كينيا الآن جزر « باتي » Pate وماندا Mandai ، لامو Lamu ، ويجرى بها نهر « تانا » ونهر أثر « الذي يتفرع في

اتجهاه الى المحيط الهندي الى فرعين « جالانا » و « ساباكي » ويغذى نهر تانا عدة جداول صغيرة تنحدر من جبل « كينيا » ، ويقوم نهر « بواسو نيو » الصغير برى مزارع اقليم « لاكيبيا » قبل وصوله الى حدائق « سامبورو » و « شابا » ثم تتفرق مياهه على مساحة كبيرة في مستنقعات « لوريان » الشهيرة .

وتتضمن أراضي « كينيا » مجموعة كبيرة من الجبال التي يغطي الجليد قممها وجبل « كينيا » هو أعلاها ، ويمر بخط الاستواء ، ويصل ارتفاعه أكثر من أربعة آلاف ومائة متر ، رقمة « بايتسان » هي أعلى قممها ، ويليه في الارتفاع جبل « ايلجون » يقع على الحدود الكينية الأوغندية ، أما سلسلة جبال « أيردير » التي تعرف باسم جبال « نايا ندارو » فتشكل ممزرا مركزيا بين مرتفعات كينيا الوسطى ، وتتضمن « كينيا » كذلك مجموعة كبيرة من البحيرات . يقع معظمها في وادي « الرفت » ، ولها ساحل يمتد من الصومال الى جمهورية تنزانيا على المحيط الهندي .

القبائل : معظم القبائل الكينية من أصول بانثرية ، ومن هذه القبائل قبيلة « الميجي كيندا » ( النيكيا ) ، التي تشغل مدرج القباب الواقعة وراء الحزام الساحلي ، وهم يسكنون مجموعة من تسع قبائل أشهرها « الجرياما » وراياي والدوروما والديجو والكاوما وتشونوي ، وكان « الديجو » قد استوطنوا الساحل بين « ممباسا » و « تانجا » ( وراء قبائل البميجيجو ) بعد أن طردوا « الهندي » ( بين كينيا وتنزانيا ) ، وقد هاجروا الى السهول الواقعة على ساحل نهر تانا ، والتي تسمى « شونجوايا » تحت ضغط قبائل « الجالا » فيما بين سنتي ١٣٠٠ - ١٦٠٠ م ، وفي عصر لاحق اختلطت قبائل الدوروما بالكاوما ، عندما كانوا يسكنون « ممباسا » ودخلت قبائل الديجو في الاسلام ثم قبائل « جيبانا » أيضا حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، وامتزجت القبيلتان بالسواحيليين ، واکتسبوا

ثقافتهم . أما قبائل الجيريا ما فلا يزال أغلبهم على الوثنية . أما من استقروا في مواطنهم الأصلية حول نهر « جوبا » و « شيل » في الصومال فقد اختلطوا بالصوماليين ودخلوا في الاسلام . ويعيش « البوكومو » جنوب الصرمال ، حيث يشغلون وادي نهر « تانا » في شمال شرق « كينيا » واختلطوا بالجالا ، وأكثر من ٦٠٪ منهم مسلمون أما المنطقة الممتدة من « جولبانت » الى « جارسين » فأهلها مسيحيون .

ويشغل بعض قبائل « السيجيجو » الساحل بين فانجا الى « مولباتي » الى الجنوب قليلا من مدينة « تانجا » وقد استقروا في منطقتهم الحالية في بداية القرن السابع عشر ، ودخلوا جميعا في الاسلام ، واحتزجوا بالسكان الأصليين من الوازي والواماركا والواماوبا والواتوا وغيرهم .

ويعيش الواتيكو ( الواجينيا ) وهم الباجون على الساحل والجزر الممتدة جنوب الصومال وشمال كينيا في مقاطعة « لامو » وهم جميعا من المسلمين .

ومن أكبر القبائل الكينية « الكامبا » وكانوا يحتكرون التجارة الداخلية في الماضي ، وفي مقاطعة « نيانزا » وتقع في غرب كينيا يعيش بعض السواحيليين والصوماليين والنوبيين ، خاصة في المدن والمراكز التجارية ، أما سكانها من الوطنيين ، فهم من « الجوليوي النيلييين » ومن الأبالويا البانتو « وأغلبهم من المسيحيين . ومن مدن هذه المقاطعة ، مدينة « موميا » التي تقع شمال المقاطعة على الطريق الرئيسي من أوغندا الى الساحل ، وأغلب سكانها من المسلمين ، أما مدينة « وانجا » فيسكنها « الماراجولي » و « الباندي » والكمبسييجيز والنوجين ، ومن قبائل المنطقة أيضا قبيلة « اللو » وهي قبيلة رعوية ، ولكنها تتجه الآن الى الزراعة ، ويعيش « سكان قبيلة « اللوهيا » في الاقليم الغربي في مناطق « بونجوما وبوسيا

وكاكاميجا ، وهى تمثل ثالث أكبر تجمع قبلى فى « كينيا » ،  
والزراعة هى دعائمها الرئيسية .

وتعيش قبيلة « الماساى » فى وادى الرفت ، وهى قبيلة  
مشهورة ، حيث كانت تمثل قوة عسكرية عظيمة فى الماضى ، وهم  
يمثلون جزءا من مجموعة النيليين الشرقيين .

وتعيش قبيلة « كيسى » أو « جيسى » البانتوية الأصل فى  
المنطقة الرابعة من اقليم « نينزا » وتحتل من حيث التعداد المركز  
السادس ، وفى اقليم وادى الرفت تعيش قبائل « الكالانجين » وقد  
أطلق هذا الاسم حديثا على جميع القبائل التى تعيش فى المنطقة .  
ومنهم « الناندى » و« كيبسيجين » و « تورجان » والجيزو وماراكوت  
وسابوت وغيرها ، الى جوار هؤلاء تعيش قبيلة « توركانا » بينما  
تعيش قبيلة « الكيكويو » فى الاقليم الأوسط ، وهى قبيلة بانتوية ،  
وتعد أكبر تجمع قبلى فى كينيا . ويزيد سكانها عن ٤ ملايين نسمة ،  
ومعظم الكيكويو من الوثنيين ، وقليل منهم مسيحيون ، وفى نفس  
الاقليم تعيش قبيلتنا « الامبو » و « المرو » حيث يحتل الامبو المنطقة  
التي تقع على سفوح جبل كينيا الجنوبية والشرقية أما قبيلة  
« مرو » فتعيش شرق جبل كينيا . وهى ثاني أكبر تجمع قبلى فى  
كينيا (٢) .

**التاريخ :** توجد دلائل على أن كينيا كانت مركزا لثلاث هجرات  
رئيسية منها هجرة الكوشيين ، التى كانت تأتي من الشمال الشرقى  
منذ حوالى تسعة آلاف عام ، وهجرة البانتو ، الذين كانوا يأتون  
من الصحارى الغربية منذ أكثر من ألف سنة ، وهجرة النيليين ،  
التي كانت تأتي من منطقة النيل - السودان حاليا - منذ أواخر القرن  
السادس عشر ، ويوجد فى كينيا حاليا بعض الجماعات التى تمثل  
السكان الأصليين ، وهى الندور والبو والبونى والسانى .

ويعيش البانتو في المنطقة المختبة في وسط كينيا ،  
أما النيليون فيعيشون في المنطقة الغربية من كينيا ، بينما يحتل  
الكوشيون جزءا كبيرا من شمال كينيا وشمالها الشرقي .

هذا والمعروف أن المصريين قد وصلوا إلى شواطئ شرق  
أفريقية ، وكذلك الفينيقيون والآشوريون ، ووصل إلى الساحل  
أيضا بعض التجار من الاغريق والرومان وبعد وفاة السيد المسيح  
انشغل الرومان والاعريق والمصريون بالحرب ، فقلت رحلاتهم إلى  
شرق أفريقية ، ثم توقفت ، بينما استمرت رحلات الهنود والفرس  
والعرب إلى تلك البلاد .

وفي القرن السادس الميلادي وما بعده زاد عدد المهاجرين من  
العرب والفرس وبدأوا ينشئون المدن ، التي امتدت على طول الساحل  
من مديشيو إلى سوفالا في موزمبيق ، وكانها عقد منظوم من الجزر  
والمدن ، ولذلك سميت مدن الطراز ، وسمى الساحل « ساحل  
البنادير » . وكانت كل مدينة عبارة عن تولة أو إمارة اسلامية  
وأقدمها في كينيا إمارة لاهو ، التي وفدت إليها هجرة عربية سنة  
٦٦٥ ، والسكان في جملتهم من أصول بانتوية ، ولكن الهجرات  
العربية أدت إلى انتشار الثقافة العربية الاسلامية ، فتحول سكان  
الساحل والجزر في تركيبهم الاجتماعي إلى مجتمع اسلامي وسموا  
السواحيليين ، أما سكان الوسط والشمال فلم يتأثروا كثيرا بالثقافة  
الاسلامية وظلوا على عقائدهم القديمة ، ثم تعرضوا للتبشير ، فدخل  
أغلبهم في المسيحية وهم يشكلون الآن حوالي ٦٠٪ من مجموع  
سكان كينيا .

لم يلبث الاستعمار البرتغالي أن هاجم مدن الساحل ، منذ  
حوالي سنة ١٥٠٠ م ، واستولى على الساحل كله ، مما دفع السكان  
إلى طلب المساعدة من الدول الاسلامية الكبرى حولهم ، وتمكن  
العثمانيون من أسرة « اليعاربة » آخر الأمر من تحرير مدن الساحل



حوالى سنة ١٧٤٠ م ، وعندما قرئ « سعيد بن سلطان » سنة ١٨٠٦ - ١٨٥٦ م قامت دولة عربية افريقية ما بين عمان الى « زنجبار » ، ثم انتقلت العاصمة من مسقط الى زنجبار عام ١٨٢٢ ثم وضعت المنطقة تحت الحماية البريطانية عام ١٨٩٠ م ، وانتهت عام ١٩٣٦ م ، ومن ثم قامت الدول الحديثة « كينيا » فى الشمال و « تنزانيا » فى الجنوب (٣) .

### الثقافة ومفهوم التفاعل الثقافى

الثقافة التى أعنيها هنا ، هى على سبيل الاجمال : طريقة الحياة والتفكير المؤدى الى سلوك وعمل ، يتخذ نمطا معيناً خاصاً ، ليس عشوائياً أو اعتباطياً ، بل يمكن تفسيره ، غير أن ذلك لا يعنى نمطية صارمة فى السلوك بل نمطية تأخذ فى اعتبارها عوامل الحركة والدفع والبنير ، وفى ضوء هذا التعريف يمكن القول ان طريقة الحياة والتفكير ، وصياغة السلوك على أساسها ، يشمل اللغة ، التى هى وسيلة الفكر وأداته ، ويشمل العقائد والعرف والتقاليد والموروثات التى ينبثق منها التفكير والتعبير والعمل ، ويشمل أيضاً الفنون التى تعبر عن التكوين النفسى والفكرى ، بل هى النشاط العملى المعبر عن المؤثرات الثقافية المختلفة .

وليس من شك أن الثقافة تختلف من جماعة لأخرى ، ومن عهد لآخر نتيجة لتفاعل عوامل مختلفة ، على رأسها التعليم واكتساب الخبرة فى مجالات مختلفة ، ولما كانت الثقافة متغيرة ومتحركة ، فلا بد من دراستها فى أبعادها التاريخية وعلاقاتها التركيبية ، وتتبع عناصر الثبات والحركة فى العصور المختلفة ،

والثقافة كاللغة ثابتة ومتطورة في آن واحد ، وعديدة وواحدة في ذات الوقت (٤) .

والتفاعل الثقافي عملية تحدث كنتيجة لظاهرة الالتقاء الثقافي بين ثقافتين ، احدهما مقيمة والأخرى وافدة ، وظاهرة الالتقاء الثقافي من الظواهر التي واجهت الحضارات الانسانية كلما التقى شعبان ، بسبب الغزو أو التجارة أو غيرها ، ويمكننا أن نضع عددا من القواعد التي تحدد مسار التفاعل وملامحه بصفة عامة فيما يلي :

١ - ان الثقافة الوافدة المتفاعلة مع الثقافة المقيمة أو الأصلية ، تظهر في المجتمع بمستويات مختلفة ، نتيجة لظروف متعددة تتعلق بنوع الثقافتين وظروف الوافدين والمقيمين .

٢ - يتم التأثير والتفاعل تدريجيا ، وعبر مساحة زمنية ، تطول أو تقصر نتيجة لعوامل متعددة .

٣ - لا تؤخذ العناصر الثقافية الوافدة كلها ، بمعنى أن الثقافة المقيمة تنتقي ما يلائمها فتقبله ، وتنبذ ما لا يلائمها أو تقوم بالتعديل فيه ، وقد تأخذ الثقافة الوافدة أيضا من الثقافة المقيمة بعض عناصرها ، اذا كانت أقوى وأفضل ، ولكن العادة أن المغلوب يتأثر أكثر بثقافة الغالب ، ما لم يكن المغلوب أقوى حضارة وعلمًا .

٤ - لا يختفي العنصر الثقافي المنهزم نهائيا ، بل يترك له بعض المخلفات أو اللمسات التي تدل عليه ، الا اذا مرت فترة طويلة من الزمن .

٥ - العناصر الثقافية ليست شيئا مجردا ، وانما يحملها الانسان ، وعلى قدر سلوك هذا الانسان وتصرفه وقدرته على التعامل والتأثير في الآخرين تسرع العوامل والعناصر التي يحملها في الانتشار والتأثير ، أو تجد من يقاومها .

٦ - عملية التفاعل والاندماج . وقبول العناصر الثقافية أو رفضها .  
تتأثر بمدى التقارب أو التباعد بين العناصر الوافدة والعناصر  
المقيمة .

٧ - تؤثر ظروف المجتمع المتغير وأحواله في خط التغيير ومساراته ،  
تبعا لاستعداداته لقبول التغيير ، ومدى تمسكه بموروثاته  
القديمة .

٨ - تؤثر العناصر الثقافية بقدر قوتها ومدى حاجة الناس إليها ،  
للفاء ببعض مطالبهم وحاجاتهم الاجتماعية (٥) .

ومع ما ذكرنا ، يجب أن ندرك أن هناك حقيقة علمية جديرة  
بالاعتبار مؤداها أن الثقافة تكتسب بالتعلم . فهي ليست فطرية  
ولا غريزية ، ولذلك نراها تختلف من جماعة الى أخرى . ومن عهد  
الى عهد ضمن المجموعة الواحدة ، ومن هذه الحقيقة نستنتج مبدأ  
ذا أهمية أساسية وهو أن ما اكتسب بالتعلم في شتى صوره ، يمكن  
تعديله أو تغييره بتعليم آخر أقوى وأشد أثرا ، أى أن العقائد  
والأعراف والعادات وغيرها يمكن تغييرها مهما بدا ذلك مستحيلا  
أو صعب التحقيق ، وهذا المبدأ الیام يقود الى مبدأ علمى أساسى  
وهو قيمة العمل المستمر والمصر على تحقيق الغاية المنشودة ، وهى  
التغيير ، باستخدام وسائل فعالة ، فإذا كانت الثقافة تتميز بقابليتها  
للتغيير وبقوة ديناميكية دافعة مستمرة ، فعلى هذا الأساس يمكن  
التعرف على العناصر الأكثر قابلية للنبد والتغير ، والعناصر الأخرى  
المصرة على البقاء وتلك التى يمكن تغييرها تدريجيا .

### الثقافات التفاعلية

#### ١ - الثقافة الأصلية :

لا يمكن من الناحية السلافية أن نطلق وصفا واحدا على  
شعوب كينيا ولو بصفة عامة ، فالواقع ان الاتصال الحضارى

والامتزاج السلالي قد أثر في قبائلها وشعوبها بدرجة بالغة ، حيث امتزجت العناصر الحامية والنيلية والنسامية والبانثوية جميعا مع العناصر الزنجية منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا .

وإذا استثنينا المنطقة الساحلية ، فإن السكان جميعا لم يألّفوا الكتابة وتسجيل تاريخهم وعقائدهم وثقافتهم وتقاليدهم وآدابهم في نصوص ووثائق ، يمكن الرجوع إليها ، ومع ذلك فقد استعاضوا عن الكتابة بتقاليدهم في الرواية الشفوية لأساطيرهم وعقائدهم وهجراتهم وثقافتهم قامت الى حد كبير محل الكتابة ، ويسكن القول أيضا ان هذه الشعوب كانت تتمتع في الماضي بوحدة عقائدية وثقافية بالمعنى العام ، يمكن أن نجعلها فيما يلي :

١ - كانت الحياة بين الشعوب الافريقية السوداء ، دينية أساسا ، فعلاقة الفرد بأسرته وبالقبيلة والأخلاق والقانون والعبادات والاحتفالات والسياسة والمركز الاجتماعي والطرق الاقتصادية والحرب والسلام ، كلها كانت تضعف أو تقوى في حياة الناس مركزة في الدين (٦) .

٢ - فكرة الاله الأعلى كانت موجودة لدى جميع القبائل ، بل ان مفهوم الذات الالهية الكلية المضرور والمادية الاكتفاء والشمولية القدرة نجدها بين كثير من القبائل ، فالله سام وعتقود بصفة الخلق. ولم ينسب له أنه تنازل أو أناب في الخلق أحد الأرباب أو الأرواح .

٣ - الله في هذه الديانات أسدى من أن يتصل به البشر رأسا وإنما يكون اتصالهم به عن طريق أرباب أدنى منزلة ، وكلّهم الله بشؤون الحياة المختلفة ، فالله من وجهة النظر الغالبة في هذه الديانات خلق الكون بأكمله ، ووهبه الحياة ، ووضع نواميس الحياة الطبيعية ، ولكن لا يمكن الاتصال به في الطلبات اليومية للبشر الا عن طريق أرباب أو أرواح ، وقد يكون بعضها من أرباب الأسلاف ، وكل رب أو روح يختص بعمل معين على الأرض ، فهناك

مثلا روح النهر أو رب الغابة أو المطر أو الصيد أو الزرع وما شابه ذلك والى هذه الأبواب أو الأرواح يكون الالتجاء أولا ، فإذا فشلت يمكن الالتجاء للاله الأعلى .

٤ - جميع الأديان بصفة عامة تعتقد فيما وراء الموت بشكل أو بآخر وإن الانسان سيحاسب على أعماله .

٥ - جميع الأديان تعتقد أن المتوفى تستمر حياته في عالم الأرواح ، وبالتالي فالموتى ليسوا أمواتا ، ووجودهم يظهر نفسه للأحياء من تسليّم ويمكنهم الاتصال بأقاربهم ، وأن يستمروا في رعايتهم لهم كما كانوا حال حياتهم ، من أجل هذا تمتعت أرواح الموتى في نظرهم بالقدّيس لأنها قادرة على الحلول في كل مكان ، وهي موجودة في العالم المنظور وغير المنظور ، ويمكنها أن تتقمص الأحياء ، وتراقب سلوك الناس ، وتعالجهم على كل إهمال أو تقصير في حقها أو حقّ ذويها ، ويعبر الشعائر المسبقة إلى الجاهلي « بيراجو ديوب » عن هذه العقيدة في قصيدة له يقول فيها :

استمع الى الأشياء أكثر من الكائنات  
صوت الناس وهي تنصت  
استمع الى خريف المياه  
استمع في الربيع  
استمع الى الأحرار وهي تنتحب  
انه تنهد أسلافنا  
هؤلاء الذين ماتوا لم يذهبوا أبدا  
هم هناك في الظلال المتكاثفة  
فالموتى ليسوا نصت الأرض  
هم في حفيف الشجرة

هم في الخشب الذى يثر  
هم في المياه التى تجرى  
هم في المياه المستقرة  
هم في الكوخ ، وهم في الجمهرة  
ان الموتى غير متينين

✽.✽.✽

هم في صدر المرأة  
هم في الطفل الذى ينوح  
وفى النار المتوهجة  
ان الموتى ليسوا تحت التراب  
هم فى النار التى تموت  
فى الحشائش التى تبكى  
هم فى الصخور الناشجة  
هم فى الغابة ، وهم فى المنزل  
ان الموتى غير متينين

٦ - مفاهيم الخير والشر موجودة أيضا فى هذه الديانات ،  
بل هى عميقة الجذور فيها الى حد لا يتصوره الكثيرون ، فغشيان  
الحارم مثلا يمتد تحريمه الى كل الفخذ ، ومع أن الله يشفى من  
الأمراض الا أنه يصيب بالمرض من يخالفون هذه التقاليد .

٧ - كثير من الأساطير الافريقية ، وهى جزء من الديانات  
والتقاليد المتوارثة ، قريبة الشبه بأساطير الساميين. وشعوب الشرق

القديم ، فقباثل الميرو فى وسط كينيا على سبيل المثال ، يعتقدون أن الله قادهم منذ أزمنة سحيقة من أرض العبودية على يد « موجه » أو « موجه » الى أرضهم الحالية . وهي تشبه أسطورة الخروج عند الاسرائيليين ، ونجد أسطورة تبلبل الألسنة فى بابل لدى قباثل « اللوجيارا » ، ويرى بعض « الجالا » أن الله أتى مرة من السماء ، وتخطب مع الجنس البشرى ، ويعتقد « الكيكويو » فى كينيا أن الله حينما يأتى من السماء يستقر على جبل كينيا ، كما أن هناك أسطورة لدى قباثل « التشاجا » تروى أن الله قد غضب من أعمال البشر ، فأهلكهم فيما عدى قلة ، ويبدو التشابه بين هذه الأسطورة وقصة سيدنا نوح . ويروى البامبوتى والتشاجا والميرو ، كيف أن الرب حرم أكل ثمار شجرة معينة على الانسان ، وكيف أنه حينما عصى الانسان الأمر وأكل منها ، جاء الموت الى الأرض ، وعزل الرب نفسه عن البشر .

٨ - يظهر من الديانات الافريقية عمق الاحساس الدينى والرباط الوثيق الذى يربط الافريقى بالبيئة الطبيعية من حوله ، حيث لا يتميز الانسان عن الأشياء من حوله ، وحيث يعتبر البشر أنفسهم صورة من صور الكون الكلى فالافريقى عامة كان لا يفرق بين الطبيعة وما وراء الطبيعة ، ولا بين المادة والروح ، فهم يؤمنون بأن القوى الحيوية للكون تسرى فى الخليقة بأجمعها وتربطها بعضها ببعض ، وهى الحقيقة التى ليس وراءها حقيقة .

٩ - الافريقيون علاوة على ذلك يرتبطون بالمجتمع الذى يعيشون فيه ولا تقف صلاتهم به عند حدود المولد والمات ، بل تظل الصلة قائمة حتى بعد الموت ، فالموتى من الأسلاف يهيمنون على الأحياء ، وهم القوامون على حفظ القانون والنظام والأخلاق والعادات ، ولهم كل الحق فى عقاب المذنبين الخارجين ، ولهم القدرة أيضا على ائابة المحسنين والمخلصين .

الدين بهذا كان حلقة الاتصال بين أفراد المجتمع فيما بينهم ،  
وفيما بينهم وبين الطبيعة ، وقد أورثتهم هذه العقائد استقرارا وثباتا  
تمكنوا به من أن يشيدوا تراثا راقيا من الأخلاق .

شملت مشاعر الافريقى الكون كله ، ولم تحصرها فى نطاق  
الانسان ومنفعته الدنيوية ، أى أن الديانات الافريقية قد أدركت  
الكون وفهمته على أنه وحدة لا تتجزأ ، أساسها ما يمكن تسميته  
« وحدة الوجود » وهى نفس النظرة الشاملة التى نظر بها بعض  
الفلاسفة والصوفية من المسلمين وغيرهم .



وفيما يتعلق بالشرائع والقوانين الافريقية ، التى تنظم الحياة  
الاجتماعية وتحكم السلوك البشرى وترشده ، فيبدو واضحا انهسا  
كانت تركز على الدين (٧) وبفضل ذلك ، ظل النظام الاجتماعى  
والأخلاقي مناسكا ومحترما من الجميع ، يقول « كينياتا » : قبل  
دخول الأوروبيين كانت قبائل الكيكويو تتمتع بنظام حكم  
ديموقراطى « وكذلك يقول آخرون عن قبائلهم نفس ما قاله  
كينياتا (٨) .

من كل ما سبق ، يتضح لنا أن الافريقيين فى الماضى كانت  
لديهم عقائد راقية ، كما كانت لديهم أيضا نظم أخلاقية دقيقة  
ومرعية ، ونظم اجتماعية ديمقراطية ، يتمتعون فيها بالحرية  
الكاملة ، ولقد ساهم الافريقيون بقدر فى الحضارة الانسانية ،  
وابتكروا ألوانا مختلفة من المعارف والعلوم ، ولديهم آداب رفيعة ،  
وفنون تعبر عن ألوان من الجمال والذوق الرفيع ، ما زالت موجودة  
حتى يومنا هذا ، وعلى رأسها فنون القول بأنواعه ، وفنون الرقص  
والغناء التى لم يبارهم فيها شعب من الشعوب ، وكانت لديهم  
أيضا الرسوم والدروع المزينة والنحت على الخشب والأقنعة الرائعة



والألبيسة المزخرفة ، بالإضافة الى أنماط من الايقاعات الموسيقية المتفردة ، التي تكشف عن صفاء وبساطة وصدق في التعبير ، وواقعية مستمدة من بيئتهم وأحوالهم .

## ٢ - الثقافة الاسلامية :

انتهى العصر القديم في العالم بانتصار الأفكار الدينية الجديدة ، ممثلة في اليهودية والمسيحية ، وبينما عجزت اليهودية عن مغالبة الأديان الوثنية في العالم السامي القديم وأديان الحاميين والأديان الافريقية ، استمرت المسيحية تصارع هذه الأديان صراعا لا هوادة فيه ، واكتسبت لها بعض المستقرات في مصر والنوبة وشمال افريقيا ومملكة أكسوم في القرن الافريقي ولكنها لم تنفذ جنوبا الى كينيا وتنزانيا الحاليين ، كما لم تنفذ الى وسط القارة أو جنوبها .

ولما ظهر الاسلام دخل الى مصر وشمال افريقيا ، وانحدر الى النوبة وديار « البجة » على ساحل البحر الأحمر ، ثم اخترق ديارهم واتجه الى ساحل اريتريا ، وتدفع الى هضبة الحبشة ، ثم بدأت المؤثرات الاسلامية تندفع بشدة على ساحل شرق افريقيا كله جنوب الصومال في كينيا وتنزانيا الحاليين ، وازدادت الهجرات العربية وغيرها الى المنطقة ، مما ترتب عليه آثار بعيدة المدى في ثقافة هذه البلاد ما تزال قائمة الى الآن .

ترتب على دخول الاسلام الى الجزر والسواحل الكينية ظهور العديد من المدن والامارات الاسلامية في « شنجايا » و « لامو » ، « ومباسا » و « ماليندي » وغيرها الى الجنوب في تنزانيا ولا يهمننا بالطبع أن نتابع انتشار الاسلام وتطوره التساريخي في المنطقة ، وانما يهمننا أن نبين كيف قام الاسلام بالتأثير في حياة السكان ، وكيف قام بدوره في التفاعل والتعديل في الثقافة الأصلية في هذه البلاد .

انتصرت الثقافة الاسلامية انتصارا ساحقا فى معظم البلاد الافريقية ، وبرزت عدة دول اسلامية حديثة فى القارة ، علاوة على انتشاره بنسب متفاوتة فى بقية الدول الافريقية ، وسرت العقيدة والثقافة الاسلامية فى هذه الأرجاء بمعزل عن السياسة أو الفتح غالبا ، وقد اختلفت آراء العلماء والمؤرخين فى تفسير هذه الظاهرة ، وأرجعوها الى أسباب اقتصادية وجغرافية فى المقام الأول ، ومع ذلك فاننى أرى أن تلك الأسباب تتعلق بالثقافة الاسلامية نفسها ، وملاءمتها لحاجات الناس الاجتماعية فى افريقيا ، فالاسلام عقيدة شاملة تحيط بالارادة والشعور ، والظاهر والباطن ، سواء أكان الفرد ناظرا الى دنياه أو ناظرا الى آخرته ، مسالما أو محاربا ، معطيا أو آخذا ، ان شمول العقيدة الاسلامية فى ظواهرها الفردية والاجتماعية هو من أهم سمات الثقافة الاسلامية ، فإذا علمنا كما سبق القول - أن الحياة فى افريقية كانت دينية أساسا ، وكل الأفعال والأفكار تركز حول الدين، فاننا ندرك كيف تلاءمت العقيدة الاسلامية مع واقع المجتمعات الافريقية وحاجاتها .

كذلك فان الثقافة الاسلامية ، تجعل المسلم مستقلا فى عبادته عن الهياكل والمعابد ، بل وعن الكاهن ورجل الدين ، وهذه السمات علاوة على ملاءمتها للحاجات النفسية والاجتماعية ، فانها أيضا فى بعض عناصرها ليست بعيدة عن الواقع الافريقى الذى لم يعرف المعابد والهياكل .

وفكرة الاله الأعلى ، الذى لا تدركه الأبصار، ولم يقف أحد على صورته وهو شامل القدرة والمشئنة ، وهو فى كل مكان ، لم تكن بعيدة أيضا عن الافريقيين كما أوضحنا سائفا ، فلم يكن من الصعب عليهم الايمان به .

كذلك المسلم، فرد مستقل ، له حقوق معروفة، وعليه واجبات معروفة وهو عضو فى جماعة ، عبادة ومعيشة ، لا فرق بين غنى

وفقير ، ولا فضل لأحد على أحد بسبب اللون أو الجنس أو النسب أو أى اعتبار مهما كان ، والمسلمون جميعا مهما اختلفت ألوانهم وأجناسهم سواء ، فالاسلام ليس دين أمة بعينها ، وليس المسلمون أمة مختارة دون سائر الأمم ، ولا ينبغي لهم أن يظلموا أو يعتدوا ، ويجب أن يعيشوا فى ظل أخوة شاملة ، كل ذلك مما حجب الاسلام فى نفوس الناس ، وقربهم اليه .

والواقع أن انتشار الاسلام وتفاعله مع الثقافة الافريقية الأصلية ، ظاهرة جديرة بالبحث والتقصى ، لأنها ظاهرة فريدة لا نظير لها فى الحاضر . فلم تكن الدعوة الى الاسلام هدفا لجماعة بعينها ، بل انتشر الاسلام وتغلغل فى نفوس الناس بالمخالطة ، ولهم يلجأ الى التغيير العنيف ، بل كان حكيما حليما ، تعايش مع العادات والطقوس القديمة ، وأبقى ما لا يضر منها وعدل ما يتنافى مع جوهره تدريجيا ، وترك الناس يفندون طقوسهم وشعائرهم ويتخلون عما لا يفيدهم وما يتعارض مع اسلامهم وعقيدتهم الجديدة ، فتتمت بذلك عملية التحول التدريجي الى الاسلام فى مراحل ثلاث : هى التفريخ والتفاعل ثم التحول ، وبذلك أمكن التوصل الى نوع من التوازن فى شكل الحياة الاجتماعية ، يحفظ على السكان كيانهم وتركيبهم ، ويؤدى فى النهاية الى بلورة نادرة لمجتمع اسلامى تغلب عليه الطبيعة الاسلامية التى تحمل ملامح افريقية كعادة الاسلام فى كل مكان .

وكان اعتناق الاسلام يبدأ كبذرة فى الوعي الاجتماعى ، وتلك هى المرحلة الأولى ، وبالتدريج تعمل البذرة على اثارة التساؤلات . وهى المرحلة الثانية التى ينتج عنها موقف جديد ، يتخذ قوته بمضى الوقت ، فيعدل من سلوك الفرد ، ثم يعدل من سلوك المجتمع نفسه . وهذه هى المرحلة الثالثة .

وفى المرحلة الأولى لا يبدو أن الاسلام يعارض الاستمرار فى الاحتفاظ بدين القبيلة وشعائرها ، ويؤدى المسلمون شعائرهم

كعمل فردى جنباً الى جنب مع العقيدة القبلية ، مع انتفاء نزعة التعصب ، والزواج مثلاً تصحبه الطقوس المستادة ولا يعارض المسلمون فى زواج بناتهم من الافريقيين ، وبذلك تبدأ هذه الطقوس فى التحلل التدريجى ، وقد لا تختفى نهائياً ، الا أنه يبدأ الاتباع الظاهرى للاسلام ، ثم يتعمق المشاعر تدريجياً ، ويؤثر فى كيان الفرد وفكره .

وكانت النتيجة تأثيراً قوياً للاسلام ، فقد انبعثت عنه نظرة جديدة للحياة والجماعة ، واستوعبت الثقافة الاسلامية الكثير من عناصر الحياة الافريقية ، ومن مظاهر التوفيق بين الثقافتين على سبيل المثال : الاعتقاد فى الله الواحد ، فقد صارت لفظة « مونجو » والتي تعنى الاله الأعلى عندهم ، مرادفة للفظه الله ، ثم تعلموا أن المونجو لا يمكن استرضائه بالتقاربين فحسب ، بل يجب أداء الفروض من صلاة وزكاة وغير ذلك ، كما أن الولاء له يقتضى اتباع الشريعة الاسلامية ، ومن هنا يحدث التغير العميق والجوهري فى أفكار الناس ، وخاصة فيما يتعلق بعلاقات الانسان بخالقه ، وبفكرة الحياة بعد الموت ، وفكرة الجزاء والعقاب فى الآخرة .

تأثر الافارقة بما جاء به الاسلام ، وخاصة ما يتعلق بشعائر الموت ، وقد احتفظ الافارقة بكثير من معتقداتهم عن الروح ، أما عادة استرضاء ارواح السلف فقد تحولت غالباً الى الاعتقاد فى الأولياء ، وتحول الايمان بالآلهة الصغيرة الى الاعتقاد بالملائكة . . . . . وهكذا مما لا يتسع المجال لتفصيله (٩) .

### ٣ - الثقافة الغربية :

بلغ العالم الاسلامى أوج قوته فى القرن الخامس عشر الميلادى ، وتركزت الثقافة الاسلامية فى مصر المملوكية بعد سقوط بغداد سنة ١٢٥٨ م ، كما كان سقوط الأندلس سبباً فى تطور مماثل فى

المغرب الأقصى ، ولم تلبث الثقافة الاسلامية أن رجدت لها مرتكزا جديدا في عاصمة الدولة العثمانية ، ولكن سرعان ما بدت الثقافة الاسلامية وكأنها قد قطعت الشوط الذي بدأ منذ ظهور الاسلام .

في هذا الوقت الحاسم ظهرت القوة الأوروبية . وبدأت تسير سيرها الحثيث نحو التقدم ، وكانت جهود الأسبان والبرتغاليين في الكشف الجغرافي هي طلائع النهضة الأوروبية ، التي تفجرت تفجيرا عيقا متدافقا ، ولم تستطع جيود المسلمين أن تلاحق الأوروبيين في نظورهم وتقدمهم ، فنخلقوا عن الركب ، وساروا في طريق التخلف .

تركزت جهود الغرب في المراحل الاستعمارية الأولى على استنزاف الموارد الطبيعية للبلاد المحتلة ، فلم يعمد الى نشر الثقافة المسيحية الا للمما ، ثم تطورت أولوياتهم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وعملوا على نشر المسيحية بين أبناء القارة .

عاودت المسيحية جهودها في شرق افريقيا بعد أن سيطر الانجليز على زنجبار سنة ١٨٤٠ م ، وقام أحد المبشرين بالاستقرار في ممباسا ، وترجم الكتاب المقدس الى اللغة السواحيلية ، وتبعه آخرون ، واتجهت جهودهم الى نشر المسيحية فيما يلي الساحل ، وتأسست بعثة كاثوليكية عام ١٨٦٠ على الساحل واستقر آخرون في تنجانيقا ( تنزانيا الآن ) ثم تطرقوا الى أوغندا سنة ١٨٧٤ م بعد اكتشاف منطقة البحيرات العظمى ، وأرسل الملك « ليوبولد » الثاني وكذلك الانجليز والأمريكيون بعثات متعددة الى الكونغو .

ولم تلبث الظروف العالمية أن تغيرت عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة لتراكم المعرفة . والتطور الحضارى الهائل ، الذي أدى الى سرعة التواصل بين شعوب العالم ، وبروز مبادئ الحرية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير للشعوب وغير ذلك . مما ترتب عليه بالدرجة الأولى القضاء على ظاهرة الاستعمار المباشر حيث ادرك

الغرب أن ذاك عصر قد فات أوانه ، وعليه أن يخرج سلما قبل أن يخرج حربا .

وانطلاقا من هذا الادراك ، أعد الغرب عدته ، وخطط استراتيجيته ، كى يستمر ممسكا بزمام القوة العسكرية فى العالم، متحكما فى اقتصاديات الشعوب مسيطرا على مقدراتها ، قادرا على توجيهها الوجهة التى يراها محققة لمصلحته ، وكان من بين أهدافه تحويل ثقافة الشعوب الى ثقافة غربية تجعلها أكثر قبولا وخضوعا للتوجيه ، وتلك هى ما يسمى « سياسة التغريب الثقافى » .

من بين المناطق التى كان لها الأولوية فى مخططات الغرب ، منطقة شرق افريقيا ، وذلك لتحقيق هدفين : أولهما مقابلة الحزام العربى الاسلامى فى الشمال بحزام افريقى مسيحي فى الوسط والجنوب ، بهدف منع التأثيرات العربية الاسلامية من النفاذ جنوبا ، وثانيهما : الاستئثار بهذه المنطقة اقتصاديا وسياسيا .

حاول الغربيون وما زالوا يحاولون الوقوف فى وجه انتشار اللغة العربية وعملوا على الابقاء على تعدد اللغات ، وزيادة التباعد بينها ، واحياء العديد منها فى ذات الوقت ، لمواجهة نفوذ العربية ، التى كانت تزدهر وتنتشر وكانت أيضا اللغة المشتركة بين الشعوب المختلفة ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية عملت على استبدال هذه اللغات جميعا ومنها العربية باللغات الأوروبية .

ارتبطت الثقافة الغربية منذ البداية بالاستعمار ، الذى أخضع البلاد للاحتلال والاستغلال ، وكان من نتائج الاستعمار أيضا تجزؤ الثقافات من الناحية الجغرافية وعزل بعضها عن البعض ، اذ عمد الاستعمار الى تقسيم المنطقة الثقافية الواحدة الى أجزاء مختلفة بطريقة تعسفية ، مما أدى الى تفتيت الأوضاع الثقافية .

وتعمد الاستعمار أيضا محاباة بعض المناطق على حساب مناطق أخرى ، مما أدى الى اخلال التوازن الاقتصادى والسياسى ،

واتساع الهوة بالتدرج بين المدينة والقرية ، وبين الساحل والداخل .

وقد اقترن الانفصام الجغرافى بانفصام زمنى ، اذ سعى الاستعمار الى قطع صلات الافريقيين بماضيهم وتقاليدهم وثقاتهم ، وأرغم الأفارقة على تعلم لغة جديدة ، وأساليب فكرية جديدة ، وكان التعليم الاستعماري وسيلة للغزو وقطع الصلة بين الماضي والحاضر (١٠) ، كذلك ارتبطت الثقافة الغربية بالقهر والعنصرية ، وادعى المبشرون أن الله أبيض ، وجميع مقاييس الجمال بيضاء . وأن أبناء حام ملعونون فى التوراة ، وأن عليهم كما جاء فى الانجيل أن يخدموا الرجل الأبيض السيد ، وفرقوا بين الناس فى العبادة والكنائس طبقا لألوانهم كما هو معروف ومشهور .

كذلك لم يكن الأوروبيون يختلطون بالسكان السود أو يزوجهم أو يتزوجون منهم كما كان يفعل العرب ، بل ان المبشرين أنفسهم كانوا فى كثير من الأحيان قدوة سيئة من حيث السلوك الفردى .

وقد نقل الغرب أيضا خلافاته المذهبية الى البلاد الافريقية ، وكثيرا ما كانوا يتجادلون ويتنافسون وأحيانا يتحاربون ، مما لايزال أثره موجودا حتى الآن والمتمثل فى الكنائس المتعددة والمختلفة حتى فى المدينة الواحدة .

كانت هذه كلها أسبابا جعلت الثقافة والتقاليد الغربية الجديدة تفشل فى حل مشكلات الأفارقة الاجتماعية ، ولم تقدم بديلا معقولا عن تقاليدهم وأعرافهم ، مما أدى الى أنواع من الانحلال الأخلاقى والتفسيخ الاجتماعى كما أدى الى شيوع الأنانية والمادية والفردية البشعة .

وفى مرحلة تالية ، خاصة بعد الاستقلال ، حاولت الكنائس تجاوز كل هذه السلبيات ، ولجأت الى خطط ورسائل فعالة ومدرسة بعناية ، واهتمت بإنشاء المدارس لتعليم الأطفال ، الذين هم بالطبع أكثر قبولا وتأثرا بالثقافة الجديدة . وعملت أيضا على اجتذاب نخبة من كل قبيلة ، عامتهم فى المدارس التبشيرية وأرسلتهم الى أوروبا ، ومكنتهم من مراكز النفوذ والسلطة ، واجتثتهم من جذورهم الثقافية ، وعندما عاد هؤلاء ، كانوا على شعوبهم أشد وأقسى من المستعمرين البيض ، وابتعدوا عن شعوبهم ، وأغفلا أمانيتهم وأحلامهم فى التحرر الاجتماعى والثقافى والاعتداد بقوعيتهم وذاتيتهم .

كذلك عمدت الدول الغربية الى إنشاء المستشفيات ، تجنبا للأهالى عن طريق العلاج ، ومدتهم بالمساعدات المادية ، وعملت أيضا على ربط المؤسسات التعليمية بالغرب ، وأغرقت المكتبات بالكتب والدوريات والمؤلفات التى تبث أنواعا من الثقافة الغربية ، وفى فترة لاحقة عمدوا الى التدرج فى الدعوة الى المسيحية ، وقبلوا من الناس دخولا شكليا فى المسيحية ، وتخلوا عن عدد من عناصر الثقافة المسيحية كتكتيك مؤقت ، حتى نجحوا آخر الأمر فى استقطاب عدد كبير من السكان الذين قبلوا المسيحية والثقافة الغربية ، وبلغت هذه النسبة فى كينيا حوالى ٦٠٪ من اجمالى عدد السكان ومع ذلك ، فان أكثرهم مسيحيون شكلا ، كما أن المفكرين من أهل البلاد يحاولون أفرقة المسيحية وادخال عناصر من الثقافة الأصلية فيها . أما المسلمون فهم يواجهون أيضا الثقافة الغربية ، ويختلفون فى موقفهم منها ، وظهرت ثلاثة اتجاهات فى هذا المضمار ، منها اتجاه السلفية والمتشددين ، والاتجاه الذى يقوده المجددون ، والاتجاه الذى يسلكه المتغربون ، ورغم كل الظواهر السلبية والصراعات والاختلافات بين هذه الاتجاهات ، فاننى أرى أن التيار المعتدل العقلانى سوف يسود ، وسوف يشق طريقه حتما بين مختلف التيارات .



## الفصل الثاني

### مشكلات التفاعل الثقافي

١ - تمهيد .

٢ - مشكلة الانتماء العقائدى .

٣ - مشكلة التعددية الثقافية .

٤ - مشكلة التنمية الثقافية .

٥ - مشكلة النخبة .

تمهيد :

الحقيقة ان المسرح الافريقى الراهن يتغير ، وفى نفس الوقت يأخذ طريقه الى الاستقرار ( النسبى ) وهذه المرحلة بالغة الخطر والأهمية فى مستقبل القارة ، بل ومستقبل العالم كله ، لأن نتائجها هى أبلغ الدلالة على قوة العناصر الثقافية التى سيكتب لها البقاء ، ومدى أهميتها وقيمتها ، وهو تحد حقيقى للأساس الحضارى القائم على قيم غربية وهو فى ذات الوقت اختبار لقيم الحضارة

الاسلامية ، ومدى قيمتها وقدرتها وملاءمتها لبناء صرح الحضارة  
الافريقية الراقية فى التفرد والتميز والاحتفاظ بشخصية مستقلة .

وقد بذل عدد من الباحثين والدارسين والأدباء والفنانين  
الأفارقة جهودا كبيرة لإبراز شخصية افريقيا المستقلة ، والاعتزاز  
بمقومات هذه الشخصية مع المحاولة فى الوقت نفسه الاستفادة من  
الحضارة الغربية وقيمها الصالحة ، وقد عبر هؤلاء جميعا عن  
أفكارهم وآرائهم ، وقامت الحركة المعروفة باسم « الحركة الوطنية  
الفكرية الزنجية » بهدف كشف عمق التراث الافريقى وتنوعه  
وثرائه ، وظهر جيل كامل من العلماء والانثروبولوجيين الأفارقة من  
مختلف التخصصات ، عملوا على دراسة ثقافتهم ومجتمعاتهم من  
وجهة نظر افريقية خالصة ، ويمكن القول ان هذه الحركة قد مهد  
لها وششارك فيها عدد من الزعماء الأفارقة ، ومنهم الزعيم الكينى  
« جومو كينياتا » الذى كتب كتابه المشهور « فى مراجعة جبل كينيا  
Facing Mount of Ken الذى سجل فيه كثيرا من تفاصيل  
الحياة والنظم الثقافية فى كينيا .

عمل هؤلاء العلماء والزعماء على اعادة كتابة التاريخ الافريقى ،  
بما يعيد للقارة اعتبارها ، ويوضح قضاياها المتعلقة بالاستقلال  
ومشكلة الاضطهاد والتمييز العنصرى وفضح الادعاءات الظالمة التى  
تصور افريقيا بلا ماض وبلا ثقافة أو تقاليد أو نظم اجتماعية لها  
اعتبارها .

وقد كتب « على المزروعى » وهو أستاذ كينى فى كتابه (١١)  
« الافريقيون » يعرض عددا من الموضوعات والمشكلات فى القارة

الافريقية ، يعالجها من وجهة نظر محددة ، يبينها العنوان الفرعي لكتابه « التراث الثلاثي » A Triple Heritage ويقصد به : التراث الافريقى الأصيل ، والتراث الاسلامى ، والحضارة الأوروبية الحديثة ووطأتها على المجتمعات الافريقية وثقافاتها التقليدية ، وكذلك كتب آخرون ، ويمكن أن نجمل ما كتبوه فيما يلى :

## ١ - الانتماء العقائدى :

يحيط بالافريقيين ومنهم الشعب الكينى قلق روحى عميق ، فالمسيحية التى طبع عليها الغرب طابعا عنصريا استعماريا ، تواجه «رقفا جديدا فى افريقيا ، ويتمثل ذلك فى محاولة «أفرقة المسيحية» وقد كان انفصال « كينيث دافيد كاوندا » زعيم « زامبيا » الذى يوصف بأنه رجل عصره ، ونتاج القوى التى تشكل افريقيا الحديثة ، كان انفصاله عن الكنيسة الاسكتلندية فى « لوبوا » وتكوينه ما يسمى « مجلس زامبيا » بداية الانفصال الجماعى المسيحى عن الكنائس الغربية •

وفى افريقيا أيضا كثير من الحركات التى ترفض كلا من الاسلام والمسيحية وتحاول العودة الى الدين الافريقى ، ويدعى السيد « ب • أوجى » وهو من زعماء افريقيا أن كلا من الاسلام والمسيحية قد أخفقا فى انشاء السلام والحب والاتحاد فى الحياة الافريقية ، وأن الدين المناسب الوحيد للروح الافريقية ، هو الدين المتغلغل فى تربتها ، والذى احتضنه الافريقيون •

وكثيرا ما يقول أفراد النخبة أن مجرد قبول الدين المسيحى أو الاسلام يعتبر نوعا من القبول الثقافى والنفسانى ، فالاسلام

أو المسيحية على حد تعبيرهم قد جاءتهم ليس فقط كتنظرية دينية بسيطة ولكن كمجموعة من القيم والقواعد الاجتماعية والحضرية .  
رئى أنها أرقى من أى شىء قدمته الحضارة الافريقية .

ليس غريبا اذا أن ينتج من ازدياد الشعور بالذات . بين المثقفين الافريقيين رد فعل عدائى بين الكثيرين منهم للإسلام أو المسيحية ، ولذلك كثيرا ما يقذف الافريقى بكل ما تعلمه فى مدارس التبشير ليعود الى التحرر أو الأفارقة كما يقولون (١٢) .

وينظر كثير من الأفارقة الآن الى الاحتفالات القديمة والرقص والطبول والطقوس الطبيعية ، على أنها تعبيرات تربوية المروح الافريقية . مما يدل على أن الصور التقليدية للمجتمعات الافريقية لم تتداعى نهائيا ، بل الصحيح أن هناك تقاليد روحية تقف الآن موقف الحكم على الثقافات الوافدة ، ولا يعنى هذا محاولة احياء الماضى وبعثه كما كان ، بل يعنى أن الافريقى لم يعد يقبل الادعاء بأنه رجل بلا ماضى روحى ، وهو يرغب فى بعث التقاليد الافريقية فى ثوب جديد ، وهذه مهمة صعبة ودقيقة ، ولكن يبدو أن الافريقى مصر على تأكيد ذاته وهويته المستقلة .

قال الفيلسوف الغانى : ج\* دانكو يعبر عن هذا الرفض :

ان الاله الكامل هو الرب

والله ليس مسيحيا

ولا هو بمسلم

ليس ملكا  
ولا هو ثلاثة  
وليس واحدا  
ولا كثيرين  
والكل هو كل الكل  
الكل شامل  
كل الكل هو الله  
الله شامل

وقد وجدت هذه الأفكار لها صدى في الشعر والرواية ، من ذلك ما يقوله الشاعر « تشيكايا » حيث يهاجم القديس آن والمسيح ودين الفقراء الذي كان يجب أن يكون أمل المحرومين :

عند مدخل كينشاسا  
تجدتمثال القديسة آن والساعة  
واقفة على ظهرها ولم يعد لها  
بشرة المسيح الرقيقة  
ولا دمه الصافي  
انى لأضحك من حزنك أيها المسيح  
يا مسيحي الرقيق الوديع  
فالسفن بالنسب  
ونحن سواسية يجمعنا كليل الشوك

وكتب ع.ج. أراماتوا :

ان ربنا أسود

أسود من سواد ذائلم

بشفاه كبيرة فاجرة

بشعر ملبد وعينين عسليتين صافيتين

انه ذو جسد جميل

لانه على صورته صنعنا

ان ربنا أسود

بهذه الكلمات يعبر الافريقيون عن رد الفعل تجاه النظريات الأوروبية العنصرية التي قدمت لهم الرب في النظرية المسيحية أبيض .

والواقع أن هناك محاولات عديدة لافارقة المسيحية ، ويحاول المسيحيون الافارقة طبع عقيدتهم بطابع خاص ، ولذلك اهتموا بتاريخ الأنبياء السود ، كما يهتمون هذا الاهتمام في الاجتماع الذي عقده في كمبالا عام ١٩٦٣ م بين مندوبي الكنائس في مؤتمر الكنائس الافريقية ، حيث اتفق الجميع على ضرورة تزويد افريقيا بكنيسة جديدة خاصة بها ، وطالبوا المثقفين السود بضرورة أن يهتموا المجتمع الحديث المادي ، النزعة والانفعال الزنجي الذي تحدث عنه « سنغور » وحاولوا أن يجدوا مكانا لعقائدهم في الأسلاف وفي رسالة المسيح . يقول ف.ب. ويلبورن في دراسته عن الكنائس المنشقة في أوغندا وكنيا : انها تعكس رده مدنية كاملة على أخرى لأنها تكشف ما جاء به المبشرون وما منعه (١٣) .

## ٢ - التعددية الثقافية :

من أبسط مقومات الشخصية الوطنية وأوضحها وأهمها في الوقت نفسه الاعتداد باللغة الوطنية ، واستخدامها في التعامل والتواصل والكتابة الأدبية والعلمية - بدلا من استخدام اللغات الأجنبية ، كما كان عليه الحال إبان الحكم الاستعماري ، وكنتيجة لذلك ، وبخاصة بعد الاستقلال في الستينات ظهر عدد من الأدباء والشعراء الروائيين والسياسيين والمفكرين نادوا بضرورة استخدام اللغات الوطنية .

قال « ليون ديوب » في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه في مؤتمر روما سنة ١٩٥٩ : اننا لا نستطيع أن نجعل لغتنا كالألغة الانجليزية أو الفرنسية أو البلجيكية أو البرتغالية ، وأن نترك أحجاما لها صفتها الخاصة من عبقريتها نتركها يقضى عليها لصالح لغات الغرب ، التي بدأت تزول وتضمحل ، اننا نجتهد لكي نصنع لهذه العبقرية مصادر تعبير تتلاءم مع المهمة الملقاة على عاتقنا في القرن العشرين .

وقال المرحوم « شعبان روبرت » يحض على التمسك باللغة السواحيلية :

صدر الأم تمسك به فهو الأحلى  
والسواحيلية لسان أمي ولا زالت عندي الأعلى  
هي حديثي في طفولتي وشبابي  
ولساني طلق بالتعبير بها عما أعرف  
وهذا ينعش روعي مثل الشذى  
يعطر الأنف وينعش القلب  
صدر الأم غيره لا يرضيني (١٤)

وكان « جومو كينيّاتا » زعيم « كينيا » يصر على استخدام اللغة السواحيلية في حديثه الى شعبه ، وكان يأمر رجال الدولة باستخدامها في حديثهم ومداولاتهم في مجلس الشعب .

واستخدم هؤلاء الزعماء والمفكرون لغتهم الوطنية في التعبير ، حتى أولئك الذين اضطروا الى استخدام اللغات الأوروبية ، فانهم كتبوا عن موضوعات افريقية خالصة ، استوحوها من الحياة الافريقية ذاتها ، أو من تراثها الأصيل .

وكان الأمل أن تستمر العناية باللغات الوطنية وتدعيمها والاصرار على استخدامها وترقيتها بعد الاستقلال ، ولكن من المؤسف أن الآمال التي كانت معقودة على الزعماء والمثقفين لم تتحقق ، ولم يتم متابعة اللغة الوطنية والاجتهاد لاعلاء شأنها وجعلها لغة التفاهم المشترك بين القبائل المختلفة ، ولغة التعليم والثقافة العامة ، والذي حدث هو العكس فقد تزايد استخدام اللغات الأوروبية ، ونخلى المثقفون مرغمين عن الكتابة بلغتهم الوطنية بسبب مشكلات النشر والتوزيع والطباعة وغير ذلك ، فيما عدا القليلين منهم الذين استمسكوا بلغاتهم الوطنية ، وتحملوا مشكلات لا حصر لها في هذا المضمار ، والغريب أيضا أن القبائل بدأت تتنافس فيما بينها لاعلاء شأن لغاتها المحلية ، مما أدى ويؤدي الى مزيد من التعدد اللغوي ، والتقليل من أهمية اللغة الوطنية، ومن الطبيعي أن ذلك يعوق بشكل أو بآخر ، الوحدة الثقافية العامة المطلوبة لتأكيد الهوية الوطنية وتدعيمها . وتعوق في نفس الوقت استمرارية وفاعلية الاندماج والانصهار الثقافي .

وعلى الصعيد الثقافي العام ، قام الغرب بمحاولات ليحصر الافريقي بين احتمالين لا ثالث لهما ، أما أن يكون أوروبا أسود ، أو افريقيا ، ولكن الأفارقة عموما يريدون لأنفسهم شخصية مستقلة، ويريدون إعادة تشكيل حياتهم وحضارتهم على نحو فريد خلاق ،



وقد اكتشفوا حضارتهم من خلال تحديدهم لسيادة الغرب الثقافية ، فافريقيا لم تكن خلوا من الحضارة قبل الغزو الاستعماري ، بل اكتسبت علما ومهارات ، وأنتجت أعمالا ذات قيمة فنية عظيمة في النحت والموسيقى والرقص والشعر والمأثورات القوية ، كان الأفارقة يدركون تماما وجود مثل هذا التراث ، المعبر عن تقاليدهم ، وظلوا ينتجون به بأنفسهم ، حتى أصبح جزءا من حياتهم اليومية .

والآن تقوم على الأرض الافريقية حرب ثقافية طاحنة ، بين التقاليد الافريقية الاصيلية ، وبين القوى المدنية الغربية الحديثة ، وتستخدم افريقيا في هذه الحرب وسائلها وأساليبها ونظرتها الى الحياة ، مستفيدة من تراثها القديم الطويل ، خاصة أنه على الرغم من كل ما يقال عن اتساع التغيرات التي طرأت على المجتمعات الافريقية ، فان هذه التغيرات لم تطمس تماما ملامح القيم التقليدية المتوارثة .

لقد أغفلت افريقيا تدوين وتوثيق انجازاتها الحضارية في مختلف المجالات وعبر العصور ، وصحيح أن الذاكرة الافريقية ما تزال تحتفظ بكثير من ملامح الماضي حية في الأذهان ، وفي المأثورات الشعبية ، وفي الحاضر القائم بالفعل ، ولكن هذا في حد ذاته يبين مدى الحاجة الى تسجيل وتدوين المنجزات الافريقية ، وتوثيق تاريخها ، الذي ينتقل عن طريق المشافهة من جيل الى جيل قبل أن يندثر تماما ، فالهوية الافريقية تتطلب الشعور والوعي بالذات ، وهذا الوعي يستلزم بدوره وجود تقاليد راسخة لتدوين وتوثيق الانجازات الافريقية .

وقد نادى الزعماء والمثقفون الأفارقة في عهد الكفاح ضد الاستعمار باحياء الثقافة الوطنية وتدوين التراث ، ولكن مما يؤسف له أن الحكومات الحالية لم تعد الخطط اللازمة لذلك ، ومن جهة أخرى تعمل على مزج الثقافات المحلية والتقريب بينها ، تمهيدا

ليخلق ثقافة عامة مشتركة تجمع القبائل عليها ، بل تركت الأمر خاضعا لارادات واتجاهات مختلفة مما يؤدي الى تعميم التعددية الثقافية الموجودة بين القبائل ، ولا يعمل على مزجها واندماجها . مما يؤدي الى نوع من التباعد الثقافي ، والاستمساك بعناصر شديدة المحلية ، وهذا مما يعوق بالطبع ابراز الوحدة الوطنية ويؤدي الى مشكلة في الاندماج الوطني ، فمن نتائج التعدد الثقافي وغيره حدوث أزمة في الاندماج الوطني ، والعكس صحيح ، بمعنى أن عدم وجود وحدة وطنية يخلق التعدد الثقافي .

كان من نتائج اهمال الحكومات العمل على التوحيد الثقافي تفاقم عدد من المشكلات ، فكل قبيلة تحاول أن تظفر لنفسها بمكانة ونفوذ ومكاسب أكثر من غيرها ، وتحاول في ذات الوقت التمسك بموروثاتها ، مما يؤدي الى صراع على الحكم والثروة والمناصب . ويؤدي الى الانقلابات العسكرية والخلافات والصراعات التي تؤدي بدورها الى الاغراق في التمسك بالموروثات المخالفة للآخرين مهما كانت درجة محليتها ، وأيضا التعصب في مجالات التعامل والالتقاء والاندماج على المستوى الفني والثقافي العام ، مما يعوق من غير شك عمليات التفاعل والانصهار الثقافي العام (١٥) .

### ٣ - مشكلة التنمية الثقافية :

تعانى كينيا كغيرها من الدول الافريقية من ضعف اقتصادي وفقر اجتماعي ، وينعكس هذا بدوره على برامج التنمية الثقافية . وضعف الخطط العامة للتنمية ، وقلة الاعتمادات المالية المخصصة للمدارس والجامعات ودور النشر ، مما يؤدي بدوره الى نقص الكوادر الثقافية الضرورية للتنمية ونقص الكتب والمؤلفات والنشر والوسائل التعليمية الضرورية ، وقلة عدد القارئ والمؤلفين بلغاتهم ، وكذلك الاهمال في جمع التراث وتسجيله ونشره والاستفادة منه .

وقد استغلت الدول الأوروبية كل ذلك ، حيث تقوم بمحاولات مستمرة لفرض أساليبها وخططها فى العملية وتوجيهها لصالحها وأحيانا تتدخل تدخلا مباشرا فى خطط الدولة وبرامجها الثقافية وتملاً المكتبات العامة والأسواق بكتبها ونشراتها ودورياتها المكتوبة بلغاتها . مما لا يتيح المجال والظروف المناسبة لنمو المؤلفات المكتوبة باللغات الوطنية ، أو حتى يكتبها الوطنيون .

وتقوم الدول الغربية أيضا باغراء الدول الافريقية بالمنح والبعثات الدراسية وارسال الأساتذة الزائرين ، واغراء الطلاب بالرحلة الى أوروبا والدراسة بها أو غير ذلك ، فاذا أضفنا الى ذلك قلة امكانات البحث ووسائله ، فأننا ندرك خطورة مثل هذه التدخلات والأوضاع وآثارها الخطيرة فى تقايم التغريب الثقافى .

كانت المناهج التى تدرس تعدها السلطات الاستعمارية على غرار مناهج الدولة المستعمرة ، وأحيانا صورة طبق الأصل منها ، فلم تكن بذلك تلبي احتياجات القارة ، وكان مضمونها يتعارض تعارضا جذريا مع المعتقدات ، فهزت أركان المجتمعات وملأت نفوس الناس بالشك والاحباط ، واجتثت الصفوة من الشعوب ، وجعلت التمييز العنصرى وسيلة للالزال والقهر ، وفى سلسلة « على المزروعى » يؤكد ذلك ، كما يصف الجامعة بأنها ذروة بنى التبعية الثقافية (١٦) .

#### ٤ - مشكلة النخبة :

من المشكلات التى تواجه الأفارقة بوجه عام ، فى طريق البحث عن هوية ثقافية مستقرة ، هو موقف النخبة الحاكمة وبعض النخب المثقفة . تلك النخب التى ترى نفسها فى مرآة الثقافة الأوروبية ، حيث تأثرت بأراء وأفكار بعض علماء الغرب المتخصصين فى الدراسات الافريقية ، والذين يدرسون النظم والثقافات الافريقية الوطنية من منطلق غربى ، ويخضعونها لأحكامهم التقويمية التى

تستند الى المحكات والمعايير والمقاييس الغربية . فهؤلاء ما زالوا يعتبرون أوروبا وثقافتها هي النموذج أو المثال الذي تقاس عليه يقية النظم والثقافات ، وأنه يتعين على شعوبهم الارتقاء حتى تصل الى المستوى الأوروبي في كل المجالات ، بما في ذلك مجال القيم والتقاليد وحتى الأخلاق وأساليب التفكير ، وهذا الموقف على حد تعبير « ماجي بيس » (١٧) هو في آخر الأمر امتداد واستمرار للتأثر بالغرب واستمرار للاتجاهات الامبريالية القديمة ، وإن كانت تتخذ شكلا آخر أكثر خطورة ، لأن معظم الذين يعتقدون هذه الاتجاهات الآن هم من الأفارقة المثقفين ، وليسوا من الباحثين والعلماء الأجانب ، وإذا كان هناك قلة من علماء الغرب لا يزالون ينظرون الى افريقيا ونظمها وثقافتها بتلك النظرة القديمة ، ولا يزالون يعتقدون أن رسالة الغرب تحتم عليه أن يأخذ بيد الشعوب الافريقية ، ويرسم لها ما يجب عليها أن تفعله ويحدد لها الطريقة المثلى التي ينبغي عليها أن تتصرف بمقتضاها وتسوس به أمورها ، فإن المسئول عن ذلك ، هذا اللغيف من الأفارقة المثقفين الذين تعلموا في جامعات الغرب ، بعد أن تلقوا تعليمهم العام في مدارس الارساليات التبشيرية في مواطنهم الأصلية في افريقيا والذين ارتضوا لأنفسهم بذلك استمرار هذه الاتجاهات ، التي تؤكد تفوق الغرب وتميزه ، ليس في المجالات المادية والعلمية والتكنولوجية فحسب ، بل أيضا في مجال القيم ، واعتنقوا ذلك النمط من أسلوب التفكير الغربي في نظره الى افريقيا والافريقيين .

ومما يؤسف له أن النخبة الحاكمة - ومعظمها قد تلقى تعليمها غربيا وبعض النخب المثقفة ، قد تخلت الى حد كبير عن آمال شعوبها وتطلعاتها في احياء لغتها الوطنية ، والاعتداد بثقافتها ، وحدث نوع من التراجع عن الأهداف التي كانت مثار حماس شديد قبل الاستقلال وبعده بقليل ، وأصبحنا نرى هذه النخب تعيش حياة أوروبية ، يفكرون كالأوروبيين ، ويتذوقون فنونهم ، وينفرون

من ثقافتهم وفنونهم وآدابهم الوطنية ، ونسوا ما وعدوا به شعوبهم في فترة الكفاح ضد الاستعمار .

ويصور الأدب الإفريقي عامة ، ومنه الأدب السواحلي وخاصة الروائي . يصور هذه المشكلة في صورة أزمة مزدوجة ، أزمة الشعب الذي خاب أمله في حكمه ومثقفيه ، وأزمة النخبة ذاتها مع نفسها حيث تعاني نوعا من الازدواجية في الشخصية ، فلا هي أصبحت أوروبية ، ولا بقيت إفريقية ، فالأوروبيون يرفضونها ، والأفريقيون يحتقرونها وينفرون منها (١٨) .

### الخاتمة

ينزع الغرب نحو بلوغ آفاق عالمية ، تتوحد فيها الأذواق وأنماط السلوك والتفكير والعمل والانتاج والاستهلاك ، ومنطق التوحيد بهذا المفهوم ، يولد أنواعا من الاختلال ، ويؤدي الى تدمير الثقافات ، وانحسار جوانب بأكملها من الابداع ، ومن ثم تفقد بعض المجتمعات كثيرا من سمات شخصيتها وخصائصها التي تتميز بها . وقد يؤدي هذا المنطق - اذا بلغ مداه - الى بشرية جامدة من حيث التنوع الثقافي والحرية الذهنية .

ولا شك أن الثقافة التي يتجسد فيها وعي المجتمع بذاته ، تعد في المقام الأول عامل دعم للشخصية الوطنية ، خصوصا اذا اقترنت بانفتاح على سائر الثقافات البشرية ، ويمكن بفضل الانفتاح والتجديد أن يسترد التراث أنفاسه وأن يغدو معينا على التنمية ، وأن يكتسب ديناميكية تقود الى التقدم والازدهار .

ولقد كان التعاون الذي تم بين الاستعمار والكنيسة ، من شأنه أن يثير الشك في نفوس الأفارقة خاصة أنه كان مصحوبا بتجارة الرقيق وازدهار الأفكار العنصرية وشيوع الانحلال الأخلاقي.

ورغم ذلك نجح الغرب بوسائل متعددة فى اكتساب أعداد غفيرة من الأفارقة الى المسيحية ، ويشكل المسيحيون الآن فى كينيا حوالى ٦٠٪ من عدد السكان ، بينما يشكل المسلمون حوالى ٣٠٪ والنسبة الباقية ما زالت متمسكة بعقائدها وتقاليدها وثقافتها الأصلية ، ومع ذلك فهذا نمط غير ثابت وقابل للتغيير ، بل هو يتغير بالفعل ، لأن الكثيرين ما زالوا يشعرون بقلق روحى بالغ ، مما أدى الى ظهور حركة أفرقة المسيحية وانشاء كنيسة مستقلة لافريقيا .

قام الغرب وما زال يقوم بمحاولات ليحصر الافريقى بين احتمالين لا ثالث لهما اما أن يكون أوروبيا أسود أو افريقيا ، ولكن الافريقى بصفة عامة يريد لنفسه شخصية مستقلة ، ويريد إعادة تشكيل حياته وحضارته على نحو فريد خلاق ، والواقع ان الصور التقليدية للمجتمعات الافريقية لم يتداع نهائيا ، بل الصحيح أن التقاليد الروحية الأصلية تقف الآن موقف الحكم على الثقافات الوافدة ، وتحاول فى ذات الوقت احياء الماضى وبعثه فى ثوب جديد ، ولم يعد الافريقى يقبل الادعاء بأنه رجل بلا ماضى روحى وبلا ثقافات وبلا تاريخ ، لقد اكتشف حضارته وثقافته وفنونه التى تعبر عن تراثه وتقاليده ، وهو يريد إعادة تشكيل حياته من بعث تراثه . وقد أدرك أن قيم الحضارة الأوروبية نسبية لا مطلقة ، بمعنى أن التطور العلمى لا يكسب الغرب أى نوع من التفوق الأخلاقى أو الجمالى .

اكتشفت الشعوب الافريقية أن مسيرة التاريخ لا نهاية لها ، وأن التاريخ ليس من صنع الغرب وحده ، ولذلك أخذت تستعيد الثقة فى المستقبل ، وتعمل على تحقيق الشخصية والذاتية واستعادة الهوية الثقافية التى هى فى جوهرها شعبية وديموقراطية ، فالأساس الاجتماعى فى افريقيا عامة يقوم على مبدأ التضامن العائلى ، والايمان

بكائن أعظم لا مثيل له هو - على حد تعبيرها - اله المسلمين أو رب  
المسيحيين أو الرب الشامل كما قال فيلسوفهم « دانكوا » .

ان أهم الظواهر قاطبة في مستقبل التفاعل الثقافي في  
افريقيا هو الشعور بالقيم الافريقية الأصلية ، وأن ما بدا كحماس  
للبشارة المسيحية والثقافة الغربية يتحول الآن . . . . . والاسلام  
في خضم المشكلات التي يواجهها الأفارقة في مسيرتهم نحو تحقيق  
ذاتيتهم وهويتهم الثقافية ، يشق طريقه بقوة واقتدار ، مع صبر  
وسماحة ، ولا يقف صارخا على رؤوس الافريقيين بأن عليهم أن  
يختاروا ، ولكنه يعرض مبادئه وشرائعه وسلوكه على الواقع  
الاجتماعي ، لكي يفنده ويقبل ما يحتاجه ، ومع ظروفه ومع العقل  
والفطرة .

يواجه الافريقيون المشكلات التي ذكرناها ، وهي مشكلات  
معقدة وخطيرة ، ولكن المستقبل يحمل في طياته الكثير والكثير  
مما لا يمكن التنبؤ به ، ومع ذلك فأننى أرى أن الافريقى سيعود  
في النهاية الى شخصيته وذاتيته التي يصر عليها .

### اقتراحات وتوصيات

#### الاقتراحات :

١ - لا سبيل لشعب يعانى من مشكلات تتعلق بالانتماء  
العقائدى ، والاختلافات الدينية ، لا سبيل أمامه سوى التمسك  
بالحرية الكاملة في التعبير ، واحترام آراء المخالفين ، مهما بدت  
غريبة أو شاذة ، وأن يتم التركيز في المدارس وغيرها من دور  
العلم على تعليم التسامح والبعد عن التعصب ، والتذرع بالصبر  
في الاستماع للآخرين ، والأفارقة عموما متسامحون الى أقصى  
درجات التسامح فيما يتعلق بالانتماءات العقائدية، ولكن المشكلات  
في نظرى يمكن أن تنشأ عندما يستغل الآخرون هذه الخلافات

لتحقيق مصالح غير وطنية ، وهو ما ظهرت بعض بوادره مؤخرا ، هذا بالإضافة الى أن الفراغ الروحي والقلق النفسى الناتج من الحيرة وعدم الايمان ، له أيضا مشكلاته ، ولذلك يجب أن تعمل الحكومات بالوسائل المتاحة وخاصة التعليم والاعلام على شرح الأهداف الأخلاقية للأديان عامة، والتركيز على خلق الفهم الصحيح لغاياتها ومقاصدها العامة ، وأن تعمل فى ذات الوقت على حماية الوحدة الوطنية بالحذر واليقظة فى مواجهة التدخلات التى تحاول استغلال الخلافات لأهداف خاصة .

٢ - وفيما يتعلق بأحادية اللغة وأحادية الثقافة ، لا بديل عن التمسك باللغة الوطنية ، ويمكن اختيار أهم اللغات الوطنية وحمايتها وتدعيمها بكل الوسائل ، ويجب اعداد خطة طويلة الأجل للتغلب على مشكلات الطباعة والنشر وكافة المشكلات التى تعوق استخدام اللغة الوطنية ، وخاصة منافسة اللغات الأوروبية . ويمكن أن تتعاون الدول الأفريقية فى هذا المضمار ، كما يمكن انشاء هيئة تختص بهذا العمل القومى ، وتتولى اختيار اللغة الوطنية من بين عدة لغات على أساس أهميتها وعدد المتكلمين بها وأهمية تراثها ٠٠ السخ ، وفى الوقت نفسه لا يحرم المتكلمون باللغات الأخرى من العناية بلغاتهم الخاصة فى حدودها المكانية. على أن تستخدم اللغة المختارة كلفة تعامل مشترك وتعليم .

٣ - وفيما يتعلق بالتراث وجمعه وحمايته ، نقترح أن تنشئ الدولة هيئة تتولى هذا العمل ، على أن يكلف المدرسون وطلاب المدارس والجامعات والأساتذة وحتى الشيوخ فى القرى والمدن وكل من لديه الكفاءة لجمع التراث وتدوينه وتسجيله ، وأن تخصص الاعتمادات المالية اللازمة لذلك ، والاستعانة بالهيئات الدولية المعنية وعلى رأسها هيئة اليونسكو .

٤ - وفيما يتعلق بموضوع التعددية الثقافية ، فإن الاستقرار على لغة وطنية واحدة ، سوف يؤدي بالقطع الى خلق



نوع من الوحدة الثقافية ، يمكن تدعيمها عن طريق أجهزة الاعلام ، ومع الأخذ فى الاعتبار أيضا احترام الثقافات الأخرى واحترام حق أصحابها فى الاحتفاظ بها وحمايتها فى حدودها المكانية والبشرية . ومن المعروف أن الوحدة تأتى من التعدد ، وينطبق هذا القول بصفة خاصة على اللغات واللهجات والثقافات ، بشرط استخدام أساليب علمية هادئة غير قسرية ، ومعروف أيضا أن وحدة اللغة ووحدة الثقافة بالمعنى العام يؤدى الى الاندماج الوطنى ، ولذلك فإن الاهتمام بتوحيد الثقافة الوطنية المشتركة يعتبر عاملا حاسما فى خلق الوحدة الوطنية .

٥ - وفيما يتعلق بمشكلة النخبة الحاكمة وبعض النخب المثقفة ، فأننى أرى أن هذه هى أخطر المشكلات وأبعدها أثرا ، فهى تعوق التفاعل الثقافى والاندماج الوطنى والتمسك بالذاتية والهوية ، ذلك لأن النخبة اذا سارت فى اتجاه معاكس لآمال الشعب وطموحاته وأحلامه ، فى الوقت الذى تمسك فيه بزمام الحكم ، ولها سلطة اتخاذ القرارات والنفوذ ، فمعنى ذلك بكل وضوح اعاقه تحقيق الأهداف الوطنية ، والتخلي عن آمال الشعب وطموحاته وتطلعاته ، وهذه المشكلة غالبا ما تكون وراء العديد من المشكلات الأخرى ، ومع قصور النظم الاجتماعية والسياسية عن دفع القيادات الوطنية الى مراكز القيادة ، تتعقد المشكلة ، ومع ذلك فأننى أرى أن هذه النخب يجب إعادة تعليمها عن طريق حوارات مستمرة .

ان مشكلة النخبة أن تعليمها وثقيفها ، غالبا ما ينطوى على عناصر اغتراب ثقافى ، مما يؤدى الى حيرتها فى أمر ذاتيتها ، ولذلك ينبغى معاونتها على ادراك أهمية التراث الوطنى الذى تنتمى اليه ، وكذلك ينبغى الحد كلما أمكن من ارسالها للتعليم فى الجامعات الأوروبية ، كى نجنبها مغبة الاجتثاث الثقافى ، الذى يتمثل فى تعليمها بلغة غير لغتها ، ومن المعروف أن التراث هو

ذاكرة الأمم ، يستوعب اسهاماتها ، ويفسر نظرتها للعالم ، لذلك يجب الاهتمام به فى التعليم ، وأن يهتدى به وبأهم قيمة فى تعليم النخبة . كذلك يجب العمل على تعزيز القنون والتقاليد الشعبية والقيم الاجتماعية وترسيخها فى التعليم ، ولا شك أن هذا هو الثمن الذى ينبغى أن نؤديه لجذب النخبة واستعادتها الى ذاتيتها . ٦ - وفيما يتعلق بالتنمية الثقافية ، فثمة حاجة ماسة الى مشاركة معظم فئات الشعب فى صياغة القرارات التى تتخذ فى هذا المجال ، كذلك يجب عدم التركيز على الاهداف الاقتصادية على حساب التنمية الثقافية وضرورة الوعى الكامل بالدور الحاسم الذى تلعبه الثقافة فى التنمية بكل أشكالها ، والدور الذى تلعبه التكنولوجيا فى التأثير على الثقافة ، ورغبة الجماهير فى أن تتولى توجيه مصائرهما بدراية أفضل وتوافق أكبر بين المسارات المحددة للتغيرات التكنولوجية ، وبين توقعات المجتمع وقضاياها .

ولعل مراعاة البعد الثقافى للتنمية - أو بالأحرى توخى الغاية الثقافية للتنمية - يعنى الاقرار بأن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائى اعادة الانسان الى ذاته ، واحلاله فى مكانة أفضل ، وفى زمن يتفق وتلبية احتياجاته واشباع رغباته ، وفى مدينة تتقبله وتحتضنه ، بدلا من أن تلقظه ، وفى مجتمع يسوده التضامن والتكافل ، وفى عمل يمنحه الكرامة والحرية ، ومؤدى ذلك أن التنمية ينبغى أن تحتفظ لكل شعب بذاتيته الخاصة مع اثرائها بما تتقبله أذواقها من ابتكارات ومستحدثات (١٩) .

## التوصيات :

١ - أوصى بضرورة اعادة النظر فى البرامج والمنهاج التعليمية فى الدول الافريقية والعمل على الحد من الحاجة المستمرة الى بناء المدارس الجديدة والجامعات والاستعاضة عن ذلك بالتعليم المنزلى ، والتعليم المفتوح ، وضرورة مساهمة وسائل الاعلام فى

العملية التعليمية ، واعداد المدارس والجامعات لتعليم الأنشطة والفنون دون الاعتماد بالشهادات ، واعادة دور الأسرة في العملية التعليمية واستغلال المباني الحكومية في العملية التعليمية وخاصة المساجد والكنائس ودور المناسبات وغيرها . والسماح للمدرسين بالعمل الحر .

٢ - أوصى بربط العملية التعليمية بالواقع الافريقي والبيئة ، وضرورة مساهمة الجامعات في حل مشكلات المجتمع ، واعداد لجان مشتركة لدراسة المشكلات واقتراح الحلول المناسبة بالاشتراك مع الوزارات النوعية .

٣ - أوصى بضرورة أن تعمل الدول الافريقية على جمع تراثها وتدوينه وتسجيله والاستعانة في هذه العملية بكل من لديه كفاءة في هذا المضمار ، وكذلك الاستعانة بالهيئات الدولية خاصة هيئة اليونسكو .

٤ - أوصى بأن تقوم الهيئات والجامعات المصرية بالمساهمة في حل المشكلات الثقافية التي تعاني منها دول القارة ، وتقديم خبراتها للدول الافريقية ، وكذلك القيام ببحوث ميدانية والتوقف عن الاعتماد على ما يكتبه الغرب ، والعمل على تيسير الرحلات المباشرة الى البلاد الافريقية ، واعادة طرق الاتصال القديمة والاهتمام بالاتصالات الشعبية والاهتمام بتبادل المطبوعات والنشرات والكتب والبحوث والأساتذة والطلاب والأفلام والأشرطة وغيرها .

٥ - أوصى بأن تقوم الحكومة المصرية باعادة النظر في خطط الهيئات التي تتولى التعاون مع القارة ، وضرورة انتقاء العاملين والخبراء والدعاة ، وكذلك أوصى بضرورة العمل على زيادة كفاءة البث الاذاعي والتلفزيوني الى الدول الإفريقية ، مما يعتبر في غاية الأهمية لزيادة التواصل والالتقاء بين دول القارة .

## الهوامش :

(١) راجع : Kraph Travels ; L. Kraph ; London 1960.

(٢) راجع عن القبائل في كينيا :  
The Main Tribal groups in Kenya ; J. E. Goldthrope,  
London 1960.

(٣) راجع : د. حسن محمود : الاسلام والثقافة العربية في افريقيا . دار الفكر العربي ١٩٨٦ م . دونالد ويدنر : تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ج ١ ت راشد البراوي . مجموعة الكتب المترجمة . القاهرة ٥٠ ت ص ٢٧ وما بعدها .  
The Kenya Costa Strip. Robertson, J. London, 1972.

(٤) توجد تعريفات كثيرة للثقافة ، ولكننا استنتجنا هذا التعريف مسطرشين بما جاء في كتاب : الثقافة الافريقية : دراسات في عنصر الاستمرار والتغير ولیم باسكوم وآخر . ت . عبد الملك الناشف . صيدا ، بيروت ١٩٦١ م .

(٥) كتب المؤرخ أرنولد توينبي الكثير في هذا الموضوع في عدد من كتبه ، ورجع اليها الدكتور حسن محمود في كتابه : الاسلام والثقافة العربية في افريقيا . ص ١٦ دون أن يذكر مرجعا ، وقد استشهدنا بما كتبه .

(٦) راجع : موديس ديلافوس . حضارات الزنوج في افريقيا ، ورجعنا الى ما كتبه « هوبير ديشان » في الديانات في افريقيا السوداء . ت . أحمد صادق حمدي س الالف كتاب . القاهرة ١٩٥٦ م - وراجع أيضا: جاك مندلسون : الرب وإله وجود . الاديان في افريقيا المعاصرة ت . ابراهيم أسعد محمد . دار المعارف ١٩٧١ ، ص ٢١ .

(٧) راجع : في مواجهة جبل كينيا : للزعيم جومو كينياتا - الحصول على الجنسية الفرنسية : رسالة لكترواه لوزير خارجية السنغال د . دودوتيام - طبيعة قانون التقاليد والعادات الاثريقية : لرجل القانون النيجيري ب . أ . الياس - جمهورية افريقيا في القرن التاسع عشر : سيليا آسان - القومية الافريقية : القسيس ندابانجي سيتبول ( وهو من زيمبابوي ) .

## وعن الأديان في أفريقيا :

راجع : الديانات في أفريقيا السوداء - الرب والله وجود - وراجع كذلك -  
Diedrich Westerman ; The African Today and Tomorrow O.U.P.P.  
82.

(٨) راجع تقرير كتبه أريافريت ناويكييرج A. Nawikeurige طبع في  
أمستردام ١٩٦٨م - وراجع أيضا كتابات « مورييس ديلافاس ( ١٩٧٠ - ١٩٢٦ )  
ومعاصره : ج. د. دربيج وكتابات الكسندر لاهيريس - حماية تراث أفريقيا الغنى .  
أكيو ايو رسالة اليونسكو . العدد ٧٢ .

(٩) رجعنا الى : عباس محمود العقاد : الاسلام في القرن العشرين ، حاضرد  
ومستقبله . دار الكتب الحديثة ١٩٥٤ - آدمس . ج . : الاسلام والتجديدات .  
عباس العقاد ، القاهرة ١٩٣٢ ورجعنا أيضا الى : س. ترمينهام : الاسلام في  
شرق أفريقيا . ت. عاطف النزاوي ص ١٢٩ وما بعدها ، ورجعنا الى .

Courpenter, G. The Role of Christianity and Islam in Contemporary  
Africa Today, London 1970 — Anderson ; J.N.P; Islamic  
Law in Africa, London. 1954.

(١٠) راجع بوجومل جوزيوكي و ف. ي موديمي : التاريخ الأفريقي بين  
الرواية الشفوية والكتابة : رسالة اليونسكو . مارس تازار ١٩٩٠م .

(١١) وهو من أشهر الكتاب الكينيين . وله عدة مقالات جمعها في كتاب  
بعنوان :

The African Condition ; A political Diagnosis, London, 1980.

وراجع كتاب : بازل دافيدسون :

Which Way Africa ; The Search for a new Society London, 1978.

(١٢) عن الكنائس المنفصلة : راجع : الرب والله وجود - الديانات في  
أفريقيا السوداء ، ص ١٧٦ وما بعدها .

(١٣) راجع : الكنيسة والعالم الأسود والمؤتمر المسكرني ص ٢٢٤ : مارك  
ايلا - مجد أفريقيا وعظمتها : ش . دي جرافت جونسون - غرس المسيحية في  
أفريقيا : س. ب. جروفر - ستحرر زامبيا : كينيث كاوندرا - مجلة الزجود الأفريقي  
العددان ١٤ - ١٥ ، ص ٤٧ - قرارات المؤتمر الخامس لتوحيد أفريقيا الذي عقد في  
مانشستر سنة ١٩٤٥ ) نحو حرية المستعمرات : كوامي نيكروما .

(١٤) راجع : إفريقيا للأفريقيين : كلود فوشيه . ت . أحمد كمال يونس . دار المعارف . بدت وديوان شعبان روبرت المطبوع في تنزانيا سنة ١٩٥٨ م .

(١٥) راجع مقالا للكاتب الكيني : جيمس نجوى ، بعنوان : استقلال إفريقيا وتصفية الاستعمار الثقافى ، رسالة اليونسكو فبراير ١٩٧١ م . ومقالة أخرى بعنوان : الذاتية الوطنية والسيطرة الأجنبية . رسالة اليونسكو . يوليو ١٩٨٢ م . ومقالة للكاتب « أوتوكلاينبرج » بعنوان : التعدد الثقافى فى عالم متغير . رسالة اليونسكو يوليو/تموز ١٩٨٢ م .

(١٦) راجع : ألبرت أدويواهن : التركة الاستعمارية تركة مثقلة . اليونسكو ع ٧٦ وراجع : أوتوكلاينبرج . التعدد الثقافى فى عالم متغير . السابق - فورتانك ماكدر موت السياسة الثقافية مشكلة العصر . العدد ١١٦ - جيمس نجوى : استقلال إفريقيا وتصفية الاستعمار الثقافى . السابق .

(١٧) عن إفريقيا ومشكلة البحث عن هوية . أحمد أبو زيد : من الشرق والغرب .

A. Maje Pace ; Africa Observed The Times Higher Education Supplement 4. I London 1986, p. 15.

وراجع مقررات المؤتمر الدولى الحكومى للسياسات فى إفريقيا - أكرا ٢٧ أكتوبر تشرين الأول - ٦ نوفمبر تشرين الثانى ١٩٧٥ م .

(١٨) راجع روايات الكتاب التنزانى : حزقيال كيزيلاهابى : التى كتبها بالسواحيلية وكلها مطبوعة فى دار السلام بتنزانيا . وراجع أيضا : روايات تشينوا أتشينبى : الأشياء تتداعى ، سهم الله ، مضى عهد الراحة ، رجل الشعب وراجع روايات جيمس نجوى لا تبكى أيها الطفل . حبة القمح ، النهر الفاصل . تويجات الدم ، وروايات كامارالائى الطلويين لم يولدوا بعد . الطفل الافريقى .

(١٩) راجع : البعد الانسانى للتنمية : أحمد مختار امبو . رسالة اليونسكو العدد ٢٥٤ يوليو ١٩٨٢ م .

## قائمة المراجع العربية

- ١ - انشيبى شنوا ، الأشياء تندهاى ، ( ترجمة د \* انجيل بطرس سمعان ) القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .
- ٢ - ——— ، سبهم الله ، ( ترجمة سمير عبد ربه ) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .
- ٣ - أحمد ، محمد ، جمال ، مطالعات فى الشئون الافريقية ، القاهرة : دار الهلال . بدون تاريخ .
- ٤ - ايناس طه « رؤية أديب نيجيرى لبلاده بعد الاستقلال » مجلة افريقية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، العدد الأول أكتوبر ١٩٨٦ .
- الذات والآخر فى الرواية النيجيرية . رسالة دكتوراه ١٩٩٣ .
- ٥ - النقاش ، رجاء ، أدباء معاصرون ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ .
- ٦ - خليفة ، محمد أحمد وآخرون ، الهوية والثقراث ، بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٤ .
- ٧ - صالح ، الطيب ، موسم الهجرة الى الشمال ، بيروت : دار العودة ، ١٩٦٩ .
- ٨ - ——— ، عرس الزين ، بيروت : دار العودة ، ١٩٧٠ .
- ٩ - ——— ، دومة ود حامد ، بيروت : دار العودة ، ١٩٨٤ .

- ١ - طرابيشى . جورج ، شرق وغرب ، رجولة وأنوثة ، بيروت :  
دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٧ .
- ١١ - عاشور ، رضوى ، التابع بنهض : الرواية فى غرب افريقيا ،  
بيروت : دار ابن رشد للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .
- ١٢ - محمود . حسن : الاسلام والثقافة العربية فى افريقيا .  
دار الفكر العربى ١٩٨٦ م .
- ١٣ - مندلسون . ج . الرب والله وجوجو : الأديان فى افريقيا  
المعاصرة . ت ابراهيم سعد محمد . دار المعارف ١٩٧١ م .
- ١٤ - وليم باسكوم وآخر : الثقافة الافريقية ، دراسات فى عنصر  
الاستمرار والتغير ت . عبد الملك الناشف . صيدا .  
بيروت ١٩٦١ .
- ١٥ - ويدنر . د : تاريخ افريقيا جنوب الصحراء ج ١ ت . راشد  
البراوى . القاهرة ١٩٦٢ م .
- ١٦ - هوير . ديشان : الديانات فى افريقيا السوداء ت . أحمد  
صادق حمدى س . الألف كتاب . القاهرة ١٩٥٦ م .



### قائمة المراجع الأجنبية :

1. Achebe, Chinua, *A Man of the People*, London ; Heinemann Educational Books, 1966.
2. ———., *Arrow of God*, London : Heinemann Educational Books, 1974.
3. ———., *Beware Soul Brother*, London : Heinemann Educational Books, 1971.
4. ———., *Girls at War*, London : Heinemann Educational Books, 1972.
5. ———., *No Longer At Ease*, London : Heinemann Educational Books, 1960.
6. ———., *The Trouble with Nigeria*, London : Heinemann Educational Books, 1984.
7. ———., *Things Fell Apart*, London : Heinemann Educational Books, 1958.
8. Afigbo, A.E. *The Making of Modern Africa* (vol. 2), London : Longman Group Limited, 1971.
9. Armah, Kwei. Ayi, *Fragments*, London : Heinemann Educational Books, 1983.
10. ———., *The Beautiful Ores are Not Yet Born*, London : Heinemann Educational Books, 1969.

11. ————, *Two Thousand Seasons*, London : Heinemann Educational Books, 1973.
12. ————, *Why are we so Blest ?* London : Heinemann Educational Books, 1974.
13. Ashour, Radwa, *The Obsessive Encounter*, Cairo, 1985.
14. Brown, Radcliffe & Forde, Daryll, Ed., *African Systems of Kinship and Marriage*, London : Oxford University Press 1950.
15. Chinweizu, *Toward the Decolonization of African Literature*, Enugu : Fourth Dimension Publishing Co., 1980.
16. Cooke, G. M., *Modern Black Novelists*, New Jersey : Prentice-Hall International, 1971.
17. Dathorne, R., O., *African Literature in the Twentieth Century*, London : Heinemann Educational Books, 1976.
18. Davidson Basil, *Africa In Modern History*, London : Penguin Books Ltd., 1978.
19. Fanon, Frantz, *Black Skin. White Masks*, New York : Grove Press, Inc., 1967.
20. Finnegan, Ruth *Oral Literature In Africe*, Dar Es Salaam : Oxford University Press, 1970.
21. Gikandi, Simon, *Reading The African Novel*, Niarobi : Heinemann Kenya, 1987.
22. Gugelberger, M., Georg, *Marxism and African Literature*, New Jersey : Africa World Press, 1986.

23. Heywood, Christopher, *Perspectives On African Literature*, London : Heinemann Educational Books, 1971.
24. Jones, Durosimi, Eldred, *African Literature Today : Recent Trends in the Novel*, London : Heinemann Educational Books, 1983.
25. Kasfir, Nelson, Ed., *State and Class in Africa*, London : Frank Cass, 1984.
26. Kilom, D. G., *an Introduction to the Writing of Ngugi*, London : Heinemann Educational Books, 1980.
27. ———., *The Writings of Chinua Achebe*, London : Heinemann Educational Books, 1969.
28. Laye, Camara. *The African Child*, London : Fontana Books, 1959.
29. Legum, Colin, Ed., *Africa Handbook*, London : Penguin Books Ltd., 1961.
30. Lovejoy, W., Paul. *Transformations in Slavery*, Cambridge : Cambridge University Press, 1983.
31. Mbiti, S., John *African Religions and Philosophy*. Nairobi : Heinemann Kenya Limited, 1969.
32. McEwan, M.J.P., Ed., *Twentieth-Century Africa*. London : Oxford University Press, 1968.
33. Memmi, Albert, *The Colonizer and The Colonized*, Boston : Beacon Press, 1967.

34. Moore, Gerald, *Seven African Writers*, London : Oxford University Press, 1965.
35. Ngara, Emmanuel, *Art and Ideology in the African Novel*, London : Heinemann Educational Books, 1985.
36. Okpaku, Joseph Ed., *New African Literature and the Arts*, (Vol. 1), New York : Thomas Y. Crowell Company, 1970.
37. Oliver, Roland and Atmore, Anthony, *Africa since 1800*, Cambridge : Cambridge University Press, 1967.
38. Ousmane, Sembene, *God's Bits of Wood*, Harere : Zimbabwe Publishing House, 1962.
39. Palmer, Eustace, *An Introduction To The African Novel*, London : Heinemann Educational Books, 1972.
40. ————, *The Growth of the African Novel*, London : Heinemann Educational Books, 1979.
41. P. Bitek, Okot, *Africa's Cultural Revolution*, Nairobi: Macmillan Books for Africe, 1973.
42. Pieterse, Cosmo, and Munro Donald, Ed., *Protest and Conflict in African Literature*, London : Heinemann Educational Books, 1969.
43. Robson, B. C., *Ngugi Wa Thiongo*, London : The MacMillan Press Limited, 1979.
44. Rodney, Walter, *How Europe Underdeveloped Africa*, Dar es Salaam : Tanzania Publishing House, 1976.
45. Rosberg, G. Carl, Jr., and Nottingham John, *Nationalism in Colonial Kenya : The Myth of Mau Mau*, Nairobi : Transafrica Press 1985.

46. Sow, P., Alphe & others, *Introduction to Africen Culture*, Paris : Unesco, 1979.
47. Soyinka, Wole, *Season of Anomy*, London : Arrow Books Limited, 1973.
48. ————, *The Interpreters*, London : Fontana Paperbacks, 1972.
49. Wanjala, I. Chris, *Standpoints on African Literature*, Dar Es Salam : East African Literature Bureau, 1973.
50. Wa Thiong's, Ngugi, *A Grain of Wheat*, London : Heinemann Educational Books, 1967.
51. ————, *Decolonizing the Mind*, Nairobi : Heinemann Kenya, 1986.
52. ————, *Devil on the Cross*, London : Heinemann Educational Books, 1982.
53. ————, *Homecoming*, London : Heinemann Education Books, 1972.
54. ————, *Petals of Blood*, London : Heinemann Educational Books, 1977.
55. ————, *Secret Lives*, London : Heinemann Educational Books, 1975.
56. ————, *The River Between*, London : Heinemann Educational Books, 1965.
57. ————, *Weep Not, Child*, London : Heinemann Educational Books, 1964.

58. ———, *Writers in Politics*, London : Heinemann Educational Books, 1981.
59. Wauthier, Claude *The Literature and Thought of Modern Africa*, London : Heinemann Educational Books, 1978.
60. Weinberg, Meyer, Ed., *W.E.B. Du Bois : A Reader* New York : Harper & Row Publishers, 1970.
61. Zell, Hans & Silver, Helene & others, Ed., *A Reader's Guide to African Literature*, London : Heinemann Educational Books, 1972.

## الأسئلة والتعقيبات على محاضرة د. عبد الله نجيب

### « التفاعل الثقافي في الدول الافريقية المعاصرة »

#### ★ تعليق من ا.د. عبد العظيم رمضان :

- حدثنا د. عبد الله نجيب عن الثقافة بمعنى Culture وهي في الحقيقة حضارة ، والثقافة أحيانا في لغتنا تأخذ شكلا متقلبا ، ولكن معناها الأصلي Culture معنى واسع جدا ، ما عر. الفرق بين ثقافة Culture و Civilization ؟ فدائما نفضل كلمة ثقافة ، هذه هي مشكلة ثقافة ، وحضارة ، فكلمة ثقافة نترجمها أحيانا الى حضارة ، وكلمة Civilization الى أى شئ سنترجمها ، ان د. عبد الله تكلم عن الثقافة بمعنى حضارة :

- كلمة ثقافة محددة وكلمة حضارة غير محددة .

- المحاضرة محاضرة جيدة والمجتمع الافريقي كان عنده Culture الخاصة به قبل مجيء الاستعمار ، وهذا يبين أن الاستعمار كان غزوا عسكريا ولم يكن غزوا حضاريا ، فافريقيا كانت أكثر حضارة من الذين غزوها .

ولكن السلاح والهمجية الأوروبية هي التي حطمت افريقيا ، وهذا يدفعنا الى الانتباه بأن السلاح اليوم مهم ، فاذا لم نتسلح فمن السهل أن يأتي الهمج بأى شكل ويضيعوا حضارتنا ، وهو ما حدث فى افريقيا التي كانت بها حضارة أكثر عمقا وأقيم بكثير من حضارة البلاد التي استخدمت السلاح لغزوها والاستيلاء عليها .

— لقد استمتعت بالمحاضرة ، وحزنت للصورة القاتمة التي رسمها للوضع فى القارة ، فنحن نلاحظ أن أيام حركة التحرر الوطنى فى الستينات كان هناك آمال للشعوب وكانت متيقظة ، ولديها حماس ، وتريد أن تسترد استقلالها بالشكل الكامل ، ولكن بمجرد حصولها على الاستقلال بدأت الصراعات الداخلية بين الزعامات التي لعبت دورا فى تحطيم الآمال ، والغرب الذكى استطاع أن يستفيد من كل هذا ويلعب اللعبة الانفصالية داخل القارة الافريقية .

☆ تعليق أ . د . رجب عبد الحليم :

— بالنسبة للزميل د . عبد الله نجيب :  
أولا : د . عبد الله أثار قضية فى منتهى الخطورة وقال ان القارة تبحث عن هوية دينية ، وكأن القارة بلا دين ولا اسلام ولا مسيحية ولا وثنية فهي تبحث عن هوية دينية ، وقال ان القارة تبحث عن هوية دينية لأن الاسلام والمسيحية فشلا فى تحقيق السلام ، ولا أدري كيف كان هذا الاستنتاج ؟

انما الذى أثار هذا الاضطراب والصراع داخل القارة عوامل خارجية فى الدرجة الأولى . فهناك البرتغال مثلا قبل أن يأتوا فى شرق افريقيا كانت الامارات هناك تقوم على التجارة فى الدرجة الأولى وتحيا خيابة السلام والأمان ، ولم يحرمها هذا السلام الا التدخل الخارجى وليس الاسلام .



والاسلام هو دين الغالبية فى هذه القارة ، فلم يكن هناك اضطراب دينى من هذا النوع أو من هذه الناحية . فكيف تقول ان القارة تبحث عن هوية دينية وان الاسلام هو دين الغالبية فى هذه القارة ، الاحصائيات تقول ان الاسلام هو دين ٦٠٪ الى ٦٥٪ من مجمل سكان القارة ، فكيف نطرح هذه القضية بهذا الشكل الخطير مع أن الاحصائيات التى تقول هذه الأرقام تقل بكثير عن الحقيقة .

الدكتور عبده الله نجيب ينقل عن المؤرخين والمؤلفين دون تحليل لأقوالهم .

ثانيا : وكيف القول بهذا الكلام ونحن نعلم تماما بأن الأغارقة هم الذين نشروا الاسلام فى القارة ، والقبائل الافريقية قامت بهذه المهمة مثل قبائل صنهاجة ، والسونتك والفرلانى . والكانم . والماندنجو ، والصومالى والياو وغيرها ، فهى التى نشرت الاسلام داخل القارة الافريقية فكيف نقول ان القارة تبحث عن هوية دينية .

ربما كان الاستعمار وراء هذه الدعوى ، فهو وراء ما قاله الزميل د. عبده الله ، والاستعمار كان وراء انتشار الانحطاط الخلقى فى القارة الافريقية .

★ سؤال من السيد/ حسن مدنى عن عدم التحدث عن الثقافة الفرعونية القديمة وهل هى ليست ثقافة افريقية .

### الاجابة :

طبعاً الموضوع يتحدث عن افريقيا السوداء ، والثقافة الفرعونية كان لها تأثير كبير جدا فى الثقافة الافريقية بوجه عام ، وكثير من عناصرها مازالت موجودة فى ثقافات شرق افريقيا وفى ثقافات شعوب غرب افريقيا .

وأحب أن أنبه أنه من خلال قراءتي لكاتب مثل كتاب اليونسكو عن تاريخ أفريقيا العام ، الحقيقة كاتب هذا الجزء يشكك كثيرا جدا في الأثر المصري في الثقافة الأفريقية . ولكن الشك الذي يتناوله باستمرار شك غير موضوعي وغير حقيقي ، وأعتقد أن كاتب هاتين المقاليتين لم يكن محايدا في هذا الموضوع .

## ★ سؤال آخر : عن دور الصوفية :

### الاجابة :

لقد ذكرته باختصار لأن الموضوع عن التفاعل الثقافي . وقلت ان انتشار الاسلام لم يكن الا عن طريق الأفراد والاحتكاك والتزاوج والامتزاج ، بالطبع كان للصوفية دور بالغ الأهمية في نشر الاسلام في افريقيا خاصة في غرب افريقيا ، ولكن لم يكن هناك عرض لانتشار الاسلام بقدر اهتمامنا بالتفاعل وكيف يتم وما هي المشكلات التي تعترض هذا الأمر .

★ سؤال السيد / عبد الحميد عمارة من وزارة الاعلام ، يقول اذا كان التراث الافريقي في الأساطير والحكاية والأدب غير مكتوب وخاصة التراث القديم فكيف يمكن تتبع أسراره ؟

— مثلما قلت ان الأفارقة عموما احتفظوا بتقاليد عريقة واحتفظوا بتراثهم القديم ، فالقصص في افريقيا ، أو المغني ، أو زعيم القبيلة عبارة عن كتاب يقرأ ، ويورث هذا القصص من جيل الى جيل ، فمن خلال هؤلاء القصاصين وحفظة التراث من القبائل يمكن ان نستعيد التراث بكافة مسوره ، وأعتقد أنكم قد سمعتم عن قصة الجدور وكيف استطاع الكاتب التوصل الى جدور، من خلال القصاصين في غرب افريقيا ، لأنها تقاليد متوازية يحفظها جيل عن جيل .

## ★ سؤال من الأخ / ابراهيم بلو :

يقول انكم ذكرتم خلال حديثكم الشيق بأن الأفارقة بدلوا المسيحية بالاسلام فما المراد من هذا القول ؟

- أحب أن أقول ان المسيحية سابقة على الاسلام فانتشرت في مصر وبلاد النوبة وعلى ساحل البحر الأبيض والأحمر فلما جاء الاسلام على سبيل المثال استبدل أكثر المصريين ديانتهم المسيحية بالاسلام وكذلك ممالك النوبة ، وعلى ساحل البحر الأبيض والأحمر كما هو معروف تاريخيا .

## ★ سؤال من الأستاذ / أشرف عزازي :

تذكر أنك ذكرت أن بعض الأفارقة قد عادوا الى المسيحية ؟

### الاجابة :

- اننى أخطأت في التعبير وانما أحب أن أقول انهم أعادوا النظر في المسيحية كدين أو كنظرية ثقافية فبدأوا في إعادة تفسير الانجيل من وجهة نظر افريقية .

## ★ سؤال آخر :

ما مدى تأثير اللغات الوطنية باللغات الأجنبية كالانجليزية والعربية ؟

### الاجابة :

- السؤال خارج عن الموضوع . ولكن العربية كان لها دور كبير في كافة اللغات الافريقية بنسب مختلفة ، يمكن في العصر الحديث وتأثير اللغات الأوروبية قل الاقتراض من اللغة العربية

وخاصة اللغات التي كان مصدرها الأول في الاقتراض هي اللغة العربية ، ومع ذلك لم يتوقف الاقتراض منها حتى وقتنا الحالي في معظم اللغات الافريقية حتى في جنوب افريقيا .

### ★ سؤال من الأستاذة آمال ثابت :

لقد حضرت مؤتمرا في « كوينهاجن » وذكر البعض فيه أن افريقيا حالة ميثوس منها ، وقال آخر أن افريقيا قارة لم تستغل ، وقال آخر أننا حاولنا المساعدة في افريقيا ولكن افريقيا لم تستجب لأنها حالة ميثوس منها ، فلماذا لا نوفر نحن مساعدتنا وجهودنا مع افريقيا حتى لا يضيع هذا الجهد ؟

### : الاجابة :

— في الحقيقة أحب أن أقول كلمة صغيرة ، فافريقيا ليست حالة ميثوسا منها ، وقدرة الله سبحانه وتعالى والتغيرات في عالم الغيب ، فنحن حاليا نفسر الواقع ، فهناك مشاكل في البلدان الافريقية مثل المشكلات الاقتصادية والسياسية العديدة ، ولكن ماذا سيأتي به الغيب في المستقبل القريب ، ومهما كان تنبؤ العلماء ولو حتى على أسس علمية فهذا أيضا به جزء من المجازفة بالغيب ، لكن افريقيا ليست بهذا الشكل الذي صورت به من قبل ، ولكن أيضا نحب ألا نفقد الأمل .

### ★ سؤال الأستاذ عاطف :

ما هي الجهود المبذولة بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية في مجال التراث ؟

## الإجابة :

- فى الحقيقة هذه نقطة محل بحث ولكن لست الشخص الذى يجب على هذا السؤال لأن المشاركة فى احياء بعض التراث الأفريقى هى مسئولية هيئة اليونسكو وجامعة الدول العربية ، العربية وأحسب أن مجهودها فى هذا المجال ليس كبيرا، ومعلوماتى قد تكون خاطئة فى هذا المجال .

## ☆ سؤال الدكتور عادل مصطفى :

- يعلق د. عادل على كلمة Civilization, Culture ويرى أن كلمة Civilization تعنى الحضارة التى انتهت وأن كلمة Culture تعنى الحضارة الحالية أو التى تجرى حاليا ؟

- الرد للدكتور عبد العظيم رمضان عن سؤال الدكتور عادل مصطفى .

- أنا أرى أنه قد قلب المسألة رأسا على عقب لأن كلمة Civilization باللاتينى تعنى المدنية ، فاذن Civilization تعنى الانتماء للمدينة ، والمدينة حديثة ، واذن كلمة Civilization يمكن أن نسميها بالحضارة وإذا ترجمناها ترجمة حرفية تعنى مدينة أكثر منها ثقافة ، أى الثقافة التى تنتمى الى المدينة ، وهنا نعلم أن المدينة قد ظهرت فى العصر الحديث ، يعنى العصر الوسيط ليس به مدينة بهذا الشكل وانما المدينة لم تظهر الا فى العصر الحديث مع طبقة البرجوازية وهم الذين عملوا فى هذه المدينة ، ومن هنا نشأت كلمة برجوازية والطبقة البرجوازية الرأسمالية ، فاليوم كلمة Culture هى الأقدم وهى الموجودة ، ولكن حينما نتكلم عن المدينة ، عن ال Civilization نعنى بها فى تصورى المرحلة الأخيرة التى بدأت فى العصر الحديث .



# اللاجئون في افريقيا

دراسة أنثروبولوجية

٦٨٩ - مصر وافريقيا

د. سلوى يوسف درويش





## اللاجئون فى افريقيا

دراسة أنثروبولوجية

د \* سلوى يوسف درويش

---

لقد أصبحت قضية اللجوء احدى القضايا الجوهرية لكثير من دول العالم ومنها الدول النامية التى تعاني من مشكلات التخلف الاجتماعى والاقتصادى ، علاوة على زيادة عدد السكان بصورة كبيرة مع ندرة الموارد ، اضافة لهذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المزمنة ، فقد أضفت قضية اللجوء أعباء جديدة لتلك الدول الفقيرة .

ولقد شهدت القارت الافريقية من الصراعات السياسية والدينية والعرقية التى أدت الى زعزعة الأوضاع الاجتماعية عامة والاقتصادية خاصة ، ومن ثم شجعت اللجوء هربا من ويلات الصراعات كوسيلة للبقاء على الحياة فرارا من الاضطهاد والصراعات السياسية والدينية ، وكانت نتيجة ذلك أن تصاعدت أعداد

لللاجئين بدرجة كبيرة ، فمن بين أكثر من ١٥ مليون لاجئ في العالم تستأثر افريقيا بحوالى ثلث لاجئ العالم أو حوالى ٥ ملايين لاجئ (١) .

وتتجسد في افريقيا ذروة الأبعاد المأساوية لمشاكل اللاجئين عموما ، حيث امتزجت ظروف طبيعية قاسية ، أهمها الجفاف والمجاعة ومتغيرات سياسية واقتصادية عديدة لترسم ملامح شديدة التعقيد لتلك المشكلة في افريقيا بحيث تجعلها واحدة من أكثر التحديات التى تواجهها دول القارة فى الوقت الراهن (٢) . ذلك لأنها تعد قاسما مشتركا بين معظم الدول الافريقية .

ولقد ارتبطت مشكلة اللاجئين الافريقيين ارتباطا وثيقا بحركات التحرر الافريقية والسعى لتحقيق الاستقلال الا أن أسبابها بعد استقلال معظم الدول الافريقية غدت مرتبطة بمشكلات الحدود وبالأضطرابات السياسية الداخلية والحروب الأهلية وبالمجاعات وموجات الجفاف والتصحر التى شهدتها القارة الافريقية طوال السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين (٣) .

### الهدف من الدراسة :

تهتم الدراسة الأنثروبولوجية الحديثة بقضية اللاجئين على اعتبار أنها من القضايا الهامة التى تؤثر فى اتخاذ القرار ، بل وتؤثر تأثيرا بالغا فى الأبنية الاجتماعية فى الدول الطاردة ، وأكثر من ذلك فى الدول المستقبلة للاجئين على اعتبار أنها تضيف أعباء ومسؤوليات جديدة على البناء الاجتماعى عامة والنظام الاقتصادى خاصة فى هذه الدول . كما أن قضية اللاجئين تعد قضية انسانية بالدرجة الأولى ، فالشعور بأن هناك انسانا يتعرض لصنوف من المعاناة وعدم الاستقرار ، علاوة على مشكلات أخرى عديدة أهمها شظف العيش ، هذا هو الهدف الأساسى لعمل هذه الدراسة .

وعلى الرغم من السلبيات الكثيرة للاجئين الا أن هناك  
إيجابيات كثيرة يمكن للباحث الأنثروبولوجى الالمام بها - ومن  
خلال السلبيات والايجابيات للمشكلة يمكن أن نلقى الضوء على  
المشكلات المختلفة للاجئين الأفارقة .

### وتركز هذه الدراسة على معالجة النقاط الرئيسية الآتية :

- ١ - تعريف اللاجئ .
- ٢ - أسباب اللجوء .
- الصراع السياسى .
- الاضطهاد الدينى والعرقى .
- النزاعات الحدودية .
- الجفاف والتصحر .
- ٣ - السودان ومشكلة اللجوء .
- ٤ - الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للاجئين فى افريقيه
- ٥ - الأبعاد الايجابية للجوء .

### أولا : مفهوم اللجوء :

الملاجئ فى اللغة العربية هو المقل أو الملاذ ، ويقال لجأ الى  
فلان أى استشهد اليه أو اعتضد به ، ولجأ عنه أى عدل عنه الى  
غيره (٤) .

ويعرف اللاجئ على أنه الشخص الذى يكون موجودا خارج  
البلد الذى يحمل جنسنيته ، وغير قادر على التمتع بحماية ذلك

٢٠ البلد أو غير راغب في ذلك بسبب خوفه من أن يضطهد بسبب عنصريه أو جنسيته أو معتقده الديني أو انتمائه الى فئة اجتماعية خاصة (٥) كذلك يعرف اللاجئ بأنه شخص ترك وطنه هرباً من الاضطهاد أو الظلم أو لأنه أبعد عنه (٦) .

وهناك تعريف آخر للاجئ : بأنه أى شخص يكون لخوفه من أن يناله الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية موجوداً خارج البلد الذى يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أو لأسباب أخرى أن يضع نفسه تحت حماية هذا البلد ، أو موجوداً خارج بلد اقامته السابقة ولا يستطيع نتيجة الخوف أن يعود الى البلد المذكور (٧) .

وقد مارس المجتمع العربى فى الجاهلية حق اللجوء ، ومع ذلك وبالرغم من تأصله بعمق فى معتقدات العرب وأعرافهم ، فإنه يظهر كنظام راسخ يقضى به ولم يتغير القانون الا فى ظل الاسلام ، ومع ظهور الاسلام اكتسب اللجوء بسعة تأثيره طابعاً عالمياً وتغير الأساس القانونى الذى يقوم عليه ، فجعل من اللجوء نظاماً منتشرًا تقبله جميع الشعوب فى جميع الأماكن التى يسود فيها ، وفرض ممارسته على جميع رعاياه من مسلمين وغير مسلمين باعتباره جزءاً من القانون العام (٨) .

وقد عرف اللجوء - تاريخياً - منذ العصور : وكان أساساً ذا صبغة دينية ، مرتبطاً بالتعصب والاضطهاد الدينى ، وقد طبق اللجوء الدينى الاغريق والرومان ، وقد تعاطف اللجوء لأسباب الاضطهاد الدينى مع ظهور المسيحية حيث بدأ الاضطهاد الرومانى للمسيحيين الذين لجأوا الى مصر والشام وفلسطين - واضطر بعضهم الى اللجوء الى الجزر البريطانية (٩) ولقد عرف العالم اللجوء وبأعداد نتيجة الحروب الدولية وتغير السيادة وتعديلات الحدود ومن أهم هذه الموجات ما تلى الحربين العالميتين الأولى

والثانية من موجات هجرة ولجوء واسعة النطاق (١٠) وهنا يمكن التفرقة بين اللجوء والهجرة وذلك بأن الهجرة هي الحركة المكانية للسكان بين وحدتين مكانيتين بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة ، ويطلق على الوحدة المكانية المهاجر منها ( الاقليم المرسل أو الاقليم الأصلي ، والوحدة المكانية المهاجر اليها الاقليم المستقبل أو اقليم الوصول ، وإذا كانت الهجرة بين الحدود السياسية للدول فهي هجرة خارجية أو دولية international Migration ، أما إذا كانت بين الوحدات المكانية الادارية ، أقاليم أو محافظات للدولة الواحدة فهي هجرة داخلية internal Migration وقد ازداد الاهتمام العالمى بوضع اللاجئين مع نشأة الأمم المتحدة التى قررت جمعيتها العامة فى دورتها الثانية المعقودة فى ١٩٤٦ « المنظمة الدولية للاجئين » وهدفها الأساسى وضع حلول لمشاكل اللاجئين .

ويتميز لاجئو افريقيا بأنهم لا يمثلون تعبيرا عن حقيقة اجتماعية متسقة أو أصول اجتماعية واحدة ، بل هم منقسمون اجتماعيا الى فئتين :

١ - **اللاجئون ذوو الأصول الريفية :** ويغلب عليهم وجود صلات عرقية وثقافية بينهم وبين مجموعات السكان على مناطق الحدود ، وهذه الفئة من اللاجئين عادة ما يتجهون الى المناطق التى تشبه مواطنهم الأصلية من حيث المناخ والظروف الطبيعية والقبلية ، ويشكل هؤلاء اللاجئين غالبية لاجئى القارة .

٢ - **أما الفئة الثانية اللاجئين ذوو الأصول الحضرية :** فيتميزون بتنوع أصولهم العرقية والثقافية وعدم وجود صلات عرقية وثقافية بالضرورة بينهم وبين المناطق التى يلجأون اليها ، هؤلاء يتميزون بوجود خلفية ثقافية ومهنية لديهم ، فهم عادة متجهون الى المدن والمناطق شبه الحضرية فى دول اللجوء .

وبالنسبة للاجئين الفئة الأولى فمن السهل دمجهم في مجتمعاتهم الريفية بسبب لجوئهم غالبا الى مناطق متجانسة عرقيا ولغويا وثقافيا مع مواطنهم الأصلية ، أما اللاجئين ذوي الأصول الحضرية فمن الصعب ادماجهم في الأوطان التي هاجروا اليها لأنهم يشكلون عبئا كبيرا على الخدمات القليلة الموجودة وعلى فرص العمل .  
ويعد لاجئوا مدن غرب افريقيا من أوضح الأمثلة على ذلك .

وتعد المشكلة الأساسية التي تواجههم هي مشكلة التشغيل حيث تسود البطالة بين جميع فئات السكان ، وحل هذه المشكلة أمر شبه مستعصى لأن جميع اللاجئين لم يحصلوا الا على قدر ضئيل من التعليم ولا يتقنون أى تخصص معين أو حرفة (١١) .

## جدول انتشار اللاجئين في افريقيا (١٢)

دولة اللجوء	الدولة المصدر	عدد اللاجئين بالآلاف
أنجولا	ناميبيا ، زائر	٩٢ر٠٠٠
بوروندى	رواندا ، زائر	٢٦٧ر٥٠٠
جيبوتي	أثيوبيا	١٦ر٧٠٠
أثيوبيا	السودان ، الصومال	٧٠٠ر٠٠٠
مالاوى	موزمبيق	١٠٠ر٠٠٠
رواندا	بوروندى	١٩ر٤٠٠
الصومال	أثيوبيا	٧٠٠ر٠٠٠
السودان	أثيوبيا ، أوغندا ، تشاد	٩٧٤ر٠٠٠
سوازيلاند	جنوب افريقيا ، موزمبيق	١٢ر١٠٠
تنزانيا	بوروندى ، زائر	٢٢٠ر٠٠٠
أوغندا	رواندا	١٤٤ر٠٠٠
زائر	أنجولا	٣٠١ر٠٠٠
زامبيا	أنجولا ، موزمبيق	١٢٨ر٣٠٠
زيمبابوى	موزمبيق	٦٥ر٠٠٠

## مشكلة اللاجئين في افريقيا

بلغ عدد اللاجئين في القارة الافريقية حوالى ١٣٠٠٠٠ لاجئ ، ومن المتوقع زيادة هذا العدد خلال العقدين القادمين الى قرابة العشرين مليون لاجئ ، ما لم يتدارك هذا الوضع (١٣) المتردى وايجاد الحلول للصراعات الدولية القائمة ، فى حين انحسر عدد اللاجئين فى أمريكا الى ١٩٢٧٠٠٠ وقد تميزت بلدان القارة الافريقية بالتخلف الاقتصادى والاجتماعى والذى انعكست آثاره واضحة على السكان ، وزيادة على ذلك شهدت هذه الدول صراعات وتقلبات سياسية شملت القارة بآثرها ، كما عانت دول القارة من جراء الظروف الطبيعية جفافا وتصحرا نتيجة التذبذب فى كمية الأمطار . وقد انعكس ذلك على الموارد الطبيعية القليلة التى تتيحها البيئة ، وكان لذلك أثره الفعال على كل قطاعات المجتمع الافريقى . وأدى هذا الى القضاء على كل فرصة لقيام التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ونتيجة للأسباب السابقة فان قارة افريقيا تعتبر مسرحا لكافة المآسى الانسانية من فقر وجوع وقلاقل سياسية ، وازاء ذلك الوضع المعقد والمتسم بالخطورة تصاعدت تحركات اللاجئين بين البلدان الافريقية المختلفة ، ومن هنا أصبحت قضية اللاجئين تمثل منهجا جديدا تستهدف بناء وتنمية الانسان المشرود وتقديم الخدمة الاجتماعية له التى تقوم على أسس تنور حول اشباع الحاجات الانسانية ، كذلك التفاعل بين الشخصية وخصائص المجتمع الجديد ، وقابلية الانسان للتعليم والتدريب عملية مستمرة وأن



الحياة الجماعية للاجئين هي مصدر هام تتجدد من خلالها حاجات الأفراد ومعتقداتهم واتجاهاتهم وأفعالهم .

وتتسم مشكلة اللاجئين في افريقيا بمجموعة من السمات التي تميزها عن مثيلاتها من مشكلات اللاجئين في العالم ، ولعل من أهم هذه السمات تنوع الأصول الاجتماعية للاجئين وشيوع المشكلة وانتشارها في معظم دول القارة ، وهو شيوع يستند الى تنوع أسباب تدفقات اللاجئين في افريقيا .

ويغلب على اللجوء في افريقيا الطابع الجماعي والتحركات الجماعية للأفراد وليس الطابع الفردي الذي يغلب على حالات اللجوء في افريقيا عنها في أوروبا ، على سبيل المثال ارتبطت الأولى بعوامل تاريخية وسياسية وطبيعية تختلف عن الأسباب السياسية والأيدولوجية المحددة التي تميز اللجوء في أوروبا .

### أسباب اللجوء في افريقيا :

تتميز قارة افريقيا دون غيرها من قارات العالم بتنوع الأسباب المؤدية الى اللجوء ويمكن تقسيمها الى الآتي :

— النزعات الحدودية والقبلية :

ارتبطت مشكلة اللاجئين في افريقيا الى حد كبير بالحدود المصطنعة التي رسمها المستعمرون ، واقتسموا بموجبها القارة قبل الاستقلال .

فالدول التي تمخض عنها الاستعمار نتيجة لتقسيم القارة في أواخر القرن ١٩ والتي أصبحت فيما بعد دولا مستقلة هي دول « مصطنعة » أي لم يكن لها في معظم الحالات وجود قبل الاستعمار ، كما أن حدودها لا تتماشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو اعتبارات النشاط الاقتصادي ، مما أدى الى أن

تصبح الدولة الافريقية الواحدة تحتوى على مجموعات لغوية وعنصرية وقبلية مختلفة لم يجمع بينها فى معظم الحالات سوى الاستعمار (١٤) .

وقد بدأت الدول الافريقية مع بداية القرن التاسع عشر فى الاتجاه نحو تأكيد سيادتها ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين الدول الأخرى ، ولم تراعى فى ذلك المسارات الطبيعية بين القبائل الرعوية التى لا تعرف الفواصل أو الحدود ، والتى تتحرك فقط وفقا لأماكن المرعى ، ومن ثم تشابكت هذه القبائل وتداخلت معا . ومع السياسات الجديدة بدأت هذه القبائل تتجه الى الفرار الى دول أخرى ، وقد ساعد على ذلك ضعف الامكانيات العسكرية والأمنية فى معظم دول القارة ، الأمر الذى حال دون احكام الرقابة والسيطرة على الحدود مما ساعد على تزايد معدلات اللاجئين .

ومن أقدم أمثلة اللجوء فى افريقيا بسبب نزعات الحدود نزوح مئات الآلاف من سكان اقليم الأوجادين - الأثيوبي الى الصومال اثر التقسيم للحدود الصومالية والذى أدى الى تطوع الصوماليين من سكان الاقليم الى الاستقلال والاندماج مع الوطن الأم . ولقد ساهم سلوك اللاجئين فى التوتر والنزاع الحدودى بين الصومال وأثيوبيا ، كما أدى الى انخراط اللاجئين فى جبهات مسلحة (١٥) .

كما تعد مشكلة لاجئى موريتانيا والسفغال من أحدث مشكلات اللاجئين فى افريقيا التى تتعلق أسبابها بنزاع الحدود ، وقد ثار النزاع سنة ١٩٨٩ عندما اشتبك رعاة من البولار الموريتانيين مع مزارعين سفغاليين من السنونكى مع جزيرة أنودوندى خورى التى تقع فى منتصف نهر السفغال ، وهى مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر « الضفة الموريتانية » أثناء انخفاض المياه . ويعتبرها الموريتانيون جزيرة موريتانية على أساس أنه جرى

العمل منذ الاستقلال سنة ١٩٦٠ على أن حدودها مع السنغال في منتصف النهر وأن السنغال قد أقرت ذلك بموجب اتفاقية استثمار نهر السنغال مما يوجب احترام مبدأ عدم المساس بالحدود التي وضعها المستعمر عند الاستقلال ، أما السنغال فتتمسك بالمرسوم الفرنسي عام ١٩٣٣ ( عندما كانت الدولتان مستعمرتين فرنسيتين ، والذي يحدد الحدود السنغالية الموريتانية بالضفة اليمنى للنهر وليس منتصف النهر ، .

وقد ترتب على هذا النزاع الحدودي اندلاع العنف والقتال في كل من السنغال وموريتانيا ، دفع بنحو ١٢٠ ألف لاجئ من الأصول السنغالية في موريتانيا للجوء الى السنغال ، و ٢٠٠ ألف من ذوي الأصول الموريتانية في السنغال للفرار الى موريتانيا من المذابح المتبادلة (١٦) .

وهنا يمكن القول بأن هناك علاقة مباشرة بين الحدود المصطنعة لدول القارة الافريقية واتجاهات ومدى تدفق اللاجئين عبر الحدود .

### ثانيا : الحروب الأهلية والصراع على السلطة :

يعد الصراع السياسي والحروب الأهلية سمة أساسية من سمات بعض الدول الافريقية ، وغالبا يكون صراعا على السلطة تحركه الدول الكبرى وفقا لأطماعها في هذه الدول ، ويتمثل هذا الصراع في الانقلابات العسكرية التي تتسم بالطابع الدموي .

لقد شهد عقد السبعينات والثمانينات تزايدا مطردا في أعداد اللاجئين بسبب الحروب الأهلية والصراع على السلطة نتيجة وقوع سلسلة من الانقلابات العسكرية مما أدى الى لجوء آلاف السكان الى الدول المجاورة فرارا من تلك الحملات ومن نظم الحكم الجديدة التي يتمثل فيها سوء استخدام السلطة abuse خير تمثيل ، وتعد

الأوضاع المتردية في رواندا وبروندي خير مثال لذلك . ولقد سعت الدول الافريقية منذ الاستقلال الى بناء قوميتها الا أن الخليط العرقى والثقافى الكبير قد شكل عائقا أمام ذلك .

وتعد الكونغو من أقدم النماذج فى القارة على اللجوء بسبب الحروب الأهلية الناجمة أساسا عن الصراعات القبلية والسياسية، فقد نجم عن حملة لوممبا العسكرية ( رئيس وزراء الكونغو سنة ١٩٦٠ لاختضاع جباة بالوبا فى اقليم كاسى اثر اعلانها الاقليم دولة خاصة بهم رغم فرار عدة آلاف من اللاجئين الى تنزانيا وأوغندا والسودان (١٧) .

كما يعد لاجئو جنوب السودان من ضحايا الحروب الأهلية بين الشمال والجنوب من أقدم أمثلة اللجوء فى القارة بسبب الحروب والاضطرابات الداخلية . وكان اتجاههم الى جمهورية افريقيا الوسطى والكونغو وأوغندا ، كذلك مشكلة لاجئى اقليم أريتريا فى أثيوبيا وقد شهد عقد السبعينيات والثمانينيات تزايد مطردا فى أعداد لاجئى القارة بسبب الحروب الأهلية والصراعات على السلطة نتيجة وقوع الانقلابات العسكرية وما ارتبط بها من حملات تنكيل بالحكام السابقين وأنصارهم وجذورهم القبلية مما أدى الى لجوء الآلاف من الأنجوليين عام ١٩٧٥ الى زامبيا وعدد من الدول المجاورة .

وفى عام ١٩٨٢ فر مئات الآلاف من الموزمبيقيين الى ملاوى وسوزيلاند وزيمبابوى اثر الحرب الأهلية بين حركة رينامو اليمينية المعارض وجبهة فريمتلو الماركسية برئاسة الرئيس الموزمبيقى شيسانو .

ولقد شهدت سنة ١٩٩٠ فرار مئات الآلاف من سكان ليبيريا الى سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وقدر عدد لاجئى ليبيريا ١٥٠ ألف لاجئ (١٨) .

وتعد هذه الفئة من اللاجئين من أكثر اللاجئين اثارة للقلق والتوترات بين الدول المصدرة والمستقبلة لهم لأن معظم اللاجئين في هذه الفئة من المعارضين لنظم الحكم القائمة .

### ثالثا : الكوارث الطبيعية ( الجفاف والتصحر والمجاعات ) :

تعد العوامل البيئية من العوامل الرئيسية في احداث التغير الاجتماعى فى افريقيا لاسيما فى النطاق الجاف ، وقد كثرت الآراء واختلف حول تعريف كل من الجفاف والتصحر . ويعرف على أنه حالة من الجذب والعجز المستمر فى اعالة جماعات مستقرة وأنه فترة طويلة من الطقس الجاف أو نقصان المطر حيث تطول فترة المناخ الجاف عن المعتاد . ويرتبط بالجفاف drought مظهر آخر هو القحولة Aridity وتعنى أرضا لا يصيبها من المطر ما يسمح بنمو النبات (١٩) ويعرف التصحر بأنه عملية تدهور التربة وما عليها من ثروة نباتية طبيعية وما بها من توازن مائي (٢٠) .

وتعتمد كثير من الدول الافريقية فى اقتصادها سواء الزراعى أو الرعوى على كمية الأمطار المتساقطة . لذلك تتأثر هذه الدول بمدى التذبذب فى كمية الأمطار سواء بالنقص أو الزيادة ، ونتيجة لذلك تتعرض هذه الدول لخطر كبير يتمثل فى هلاك الحيوانات وتلف الزراعة الذى يؤدي فى النهاية الى حدوث المجاعة .

ويمثل لاجئو المجاعة فى افريقيا حاليا قاسما هاما من لاجئى القارة حيث يشكلون عبئا اقتصاديا كبيرا على دول اللجوء ذات الاقتصاديات الضعيفة ، وتكاد افريقيا تنفرد بين قارات العالم بهذه الفئة من اللاجئين ، وعلى الرغم من أن هذه الفئة من اللاجئين لا ينطبق عليها تعريف مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ، الا أن ضخامة عددهم والمآسى الشديدة التى ارتبطت بحركات نزوحهم قد حفزت على تزايد الاهتمام الدولى بهم ، وقد زاد من

معاناة اللاجئين الأفارقة بسبب المجاعة والجفاف سعى بعض دول القارة الى اغلاق حدودها أمام هذه الموجات حتى يلقوا مصيرهم المحتوم ( الموت ) علاوة على سوء حالة الطرق وعدم وصول الامدادات اليهم .

وقد تعرضت افريقيا وخاصة فى الناطق العرصى جنوب الصحراء السنغال غربا وحتى الصومال ( اقليم الساحل ) لموجات شديدة من الجفاف من أبرزها من ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، والجزء الخاص بجمهورية السودان يقع بين ١٠° ، ١٧° شمالا ، وقد اندفع على أثرها أعداد كبيرة من اللاجئين الى الصحراء غرب أم درمان وفى المناطق على حدود تشاد . واللاجئون يفدون بحالة حياتية ينقصها أبسط مقومات الحياة ، وهم عادة يأتون من بيئات ريفية أو رعوية ، لذا فان استضافتهم وحياتهم تقتضى بالضرورة مدهم بخدمات الاغاثة العاجلة المتمثلة فى الغذاء والكساء والمأوى والعلاج ونقلهم بعيدا عن الحدود ، ومع تعذر مساعى العودة الاختيارية وبقاء اللاجئين بمراكز التجمعات لمدة طويلة يضاف الى ذلك شح الموارد الذاتية لمقابلة حاجتهم .

يعتبر الجفاف الذى لحق بأفريقية سنة ١٩٨٤ وما تبعه من آثار اقتصادية مدمرة أدت الى فرار عدد كبير من اللاجئين وهم بحالة سيئة تحتاج الى تنمية (٢١) .

### وابعا : الاضطهاد الدينى والعرقى :

يعتبر الاضطهاد الدينى والعرقى من الأسباب القوية التى تشجع على الفرار واللجوء ، وهذه ظاهرة قديمة ارتبطت أساسا بظهور الأديان وانشارها ، وليس من شك أيضا أن سياسة التفرقة العنصرية التى استهدفت الجنس واللون والعرق والقبلية التى سادت القارة الافريقية فترة طويلة من الأسباب القوية التى أدت الى اللجوء .

عموما يختلف لاجئو الجفاف والمجاعة اختلافا كبيرا عن اللاجئين الذين شردوا بسبب المعارك والحروب ، اذ أن الأخير أفضل حالا من لاجئى المجاعة الذين يفدون جياعا لا تغطي أجسادهم الهزيلة التى فتك بها الفقر والجوع والمرض وسوء التغذية غير ثياب بالية لا تغطي أجسادهم .

وتعد جمهورية السودان من أفضل الأمثلة بتوضيح الآثار الناجمة عن اللجوء فى القارة الافريقية وذلك لتنوع اللاجئين فيها وأيضاً تنوع أسباب اللجوء .

### السودان ومشكلة اللجوء :

السودان كغيره من الدول التى وقعت تحت السيطرة الاستعمارية والتى عملت ابان القرن التاسع عشر على اقتسام افريقيا ، وقد تم التقسيم دون اعتبارات منطقية بل ان الأمر لم يكن ليعد عند المستعمرين مجرد وضع اليد على أجزاء مترامية من القارة البكر ثم اجراء الخطوط العشوائية لتحديد مناطق النفوذ بهدف الاستغلال الاقتصادى والسيطرة السياسية . ومن هنا امتدت خطط الاستعمار بالنسبة للخطوط والحدود الوهمية على الخرائط عبر التجمعات البشرية والعرقية الواحدة ، وتوسيعها تقطيعاً وتقسيماً ، وعبر الوحدات الاقتصادية الاقليمية والطبيعية وتمزيقها .

ولعل من أكبر الدول الافريقية تأثرا بهذا الواقع التاريخي السودان الذى يحده ثمانى دول من جميع الجهات منذ أצל عبر هذه الحدود القبائل والجماعات العرقية والعشائرية المشتركة وحيث كان السودان منذ قرون ملاذا لكل طارق وفار أمام الظلم والفقر والاضطهاد . وقد أسهمت السياسة الاستعمارية خلال ما يقرب من ستين عاما - وهى مدة الاستعمار - من تفاقم مشكلة

الهجرة الافريقية الى السودان بحجة قلة عدد السكان أو خفة سكانية، وحاجة البلاد الى الأيدي العاملة فى المشاريع العمرانية مع أن كل القرائن قد دلت فيما بعد على أن الهدف الأسمى من تلك السياسة الاستيطانية هو اضعاف القومية السودانية ، بل ذهبت السياسة الاستعمارية أبعد من ذلك اذ قامت ببدور الفتنة عندما أطلقت التسميات ( السودان الشمالى والسودان الجنوبى ) ، ووضعت من الاجراءات ما يحول دخول الشمال للجنوب ( ابان فترة الاستعمار الا بموجب اذن خاص حسب قانون المناطق المقفولة (٢٢) Closed Ares Ordenance ومحصلة تلك الفتنة هى الحرب الاستنزافية فى جنوب السودان . مع العلم أن سكان السودان أفارقة لقرب الجزء الشمالى منها باعتراف الاسلام ، واذا كان السودان بواقعه التاريخى وحدوده الواسعة بجوار ثمانى دول تتداخل بينه وبينها القبائل والعرقيات والمراعى الطبيعية ظل دائماً وأبداً وفيها لعلاقة حسن الجوار . تسنقبل تدفق موجات اللاجئين بالرغم من الصعوبات والتحديات التى تواجه عملية التنمية وتعثر خطاها .

والسودان يعتبر أكبر البلاد الافريقية من حيث المساحة وأقل نمواً يستضيف أكثر من مليون لاجئ ، وذلك مقابل عدد سكانه الذى يبلغ ٢١ مليونا .

وبداية اللجوء الى السودان كانت عام ١٩٦٥ مصدراها من الكونغو البلجيكي وبعدها بسنتين دخل السودان أوائل اللاجئين الأريتريين لاشتداد الحرب بين جبهة تحرير اريتريا وحكومة الامبراطور الاثيوبى التى بدأت عام ١٩٦٢ . أما تدفق اللاجئين الأوغنديين فقد كان عام ١٩٧٧ (٢٣) .

الجدول التالى يوضح عدد اللاجئين الى السودان وجنسياتهم ابتداءً من ١٩٦٥ / ١٩٨٥ (٢٤) .



عدد اللاجئين	اسم البلد
٧٥٠٠٠٠	أثيوبيا
٢٥٠٠٠	أوغندا
١٢١٠٠٠	تشاد
٥٠٠٠	زائير
١٩١٢٦٠٠٠	الجملة

هذه النسبة تعتبر عالية وخطيرة لبلد يعاني من ظروف معقدة سياسيا وتعثر عمليات التجزئة بل توقفها في الاقليم الجنوبي الذي يشهد حروبا أهلية . ومن الأسباب التي أدت الى التدفق بأعداد كبيرة . حدة المنازعات الداخلية وتصاعد العمليات العسكرية على الحدود والصراع القبلي بالإضافة الى موجة الجفاف التي اجتاحت الوسط الافريقي وأيضا من العوامل الأساسية الصراع على السلطة .

وقد بدأت تدفقات اللاجئين الأثيوبيين في الزيادة منذ يوليو ١٩٨٤ خلال ديسمبر - ابريل ١٩٨٥ حيث وصلت نسبة تدفقهم من الهضبة الأثيوبية حوالى ألف شخص في اليوم وذلك بسبب نسبة الجفاف والضغط السياسية . كما أن تدفقات اللاجئين في منطقة كسلا قد فاقت ال ٢٠٠٠ ألف أريتري وذلك في جنوب طوكر . وأما في نهاية ديسمبر ١٩٨٤ فقد وصل أربعون ألف لاجئ الى منطقة الفاو والرهة .

ويترك اللاجئ بلده الأصلي طلباً للأمن والحماية له وعائلته تاركاً عائلته الممتدة ، ليكون أسرة نووية جديدة . كما أنه يحتاج الى توفير الأساسيات من غذاء وكسا وماوى . ويعانى اللاجئون أساساً من الفقر الممثل فى انعدام الدخل ويعانى اللاجئون من انعدام فرص العمل ومن هنا نجد أن العبء الأكبر فى توفير القوات يقع على عاتق المرأة الأم .

### تعليق :

ويتميز اللاجئون بنمط الأسرة النوواة ، كما أن هناك مشكلة التزاوج السكنى بجانب ضيق المسكن ذاته مع انعدام الانارة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب .

لا يعانى اللاجئون من مشكلة التكيف الثقافى والاجتماعى وذلك للتشابه الكبير بين المجتمعات الافريقية الريفية من حيث التركيب الثقافى والاجتماعى لدرجة يمكن معها أن تزول أى فوارق أو اختلافات ثقافية أو اجتماعية من ناحية جوهريّة الأمر الذى يساعد على تقليل الصدمة الثقافية لدى اللاجئين .

وهناك بعض أنواع العمل التى تمارسها اللاجئات لأن المرأة تهاجر غالباً تاركة وراءها الزوج ومعها العديد من الأطفال ومع عدم توفر فرص العمل تقوم ببعض الأعمال الخدمية وأعمال الدعارة prestiation (٢٥) وتدفع ظروف المعيشة الى مثل هذه الممارسات غير الشرعية .

ويعيش اللاجئون كأفراد انفصلوا عن أسرهم الأصلية سواء أكان فى المعسكرات المخططة التى تشرف على تمويلها مفوضية شؤون اللاجئين أو فى غيرها من مناطق الاستقرار التى يستقرون بها . يحمل اللاجئ مع عاداته وتقاليده ومعتقداته الموروثة ومن ثم نجد التباين فى الأخلاق بين المواطنين واللاجئين بل كثيراً

ما يمارس اللاجئون بعض الممارسات والأفعال التي تتناقض مع الأخلاق السودانية بجانب أن الاحتكاك يؤدي إلى انتشار بعض الأمراض بالإضافة إلى السلوكيات الجديدة مثل قطاع الطرق - عصابات نهب المزارع والمنازل واستمرار ظاهرة البغاء .

### نوعيات اللاجئين الوافدين للسودان

#### ( أ ) اللاجئون الزائريون :

وفد أول فوج من اللاجئين عام ١٩٦٥ وكان عددهم ٧ آلاف لاجيء ، ارتفعوا إلى ٩ آلاف عام ١٩٧٠ ، وانتشروا في المديرية الاستوائية وبحر الغزال جنوب البلاد ، وجزء منهم في الخرطوم ، ومع عدم الاستقرار السياسي عاد معظمهم طواعية إلى بلادهم وبقي منهم ٥ آلاف (٢٦) .

#### ( ب ) الأثيوبيون :

بدأ توافد اللاجئين الأثيوبيين عام ١٩٩٧ بوصول حوالي ثلاثة آلاف لاجيء عبر الحدود الشرقية للبلاد . معظمهم من النساء والأطفال ، وتم توطينهم في مدينتي كسلا والقضارف وقد ظلت أعداد اللاجئين في تزايد حتى بلغ عددهم ٩٨٥١ لاجئا في يوليو ١٩٨٥ .

#### ( ج ) اللاجئون الأوغنديون :

قدمت أول مجموعة عام ١٩٧٢ تضم ٤ آلاف لاجيء ، ثم بدأوا في الزيادة حتى بلغ عددهم نحو ٨٤ ألف لاجيء عام ١٩٨١ ، ثم ارتفع إلى حوالي ربع مليون لاجيء ١٩٨٥ في المنطقة الاستوائية .

## ( د ) التشاديون :

قدم أول فوج في السبعينات وعددهم ٢٠ ألف لاجئ ، عاد معظمهم الى وطنهم ، ومع انتشار المجاعة في السنوات الأخيرة من الثمانينيات أضيف حوالى ٢١٠ آلاف لاجئ عبر اقليم دارفور .

والسواد الأعظم من اللاجئين في السودان ينتمون الى الطبقات الفقيرة من سكان الريف الذين يعتمدون في معيشتهم على الرعى والزراعة وكلتا الحرفتين تأثرتا بالجفاف والمجاعة في الثمانينيات ، وعدم وصول الاعانات لهم . الأمر الذى أدى الى اللجوء بذلك الحجم الكبير .

كما يمثل اللاجئون مختلف الطبقات والفتئات الاجتماعية ، ولكل منهم خلفيات وثقافات وقدرات مختلفة حسب تاهلهم ، والملاحظ أن الخلفية الثقافية هي المحدد لمكان اقامة اللاجئ ، اما في المعسكرات الريفية أو التسلسل الى المدن .

## الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاجئين

ان تأثر اللاجئين على البلد المضيف يعتمد على عددهم الاجمالى ونسبتهم الى السكان الأصليين ، كما يعتمد على اختلاف أصولهم العرقية وتباين ثقافتهم وتقاليدهم ، وعلى خصائصهم الاقتصادية ، ومن ثم على الفترة الزمنية التى يمكثونها فى الدولة المضيفة وعلى نسبة المواليد والوفيات بينهم بعد استقرارهم ثم مقارنة ذلك بنسبة المواليد والوفيات الخاصة بالأقاليم التى هاجروا اليها ، فالتأثر الاجتماعى والتحول يكون طاعيا كلما زادت نسبتهم الى السكان الأصلية بسبب مزيد من اللجوء أو زيادة معدلات انجابهم ، مقارنة بمعدل الانجاب بالنسبة لمواطنى البلاد ، خاصة اذا كان الوافدون يتكونون من نسبة اناث وذكور متعادلة وفي عمر الانجاب ، كما يزيد أثرهم بطول مدة اقامتهم فى البلد المضيف ،

فمثلا بالنسبة للاجئين فى الاقليم الشرقى فى السودان نجد أن نسبة الانجاب عالية بين اللاجئين وذلك لخلقياتهم الثقافية وموروثاتهم ، اذ أن معظمهم من بيئات ريفية زراعية ورعوية تزداد عندهم الرغبة فى الانجاب (٢٧) .

ولقد دلت تجارب الهجرات فى العالم على أثر العناصر المهاجرة ذات الخصائص العرقية والثقافية المتباينة على المجتمع المضيف أو تأثير المجتمع عليهم ، يقل كثيرا اذا كانوا منعزلين عن المجتمع المضيف كما هو واضح فى الجاليات اليهودية أو الهندية ، ففى كثير من الدول تشعر هذه المجموعات بالاضطهاد وتنغلق على نفسها ويتعاطف آثا رهم على المدى البعيد أو القريب ويتكاثر عددهم ، وحصولهم على جنسية البلد المضيف بحكم طول اقامتهم فيتسببون فى عدة مشاكل اجتماعية وسياسية فى مطالبتهم ببعض الحقوق الخاصة بهم كاقليات (٢٨) .

وعلى كل فان اندماج أى عنصر من العناصر فى مجتمع جديد يتوقف على أربعة عوامل أساسية هى :

١ - قابلية العنصر فى الاندماج فى المجتمع الجديد .

٢ - سياسية الدولة وقوانينها التى تحد أو تسمح بهذا

الاندماج .

٣ - قابلية المجتمع المضيف باندماج العنصر الجديد .

٤ - العامل الزمنى المتوافر لهذا الاندماج .

ويمكن أن نعطي مثالا من الاقليم الشرقى فى السودان لتوضيح الآثار الاجتماعية لتدفقات وتواجد اللاجئين فى الاقليم ، مع ملاحظة اختلاف هذه الآثار بين العناصر الاريترية والعناصر الأخرى الأثيوبية على النحو التالى :

(١) فاللاجئون الاريتريون خاصة المسلمون منهم ومن يتحدثون

اللغة العربية هم أكثر اللاجئين ذوبانا فى المجتمع السودانى .

ولقد انصهرت كثير من القوميات الاريترية بالفعل فى المجتمع من طريق الزواج ، ونال بعض منهم الجنسية السودانية وتلقوا تعليمهم بالسودان ، وتقلدوا بعض الوظائف الرسمية والأمنية بالدولة - وقد بدأ هذا الاختلاط والذوبان منذ امد بعيد وقبل التدفقات الأخيرة . وقد تم هذا الاختلاط والاندماج الثقافى والاجتماعى بين القبائل الحدودية الاريترية والسودانية ، اذ لم تعرف هذه القبائل أى قيود ادارية أو جغرافية . ونظرا لتداخل هذه القبائل الاريترية المسلمة والنشابة فى الملامح والثقافات والموروثات، فان التفريق بينهم يصبح أمرا صعبا .

( ب ) أما الشق الثانى من اللاجئين من القبائل الأثيوبية الأخرى والمتواجدين فى الجزء الجنوبى من الاقليم الشرقى ، فان أغلبهم يعتنقون الديانة المسيحية ويتسمون بالتعصب والانطواء على أنفسهم الى حد كبير وهم يتحدثون اللغة التعرنجية ، وعليه فان انتشار اللغة العربية بينهم محدود ، كما ان عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم وأساليب معيشتهم تختلف كثيرا عن القيم الموجودة فى المجتمع السودانى ، لذا فان اختلاطهم محدود للغاية وبالقدر الذى يضمن تواجدهم دون مشكلات وسط المجتمع المضيف ، والملاحظ انهم استقروا فى معسكرات معزولة .

### الآثار الاجتماعية :

ربما تكون أكثر المشاكل حساسية بالنسبة للاجئين هى المشاكل النفسية المتردية التى تعيشها ، فالغربة والاقتلاع من الجذور والقلق على المستقبل والوحدة ، أحاسيس مرتبطة بصعوبة الاختلاط الاجتماعى .

تؤثر ظروف الهرب من الأوطان سلبا على كيان الأسرة بما يجعلها عرضة للتشتت وربما تحطيم كيانها ، وفى نهاية المطاف

تكون الأسرة تجمعا لأشخاص يربط بينهم المصير المشترك والظروف السياسية والموروثات الحضارية المشتركة ، ومن ثم نجد أن الهيكل العام للاجئين القارة الافريقية يتسم بالتفكك الأسرى حيث يعيش معظم اللاجئين كأفراد متفرقين أو أسر نووية Nuclear Family بينما كانوا في وطنهم الام أسرا ممتدة (٢٩) . وتشكل الفتيات والنساء نسبة لا يستهان بها في أوساط اللاجئين وهن بهذه الأعداد لهن مشاكل اقتصادية واجتماعية وذلك لتفشي الأنثية وصعوبة توفر العمل الثابت لهن . ولقد ذكرت جيني مرلين في فبراير ١٩٨١ ابان المؤتمر الدولي الأول للادخانة في افريقية ICARA والذي عقد بجنيف ، أنه من السهل أن نفهم لماذا تكون النساء والأطفال أكثر اللاجئين معاناة . فان ترك النساء لمصيرهن هكذا يدفعهن نحو الانحراف والذي يكون البغاء أكثر أشكاله شيوعا . ومن ثم فان نسبة لا يستهان بها من النساء اللاتي يمارسن البغاء مما خلق امراضا اجتماعية خطيرة .

تأثر اللاجئون ببعض العادات والتقاليد من بعض الدول الافريقية الاسلامية حيث أن أعدادا من اللاجئين الاريتريين تأثروا بعادات وثقافة أهل السودان الاسلامية والعربية مما أثر في طباعهم وسلوكياتهم (٣٠) ، كما أدى الى تعلمهم اللغة العربية ، فتعلم كثير من أبناء اللاجئين الاريتريين والأثيوبيين اللغة العربية لا سيما الذين لم يتحدثوا بها من قبل ، وهذا الأثر لا شك سيمتد على المدى الطويل الى داخل أثيوبيا وبقية القبائل الأخرى وسيكون الأثر على المدى الطويل في ازالة أكبر حاجز بين البلدين ( اللغة ) .

### الآثار الثقافية للاجئين :

المشكلة الأساسية التي تواجه اللاجئين عامة هي عملية التكيف الثقافي والخروج من مسببات الصدمة والاغتراب لاسيما في الأيام الأولى أو الشهور الأولى المجرى ، ومن الحقائق الهامة أن

النبع الثقافي الذي يكتسبه اللاجئ في بيئته الأصلية بمورثاتها الحضارية ( العادات والتقاليد والمعتقدات ) يجعله يصطدم بالواقع الجديد لخلق عملية التكيف والتأقلم ، ففي السودان يعتبر الأثيوبيون اللاجئون في الاقليم الشرقي - ووفق حضاراتهم القديمة - لهم من العادات والتقاليد والأعراف ما يميزهم عن كل الشعوب ، وقد بدأت بعض المدن في الاقليم تتأثر بتلك الثقافات الواردة والمتمثلة في بعض السلوكيات كتقليد الشباب السوداني لطريقة اللبس والمظهر العام والنواحي الفلكلورية لا سيما في الفنون كالتأثر بالأغاني والموسيقى الأثيوبية الصاخبة والرقص (٣١) .

ومن ثم فالاحتكاك المباشر بين الشباب في المدن يخلق قلرا من الصبغة المشتركة والتقليد خاصة في المعتقدات الفكرية والأيدولوجية مما يؤثر سلباً على المواطنين الأصليين .

ولعل الوجود المكثف للاجئين في الأقاليم الأفريقية - مع ما هو معروف من تفشي البطالة - أدى ذلك الى ازدياد نسبة الجريمة بصورة واضحة ، خاصة حوادث السرقة والنهب علاوة على ممارسة النساء للبغاء وكذلك التشاجر والسكر ، والتهجم والتعدي والاختطاف ، وتعكس هذه الجرائم مدى التشتت والتمزق الذي يعيشه اللاجئون ، وتعتبر هذه الجرائم أمراضا اجتماعية تنم عن المعاناة واللامبالاة من جراء عدم الاندماج والظروف التي يعيشونها . فهناك أعداد كبيرة من اللاجئين لا يرغبون العمل والكسب على زعم واعتقاد حازم بأنهم لاجئون ولا يجب عليهم الكد والعمل فطالما هناك منظمات وهيئات أجنبية تمدهم وتتكفل بهم فلا داعي للعمل . وعندما لا يتحقق لهم ذلك يلجأون تلقائيا الى ارتكاب الجريمة (٣٢) .

ويرى أوزيل Ausabel أن للحرمان الثقافي آثارا تترتب عليه أنماط سلوكية غير سوية وانحرافات خطيرة كالسرقة والنهب



وممارسة البغاء وتعاطى الخمر والمخدرات وغيرها من الأمراض الاجتماعية والسيكولوجية ، وعليه فإن الاحتكاك بين الشباب ينقل تلك الأنماط السلوكية فى المدى القريب والبعيد عن طريق المحاكاة (٣٣) .

### الآثار الاقتصادية :

١ - يشكل اللاجئون بأعدادهم الكبيرة التى فاقت ٥ ملايين لاجئاً ضغطاً كبيراً على الخدمات الاجتماعية والمواد الاستهلاكية الاستراتيجية والتموينية . فلقد شهد الكثير من الدول الافريقية المستقبلية للاجئين نقصاً واضحاً فى المواد الغذائية والتى نجمت من أساس من ضعف الانتاج والظروف الاقتصادية الحرجة التى تمر بها معظم الدول الافريقية ، وبالرغم من أن اللاجئين تصلهم بعض المواد الغذائية من خارج البلاد عن طريق المنظمات التطوعية الا أن جزءاً كبيراً من موادهم الغذائية يتم شراؤها من السوق المحلى والتى هى أصلاً لا تكفى بالكاد المواطنين الأصليين ، ولقلة المعروض من تلك السلع الاستهلاكية الغذائية وزيادة الطلب على تلك السلع فقد أدى ذلك الى خلق نوع من الندرة واختفاء كثير من السلع ومن ثم تذبذب الأسعار السلعية وارتفاعها ارتفاعاً مبالغاً فيه . وهناك أعداد من اللاجئين يتلقون معونات وهبات أو تحويلات تصلهم نتيجة انخراطهم فى أعمال تدر لهم قدراً مرتفعاً من الدخل ، وهذه الفئات لا تعبأ بأسعار تلك السلع بل تنمادى فى شراء تلك السلع وبأسعار باهظة مما أدى الى خلق ازدواجية فى أسعار تلك السلع وبالتالي أضرت بالسواد الأعظم من المواطنين ذوى الدخل المتواضعة أو الضعيفة .

٢ - يمثل اللاجئون أيد عاملة رخيصة للغاية ، فقد أدى ذلك الى استيعابهم فى عديد من المهن كأعمال البناء وإدارة المحلات العامة كالفنادق والأعمال الزراعية وكسائمين وكباعة وعمال

للمقاهي والمخابز ، وبتلك الأجور الضعيفة وما يميز البعض من قوة احتمال وما اكتسبوه من مهارات في خدمتهم ، وبذلك ضيقوا فرص العمل على السكان الأصليين ، ومن ثم أسهموا في زيادة تقشى البطالة بينهم ، كما أن كثيرا من اللاجئين يحتكرون العمل في المنظمات التطوعية حيث يتم تعيينهم مباشرة بواسطة تلك المنظمات دون اللجوء الى مكاتب الاستخدام وفى ذلك مخالفة لقانون اللجوء (٣٤) .

٣ - تملك المقعدرون من اللاجئين وأصحاب رؤوس الأموال بعض العقارات واستثمار الأموال فى أعمال الفندقية والمواصلات وكافة أوجه الاستثمارات واستقرارهم فى المدن الكبرى ، وقد بدأ الأثر الاقتصادى والاجتماعى الطاغى للاجئين بأسواق تلك المدن مما يدل على هيمنة اقتصادية على بعض أوجه الأنشطة الاقتصادية فازدحمت الأسواق بهم لدرجة أن بعض المواقع سميت بأسماء مدن اللاجئين الأصلية ، وتعكس تسمية بعض الأسواق فى شرق السودان بأسماء بعض المدن الأثيوبية حقيقة ذلك (٣٥) .

٤ - لقد تسبب أيضا وجود لاجئى المدن أيضا الى ارتفاع إيجارات المنازل والمحال التجارية وكافة العقارات ، وشكلوا عبئا باهظا فى مجال الاسكان اذ اعتادوا على إيجار المنازل بمبالغ مرتفعة وذلك تحت اغراء الملاك والتكديس فيها بأعداد كبيرة وفى أوضاع صحية رديئة ، وفى معظم المدن الأفريقية ارتفعت إيجارات المنازل وقد خلق ذلك ضائقة سكنية لاسيما للمواطنين محدودي الدخل .

٥ - ازدياد مساحات السكن العشوائى ( الهامش ) فالأكواخ والعشش وبيوت الصفيح والكرتون قد امتدت لتفرض بدورها واقعا جديدا لابد من التعامل معه .

٦ - ان الضغط الديموغرافى الناجم عن تدفقات اللاجئين وقيام معسكراتهم لا سيما فى المناطق الزراعية ونمو المدن بأعداد

اللاجئين إضافة الى السكان الأصليين على حد سواء ، قد أدى الى تعاظم الطلب على مواد البناء بنية المساكن في المعسكرات أو التوسع الزراعي ، كل ذلك أدى الى ازالة مساحات كبيرة من الأشجار ودفن ثم الهبوط السريع في خصوبة الأراضي .

### الأبعاد الايجابية للجوء :

تحتم الموضوعية العلمية في هذه الدراسة على الباحث وبعد أن تم عرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للجوء أن يتعرض الى بعض الجوانب الايجابية ، بالرغم من أن الجوانب السلبية تفوق تلك الايجابيات ويمكن ايجازها كالآتي :

١ - ان موقف الدول الافريقية المستقبلية للاجئين قد اكسبها احترام وعطف العالم رغم ظروف المعاناة الاقتصادية والأعباء الجديدة التي تترتب على استضافة الحشود الضخمة .

٢ - لاشك أن البلدان الافريقية قد استفادت بالفعل من بعض الأيدي العاملة للاجئين ، فقد غطي اللاجئون بعض مجالات العمل ، كما أن للاجئين قوة شرائية عالية ناجحة من ثروات أتى بها اللاجئون واستثمروها في البلاد التي هاجروا إليها ، كما أن الكثير منهم تصلهم تحويلات بالعملات الصعبة ، وعلى الرغم من أن لهذه الظاهرة آثارها السلبية اقتصاديا والتي تتمثل في ارتفاع تكاليف المعيشة إلا أنها لها جانبها الايجابي في انتعاش التجارة والاستثمار .

٣ - استفادة الدول المستقبلية من الدعم الدولي والمساعدات التي وصلت للاجئين في مجال توفير الخدمات أو تدعيمها كانشاء المدارس والمرافق الصحية وموارد المياه والمشاريع الانتاجية ، ففي حالة عودة اللاجئين عند زوال مشاكلهم ومسببات اللجوء ، لاشك أن هذه المرافق الخدمية والمشروعات ستؤول لسكان البلاد الأصليين .



## الهوامش

- (١) UNHCR world Refugee Map, 1993.
- (٢) هشام خليل فهميم : مشكلة اللاجئين في أفريقيا ، وأثرها على علاقات اثيوبيا بكل من الصومال والسودان - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩١ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ١٦ .
- (٤) أحمد حسن الزيات وآخرون المعجم الوسيط ، الجزء الثانى - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٦١ ، ٨٢٢ .
- (٥) American Encyclopaedia, vol. Q, 1985, p. 924.
- (٦) محمد شريف غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - ص ١٥٣٧ .
- (٧) Britanice Encyclopuaedia, V. G. 1985, p. 998.
- (٨) غسان معروف الأرناؤوط : اللجوء فى التقاليد العربية الاسلامية - دكتوراه فى القانون منشورة ، جنيف ١٩٨٧ ، ص ١٥ .
- (٩) هشام فهميم خليل - مرجع سابق ، ص ١٥ .
- (١٠) المرجع أعلاه ص ٧ .
- (١١) ملك الشيشينى : لاجئو المدن فى غرب افريقيا ( المنسيون فى الازمة المفوضية السامية للأمم المتحدة - اللاجئين - العدد - السنة الأولى ١٩٨٥ .
- (١٢) Europa publication Ltd, African South of Sahara, London 1989, p. 175.
- UNHCR-WORLD REFUGEES MAP 1994.

- (١٤) حرية توقيق مجاهد : مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٨٦ - ص ٧٠ .
- (١٥) هشام خليل : مرجع سابق . ص ٢٥ .
- (١٦) المرجع السابق - ص ٢٦٠ .
- (١٧) هشام خليل - مرجع سابق . ص ٢٧ .
- (١٨) هشام خليل - مرجع سابق . ص ٢٧ .
- (١٩) Idris Laila M. : Encironmental refugees, The Case of environmental refugees from northerd korodofan to Gmdarman, Kartoum uniu., Kartoum 1985, p. 8.
- (٢٠) صلاح الدين حميدة : ظاهرة التصحر فى منطقة الساحل فى غرب افريقية - جامعة القاهرة ١٩٨٤ .
- (٢١) Gorman, Robert F. : Taking stock of the second international Conference Assistance to Refugees in Africa, Journal of African Sudies, No. 1, vol.
- (٢٢) جمهورية السودان - ملخصات الوثائق الخاصة بالهجرة ١٩٨٧ .
- (٢٣) جمهورية السودان - العرض الاقتصادى ١٩٨٥/٨٤ الخرطوم ١٩٨٥ - ص ٦٣ .
- (٢٤) المرجع السابق ، ص ٦٤ .
- (٢٥) I.L.O., unher towards Self, Reliance A programme of Action for refugees in Eastern and Central Sudan, Geneva 1984, p. 15.
- (٢٦) Peter Nobel : Refugee law in the Sudan, A research Report with refugee Conventions and the regulation of Asylum act 1974, Sweeden 1982, p. 95.
- (٢٧) خليل حسن محم ! الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين فى السودان ، ١٩٨٧ ، ص ٩٨ .
- (٢٨) مشكلات اللاجئين فى السودان - الماضى والحاضر والمستقبل - دراسة ميدانية - رئاسة الاقليم الشرقى - كسلا ١٩٨٦ - ص ١٠٨ .

(٢٩) نشرة صادرة عن المفوضية السامية للاجئين ، عام ١٩٨٥ - جنيف  
سويسرا - ١٩٨٥ .

(٣٠) منى السيد عثمان : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة اللاجئين لأقاليم  
شرق السودان - القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٧٥ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٨٥ .

A. Osman & Ibrahim Al Kursany : The impact of (٢٢)  
Social Services in Refugees a effected Area in the  
refugees Sudan,, Kartoum. 1984, p. 30.

D. P. Ausabel, How an Reversible an the Cognitive and (٢٣)  
motivational effects of Cultural Depraturations, New York.  
1984, p.22.

(٢٤) منى السيد عثمان - مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٢٥) خليل حسن محمد - مرجع سابق ، ص ٩٤ .





## المراجع

### المراجع العربية :

- ١ - أحمد حسن الزييات وآخرون : المعجم الوسيط - الجزء الثاني - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٦١ .
- ٢ - جمهورية السودان : العرض الاقتصادي في ٨٤/١٩٨٥ .  
الخرطوم ١٩٨٥ .
- ٣ - السودان : ملخص الوثائق بالهجرة ١٩٨٧ .  
الخرطوم ١٩٨٧ .
- ٤ - حسن خليل محمد : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين في السودان وأثرها على مسار التنمية - الخرطوم ١٩٨٧ .
- ٥ - حورية توفيق مجاهد مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا - مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٦ .
- ٦ - صلاح الدين حميده : ظاهرة التصحر في منطقة الساحل في غرب افريقيا رسالة ماجستير غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ١٩٨٤ .
- ٧ - غسان معروف الأرناؤوط : اللجوء في التقاليد العربية الاسلامية - جنيف - ١٩٨٧ .
- ٨ - محمد شريف غربال : الموسوعة العربية الميسرة - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر .
- ٩ - ملك السيشيني : لاجئو المدن في غرب افريقية ( المنسيون في الأزمة - المفوضية السامية للأمم المتحدة - العدد الأول ١٩٨٥

- ١٠- منى السيد عثمان : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة اللاجئين لاقليم شرق السودان - القاهرة ١٩٨٩ .
- ١١- هشام فهم خليل : مشكلة اللاجئين في افريقية ، وأثرها على علاقات أثيوبيا بكل من السودان والصومال - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٩١ .

## المراجع الأجنبية :

1. A. Osman & Ibrahim Alkusany : the impact of social Services in Refugees affected Area in the Refugees Sudan, Khartoum 1984.
2. American Encyclopaedia, Vol. G, 1985.
3. Britanica Encyclopaedia, V. G. 1988.
4. D. P-Ausabel : How Reversible an the cognitive and motivational effects of Cultural Deprivation, New York, 1984.
5. Europa publication Ltd. Africa South of the Sahara, 1989.
6. Gorman, Robert F., Taking stock of the second international Conference on Assistance to Refugees in Africa Journal of African Studies, No. 1 Vol. 14.
7. Idris, Laila M., Environmental refugees, the Case of environmental refugees from Northern Kordfan to Om-durman, Khartoum Univ., 1985.
8. I.L.O., UNHCR towards self reliance A programme of ation of refugees in Eestern and Central Sudan, Geneva 1984.
8. Peter Nobel : Refugees law in the Sudan, A research report with refugee Conventions and the, regulation of Asylum, Oct. 1974, Sweeden 1982.
10. UNHCR, world refugee, Map 1993.
11. —————, 1994.
12. Refugees, Sierraleone, Sanctuary in the city, No. 80, November 1990.



## الأسئلة والتعليقات على

### ورقة الدكتور سلوى درويش

( اللاجئين في افريقيا )

---

- تعليق من طالب اريتري :

أشارت د . سلوى الى بعض النقاط :

★ اريتريا قامت ككيان غريب في افريقيا فكانها قامت  
مثلما قامت اسرائيل .

★ اريتريا وجدت لتهديد الأمن العربى .

★ اللاجئين الاريتريون لجأوا نتيجة صراع على السلطة  
ولكنهم هاجروا الى السودان نتيجة حرب ثلاثين سنة .

- تعليق ا . د عبد العظيم رمضان :

★ اللاجئين الأفارقة ، اللاجئين فى آسيا ، الفقر موجود .  
فهرب الناس من أوطانهم وذهبوا الى بلاد غنية حيث يستعبدوا  
هناك ، وخطر ببالي أن حكم ماركوس الشيوعى هو تطور المجتمع

البشرى الى الحكم الشيوعى وحدث انحراف عن المسار ، لأن العالم بدأ يعود الى مرحلة العبودية العالمية وليست عبودية محلية - حقيقة الأمر ان من يسافر منا الى الخارج يجد كما من الناس يهاجرون من أوطانهم ويحاولون أن يجدوا لقمة العيش يكتسبون بها بمشقة كبيرة جدا . ان الاستغلال الرأسمالى فى العالم يزداد والمجتمع البشرى كله يتخذ شكل طبقتين الأولى طبقة الأثرياء الأغنياء - طبقة ليست لديها رحمة - وطبقة ثانية لفقراء يتحولون الى عبيد ، وفى الواقع الصورة قاتمة لأوضاع اللاجئين .

- تعليق الدكتور أحمد عوض :

لى ملاحظتان :

★ الملاحظة الأولى ان د . سلوى أشارت الى الفولانى ولهم أكثر من اسم ، فى الحقيقة كان المفروض استعمال أكثر هذه الأسماء انتشارا .

★ الملاحظة الثانية : ان الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان كانت مقارنته صحيحة بخصوص العبودية ، حيث أن العبودية انتقلت من العبودية الفردية الى العبودية الطبقية الى ما نسميه اليوم بالعبودية الدولية . فهناك عبودية لشعوب متقدمة لشعوب أخرى أضعف منها .

## الجاليات العربية في افريقيا

حلمى شعراوى





## الجاليات العربية فى افريقيا حلمى شعراوى

---

### مدخل

لم تتوفر بعد دراسات معمقة حول « الجاليات العربية فى افريقيا » بهذا التحديد ، سواء بسبب اختلاط مفاهيم « الجاليات » و « الأقليات » و « المهاجرين » الخ أو بسبب اختلاط الحديث عن « الثقافى » و « الحضارى الى جانب السياسى والاقتصادى ، مع الدينى واللغوى » الخ . وكان حديث « التأثير » و « الانتشار » و « الدور » والتاريخ غالبا أيضا فى أحيان كثيرة . وفى أحدث مجلدين عن العلاقات العربية الافريقية ، أحدهما عن مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ (١) والآخر عن قسم التاريخ جامعة القاهرة ١٩٨٧ (٢) ، اعترف الباحثان اللذان تناولوا هذا الموضوع بعنوانه ذاك ، بالصعوبة الكبيرة التى يلقاها من يتعرض لهذا الموضوع ، وليس مصادفة ان كاتبى البحثين فى هذين المجلدين قد لجأ كثيرا الى الخبرة المباشرة أو القريبة من ذلك ، وكان الجاليات العربية يكتشف وجودها بعد عدة قرون من وفود الآلاف من أبناء العروبة الى أنحاء القارة !

فى غير هذا الاطار تعرضت عشرات الكتب الهامة لموضوعات انتشار العروبة والاسلام فى افريقيا ، أو التأثير الحضارى العربى فى افريقيا (٣) ويتطرق القليل منها لمساهمات الأفارقة فى الثقافة أو الحضارة العربية (٤) ، وكلها تقريبا تنطلق من رؤية الذات للآخر بأكثر مما تبحث عن تفاعل الذوات العربية الافريقية سلبا وايجابا . لذلك ، وبعد تلك الدراسات الأولية التى تمت ، وازاء الاطار « الذاتى » العربى الذى أربك معالجتها ، لا يبدو ثمة جديد يضاف ، ولكن الجديد حقا هو التساؤل حول ما اذا كان يبقى فى التطورات الافريقية ، أو الافريقية العربية ، حاليا مجال لقضية الجاليات العربية ؟

تحاول هذه الورقة طرح الاطار العام للقضايا التى ارتبطت بوجود « جاليات أو « أقليات » عربية فى افريقيا على النحو التالى :

١ - خريطة الوجود الاجتماعى ( فى شرق افريقيا ) أو الاقتصادى ( فى غربها ) لهذه الجاليات وأثره فى تكوين الصورة أو ترتيب بعض الآثار السياسية فى مرحلة الاستقلال الوطنى .

٢ - كيفية تعامل قيادات التحرر الوطنى العربية أو الافريقية مع هذه الصورة فى السنينيات وحتى منتصف السبعينات ، ثم تعامل مرحلة التعاون العربى الافريقى فى الفترة النفطية مع مسألة الجاليات العربية فى افريقيا .

٣ - أثر التطورات الحديثة وتهميش حركة القارة على مساله « الجاليات » والظواهر الجديدة التى بدأت تتبلور بما قد يطرح المشكلة بشكل جديد فى المستقبل القريب أو البعيد .

### اولا : خريطة وجود الجاليات العربية فى القارة تاريخيا :

ان وجود أكثر من نصف الشعوب العربية أو مساحة الوطن العربى على أرض القارة الافريقية ، لاينفى تكوين جاليات من أبناء

هذه البلاد في قطر افريقي أو آخر ، مثل وجود جاليات من أبناء العرب في هذا القطر الافريقي أو ذاك . ومن هنا فلا مجال لنخرج من الحديث عن « جاليات عربية » في منطقة الارتباط بمخافة فصل العرب عن الافريقيين . ولا شك أن هذا وضع يختلف عن الحديث عن « المستوطنين الأوروبيين » الذين غرسوا في أنحاء من القارة بهدف « ادارة الاستعمار » في هذه المنطقة أو تلك ، دون أية نية لحمل خصائص الجاليات الراغبة في الاندماج الاجتماعي في النهاية . ورغم ما توحى به حالة جنوب افريقيا من اختلاف نسبي في وضع المستوطنين فاننا لابد أن نقدر الاطار السياسي القهري الذي فرض هذا الاختلاف في الصورة . يبقى التشابه أو المفارقة قائمة بالنسبة للجاليات الآسيوية خاصة في شرق وجنوب القارة ، ومع ذلك فإن ظروف « احضارهم » عن طريق القوى الاستعمارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو الأول من القرن العشرين لاستغلالهم المباشر ومحاصرة وجودهم في نفس الوقت في اطار السياسات الاستعمارية المحلية ، مما يجعلهم موضع تساؤل حتى الآن ، رغم أن الاجابة التي فرضت في جنوب افريقيا قد شملتهم بالضرورة ، ازاء خيار الاندماج الذي تأكد لكافة « الجاليات الأجنبية » .

أدت تفاعلات عربية افريقية الى بلورة خريطة الجاليات العربية في افريقيا على النحو التالي :

#### ١ - الهجرات الخليجية الى القرن الافريقي وشرقي القارة :

وهي هجرات تمتد فيما قبل التاريخ الاسلامي حاملة اليمينين الى اراضي اثيوبيا والصومال ، كما حملت أبناء اثيوبيا أنفسهم الى اليمن ومشارف مكة نفسها يوما ما . ومنتوج ذلك الاجتماعي في اثيوبيا واليمن أكبر من أن يحسب من خلال بضعة آلاف من اليمينين الآن في اثيوبيا .

وبالمثل حدث ذلك على طول الساحل الشرقي لإفريقيا وفي المحيط الهندي حيث وصلت الهجرات العربية إلى موريشيوس ومدغشقر وجزر القمر وزنجبار في المحيط ، كما استقرت الهجرات العربية على الساحل من زيلع شمالا إلى سوفالو بموزمبيق مقابل هجرات من مدغشقر نفسها إلى الساحل اليمني (٥) وتكوين دويلات عربية إفريقية على ساحل كينيا وتنزانيا مثل لامو وكلوا وليندي وباتا ٠٠ الخ وهذه التكوينات المتنوعة في المحيط والساحل تجعل وصف « الجاليات بعد ذلك وصفا لعناصر ناتجة من عملية الاندماج الطويلة دفعتها ظروف للاحتفاظ بتميزها وبما لا يجعلها معبرة عن كل الوجود العربي في هذه المنطقة (٦) »

٢ - التبادل التجاري داخل القارة : أنتجت رحلات التبادل التجاري وفق نمط التجارة البعيدة العربي ، ودخول عناصر إفريقية مرحلة التسويق البضاعي بدورها ، امتدادا للعرب كتجار ثم جاليات تجارية شبه مستقرة في أوغندا وزاير ورواندا وبوروندي أسانسا ودرجة أقل في زيمبابوي وموزمبيق ، وتسجل آثار زيمبابوي في القرن الثالث عشر تجارة هذه المملكة في الذهب مع العرب كما تسجل وثائق البرتغاليين مظاهر الحضارة الإفريقية على ساحل موزمبيق في القرن الخامس عشر . ان هذه المرحلة التجارية تسجل مشاركة عربية إفريقية في أنماط النمو الاقتصادي كان الاسترقاق أحد مظاهره في كافة القارات مثلما كانت دعوى تحرير الرقيق لظروف تطور اقتصادي اجتماعي آخر في قارة دون أخرى (٧) ولذا فليس صدف أن هذه الفترة من القرن الثامن وما بعده قد شهدت إقامة المراكز الحضرية المشتركة أيضا على الساحل الإفريقي الشرقي ، بينما أصبح « التحضر » أوروبيا فقط. بعد ذلك بسبب علاقات الاستغلال الرأسمالي وليس التبادل التجاري السابق ، كما فارق ذلك بين تكون الجاليات - على المستوى العربي - وتكون جماعات المستوطنين - على المستوى الأوروبي .

٣ - النفوذ الامبراطورى العربى : أدت تطورات عربية معروفة الى اقيام سلطنات وممالك عربية قوية فى اطراف العالم العربى - سواء فى المغرب أو فى جنوب الجزيرة العربية ( فى مسقط وعمان ) بين القرن العاشر والتاسع عشر ، وليمتد نفوذ كل منها فى المنطقة الافريقية « مقابل امتداد « المركز العربى » فى آسيا . وهذه هى الفترة التى وصل فيها النفوذ العربى الى حد اتخاذ سلطنات عمان مقرها فى زنجبار فى منتصف القرن التاسع عشر ، مع وجود عربى كثيف فى المحيط الهندى وشرقى افريقيا . وقد كان ذلك عصر الامبراطوريات بطبعه على المستوى الافريقى نفسه ، بنفس الأساليب ولنفس الأهداف التجارية من تبادل المواد الخام والرقيق وسبلع التبادل الأخرى . تمثل ذلك فى قيام مملكة غانا ثم ستوطها بين القرن السادس والثالث عشر على يد امبراطورية مالى فى غرب افريقيا ( القرن ١٣ - ١٧ ) ثم سلطنات الفولا التى صارت ممالك الهوسا واستقرت فى قلبها بسوكوتو وبنيجريا وحتى الكامرون ، ومثلها كان الصراع بين ممالك الشونا والمتابيل والزولو بالجنوب الافريقى ، وكانت كلها - عربية وافريقية - متشابهة فى النمط الاقتصادى والعسكرى تقريبا مع اختلاف فى الأنماط السياسية ، وكان من المفروض أن تنشأ على أساسها نظم الدولة الوطنية التى تصارع التطور الأوروبى المتأنى معها ، ولكن الرأسمالية الأوروبية كانت أسرع فى النمو وأقوى فى السلاح فدمرت الجميع أفارقة وغربا فى أنحاء القارة لصالح الرأسمالية التجارية الأوروبية . بهذه النظرة نعود الى قراءة تاريخ السلطنة العربية الخليجية فى شرقى افريقيا التى اتخذت زنجبار قاعدة لها ومتحاورة مع مملكة الباغنده وخذيوى مصر لتقسيم النفوذ فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولقد أدى انهيار « المملكة العربية » كلها بعد ذلك الى أن تعيش البجاليات مرارة الهزيمة الشاملة لا ذكريات المجد المشترك أو المنفرد فى منطقة الشرق الافريقى . ولأنهم بقوا كجالية كبيرة نسبيا بعد الهزيمة فقد بقى فى العلاقات الاجتماعية غار تجارة الرقيق التى

لم تعد تشارك فيه الممالك الإفريقية بعد استقرار الاستعمار مع أشكاله الجديدة للاستغلال . وفي نفس الوقت راحت الإدارة الاستعمارية في غرب إفريقيا تمحو آثار استرقاق الملايين من المنطقة لصالح المزارع الرأسمالية في أمريكا الشمالية والجنوبية حتى لا تتردها الذاكرة الإفريقية أو تستثمرها الذاكرة العربية ضد هذا المعسكر الجديد .

ليس صعبة أن شهدت منطقة الخليج نفسها كثافة في الحضور الإفريقي لم تجر عليها دراسة جيدة فظلت توصف من خلال ظاهرة الرق ، حتى عرفنا ثورة الزنج في منطقة الخليج . والتي ضمت عناصر زراعية وتجارية وامتد سلطانها لعدة عقود على مساحة واسعة في العالم العربي ، ولا يمكن أن يكون هؤلاء مجرد رقيق ولا آثارهم حتى الآن في العائلات العربية يمكن أن تؤكد لك ( ٨ ) .

٤ - الامتداد المغاربي في غرب إفريقيا : لاحتاج هنا الى تكرار القول بالاستقلالية النسبية التي تمتعت بها الممالك والسلطنات الإسلامية في القسم الغربي من العالم الإسلامي منذ العصر الأموي امتدادا من الفاطميين والمرابطين والموحدين الى آخر تلك الممالك التي لم يتجاوز نفوذها الحدود التونسية الا في الفترة الفاطمية التي وصلت القاهرة . وقد أدى ذلك في أكثر من فترة الى تكثيف علاقة هذه الممالك المغربية بالممالك والامبراطوريات الإفريقية في غرب إفريقيا بما عرف من ألفة لهذه المنطقة بنمط المرابطية « المربوط حاليا » بل وتكوين معسكراتهم التأسيسية أحيانا في المنطقة الإفريقية ( بن ياسين ) ( ٩ ) .

وكان من آثار ذلك تكوين فرق عسكرية كاملة في الجيوش المغربية من أبناء غرب إفريقيا حاربت في الأندلس وشاركت في الفتوحات المغربية الإسلامية .

وقد سجل ابن بطوطة وغيره مقابلاته مع أبناء المغرب في عاصمة مملكة مالى فى القرن الرابع عشر كما سجل غيره وجودهم فترة غزوات المنصور الذهبى فى القرن السابع عشر . وقد يفسر هذا التفاعل التاريخي وجود الآلاف من أبناء المغرب وما يسمون الآن « بالموريتانيين » فى منطقة الغرب الافريقى وخاصة فى السنغال ، ولم تعرف توترات تتعلق بهذا « الوجود المغربى » أو للجالية المغربية - الموريتانية فى غربى إفريقيا الا فى العقود الأخيرة ، اشارة الى حضورهم التاريخى العميق .

٥ - استجلاب اللبنايين الى غرب افريقيا : تكاد ظروف وجود اللبنايين والسوريين فى غرب افريقيا تشبه ظروف وجود الآسيويين ( وخاصة الهند ) فى شرق وجنوب القارة ، وليس مثل الوجود التاريخى للعناصر العربية الخليجية ( فى الشرق ) أو المغربية ( فى الغرب ) . فرغم ما تشير اليه بعض الرحالة مثل ابن بطوطة عن مقابلاته لبعض أبناء الشرق فى عاصمة مالى ( القرن ١٤ ) بل و اشارة مؤرخ افريقى مثل يوبوهاما الى اختلاط الفينيقيين بعناصر افريقية شكلت قبائل التكرور والسيراكول فى مملكة غانا القديمة ( ١٠ ) فان ذلك لم يكن الأساس على أى حال لتشكيل « الجالية » المعروفة حاليا .

ذلك أن الدراسات العربية والافريقية والأوروبية على السواء تحصر فترة بداية الهجرة السورية اللبنانية الى السنغال وبفية غرب أفريقيا بين عام ١٨٦٠ - ١٨٨٠ ( ١١ ) وان الفرنسيين ، ثم الانجليز ، هم الذين رتبوا حضور السوريين واللبنايين من فقراء الجنوب اللبناني فى الغالب ليدفعوا بهم الى المناطق الداخليه السعبة لتنشيط حركة المحاصيل النقدية ( الفول السودانى ) حيث كان يصعب على الأوروبي العيش فى هذه المناطق ، وبالمثل أتاح لهم الانجليز الفرصة فى نيجيريا لتنشيط نفس المحصول فى الشمال بل

وحضر الوزير الليبيري ادوارد بلايدن لزيارة لبنان أكثر من مرة في ثمانينات القرن التاسع عشر لحث اللبنانيين على الهجرة الى ليبيريا لتنشيط محصول المطاط (١٢) . هذا هو النمط الذي جاء به بضعة آلاف من اللبنانيين للمنطقة على نحو ما جرى بالآسيويين لبناء السكك الحديدية ( خط ممباسا - كمبالا ) في مناطق لم يقبل العمل فيها الأفارقة أو العرب في شرق افريقيا .

وقد كان لمنافسة العناصر الأوروبية نفسها فضلا عن منافسة التجار الأفارقة أثر في محدودية عدد اللبنانيين والسوريين في غربى افريقيا حتى أن مجموعهم الكلى بالمنطقة مع بداية الستينيات من هذا القرن لم يزد عن ٣٠ - ٤٠ ألف أسرة وفق عدد من البحوث في هذا الصدد .

ولقد تعددت أشكال نشاطهم التجارى من بلد لآخر وفق نوع الثروات المتوفرة بها بالطبع ، من تجارة الأقمشة وبضائع الاستهلاك المألوفة في بلاد مثل السنغال وغينيا الى تجارة الماس في سيراليون . الى حركة النقل في نيجيريا . وقد أتاحت تجارة مثل الماس ثراء فاحشا للبعض بالطبع كما أتاح النمو الرأسمالى فى ساحل العاج لفترة ظاهرة مماثلة ، بينما بقيت أعداد أخرى فى بلاد كالسنغال محاصرة فى المحلات الصغيرة النى لا يصل رأسمالها بضعة آلاف على نحو ما يشاهده الزائر لداكار حتى الآن .

ولا تسجل مختلف الدراسات انشغال هذه الجالية بتكوينات اجتماعية أو ثقافية قوية تجعل الادارة الاستعمارية وخاصة الفرنسية تسمح لهم بأى حضور سياسى ، بقدر ما جعلتهم فى المواجهة مع المجتمع الافريقى فى مجال التجارة الصغيرة أو الوسيلة أو السمسة بما عرضهم لأشكال من التمرد على وجودهم من قبل الافريقيين كلفا تحدثت الأزمات الاقتصادية .



كذلك لم يشكل السوريون واللبنانيون للدولة الأم رصيدا سياسيا يذكر في افريقيا عكس الحال مع المغتربين في أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، ولاتشملهم بعناية تذكر أنشطة الجامعة الثقافية اللبنانية الا منذ وقت قريب . ولذلك فانهم رغم حيويتهم الاقتصادية في المنطقة لم يدخلوا بدرجة تذكر اطار التفاعلات العربية الافريقية المعروفة ايجابا أو سلبا كما سنرى .

## ثانيا : تفاعلات ما بعد الاستقلال : تضخم اقتصادى وتجميع سياسى

تضاعدت موجة الاستقلال مع بداية الستينيات بضغط حركة الشعوب الرائدة في هذا المجال وضى التي سميت بدول التحرر الوطنى أو ما أسماه سميرامين « عصر باندونج ١٩٥٥ - ١٩٧٥ (١٤) » . وقد اختلطت في هذه الفترة تطلعات الشعوب « لحق تقرير المصير » وحكم « نفسها بنفسها » مع محاولات القوى الاستعمارية الغربية التقليدية للالتفاف على هذه التطلعات باستمرار السيطرة بشكل غير مباشر عن طريق نقل « الادارة » لأبناء البلاد وإبقاء الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والسياسية بأشكال أخرى . وكانت القوى الاستعمارية قد رتبت لذلك بشكل أو بآخر عن طريق عدة آليات معروفة من اثار الانقسامات القبلية ، وترسيم الحدود بطريقة تثير النزاعات بين الدول ، وصياغة سياسات التعليم نفسها لتضمن الولاء الى جانب الثروات . . الخ ، ومن هذه الآليات أيضا ما تركته خاضا بوضع الجاليات الأجنبية في هذه الدولة أو تلك مما يثير الاضطراب في علاقاتها بأهالى البلاد .

وقد اختلف وضع « الجاليات العربية » في هذا الصدد ، بمنطقة شرق افريقيا عنها في غرب القارة ، تبعا لفارق الأوضاع والتاريخ الاجتماعى الاقتصادى للجالية .

١ - ففي شرقى افريقيا : كانت الجاليات العربية ضمن موروث تاريخى طويل ، كان فيه العرب حكاما تارة ، وغداصر مندمجة تارة أخرى ، وكان الاختلاط الطويل قد نشأت عنده ظواهر اجتماعية مثل اللغة السواحيلية وحالات التزاوج والاختلاط ، مثلما انعكس فى أوضاع اقتصادية لم تصل لحد الاحتكار وان تجسدت فى التجارة الصغيرة أو بعض مظاهر الاقطاع الزراعى فى زنجبار .. الخ .

وكان الانجليز يدركون مخاطر هذا الموروث على مركزهم فى المنطقة ، فقسموا جزءا من الادارة ومجلسها التشريعى مبكرا على الجاليات الآسيوية والعربية ليعطوا مقعدا منفصلا فى مجلس كينيا وأوغندا للعرب وحوالى ٣٠٪ من المجلس فى زنجبار وخططوا ساحل كينيا ليتركوا شريط ميباسا تحت النفوذ العربى الغالب وليتركوه عند الاستقلال فى وضع « تقرير المصير » كشوكة فى جسد الاستقلال الكينى . وازاء مساهمة العرب القوية فى الحركة الوطنية لاستقلال زنجبار فى اطار الاوضاع الطبقيّة القديمة ( غلبة الاقطاع العربى ) فقد تعامل الافريقيون مع هذا التصاعد باعتباره « طلب العرب للسلطة والنفوذ فى شرقى افريقيا » منافسة للقيادات الافريقية المتعاونة معهم ( نيريرى فى تنجانيقا وكينيا فى كينيا ) .

لذلك ما ان انطلقت موجة الاستقلال الوطنى فى المنطقة حتى تفجرت كل هذه المشكلات فى وجه الحركة الوطنية و « الجاليات الأجنبية » فى وقت واحد . بدأت مشاعر المنافسة والأحقاد التاريخية بين القوى الاجتماعية الافريقية الصاعدة وهذه الجاليات بأكثر مما توجهت للعدو المركزى وهو الاحتكارات والسلطات الأوروبية ، وبدأت المنافسات مع سلطة زنجبار التى تشكلت لصالح الطبقة العربية السائدة ، وبدأت مشكلة انفصالية الساحل الكينى .

ومع توجه معركة الوطنية العربية بقيادة عبد الناصر في الشمال الى بمادة النفوذ البريطاني في هذه المنطقة من افريقيا ، فقد حول الانجليز الرد على هذه الموجة الى قلب العرب المقيمين فيها ضمن آليات عديدة لمواجهة الناصرية .

لكن هذه المعركة بقدر عمقها ودلالاتها لم تستغرق وقتا طويلا الا فيما بين ٥٨/١٩٦٤ تقريبا وهي الفترة بين تصاعد مؤتمرات الشعوب الأفرو آسيوية والموجات الشعبوية المرافقة لها ، وبين قيام منظمة الوحدة الافريقية وموجة التصالح التي اقترنت بها . وكانت الناصرية قد أخذت درسا من الموقف الهندي تجاه مسألة الجاليات الآسيوية وهو الذي حدده نهرو بوصفهم موضع الاختيار النهائي بين المواطنة الافريقية والمواطنة الهندية (١٤) وكذلك أدى سقوط السلطة العربية في زنجبار في يناير ١٩٦٤ الى القرار العربي الحاسم في هذا الاتجاه بالتعامل الايجابي مع التحديات الافريقية . وقد ساعد ذلك على تهدئة وضع الجاليات العربية في شرقي افريقيا في تلك الفترة الاعتبار التالية :

( أ ) ان منطقة الخليج التي نزح منها معظم عرب شرقي افريقيا ، لم تكن قد استقلت بعد ، كما انها كانت منطقة نفس النفوذ البريطاني السائد في شرقي افريقيا الى جانب أنها كانت مازالت منطقة فقيرة غير جاذبة لحركة عودة الجاليات اليها في ظل اضطراب الحرب الوطنية في عدن والصراع المصري السعودي في شبه الجزيرة العربية . الخ .

( ب ) أن العرب كانوا قد استكانوا منذ هزيمتهم السياسية أمام القوى الاستعمارية البريطانية والبرتغالية في القرن التاسع عشر ليتحولوا الى قوة تجارية محدودة من الدرجة الثالثة بعد الانجليز والأسويين . بما جعلهم يعيشون حياة متواضعة في محلات وعمليات تجارية بسيطة ، وثقافة محلية ( سواحيلية ) أقرب لنمطهم .

( ج ) كانت حركة التحرر الوطني العربية فى مصر والجزائر والسودان خاصة قد استقر قرارها على التعامل مع المنطقة الافريقية كجزء من حركة التحرر العالمية ضد الاستعمار - فى ظل صراع شامل على المستوى العالمى بنفس الاتجاه - ومع القبول بالحد الأدنى لقيادات الاستقلال الوطنى ، ، والذي كان فى مقدمته شخصيات مثل نيريرى وكينياتا وهيلاسلاسى وفى جو رغبة كاسحة لانشاء واستقرار منظمة الوحدة الافريقية . ومن هنا كانت ضرورة احترام الأوضاع فى شرقى افريقيا وعدم تصعيد النزاع بسبب الجاليات مثلما سجلت ذلك قضايا المياه أو اريتريا أو جنوب السودان . الخ .

( د ) أدى استقرار الأوضاع النسبى للجاليات فى هذا الاطار الى تركيزهم على النشاط الاقتصادى الذى حققوا فيه تقدما ملحوظا مع النخبة الاجتماعية الافريقية الجديدة والجاليات الآسيوية بقدر ما عزلوا لفترة عن المشاركة والنفوذ السياسى .

٢ - فى غربى افريقيا : اختلف الوضع بالنسبة للجاليات العربية ( سوريين لبنانيين - مغاربة ) منذ البداية . ونركز هنا على وضع السوريين اللبنانيين ، حيث بدا المغاربة أكثر اندماجا واستقرارا فى السنغال أساسا .

وقد عرفنا من قبل أن هذه المجموعات من المهجرين السوريين اللبنانيين ، قد تم استجلاؤها بطريقة عمدية على يد الفرنسيين أساسا أواخر القرن التاسع عشر لهدف اقتصادى محدد يتعلق بتنشيط زراعة الفول السودانى ، ومعنى ذلك أنهم - رغم تاريخ سابق لوجود محدود كما ذكرنا - تم زرعهم على طريقة المستوطنين الأوروبيين أنفسهم الذين لم يستطع الكثير منهم تحمل مصاعب البيئة الصحراوية فى هذه المنطقة .

تكثف وفود الجاليات السورية اللبنانية - نتيجة هذه الاعتبارات فى الداخل أى فى المناطق الريفية خاصة فى بداية

وصولهم وليس على السواحل تما كان الحال فى شرقى القارة .  
وفى هذا الوضع بدوا أكثر احتكاكا - واستغلالا مباشرا - للأهل  
من جهة ، وأقل تنافسا مع الأوروبيين من جهة أخرى . كما أنه  
لم يتزايد عددهم حتى لحظة الاستقلال عن ٣٠ - ٤٠ ألف مهاجر  
أو أسرة كما ذكرت معظم المراجع .

ولا يؤدي هذا الحال الى نفوذ سياسى يذكر وانما ينحصر فى  
أعمال اقتصادية ذات احتكاك أكبر بالجمهير الأفريقية ، مما يثير  
ضددهم القلاقل والتمردات الأهلية رغم افتقارهم الوجود السياسى .  
وقد أثرت على أوضاعهم عدة عوامل سياسية أخرى عند لحظة  
الاستقلال .

( أ ) ارتفاع حدة عدا الاستعمار الفرنسى لشورة التحرر  
الوطنى العربى فى مصر والجزائر - كما هو معروف - مما انعكس  
على محاصرة الفرنسيين لهذه الجاليات وكرهية المستوطنين الفرنسيين  
لهم واثارة الاحن الأفريقية ضدهم .

( ب ) وجود تيار فى الحركة الوطنية الأفريقية - خاصة فى  
بداية هذه الفترة - معاد للعرب أو متخوف من نفوذهم فى القارة  
( المجلس الوطنى فى نيجيريا - النكرومية فى أول صياغاتها ) ،  
وذلك مقابل حركة وطنية قوية فى منطقة الفرنكفون ( التجمع  
الديمقراطى ) بقيادات مثل توري وموديبوكيتا . الخ .  
مما استوجب على الحركة العربى مراعاة كل ذلك .

( ج ) عدم استقرار الأوضاع فى لبنان نفسها واعتبارها  
منطقة صراع عربى / عربى الى جانب الصراع على أرضها ضد النفوذ  
الأجنبى مما كان لا يشجع أى جالية لبنانية على اتخاذ مواقف تضر  
بمصالحهم المحلية . بل ان تزايد ارتباط هذه المصالح المحلية مع  
المستعمرين السابقين والطبقة الأفريقية الجديدة خلق دافعا آخر

لتوازن محلي دقيق وتساعد الدور الاقتصادي لا السياسي لهم .  
ولهذا تم توزيع المصالح مع الأوروبيين أنفسهم الذين انفردوا  
بالمشروع الكبير ( ٢٦٣ في السنغال أوائل الستينيات ) مقابل  
ترك المشروع الصغير للبنانيين والسوريين ( ١٠٣١ محل بناء ) ( ١٥ )

من جهة أخرى أدت مسألة تسليم العرب باستقلال موريتانيا  
في غرب افريقيا الى موقف مختلف نسبيا تجاه « المغاربة » عما أدت  
اليه مسألة زنجبار في شرقي افريقيا . فقد كان صعود وانهيار  
زنجبار عام ١٩٦٤/٦٣ نموذجا لمشكلة الحضور العربي وتوتراته  
مع المجتمع والسلطة الافريقية على السواء مرتبطا بعوامل تاريخية  
طويلة ومؤثرة ، أما المغاربة وخاصة في السنغال فقد ارتبطوا بالنفوذ  
الروحي الكبير « للملك المغربي » أساسا كزعيم ديني صوفي يحجج  
التيجانية الى بلاده حتى الآن ، ومن ناحية أخرى فقد كان انحياز  
موريتانيا لافريقيا الفرنكفونية والمغاربة امتدادا كجزء من المغرب  
التاريخي بأكثر منهم جزءا من المملكة الدولة الحالية - مما ربط  
المغاربة « بالافريقانية » وليس « العروبية » على حد تعبير سنفور  
زعيم الزنوجية والفرنكفونية على السواء .

في هذا الاطار بالاضافة للبعد التاريخي كله لم يتعرض المغاربة  
كجالية عربية لما تعرض له اللبنانيون والسوريون من اضطرابات  
الا مؤخرا كجزء من عملية صراع سياسي آخر في المنطقة .

### ثالثا : المرحلة النفطية والتعاون العربي الافريقي المجهض :

شهدت السبعينيات انقلابا في الأوضاع الافريقية والعلاقات  
العربية الافريقية معا . ففي الساحة الافريقية كانت قد وقعت أواخر  
الستينيات عدة انقلابات عسكرية أطاحت ببعض النظم الرئيسية  
وأنارت بعض الاضطراب في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ،  
كما أدت هذه التطورات نفسها الى خلخلة دور الدولة وعودة النفوذ

المباشر لرأس المال الأجنبي والقطاع الخاص وفق نمط تجسارى استهلاكى تابع للعواصم الغربية الكبرى :

ولم يكن الموقف فى الساحة العربية هادئا بدوره ، فقد تراجعت قوى الدولة الوطنية التحررية فى معظم البلدان العربية نتيجة سياسات الانفتاح الاقتصادى ومراجعة سياسة عدم الانحياز مع عودة نفوذ القوى الغربية المهيمنة فى افريقيا وقد ارتبط ذلك بمفاجأة حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتصاعد الفلكى فى أسعار البترول مصدر الطاقة الرئيسى فى الدول النامية ، وبدت دول الثروة متحكمة فى مصائر الشعوب الفقيرة أصلا فى افريقيا ، وقفزت الحاجة ادول النفط فوق مواقف التحرر الوطنى لتطلب المساعدات والقروض والاستثمارات العربية ، كما بدأت مقايضة قطع العلاقات الدبلوماسية بإسرائيل مقابل توفير هذه المساعدات العربية .

وقد سعدت الدول العربية نسبيا بهذا الموقف الذى بدت فيه تتحكم فى بعض اتجاهات الدول النامية ، وبدأ أصدقاء إسرائيل السابقين يتوافدون على العواصم العربية أمثال موبوتو ( زائر ) وعيدى أمين ( أوغندا ) ومساعدى كينيا ( كينيا ٠٠٠ الخ كما بدأت العواصم العربية مثل الخرطوم والشارقة والقاهرة وعمان تشهد ندوات كبرى لمناقشة العلاقات العربية الافريقية وكيفية استفادة العرب من هذا الزخم الجديد فى العلاقات (١٦) .

وفى هذا الاطار تردد الكثير عن مدى استفادة العرب من وجود الجاليات العربية فى افريقيا ، مثلما تردد بين بعض الجاليات العربية كيفية الاستفادة من تقارب بلادهم مع العرب لتحسين أوضاعهم ، وقفزت شخصيات من أصول عربية الى الصفوف الأولى لدى بعض الحكومات الافريقية ( فى كينيا وتنزانيا وأوغندا والسنگال ) ، على سبيل المثال لا الحصر .

ورغم أنه كان من الحكمة دائما عدم اللجوء « لاستغلال » أو « استثمار » وضع الجاليات العربية خوفا من تعقيدات هذه الأوضاع ، وأن كثيرا من المثقفين أشاروا الى ذلك مبكرا للتحذير والتنبيه منذ عقدت أولى الندوات حول العلاقات العربية الإفريقية بالخرطوم في عام / ١٩٧٥ وحتى ندوة جامعة القاهرة - إبريل ١٩٨٧ ، إلا أننا لانعتقد ان « الحكمة » ، أو الحكمة وحدها كانت مصدر عدم قيام هذه الجاليات بدور يذكر في العلاقات العربية الإفريقية خلال عقدى « التعاون » العربى الإفريقى ( السبعينيات والثمانينات ) ، لعدة أسباب لايتوفر لهذا الحيز دراسة تفصيلية ، لكننا نجملها فى الآتى :

( أ ) ارتبط تصاعد ظاهرة التعاون والتضامن العربى الإفريقى منذ منتصف السبعينيات بأزمات السياسة والديمقراطية فى العواصم الإفريقية مرتبطة بالآزمات الاقتصادية الحادة للتضخم والمديونية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، ومن ثم تركز التعاون والتضامن لانقاذ أوضاع « الحكومات » لا المجتمعات فى افريقيا . وفى هذا الإطار ينسب دور أية فئة اجتماعية ناهيك عن دور هذه الجالية أو تلك .

( ب ) فى إطار تسارع الحكومات الإفريقية للحصول على « المساعدات » ، وتسارع النظم العربية للحصول على بيانات « التضامن » فى مواجهة إسرائيل والنجاح فى « عزلها » على الساحة الإفريقية ، كان لابد أن تكون « مؤسسات التعاون » هى مصدر التعامل وليست أية قنوات أخرى ، فنشأت المجالس الوزارية المشتركة واللجان المشتركة والصناديق الحكومية لتتبلور فى أهم شكل عملى وهو « المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا » الذى استقر بالخرطوم حتى الآن ، وكلها قنوات للتعامل مع الحكومات لا الجماعات .



( ج ) أما بالنسبة للاستثمارات العربية الحرة - خارج اطار مؤسسات التعاون - فانها كانت عازفة عن الاتجاه لافريقيا أساسا بسبب ضعف الربحية وعدم الأمان ، ولذا اتجهت للعمل في افريقيا عبر القناة الأوروبية أى « الطرف الثالث » . وأدارت المصادر الأوروبية وخاصة الفرنسية في زيارة ديستان للخليج « الحوار الثلاثي » الذى يضم العرب والأفارقة والأوروبيين ، اشارة نلدور الأوروبى في ادارة الاستثمارات (١٧) . وقد رصد أحد الباحثين الأمريكين حتى أوائل الثمانينات أكثر من ثلاثين مشروعا كبيرا في اطار التعاون العربى الافريقى لم تقم بأى منها شركة عربية أو افريقية بينما تذكر مصادر التعاون العربى الافريقى ونشريات مؤسساته أن ماصرف في هذا الاطبار من قبل الدول أو المؤسسات قد زاد عن عشرين مليار دولار في عقد « التضامن » ( ١٩٨٥/٧٥ ) ( تقارير المصرف العربى للتنمية في افريقيا ) وغيره (١٨) .

( د ) وقد ساعد على تجاوز الجاليات العربية في عملية التعاون هذه ، أن نشاطها يقوم أساسا على « التجارة » وليس « مشروعات التنمية » أو المشروعات الكبيرة مثلهم مثل المشروع الافريقى الحر تقريبا .

ومن هنا فلم يكونوا « قوة جذب » للاستثمار العربى الكبير من ناحية ، كما أن البيئة الافريقية أو بالأحرى المدينة الافريقية لم تكن جاذبة للمستثمر العربى الفرد الذى كان يمكن أن يشارك تاجرا أو رجل أعمال افريقى مقيم . وفى دراسة للباحث عن أنماط الأعمال التى يشغل بها رجال الجالية اللبنانية فى السنغال مثلا وجدها لاتخرج عن مجال : صناعة الصابون - العطور - المقاولات - الورق - الحلويات - اللحوم .. الخ .

( هـ ) وقع التعاون العربى الافريقى الى حد بعيد فى دائرة « الاقتصادية » - لطرفين الطرفين السابق شرحها - فكان التركيز

دائما على مشكلات المديونية والقروض ومشروعات التنمية في احسن الأحوال • ولم يتم الانتباه الى البعد الثقافي والاجتماعى الا فى حدود ضيقة قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى مجال التعليم واللغة العربية • الخ •

وهذا الاطار - بوجه عام - لم يعط الجاليات مكانا للعمل أو التفكير فى أوضاعهم أو هامشا لمساهمتهم حيث تنقصهم الاهتمامات الثقافية أساسا •

#### رابعا : تأزم وضع الجاليات فى التسعينات :

شهد وضع الجاليات العربية تأزما جديدا فى العقد الأخير وخاصة فى سنوات التسعينات، نتيجة العوامل التالية التى يجب أن تتوجه لها الدراسات من منطلقات جديدة تختلف عن أطر الدراسات السابقة • وسأكتفى هنا بالإشارة لمعالم الاطار السائد حاليا لأزمة الأوضاع الافريقية أو العلاقات العربية الافريقية •

أولا : بعد انضمام الصومال وجيبوتى الى الجامعة العربية - وهى أقليم وبلدان افريقية لم تعامل لأمد طويل كبلدان عربية - جرى التشكيك فى نوايا العرب لاستغلال نفوذهم باستعادة ذكريات تاريخهم فى افريقيا أو احتمال استغلال عناصر نفوذهم القائمة ( الجاليات ) واكتملت الشكوك بضم « جزر القمر » وأائل التسعينات الى الجامعة العربية فى حركة مفاجئة وبتأييد فرنسى على ما يبدو - كما تم فى جيبوتى - وكلها أمور تضع السلوك السياسى العربى موضع الشك فى امكان مساهمتهم فى حركة افريقية صحيحة للاستقلال أو الوحدة •

ثانيا : الموقف العربى المنحاز فى الصراع الموريتانى مع السنغال على الحدود وبالنسبة لمعاملة المواطنين من أبناء البلدين •

وقد بدأ للجانب الافريقي مدى تعنت الموقف الموريتاني في القضية ، كما بدت الجالية المغربية الموريتانية في وضع الاستغلال للمجتمع السنغالي ، ومن هنا ظهر الموقف العربي أكثر من سياسى أو دبلوماسى وإنما صبغته بعض النظم العربية بطابع ايدولوجى قومى مع السلطة الموريتانية ، وقد فجس ذلك موقف الجماهير السنغالية الى جانب سلطاتها ضد المواطنين الموريتانيين والمفاربة بشكل مثير لعدة سنوات ١٩٩٢/٩٠ (١٩) .

ثالثا : مع تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في تنزانيا ، تصاعدت نغمة استقلال زنجبار مرة أخرى ، ليس في الاطلس « الثورى » السابق الذى كان معاديا للعرب ، وإنما تبدو الطبقات الجديدة راغبة في العودة للتعاون مع بلدان الخليج هذه المرة ، ومن ثم تعطى مساحة أكبر « لعرب » زنجبار أيضا . ولذا تحاول حكومة دار السلام والرئيس « موينى » الالتفاف بتحسين هذه العلاقات مع الخليج والعرب المحليين في نفس الوقت . ويعتبر تصعيد موضوع زنجبار مرة أخرى بمساعدة عربية من مصادر الخطر الحقيقى على صورة السلوك العربى في أفريقيا .

رابعا : نتعرض للأوضاع الافريقية في عدد من بلدان غرب ووسط افريقيا على وجه التحديد ( حيث توجد الجاليات اللبنانية ) لحالة من التدهور الاقتصادى والاجتماعى وانتشار الفساد ومظاهر التفت ( ليبيريا - سيراليون - زائير ٠٠ ) بما تقدر أعدادهم مؤخرا بحوالى ربع مليون نسمة في منطقة غرب ووسط افريقيا ، يقترن لدى كثير من التحليلات بدور التجار اللبنانيين والمنتقدين منهم خاصة بين الطبقات الحاكمة ، وقد عرضهم ذلك عمليا لأشكال من الانتفاضات الشعبية المعادية في معظم هذه البلدان طوال سنوات التسعينات حتى في البلدان التي يخطون فيها ببعض الاستقرار مثل ساحل العاج ( حوالى ١٠٠ الف ) أو غانا وسيكون ذلك مصدر توتر مستمر لهذه الجاليات لسنوات قادمة .

## خلاصة :

تحكم الظروف التاريخية للجاناليات العربية السلوك السياسي والاجتماعي « المحلي » في أفريقيا تجاه هذه الجاليات كقوى أجنبية في النهاية . لكن التطورات الأخيرة في أفريقيا والتي تحكمها تطورات بنيوية داخل المجتمعات الأفريقية تؤدي الى تفتتها مع تضخم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن ظروف تهميشها في ظل النظام الاقتصادي العالمي يجعل مشاكل الجاليات العربية أو الآسيوية ، بل والأوروبية حاليا في جنوب أفريقيا ، جزءا من نسيج المشكلات البنيوية السائدة وليست مجرد بنية خارجية في المجتمع الأفريقي . ولذا نتصور أن نتيجة الدراسات في المرحلة القادمة الى معالجة أوضاعهم في هذا الاطار . كما نتصور أن تتجه السياسات التي تعالج هذه الأوضاع - بالضرورة - الى تشكيل السلوك السياسي نحو الاقتصادي في اطار الأوضاع الأفريقية نفسها وليست بمنظور ثنائية عرب وأفريقيين :

ومع تحول مشكلة الجاليات العربية مثل الآسيوية الى « شأن داخلي » اجتماعي لتتبعه اختتام أزمات « الاندماج الوطني » ووحدة أراضي الدولة الوطنية التي شأهناها في السنوات الأخيرة في عدد من الدول الأفريقية ( ليزيريا - زائير - رواند - بوروندي - الصومال - السودان ٠٠ الخ ) ، فإن تطورات أخرى على مستوى القارة أيضا أصبحت تتدخل كعامل في صياغة أوضاع الجاليات في الفترة القادمة وفق نمطين مختلفين .

اولهما : نمط « الحالة الجنوب افريقية » : حيث استقرت « جاليات أجنبية » مثل الأوروبيين والآسيويين والملاونين وغيرهم ، وفق حل وطني شامل ، يؤمنه دستور ديمقراطي وزعامة وطنية . وبلغت النظر فيه أن « البيض » أصبحوا مقبولين كإفريقيين ، وكان

مرب الشمال البيض يعانون من هذه المشكلة فيما كان يعرف « بأفريقيا السوداء » وقد أصبحت هذه الصفة غير قابلة عمليا للاستمرار . ومن يراقب « القبول الافريقى » اليوم - وبعد مدة قليلة من الاتفاق فى جنوب افريقيا يدهش حقا من هذا التحول الذى عجز العرب عن تحقيقه فى عدة عقود من عمر « التعاون » و « التضامن » الاغريقى !

**ثانيهما :** نمط الحالة الاسلامية : وهو نمط معاكس فى نتائجه للنمط السابق ، حيث يمتد تأثير « الاصولية الاسلامية » ذات الاصل العربى فى نظر الكثيرين ، ليشير القلائد فى أكثر من دولة افريقية ، خاصة من عرف منهم تجربة الجاليات العربية ومشكلاتها ، ومن ذلك ظهور هذه الحالة فى « الساحل الكينى » بل وفى تنزانيا ، كما ظهرت فى السنغال ونيجيريا . الخ . ونم تكشف دراسات معمقة بعد عن احتمالات صلة هذه الحركات بالاسلام « السعودى » أو اللببى أو الايرانى ، ومدى صلة ذلك بكون اغلب اللبانيين فى غرب أفريقيا من الشيعة ، أو انتشار المذاهب الباطنية بين عرب وآسيوى شرقى افريقيا .



## الهوامش

(١) أحمد عيضة سالم : الجاليات العربية في أفريقيا في « العرب وأفريقيا » أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بعمان ١٩٨٣ . نشر في بيروت ١٩٨٤ . والكاتب من أصول عربية في كينيا .

(٢) حلمى شعراوى : المغتربون العرب في غربى أفريقيا في « العرب في أفريقيا » - ندوة قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٨٧ وتضمن مسحا للأدبيات والبحث الميدانى الذى قام به الباحث في المنطق بنسبة ٢٠ - جامعة الدول العربية عام ١٩٨٦ .

(٣) يوسف فضل حسن : الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية في « العرب وأفريقيا » - بيروت ١٩٨٤ مرجع سابق .

(٤) عبده بدوى : الشعراء السود وخصائصهم في الشعر العربى . ليبيا - المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ . والكاتب عدد آخر من الدراسات في مجال « السود في الحضارة العربية » يمكن الرجوع اليها .

وانظر أيضا في هذا الباب . المنظمة العربية للتربية والثقافة : العلوم « ندوة العلماء الافارقة ومساهماتهم في الحضارة العربية الاسلامية - ١٩٨٣ - » - معهد البحوث والدراسات العربية - بغداد ١٩٨٥ .

(٥) حلمى شعراوى : مدعشقر على خريطة الثقافة العربية مجلة « أفريقيا » العدد الثانى يوليو ١٩٨٨ - غير دورية - دار المستقبل العربى ١٩٨٨ .

A. I. Salim : Swahili Speaking peoples of Kenya Coast (٧)  
1885-1865, East Africa Publishing House Nairobi 1973.  
Nairobi 1973.

Walter Rodney : A History of the Upper Guinea Coast (٧)  
1545-1800, Clarindon Press-Oxford, 1970.

(٨) محمد اسماعيل : الحركة السرية في الاسلام . دار روز اليوسف.  
القاهرة ١٩٧٢ .

(٩) عبد الرحمن زكي : الاسلام والمسلمون في غرب أفريقيا - مطبعة يوسف  
- القاهرة بدون تاريخ .

(١٠) بوبو هاما : بحث اسس ومكونات الوحدة الافريقية - ترجمة الهيئة  
العامة للاستعلامات - القاهرة - بدون تاريخ .

وانظر أيضا : محمد الغريسي : بداية الحكم المغربي في السودان الغربي -  
دار الرشيد - بغداد ١٩٨٢ .

(١١) حلمي شعراوي : المغتربون العرب في غرب أفريقيا : مرجع سابق .

(١٢) حلمي شعراوي :

E. Blyden, Christianity, Islam and Negro Race Writingham & Co.,  
London, 1887.

(١٣) سمير أمين : من نقد الدولة السوفيتية الى نقد الدولة الوطنية :  
مركز البحوث العربية القاهرة ١٩٩٢ .

(١٤) أحمد عيضة سالم : في « العرب وأفريقيا » - مرجع سابق ، محمد  
فايق : « ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا » ، في العرب وأفريقيا : مرجع سابق .

R.C. O'Brien (ed.) : The Political Economy of Under- (١٥)  
development. Dependence in Senegal. SAGE publication -  
London, 1979.

حلمي شعراوي : مرجع سابق .



(١٦) حلمى شعراوى : العرب والأفريقيون وجها لوجه . دار الثقافة  
الجديدة ١٩٨٥ .

(١٧) حلمى شعراوى : أفريقيا ، قضايا التحرر والتنمية . دار الثقافة  
الجديدة - القاهرة ١٩٨١ .

(١٨) المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا : التقارير السنوية -  
الخرطوم ٠٠ وانظر أيضا .

P. Van den Boogeerde :  
Financial Assistance From Arab Countries and Arab  
Regional Institutions.  
IMF-Washington 1991.

A. Bathely : Le Conflict Senegalese Mauritanien AAPS (١٩)  
Conference — Cairo, 1990.



## الأسئلة والتعقيبات على ورقة الأستاذ حلمى شعراوى « الجاليات العربية فى افريقيا »

---

تعليق د. عبد العظيم رمضان :

★ أشكر الأستاذ شعراوى على المحاضرة القيمة والتي تثير  
المواجه والأحزان وان كانت نفجر قضايا هامة ، عندنا جامعة دول  
عربية وهى ليست تعرف بالضبط ما دورها ، فلو أن الجامعة العربية  
بها جهاز يفكر على مستوى عربى ويحاول أن يرسم سياسات بالنسبة  
لافريقيا وآسيا ، تكون النتيجة حينئذ التغلب على كثير من المشاكل  
التي أثارها الأستاذ شعراوى ، ولكن لا يوجد مثل هذا الجهاز  
للعلاقات الخارجية الذى لا يفكر كمصرى أو كليبى ، وانما يفكر على  
مستوى يخدم به العلاقات العربية . فنحن فقط نتكلم عن جاليات  
عربية ، ونكثر من انشاء المنظمات .

لدينا القدرة على عمل منظمات ، ولكن المنظمات بدون عقول  
فتتحول الى مبانى ، فلدينا جامعة الدول العربية ، ولكن ليس هناك  
فكر استراتيجى عربى يستطيع أن يفكر بالنسبة للعالم الاسلامى .

## — تعليق الأستاذ الدكتور رجب عبد الحليم :

★ بالنسبة للزميل الأستاذ حلمى شعراوى \*

نحن نشكره على هذه المحاضرة القيمة والتي أثارت موضوع الرق ، فالمحاضر أشار الى أن الرق قد شارك فيه العرب والأفارقة الأستاذ حلمى لم يشر الى الجهد الأوروبى فى هذا المجال اطلاقا ، وهم الذين ساهموا فى خلخلة القارة من أهلها وشردوا الملايين من غربها وأدى الى تفريغ القرى ونقل سكانها الى العالم الجديد .

العربى كان ناجرا يتاجر فى بضائع من هنا وهناك ، يتاجر فى المواد والسلع وكان الأفريقى يدفع للتاجر العربى منتجاته من سن فيل وريش نعام ومحاصيل وخامات أخرى أو حتى انسان ، فالتجار العرب لم يتعاملوا بالعملة ، وإنما تبادل سلعة بسلعة أخرى أو بمواد خام يقدمها الأفارقة . ومن بين هذه المواد كانوا يقدمون الرقيق للتجار العرب وغير العرب فالربط بين الرق وانتشار الاسلام فى منتهى الخطورة .

وقال الأستاذ حلمى ان الرق كان منتشرا فى الجزيرة العربية قبل الاسلام فقد كان منتشرا جدا وكانت مكة قبل الاسلام تعج بالرقيق . وتجارة الرقيق كانت موجودة قبل ظهور السيد المسيح ، فكانت موجودة زمن اليونان والرومان ، الأستاذ حلمى لم يربط بين الاسلام والرق ولكن ربط بين انتشار الاسلام والرق ، وهذا شئ غير سليم من الناحية التاريخية .

سؤال من الأستاذ حسن مدنى :

عن الجاليات ومستقبلها ومدى التغلغل الاسرائيلى ؟

★ الاجابة ٠١ د٠ حلمى شعراوى :

العرب هم الذين أدخلوا اسرائيل فيها حاليا ، فهناك نغلز  
اسرائيل في العالم العربى فلا أظن أن تكون هناك مشكلة بين العرب  
واسرائيل في افريقيا ، كانت قبل ذلك مشكلة النفوذ أصلا في  
البلاد العربية ، وكان ذلك مشكلة أيام المقاطعة مع اسرائيل  
فالدول العربية تقول بأن هناك علاقة بين مصر واسرائيل .

- تعليق من أحد الحاضرين على محاضرة الأستاذ حلمى شعراوى :

★ ليست هناك تجارة رقيق فردية وإذا كان الأستاذ حلمى  
قد ذكر أن الاسلام قد منعها لكن عدد الرقيق قبل الاسلام في  
الجزيرة وغيرها لم يزد عن بضع مئات أو الآلاف ، لأن عدد السكان  
كان قليلا جدا ، أما ان كان البعض يذكر أن عدد الرقيق وصل في  
العالم العربى الى ١٢ مليونا فاعتقد أن ذلك لم يكن بشكل فردى .  
المشكلة أن تفسر المسألة ايدلوجيا ، الموضوع يحتاج الى تحليل  
آخر ، دراسة علمية ، لا بد ان يقوم بها المعهد لدراسة جذور العلاقات  
الافريقية العربية ومنها مشكلة الرق .



## تعليقات عامة في الجلسة الختامية

---

سؤال من أ د د طارق لبيب :

لماذا انقسمت القارة الافريقية بين شمال وجنوب ، شمال افريقيا ، وافريقيا جنوب الصحراء ؟

الاجابة من أ د عبد العظيم رمضان :

— هو سؤال وجيه ، قد يكون المستول عن ذلك هو الصحراء نفسها اى عامل جغرافى ، ولكن هناك عوامل أخرى كالعامل الدينى وهو أن العرب قد اجتاحوا شمال افريقيا وكونوا دولا اسلامية . كذلك تمت العملية فى جنوب الصحراء اى ان التقسيم ليس نه مغزى الا حكاية الصحراء . وهذا تخطيط قديم . ولكن اليوم وقد أصبح رئيس جمهورية مصر العربية رئيسا لمنظمة الوحدة العربية فترتين ولأول مرة ، فان هذا معناه انه فعلا انتهى هذا الحاجز وهو حاجز الصحراء الى الأبد . وأننا لن نعود اليه مرة أخرى .

تعليق الدكتور أحمد عوض :

— هى ملاحظة عامة تتناول التحيز الثقافى لمشكلات ثقاف افريقية ، فالاستاذ حلمى شعراوى كان موضوعيا فى تناول للموضوع ، فاللغة العربية فى المناطق الافريقية التى لا تتكلم العربية وليست اللغة العربية هى اللغة الأولى فيها ، ولذلك يجب أن نفرق بين اللغة والكتابة ، فاللغة شئ والكتابة شئ آخر . اللغة

العربية بخط النسخ كالخط اللاتيني ، وهكذا ، فاللغات الإفريقية التي اشتقت من العربية وكتبت حروفها باللاتينية بعد ذلك ، أعتقد أن ذلك لم يغير شيئاً بل أعتقد أن هذا كان في صالح هذه اللغات ، لأن الحرف اللاتيني أثبت فعاليته مع بعض التحفظات .

— تعليق من الدكتور عبد العظيم رمضان على ملاحظة د . أحمد عوض :

★ في الحقيقة موضوع اللغة العربية يثير قضية هامة وهي أننا محتاجون إلى الاهتمام بها لأنها تتدهور ، والطلبة أصبحوا يكتبون العربية بكلام غير مفهوم ، والمشكلة ليست مسألة نحر أملاء ، فالكلام الدارج لا يقدر على قراءته أحد .

ولذلك أثرت المشكلة في مجلس الشورى وقلت بالنسبة للتعليم الابتدائي لابد من الاهتمام باللغة العربية ، لأنه إذا ضاعت اللغة العربية تكون الأداء المشتركة بيننا للتفكير والثقافة قد ضاعت ، اللغة العربية تنهار . الآباء يذهبون بأولادهم إلى المدارس الأجنبية لأن الانجليزية هي صاحبة المستقبل واللغة العربية ليس لها مستقبل ، فقضية اللغة العربية قضية خطيرة وإذا لم نهتم بها فسوف تنهار العربية ، وسوف يأتي اليوم الذي نجد فيه الأستاذ الجامعي نفسه لا يتكلم العربية ، سوف تكون كارثة .

★ تعليق دكتور وجب عبد الحليم على ملاحظة د . أحمد عوض :

— الدكتور أحمد عوض وهو من قسم اللغات بالمعهد الإفريقي واللغة العربية هي إحدى اللغات الإفريقية والمفروض أن يكون أكثر تحيزاً ودفاعاً عنها ولكن نجده يفضل كتابتها بالحروف اللاتينية ويقول أنها أنسب لكتابة العربية .

الحرف العربي موجود وما زال موجوداً من القرن الحادي عشر في إفريقيا جنوب الصحراء ، وحتى الآن مازال موجوداً ، والاستثمار



هو الذى أدخل لغته وحروف الكتابة بها ، وإذا كتبت العربية بالحروف اللاتينية فالطفل كيف يكتب ويقرأ القرآن بعد ذلك ، فلا بد أن نفرق بين هذه الأشياء ، وإذا كتبت العربية والمهندسات الإسلامية والتراث الإسلامى بالحروف العربية ، فسوف تقرأ بمشقة السهولة والوضوح .

فالحرف العربى والخط العربى لغة أساسية .

— فى معرض الكتاب الأخير كتاب لزميل سعودى يدعى محمد العبودى وهو رجل طواف ، وقال انه كان فى مطار عاصمة تشاد وسمع معظم المتكلمين فى المطار من التشاديين يتكلمون العربية الفصحى .

فلماذا لا نعطى اللغة العربية حقها وشكرآ .



## كلمات الختام

الكلمة الختامية للأستاذ الدكتور السعيد البدوي عميد المعهد :

فى الواقع ان هذه الجلسة الختامية كانت جلسة حيوية ممتازة مليئة بالانارة والعلم والثقافة ، ولاشك أن أخى وصديقى الدكتور عبد العظيم رمضان هو الذى أضفى هذه الحيوية الدافقة على الجلسة الختامية .

فى الواقع عندما حدثنى الزميل الأستاذ الدكتور رجب عبد الحليم عن التفكير فى هذه الندوة شجعتة وذكرت له ان المعهد ما قام أصلا الا لهذه الندوات ، وما قام أصلا الا لأجل البحوث ، وما قام أصلا الا لأجل خدمة المجتمع ، وبالتالي فانى فى الواقع درست هذه الفكرة وشجعتة ، وكان الدكتور رجب فى الواقع مناضلا وراء هذه الفكرة ، وبالتالي أتقدم بالشكر له وهذه الندوة التى نبحث بشهادة الجميع . أتقدم بالشكر الخالص الى أخى وصديقى الدكتور عبد العظيم رمضان الذى كان مناضلا آخر فى المجلس الأعلى للثقافة وكان يدافع دائما عن اتجاه ربط العلم بالمجتمع ، والنزول من الأبراج العالية الى واقع المجتمع وحل مشاكله .

نحن بالنسبة لافريقيا لابد وأن نعالج مشاكلها ، نحن لابد أن نعقد البحوث والندوات الخاصة بافريقيا ، لا أريد أن أطيل عليكم ولكن أتقدم بالشكر مجددا الى جميع من شاركوا فى نجاح هذه الندوة . فى الواقع سبعت بمن شاركوا فى هذه الجلسة

الأخيرة ، أحبيهم جميعا رغم الملاحظات العديدة التي أثرت في هذا المجال ، ونحن نعترف أن العلوم الانسانية على وجه الخصوص بها زوايا كثيرة •

— الأستاذ حلمي شعراوي أمتعنا حقيقة بهذا الموضوع وإن كان هناك بعض التحفظات ، نحن سعداء بوجوده معنا في هذا المكان •

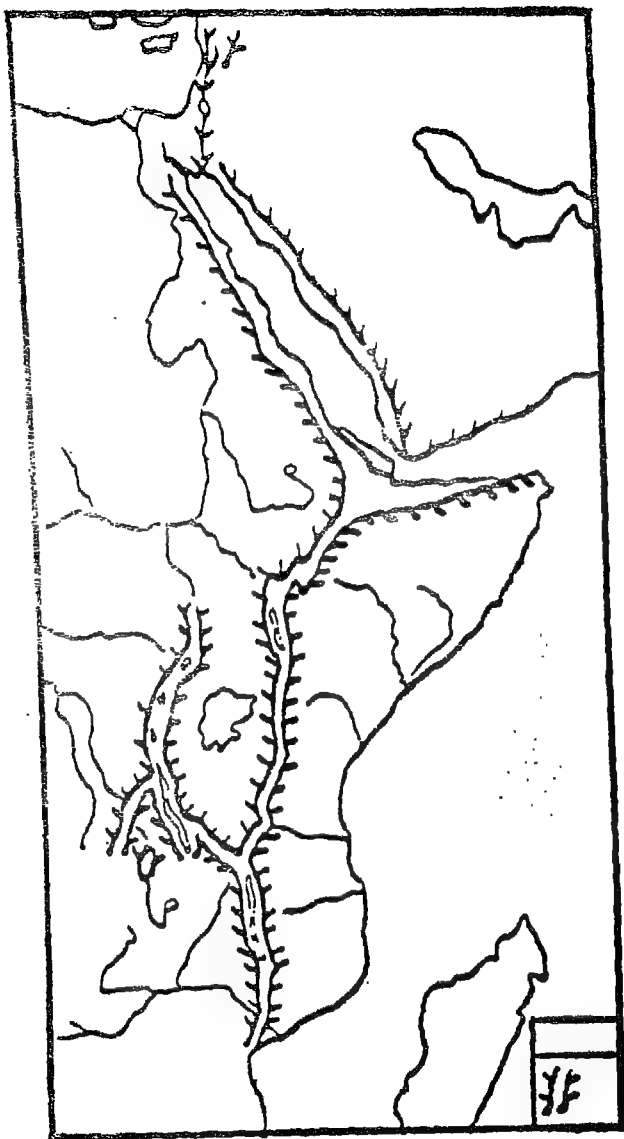
نحن سعداء بالدكتور عبد الله نجيب هذا الباحث المدقق ، نحن سعداء بالأخت العزيزة سلوى درويش التي أصبحت من النخبة الممتازة الآن ، وهي مدرسة صحيح ولكنها تشير الى بداية جيدة بالنسبة لها •

### كلية ختام الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان :

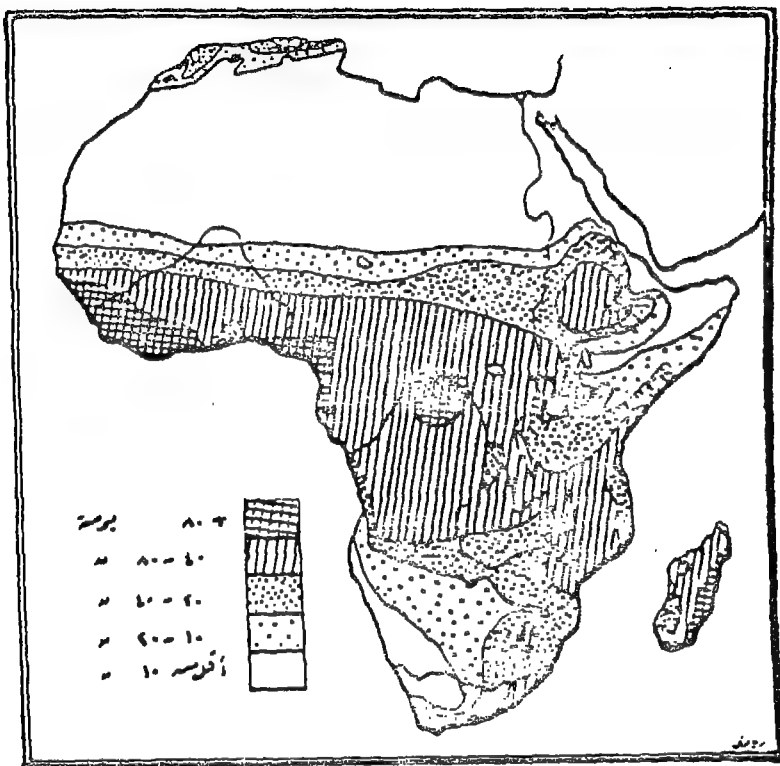
في الواقع نعتقد أننا انتهينا من ثلاث محاضرات قيمة بالفعل لأساتذة كبار • على كل ، أنا أشكركم كل الشكر على تحملكم هذه الجلسة وهذه المناقشات للمتقنين ، فالمثقفون ، لا هم لهم الا الكتابة ، فالقلم قد يسقط دولا ، ان لهم أهمية خطيرة ، ونشكر الزميل الدكتور رجب على اصراره على عقد هذه البندرة ، والصراع مع لجنة التراث والتاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة من أجل عقدها ، وعملنا ثقافى فى هذه اللجنة أما عمل المعهد فهو عمل أكاديمى ، أى أننا نجتمع بين التاريخ والمشاكل المعاصرة •

لقد جلسنا فترات طويلة حتى استطعنا أن نبلور المشاكل الافريقية المعاصرة ، فكنا نحضر الجرائد ونتصفح الصفحات التى بها مشاكل افريقيا لكى نعرف الناس بها ، وأنا شخصيا استفدت كثيراً من هذه الندوة وبعد ظهور الكتاب الذى سيضم البحوث الخاصة بها فى أقرب فرصة نعتقد بأنه سيفيد أناسا كثيرين •

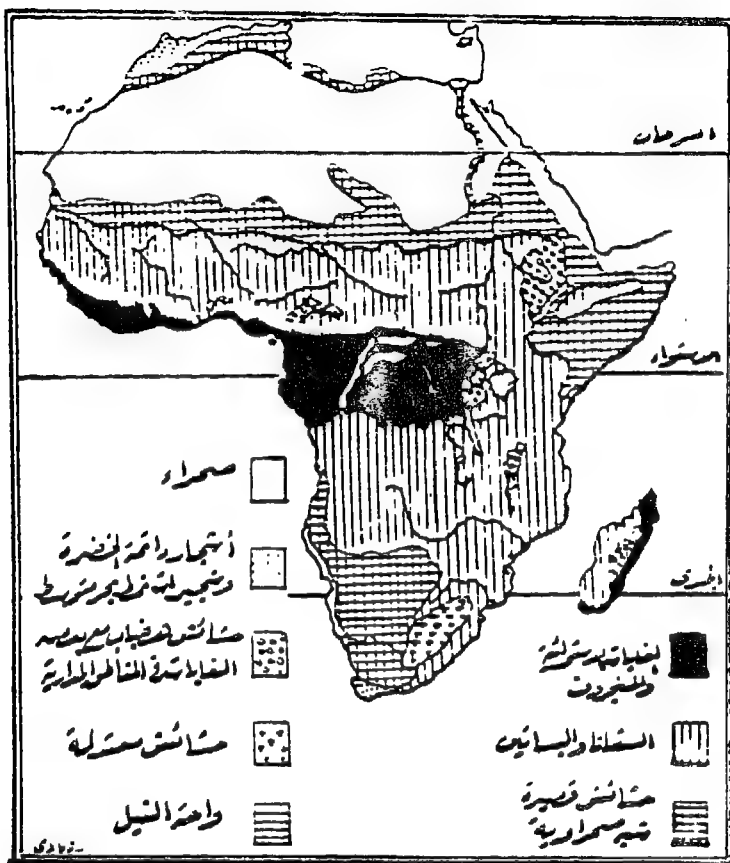
والسلام عليكم ورحمة الله ••

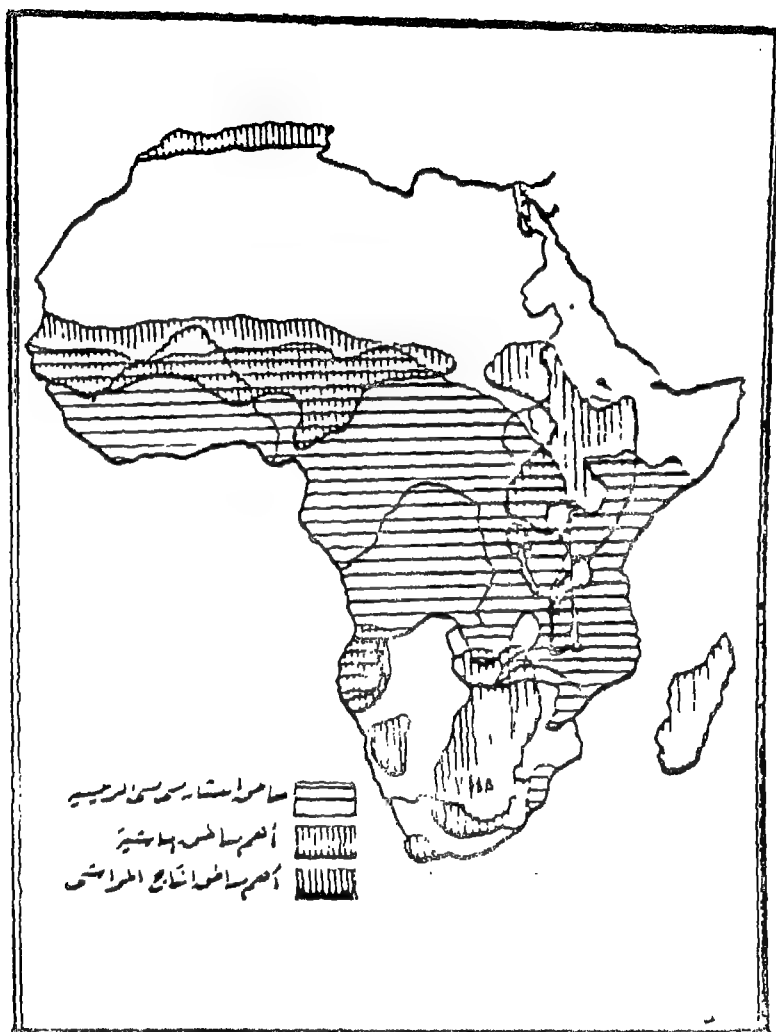


الوادی الاخردودی بشرق أفريقيا  
حدود الوادی الاخردودی



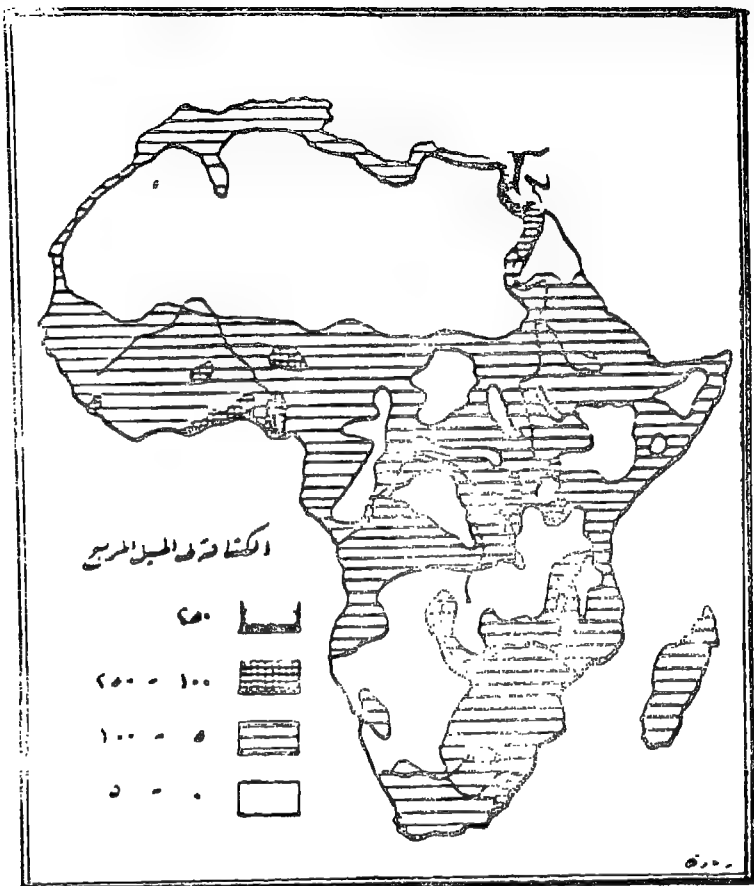
معدل الأمطار السنوي



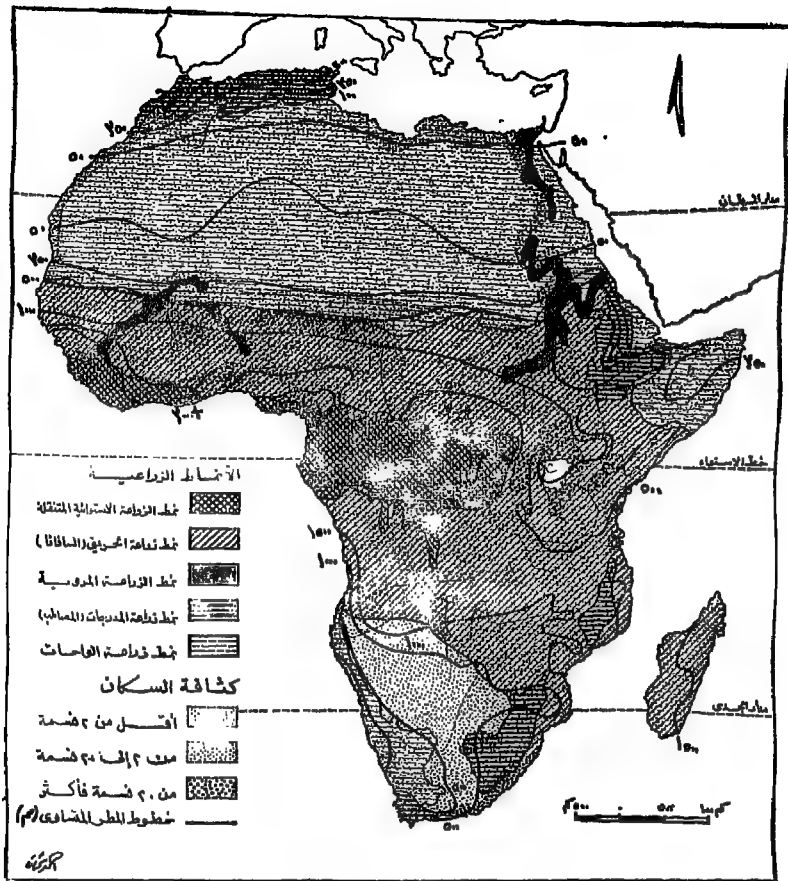


مناطق انتشار تسي تسي والحيوانات





كثافة السكان في افريقيا - مازالت منخفضة نسبيا



## فهرس

الموضوع	الصفحة
● جلسة افتتاح الندوة . . . . .	٥
● كلمة أ. د. عبد العظيم رمضان « مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة » . . .	٧
● كلمة أ. د. رجب محمد عبد الحليم « مقرر الندوة » .	١١
● كلمة أ. د. السعيد البدوى « عميد المعهد » . .	١٥
● كلمة أ. د. فوزى فهمى « ممثل وزير الثقافة » .	١٩
● كلمة أ. د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة . .	٢١
● البحوث . . . . .	٢٥
● مشكلة حلایب « أ. د. يونان لبيب رزق » . .	٢٧
● الأسئلة والتعقيبات على بحث « أ. د. يونان رزق » .	٣٩
● مشكلة الصحراء الغربية « د. شوقى عطا الله الجمل » . . . . .	٤٥
● الهوامش . . . . .	٦٥
● مكتبة البحث . . . . .	٦٧
● الأسئلة والتعقيبات على بحث « أ. د. شوقى الجمل » . . . . .	٦٩

## الصفحة

## الموضوع

٧١	٢١	مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا
٩٩	٢٢	« أ. د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم »
١٠٥	٢٣	الخاتمة
١١١	٢٤	الهوامش
١١٥	٢٥	الأسئلة والتعليقات على بحث « أ. د. عبد الله عبد الرازق »
١٣٢	٢٦	الأزمة الصومالية « أ. د. اجلال رأفت »
١٣٩	٢٧	نتائج الدراسة
١٤١	٢٨	الهوامش
١٤٣	٢٩	الأسئلة والتعليقات على بحث « أ. د. اجلال رأفت »
١٧٣	٣٠	الجدور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية
١٧٥	٣١	« أ. د. السيد علي أحمد فليفل »
١٨١	٣٢	خاتمة
١٨٧	٣٣	الهوامش
٢٢٣	٣٤	الأسئلة والتعليقات على ورقة د. السيد فليفل
	٣٥	مشكلة جنوب السودان « د. حمدي عبد الرحمن حسن »
	٣٦	الهوامش

## الصفحة

## الموضوع

٢٢٧	الأسئلة والتعليقات على ورقة « د. حمدي عبد الرحمن » . . . . .
٢٣١	الظروف المحلية ومستقبل الديمقراطية في افريقيا « د. صبحي على محمد قنصوة » . . . . .
٢٥٣	الهوامش . . . . .
٢٥٧	الأسئلة والتعليقات على بحث « د. صبحي قنصوة » . . . . .
٢٥٩	افريقيا والتحويلات الرأسمالية في النظام الدولي « د. محمود محمد أبو العينين » . . . . .
٣١٣	الهوامش . . . . .
٣٢٧	خاتمة . . . . .
٣٢٩	الأسئلة والتعليقات على بحث « د. محمود أبو العينين » . . . . .
٣٣٥	الجفاف والتصحر في افريقيا « أ. د. عادل سعد الحسين » . . . . .
٣٧٥	المراجع . . . . .
٣٨١	الأسئلة والتعليقات على ورقة « أ. د. عادل حسنين » . . . . .
٣٨٣	الاطار التاريخي والمستقبل لإدارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل « د. محمد نعمان نوفل » . . . . .
٤٠٧	الهوامش . . . . .

الموضوع	الصفحة
الأسئلة والتعليقات على ورقة « أ. د. محمد نوفل »	٤٠٩
● مشكلات التنمية الاقتصادية في افريقيا	
« أ. د. السعيد إبراهيم البدوي »	٤١٣
المشكلات والحلول	٤٦٠
المراجع	٤٦٩
الأسئلة والتعليقات على ورقة « أ. د. السعيد البدوي »	٤٧١
● أزمة المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء	
« د. جاب الله عبد الفضيل بخيت »	٤٧٥
الخاتمة	٥٢٦
الهوامش	٥٢٩
الأسئلة والتعليقات على بحث « د. جاب الله عبد الفضيل بخيت »	٥٣٣
● التجارة الافريقية والنظام الدولي الجديد	
« د. فرج عبد الفتاح فرج »	٥٣٧
الهوامش	٥٨٥
الأسئلة والتعليقات على بحث « د. فرج عبد الفتاح فرج »	٥٨٩
● الجوانب الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي في افريقيا	
« د. عراقي عبد العزيز الشربيني »	٥٩٥

الصفحة	الموضوع
٦١٥	حواشي البحث . . . . .
٦١٧	قائمة المراجع . . . . .
٦٢١	الأسئلة والتعقيبات على ورقة «د» عراقى الشربيني» .
٦٢٣	● التفاعل الثقافى فى الدول الافريقية المعاصرة ومشكلاته « د عبد الله نجيب محمد » . . . . .
٦٦٣	الخاتمة . . . . .
٦٧٠	الهوامش . . . . .
٦٧٣	المراجع . . . . .
٦٨١	الأسئلة والتعقيبات على محاضرة « د عبد الله نجيب » . . . . .
٦٨٩	● اللاجئون فى افريقيا « د سلوى يوسف درويش » .
٧١٩	الهوامش . . . . .
٧٢٣	المراجع . . . . .
٧٢٧	الأسئلة والتعقيبات على ورقة « د سلوى درويش » .
٧٢٩	● الجاليات العربية فى افريقيا « د حلمى شعراوى » .
٧٥٠	الخلاصة . . . . .
٧٥٣	الهوامش . . . . .
٧٥٧	الأسئلة والتعقيبات على ورقة الأستاذ حلمى شعراوى » . . . . .
٧٧٧	

الصفحة

الموضوع

- ٧٦١ • • • • تعليقات عامة في الجلسة الختامية •
- ٧٦٥ • • • • • • • • كلمات الختام
- الكلمة الختامية للأستاذ الدكتور السعيد البدوي
- ٧٦٥ • • • • • • • • عميد المعهد
- ٧٦٦ • كلمة ختام للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان



## مكتبة في هذين السنين:

- ١ - مصطفى كامل في محكمة انصاره،  
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر،  
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧ .
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،  
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة،  
د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .
- ٥ - غارات أوروبا على الشرق أطلع المصير في العصور الوسطى،  
عليه عبد السميع الجنزوري، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر، ج١،  
لمعى المطيعي، ١٩٨٧ .
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،  
د. عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧ .
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الشكرية،  
د. علي بركات، ١٩٨٧ .
- ٩ - صفحات مخطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،  
د. محمد أنيس، ١٩٨٧ .
- ١٠ - توافيق دياب ملحمة الصحافة الحديثة،  
محمود فوزي، ١٩٨٧ .
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،  
شكري القاضي، ١٩٨٧ .

- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير،  
د. نبيل راغب، ١٩٨٨
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية،  
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤ .
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،  
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،  
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور  
الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،  
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،  
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،  
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨ .
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،  
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨ .
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السريّة فى عهد  
زغلول وعبد الرحمن فهمى ،  
د . محمد أنيس ، ط٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، ج١،  
د . توفيق الطرّاح ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،  
جمال بدوى ، ١٩٨٨ .

- ٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، ج٢ ، إمام التصوف فى مصر : الشعرانى ،  
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،  
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب ،  
تأليف : هاملتون جب وهارولد بويين ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،  
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الإخشيديين ،  
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،  
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،  
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،  
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأشرقى : نظرة على الآن نساء الراهنة ورؤية مستقبلية ،  
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،  
د . يونان ليبب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠ .
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠ .
- ٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ٢ ،  
تأليف : هاملتون بوهين ، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠ .
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،  
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠ .
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،  
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠ .
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،  
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠ .
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،  
د . عبد المنعم الدسوقي الجميى ، ١٩٩٠ .
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،  
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١ .
- ٤٢ - تكوين مصر عبد العصور ،  
محمد شفيق غريال ، ط٢ ، ١٩٩٠ .
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،  
إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠ .
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر ، فى العصر العثمانى ،  
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١ .

- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم . د حسن حبشى ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،  
ترجمة د عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،  
د لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى  
د زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،  
د عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،  
د سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية ،  
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، فى  
أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر د عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢ .
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،  
د إلهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢ .
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،  
د محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢ .
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،  
د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢ .
- ٥٥ - الحروب الصليبية ، ج ٢ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٢

- ٥٦ - المجتمع الذي في عصر محمد علي : دراسة عن إتيام المنوفية ،  
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢ .
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة ،  
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،  
د . إبراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣ .
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد إلى الناديم (١٩٥٧ - ١٩٩١) ،  
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣ .
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣ .
- ٦١ - تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،  
لمى المطيعي ، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،  
تأليف : د . سيدة إسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح  
عاشور ، أعدما للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والإفتراء : دراسة وثائقية ،  
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،  
د . سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،  
د . فريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣ .

- ٦٧ - مساعي السلام العربية : إسرائيلية : الأصول التاريخية ،  
 أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ،  
 بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى أبريل  
 ١٩٩٣ ) ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج٣ ،  
 تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٢ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،  
 د . محمد أبو الإسعاد : ١٩٩٤ .
- ٧٠ - أهل الذمة فى الإسلام ،  
 تأليف : س . قرقوت ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كلين (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،  
 إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمر ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والإقتصادية لمصر فى  
 العصر الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،  
 أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤ .
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،  
 د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى ،  
 د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .
- ٧٥ - أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،  
 د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥ .
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال  
 البريطانى) ،  
 د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ .

٧٧. الصحراوي الصليبي، د. ٤.
- نزار، ريم الصوري، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٤.
٧٨. تاريخ الصحافة المستعصرية (١٨٧٣ - ١٩١٦)،  
نيمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.
٧٩. تاريخ الطرقي الصوفية في مصر، في القرن التاسع عشر،  
تأليف: نريد دي يونج، ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.
٨٠. نقاد السويديس والنشأ في الاستعماري الأوربي (١٨٨٢ - ١٩٠٤)،  
د. السيد محمد بن جلال، ١٩٩٥.
٨١. تاريخ السياسة والصحافة المصرية، من مجلة يونيون إلى نصر أكتوبر،  
د. رمزي مينايل، ١٩٩٥.
٨٢. مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربي إلى قيام الدولة المملوكية،  
د. سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.
٨٣. مذكراتي في نصف قرن، ج ١،  
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.
٨٤. مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، القسم الأول،  
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.
٨٥. تاريخ النهضة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)،  
د. حامى أحمد شلبي، ١٩٩٥.
٨٦. تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)،  
د. أحمد الشربيني، ١٩٩٥.
٨٧. مذكرات اللورد كليرن، ج ٢، (١٩٣٤ - ١٩٤٦)،  
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو،  
١٩٩٥.



٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،

عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ،

د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .

٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ،

د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦ .

٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،

تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ )

ج ٢ ، د . نجوى كامل ، ١٩٩٦ .

٩٣ - قضايا عربية فى البرلمان المصرى ( ١٩٢٤ - ١٩٥٨ )

د . نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦ .

٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ )

د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦ .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٠٦٤٠ / ١٩٩٦

---

ISBN — 977 — 01 — 4991 — 8



رغم رحيل المستعمر الأوروبي عن القارة الإفريقية،  
إلا أن الآثار التي خلفها مازالت تطفو على النواحي  
السياسي في كثير من دول القارة، ومازالت مشكلاتها  
بعد الاستقلال أشد ضراوة، وأبعد أثراً مما كان إنسان  
الحبة الاستعمارية.

ومن هنا ركزت أعمال الندوة التي أعددتها لجنة  
التاريخ والآثار مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية  
على المشاكل الإفريقية المعاصرة التي يقرأها القارئ  
المصري والعربي في الصحف اليومية، وإلقاء الضوء  
على جذورها التاريخية.